

لِشَيخ الإبناكم الإمَا وتَعْلَ لِلّذِكْ الْعَبَّاسِ الْمَا وتَعْلَى الدّيكَ الْعَبَّاسِ أَحْدَبْ عَبْدَ الْحَلِمُ بْرَعُ بِالْسَكَلامِ، الْحَرَّانِ ، الدّمَشْعَيْ أَحَدَبْ الْمَدُوف بِابْنُ تَسَيْمِيَّةً الْمُدُوف بِابْنُ تَسَيْمِيَّةً الْمُدُوف بِابْنُ تَسَيْمِيَّةً اللّهُ وَفَ بِابْنُ تَسَيْمِيَّةً اللّهُ وَفَ بِنَابُنُ تَسَيْمِيَّةً اللّهُ وَفَ بِنَابُنُ تَسَيْمِيَّةً اللّهُ وَفَ بِنَابُنُ تَسَيْمِيَّةً اللّهُ وَفَ بِنَابُنُ تَسَيْمِيَّةً اللّهُ وَفَ اللّهُ وَلَا لَهُ اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ الللّهُ اللّهُ الل

مقعة ، وَفَصَّلهُ ، وعَلَى مَوَاشِر جَحَلَ عَجِيلَ لَيِّن عَبْلُ الْجِيَرِيثِ لَهُ عَفَا اللّهِ تَعَالى عَنْكَ 7 19AT - A 18+T

### 

الحد أله ذى الجلال والإكرام ، وعلى رسوله أفضل الصلاة والسلام ، معلى آله وسحبه خيرة الأنام ومصابيح الظلام .

و بعد ؛ فهذا كتاب « الصارم المسلول ، على شاتم الرسول » أحَدُ تصانيف شيخ الإسلام الإمام أبي العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ، المعروف بابن تيمية ، وتصانيفُ الإمام ابن تيمية أعْلَى قدرا وأرفع منزلةً من أن ينوَّه بها أو بشاد بذكرها؛ فقد وَهَبه الله تعالى من قوة العارضة وسَعَة الاطَّلاع ومتانة الحافظة والقدرة على البيان عمايريد في طَلَاقة ونَصَاعة وفَصَاحَة ما لو أَنَّه قَسِم على عشرات العلماء لوسعهم ولكان كل واحِد منهم عالما فحلا يشار إليه بالبنان ، ثم وَهَبَّه بعد ذلك من الجَلَادة والصبر ، ومن الجدُّ والدَّاب ، ومن حب العلم والرغبة في إفادته والاستهانة بالصَّماب في سبيل تحصيله و إعلامه الناس ، ومن الحرص على دين الله والمبادرة إلى الاستجابة إلى داعي الله ، ومن الزهد في إذاعة فضلم والخوف من كيمان مدعلته الله ما يكني عُشرُ معشاره الجهابذة الأفذاذ ، ومن الإقبال عليه وحُبِّ الناس له وتفانيهم في ذلك الإقبال وهــذا الحب ما يرى بعضهُ فوق الـكفاية لينطلق الداعي إلى الله غير خَوَّار ولا وَركلِ ، وليستقبل الشدائد و يتحمل المشاق بصدر رَحْبِ ونفس آمنة مطبئنة ؛ ومن أجل هذا كله كانت مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية تفيض بالبحوث النادرة والمسائل الغريبة والاستدلالات الباهرة من كتاب الله تمالي ومن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومن أقوال الملماء في كل فن ، وفي كل مذهب ، ومن قواعد الأصوكين في عبارة ناصمة واضعة وفي بيان أنيق رَحيين ، ومن أجل هذا كله كانت تَر د عليه الأسئلة من مشارق الأرض ومفاربها ، فما إنْ يرد عليه السؤالُ حتى

يعكف على الرَّدُّ عليه فيخرج بعد ليال برسالة فَذَّة يُعيطة بأطراف موضوع السؤال في استيعاب شامل واستدلال كامل و إبانة تَشْهَرَ عقول ذوى الألباب، ومَنْ وَجَذَ جِمَّا وآجُرًا بَنَى .

هذا كتاب « الصارم المسلول ، على شائم الرسول » ألفه شيخ الإسلام ابن تَنبِيّة بعد حادث حَدَث في أيامه ، فرأى أن « أدنى ما لرسول الله صلى الله عليه وسلم من الحق عليه أن يذكر ما شَرَع الله من العقوبة لمن سبّ نبيه من مسلم أو كافر ، وأن يذكر توابع ذلك ، ذكرا يتضمن الحسكم والدليل ، وينقل ما حضره في ذلك من الأقاويل ، ويردف القول بحظه من التعليل ، وبيان ما يجب أن يكون عليه التعويل ؛ لأن أدنى ما أوجب الله على المسلم تعزير مسول الله صلى الله عليه وسلم ونصره ، وإيثاره بالنفس والمال في كل موطن ، وحفظه وحايته من كل مؤذ ، وإن كان الله قد أغنى رسوله عن نصر وحفظه وحايته من كل مؤذ ، وإن كان الله قد أغنى رسوله عن نصره الخلق إياه ، ولمكن ليبلو الله بعض خلقه ببعض ، وليعلم الله من ينصره ورسكة بالنيب » .

هذا كتاب « الصارم المساول ، على شائم الرسول » و بحسبك أنه من تصانيف شيخ الإسلام ابن تَيْمِيَّة الذى يكتب فلا يَدَع فيا يكتب علا نقائل ، والله سبحانه وتعالى ينفعك به ، ويعيد عليك من بركات صاحبه ، آمين .

### ابن تَيْمِيَّة

ا - هو الإمام ، القُدُّوة ، العالم ، الزاهد ، الداعى إلى الله بقوله وفعله وصَبَّره وجهاده ، الذى مَلَا الدُّنيا ، وشَعَلَ الناس (١) ، شيخُ الإسلام ، ومُقْتِى الأنام ، ناصِرُ دين الله ، ومُعْيى ما أمات الناسُ قبله من سنة رسوله صلى الله عليه وسلم : أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن الحضر بن عجد بن الحضر بن على بن عبد الله ، المعروف بابن تَنْمِيَّة ، الحرَّانى ، نزيل معد بن الخضر بن على بن عبد الله ، المعروف بابن تَنْمِيَّة ، الحرَّانى ، نزيل دمشق ، وصاحب التصانيف الكثيرة النافعة التي لم يسبقه أحد إلى مثلها .

٧ - وُلِدَ في يوم الاثنين عاشر شهر ربيع الأول من سنة ٦٦٦ من الهجرة، يحرّان ، وقدِمَ مع والده وأهله دمشق وهو صغير ، فسمع الحديث من حفاظ ذلك المصر وجهابذة علمائه ، ولازم السماع سنين ، وكان قلما سمع شيئاً لا حفظه ، وكان ذكى القلب متوقد القريحة نافذ البصيرة ، فما زال يجد ويدأب ويجمع ويحصل حتى صار إماماً في التفسير وما يتعلق به ، بارعا في الفقه ، حتى ليقال : إنه أعرف بفقه المذاهب من أهلها الذين كانوا في زمانه ، وكان \_ مع ذلك كله \_ عالماً بوجوه اختلاف العلماء ومآخذهم وأداتهم ، متقناً للأصول والفروع ، والنحو ، واللغة ، وغير ذلك من العلوم النقلية والمقلية ، وما تكلم معه أحد في فن من الفنون إلا حسب ذلك الفن فنه الذي تفرد به ، من أنه يراه عارفاً به ، متقناً له ، متمكنا منه ، أما الحديث فكان حامل رايته ،

<sup>(</sup>۱) استعرنا هذه العبارة من قول إن رشيق الفيروانى فى أبى الطيب المتنبى الشاعر المعروف ، والحق أنه لم يملأ الدنيا علما وإرشاداً وتأليفاً ، ولم يشغل أهل الدنيا ـ ما بين حاسد وحاقد ومضطنن ، وعب وطالب للافادة ومشفق ـ من بين علماء هذه الأمة مثل صاحب هذه الترجمة

حافظاً له ، مميزاً بين محيحه وسقيمه ، عارفاً برجاله ، خبيراً بمنازلهم من القوة والضعف ، لا يشق له غبار في علوم الحديث كلها .

۳ - أثنى عليه وعلى علومه وفضائله جماعة من أمائل علماء عصره: مثل القاضى الخويى ، وابن دقيق العيد ، وابن النحاس ، وابن الزملكانى ، وقاضى قضأة مصر الحنفى ابن الحريرى .

قال عنه ابن الزملكانى : اجتمعت فيه شروط الاجتهاد على وجهها ، وله اليد الطولى فى حسن التصنيف ، وجودة العبارة ، والترتيب ، والتقسم ، والتبيين . وكتب على تصنيف له هذه الأبيات :

ماذا يقول الواصفون له وصفائه جلت عن الحصر هو حجة الله قاهرة هو بيننا أعجوبة الدهر هو آية في الخلق ظاهرة أنوارها أرْبَتْ على الفجر

ونقل عنه ابن شاكر أنه قال عن شيخ الإسلام ابن تَيْمِيَّة : «كان إذا سئل عن فن من الفنون ظن الرائى والسامع أنه لا يعرف غير ذلك الفن ، وحكم أن أحداً لا يعرف سئله ، وكان الفقهاء من سائر الطوائف إذا جلسوا معه استفادوا فى سائر مذاهبهم منه مالم يكونوا عَرَفُوه قبل ذلك ، ولا يُعْرَف أنه ناظر أحداً فانقطع معه ، ولا تكلم فى علم من العلوم - سواء كان من علوم الشرع أو غيرها - إلا فاق فيه أهله والمنسوب إليه ، وكانت له اليد الطولى فى حسن التصنيف وجودة العبارة والترتيب والتقسيم والتبيين » ا ه .

وقال عنه الحافظ الذهبى: «كان غاية فى الذكاء وفى سرعة الإدراك ، رأسا فى معرفة الكتاب والسنة والاختلاف ، محرا فى النقليات ، هو فى زمانه فريد عصره \_ علما وزهدا وشجاعة وسخاء وأمرا بالمعروف ونهيا عن المنكر وكثرة تصانيف \_ فإن ذكر التفسير فهو حامل لوائه ، وإن عد الفقهاء فهو

عجتهدهم المطلق ، و إن حضر الحفاظ نطق وخرسوا ، واسترد وأبلسوا ، واستغنى وأفلسوا ، و إن سمى المتكلمون فهو فَرْدهم و إليه مَرْجِمُهم ، و إن لاح ابن سينا يقدُم الفلاسفة فلسهم و بخسهم ، وهتك أستارهم ، وكشف عَوَارَهم ، وله يك طولى فى معرفة المربية والصرف واللغة ، وهو أعظم من أن تصفه كلى ، أو تبينه اشارة قلى ، فإن سيرته ومعارفه و محثه وتنقلاته يحتمل أن توضع في مجلدتين » اه .

وقال تلميذه محمد بن شاكر الكتبي صاحب كتاب فوات الوفيات المتوفى في سنة ١٦٤ ه : « تنى الدين ، شيخنا ، الإمام الرباني ، إمام الأثمة ، ومفتى الأمة ، وبحر العلوم ، سيد الحفاظ ، فارس المعاني والألفاظ ، فريد المصر ، قريع الدهر ، شيخ الإسلام ، قدوة الأنام ، علامة الزمان ، وترجمان القرآن ، علم الزهاد ، وأوحد العباد ، قامع المبتدعين ، وآخر المجتهدين » ا ه .

وقال مرة أخرى: « وكان رحمه الله سيفا مسلولا على المخالفين ، وشَجاً في حلوق أهل الأهواء والمبتدعين ، وإماما قائما ببيان الحق ونصرة الدين ، طنت بذكره الأمصار ، وضنت بمثله الأعصار » .

وقال الحافظ أبو الحجاج : « ما رأيت مثله ، ولا رأى هو مثل نفسه ، وما رأيت أحداً أعلم بكتاب الله وسنة رسوله ولا أَتْبَعَ لما منه » اه .

- ٤ لم يرث شيخ الإسلام ابن تنيميّة العلم عن كَلاَلة ، بل بيته بيت العلم والدين والفقه والإفتاء ، والزهد والعبادة والجهاد .
- (١) أبوه عبد الحليم ، يقول عنه ابن كثير في تاريخه : « شيخنا ، الإمام ، العلامة ، المفتى ، شهاب الدين ، أبو المحاسن ، عبد الحليم » اه . وهو أحد الذين أخذ عنهم شيخ الإسلام ابنه أحد المم ، وأحد الذين أخذوا عن والدم شيخ الإسلام بن عبد الله يم الدين أبي البركات المعروف بابن تيمية أيضاً .

وعده يقول الحافظ الذهب: ﴿ قُواْ المذهب حتى أَتَقْنَه على والدِهِ ، ودرس ، وأَفْتَى ، وصنف ، وصار شيخ البلد بعد أبيه ، وخطيبه ، وحاكمه ، وكان إماما محققا ، كثير الفنون ، له يَدُ طولى في الفرائض والحساب والهيئة ، دينا ، متواضعا ، حسن الأخلاق ، جواداً ، من حسنات العصر » اه ، وقال عنه البرزالى : ﴿ كَانَ مِن أَعِيانَ الْحَنَابُلَة ، باشر بدمشق مشيخة دار الحديث السكرية ، وبها كان يسكن ، وكان له كرسى بالجامع يتكلم عليه أيام الجع من حفظه ، ولما توفى خلفه فيها ولده أبو العباس » اه .

(ب) وجدُّه مجد الدين شيخ الإسلام أبو البركات عبد السلام بن عبد الله ابن الخضر ، أحدُ الحفاظ الأعلام ، وُلد في سنة ٥٩٠ ، وتوفى في سنة ٦٥٢ مِن الهجرة، وكان الإمامُ النحوىُ ابنُ مالك يقول عنه : « ألِّينَ للشيخ مجد الدبن الفِقَهُ كَمَا أَلِينَ الْحَدَيدُ لِدَاوِدَ ﴾ . وقال عنمه الشيخ نجمُ الدين بن خَمْدَان صاحب كتاب « الرعاية في تراجم شيوخ حران » : « كان رجلا فاضلا فی مذهبه وغیره ، وجری لی معه مباحث کثیرة ، ومناظرات عدیدة » . وقال عنه الحافظ عز الدين الشريف : « حَدَّث بالحجاز والعراق والشام ، و بلده حَرَّان ، وصنف ، ودرس ، وكان من أعيان العلماء ، وأكابر الفضلاء ، . وقال الحافظ الذهبي عنه : « قال شيخنا \_ يريد شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم ـ : كان جَدُّنا عَجَبًا في حفظ الأحاديث وسَرْدِها ، وحفظ مذاهب الناس بلا كلفة » . وقال الحافظ الذهبي أيضاً : « كان الشيخ مجدُ الدين معدومَ النظير في زمانه ، رأسا في الفقه وأصوله ، بارعاً في الحديث ومعانيه ، له اليـد الطُّلولي في القراءات والتفسير ، صنف التصانيف ، وأشتهر أسمه ، وبعد صِيتُه ، وكان فَرْدَ زمانه في معرفة اللذهب ، مُقْرِط الذكاء ، متين الديانة ». وقال ابن شاكر عنه : «حكى البرهان المراغى أنه احتمع به فأورد نكتة عليه ، فقال مجدُ الدين : الجواب عنها من مائة وَجَّهِ ، الأول كذا ، والثانى

كذا ، وسَرَدَها إلى آخرها ، ثم قال للبرهان : قد رضينا منك الإعادة ، فخضع 4 وانتهى » ا ه .

(-) وجدته لأبيه السيدة بدرة بنت فر الدين أبي عبدالله محد بن الخريف، وتكنى أم البدر ، كانت تروى وتحدث بالإجازة عن ضياء الدين بن الخريف، وكانت زوج جد معد السلام بن عبد الله بن الخضر، وتوفيت قبله بيوم واحد. (د) وع جد معد السلام هو الإمام فر الدين أو عبد الله محد بن الخضر ابن محد بن الخضر بن على بن عبد الله بن تيمية ، الفقيه الحنبلى ، الفريء ، الواعظ ، شيخ حر ان ، وخطيبها ، رحل إلى بغداد فتفقه بها وسمع الحديث ، وكان الجوزى ، وسمع منه كثيراً من مصنفاته ، ثم أخذ في التدريس ، وكان بارعاً في تفسير القرآن ، ثقة فاضلا ، صميح السماع ، حسن الأخلاق ، صدوقا ، بارعاً في تفسير القرآن ، ثقة فاضلا ، صميح السماع ، حسن الأخلاق ، صدوقا ، معديناً ، وله تصانيف كثيرة : منها التفسير الكبير ، في أكثر من ثلاثين عبلاً ، معيناً ، وله في شعبان من سنة ٤٤٥ محران ، وتوفى محران أيضاً في يوم الخيس عاشر صغر من سنة ٤٤٥ من سنة ٤٤٥ من المناه ، وتوفى عران أيضاً في يوم الخيس عاشر صغر من سنة ٤٤٥ .

ونحن إذا تنبعنا أهل العلم والتفوق من آل تيمية هؤلاء طال بنا الحديثُ وتشعّبت طُرُقه ، ولسنا نريد في هذه السكلمة الموجزة أن نطيل على القارى. أو نشقٌ عليه ، وللاستقصاء والمتتبع مكان غير هذا خليق بهما .

• - وكا ورث شيخ الإسلام تنى الدين بن تيمية عن آله حب العسلم والرغبة فيه ورث عنهم الورّع والزهادة واللجأ إلى الله والدعوة إلى دينه ، فقد محدث كتاب التراجم ومؤرخو الإسلام بأنه « نشأ في تصوف تام ، وعفاف ، وتأله ، واقتصاد في الملبس والمأكل ، فلم يزل ذلك خلقه ، صالحاً ، براً بوالديه، تقيًّا ، ورعاً ، عابداً ، فاسكا ، صوّاماً ، قوّاماً ، ذاكراً الله تعالى في كل أمن وعلى كل حال ، رجّاعاً إلى الله تعالى ، وقافاً عند حدود الله وأوام، ونواهيه ، وعلى كل حال ، رجّاعاً إلى الله تعالى ، وقافاً عند حدود الله وأوام، ونواهيه ، آمراً بالمروف ، ناهياً عن المنكر ، لا تكاد عشه نشيع من العلم ولا تروى من

المطالعة ولا تملُّ من الاشتغال ولا تكل من البحث ، وقل أن يدخل في علم من المعلوم في باب من أبوابه إلا و يفتح له من ذلك الباب أبواب ، و يستدرك أشياء في ذلك العلم على حُدَّ اق أهله ، وكان يحضر الحجالس من صغره فيتكلم و يناظر ويفحيم المحبار ، ويأتى بما يتحير منه أعيان البلد في العسلم ، وأفتى وله نحو مهم عشرة سنة ، وشرع في الجمع والتأليف من ذلك الوقت » .

- واقتضت إرادة الله تمالى أن يذيع فى الناس فضلُ شيخ الإسلام ابن تيمية ، وأن يَنْبُه فى العالمين ذ كرُهُ ، فأتاح له ألسِنة الحسد والحقد ، وقيض له نفوس طالبي الجاه والحريصين على التسكش ؛ فها زالت هذه الألسنة تنوشه وتنفث عليه بالأذى والبهيئة ، وما زالت هذه النفوس تتناوله بالكيد والدّس تارة ، و بإعلان الحسيكة والتأليب عليه تارة أخرى ، وما زالت تحفر عمت قدميه ثريد أن يخر فى المهواة المليئة بأفاعى المداوة وعقارب الأضفان ، وهو ماض فى طريقه الذى اختاره الله له وهيا له أسبابه ، صابراً على أذام ، محتسباً عند ماض فى طريقه الذى اختاره الله له وهيا له أسبابه ، صابراً على أذام ، محتسباً عند عزيمة ، ولم يؤثر فيه تهديد الجبّارين ، ولا فكت غربة ظلمة المجبوس ولا قشر الاعتقال ، إلى أن جاءه أثر الله ، ونزل به القضاء الحتم ، ودعاه الله إلى جواره وهو سَجين فى قلمة دِمَشْق ليلة الاثنين لمشرين خلت من شهر ذى القمدة من وهو سَجين فى قلمة دِمَشْق ليلة الاثنين لمشرين خلت من شهر ذى القمدة من سهنة عان وعشرين وسبمائة .

رحمه الله تمالى ، ورضى عنه ، وأرضاه ، وجَزَاهُ عن دينه وسنة نبيه خير ما يجزى العاملين من علماء هذه الأمة ، آمين .

# الصّارِمُ المسَلُولُ على شانم الرسول

## 

وصَلَّى الله على سيدنا محمدٍ وآلِهِ وصحبه وسَلَّمَ تَسْلِيمًا .

قال الشيخُ ، الإمامُ ، العالم ، العاملُ ، العلاَّمة ، شيخُ الإسلامِ ، ومُغتي الأنام ، أوْحَدُ دهره ، وفَرِيدُ عَصْرِه ، تقى الدين أبو العباس أحمدُ بن الشيخ الإمام العالم العَلاَّمَة عجد الدين أبى البركات عَبْدِ السلام بن أبى القاسم بن عبد الله بن تَيْمِيَّة (\*) ، الحَرَّانِي ، قَدَّسَ الله رُوحَه ، ونَوَّرَ ضَرِيحَة :

الحدُ لله الهادي النّصيرُ فَنَعْمَ النّصيرُ ونِعْمَ الْهَاد ، الذي يَهْدِي مَنْ يشاء خطبة المؤلف لما صراط مستقيم ويُبَيِّن له سُبُلَ الرشاد ، كا هَدَى الَّذِين آمَنُوا لَمَا أُخْتَلِفَ فيهِ مِنَ الْحَقَ وَجَمَع لهم الهُدَى والسَّدَاد ، والذي ينصر رُسُلَه والذين آمنوا في الحياة الدُّنيا ويومَ يقومُ الأِشْهَاد (۱) ، كما وعَدَه في كتابه وهو الصادقُ الذي لا مُعْلفُ المهاد .

وأشهد أن لا إله إلا الله وَحْدَه لا شريك له شهادة أنقيم وَجْه صاحبها للدِّين حَنيفاً و تُبَرَّه من الإلحاد ، وأشهد أن عمداً عَبْدُه ورسولُه أفضلُ المرسلين وأكرم العباد ، أرْسَلَه بالهُدَى ودين الحق ليُظهره على الدين كُلّه ولو كره أهل الشِّرْك والعِناد ، ورَفَع له ذِكْرَه ولا يُذْكَرُ إلا ذكر معه كما في الأذان والتَشَهَدِ وَالنَّطَ مُشَاقَة وكَفاه والمَّعْياد ، وكَبَت مُعادَّه وأهلك مُشاقَة وكفاه المُشتَهْر ثِينَ به ذوى الأحقاد ، و بَترَ شانتُهُ (٢) و لَقَن مُؤذية في الدنيا والآخرة المُشتَهْر ثِينَ به ذوى الأحقاد ، و بَترَ شانتُهُ (٢)

( ١ - الصارم المساول )

<sup>(</sup>۱) الأشهاد: جمع شاهد، على غير قياس ، أو أنهم جمعوا شاهدا على شهد كسحب ثم جمعوا شهدا على أشهاد

<sup>(</sup> ٢ ) أخذ هذه الجَملة من قوله تعالى ( ٣ من سورة الكوثر )( إن شائك هو الأبتر ) كما أخذ الجملة التي قبلها من قوله سبحانه ( ٥٥ من سورة الحجر ) ( إنا كفيناك المستهزئين ) .

وجَمَل هَوانه بالمِرْصَاد ، واخْتَصَّه من بين إخوانه المرسلين بخَصَائِص تَفُوقُ التَّعْدَاد ، فَلَهُ الوسِيلَة والفَضِيلة والمَقَامُ المَحْمُودُ ولِواهِ الحُمْدِ الَّذِي تَحْتَهَ كُلُّ حَمَّاد ، صلى الله عليه وعلى آله أفضَل الصَّلَواتِ وأعلاها وأكلها وأنْماها ، كما يُحِبُّ سبحانه أن يُصلِّي عليه وكما ينبغي أن يُصلِّي على سيد البشر ، والسلامُ على النبي ورحمةُ الله و بركاتُه ، أفضل تحية وأحسنها وأو لاَها ، وأبرَكها وأطيبها وأزكاها ، صلاةً وسَلاماً دائمين إلى يوم التَّنَاد ، باقيدَيْنِ بعد ذلك أبداً رزقاً من الله من نفاد .

أما بعدُ ؛ فإن الله هَدَانَا بنبيه محد صلى الله عليه وسلم ، وأُخْرَجَنا به من الظلمات إلى النور ، وآثانا ببركة رسالتِهِ وُ بَمْن سِفَارته خيرَ الدنيا والآخرة ، وكان من ربه بالمنزلة العليا التي تقاصَرتِ المقولُ والألْسِنَة عن معرفتها وَنَفْتُهَا ۽ وصارت غايتُها من ذلك \_ بعد التناهي في العلم والبيان \_ الرجوعُ إلى عيُّهَا وصَّمْتها ، فاقتضاني لحادث حَدَّثَ \_أدنى ماله من الحق علينا ، بل هو مَا أُوجِبُ اللَّهُ مِن تَعْزِيرِهِ وَنَصْرِهُ بَكُلُّ طُرِيقٌ ، وإيثارُهِ بِالنفس والمال في كل موطن ، وحِفْظه وحمايته من كل مُوذٍ ، و إن كان الله قد أغنَى رسوله عن نصر الخلق ، ولمكن ليَبْلُو بَعْضَكُم مُ بِبعْضِ ولِيَعْلَمَ الله مَنْ يَنْصُره ورُسُلَهُ بالنيب؛ ليحقُّ الجزاء على الأعمال كما سبق في أم الكتاب \_ أن أذ كُر (١) ماشرع من المقوبة لمن سَبَّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم من مُسْلِم وكافر ، وتوابع ذلك ذِكراً يتضِمَّنُ الحــكم والدليل، وأنْقُلَ ما حضرنى في ذلك مَن الأقاويل ، وأرديف القول بحظه من التعليل ، وبيان ما يجب أن يكون عليه التمويل ، وأما ما يقدره الله عليه من المقوبات فلا يكاد يأتى عليه التقصيل ، وإنما المقصودُ لهمنا بيانُ الحكم الشرعى الذي يُفتي به المُفْــتي

<sup>(</sup>۱) ﴿ أَنْ أَذَكُر ﴾ معمول لقوله ﴿ اقتضانى ﴾

ويقضى به القاضي و يجب على كل واحد من الأئمة والأمة القيام بما أمْـكُنّ منه ، والله هو الهادى إلى سَوَاء السَّبيل .

مضمون الكتاب

وقد رتبته على أربع مسائل : المسألة الأولى : في أن السابُّ 'يُقْتَل ، سوالا كان مسلمًا أو كَافرًا .

المسألة الثانية: في أنه يتعين قتلُه و إن كان ذميًّا ؟ فلا يجوز المنُّ عليه ، ولا مُفاداته.

المسألة الثالثة : في حكمه إذا تاب .

المسألة الرابعة : في بيات السَّبِّ ، وما ليس بسبٌّ ، والفَرْقُ بينه و بين الكفر .

#### المسألة الأولى

أنَّ مَن ۚ سَبُّ النبي صلى الله عليه وسلم من مسلم أوكافر فإنه يجب قتله

هذا مذهَبُ عليه عامةُ أهلِ العلم ، قال ابن الْمُشَذِرِ : أجمع غوام أهل حكاية الإجماع العلم على أن حدَّ من سَبَّ النبي صلى الله عليه وسلم القتلُ ، وبمن قاله مالكُ على قتل الساب واللَّيْثُ وأحمدُ و إسحاقُ ، وهو مذهب الشافعي . قال : وحُسكي عن النعان لا يقتل ، يعنى الذي هُمْ عليه من الشرك أعْظَمُ . وقد حكى أبو بكر الفارسي من أصحاب الشافعي إجماعَ المسلمين على أنَّ حـد من سَبَّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم القتلُ كما أن حدَّ من سَبَّ غيره الجلدُ . وهذا الإجماع الذي حكاه هذا محمولٌ على إجماع الصَّدْرِ الأوَّل من الصحابة والتابعين ، أو أنه أراد به إجماعَهِم على أن سَابُّ النبي صلى الله عليه وسلم يجب قتله إذا كان مسلمًا ، وكذلك قَيَّدُه القاضي عِيَاضٌ ، فقال : أجمعت الأمةُ على قَتْل متنقِّصه من المسلمين وسابه ، وكذلك حكى عن غير واحد الإجماع على قتله وتكفيره . وقال الإمامُ إسحاقُ بن رَاهُوَيْهِ أحدُ الأَمَّة الأَعْلَام : أجمع المسلمون على أن من سَبَّ الله ، أو سَبَّ رسولَه صلى الله عليه وسلم ، أو دَفَع شيئًا بما أنزل الله عزّ وجل ، أو قَتَلَ نبيًا من أنبياء الله عزّ وجل : أنه كافر بذلك و إن كان مُقرَّ ا بكل ما أنزل الله . قال الخطابى : لا أعلم أحداً من المسلمين اختَلَفَ فى وُجُوب قَتْله . وقال محمد بن سحنون : أجمع العلماء على أن شاتم النبى صلى الله عليه وسلم والمتنقص له كافر ، والوعيد جاء عليه بمذاب الله له ، وحكمه عند الأمة القتل ومَنْ شك فى كفره وعذابه كفر .

تمرير القول في حكم الساب

وتحرير القول فيه : أنّ السابّ إن كان مسلماً فإنه يَكفُرُ ويُقْتَلُ بفير خلاف ، وهو مذهب الأُثمة الأربعة وغيره ، وقد تقدم بمن حكى الإجماع على ذلك إسحاق بن راهويه وغيره ، وإن كان ذِمِّيًّا فإنه يقتل أيضاً في مذهب مالك وأهل المدينة ، وسيأتى حكاية ألفاظهم، وهو مذهب أحد وفقهاء الحديث

> تصوص الإمام أحمد

وقد نَمنَّ أحمدُ على ذلك في مواضع متعددة . قال حنبل : سمعت أبا عبد الله يقول : كلُّ مَن شتم النبي صلى الله عليه وسلم أو تنقَّصه مسلماً كان أو كافراً في فعليه القتل ، وأرى أن يقتل ولا يستتاب . قال : وسمعت أبا عبد الله يقول : كلُّ مَنْ نَقَصَ العهد وأحدث في الإسلام حَدَثا مثل هذا رأيتُ عليه القتل ، ليس على هذا أعطو المهد والدمَّة ، وكذلك قال أبو الصفراء : سألت القتل ، ليس على هذا أعطو النمَّة شَتَم النبيَّ صلى الله عليه وسلم ، ماذا عليه ؟ أبا عبد الله عن رجل من أهل الذمَّة شَتَم النبي صلى الله عليه وسلم ، ماذا عليه ؟ قال : إذا قامت البينة عليه يقتل مَنْ شتم النبي صلى الله عليه وسلم ، مسلماً كان أو كافراً ، رواها الخلال .

وقال فى رواية عبد الله وأبى طالب ، وقد سئل عن شتم النبى صلى الله علبه وسلم ، قال : يقتل ، قيل له : فيه أحاديث ؟ قال : نعم أحاديث ، منها : حديث الأعمى الذى قَتَلَ المرأة ، قال : سمعتها تَشْتُم النبى صلى الله عليه وسلم ، وحديث حصين أن ابن عمر قال : مَنْ شتم النبي صلى الله عليه وسلم تُقتل ، وكان عمر بن عبد المرزيز يقول : يقتل ، وذلك أنه من شتم النبى صلى الله عليه وسلم وكان عمر بن عبد المرزيز يقول : يقتل ، وذلك أنه من شتم النبى صلى الله عليه وسلم

فهو مُرْ تَدُّ عن الإسلام ، ولا يَشْتم مسلم النبيّ صلى الله عليه وسلم ، زاد عبدُ الله : سألت أبى عن شتم النبي صلى الله عليه وسلم ، يستتاب ؟ قال : قد وجب عليه القتل ُ ، ولا يستتاب ؛ لأن خالد بن الوليد قَتَلَ رجلا شتم النبي صلى الله عليه وسلم ولم يستتبه ، رواها أبو بكر في الشافي ، وفي رواية أبي طالب : سئل أحمد عن شتم النبيّ صلى الله عليه وسلم ، قال : يُقْتَلُ ، قد زَقَصَ العَهْدَ ، وقال حرب : سألت ُ أحمد عن رجل من أهل الذمة شتم النبيّ صلى الله عليه وسلم ، قال : يقتل ، إذا شتم النبيّ صلى الله عليه وسلم ، رواها الخلال ، وقد نص على هذا في غير هذه الجوابات ،

فأقوالُه كلما نص فى وجوب قتله ، وفى أنه قد نقض العهد ، وليس عنه فى هذا اختلاف منه منه في المناطق المن

ماینتقض به عهد الذمی وكذلك ذكر عامة أصحابه متقدمهم ومتأخره ، لم يختلفوا في ذلك ، إلا أن القاضى في المجرد ذكر الأشياء التي يجب على أهل الذمة تركها وفيها ضرر "على المسلمين وآحادهم في نفس أو مال ، وهي: الإعانة على قتال المسلمين ، وقتل المسلم أو المسلمة ، وقطع الطريق عليهم ، وأن يُوثوي المشركين جاسوساً ، وأن يعين عليهم بدلالة مثل أن يكاتب المشركين بأخبار المسلمين ، وأن يزى بمسلمة أو يصيبها باسم نكاح ، وأن يَفْتِنَ مسلماً عن دينه ، قال : فعليه الكف عن هذا ، شُرط أو لم يُشرط ؛ فإن خالف انتقض عهده ، وذكر نصوص أحمد في بعضها ، مثل نصه في الزنا بالمسلمة وفي التجسس للمشركين وقتل المسلم و إن كان بمضها ، مثل نصه في الزنا بالمسلمة وفي التجسس للمشركين وقتل المسلم و إن كان بمضها ، مثل نصه في الزنا بالمسلمة وفي التجسس للمشركين وقتل المسلم و إن كان بمضها ، مثل نصه في الزنا بالمسلمة وفي التجسس للمشركين وقتل المسلم و إن كان بمضها ، مثل ذكره الخرق ، ثم ذكر نصه في قذف المسلم على أنه لا ينتقض عَهده ؛ بل يُحدُّ حدَّ القذف . قال : فتخرج المسألة على روايتين ، ثم قال : وفي معني هذه الأشياء ذكر الله وكتابه ودينه ورسوله بما لا ينبغي ؛ فهذه أر بعة أشياء الحكم في الثمانية التي قبلها ، ليس ذكره ها شرطاً في صحة المقد ، فإن أتوا فيها كالحكم في الثمانية التي قبلها ، ليس ذكره ها شرطاً في صحة المقد ، فإن أتوا فيها كالحكم في الثمانية التي قبلها ، ليس ذكره ها شرطاً في صحة المقد ، فإن أتوا

واحدةً منها نَقَضُوا الأمان، سواء كان مشروطاً فى العهد أو لم يكن، وكذلك قال فى الخلاف بعد ذكر أن المنصوص انتقاض العهد بهذه الأفعال والأقوال. قال: وفيه رواية أخرى لا ينتقض عهده إلا بالامتناع من بَذْلِ الجزية وجَرْى أحكامنا عليهم.

ثمَ ذكر نصه على أن الذمى إذا قَذَفَ المسلم يُضْرَبُ ، قال : فلم يَجْعَلُه ناقضاً للعهد بقذف المسلم مع ما فيه من الضرر عليه بهتَكَ عرِ ضه .

وتَبِعَ القاضَى جَمَاعَةٌ من أصحابه ومَنْ بعدهم ـ مثل الشريف أبى جعفر وأبن عقيل وأبى الخطاب والحلوانى ـ فذ كروا أنه لاخلاف أنهم إذا امتنعوا من أداء الجزية والنزام أحكام الملَّة انتقض عَهْدُهم ، وذكروا فى جميع هذه الأفعال والأقوال التى فيها ضرر على المسلمين وآحادهم فى نفس أو مال أو فيها غَضَاضة على المسلمين فى دينهم ، مثل سبِّ الرسول وما مثله روايتين (۱) ، إحداها : ينتقض العهد بذلك ، والأخرى : لا ينتقض عهده ، وتقام فيه حدود ذلك ، مع أنهم كلَّهم متفقوت على أن المذهب انتقاض العهد بذلك .

ثم إن القاضى والأكثرين لم يعدُّوا قَذْف المسلم من الأمور المضرة الناقضة، مع أن الرواية المُخَرَّجَةَ إِنمَا خُرِّجَتُ من نصه فى القَذْفِ.

وأما أبو الخطاب ومَنْ تيمه فنقلوا حكم تلك الخصال إلى القَذْف كما نقلوا حكم القَذْف روايتين .

م إن هؤلاء كلَّهم وسائر الأصحاب ذكروا مسألة سب النبي صلى الله عليه وسلم في موضع آخر ، وذكروا أن سابه ُ يُقتَلُ و إن كان ذمياً ، وأن عهده ينتقض ، وذكروا نصوص أحمد من غير خلاف في المذهب . إلا أن الحلواني قال: و يحتمل أن لا يُقتَلَ من سَبُّ الله ورسوله إذا كان ذمياً .

<sup>(</sup>۱) « روایتین » مفعول قوله « ذکروا »

وسلك القاضى أبو الحسين فى نواقض العهد طريقة أنانية تُوافِقُ قولهم هذا فقال: أما الثمانية التى فيها ضرر على المسلمين وآحادهم فى مال أو نفس فإنها تنقض العهد فى أصح الروايتين ، وأما ما فيه إدخالُ عَضَافة ونقص على الإسلام — وهى ذكر الله وكتابه ودينه ورسوله بما لا ينبغى — فإنه ينقض العهد ، نص عليه ، ولم يخوج فى هذا رواية أخرى كا ذكرها أولئك فى أحد الموضعين ، وهذا أقرب من تلك الطريقة ، وعلى الرواية التى تقول « لا ينتقض المهد بذلك » فإنما [ ذلك ] إذا لم يكن مشروطًا عليهم فى المقد . فأما إن كان مشروطًا فنيه وجهان ؛ أحدها : ينتقض ، قاله الخرق ، وقال أبو الحسن الآمدى : وهو الصحيح فى كل ماشرطً عليهم ، والثانى : لا ينتقض ، قاله القاضى وغيره ، صرح خالفوا شيئًا مما شرط عليهم ، والثانى : لا ينتقض ، قاله القاضى وغيره ، صرح خالفوا شيئًا مما شرط عليهم ، والثانى : لا ينتقض ، قاله القاضى وغيره ، صرح خالفوا شيئًا مما شرط عليهم ، والثانى : لا ينتقض ، قاله القاضى وغيره ، صرح خالفوا شيئًا مما شرط عليهم ، والثانى : لا ينتقض ، قاله القاضى وغيره ، صرح خالفوا شيئًا مما شركها بخصوصها .

وهاتان الطريقةان ضعيفتان ، والذي عليه عامة المتقدمين من أسحابنا ومَنْ تبعيهم من المتأخرين إقرار نصوص أحمد على حالها ، وقد نص في مسائل سب الله ورسوله على انتقاض العهد في غير موضع ، وعلى أنه يقتل ، وكذلك فيمن جسس على المسلمين أو زكى بمسلمة على انتقاض عهده وقَتْله في غير موضع . وكذلك نَقَلَه الخرق فيمن قتل مسلماً وقطع الطريق أولى . وقد نص أحمد على أن قَذَف المسلم وسيحْرَه لا يكون نقضًا للعهد في غير موضع . هذا هو الواجب ؛ لأن تخريج حكم المسألتين إلى الأخرى وجَعْل المسألتين على الواجب ؛ لأن تخريج حكم المسألتين إلى الأخرى وجَعْل المسألتين على روايتين — مع وجود الفرق بينهما نصاً واستدلالا ، أو مع وجود معنى يجوز أن يكون مستنداً للفرق حين جائز . وهذا كذلك . وكذلك قد وافقتا

على انتقاض العهد بسب النبي صلى الله عليه وسلم جماعةٌ لم يوافقوا علىالانتقاض ببعض هذه الأمور .

وأما الشافعي فالمنصوص عنه نفسه أن عهده ينتقض بسبِّ النبي صلى حكاية مذهب الله عليه وسلم ، وأنه يقتل . هكذا حكاه ابن المُنذِر والخطابي وغيرُها . والنصوص عنه في الأم أنه قال: إذا أراد الإمام أن يكتب كتاب صلح على الجزية كتَبَ وذكر الشروط، إلى أن قال: وعلى أنَّ أحداً منكم إن ذكر محمداً صلى الله عليه وسلم أو كتابَ الله أو دينه بما لا ينبغي أن يذكره فقد بَرِئَتْ منه ذمةُ الله ثم ذمة أمير المؤمنين وجميع المسلمين ، ونقض ما أعطى من الأُمان ، وحَلَّ لا مير المؤمنين مالُه ودَمُه كما تَحِلُ أموالُ أهل الحرب ودماؤهم ، وعلى أن أحداً من رجالهم إن أصاب مسلمةً بزناً أو اسم نكاح ، أو قَطَع الطريقَ على مسلم ، أو قَتَنَ مسلماً عن دينه ، أو أعان الحجار بين على المسلمين بقتا ل أو دَلالة على عَوْرَات المسلمين أو إيواء لعيونهم فقد تَقَضَ عهدَه وحلَّ دمُه ومالُه ، و إن نال مسلمًا بما دون هٰذَا في ماله أو عرضه لزمه فيه الحكم .

ثم قال : فهذه الشروطُ اللازمة إن رضيها قَدِيهَا ، وإن لم يَوْضَهَا فلا عَقْدَ له ولا جزيَّةَ .

ثم قال : ولو فعل(١) شيئًا مما وصفته نقضًا للعمد وأسلم لم يقتل إذا كان ذلك قولاً ، وكذلك إذا كان فعلا لم يقتل إلا أن يكون في دين المسلمين أنَّ مَنْ فعله قَتِل حَدًّا أو قصاصاً فيقتل بحد أو قصاص لا نقض عهدٍ .

و إنْ فَعَلَ بما وصفنا وشرط أنه نقض لعهد الذمة فلم يُسْلم ولكنه قال : « أتوب وأُعْطِي الجزُّية كما كنت أعطيها ، أو على صُلْح أُجَدُّهُ » عوقب ، ولم يقتل إلا أن يكون فعلا يوجبُ القصاصَ أو الحد . فأما ما دون هذا من الفعل أو القول فكلُّ قول يعاقبُ عليه ولا يقتل .

<sup>(</sup>١) في الهندية « أو فعل » وهو ظاهر النصحيف .

قال: فإن فَمَلَ أو قال ما وصفنا وشرط أنه يحل دمه فظُفَرَ به فامتنع من أن يقول: « أسلم ، أو أعطى جزية » تُقِيلَ وأخذ مالُه فَيْمًا .

ونص فى الأم أيضًا أن العهد لا ينتقض بقطع الطريق ، ولا بقتل المسلم ، ولا بالتجسس ، بل يُحدَّ فيا فيه الحد ، و يعاقب عقو بة مكلة (١) فيا فيه العقو بة ، ولا يقتل إلا أن يجب عليه القتل .

قال: ولا يكون النقض للعهد إلا بمنع الجزية، أو الحكم بعد الإقرار والامتناع بذلك.

قال: ولو قال «أؤدِّ ى الجزية ولا أقر بالحكم» نُبِذَ إليه، ولميقتل على ذلك مكانه، وقيل: قد تقدَّم لك أمانُ ، فأمانك كان للجزية و إقرارك بها وقد أجَّلْنَاك في أن تخرج من بلاد الإسلام، ثم إذا خَرَج فبلغ مَأْمَنَهُ تُقيِل إن، قُدرَ عليه.

فعلى كلامه المأثور عنه 'يفْرَقُ بين ما فيه غَضَاضة على الإسلام وبين الضرر بالفعل ، أو يقال: يقتل الذمى بسبه و إن لم ينقض عهده ، كما سيأتى إن شاء الله تعالى .

أقوال أصحاب؛ الشافعي

وأما أصحابه فذكروافيا إذا ذكر الله أوكتابَه أو رسولَه بسوم وجهين: أحدها: ينقض عهده بذلك ، سواء شرط عليهم تركه أو لم يشرط ، بمنزلة ما إذا قانلوا المسلمين وامتنموا من التزام الحمكم كطريقة أبى الحسين من أصحابنا ، وهذه طريقة أبى إسحاق المَرْوَزَى " .

ومنهم من خَصَّ سب رسول الله صلى الله عليه وسلم وَحْده أنه يُوجِبُ القتل. والثانى: أن السب كالأفعال التي على المسلمين فيها ضرر من قتل المسلم (١) في الهندية « مكلمة » ولعلما محرفة عن « مكتملة » أو عما أثبتناه

والزنا بالمسلمة والجس وما ذكر معه ، وذكروا فى تلك الأمور وجهين ؟ أحدها : أنه إن لم يُشْرَطُ عليهم تركُها بأعيانها ففى انتقاض العهــــد بفعلها وجهان ؟ والثانى : لم ينتقض العهدُ بفعلها مطلقاً .

ومنهم مَنْ حكى هذه الوجوه أقوالاً ، وهى أقوال مشارُ إليها ؛ فيجوز أن تسمى أقوالا ووجوهاً ، هذه طريقة العراقيين ، وقد صرحوا بأن المراد شرط تركها ، لاشرط انتقاض العهد بفعلها كما ذكره أصحابنا .

وأما أُلِحَرَاسانيون فقالوا: المراد بالاشتراط هنا شَرْطُ انتقاضِ العهد بفعلها ، لاشرط تركها ، قالوا: لأن الترك مُوجبُ لنفس العقد ، ولذلك ذكروا في تلك الخصال المضرة ثلاثة أوجه ؛ أحدها: ينتقض بفعلها ، والثانى ؛ لا ينتقض ، والثالث : إن شُرط في العقد انتقاضُ العهد بفعلها انتقض ، و إلاَّ فلا .

ومنهم من قال: إن شُرِطَ نقض وجها واحداً ، و إن لم يشرط فوجهان ، وحسبوا أن مراد العراقيين بالاشتراط هذا فقالوا حكاية عنهم : إن لم يجر شرط لم ينتقض العهد ، و إن جرى فوجهان ، ويلزم من هذا أن يكون العراقيون قائلين بأنه إن لم يجر شرط الانتقاض بهذه الأشياء لم ينتقض بها وجها واحداً ، وإن صرح بشرط تركها انتقض ، وهذا غلط عليهم ، والذي نصروه في كُتُب الخلاف أن سب النبي صلى الله عليه وسلم ينقصُ العهد ويُوجِبُ القتل كما ذكرناه عن الشافعي نفسه .

وأما أبو حنيفة وأصحابه فقالوا: لا ينتقض العهد بالسب ، ولا يقتل الذمى بذلك ، لكن يُعزَّر على إظهار ذلك كما يعزر على إظهار المُنكرَات التي ليس لهم فعلُها من إظهار أصواتهم بكتابهم ونحو ذلك ، وحكاه الطحاوى عن الثورى، ومن أصولهم أن ما لاقتل فيه عندهم مثل القتل بالمُثقَلَّ والجماع في غير القبُل إذا تكرر فللإمام أن يقتل فاعله ، وكذلك له أن يزيد على الحد المُقدَّر إذا رأى المصلَحَة في ذلك ، و يحملون ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه من

مذهب أبي حنيفة القتل في مثل هذه الجرائم على أنه رأى المصلحة في ذلك ، و يسمونه القَتْلَ سياسةً ، وكان حاصله أنَّ له أن يعزر بالقتل في الجرائم التي تَغَلَّظَت بالتكرار وشرع القتل في جنسها ، ولهذا أفْتَى أَكْثرهم بقتل مَنْ أَكْثر من سَبِّ النبي صلى الله عليه وسلم من أهل الذمة و إن أَسْلَم بعد أُخْذِه ، وقالوا : يقتل سياسةً ، وهذا متوجه على أصولهم .

الأدلة على انتقاض عهد الساب

والدلائل على انتقاض عهد الذي بسب الله أوكتابه أو دينه أو رسوله ووجوب قتله وقتل المسلم إذا أنى ذلك: الكتاب ، والسنة ، و إجماعُ الصحابة والتابعين ، والإعتبارُ (١) .

أما الكتابُ فيستنبط ذلك منه من مواضع:

الأدلة من الكتاب الكريم

أحدها: قوله تعالى (قاتِلُوا الّذِينَ لاَيُوْمِنُونَ باللهِ وَلاَ باللهِ وَلاَ باللهِ وَلاَ باللهِ وَلاَ باللهِ وَلاَ يَوْمِنُونَ دِينَ الحَّقِ مِنَ الذِينَ أُوتُوا الْحَرِّمُونَهُ وَلاَ يَدِينُونَ دِينَ الحَّقِ مِنَ الذِينَ أُوتُوا الْحَرَّابَ عَنْ يَدُ وَهُمْ صَاغِرُونَ) (٢) فَأَمَرَ نا بقتالهم إلى الْكَتَابَ حَتَى يُعْطُوا الْجَزِية وهم صاغرون، ولا يجوز الإمساك عن قتالهم إلا إذا كانوا صاغرين ما إلى على المجاهم الجزية ، ومعلوم أن إعطاء الجزية من حين بَذْها والتزامها إلى حين تسليمها و إقباضها ، فإنهم إذا بذلوا الجزية شَرَعُوا في الإعطاء ووجب الكف عنهم إلى أن يُقْبِضُوناها فيتم الإعطاء؛ فمتى لم يلتزموها أو التزموها أوّلاً والمتنعوا من تسليمها ثانياً لم يكونوا مُعْطِينَ للجزية ؛ لأن حقيقة الإعطاء لم تُوجد ، و إذا كان الصَّفَار حالاً لهم في جميع المُدَّة فمن المعلوم أن من أظهَر سَبَّ نبينا في وجوهنا وشَتَمَ ربَّنَا على رؤوس اللّه منا وطَمَنَ في ديننا في مجامعنا فليس بصاغر ؛ لأنَّ الصاغر الذليلُ الحقيرُ ، وهذا فعلُ متعزز مُراغِم ، بل هذا فليس بصاغر ؛ لأنَّ الصاغر الذليلُ الحقيرُ ، وهذا فعلُ متعزز مُراغِم ، بل هذا

<sup>(</sup>١) الاعتبار : هو القياس .

<sup>(</sup>٢) من الآية ٢٩ من سورة النوبة

غاية ما يكون من الإذلال لنا والإهانة . قال أهل اللغة : الصَّفار الذُّلُّ والضَّيم ، يقال : صَغر الرَّجُلُ سالكسر \_ يصْغَرُ \_ بالفتح \_ صَغَراً وصِغَراً ، والصَّاغر: الراضى بالضَّيم ، ولا يخفى على المتأمل أن إظهار السب والشتم لدين الأمة التى اكتسبت شَرَف الدنيا والآخرة ليس فعل راض بالذل والهوان ، وهذا ظاهر لا خَفَاء به .

و إذا كان قتالهم واجباً علينا إلا أن يكونوا صاغرين، وليسوا بصاغرين، كان القتالُ مأموراً به، وكل من أمر نا بقتاله من الكفار فإنه يُقْتَلُ إذا قَدَرُ نَا عليه.

وأيضاً، فإنا لوكنا<sup>(١)</sup> مأمورين أن نقاتلهم إلى هذه الغاية لم يجز أن زَنْقِد لهم عهد الذمة بدونها ، ولو عُقُدَ لهم كان عقداً فاسداً فيبقون على الإباحة .

ولا يقال فيهم: فهم يحسبون أنهم مُعاَهَدُونَ، فتصدر لهم شهة أمانٍ، وشبهة الأمان كقيقته، فإن مَنْ تـكلَّم بكلام يحسبه الـكافر أماناً كان في حقه أماناً و إن لم يقصده المسلم.

لأنا نقول: لا يخنى عليهم أنا لم نَرْضَ بأن يكونوا تحت أيدينا مع إظهار شتم ديننا وسب نبينا، وهم يَدْرُون أنا لا نعاهد ذمياً على مثل هذه الحال؛ فدعواهم أنهم اعتقدوا أنا عاهدناهم على مثل هذا — مع اشتراطنا عليهم أن يكونوا صاغرين تجرى عليهم أحكام الملة — دَعْوَى كاذبة، فلا يلتفت إليها.

وأيضاً ، فإن الذين عاهدوهم أول مرة هم أصحاب رسول الله صلى الله عليـه وسلم مثل عمر ، وقد علمنا أنه يمتنع أن يماهدهم عهداً خلاف ما أمر الله به في كتابه .

وأيضاً ، فإنا سنذكر شروط عمر ، وأنها تضمنت أنَّ من أظهر الطعْنَ في ديننا حلَّ دمُه وماله .

<sup>(</sup>١) في المندية « فإذا كنا \_ إلخ »

الموضع الشانى : قوله تعالى (كَيْفَ يَكُونُ الْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِنْدَ اللهِ وَعِنْدَ رَسُولِهِ إِلاَّ الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ عِنْدَ السَّجِدِ الْحُرَامِ لِللهِ قوله و إِنْ نَكَمُوا أَيْمَانَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أَيَّمَ السَّكُو السَّكُونِ السَّرِكَ عَهْدُ مَن إِنَّهُمْ لِنَا اللهِ عَلَيْهُمْ يَنْتُهُونَ ) (١) نقى سبحانه أن يكون لمشرك عهد ممن كان النبي صلى الله عليه وسلم قد عاهدهم ، إلا قوما ذكرهم ، فإنه جعل لهم عهداً ما داموا مستقيمين لنا ، فعلم أن العهد لا يبقى للمشرك إلا ما دام مستقيما ، ومعلوم أن مُجاهرتنا بالشتيمة والوقيعة في رَبِّنا ونبينا وكتابنا وديننا يقدّح في الاستقامة ، كما تَقْدَح مجاهرتُنا بالمحاربة في العهد ، بل ذلك أشد علينا إن كنا العليا ، ولا يُجهّر في ديارنا بشيء من أذى الله ورسوله ، فإذا لم يكونوا مستقيمين مع القدح في أعظمهما ؟ .

يوضِّحُ ذلك قولُه تعالى (كَيْفَ وَإِنْ يَظْهِرُ وَا عَلَيْكُمْ لاَ يَرْقُبُوا فِيكُمْ اللَّهِ وَلاَ ذَمَّةً) (٢٠ أَى كَيف يكون لهم عهد ولو ظهروا عليكم لم يرقبُوا الرَّحِمَ التى بينكم و بينهم ولا العهد الذى بينكم و بينهم ؟ فعلم أن من كانت حاله أنه إذا ظهر لم يَرْقُبْ ما بيننا و بينه من العهد لم يكن له عهد ، ومَنْ جاَهَرَنا بالطعن فى ديننا كان ذلك دليلا على أنه لو ظَهَرَ لم يَرْقُبِ العهد الذى بيننا و بينه ؛ فإنه إذا كان مع وجود العهد والذلّة يفعل هذا فكيف يكون مع العزة والقدرة ؟ وهذا بخلاف مَنْ لم يُظهر لنا مثل هذا الكلام ، فإنه يجوز أن يَفِي لنا بالعهد لو ظهر .

وهذه الآية ، و إن كانت فى أهل اللهدُ نَهَ الذين يقيمون فى دارهم ، فإن معناها ثابت فى أهل الذمة المقيمين فى دارنا بطريق الأولى .

<sup>(</sup>١) من الآيات ٦ - ١٢ من سورة التوبة

<sup>(</sup>٢) من الآية ٢٨ من سورة التوبة

الموضع الثالث: قولُه تعالى (وإنْ تَـكَنُوا أَيْمَامَهُمْ مِنْ بَمْدِ عَهْـدِهِمْ وَطَعَنُوا فَي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أَنَّمَةَ الـكُفْرِ )(١) وهذه الآية تدل من وجوه:

أحدها : أن مجرَد نَكْثُ الأيمان مقتضِ للمقاتلة ، وإنمــا ذكر الطعن في الدين وأفرده بالذكر تخصيصًا له بالذكر و بيانا ؛ لأنه من أقوى الأسباب المُوجِبَة للقتال ، ولهذا يُفَلُّظ على الطاءن في الدين من العقوبة ما لا يغلظ على غيره من الناقضين كما سنذكره إن شاء الله تعالى ، أو يكون ذكره على سبيل التوضيح ، وبيان سبب القتال ؛ فإن الطعن في الدين هو الذي يجب أن يكون داعياً إلى قتالهم لتكون كلة الله هي العليا ، وأما مجرَّدُ نكث اليمين فقد يقاتل لأجله شجاعة وحمية ورياء ، أو يكون ذكر الطعن في الدين لأنه أوجب القتال في هذه الآية بقوله تعالى (فقاتلوا أئمة الكفر) و بقوله تعالى (أَلاَ تُقَاتِلُونَ قَوْماً نَكَشُوا أَيْمَانَهُمْ وَهَمُوا بِإِخْرَاجِ ِ الرَّسُولِ وَهُمْ بَدَأُو كُمْ أُوَّلَ مَرَّةٍ ، أَنَحْشَوْنَهُمْ ؟ فَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشُوهُ إِنْ كُنْتُمْ مُونْمِنِينَ ، قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ اللهُ بَأَيْدِيكُمْ (٢)، فيفيد ذلك أن مَنْ لم يَصْدُرْ من إلا مجردُ سَكَثِ النمين جاز أن يؤمن ويعاهد ، وأما مَنْ طعن في الدين فإنه يتعين قتاله ، وهذه كانت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فإنه كان يُهدِّرُ دماء من آذى الله ورسوله وطعَن في الدين و إن أَمْسَكَ عن غيره ، و إذا كان نقض العهد وحده مُوجِبًا للقتال و إن تجرد عن الطمن عُلم أن الطمن في الدين إما سَبَبُ آخر ، أو سبب مستلزمُ لنقض المهد، فإنه لابد أن يكون له تأثير في وجوب المقاتلة، و إلا كان ذكره ضائعاً.

فإن قيل : هذا يفيد أن من نكث عهده وطعن فى الدين يجب قتاله ، أما من طعن فى الدين فقط فلم تتعرض الآية له ، بل مفهومها أنه وحده لايوجب هذا

<sup>(</sup>١) من الآية ١٢ من سورة التوبة

<sup>(</sup>٢) من الآيتين ١٣ و ١٤ من سورة التوبة

الحكم؛ لأن الحكم المعلُّق بصفتين لا يجب وجوده عند وجود إحداها .

قلنا : لارَيْبَأَنه لابُدَّ أن يكون لكلصفة ِ تأثير في الحبكم ، و إلا فالوصفُ العديمُ التأثير لا يجوز تعليقُ الحسكم به ، كمن قال : مَنْ زَنَّي وأَ كُلَّ جُلدَ ، ثم قد يكون كل صفة مستقلة بالتأثير لو انفردت كما يقال : يقتل هذا لأنه مُرْتَدُّ زان ، وقد يكون مجموعُ الجزاء مرتباً على المجموع ولكل وصــــف تأثيرُ في البعضكا قال (والَّذِينَ لاَ يَدْعُونَ مَعَ اللهِ إِلهَا آخَرَ)(١) الآيَةَ ، وقد تـكون تلك الصفاتُ متلازمة كل منها لو فرض تجرُّدُهُ لكان مؤثراً على سبيل الاستقلال أو الاشتراك فيذكر إيضاحا و بيانا للموجب ، كما يقال : كَفَرُوا بالله و برسوله ، وعَصَى الله ورسوله ، وقد يكون بعضها مستلزما للبعض من غـير عَكُسَ كَمَا قَالَ ( إِنَّ الَّذِينَ يَكُفُرُ وَنَ بَآيَاتِ اللهِ ويقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ ۚ بِغَـيْرِ حَقٌّ)(٢) الآية ، وهذه الآية من أي الأقسام فرضت كان فها دَلاَ لَهُ ؛ لأنأقصي ما يقال إنَّ نقض العهد هو المبيحُ للقتال ، والطمن في الدين مؤكدٌ له وموجب فأنْ يوجبَ قتالَ مَنْ بيننا و بينه ذمةٌ وهو ملتزم للصَّفار أوْليٰ ، وسيأتي تقرير ذلك. على أن المعاهَدَ له أن يُظهر في داره ما شاء من أمر دينه الذي لا يؤذينا، والذميّ ليس له أن يظهر في دار الإسلام شيئًا من دينه الباطل و إن لم يُؤذِّنا ؟ فحالُه أشدُّ ، وأهل مكة الذين نزلَتْ فيهم هذه الآية كانوا معاهَدينَ لا أهْلَ ذمة ، فلو فرض أن مجرد طعنهم ليس نَقْضًا للعهد لم يكن الذمي كذلك .

<sup>(</sup>١) من الآية ٦٨ من سورة الفرقان

<sup>(</sup>۲) من الآية ۲۱ من سورة آل عمران ، ووقع فى الهندية « بغير الحق » وهو انتقال إلى الآية ۲۱ من سورة البقرة ونصها ( ذلك بأنهم كانوا يكفرون بآيات الله ويقتلون النبيين بغير الحق )

الوجه الثاني : أن الذِّميِّ إذا سَبُّ الرسول أو سَبُّ الله أو عاب الإسلام عَلاَنيَةً فقد نَكَثَ يمينه وطعن في ديننا ؛ لأنه لا خلاف بين المسلمين أنه يُعاَقب على ذلك ويُؤِّدُّبُ عليه ، فعلم أنه لم يُعاَهد عليه ؛ لأنا لو عاهدناه عليه ثم فَعَـلَه لم تجز عقو بته عليه ، وإذا كنا قد عاهدناه على أن لا يطعن في ديننا ثم يطعن في ديننا فقد نَكث في دينه من بعد عهده وطعن في ديننا ، فيجب قتله بنص الآية ، وهذه دلالة قوية حسنة ؛ لأن المنازع يُسَلِّم لنا أنه ممنوع من ذلك بالمهد الذي ببننا و بينه ، لكن نقول : ليس إظهار كل ما منع منه نقض عهده كإظهار الخمر والخنزير ومحو ذلك ، فنقول : قد وجد منه شيئان : ما منعه منه المهد ، وطعن في الدين ، بخلاف أولئك ؛ فإنه لم يوجد منهم إلا فعل ما هم ممنوعون منه بالعهد فقط ، والقرآنُ يوجبُ قتل من نكَثَ يمينه من بعد عهده وطَعَنَ في الدين ، ولا يمكن أن يقال « لم ينكث » لأن النكث هو مخالفة العهد، فمتى خالفوا شيئًا مما صُولحوا عليه فهو كَكُثُ ، مأخوذ من نكث الحبل، وهو نَقْضُ قُوَّاهِ ، وَنَكْثُ الحبل يحصل بنقض قوة واحدة ، كما يحصل بنقض جميع القُوَى ، لسكن قد بقي من قُوَاه ما يستمسك الحبلُ به ، وقد يَهِنْ (١) بالكلية ، وهذه المخالفة من المعاهد قد تُشطِلُ العهد بالكلية حتى تجعله حربيا ، وقد شعث العهد ، حتى تبيح عقو بتهم ، كما أن بعض الشروط في البيع والنكاح ونحوها قد ريبطل البيع بالسكلية كما لو وصفه بأنه فَرَس فظهر بعيراً ، وقد يبيح الفسخ كالإخلال بالرهن والضِّمِين ، هذا عند من يفرق في المخالفة ، وأما من قال « ينتقض العهد بجميع الخالفات » فالأمر ظاهر على قوله ، وعلى التقديرين قد افتضَى العقد أن لا يُظهِرُ وا شيئًا من عَيْب ديننا ، وأنهم متى أظهروه فقد نكثوا وطعنوا في الدين ، فيدخلون في عموم الآية لفظاً ومعنى ، ومثلُ هذا العموم يبلغ درجة النص .

<sup>(</sup> ۱ ) يهن : مضارع وهن ، ومعناه ضعف يضعف

الوجه الثالث: أنه سَمَّاهم أثمَّة الكفر لطعنهم في الدين، وأوْقَعَ الظاهر موقع بم استحقوا المضمر ؛ لأن قوله ( أئمة الكفر ) إما أن يُعْنَى به الذين نكثوا أو طعنوا أو إمامة الكفر؟ بعضهم ، والثانى لا يجوز ؛ لأن الفعل الموجيبَ للقتال صَـــــــدَر من جميعهم ، فلا يجوز تخصيص بعضهم بالجزاء ؛ إذ العلة يجب طَرْ دُها إلا لمانع ، ولا ما ِنعَ ، ولأنه عَلَّل ذلك ثانيًا بأنهم لا أيمَانَ لهم ، وذلك يشـــمل جميعَ الناكثين الطاعنين ، ولأن النَّـكُث والطعن وَصْف مشتق مناسبُ لوجوب القتال ، وقد رُتُبُ عليه بحرف الفساء ترتيب الجزاء على شرطه ، وذلك نصٌّ في أن ذلك الفملُ هو الموجب للثاني ؛ فثبت أنه عنى الجميع ، فيلزم أن الجميع أثمة كفر ، و إمامُ الكفر هو الداعى إليه الْمُتَّبِّعُ فيه ، و إنما صار إمامًا فىالكفر لأجل الطعن ، فإن مجِرَّد النَّكَ لا يُوجِب ذلك ، وهو مناسب ؛ لأن الطَّمَن في الدين [أن] يعيبه ويذمه ويدعو إلى خلافه ، وهـذا شأن الإمام ، فثبت أن كلَّ طاعن في الدين فهو إمام في الكفر، فإذا طعن الذميُّ في الدين فهو إمام في الكفر، فيجب قتالُه لقوله تعالى : ( فَقَاتِلُوا أَثْمَةَ الـكُفُرِ ) ولا يمين له ؛ لأنه عاهَدَنا على أن لا يظهر عَيْبَ الدين وخَالَفَ ، واليمين هنا المرادُ بها العهودُ ، لا القَسَم بالله ، فَمَا ذَكُرُهُ الْمُفْسِرُونَ ، وهُو كَذَلَكَ ؛ فَالنَّبِي صَلَّى الله عليه وسلم لم يقاسمهم بالله عامَ ٱلحُدَيْدِية ، و إنما غاقَدَهم عقدا ، ونُسْخَةُ الكتاب معروفة ليس فيها قَسَم ، وهذا لأن المين يقال: إما سُمِّيت بذلك لأن المعاهِدَيْنِ يمدُّ كُلُّ منهما يمينة إلى الآخر ، ثم غَلَبَتْ حتى صار مجرَّدُ السكلام بالعمد يسمى يميناً ، ويقال : سميت يميناً لأن اليمين هي القوة والشدة ، كما قال الله تعالى : (كَأْخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ (١)) فلما كان الحلف معقوداً مشدَّداً سمى يمينا ؛ فاسمُ اليمين جامعُ للمقد الذي بين المبد و بين ر به و إن كان نذرا ، ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم : « النَّذْرُ حَلْفَة » وقوله : «كَفَّارَةُ النَّذْرِ كَفَّارَةُ الْيَمِينِ » وقول (١) من الآية ٥٥ من سورة الحاقة

<sup>(</sup> ٢ - الصارم المملول )

جماعة من الصحابة للذي تَذَرَ تَذْرَ اللَّجَاجِ والفضب : «كُفِّرْ يَمِينَكَ ». وللعهدِ اللَّذِي بين المَخْلُوقين ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَنْقُضُوا الْأُ يُمَانَ بَعْدَ تَوْكِيْدِهَا ﴾ (١) والنهي عن نقض العهود و إن لم يكن فيها قَسَم ، وقال تعالى : (وَمَنْ أَوْنَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهُ اللهُ )(٢) و إِمَا لَفْظُ العَمِدِ «بَايَمْنَاكَ عَلَى أَنْ لاَ نَفِرً» ليس فيه قَسَم ، وقد سماهم معاهدين لله ، وقال تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا اللهِ الذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ )(٢) قالوا : معناه يتعاهدون ويتعاقدون ؛ لأن كل واحد من المعاهدين إنما عاهده بأمانة الله وكفالته وشهادته ؛ فثبت أن كل مَنْ طعن في ديننا بعد أن عاهَدْناه عهداً يقتضي أن لا يفعل ذلك فهو إمام في الكفر لا يَمِينَ له ، فيجب قتله بنص الآية ، وبهذا يظهر الفرقُ بينه وبين الناركث الذي ليس بإمام ، وهو مَنْ خالف بفعل شيء مما صولحوا عليه من غير الطمن في الدس .

> سب الرسول عهد الذمى

الوجه الرابع : أنه قال تعالى : ﴿ أَلَا تُقَاتِلُونَ قُوْمًا مَكَثُوا أَ يُمَانَّهُمْ يوجب نفض وَمَوْا بِإِخْرَاجِ الرَّسُولِ وَهُمْ بَدَأُوكُمُ أُوَّلَ مَرَّةٍ )(1)؛ فِعل مَهُم بإخراج الرسول من المحضَّضَات على قتالهم ، وما ذاك إلا لما فيه من الأذَى ، وسَبُّه أَغْلَظُ مِن الْهُمَ بَإِخْرَاجِهِ ، بدليل أنه صلى الله عليه وسلم عَفَا عَامَ الْقَتْحِ عِن الذين كَمْثُوا بَإِخْرَاجِهِ ، ولم يَعْفُ عمن سَبَّهُ ؛ فالذمي إذا أظهر سَبَّهُ فقد نكث عهده ، وفعل ما هو أعظم من الهم بإخراج الرسول ، و بَدَأُ بالأذى ؛ فيجب قتاله .

الوجه الخامس : قوله تعالى : ﴿ قَاتِلُوهُمْ يُهَذِّبُهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ ۖ وَيُخْزِهِمْ وَيَنْصُرْكُمُ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُوْمِنِينَ ، وَيُذْهِبْ غَيْظَ كَلُوبِهِمْ ،

<sup>(</sup>٢) من الآية ١٠ من سورة الفتح (١) من الآية ٩٦ من سورة النحل (٤) من الآية ١٣ من سورة التوبة (۴) من الآية ١ من سورة النساء

مجب قتال

وَيَتُوبُ الله عَلَى مَنْ يَشَاء، وَاللهُ عَلَيمُ حَكِيمٌ (١) أَمَرَ سبحانه بقتال الناكثين الناكثين العهد الطاعنين في الدين، وضَمنَ لنا \_ إنْ فعلنا ذلك \_ أن مُيعَدِّبهم بأيدينا و يخزيهم، وينصرنا عليهم ، ويشفى صدور المؤمنين الذين تأذُّوا من أَفْضهم وطعنهم ، وأن 'يُذْهِبَ غيظ قلوبهم ؛ لأنه رتَّبَ ذلك على قتالنا ترتيبَ الجزاء على الشرط ، والتقديرُ : إنْ تُتَمَانَاوهم يَكُنْ هذا كله ؛ فدلَّ على أن الناكث الطاعن مستحق هذا كله ، و إلاَّ فالكفار يُدَالُونَ علينا المرة ونُدَال عليهم الأخْرَى ، و إن كانت العاقبة للمتقين ، وهذا تصديق ما جاء في الحديث « ما نَقَضَ قَوْمُ ۗ الْمَهُدَ إِلاَّ أُدِيلَ غَلَيْهِمُ الْمَدُو ُ » والتعذيب بأيدينا هو القتل ؛ فيكون الناكث الطاعنُ مستحقًا للقتل ، والسائبُ لرسول الله صلى الله عليه وسلم ناكثُ طاعن كما تقدم ؛ فيستحق القَتْلَ ، و إما ذكر سبحانه النصر عليهم وأنه يتوب من بعد ذلك على من يشاء ؛ لأن الـكلام في قتال الطائفة الممتنعة ، فأما الواحدُ المستحق للقتل فلا ينقسم حتى يقال فيه « يعذبه الله ويتوب الله من بعد ذلك على من يشاء » على أن قُوله ( مَنْ يَشَاه ) يجوز أن يكون عائداً إلى مَنْ لم يطعن بنفسه وإنما أقرَّ الطاعن ؟ فسميت الفئة طاعنة لذلك ، وعند التمييز فبعضهم دون بعضهم مباشر ، ولا يازم من التو بة على الرِّد على التوبة على المباشر ، ألا ترى أن النبي صلَّى الله عليه وسلم أهْدَرَ عام الفتح دَمَ الذين باشروا الهجاء، ولم بُهْدِرْ دَمَ الذين سمعوه ، وأهدر دَم بني بكر ، ولم يُهْدِرْ دَم الذين أعاروهم السلاح .

الجهاد باب من أبواب الله تعالى

الوجه السادس: أن قوله تعالى : (وَ يَشْفِ صُدُور قَوْم مِمُوْمِنِينَ وَ يُذْهِبْ غَيْظَ لَوبِهِمْ )(١) دليل على أن شفاء الصدور من ألم النكث والطعن وذهاب الغيظ الحاصل في صدور المؤمنين من ذلك أمرُ مقصود للشارع مطاوب الحصول ، وأن ذلك يحصل إذا جَاهَدُوا كما جاء في الحديث المرفوع: (١) الآيتين ١٤ر١٥ من سورة التوبة (٢) الردء - بزنة الحمل – المعين

« عَلَيْكُمُ ۚ بِالْجَهَادِ فَإِنَّهُ بَابَ مِنْ أَبْوَابِ اللهِ يَدْفَعُ اللهُ بِهِ عَنِ النَّفُوسِ الْهَمَّ وَالْغَمَّ » ولا ريب أن مَنْ أظهر سَبَّ الرسول صلى الله عليه وسلم من أهل الذَّمة وشَتَمه فإنه يَغِيظُ المؤمنين ويُؤلِّم أَكُثَرَ ثمـا لوسفَكَ دماء بعضهم وأُخَذَ أموالهم ؛ فإن هذا 'يثِيرُ الغضبَ لله ، والْحُمِيَّةَ له ولرسوله ، وهذا القدر لا يهيج في قلب المؤمن غيظا أعظم منه ، بل المؤمن المسدَّدُ لا يغضب هذا ذهاب الغيظ الغَضَبَ إلا لله ، والشارعُ يطلب شفاء صدور المؤمنين وذهابَ غيظ قاوبهم ، وهذا إما يحصل بقَتْل السابُّ لأوْجُه :

يحصدل بقتل الساب

أحدها : أن تَعْزيره وتأديبه كيذهب غيظ قلوبهم إذا شتم واحدا من المسلمين أو فعل نحو ذلك ، فلو أذهب غيظ قلوبهم إذا شتم الرسول لكان عيظهم من شَتْمه مثل غيظهم من شَنْتم واحدٍ منهم ، وهذا باطل .

الثاني : أن شُتْمه أعظم عندهم من أن يؤخذ بعض دمائهم ، ثم لو قتل واحدا منهم لم يشف صدورهم إلا قتله ، فأنْ لا تُشْفَى صُدُورٌ هم إلاَّ بقتل السابِّ أولىٰ وأخرى .

الثالث : أن الله تعالى جَعَلَ قتـالهم هو السبب في حصول الشفاء ، والأصْلُ عدمُ سبب آخر يحصِّله ؛ فيجب أن يكون القتلُ والقتال هو الشافي لصدور المؤمنين من مثل هذا .

الرابع : أن النبي صلى الله عليه وسلم لمــا فتحت مكة وأراد أن يشغى صدور خُرَاعة — وهم القوم المؤمنون — من بني بكر الذين قاتلوهم مَـكّـنهم منهم نصف النهـــار أو أكثر مع أمانه ِ لسائر الناس ؛ فلوكان شفاء صدورهم. وذهابٌ غيظ ِ قلوبِهم يحصل بدون القتل للذين نكثوا وطعنوا لما فعل ذلك مع أمانه للناس.

الموضع الرابع: قوله سبحانه: ﴿ أَلَمْ كَيْفُلُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللَّهِ وَرَسُولُهُ ۗ

أذى النبي محادة لله قَانَ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيها ، ذَلِكِ الْخُرْى الْقَطِيمِ) (١) فإنه يدل على أن أذى النبى صلى الله عليه وسلم مُحَادَّة لله ولرسوله ؛ لأنه قال هذه الآية عقب قوله تعالى : ( وَمِنْهُمُ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَ وَيَقُولُونَ هُو أَذُن ) (٢) الآية . ثم قال : تعالى : ( وَمِنْهُمُ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِي وَيَقُولُونَ هُو أَذُن ) (٢) الآية . ثم قال : ( يَحْلِفُونَ بِاللهِ لَـكُمْ لِيُرْضُوكُمُ ، وَاللهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُ أَنْ يُرْضُوهُ إِنْ كَا نُوا مُولُهُ مُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ الله وَرَسُولُهُ ) (١) فلو لم يكونوا بهذا الأذى مُولِم بينا ألمَ عَلْمَ حينئذ أن للمحاد نار جهنم ؛ لأنه يمكن حينئذ أن يقال : قد علموا أن للمحاد نار جهنم ؛ لأنه يمكن حينئذ أن يقال : قد علموا أن للمحاد نارَ جهنم ؛ لـكنهم لم يحادّوا ، و إنما آذَوا ، . فلا يكون في الآية وعيدٌ لهم ؛ فعلم أن هذا الفعل لا بُدَّ أن يندرج في عموم المحاد وعيد المحاد ويداً له ويلتمُ الكلام .

و يدل على ذلك أيضاً ما روى الحاكم في صحيحه بإسناد صحيح عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم «كان في ظل حُجْرَة مِن حُجَرِهِ، وَعِنْدَهُ فَرَرُهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، فَقَالَ : إِنَّهُ سَيَأْتِيكُمُ إِنْسَانُ يَنْظُرُ بِمَيْنِ شَيْطاَن ، فَإِذَا أَنْ رَقُ مَنَ الْمُسْلِمِينَ ، فَقَالَ : إِنَّهُ سَيَأْتِيكُمُ إِنْسَانُ يَنْظُرُ بِمَيْنِ شَيْطاَن ، فَإِذَا أَنَاكُ فَ فَلاَ تُحَلَّمُ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيه وَسَلَّم، فَقَالَ : عَلاَمُ تَشْتُهُم أَنْ أَزْرَق ، فَذَعَاهُ رَسُولُ اللهِ صَلَّى الله عَلَيه وَسَلَّم، فَقَالَ : عَلاَمُ تَشْتُهُم أَنْ أَنْ وَفُلاَن وَفُلاَن وَفُلاَن وَفُلاَن ، فَانْطَلَق الرَّجُلُ ، فَدَعَاهُم فَعَلَى شَيْء ، أَلا إِنَّهُم فَلَى شَيْء ، أَلا إِنَّه أَنْ مِنْ الله وَاعْتَذَرُوا إِلَيْهِ » فأنزل الله تعالى : ( يَوْمَ يَبْعَثُهُم الله عَلَى شَيْء ، أَلا إِنَّه مَعْ فَلَا الله وَاعْتَذَرُوا إِلَيْهِ يَ فَا نُولَ الله تعالى : ( يَوْمَ يَبْعَثُهُم الله عَلَى شَيْء ، أَلا إِنَّه وَيَعْمَد وَنَ الله وَرَسُولُه ) حَمِيعاً فَيَحْلِقُونَ لَكُم ، وَيَحْسَبُونَ أَنَهم عَلَى شَيْء ، أَلا إِنَّه وَرَسُولُه ) هُمُ الْكَا ذَبُونَ ) (٢٠ ثم قال بعد ذلك : (إنَّ الذِينَ يُحَدِّونَ الله وَرَسُولَهُ) (٢٠ ثم قال بعد ذلك : (إنَّ الذِينَ يُحَدِّونَ الله وَرَسُولُه ) (٢٠ ثم قال بعد ذلك : (إنَّ الذِينَ يُحَدِّونَ الله وَرَسُولُه )

وفى رواية أخْرَى صحيحة أنه نزل قولُه : ﴿ يَحْلِفُونَ لَـكُمْ ۚ لِتَرْضَـوْا ۚ عَلَمْ لِتَرْضَـوْا ۚ عَلَمْ الْ

<sup>(</sup>١) من الآيتين ٦٢ و٦٣ من سورة التوبة (٢) من الآية ٦١ من سورة التوبة

<sup>(</sup>٣) من الآيات ١٨ ـ ٢٠ منسورة الحادلة (٤) من الآية ٩٦ من سورة التوبة

(أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللهُ وَرَسُولَهُ )(١) فثبت أن هؤلاء الشاتمين محادّون ، وسيأتي \_ إن شاء الله \_ زيادة وفي ذلك .

وإذا كان الأذى مُحادَّةً لله ورسوله فقد قال الله تعالى : (إنَّ الَّذِينَ عَادُونَ الله وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ فِي الأَذَلِّينَ ، كَتَبَ الله لأُغْلِنَ أَنَا وَرُسُلِي ، إن الله فَوَى عَزِيزٌ) (٢) والأذلُ : أبلغُ من الذليل ، ولا يكون أذلَّ حتى يخاف على نفسه وماله إن أظهر المحادَّة ؛ لأنه إن كان دمه وماله معصوماً لا يُسْتَبَاحٍ فليس بأذلَّ ، يدلُّ عليه قوله تعالى : (ضُربَتْ عليهمُ الذَّلَة أَيْما أَثْقِفُوا إلا بحبل مِنَ الله وَحَبْلِ مِنَ الناسِ) (٣) فبين سبحانه أنهم أينا ثقفوا فعليهم الذلة إلا مع العهد ، فعلم أن مَنْ له عهد وحبل لاذلَّة عليه و إن كانت عليه المسكنة فإن المسكنة قد تكون مع عدم الذلة ، وقد جمل المخاد عين في الأذلِّينَ ، فلا يكون لهم عهد ، إذ العهد ينافي الذلة كما دئت عليه الآية ، وهدذا ظاهم ، فإنَّ الأذلَّ الله من أراد، بسوء ، فإذا كان له مر المسلمين عهد عجب عليهم به مَنْ أراد، بسوء ، فإذا كان له مر ولسوله لا يكون له عهد يَعْصِم دَمَه ، والمؤذى للنبي صلى الله عليه وسلم مُعادُ ، فالمؤذى للنبي ليس له عهد يَعْصِم دَمَه ، وهو المقصود .

وأيضاً ، فإنه قال تعالى : (إنَّ الَّذِينَ يُحَادُّونَ اللهُ وَرَسُوله كُبِتُوا كَا كُبِتَ اللَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ ) (3) والكَبْتُ : الإِذلال والخِرْى والصَّرْعُ ، قال الخليل : الكبت هو الصريح على الوَجْهِ ، وقال النضر بن شميل وابن قتيبة : هو الفيظ والحزن ، وهو في الاشتقاق الأكبر من كبده ، كأنَّ الغيظَ والحزن أصاب كبده ، كا يقال : أحرق الحزن والعداوة كبده ، وقال أهل التفسير : كُبِتُوا أهلكوا وأخزُوا وحزنوا ، فثبت أن الحجاد مكبوت مُخزَّى ممتل غيظاً وحزناً هالك ، وأخزُوا وحزنوا ، فثبت أن الحجاد مكبوت مُخزَّى ممتل غيظاً وحزناً هالك ، (١) من الآية ٣٠ من سورة التوبة (٢) ، فالآيتين ٢٠ و٢١ من سورة الحادلة (٣) من الآية ٥ من سورة الحادلة (٣) من الآية ٥ من سورة الحادلة

وهذا إنما يتم إذا خاف إن أظهر المحادَّة أن يقتل ، و إلا فمن أمكنه إظهار المحادَّة وهو آمن على دمه وماله فليس بمكبوت بل مسرور جَدُّلان ، ولأنع قال : (كُبتُوا كَا كُبِتَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِم ) (() وَالَّذِينَ من قبلهم ممن حادَّ الرسُلَ وحادَّ رسول الله إنما كبته الله بأن أهلكه بعذاب من عنده أو بأيدى المؤمنين ، والمكبث و إن كان يحصل منه نصيب لكل من لم يَنَلُ غَرَضَه كا قال سبحانه (ليَقْطَع طَرَفًا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَوْ يَكُبتهم ) (() لكن قوله تعالى: (كَمَا كُبِتَ الذِّينَ مِنْ قَبْلَهم ) (() يعنى محادِّى الرسل دايلُ على الهلاك أو كتم الأذى، كبت الذِّينَ مِنْ قبلهم ) (() يعنى محادِّى الرسل دايلُ على الهلاك أو كتم الأذى، يبين ذلك أن المنافقين هم من المحادِّينَ ، فهم مَكْبوتُون بموتهم بغيظهم لخوفهم يبين ذلك أن المنافقين هم من المحادِّينَ ، فهم مَكْبوتُون بموتهم بغيظهم لخوفهم أنهم إن أظهروا ما في قلوبهم قتلوا ، فيجب أن يكون كلُّ محاد كذلك .

المحادة مغالبة ومعاداة وأيضاً، فقوله تعالى: (كَتَبَ الله لأُغْابِنَ أَنَا وَرُسُلِي) عقب قوله: (إن الله يَحَادُونَ الله وَرَسُولَه أُولاً يُكَ فَى الأُذَلِّينَ) (٢) دليل على أن المحادة مغالبة ومعاداة ، حتى يكون أحد المتحادين غالباً والآخر مغلوباً ، و إيما يكون بين أهل الحرب لا أهل السلم ، فعلم أن المحاد ليس بمسالم ، والغلبة للرسل بالحجة والقهر ، فمن أمر منهم بالحرب نصر على عدوه ، ومن لم يؤمر بالحرب ملك عدوه ، وهذا أحسن من قول من قال: إن الغلبة للمحارب بالنصر ، ولغير المحارب بالحجة ، فعلم أن هؤلاء المحادين محاربون مغلوبون .

وأيضاً ، فإن المحادة من المشاقّة ؛ لأن المحادَّة من الحد والفصل والبَّيْنُونة ، وكذلك المشاقّة من الشق وهو لهذا المعنى ، فهما جميعاً بمعنى المقاطعة والمفاصلة ، ولهذا يقال : إنما سميت بذلك لأن كل واحد من المحادين والمتشاقَّين في حدَّ وشِقَّ من الآخر ، وذلك يقتضى انقطاع الحبل الذي بين أهل العهد إذا حادَّ بعضُهم بعضاً ، فلا حبل لمحاد لله ولرسوله .

<sup>(</sup>١) من الآية ٥ منسورة المجادلة (٢) من الآية ١٢٧ من سورة آل عمران (٣) من الآيتين ٢٠و ٢١ من سورة المجادلة

وأيضاً ، فإنها إذا كانت بمعنى المشاقّة فإن الله سبحانه قال : (فَاضْرِ بُوا فَوْقَ اللهُ عَنَاقِ ، واضْرِ بُوا مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانِ ، ذلك مَانَّهُمْ شَاقُوا الله ورَسولَه ، ومَنْ يُشَاقِقِ الله وَرَسولَه ، فَمَنْ الله شديدُ الْمِقَابِ ) (١) فأمر بقتلهم لأجل مشاقّتهم ومحادثتهم ، فكل من حادً وشاق يجب أن يُفعل به ذلك ؛ لوجود العلة .

وأيضاً ، فإنه تعالى قال : ( رَ لَوْ لا أَن كَتَبَ الله عَلَيْهِمُ الجُلاءَ لَعَدَّ بَهُمْ فَى الدنيا ، وَلَمُمْ فَى الآخِرَةِ عَذَابُ النار ، ذلك بأنهُمْ شَاقُوا الله ورَسوله ) (٢) ، والتعذيبُ هنا \_ والله أعلم \_ القتلُ ؛ لأنهم قد عُذَ بوا بما دون ذلك من الإجلاءِ وأخذ الأموال ، فيجب تعذيب من شاق الله تعالى ورسوله ، ومَن أظهر المحادة ققد شاق الله ورسوله ، مخلاف مَن كتمها ، فإنه ليس بمحاد ولا مشاق .

وهذه الطريقة أقوى في الدلالة ، يقال : هو محاد ، و إن لم يكن مشاقا ، ولهذا جمل جزاء المحاد مطلقاً أن يكون مكبُوتا كما كُبِتَ مَنْ قَبْله ، وأن يكون في الأذلين ، وجعل جزاء المشاق القتل والتعذيب في الدنيا ، ولن يكون مكبوتا كما كبُتَ مَنْ قبله عبداً في الأذلين إلا إذا لم يمكنه إظهار محادَّته ، فعلى هذا تكون المحادة أعم ، ولهذا ذكر أهلُ التفسير في قوله تعالى : ( لا تَجِدُ قَوْمًا يُونَّمنُونَ باللهِ وَالْيَوْم الآخِر يُوادونَ مَنْ حاد الله وَرسولَه) الآية : إنها نزلت فيمن قتل المسلمين أقار به في الجهاد (؟) ، وفيمن أراد أن يقتل لمن تعرض لرسول الله صلى الله عليه وسلم بالأذى من كافر أو منافق قريب له (؟) ، فعلم أن الحاد يعممُ المشاق وغيره .

ويدل على ذلك أنه قال سبحانه : ( أَلَمُ تَرَ إِلَى الَّذِينَ تَوَلَّوْا قَوْمًا غَضِبَ اللهُ عَلَيْمِ مَ ، مَا هُمْ مِنْكُمُ وَلا مِنهُمْ ) ( ) الآيات ، إلى قوله : ( لا تجد قومًا يؤمنُونَ بالله والْيَوْمِ الآخِرِ مُوادونَ مَنْ حادَ الله وَرَسولَه ) ( ) وإنما نزات في المُنونَ بالله والْيَوْمِ الآخِرِ مُوادونَ مَنْ حادَ الله وَرَسولَه ) ( ) وإنما نزات في

<sup>(</sup>۱) من الآيتين ۱۲ و ۱۳ من سورة الأنفال (۲) من الآيتين ۳وع من سورة الحشر

 <sup>(</sup>٢) من الآية ٢٢ من سورة الحجادلة (٤) من الآية ١٤ من سورة الحجادلة

المنافقين الذين تولَّوُ اليهود المغضوب عليهم ، وكان أولائك اليهودُ أهل عهد من النبى صلى الله عليه وسلم ، ثم إن الله سبحانه بَيَّن أن المؤمنين لا يُوادُّونَ من حادَّ الله ورسوله ، ولا بد أن يدخل فى ذلك عدم المودَّة لليهود و إن كانوا أهل ذمة ؛ لأنه سبب النزول ، وذلك يقتضى أن أهل الكتاب محادون لله ورسوله و إن كانوا معاهدين .

ويدلُّ على ذلك أن الله قطع المُوَالاة بين المسلم والسكافر و إن كان له عهد وذِمَّة ، وعلى هذا التقدير يقال : عُوهِدُوا على أن لا يُظهروا المحادة ولا يعلنوا بها بالإجماع كما تقدم وكما سيأتى ، فإذا أظهروا صاروا محادِّينَ لا عَهْدَ لهم ، مُظْهْرِ بنَ للمحادة ، وهؤلا مشاقُّونَ ، فيستحقون خِزْى الدنيا من القتل ونحوه وعذاب الآخرة .

لاعهد لمن يحاد اقه فإن قيل : إذا كان كل يهودى محادا لله ورسوله فمن المعلوم أن العهد يثبتُ لهم مع التهود ، وذلك ينقض ما قدمتم من أن المحادَّ لا عهدله .

قيل: مَنْ سلك هذه الطريقة قال: المحاد لاعهد له مع إظهار المحادة ، فأما إذا لم يظهر لنا المحادة فقد أعطيناه العهد، وقولُه تعالى: ( صُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الله أَنهَا ثُقِفُوا إلا مِحَبْلِ مِنَ الله وَحَبْلِ مِنَ النّاس ، وحبل المسلمين معه على أن الذلة الميارة ولا يول إلا بحبل من الله وحبل من الناس ، وحبل المسلمين معه على أن لا يظهر المحادة بالاتفاق ؛ فليس معه حبل مطلق ، بل حبل مقيد ، فهذا الحبل لا يمنعه أن يكون أذَلَّ إذا فعل ما لم يُعاَهَد عليه ، أو يقول صاحب مسلل المسلك : الذلَّة لازمة لهم بكل حال ، كما أطلقت في سورة البقرة ، وقوله تعالى : (ضربت عليهم الذلة أينما ثقفوا إلا بحبل من الله )(١) يجوز أن يكون تفسيراً للذلة ، أى ضربت عليهم أنهم أينما ثقفوا الا محبل من الله )(١) يجوز أن يكون الناس ، فالحبل لا يرفع الذلة ، و إنما يرفع بعض موجباتها وهو القتل ، فإن الناس ، فالحبل لا يرفع الذلة ، و إنما يرفع بعض موجباتها وهو القتل ، فإن

مَنْ كان لا يُعْصَم دَمُه إلا بعهد فهو ذليل وإن عصم دمه بالعهد، لكن على هذا التقدير تضعف الدلالة الأولى من المحادة، والطريقة الأولى أجود كما تقدم، وفى زيادة تقريرها طول.

الموضع الخامس: قوله سبحانه: (إنَّ الَّذِينَ يُؤِذُونَ الله وَرَسُولَهُ لَعَنَهُم الله فَى الله وَرَسُولَهُ لَعَنَهُم الله فَى الدنياَ وَالآخرَةِ )(١) ، وهذه الآية توجب قتل مَنْ آذى الله ورسوله كما سيأتى إن شاء الله تعالى تقريره ، والعهد لا يَعْصِمُ من ذلك ؛ لأنا لم نعاهدهم على أن يؤذوا الله ورسوله .

و يوضح ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم « مَنْ لِـكَمْبِ بْنِ الْأَشْرَفَ فَإِنَّهُ قَدْ آ ذَى الله وَرَسُولَه » فندَب المسلمين إلى يهودى كان معاهدا لأجل أنه آذى الله ورسوله ، فدل ذلك على أنه لا يوصف كل ذمى بأنه يؤذى الله ورسوله ، و إلا لم يكن فَرْق بينه و بين غيره ، ولا يصح أن يقال : اليهود ملمونون في الدنيا والآخرة مع إقرارهم على ما يوجب ذلك ، لأنا لم نقراً هُمْ على إظهار أذَى الله ورسوله ، و إنما أقرر ناهم على أن يفعلوا بينهم كما هو من دينهم .

## فصدل

آيات الكتاب وأما الآيات الدَّالات على كفر الشاتم وقتله ، أو على أحدها ، إذا لم يكن تعدل على كفر مُعَاهَداً ، و إن كان مظهراً للاسلام \_ فكثيرة ، مع أن هذا مُعجْمَعُ عليه كما تقدم شاتم الرسول حكاية الإجماع عن غير واحد .

منها قوله تعالى ( وَمِنْهُمُ الذينَ بُوْذُونَ النَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أَذُنْ ، قُلْ : أَذَنُ خَيْرٍ لَكُمُ ) (٢) إلى قوله (والذينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ اللهِ عَذَابُ أَلِيمُ ) (٢) أَلَى مَن الآية ٥٦ من سورة النوبة (١) من الآية ٥٦ من سورة النوبة

إلى قوله (أكم يَعْلُمُوا أَنهُ مَنْ يُحَادِدِ اللهَ وَرَسُولَهُ) () فعلم أن إيذاء رسول الله عادة لله ولرسوله ؛ لأن ذكر الإيذاء هو الذي اقتضى ذكر المحادة ، فيجب أن يكون داخلا فيه ، ولولا ذلك لم يكن الكلام مؤتلفاً إذا أمكن أن يقال : إنه ليس بمحاد ، ودل ذلك على أن الإيذاء والححادة تكفر ؛ لأنه أخبر أن له نار جهنم خالداً فيها ، ولم يقل «هي جزاؤه» ، و بين الكلامين فَرْق ، بل المحادة هي المعاداة والمشاقة ، وذلك كفر ومحاربة ؛ فهو أغلط من مجرد الكفر ، فيكون المؤذى لرسول الله صلى الله عليه وسلم كافراً ، عدواً الله ورسوله ، محارباً في ورسوله ؛ لأن المحادة : أن يصير كل منهما في حد كما قيل «المعاداة : أن يصير كل منهما في هي عداوة » .

وفي الحديث أنَّ رجلا كان يسبُّ النبي صلى الله عليه وسلم فقال « مَن بَكْفِيني عَدُولِي ) ، وهذا ظاهر قد تقدم تقريره ، وحينئذ فيكون كافراً حكال الدم ؛ لقوله تعالى ( إنَّ الذينَ يُحَادُّونَ الله وَرَسُولُه أُولاَ يُكَ في الأذَ لِينَ ) (٢) ، ولو كان مؤمناً معصوما لم يكن أذلَّ ؛ لقوله تعسالى ( وَللهِ العزَّةُ وَلرَسُولِهِ وللموامِنِين ) (٣) وقوله تعالى ( كَبتُوا كَمَا كُبتَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلهِم ) (٤) ، والمؤمن وللموامِنِين ) (٣) وقوله تعالى ( كَبتُوا كَمَا كُبتَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلهِم ) (٤) ، والمؤمن لا يكبت كما كبت مكذبو الرسل قط ، ولآنه قد قال تعالى ( لا تَجدُ قَوْما يُومْمُونَ باللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ يُوادُّونَ مَنْ حَادَّ الله وَرَسُولُه ) (٥) الآية ، فإذا يُؤمِنُونَ باللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ يُوادُّونَ مَنْ حَادَّ الله وَرَسُولُه ) (٥) الآية ، فإذا كان من يُوادُّ الحاد ليس بمؤمن فكيف بالحاد نفسه ؟ وقد قيل : إن كن من يُوادُّ الحاد ليس بمؤمن فكيف بالحاد نفسه ؟ وقد قيل : إن من سبب نولها أن أبا قُحافَة شتم النبي صلى الله عليه وسلم فأراد الصديق قتله ، أو أن ابن أبي تنقَصَ النبي صلى الله عليه وسلم ، فاستأذن ابنه قتله ، أو أن ابن أبي تنقَصَ النبي صلى الله عليه وسلم ، فاستأذن ابنه

<sup>(</sup>٢) من الآية ٢٠ من سورة المجادلة

<sup>(</sup>٤) من الآية ٥ من سورة المجادلة

<sup>(</sup>١) من الآية ٣٣ من سورة النوبة

 <sup>(</sup>٣) من الآية ٨ من سورة المنافقين

<sup>(</sup>٥) من الآية ٢٢ من سورة المجادلة

ليسوا من المؤمنين .

لا موالاة بين المسلمين والمحادين لله ورسوله

تفسير قولهم « هو أذن »

النبي صلى الله عليه وسلم فى قتله لذلك ، فثبت أن المحادَّ كافر حلالُ الدم . وأيضا ، فقد قطع الله المولاة بين المؤمنين و بين المحادين لله ورسوله والمعادين لله ورسوله ، فقال تعالى ( لاَ تَجِدُ قَوماً يُؤمنونَ باللهِ والبَوْم الآخِرِ يُوادُّونَ مَنْ حَادًّ اللهُ وَرَسُولَهُ ولوْ كَا نُوا آباء مُمْ) (١) الآية . وقال تعالى ( يا أيها الذينَ مَنْ حَادًّ اللهُ وَرَسُولَهُ ولوْ كَا نُوا آباء مُمْ) (١) الآية . وقال تعالى ( يا أيها الذينَ آمَنُوا لاَتَتَّخِذُوا عَدُومًى وَعَدُو ً كُو لَياء تُلهُونَ إليهم بالمُودَّة ) (٢) فعلم أنهم

وأيضاً ، فإنه قال سبحانه ( وَلَوْ لاَ أَنْ كَتَبَ اللهُ عَلَيْهِمُ الجُلاَءَ لَعَذَّبَهُمْ فَى الآخِرَةِ عَذَابُ النَّارِ ، ذلك بَأَنَّهُمْ شَاقُوا الله وَرَسُولَهُ وَرَسُولَهُ وَمَنْ يُشَاقِ اللهَ فإنَّ اللهَ شَدِيدُ العقابِ) (أَ فَجعل سبب استحقاقهم العذاب فى الدنيا ولعذاب النار فى الآخرة مُشَاقَة الله ورسوله ، والمؤذى للنبى صلى الله عليه وسلم مُشَاقٌ لله ورسوله كما تقدم ، والعذاب هنا هو الإهلاك بعذاب من عنده ، أو بأبدينا ، و إلا فقد له أصابهم ما دون ذلك من ذَهَاب الأموال وفراق الأوطان .

وقال سبحانه (إذْ يُوحِي رَبُّكَ إِلَى الْمَلاَئِكَةِ أَنِّى مَعَكُم وَمَبَّتُوا الَّذِينَ آمَنُوا ، سَأْ لْقِي فَ قُلُوبِ الذينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ، فَاضْرِ بُوا فَوْقَ الأَعْنَاقِ ، واضْرِ بُوا مِنْهُمْ كُلُلَّ بَنَانٍ ، ذلك بَأَنَّهُمْ شَاقُوا الله وَرَسُولَه ) (3) فَجعل إلقاء الرُّعب في على مِنْهُمْ كُلُلَّ بَنَانٍ ، ذلك بَأَنَّهُمْ شَاقَّتُهم لله ورسوله ، فكل مَنْ شاقَ الله ورسوله يستوجب ذلك .

وقولهم : «هو أَذُن» قال مجاهد : «هو أَذُنْ » يقولون : سنقول ما شِئْنَا ثم نحلف له فيصدقنا .

وقال الوالبي عن ابن عباس : يعنى أنه يسمع من كـل أحد .

 <sup>(</sup>١) من الآية ٢٧ من سورة الحجادلة (٧) من الآية ١ من سورة الممتحنة

 <sup>(</sup>٣) الآيتان ٣٠٤ من سورة الحشر (٤) الآيتان ١٢٥٣ منسورة الأنفال

قال بعض أهل التفسير: كان رجال من المنافقين يؤذون رسول الله صلى الله عليه وسلم و يقولون ما لا ينبغى ، فقال بعضهم : لا تفعلوا ، فإنا نخاف أن يبلغه ما تقولون فيقع بنا ، فقال الجلاَّسُ : بل نقول ما شئنا ثم نأتيه فيصدقنا ، فإنما محدُ أذُنُ سامعة ، فأنزل الله هذه الآية .

وقال ابن إسحاق: كان نبيل بن الحارث الذى قال النبى صلى الله عليه وسلم فيه: «مَنْ أراد أن ينظر إلى الشيطان فلينظر إلى نبيل بن الحارث، ينم (1) حديث النبى إلى المنافقين، فقيل له: لا تَفَعَلْ، فقال: إنما محد أُذُن، مَنْ حدثه شيئًا صدَّقه، نقول ما شئنا ثم نأتيه فنحلف له فيصدقنا عليه، فأنزل الله هذه الآية

وقولهم: «أذُن » قالوا: ليتبينوا أن كلامهم مقبول عنده ، فأخبر الله أنه لا يصدِّق إلا المؤمنين ، و إنما يسمع الخبر فإذا حلفوا له فعفا عنهم كان ذلك لأنه أذن خير ، لا لأنه صدَّقهم . قال سفيان بن عُييْنة : أذن خير يقبل منكم ما أظهرتم من الخبر ومن القول ، ولا يؤاخذكم بما في قلوبكم ، و يَدَعُ سرائركم إلى الله تعالى ، ور بما تَضَمَّنت هذه الكلمة نوع استهزاء واستخفاف .

فإن قيل: فقد رَوَى نعيم بن حماد [قال] حدثنا محمد بن ثور عن يونس عن الحسن قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اللّهُمَّ لا تَجْعَلُ لفاجر ولفاسق عندى بداً ولا نِعْمَةً فإنّى وَجَدْتُ فيما أوْحَيْتَهُ (لا تَجِدُ قَوْماً يؤمِنُونَ بالله والْيَوْمِ الآخِرِ يُوادُّونَ مَنْ حَادً الله وَرَسُولَهُ )(٢) قال سفيان: يرون أنها نزلت فيمن يخالط السلطان، رواه أبو أحمد العسكرى، وظاهمُ هذا أن كل فاسق لا يبغى مَودَدَّته فهو محاد لله ورسوله، مع أن هؤلاء ليســوا منافقين النفاق المبيح للدم.

<sup>(</sup>١) يتم الحديث : ينقله على وجه الإفساد (٣) من الآية ٢٧ من سورة المجادلة

اسم النفاق يقع على من ارتكب حصلة من حصاله

فيل: المؤمن الدى يحبُّ الله ورسوله ليس على الإطلاق بمحاد الله ورسوله ، مسا أنه ليس على الإطلاق بكافر ولا منافق ، و إن كانت له ذنوب كشيرة ، الا ترى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لنميان وقد جُله في الحمر غير مرة « إ أنه بحبُّ الله وَرَسُولَه » لأن مطلق المحادَّة يقنضي مطلق المقاطعة والمصارمة والمعاداة والمؤمن ليس كذلك ، لكن قد يقعُ اسم النفاق على مَنْ أتى يشُعْبة مِنْ شُعَبه، وللمؤمن ليس كذلك ، لكن قد يقعُ اسم النفاق على مَنْ أتى يشُعْبة مِنْ شُعَبه، ولمذا قالوا « كُفُر دون كفر » و « خُلُم دون ظلم » و « فِشْقُ دون فسق » . وقال النبي صلى الله عليه وسلم « كَفَر بالله [من] تبرأ من نسب و إن دق » و «مَن حَلف بغير الله فقد أشرك » و « آية المنافق ثلاث : إذا حدَّث كذَب ، و إذا وَعَدَ أَخْلَف ، و إذا أَنْتُمنَ خَانَ » .

قال ابن أبى مُكَيْكة : أدركت ثلاثين من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم كلمهم يخاف النفاق على نفسه .

من الإيمان ألايواد من حاد الله وجوه المودّة المطلقة ، وقد جُبِلت القلوب على حب مَن أَحْسَنَ إليها و بُغْضِ مَن أَساء إليها ، فإذا اصطنع الفاجِرُ إليه يداً أحبّه المحبة التي جُبِلت القلوبُ عليها ، فيصير موادًا له مع أن حقيقة الإيمان توجب عدم مودته من ذلك الوجه و إن كان معه من أصل الإيمان ما يستوجب به أصل المودة التي تستوجب أن يخص بها دون الكافر والمنافق ، وعلى هذا فلا ينتقض الاستدلال أيضاً ؛ لأن من آذى النبي صلى الله عليه وسلم فإنه أظهر حقيقة المحادّة ورأسها الذي يوجبُ جميع أنواع المحادّة ، فاستوجب الجزاء المطلق ، وهو جزاء الكافرين ، كا أن من أظهر النفاق ورأسه استوجب ذلك ، و إن لم يستوجبه مَن أظهر شُعْبَةً مِن شعبه ، والله سبحانه أعلم .

الدليل الثانى: فوله سبحانه (يَخْذَرُ الْمُنَافَقُونَ أَن تَنَرَّلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ تُعَلِّمْهُمْ بِمَا فِي قُلُوبِهِمْ ، قُلِ: اسْتَهْزِئُوا إِنَّ الله كُغْرِجْ ما تَحْذَرُونَ، ولَئُنْ سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ: إِمَا كُنَّا نَحُوضُ ونَلْعَبُ، قُلْ: أَبالله وآياتِه وَرَسُولِه كُنْتُمْ سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ: إِمَا كُنَّا نَحُوضُ ونَلْعَبُ، قُلْ: أَبالله وآياتِه وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ سَأَلْهُمْ لَيَقُولُنَّ: إِمَا كُنَّا نَحُوضُ وَنَلْعَبُ، قُلْ: أَبالله وآياتِه وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ مَا الله عَنْ طَأَيْفَةً مِنْكُمْ نَعْدَدُوا قَدْ كَفَرْ تُمْ بَعْدَ إِيما نَكُمْ ، إِن نَعْفُ عَنْ طَأَيْفَةً مِنْكُمْ نَعْدُولُوا قَدْ كَفَرْ بَعْدَ الله عَلْمَ وَهذا نَصُ فَى أَن الاستهزاء بَالله و بَالله و برسوله كَفَر ، فالسبُّ المقصود بطريق الأولى ، وقد دلَّتْ هذه الآية على أَن كُل مَنْ تنقَصَ رسول الله صلى الله عليه وسللم جادًا أو هازلا فقد كفر .

وقد روى عن رجال من أهل العلم منهم ابنُ عمر ومحمد بن كعبوزيد بن أسلم وقتادة \_ دخل حديثُ بعضهم فى بعض ، أنه قال رجل من المنسافقين فى غزوة تَبُوكَ : مارأيتُ مثل قُرَّائنا هؤلاء أرعب بطوناً (٢٠)، ولا أكذب أَلْسُناً ، ولا أَجْبَنَ عند اللقاء ، يعنى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأسمام عند اللقاء ، يعنى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأسمام عند اللقاء ، يعنى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأسمام عند اللقاء ، يعنى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأسمام عند الله عليه وسلم وأسمام والله والله

<sup>(</sup>أ) الآيات ٦٤ ـ ٣٦ من سورة التوبة (٢)كذا ، ولعله « أرغب بطونا »

له عَوْف بن مالك : كذبت ، ولكنك منافق ، لأخبر ن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فذهب عَوْف إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ليخبره ، فوجد القرآن قد سبقه ، فجاء ذلك الرجل إلى رسول الله صلى الله عليه و لم وقد ارتحل وركب ناقته ، فقال : يارسول الله إنما كنا نَلْعَبُ ونتحد ث حديث الركب نقطع به عنا[٤] الطريق .

قال ابن عمر ، كأنى أنظر إليه متعلقاً بنسْمَة ناقة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، و إن الحجارة لتنكب رجليه وهو يقول : إنما كنا نخُوضُ ونلعب ، فيقول له رسول الله صلى الله عليه وسلم (أبالله وآيانه ورَسُوله كُنتُمْ تَسْتَهزئون) (١) ما يلتفت إليه ، ولا يزيده عليه .

وقال مجاهد: قال رجل من المنافقين: يحدثنا محمدُ أن نَاقَةَ فلان بوادى كذا وكذا، وما يدريه ما الغيب، فأنزل الله عز وجل هذه الآية

وقال مَعْمَر عن قتادة : بينا النبي صلى الله عليه وسلم فى غزوة تَبُوك ورَ `بُّ من المنافقين يسيرون بين يديه ، فقالوا : أيظنُّ هذا أن يفتح قصــــورَ الروم وحصونَها ؟ فأطْلَعَ الله نبيه صلى الله عليه وسلم على ما قالوا ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم على ما قالوا ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم « على جهؤلاء النَّفَر » فدعا بهم فقال : أقلتم كذا وكذا ؟ فحلفوا ما كنا إلا نخوض ونلعب .

وقال مَعْمَر: قال السكابي: كان رجل منهم لم يماثلهم في الحديث يسيرُ عائبًا لهم، فنزلت ( إنْ تَعْفُ عَنْ طَا ثِفَةً مِنكُمْ نُعَذَّبِ طَائفَةً ) (٢) فسمى طائفة وهو واحد.

فهؤلاء لما تنقُّصوا النبي صلى الله عليه وسلم حيث عابوه والعلماء منأصحابه ،

<sup>(</sup>١) من الآية ٦٥ من سورة التوبة (٢) من الآية ٦٦ من سورة التّوبة

واستهانوا بخبره أخبر الله أنهم كفروا بذلك ، و إن قالوه استهزاء ، فسكيف بمــا هو أغلظ من ذلك ؟ و إنما لم يقم الحدُّ عليهم لكون جهاد المنافقين لم يكن قد أُمِرَ به إذ ذاك ، بل كان مأمورا بأن يَدَعَ أذاهم ، ولأنه كان له أن يعفو عن تنقصه وآذاه .

المسرة

الدليل الثالث: قوله سبحانه (وَمِنْهُمْ مَنْ يَلْمُرُكَ فَي الصَّدَقَاتِ)(١) واللمز: العيبُ والطعن ، قال مجاهد : يتهمك [ و ] يُزْريك ، وقال عطاء : يَغْتَا ُبكَ . بعموم اللفظ وقال تعالى : ﴿ وَمِنْهُمُ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِي ﴾ (٢) الآية ، وذلك يدلُّ على أن كلَّ مَنْ لمزه أو آذاه كان منهم ؛ لأن ( الَّذِينَ ) و ( مَنْ ) اسمان موصولان ، وهما من صيغ العموم ، والآية و إن كانت نزلَت بسبب لَمْز قَوْم و إبذاء آخرين فحكمها عام يحكمائر الآيات اللواتي نز لن على أسباب، وليس بين الناس خلافٌ نعلمه أنها تعمُّ الشخصَ الذي نزآتُ بسببه ومَنْ كان حاله كحاله ، ولكن إذا كان اللفظ أعمَّ من ذلك السبب فقد قيل : إنه رُيقْتَصر على سببه ، والذي عليه جماهيرُ الناس أنه يجب الأخْذُ بمموم القول ، مالم يقم دليل بوجوب القَصْر على السبب كما هو مقرر في موضعه .

> وأيضاً ، فإن كُوْنَه منهم حـكم متعلِّق بلفظ مشتق من اللمز والأذى ، وهو مناسب ﴿ لَكُونُهُ مَنْهُم ؛ فيكُونُ مَا مِنْهُ الْاشْتَقَاقُ هُو عَلَّةً لَذَلَكُ الحَكُمِ ، فيحب اطِّرَادُه .

> وأيضاً ، فإن الله سبحانه و إن كان قد علم منهم النفاق قبل هذا القول ، لَكُن لَمْ يُمْلِمُ نبيه بَكُل مَنْ لَمْ يُظْهِرِ نَفَاقَهُ ، بَلْ قَالَ : ﴿ وَمِمَّنْ حَوْلَكُمْ مِنَ الأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ ، وَمِنْ أَهْلِ اللَّدِينَةِ ، مَرَدُوا كُلِّي النِّفَاقِ ، لاَ تَعْلَمُهُمْ تَحْنُ تَعْلَمُهُمْ ﴾ (٣) ثم إنه سبحانه ابتلى الناس بأمور تميز بين المؤمنين والمنافقين

<sup>(</sup>١) من الآية ٥٨ من سورة التوبة (٢) من الآية ٦٦ من سورة التوبة

<sup>(</sup>٣) من الآية ١٠١ من سورة التوبة

<sup>(</sup> ٣ - الصارم المساول )

الإيمان أو النفاق في القلب والعمل دليل عليه

كا قال سبحانه: (وَلَيَهُ لَمَنَ اللهُ اللَّهِ اللَّهِ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ حَتَى يَمِينَ وَقال تعالى: (مَا كَانَ اللهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ حَتَى يَمِينَ الطّبِ عَلَى مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ حَتَى يَمِينَ الطّبِيثَ مِنَ الطّبِيثَ مِنَ الطّبِيثَ مِنَ الطّبِيثَ مِنَ الطّبِيثِ مِنَ القول والفعل فرع له ودليل عليه ؛ فإذا ظهر من الرجل شيء من ذلك ترتب الحسكم عليه ، فلما أخبر سبحانه أن الذين يَلْمِزُونَ النّبِي صلى الله عليه وسلم والذين يؤذونه من المنافقين ثبت أن ذلك دليل على النفاق وفرع له ، ومعلوم أنه إذا حصل فرع الشيء ودليله حصل أصله المدلول عليه ، فشبت أنه حَيْثًا وجد دلك كان صاحبه منافقاً ، سواء كان منافقاً قبل هذا القول أو حَدَث له النفاق بهذا القول .

فإن قيل : لم لا يجوز أن يكون هـــذا القول دليلا النبي صلى الله عليه وسلم على نفاق أولئك الأشخاص الذين قالوه في حياته بأعيابهم ، وإن لم يكن دليلا من غيرهم ؟

قلنا: إذا كان دليلا للنبي صلى الله عليه وسلم الذي يمكن أن يُمْنِيهُ الله بِوَحْبِهِ عن الاستدلال فأن بَكُونَ دليسلا لمن لا يمكنه معرفة البواطنِ أُولَى وأَحْرَى .

وأيضاً ، لو لم تكن الدلالة مُطَّردة في حق كل مَنْ صدر منه ذلك القول لم يكن في الآية زَجْرُ لغيرهم أن يقول مثل هذا القول ، ولا كان في الآية تعظيم لذلك القول بعينه ؛ فإن الدلالة على عَيْنِ المنافقِ قد تكون مخصوصة بعينه ، و إن كانت أمراً مُباحاً ، كما لو قيل : من للنافقين صاحب الجل الأحروصاحب الثوب الأسود ، ونحو ذلك ؛ فلما دل القرآن على ذم عَيْنِ هذا القول

<sup>(</sup>١) الآية ١١ من سورة العنكبوت

<sup>(</sup>٢) الآية ١٧٩ من سورة آل عمران

والوعيد لصاحبه عُلم أنه لم تُتقَصَّد به الدلالة على المنافقين بأعيانهم فقط ، بل هو دليل على نوع من المنافقين .

وأيضاً ، فإن هذا القول مناسب للنقاق ؛ فإن آمزَ النبي صلى الله عليه وسلم وأذاه لا يفعله مَنْ يعتقد أنه رسولُ الله حقاً ، وأنه أوْلَىٰ به من نَفْسه ، وأنه لا يقول إلا الحق ، ولا يحكم إلا بالعدل ، وأن طاعته لله ، وأنه يجب على جميم الخلق تعزيرُه وتوقيره ، وإذا كان دليلا على النفاق نفسِه ِ فحيثًا حصل

وأيصاً ، فإن هذا القول لا رَبِّبَ أنه تُحَرَّم ؛ فإما أن يكون خطيئةً دون الكفر أو يكون كفراً ، والأول باطل ؛ لأن الله سبحانه قد ذكر في القرآن أنواع العُصَاة من الزاني والقاذف والسارق والْمُطَفِّف والخائن ، ولم يجعل ذلك ذلك دليلا على نفاق معين ولا مطلق ؛ فلما جمل أصحاب هذه الأقوال من المنافقين عُلم أن ذلك لـكونها كفراً ، لا لمجرد كونها معصية ؛ لأن تخصيص بعض المعاصى بجعلما دليلا على النفاق دون بعض لا يكون حتى يختص دليلُ النفاق بما يوجب ذلك ، و إلاَّ كان ترجيحاً بلا مُرَجِّح ؛ فثبت أنه لا بُدَّ أن يحتص هــذه الأقوال بوصف يُوجِبُ كُوبَهَا دليلا على النفاق ، وكلا كان كذلك فهو كفر .

جمدل الله أقوالهمعلامة مطردة على عدمالإيمان

وأيضاً ، فإن الله كما ذكر بعض الأقوال التي جَعَلَهم بها من المنافقين وهو قوله تعالى : ( اثْـٰذَنْ لى وَلاَ تَفْتِتِّي (١ ) قال فى عقب ذلك : ( لا يَسْتَأْذِ نُكَ َ الَّذِينَ أَيُوْمِنُونَ باللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ) (٢) إلى قوله: ﴿ إِنَّمَا بَسُتَأْذِ نَكَ الَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ باللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَارْ تَأْبَتْ كُلُو بُهُمْ ، فَهُمْ فَى رَبْهِمْ كَتَرَكَدُ وُنَ ) (٣)

<sup>(</sup>١) من الآية ٤٩ من سورة التوبة (٢) من الآية ٤٤ من سورة التوبة

<sup>(</sup>٣) الآية ٤٥ من سورة التوبة : والآيتان متقدمتان لا واقعتان عقب المذكورة قبلهما هذا

فجعل ذلك علامةً مُطَّردة على عدم الإيمان ، وعلى الريب ، مع أنه رغبة عن الجهاد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد استنفاره ، و إظهارٌ من القاعد أنه معذور بالقعود ، وحاصـُه عدمُ إرادةالجهاد ، فلمزُهُ وأذاه أوْلَى أن يكون دَليلاً مطرداً ؛ لأن الأول خِذْلان له ، وهذا 'محاربة له ، وهذا ظاهر .

في الآمات دليل

و إذا ثبت أن كل مَنْ لمز النبي صلى الله عليه وسلم أو آذاه منهم فالضميرُ على إخراجهم عائد إلى المنافقين والكافرين؛ لأنه سبحانه لما قال: ( أَنْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَاهِدُوا بَامُوَ الِكُمُ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللهِ ، ذلكم خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كَنْتُمْ تَمْلَمُونَ ﴾(١) قال : ( لو كانَ عَرَضاً قَرِيباً وَسَفَرًا قاصِدًا لاَتَّبَعُوكُ ، وَلَـكَين بَعُدَّتُ عَلَيْهِمُ الشَّقَةُ وَسَيَحْلِفُونَ باللهِ )(١) وهذا الضمير عائد إلى معلوم غير مذكورٍ ، وهم الذين حَلَفُوا (لو اسْتَطَمْنَا خَرَجْنَا مَمَـكم)(١) وهؤلاءهم المنافقون بلا ريب ولا خلاف ، ثم أعاد الضميرَ إليهم إلى قوله : ﴿ قُلْ أَنفَقُوا طَوْعًا أَوْ كَرْهَا ، كَنْ يُتَقَبَّلُ مِنْكُم ، إِنَّكُم كُنْتُمْ قَوْمًا فَاسِقِينَ ، ومَا مَنْعَهُمْ أَنْ تقبل منهم نفقاتهم إلا أنَّهُمْ كفروا بالله و برسوله )(٢) فثبت أن هؤلا. الذين أضمروا كفَرُوا بالله ورسوله ، وقد جعل منهم مَنْ يلمز ، ومنهم من يؤذى . وَكَذَلَكُ قُولُهُ : (وَمَاهُمُ مِنْكُمُ) إخراجٌ لَمْ عَنِ الإِيمَانُ .

وقد َنطَقَ القرآن بكفر المنافقين في غير موضع ، وجعلهم أَسُورًا حالا مرخ السكافرين ، وأنهم في الدَّرْك الأسفل من النار ، وأنهم يوم القيامة يقولون للذين آمنوا: (انظرُ ونا َنَقْتَبِسْ مِنْ نُورِكم )(٣) الآية ، إلى قوله : ( فَالْيَوْمَ ُلاَ يُؤخذُ مِنْكُمُ ۚ فِدْيَةُ ۚ وَلاَ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا)(٣) وأمر نبيَّه في آخر الأمر بأن.

<sup>(</sup>١) الآيتين ٤١ و٤٣ من سورة التوبة (٣) الآيتين ٥٤ و٥٥ منسورة التوبة (٣)من الآيات ١٣ ــ ١٥ من سورة الحديد

لا يصلِّى على أحدٍ منهم (1)، وأخبر أنه لَنْ يغفر لهم (٢)، وأمَرَهُ بجهادهم والإغلاظ عليهم (٣)، وأخبر أنهم إن لم ينتهوا ليغريَنَّ الله نبيه بهم حتى (١) يقتلوا في كل موضع .

من دعی إلی النحاكم إلی كتاب الله وإلی رسوله فلم يقبسل كان مناققا

الدليل الرابع على ذلك أيضا: قوله سبحانه وتعالى: ﴿ فَلَا وَرَ بِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يَحَكُمُوكَ فِمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَ يُسَلِّمُوا تَسْلَمَا (٥) ) أَقْسَمَ سبحانه بنفسهِ أنهم لا يؤمنون حتى يحكموه في الخصومات التي بينهم ، ثم لا يجدوا في أنفسهم ضيقا من حكمه ، بل يسلموا لحكمه ظاهراً و باطناً . وقال قبل ذلك : ﴿ أَلَمْ تَرَ ۚ إِلَى الَّذِينَ تَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمنُوا بِمَا أَنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أَنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ ، يُرِيدُون أَنْ يَتَحَا كُمُوا إِلَى الطَّاغُوت وَقَدْ أَمرُوا أَنْ يَكَفُرُوا به، وُتُرىدُ الشَّيْطانُ أَنْ يُضلَّهُمْ ضَلَالاً بعيداً ، وَ إِذَا قَيلَ كُمُمْ تَعَالُوا إِلَى مَا أُنْزَلَ اللهَ وَ إِلَىٰ الرَّسُولُ رَأَيْتَ الْمُنافقين يَصُدُونَ عَنْكُ صُدُودًا (١) فبين سبحانه أن مَنْ دُعي إلى التحاكم إلى كتاب الله و إلى رسوله فصدًّ عن رسوله كان منافقًا لا وقال سبحانه: ﴿ وَيَقُولُونَ آمَنَّا بِاللَّهِ وَ بِالرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ، ثُمَّ يَتُو لَى فَرِيقُ مُنْهُمْ مِنْ بِعْدِ ذَلِكَ ، وَمَا أُولانك بالْمُؤمنينَ ، وَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللهِ وَرَسُولهِ لِيَـحَكُمَ تَبْيَنَهُمُ إِذَا فَرِيقٌ مَنْهُمُ مُعْرِ ضُونَ ، وَ إِنْ يَكُنُ لَهُمُ الحَق بِأَنْوَا إِلَيْهِ مُذْعِنينَ ، أَفِي قَلُوبِهِمْ مُرَضَ أَمِ أَرْ تَابُوا أَمْ يَخَافُونَ أَن يَحِيفَ اللهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُه؟ بل أُولانكَ هُمُ الظَّالمونَ،

<sup>(</sup>١) في قوله سبحانه : ( ولاتصل على أحد منهم مات أبدا )

 <sup>(</sup>٣) فى قوله جل شأنه : (استغفر لهم أو لا تستغفر لهم ، إن تستغفر لهم سبمين مرة فلن يغفر الله لهم)

<sup>(</sup>٣) فى قوله سبحانه ( يأيها النبي جاهد الكفار والمنافقين واغلظ علمهم )

<sup>(</sup>٤) فى قوله تباركت أسماؤه: ( لئن لم ينته المنافقون والذين فى قلوبهم مرض والمرجفون فى المدينة لنفرينك بهم ، ثم لايجاورونك فيها إلا قليلا ) ٦٠ / الأحزاب (٥) الآية ٦٠ من سورة النساء (٥) الآية ٢٠ من سورة النساء

إِمَا كَانَ قُولَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللهِ وَرَسُولُه لِيَحْكُم بَيْنَهُمْ أَنْ يقولُوا سَمِمْنا وَأَطَمْنا)(١) فبين سبحانه أن من تولّى عن طاعة الرسول وأعرض عن حكمه فهو من المنافقين ، وليس بمؤمن ، وأن المؤمن هو الذي يقول : سمعنا وأطعنا ؛ فإذا كان النفاق يثبت ويزول الإيمان بمجرد الإعراض عن حكم الرسول و إرادة التحاكم إلى غيره ، معأن هذا تَرْكَ تَعْض ، وقد يكونسببه قوة الشهوة ، فكيف بالنقص والسب ونحوه ؟

عمر لقتل

و يؤيد ذلك ما رواه أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الرحمن بن إبراهيم بن رجلا لايرضى دحيم في تفسيره : حدثنا شعيب بن شعيب ، حدثنا أبو المغيرة ، حدثنا عتيبة بن قضاء النبي ضمرة ، حدثني أبي عن رجلين اخْتَصَاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقضى المحقِّ على الْمُبْطل، فقال المقضىُّ عليه : لا أرْضَى ، فقال صاحبه : فما تريد؟ قال : أن نذهب إلى أبي بكر الصديق ، فذهبا إليه ، فقال الذي قُضي له : قد اختصمنا إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقضى لى عليه ، فقال أبو بكر : فأنتما على مَا قَضَى بِهِ النَّبِي صَلَّى الله عليه وسلم ، فأبي صاحبه أن يرضي ، وقال : نأتَّى عمر بن الخطاب ، فأتَيَاه ، فقال المقضى له : قد اختصمنا إلى النبي صلى الله عليه وسلم وْقضى لى عليه ، فأبى أن رضى ، ثم أتينا أبا بكر الصديق فقال : أنها على ما قضى يه النبي صلى الله عليه وسلم ، فأبي أن يَرْضي ، فسأله عمر فقال كذلك ، فدخل عمر منزله فخرج والسيف في يده قد سَلَّه ، فضرب به رأس الذي أبي أن يرضى ، فقتله ، فأنزل الله تبارك وتفالى : ﴿ فَلاَ وَرَ بِكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يحكموك فيا شَجَرَ بينهم - الآية)(٢).

وهذا المرسَلُ له شاهدٌ من وجه آخر يصلح للاعتبار

قال ابن دحيم : حدثنا الجوزجاني ، حدثنا أبو الأسود ، حدثنا ابن لَهيمَةً

<sup>(</sup>١) الآيات ٤٧ ـ ٥١ من سورة النور (٧) الآية ٦٥ من سورة النساء

عن أبى الأسود ، عن عُرُوة بن الزبير ، قال : اختصم إلى رسول الله صلى الله عليه عليه وسلم رجلان ، فقضى لأحدها ، فقال الذي قضى عليه : رُدَّنا إلى عمر ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «نعم ، انطكقوا إلى عمر » فانطلقا ، فلما أتيا عمر قال الذي قضى له : يا ابن الخطاب إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى لى ، و إن هذا قال : رُدَّنا إلى عمر ، فردَّنا إليك رسول الله صلى الله عليه وسلم وسلم ، فقال عمر : أكذلك ؟ للذي قضى عليه ، قال : نعم ، فقال عمر : مكا ذك حتى أخرج فأقضى بينكما ، فخرج مشتملا على سيفه ، فضرب الذي قال «رُدَّ نا إلى عمر » فقتله ، وأد بر الآخر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله قتل عمر » فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله قتل عمر » فأنول الله عليه وسلم : « ما كُنْتُ أظنُ أن عُمر يَجْتَرَى على قتل مؤمن » فأنول الله عليه وسلم : « ما كُنْتُ أظنُ أن عُمر يَجْتَرَى على قتل مؤمن » فأنول الله عمر من قتله . ( فلا وَرَبِّكَ لا يؤمنُونَ حَتَى يُحَكِّمُوكَ فيا شَجَرَ بينهم ) (٢) فبرأ الله عمر من قتله .

وقد رُويت هذه القصة من غير هذين الوجهين ، قال أبو عبد الله أحمدُ بن حنبل : ما أكتب حديث ابن لهيمة إلا للاعتبار والاستدلال ، وقد كتبت حديث هذا الرجل بهذا المعنى كأنى أستدل به مع غيره يَشُدُه ، لا أنه حجة إذا انقرد .

الدليلُ الخامس مما استدل به العلماء على ذلك : قولُه سبحانه وتعالى :

<sup>(</sup>١) (ما) في قوله (ماأمجزته ) مصدرية ، والمعنى أنه لولا إعجازى عمر رضى الله عنه بسرعة العدو لسكاد يقتلنى كما قتل صاحبى ، وكان هذا سوء ظن منه ، وإلا فهذا كان أبعد من القتل ؟ فإنه كان راضيا بقضاء النبي صلى الله وعليه وسلم ، وصاحبه المقتول قد سخط قضاء النبي صلى الله عليه وسلم ، فقنله عمر رضى الله عنه اسخطه ، القضاء الذي قضاه رسول الله عليه الله عليه وسلم

<sup>(</sup>٢) الآية ٦٥ من سورة النساء

(إِن الَّذِينَ يُؤْذُونَ الله وَرَسُولَهُ لَمَنَهُمُ اللهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ، وأَعَدَّ لَهُمُ عَذَابًا مُهِينًا ، وَالَّذِينَ يُونْدُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بِغَيْرِ مَا الْكُنْسَبُوا فَقَدَ الْحُتَمَلُوا بُهْتَانًا وَ إِمَّا مُبِينًا )(() ودلالتُهَا من وجوه :

من آذی الرسول فقد آذی الله

أحدها: أنه قَرَن أذاه بأذاه كما قَرَن طاعته بطاعته ، فمن آذاه فقد آذى الله تعالى ، وقد جاه ذلك منصوصا عنه ، ومن آذى الله فهو كافر حلال الدّم ، يبين ذلك أن الله تعالى جعل محبة الله ورسوله و إرضاء الله ورسوله وطاعة الله ورسوله شيئًاواحداً فقال تعالى: (قُلْ إِنْ كَانَ آباؤُ كُمْ وأَبْنَاؤُكُم وأَبْنَاؤُكُم وَإِنْنَاوُكُم وَأَبْنَاوُكُم وَالله ورسُوله أَنْ يُرْضُونُ الله وَالرّسُول ) (٢) في مواضع متعددة ، وقال تعالى : ( وَالله ورسُولُه أَخَى الله ورسُولُه أَنْ يُبِيمُونَكُ وَلَا الْمُنْفَالُ وَلَا الْمُنْفَالُ وَلَا الْمُنْفَالُ وَلَا الْمُنْفَالُ وَلَا الله وَالله وَلَا الله وَالله وَلَا أَنْهُ وَالله وَلَا الله وَالله وَلَا الله وَالله وَله وَالله ورسُوله والله واله

وجعل شِقَاقَ الله ورسوله ومحادَّةَ الله ورسوله وأذى الله ورسوله ومعصيةَ الله ورسوله شِقاقَ الله ورسوله شيئًا واحداً ، فقال : ( ذلكِ بَأَنَّهُمْ شَاقُوا الله وَرسولَه ، وَمَنْ يُشَاقِقِ الله وَرَسُولَه ) (٧٠ ، وقال : ( إِنَّ اللَّذِينَ أَيحَادُ ونَ اللهَ وَرَسُولَه ) (٨٠ ، وقال تعالى :

<sup>(</sup>١) من الآيتين ١٥٨،٥٧ من سورة الأحزاب

<sup>(</sup>٢) من الآية ٢٤ من سورة التوبة ، ووردت هذه الجلة في آي كثيرة

<sup>(</sup>٣) من الآية ١٣٢ من سورة آل عمر ان (٤) من الآية ٦٣ من سورة التوبة

ره) من الآية ١٠ من سورة الفتح (٦) من الآية ١ من سورة الأنفال

 <sup>(</sup>٧) من الآية ١٣ من سورة الأنفال
 (٨) من الآية ٢٠ من سورة الأنفال

( أَلَمْ بَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللهَ وَرَسُولَهُ ) (١) ، وقال : ( وَمَنْ يَعْصِ اللهُ وَرَسُولَهُ ) وَاللهِ اللهُ وَرَسُولَهُ ) وَاللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ ا

حق الله وحق رسوله متلازمان

وفى هذا وغيره بيان لتلازم الحقين ، وأن جهة حرمة الله تعالى ورسوله جهة واحدة ؛ فمن آذى الرسول فقد آذى الله ، ومن أطاعه فقد أطاع الله ؛ لأن الأمة لا يصلون ما بينهم و بين ربهم إلا بواسطة الرسول، ليس لأحد منهم طريق غيرُه ولا سبب سواه ، وقد أفامه الله مُقام نفسه فى أمره ونَهْيه و إخباره و بيانه ، فلا يجوز أن يُفرَق بين الله ورسوله فى شىء من هذه الأمور .

وثانيها : أنه فَرَّق بين أذى الله ورسوله و بين أذى المؤمنين والمؤمنات ، فجمل على هذا أنه ه قد احتمل بهتاناً و إثماً مبيناً » (٢) وجعل على ذلك اللمنة في الدنيا والآخرة وأُعَدَّ له المذابَ المُهينَ ، ومعلومُ أن أذى المؤمنين قد يكون من كبائر الإثم وفيه الجلْد ، وليس فوق ذلك إلا الكفر والقتل .

الثالث: أنه ذكر أنه لَعَنَهُم في الدنيا والآخرة وأعَدَّ لهم عذابًا مهينًا ، واللَّمْنُ: الإبعاد عن الرحمة ، ومَنْ طَرَده عن رحمته في الدنيا والآخرة لا يكون إلا كافراً ، فإن المؤمن يقرب إليها بعض الأوقات ، ولا يكون مباح الدَّم ؛ لأن حَقْنَ الدم رحمة عظيمة من الله ؛ فلا يثبت في حقه .

ويؤيد ذلك قوله: (كَنْ لَمْ كَيْنَتَهِ الْمُنَافِقُونَ وَالذِينَ فَى قُلُوبِهِمْ مَرَضَ وَالْدِينَ فَى قُلُوبِهِمْ مَرَضَ وَالْمُرْجِفُونَ فَى اللَّدِينَةِ لَنُغْرِينَكَ بِهِمْ ، ثُمَّ لا يُجَاوِرُونَكَ فيها إلاَّ قليلاً ، مَلْعُونِينَ أَيْهَا ثَقْفُوا أُخِذُوا وَقُتِّلُوا تَقتيلاً ) فإن أُخْذَهم وتقتيلهم والله أعلم ملعُونِينَ أَيْهَا ثَقْبُهم ، فلا موضع لهمن الإعراب ، وليس بحال ثانية ؟ بيانُ صفة لعمهم ، وذكر لحسكمه ، فلا موضع لهمن الإعراب ، وليس بحال ثانية ؟ لأنهم إذا جاوَرُوه ملعونين ولم يَظْهر أثر لعمهم فى الدنيا لم يكن فى ذلك وعيدلهم،

<sup>(</sup>١) من الآية ٦٣ من سورة التوبة

<sup>(</sup>٢) من الآية ١٤ من سورة النساء ، ومن آيات أخر

<sup>(</sup>٣) اقتباس من ألآية ٥٨ من سورة الأحزاب

<sup>(</sup>٤) الآيتين ٦٠و٣ من سورة الأحزاب

بل تلك اللمنة ثابتة قبل هذا الوعيد و بعده ؛ فلا بد أن يكون هـــــذا الأخْذُ والتقتيل من آثار اللعنة التي وُعِدُوها ، فيثبت في حق مَنْ لعنه الله في الدنيا والآخرة .

ويؤيدُه قولُ النبي صلى الله عليه وسلم: « لَمْنُ المُؤْمِنِ كَفَّتُـلِهِ » متفق عليه ، فإذا كان الله قد لعن هذا في الدنيا والآخرة فهو كقتله ؛ فعلم أن قتله مُباَحُ .

قيل : واللَّمْنُ إنما يستوجبه مَنْ هو كافر ، لـكن ليس هذا جيداً على الاطلاق

و يوئيده قوله تعالى: (أَلَمُ تَرَ إِلَى الذِينِ أُوتُوا نَصِيبًا مِنَ الكِتِابِ يوثمِنون بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ ، وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا: هُؤُلاءً أَهْدَىمِنَ الَّذِينَ آمَنُوا سَبِيلًا ، أُولانُكَ الذينَ لَعَنَهُمُ الله ، وَمَنْ يَلْعَنِ اللهُ وَلَنْ تَجِدَ لَهُ نَصِيرًا (١٠)، ولو كان معصوم الدم يجب على المسلمين نَصْرُه (٢٠) ولكان له نصير .

يوضح ذلك أنه قد نزل فى شأن ابن الأشرَفِ ، وكان من لعنته أن تُقتِلَ ؛ لأنه كان يوأذى الله ورسوله .

واعلم أنه لا يَرِدُ على هذا أنه قد لُعِنَ مَنْ لا يجوز قتلُه ، لوجوه :

أحدُها: أن هَذا قيل فيه « لَمَنَه الله في اَلدنيا والآخرة» (٣) فبين أنه سبحانه أقضاهُ عن رحمته في الدارين ، وسأتر الملعونين إنما قيل فيهم « لعنه الله » أو « عليه لعنة الله » وذلك يحصل بإقصائه عن الرحمة في وقت من الأوقات ، وفَرْقُ بين مَنْ لعنه الله أو عليه لعنة مواً بَدة عامة ومَنْ لعنه لعناً مُطلقاً .

<sup>(</sup>١) الآيتين ٥١ و ٥٣ من سورة النماء

<sup>(</sup>۲) الظاهر أن يقول : لوجب على المؤمنين نصره ، أو يحذف الواو من قوله « ولسكان له نصر »

<sup>(</sup>٣) اقتباس من الآية ٥٧ من سورة الأحزاب

الثانى : أن سائر الذين لعنهم الله فى كتابه — مثلُ الذين يكتمون ما أنزَلَ الله من السكتاب ، ومثل الظالمين الذين يَصُدُّون عن سبيل الله و يَبْغُونها عِوَجًا، ومثل مَنْ يقتل مؤمناً متعمداً — إما كافر أو مُباَح الدم ، بخلاف بعض مَنْ لعن فى السنة

لكن الذى يَرِدُ على هـذا قولُه تعالى: ( إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْفَافِلاَتِ الْمُؤْمِنَاتِ لُعِنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابَ الْمُحْصَنَاتِ الْفَافِلاَتِ الْمُؤْمِنَاتِ لُعِنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابَ عَظِيمُ ) (٢٠) فإن في هذه الآية ذِكْرَ لعنتهم في الدنيا والآخرة ، مع أن مجرد القم . القذف ايس بكفر ولا يبيح الدم .

والجوابُ عن هذه الآية من طريقين مُعْمَلِ ومُفَصَّلٍ .

أما المُجْمَل فهو أن قَذْفَ المؤمن الحجرَّد هو نوع من أذاهُ ، وإذا كان كَذَباً فهو بُهْمَان عظيم ، كما قال سبحانه : ( وَلَوْلاَ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ فُلْتُمْ : مَا يَكُونُ لَنَا أَن نَتَكَلَم بِهِذَا ، سَبْحَانَكَ هَذَا بُهْمَان عَظِيم (٣) والقرآن قد ما يَكُونُ لَنَا أَن نَتَكَلَم بِهِذَا ، سَبْحَانَكَ هَذَا بُهْمَان عَظِيم (٣) والقرآن قد نص على الفرق بين أذى الله ورسوله و بين أذى المؤمنين ؛ فقال تعالى : في الدُّنيا وَالآخِرَةِ ، وَأَعَدَّ كُمُمُ (إِنَّ اللَّذِينَ مُوذُونَ اللهُ وَرَسُولَه كُنَهُمُ اللهُ في الدُّنيا وَالآخِرَةِ ، وَأَعَدَّ كُمُمُ (إِنَّ اللَّذِينَ مُوذُونَ اللهُ وَرَسُولَه كُنَهُمُ اللهُ في الدُّنيا وَالآخِرَةِ ، وَأَعَدَّ كُمُمُ

<sup>(</sup>١) من الآية ٥٧ منسورة الأحزاب

<sup>(</sup>٢) من الآية ٣٣ من سورة النور (٣) من الآية ١٦ من سورة النور

عَذَابًا مُهِينًا ، وَالَّذِينَ يَوْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُوْمِنِينَ وَالْوْمِنَاتِ بِغَيْرِ مَا ا كُتَسَبُوا فَقَدِ احْتَمَلُوا بُهْ تَانًا وَ إِنَّا مُهِينا ) (١) فلا بجوز أن يكون مجرَّدُ أذى المؤمنين بغير حق موجباً للعنة الله في الدنيا والآخرة وللعذاب المهين ؛ إذ لو كان كذلك لم يفرق بين أذى الله ورسوله و بين أذى المؤمنين ، ولم يخصص مُؤذى الله ورسوله باللهنة المذكورة ، و يجعل جزاء مُؤذى المؤمنين أنه احتمل بهتاناً و إيماً مبينا كا قال في موضع آخر : ( وَمَنْ يكسِبْ خَطِيقة اوْ إيماً مُم يَنْ مَرْم بِهِ بَرِيثاً فَقَدَ احْتَمَلَ بُهْتَاناً وَ إيماً مُهِينا) (٢) كيفوالعليمُ الحكيمُ إذا توعَد على الخطيئة زاجراً عنها فلا بدَّ أن يذكر أوضى ما يخاف على صاحبها ، فإذا ذكر خطيئتين إحداهما أكبر من الأخرى متوعِّداً عليهما زاجراً عنهما ، ثم ذكر في إحداهما بزاء عنها ، وذكر في الأخرى ما هو دون ذلك ، ثم ذكر هذه الخطيئة في موضع آخر متوعِّداً عليها بالعذاب الأدْنى بعينه عُلم أن جزاء الكبرى في موضع آخر متوعِّداً عليها بالعذاب الأدْنى بعينه عُلم أن جزاء الكبرى لايُسْتَوْجَبُ بتلك التي هي أدنى منها.

فهذا دليل يبين لك أن لهنة الله في الدنيا والآخرة و إعداده العذاب المهين لا يستوجب (٢) مجرد القذف الذي ليس فيه أذى الله ورسوله ، وهذا كاف في اطِّراد الدلالة وسلامتها عن النقص

وأما الجواب المُفَصَّل فمن ثلاثة أوْجُه ِ :

أحدها : أن هذه الآية فى أزواج النبيِّ صلى الله عليه وسلم خاصةً ، فى قول ِ كثيرٍ من أهل العلم .

<sup>(</sup>١) الآيتان ٧٥و٨٥ من سورة الأحزاب

<sup>(</sup>٢) من الآية ١١٢ من سورة النساء

<sup>(</sup>٣) كان مقتضى الظاهر أن يقول « لايستوجبه مجرد القذف »

فروى هُسَيْم عن العَوَّام بن حَوْشَب ثنا شيخ من بني كاهل قال: فَسَّرَ ابن عباس سورة النور ، فلما أتى على هذه الآية ( إِنَّ الذينَ يَرْمُونَ المُحْصَنَاتِ الفَافِلاَتِ المُؤْمِنَاتِ ) (الله إلى آخر الآية ، قال: هذه في شأن عائشة وأزواج النبي صلى الله عليه وسلم خاصة ، وهي مُبهَمة ليس فيها توبة ، ومن قذف امرأة مؤمنه فقد جعل الله له تو بة ؛ ثم قرأ ( والذين يَرْمُونَ المُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمَ عَلَّمُوا بِأَرْبَعَة شُهَدَاء ) (الله تو بة ؛ ثم قرأ ( والذين يَرْمُونَ المُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمَ عَلَّمُ عَلَيْهِ فَعَلَّم الله له تو بة ؛ ثم قرأ ( والذين تَابُوا مِنْ بَعْد ذَلِك وَأَصْلَحُوا ) (الله في الله في الله في الله في المؤلاء تو بة ؛ قال : فَهَمَّ رجلُ أَن يقوم فيقبَّل رأسه من حُسْن ما فسر .

وقال أبو سعيد الأشَجُّ: ثنا عبد الله بن حراش عن العَوَّام عن سعيد بن حُبَيْر عن ابن عباس ( إن الذين يرمون المحصنات الفافلات ) (١) نزلت في عائشة رضى الله عنها خاصة ، واللعنة في المنافقين عامة .

فقد بين ابن عباس أن هذه الآية إنما نزلت فيمن يَقْذِفُ عائشة وأمهات المؤمنين ؛ لما في قذفهن من الطعن على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعَيْبه ، فإن قذف المرأة أذّى لزوجها كما هو أذى لابنهـــا ؛ لأنه نسبة له إلى الدِّياَئة وإظهارُ لفساد فراشه ، فإن زناء امرأته يؤذيه أذى عظيما ، ولهــذا جَوَّز له الشارع أن يقذفها إذا زَنَتْ ، ودرَرَأَ الحدُّ عنه باللعان ، ولم يبح لغيره أن يقذف المرأة يحال .

ولعلَّ ما يلحق بعض الناس من العار والخزى بقذف أهله أعظمُ مما يلحقه لوكان هو المقذوف ، ولهذا ذهب الإمام أحمد في إحدى الروايتين المنصوصتين عنه إلى أن مَنْ قذف امرأة غير محصنة كالأمة والذمية ولها زَوْجَ أو ولد مُحْصَن حُدَّ لقذفها ؛ لما ألحقه من العار بولدِها وزوجها المُحْصَنَين .

<sup>(</sup>١) من الآية ٢٣ من سورة النور

<sup>(</sup>٢) الآيتان ٤ و ٥ من سورة النور

والرواية الأخرى عنه — وهو قول الأكثرين — إنه لاحدَّ عليه ؛ لأنه أذًى لهم لا قذف لهم ، والحد التام إنما يجب بالقذف ، وفي جانب النبي صلى الله عليه وسلم أذاه كقَذْ فه ، ومن يقصد عيب النبي صلى الله عليه وسلم بمَيْب أزواجه فهو منافق ، وهذا معنى قول ابن عباس « اللعنة في المنافقين عامة »

وقد وافق ابنَ عباس على هذا جاءة " ؛ فروى الإمام أحمد والأشجُ عن خصيف قال : سألت سعيد بن جُبَيْر ، فقلت : الزنا آشدُ أو قَذْفُ المحصنة ؟ قال : لا ، بل الزنا ؛ قال : قلت : و إن الله تعالى يقول ( إنَّ اللَّذِينَ يَرْمُونَ المُحْصَنَاتِ الفَاوَارَتِ المُؤْمِنَاتِ لُعِنُوا في الدُّنيا والآخِرَةِ ) (١) فقال : إنما كان هذا في عائشة خاصة .

وروى أحمد بإسناده عن أبى الجوزاء فى هذه الآية ( إنَّ الذينَ يرمونَ المحصناتِ الغافلاتِ المؤمناتِ أُعِنُوا فى الدنيا والآخرة )(١) قال : هذه لأمهات المؤمنين خاصة .

وروى الأشجُّ بإسناده عن الضحاكُ في هذه الآية قال : هُنَّ نساء النبي صلى الله عليه وسلم .

وقال معمر عن الكلبي: إنما عنى بهذه الآية أزواج النبي صلى الله عليــه وسلم، فأما مَنْ رمى امرأة من المسلمين فهو فاسق كما قال تعالى، أو يتوب.

ووجه هذا ما تقدم من أن لعنة الله فى الدنيا والآخرة لا تُستوجب بمجرد القذف ، فتسكون اللام فى قوله ( المحصنات الغافلات المؤمنات ) (١) لتعريف المعهود ، والمعهود هنا أزواج النبى صلى الله عليه وسلم ؛ لأن السكلام فى قصة الإفك ووقوع مَنْ وقع فى أم المؤمنين عائشة ، أو تقصير اللفظ (٢) العام على سببه للدليل الذى يُوجب ذلك .

و يؤيد هذاً القول أنَّ الله سبحانه رتَّبَ هذا الوعيدَ على قذف محصَّنات

<sup>(</sup>١) من الآية ٣٣ من سورة النور

<sup>(</sup>٢) كذا ، ولعل أصل العبارة لا أو قصر اللفظ العام \_ إلخ »

واعلم أنه على هذا القبول تسكون هذه الآية حجة أيضاً موافقة لتلك الآية ؟ لأنه لمساكان رَمْيُ أمهات المؤمنين أذًى للنبي صلى الله عليه وسلم فلعن صاحبه في الدنيا والآخرة ، ولهذا قال ابن عباس « ليس فيها تو بة » لأن مؤذى النبي صلى الله عليه وسلم لا ثقبل تو بته إذا تاب من القذف حتى يُسْلم إسلاماً جديداً ، وعلى هذا فرمْيُهن نِفاق مبيح للدم إذا قصد به أذي النبي صلى الله عليه وسلم ، أو أذاهن عد العلم بأنهن أزواجه في الآخرة ؛ فإنه ما لُعِنت امرأة نبي قط .

لاتقبل توبة من آدى النبي

ومما يدل على أن قذفهن أذَّى للنبي صلى الله عليه وسلم ما خَرَّجاه في.

<sup>(</sup>١) من الآية ٤ من سورة النور (٧) من الآية ١١ من سورة النور

<sup>(</sup>٣) من الآية ١٤ سورة من النور

قدف أمهات المؤمنين أذى لرسول الله

الصحيحين في حديث الإفك عن عائشة قالت: فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستعذر من عبد الله بن أبي بن سكول ، قالت: فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو على المنبر « يا مُعشر المُسْلِمِينَ مَنْ يَعذُرُني مِنْ رجل قد بَلَغَني أَذَاهُ في أَهْلِ بَيْتِي ، فَوَالله ما علمت على أهلى إلا خيراً ، ولقد ذَ كُرُوا رجلاً ما علمت عليه إلا خيراً ، ولقد ذَ كُرُوا رجلاً ما علمت عليه إلا خيراً ، وما كان يدخُلُ على أهلي إلاَّ مَعِي » فقام سعد بن مُماذ الأنصاري فقال : أنا أغذرك منه يا رسول الله ، إن كان من الأوس ضرَّ بنا عنقه ، وإن كان من إخواننسا من الخرْرج أمر تنا ففعلنا أمرك ، فقام سعد بن عُبادة — وهو سيد الخررج ، وكان رجلا صالحاً ، ولسكن احتملته الحييَّة — فقال لسعد بن مُعاذ : لعمر الله لاتقتله ، ولا تقدر على قتله ؛ فقام أسيد بن حضير — وهو ابن عم سعد بن مُعاذ — فقال لسعد بن عُبادة : كذبت أسيد بن حضير — وهو ابن عم سعد بن مُعاذ — فقال لسعد بن عُبادة : كذبت أسيد بن حضير — وهو ابن عم سعد بن مُعاذ — فقال لسعد بن عُبادة : كذبت أسيد بن حضير — وهو ابن عم سعد بن مُعاذ و فقال لسعد بن عُبادة : كذبت أسيد بن حضير — وهو ابن عم سعد بن مُعاذ و فقال لسعد بن عُبادة : كذبت أسيد بن حضير به وهو ابن عم سعد بن مُعاذ عن المنافقين ؛ قالت : فنار الحيّان الأوس أله لنقتلنّه فإنك منافق تجادل عن المنافقين ؛ قالت : فنار الحيّان الأوس فل ألله عليه وسلم قائم على الله عليه وسلم قائم على المنبر ، فلم يَزَلُ رسول الله صلى الله عليه وسلم غُفَقَصُهم (١) حتى سكتوا وسكت .

وفى رواية أخرى صحيحة قالت: لما ذكر من شأنى الذى ذكر ، وما علمت به ، فتشهد علمت به ، قام رسول الله صلى الله عليه وسلم فى خطيباً ، وما علمت به ، فتشهد وحمد الله وأثنى عليه بما هو أهله ، ثم قال : أما بعد ، أشيروا على فى أناس أبنوا أهلى (٢) ، وأبم الله ماعلمت على أهلى سوءا قط ، وأبنوهم (٢) بمنوالله ماعلمت عليه من سوء قط ولا دخل ببتى قط إلا وأنا حاضر ، ولا كنت فى سَفَر إلا غاب معى ، فقام سعد بن معاذ فقال : يارسول الله مُرْنى أن أضرب أعناقهم .

فقوله « من يَعْذِرُ بِي » أى : من يُنصفنى ويقيم عذرى إذا انتصفتُ منه لما بلغنى من أذاه في أهل بيتى والله لهم ، فثبت أنه صلى الله عليه وسلم قد تأذّى بذلك تأذّيًا استعذر منه ، وقال المؤمنون الذين لم تأخذهم حميَّةُ : « مُرْ نَا

<sup>(</sup>۱) يخفضهم:أى يسكم ويهون عليهم الأمر، مأخوذ من الحفض وهو الدعة السكون. (۲) أبنوا أهلى: اتهموها، ووقع في الهندية « أنبوا » و « أنهوا » محرفا.

نضرب أعناقهم ؛ فإنا نعذرك إذا أمَر نَمَا بضرب أعناقهم » ولم ينكر النبي صلى الله عليه وسلم على سعد الله استثارة في ضرب أعناقهم ، وقوله : إنك معذور إذا فعلتْ ذلك .

كان بين أهل الإفك قوم مؤمنون

بقى أن يقال: فقد كان من أهل الإفك مِسْطَح وحَسَّان وَحَمْنَةَ ، ولم ُيرْمَوْ ا بنفاقٍ ، ولم يقتل النبي صلى الله عليه وسلم أحداً بذلك السبب ، بل قد اختلف في جَلَّدهم.

وجوابه: أن هؤلاء لم يقصدوا أذى النبى صلى الله عليه وسلم ، ولم يظهر منهم دليل على أذاه ، مخلاف ابن أبى الذي إنما كان قصده أذاه ، لم يكن إذ ذاك قد ثَبَتَ عندهم أن أزواجه في الدنيا هن أزواج له في الآخرة ، وكات وقوع ذلك من أزواجه ممكناً في العقل ، ولذلك توقف النبي صلى الله عليه وسلم في القصة ، حتى استشار علياً وزيدا ، وحتى سأل بريرة ، فلم يحكم بنفاق مَنْ لم يقصد أذى النبي صلى الله عليه وسلم لإمكان أن يطلق الرأة المقذوفة ، فأما بعد أن ثَبَتَ أنهن أزواجه في الآخرة وأنهن أمهات المؤمنين فقذفهن أذى له بكل حال ، ولا يجوز – مع ذلك – أن تقع منهن قاحشة ؛ لأن في ذلك جواز أن يقيم الرسول مع امرأة بغي ، وأن تكون أم المؤمنين موسومة بذلك ، وهذا باطل ، الرسول مع امرأة بغي ، وأن تكون أم المؤمنين موسومة بذلك ، وهذا باطل ، ولمذا قال سبحانه (يَعِطُكُمُ اللهُ أَنْ تَعُودُوا لمشله أَ بَداً إنْ كُنْتُم مُؤمنين) (١) وسنذكر إن شاء الله تعالى في آخر الكتاب كلام الفقهاء فيمن قذف نساءه وأنه معدود من أذاه .

الوجه الثانى : أن الآية عامة ، قال الضحاك : قولُه تعمالى ( إنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ المُحْصَنَاتِ الفَافِلاَتِ المُوْمِنَاتِ ) (٢) يعنى به أزواج النبى صلى الله عليه وسلم خاصة ، ويقول آخرون : يعنى أزواج المؤمنين عامة .

<sup>(</sup>١) من الآية ١٧ من سورة النور (٢) الآية ٢٣ من سورة النور (١) من الآية إلى الساول (١) من الساول (١) الساول (١)

وقال أبو سَلَمَة بن عبد الرحن: قذف المحصنات من الموجبات ، ثم قرأ : (إنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ المحصنات — الآية) (١). وعن عمرو بن قيس قال : قذف المحصنة يُحبِطُ عمل تسعين سنة ، رواها الأشج ؛ وهذا قول كثير من الناس ووجه ظاهر الخطاب فإنه عام ، فيجب إجراؤه على عمومه ، إذ لا موجب خصوصه ، وليس هو مختصاً بنفس السبب بالاتفاق ؛ لأن حكم غير عائشة من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم داخل في العموم ، وليس هو من السبب ، ولأنه لفظ جمع والسبب في واحدة ، ولأن قَصْر عومات القرآن على أسباب بنولها باطل ، فإن عامة الآيات نزلت بأسباب اقتصت ذلك وعلم أن شيئاً منها لم يقصر على سببه ، والفرق بين الآيتين أنه في أول السورة ذكر العقو بات المشروعة على أيدى المكلفين من الجلد وركة الشهادة والتفسيق ، وهنا ذكر العقو بة الواقعة من الله سبحانه وهي اللعنة في الدارين والعذاب العظيم .

العبرة بعموم المفظ

فيمن نزلت آية القذف الح

وروى عن النبى صلى الله عليه وسلم من غير وجه وعن أصحابه أن قَذْف المحصنات من الكبائر، وفي لفظ في الصحيح «قَذْف المحصنات الفافلات المؤمنات » وكان بعضهم يتأوَّلُ على ذلك قوله ( إنَّ الَّذِينَ بَرْمُونَ المحصنات الفافلات المؤمنات ) (() مم اختلف هؤلاء:

فقال أبو حمزة الثُمَّالَى: بلغنا أنها نزلت في مشركي أهل مكة ؛ إذكان بينهم و بين رسول الله صلى الله عليه وسلم عَهْد ، فكانت المرأة إذا خرجت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المدينة مُهَاجِرَة قَذَفَهَا المشركون من أهل مكة وقالوا: إنما خرجت تفجر ؛ فعلى هذا يكون فيمن قذف المؤمنات قذ فا يصد هن به عن الإيمان ، ويقصد بذلك ذم المؤمنين لينفر الناس عن الإسلام كا فعل كعب بن الأشرف ، وعلى هذا فَنَ فَعَلَ ذلك فهو كافر ، وهو بمنزلة مَنْ سَبَ النبي صلى الله عليه وسلم.

<sup>(</sup>١) من الآية ٢٣ من سورة النور

وقوله: « إنها نَزَلَتْ زَمَنَ العهد » يعنى ـ والله أعلم ـ أنه عنى بها مثل أولائك المشركين المعاهدين ، وإلا فهـذه الآية نزلت ليـالى الإفك ، وكان الإفك في غزوة بنى المُصْطَلَقِ قبل الخُنْدَق ، والهُدْنَة كانت بعـد ذلك بسنتين .

ومنهم مَنْ أجراها على ظاهرها وعمومها ؛ لأن سبب نزولها قَذْفُ عائشة ، وكان فيمن قذفها مؤمن ومنافق ، وسبب النزول لا بد أن يندرج فى العموم ، ولأنه لا موجب لتخصيصها .

والجواب على هذا التقدير أنه سبحانه قال هنا: ( لُعِنُوا فِي الدُّنْياً وَالآخِرَةِ) (١) على بناء الفعل للمفعول ، ولم يُسَمِّ اللاعن ، وقال هناك : ( لَعَنَهُمُ اللهُ فِي الدُّنْيا وَالآخِرَةِ ) (٢) و إذا لم يسم الفاعل جاز أن يلعنهم غيرُ الله من الملائكة والناس ، وجاز أن يلعنهم الله في وقت ويلعنهم بعض خلقه في وقت ، وجاز أن يتولَّى الله لعنة بعضهم ، وهو مَنْ كان قَذْفُه طعناً في الدين ، وجاز أن يتولَّى الله لعنة الآخرين ، و إذا كان اللاعن مخلوقاً فلعنته قد تكون بمعنى ويتولَّى خلوقاً فلعنته قد تكون بمعنى الدعاء عليهم ، وقد تكون بمعنى أنهم يبعدون عن رحمة الله .

ويؤيد هذا أن الرجل إذا قَذَفَ امرأته تلاعَناً ، وقال الزوج في الخامسة : 
« لعنة الله عليه إن كان من الـكاذبين » فهو يدعو على نفسه إن كان كاذباً في القذف أن يُلفنَه الله ، كا أمر الله رسوله أن يُباهِلَ مَنْ حَاجَّه في المسيح بعد ما جاءه من العلم بأن يبتهلوا فيجعلوا لعنَـة الله على الـكاذبين ؛ فهذا مما يلمن به القاذف ، ومما يُلفنُ به أن يُجْلَد وأن تُرَدَّ شهادتُه ويُفسَّق ؛ فإنه عقوبة له و إقصاء له عن مواطن الأمن والقَبُول وهي من رحمة الله ، وهذا بخلاف مَنْ أخبر الله أنه لعنه في الدنيـا والآخرة ؛ فإن لعنة الله له

<sup>(</sup>١) من الآية ٢٣ من سورة النور (٢) من الآية ٥٧ من سورة الأحزاب

لم يذكر إلا للسكفاد

تُوجِبُ زوالَ النصر عنه من كل وجه ، و بُعْدَهُ عن أسباب الرحمة في الدارين. ومما يؤيد الفرق أنه قال هنا: (وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُهينًا)(١) ولم يجيء إعداد المِعْدَابِ المِعِنْ العَدَابِ المهين في القرآن إلا في حق الكفار كقوله تعالى : ( الَّذِينَ يَبْخَلُونَ وَيَأْمُرُ وِنَ النَّاسَ بِالْبُخُلِ ، وَيَكْتُمُونَ مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ، وَأَعْتَذْنَا لِلْحَكَا فِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا) (٢) وقوله : (فَبَاؤُا بِغَضَبِ عَلَى غَضَبِ ، وَلِلْـكَا فِرِينَ عَذَابٌ مُهِينٌ ﴾ ٣) وقوله: (إنَّمَا مُمْ لِي لَهُمْ لِيَزْ دَادُوا إِثْمَا .وَلَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ ﴾ وقوله: (وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَدَّ بُوا بِآيَاتِنَا فَأُولَتِكَ لَمُمْ عَذَابٌ مُهِينٍ)(٥)، وقوله: (وَ إِذَا عَلْمُ مِنْ آيَاتِنَا شَيْئًا اتَّخَدَهَا هُزُوا ، أُولا يُكَ لَمُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ ) (٥) وقوله: ( قَدْ أَنْزَلْنَا آياتٍ بَيِّناَتٍ ، وَللْ كَافرينَ عَذَابٌ مُهينٌ )(٢) وقوله : ( اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً فَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللهِ ، فَلَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ (٨) وأماقوله تعالى: (ومَنْ يَعْصِ اللهَ وَرَسُولَه وَيَتَمَدُّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَاراً خَالداً فِيهِــاً ، ولَهُ عَذَابٌ مُمهِن) (٩٠ فهني والله أعلم فيمن جَحَد الفرائض ، واستخفَّ بها ، على أنه لم يذكر أن العذاب أعِدُّ له .

المذاب العظيم لاغمن المحكفاد

وأما العذاب العظيمَ فقد جاء وعيداً المؤمنين في قوله : ﴿ لَوَّ لَا كِتَابُ ۗ مِنَ اللهِ سَبَقَ لَمُسَّكُمُ ۚ فِيهَا أَخَذْتُمُ عَذَابٌ عَظِيمٌ ۖ)(١٠) وقوله : (وَلَوْلاَ فَضْلُ اللهِ عَلَيْكُ وَرَحْمَتُهُ لَمَدَكُم فِيهَ أَفَضَتُم فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ )(١١) وفي المحارب: ( ذَلِكَ لَهُمْ خِزْى فِي الدُّنْيَا ، وَلَهُمْ فِي الآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ) (١٢) ،

﴿ ١ ﴾ من الآية ٧٥ من سورة الأحزاب ﴿ ٢ ﴾ من الآية ٣٧ منسورة النساء

(٣) من الآية ، ٩ من سورة البقرة (٤) من الآية ١٧٨ من سورة آل عمران

( • ) من الآية ٥٥ من سورة الحج
 ( ٣ ) من الآية ٩ من سورة الحجائية

( ٧ ) من الآية ۾ من سورة المحادلة ( ٨ ) من الآية ١٩ من سورة المحادلة

(١٠) من الآية ٦٨ من سورة الأنفال ( ٩ ) من الآية ١٤ من سورة النساء

(١٢) من الآية ٣٣ منسورة المائدة (١١) من الآية ١٤ من سورة النور وفى القاتل: (وَغَضِبَ اللهُ عَلَيْهِ ، وَلَعَنَهُ ، وَأَعَدُّ لَهُ عَذَابًا عَظِيماً )(1) وقوله ؟ ( وَلاَ تَشَخِذُوا أَيْمَانَكُمُ ثَارَلًا قَلَمْ بَعْدَ ثُبُوتِها ، وَتَلَاوَقُوا . السُّوءَ بِمَا صَدَدْتُمْ عَنْ سَبِيلِ اللهِ ، وَلَكُمُ عَذَابٌ عَظِيمٍ )(٢) ، وقد قال سبخانه : ( وَمَنْ يُهِنِ اللهُ فَمَا لَهُ مِنْ مُكْرِمٍ )(٢) ، وذلك لأن الإهانة إذلاَل وتحقير وخِرْى ، وذلك قدر والله على ألم المذاب ، فقد يُقذَبُ الرُجُلُ الكريمُ ولا يهان .

فلمنا قال فى هذه الآية : (وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُهِيناً) (\*) عسلم أنه من جنس العذاب الذى تَوَعَّد به الكفار والمنافقين ، ولما قال هناك : (وَلَهُمْ عَذَابُ عَظِيمٌ ) (\*) جاز أن يكون من جنس العذاب فى قوله : (لَمَسَّكُمُ فَيَا أَفَضْتُمُ فِيهَ عَذَابٌ عَظِيمٌ ) (٢)

ومما يبين الفرق أيضاً أنه سبحانه وتعالى قال هنا : (وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَاباً مُهِيناً) (٤) ، والعذاب إنما أعدَّ للسكافرين ؛ فإن جهنم لهم خلقت ؛ لأنهم لا بُدَّ أن يدخلوها ، وما هم منها بمخرجين ، وأهل السكبائر متن المؤمنين تجوز أن لا يدخلوها إذا غَفَرَ الله لهم ، وإذا دَخَلُوهَا فإنهم يخرجون منها ولو بعد حين .

قال سبحانه: (وَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ ) (٢)، فأمر سبحانه المؤمنين أن لا يأكلوا الربا، وأن يتقوا الله ، وأن يتقوا النار التي أعدت للكافرين؛ فعلم أنهم يُخَافُ عليهم من دخول النار إذا أكلوا الربا وفعلوا

 <sup>(</sup>١) من الآية ٩٣ من سورة النساء (٣) من الآية ٤٤ من سورة النجل

<sup>(</sup>٣) من الآية ١٨ من سورة الحج (٤) من الآية ٧٥ من سورة الأحزاب

<sup>(</sup>o) من الآية v من سورة البقرة (٦) من الآية ١٤ من سورة النور

<sup>(</sup>٧) من الآية ١٣١ من سورة آل عمران

المعاصى مع أنها مُعَدَّة للـكفار ، لا لهم ، وكذلك جاء في الحديث « أمَّا أَهْلُ النَّارِ الَّذِينَ هُمْ أَهْلُهَا فَإِنَّهُمْ لاَ يَمُوتُونَ فِيهَا وَلاَ يَحْيَوْنَ ، وَأَمَّا أَقُوامْ لَهُمْ ذُنُوبِ ۚ يُصِيبُهُمْ سَفَع ۚ مِنْ نَارَ ثُمُ ۚ يُخْرِجُهُمُ اللهُ مِنْهَا » وهذا كما أن الجنَّة أُعِدَّتْ للمتقين الذين رُيْفِقُون في السَّرَّاءِ والضَّرَّاء ، و إن كان يدخلها الأبناء بعمل آبائهم ، ويدخلها قَوْمْ بالشفاعة ، وقومْ بالرحمة ، وينشىء الله لمــا فَضَلَ منها خلقًا آخَرَ في الدار الآخرة فيدخلهم إياها ، وذلك لأن الشيء إنمــا يُعَدُّ لمن يستوجبه ويستحقه ، ولمن هو أوْلَىٰ النَّاسِ به ، ثم قد يدخل معه غيره بطريق التَّبُعُ أو لسبب آخر .

لايرفع المؤمن

الدليل السادس : قوله سبحانه : ( لاَ تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمُ ۚ فَوْقَ صَوْتَ صُوته فُوقُ النَّبِيِّ ، وَلاَ تَجُهُرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَحَهْرِ بَعْضِكُمُ لِلَهَفِض ، أَنْ تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمُ صوت النبي وَأَنْتُمْ لاَ تَشْمُرُونَ )(١) أي : حَّذَرَ أن تحبط أعمالكم ، أو خَشْيَةَ أن تحبط أعمالكم ، أو كَرَاهَةَ أن تحبط ، أو مَنْعَ أن تحبط ، هذا تقديرُ البصريين وتقدير الكوفيين لئلاًّ تَحْبَطَ .

فَوَحْبُهُ الدَّلَالَةُ أَنْ الله سبحانه نهاهم عن رفع أصواتهم فوق صوته ، وعن الجهر له كجهر بعضهم لبعض ؛ لأن هذا الرفع والجهر قد يُفْضِي إلى خُبُوطِ العمل وصاحبه لا يشعر ؛ فإنه عَلَّلَ نَهْيتهم عن الجهر وتركهم له بطلب سلامة العمل عن الحبوط ، و بين أن فيه من المَفْسَدَة جواز حبوط العمل وانعقاد سبب ذلك ، وما قد رُيفْضِي إلى حبوط العمل يجب تركُه غَايَةَ الوجوب ، والعملُ يَحْبَطُ بِالسَّكَفِرِ ، قال سبحانه : ﴿ وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمُ ۚ عَنْ دِينِهِ فَيَمُّتْ وَهُو َ كَا فَوْ ۚ فَأُولاً يُكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ )(٢) ، وقال تعالى : ﴿ وَمَنْ يَكْفُر ۚ بِالإِيمَان

<sup>(</sup>١) من الآية ٢ من سورة الحجرات (٢) من الآية ٢١٧ من سورة البقرة

فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ ﴾<sup>(١)</sup> ، وقال : ﴿ وَلَوْ أَشْرَ كُوا كَخَبِطَ عَنْهُمْ مَا كَا نُوْا يَعْمَلُونَ ﴾(٢)، وقال : ﴿ لَئُنْ أَشْرَ كُتَ لَيَحْبَطَنَّ عَلَكُ ﴾(٢) ، وقال : ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كُوهُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَالَهُمْ )(١) ، وقال : ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّهُمُ اتَّبَعُوا مَا أَسْخَطَ اللهَ ، وَكُرِهُوا رِضُوانَهُ ، فَأَحْبَطَ أَعْمَالَهُمْ )(٥) كَا أَن الكفر إذا قَارَنَهُ عَمَلُ لَمْ رُيَقْبِل ؛ اقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ ﴾ وقوله : ( الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللهِ أَضَلَّ أَعْمَالَهُمْ )(٧) ، وقوله : ( وَمَا مَنَعَهُمُ أَنْ ٱتَّفَيَلَ مِنْهُمْ أَنْفَقَاتُهُمْ إِلاَّ أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَ بِرَسُولِهِ )(٨) ، وهذا ظاهر ، ولا يُحبط الأعمال عَيْرُ الكفر ؛ لأن مَنْ مات على الإيمان فإنه لا بُدَّ أن يدخل الجنة و يخرج من النار إنْ دَخَلَها ، ولو حبط عمله كله لم يدخل الجنة قط ، ولأن الأعمال إنما يُعْبِطها ما ينافيها ، ولا ينافي الأعمال مطلقاً إلا الكفر ، وهذا معروف من أصول أهل السنة . نعم قد يبطل بعض الأعمال بوجود ما يفسده ، كما قال تعمالي : ﴿ لَا تُتْبِطِلُوا صَدَقَاتِكُمْ ۚ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى )(٥) ولهذا لم يحبط الله الأعمال في كتابه إلا بالكفر.

فإذا ثبت أن رَفْعَ الصوت فوق صوت النبى والجَهْرَ له بالقول ُمُخَاف منه أن يَكفر صاحبُه وهو لا يشعر و يحبط عمله بذلك ، وأنه مظنة لذلك وسببُ فيه ؛ فمن المعلوم أن ذلك لما ينبغى له من التعزير والتوقير والتشريف والتعظيم والإكرام والإجلال ، ولما أن رَفْعَ الصوت

لايقبل العمل مع الكفر

<sup>(</sup>١) من الآية ٥ من سورة المائدة (٢) من الآية ٨٨ من سورة الأنعام

 <sup>(</sup>٣) من الآية ٥٥ من سورة الزمر (٤) من الآية ٥ من سورة محمد

 <sup>(</sup>٥) من الآية ٢٨ من سورة محمد (٦) من الآية ٢٧ من سورة المائدة

<sup>(</sup>٧) من الآية  $\chi$  من سورة محمد  $(\Lambda)$  من الآية  $\chi$  من سورة الثوبة

<sup>(</sup>٩) من الآية ٢٦٤ من سورة البقرة

قد يشتمل على أذًى له ، واستخفاف به ، وإن لم يقصد الرافعُ ذلك ، فإذا كأن الأذى والاستخفافُ الذى يحصل فى سوء الأدب من غير قصد صاحبه يكون كفرا ؛ فالأذى والاستحفافُ المقصودُ المتعمَّدُ كفر بطريق الأولى .

الدليل السابع على ذلك : قولُه سبحانه : ( لَا تَجْعَلُوا دُعَاء الرَّسُولِ عَلَيْتَكُمُ كُمُ اللهُ اللَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمُ اللهُ اللَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمُ اللهُ اللَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمُ اللهُ اللَّذِينَ يَعْلَيْهُمْ فَيْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ فَيْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَيْمِ أَنْ تَصِيبَهُمْ فَيْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَيْمِ أَنْ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ ال

قال الإمام أحمد ، في رواية الفضل بن زياد : نظرت في المصحف فوجدت طاعَة الرسول صلى الله عليه وسلم في ثلاثة وثلاثين موضعاً ، ثم جعل يتلو : ( فَلْمَيْحُذُرِ اللَّذِينَ كُخَالِمُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَة ) (١) الآية ، وجعل يكررها و يقول : وما الفتنة ؟ الشرك ، لعله إذا ردَّ بعض قوله أن يقع في قلبه شيء من الزيغ فيزيغ قلبه فيهلك ، وجعل يتلو هذه الآية : ( فَلا وَرَبِكُ لا يَوْمِنُونَ حَتَى يُحَكَمُوكَ فِهَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ) (٢) .

وقال أبو طالب المشكاني – وقيل له : إن قوماً يَدَّعون الحديثَ

<sup>(</sup>١) من الآية ٦٣ من سورة النور (٢) من الآية ١٩٣ من سورة البقرة

 <sup>(</sup>٣) من الآية ٢١٧ من سورة البقرة (٤) من الآية ١٤ من سورة الأحزاب

 <sup>(</sup>٥) من الآية ١١٠ من سورة النحل (٦) من الآية ٦٥ من سورة النساء

ويذهبون إلى رأى سفيان - فقال : أعْجَبُ لقوم سمعوا الحديثَ وعرفوا الإسناد وصحتَهُ يَدَّعُونَهُ ويذهبونِ إلى رأى ســـفيان وغيره! قال الله: ( فَلْيَحْذَر الَّذِينَ كَيَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبِهِمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبِهِمْ عَذَابُ ۚ أَلِيمُ ۗ)(١) ، وتدرى ما الفتنة ؟ الكفر ، قال الله تعالى : ﴿ وَالْفَتْنَةَ أَ كُبَرُ مِنَ الْقَتْلِ )(٢) فَيَدَعُونَ الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وتغلبهم أهواؤهم إلى الرأى ، فإذا كان المخالفُ عن أمره قد حُذِّر من الـكَفِر والشَّركُ أو من العذاب الأليم دلُّ على أنه قد يكون مُفْضيًا إلى الـكمفر أو العذاب الأليم ، ومعلوم أن إفضاءه إلى العذاب هو 'مجرَّد فعل المعصية ، فإفضاؤه إلى الكفر إنما هو لما قد يقترن [ به ] من استخفاف بحق الآمر ، كما فعل إبليس، فكيف لما هو أغلظ من ذلك كالسبِّ والانتقاص ونحوه ؟ وهذا بابُ واسع ، مع أنه بحمدالله مُجْمَع عليه، لكن إذا تعدُّ دَتِ الدلالاتُ تعاضَدَتْ على غلظ كفر الساب وعظم عقو بته ، وظهر أن ترك الاحترام للرسول وسوء الأدبّ معه بما يخاف معه الكفر المُحْبطُ كان ذلك أَبْلَغَ فما قصدنا له.

وبما ينبغى أن ُبِيَةَ مَطَّن له أن لفظ الأذى فى اللغة هو لما خَفَّ أمره وضعف أثره من الشر والمسكروه ، ذكره الخطابيُّ وغيره ، وهو كا قال ، واستقراه موارده يدلُّ على ذلك ، مثل قوله تعالى : (لَنْ يَضُرُّوكُم ُ إِلاَّ أَذَّى ) (اللهُ وَقُولُه : (وَ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ ، قُلْ هُوَ أَذَّى ، فَأَعْتَزِ لُوا النَّسَاء فى الْمَحِيض ) .

وفيما يوثُّر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « القرُّ بُوثُسٌ وَالحرُّ أَذَّى»

<sup>(</sup>١) من الآية ٦٣ من سورة النور (٢) من الآية ٢١٧ من سورة البقرة (٣) من الآية ٢١٧ من سورة البقرة (٣) من الآية ٢٢٧من سورة البقرة

وقيل لبعض النسوة العربيات: القرُّ أشدُّ أم الحرِّ؟ فقالت: مَنْ يجعلُ البؤس كَالَّاذَى ؟ والبؤسُ خلاف النعم ، وهو ما يَشْبِق البَدَّنَ ويضره ، مخلاف الأذى فإنه لا يبلغ ذلك ، ولهذا قال : ( إِنَّ الَّذِينَ مُيوْذُ وَنَ اللَّهَ ورَسُولَه )(١)، وقال سبحانه فيا يروى عنه رسوله « 'يُوْذِينِي ابْنُ آدَمَ يَشُبُّ الدَّهْرَ » ،وقال النبي صلى الله عليه وسلم : ﴿ مَنْ لِـكَمْبِ بْنِ الْأَشْرَفِ ؛ فَإِنَّهُ ۚ قَدْ آذَى اللهَ وَرَسُولَهُ ؟ ﴾ ، وقال : ﴿ مَا أَحَدُ أَصْبَرَ عَلَى أَذَّى يَسْمَعُهُ مِنَ لله ، يَجْمَلُونَ لَهُ وَلَدًا وَشَرِيكاً وَهُوَ رُبِعاً فِيهِمْ وَيَرْزُقُهُمْ » ، وقد قال سبحانه فيما يروى عنه رسـوله: « يَا عِبَادِي إِنَّـكُمْ ۖ لَنْ تَبْلُغُوا ضُرِّى قَتَضُرُّونِي ، وَلَنْ تَبْلَغُوا كَفْعِي فَتَنْفَعُونِي » وقال سبحانه في كتابه ( وَلاَ يَحْزُ نُكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْـكُفُرْ ؛ إِنَّهُمْ لَنْ يَضُرُّوا اللَّهَ شَيئًا )(٢) فبيِّن أن الخُلْقَ لا يُضرونه سبحانه بكفرهم ، لـكن يؤذونه تبسارك وتعالى إذا سَبُّوا مَقلِّبَ الْأَمُورُ وَجَعَلُوا لَهُ سَبَحَانَهُ وَلَدًا أَوْ شَرَيْكُا وَآذُوا رَسَّلُهُ وعبادَ. المؤمنين ، ثم إن الأذى الذي لا يضرُّ المؤَّذي إذا تعلَّق بحق الرسول فقــد رأيت عظم موقعه ، و بيانه أن صاحبه من أعظم الناس كفراً وأشدهم عَمْو بَهُ ، فَتَبَيْنَ بَذَلِكُ أَنْ قَلَيْلُ مَا يُؤْذِيهِ يَكُفُرُ بِهِ صَاحِبُهُ ، وَيَحَلُّ دَمُهُ .

ولا يَرِدُ على هذا قولُه تعالى : ( لاَ تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ - إلى قوله - إِنَّ ذَلِكُمْ كَانَ يُؤْذِي النَّبِيَّ فَيَسْتَحْدِي مِنْكُمْ ) (٢) فإن المؤذى له هنا إطالتهم الجلوس في المنزل، واستثناسهم للحديث، لا أنهم آذَوُا النبي صلى الله عليه وسلم، والفعل إذا آذى النبيَّ من غير أن يَعْلَمُ صاحبه أنه يؤذيه

<sup>(</sup>١) من الآية ٥٧ من سورة الأحزاب

<sup>(</sup>٢) من الآية ١٧٦ منسورة آل عمران

<sup>(</sup>٣) من الآية ٥٣ من سورة الأحزاب

ولم يقصد صاحنه أذاه فإنه رينهي عنه ويكون معصيةً كرفع الصوت فوق صوته ، فأما إذا قَصَد أذاه وكان مما يؤذيه وصاحبه يعلم أنه يوأذيه وأقدم عليه مع استحضار هذا العلم فهذا الذي يُوجِبُ الكفر وحبوطَ العمل ، والله سبحانه أعلم .

الدليل الثامن على ذلك : أن الله سبحانه قال : ( وَمَا كَانَ لَكُمُ حرمة تزوج أَن أَتُوْذُوا رَسُولَ اللهِ ، وَلاَ أَنْ تَمْكَحُوا أَزْوَاجَهُ مِنْ بَعْدِهِ أَبَدًا ، أمهات المؤمنين إنَّ ذَلِكُمْ كَانَ عِنْدَ اللهِ عَظِيمًا (١) فحرَّم على الأمة أن تنكح أزواجَه من بعده ؛ لأن ذلك يُوذُدِه ، وجَعَله عظيما عند الله تعظيما لحرمته ، وقد ذكر أن هذه الآية تزلَتْ لما قال بعضُ الناس : لو قد تُوفيَّ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم تزوجت عائشة ، ثم إن مَنْ نَكح أزواجه أو سَرَارِيه فإن عقو بته القتلُ ، جزاءً له بما انتهك من حرمته ، فالشاتمُ له أولى .

والدليل على ذلك ما رَوَى مسلم في صحيحة عن زُهَيْر عن عَفَّان عن حاد عن ثابت عن أنس أن رجلا كان يُتَهَمَّ بأم ولد النبي صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلى : « أَذْهَبُ فَاضْرِبُ عُنُقَه » فأتاه على ، فإذا هو فإذا هو في ركن يتبرد ، فقال له على : اخرج ، فناو له يَدَه ، فأخرجه ، فإذا هو تجبوب ليس له ذكر ، فكف على ، ثم أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ، إنه لجبوب ، ماله ذكر ، فهذا الرجل أبر النبي صلى الله عليه وسلم وسلم وسلم بإ رسول الله ، إنه لجبوب ، ماله ذكر ، فهذا الرجل أبر النبي صلى الله عليه وسلم بضرب عنقه لما قد استحل من حرمته ، ولم يأمر بإقامة حد الزنا ، لأن إقامة حد الزنا ليس هو ضرب الرقبة ، بل إن كان محصناً رُجِم ، و إن كان غير محصن جُلد ، ولا يقام عليه الحد إلا بأر بعة شهداء أو بالإقرار المعتبر ،

<sup>(</sup>١) من الآية ٣٥ من سورة الأحزاب

فلما أمر النبي صلى الله عليه وسلم بضرب عنقه من غير تفصيل بَيْنَ أن يكون محصناً أو غير محصن عُلِم أن قتله لما انتهكه من حرمته ، ولعله قد شهد عنده شاهدان أنهما رأياه يباشر هذه المرأة ، أو شهدا بنحو ذلك ، فأمر بقتله ، فلما تبين أنه كان مجبوباً علم أن المفسدة مأمونة منه ، أو أنه بَعثَ عليًا ليرى القصة ، فإن كان ما بكنه عنه حقا قتله ، ولهذا قال في هذه القصة أو غيرها : أكون كالسكة الحجاة أم الشاهد يرى مالا يرى الغائب

و يدلُّ على ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوَّج قَيْلَة بنت قَيْس بن معدى كرب أخت الأشعث ، ومات قبل أن يَدْخُل بها ، وقبل أن تقدم عليه ، وقيل : إنه خَيَّرها بين أن يضرب عليها الحجاب وتحرم على المؤمنين و بين أن يُطَلقها فتنكح مَنْ شاءت ، فاختارت النكاح ، قالوا : فلما مات النبي صلى الله عليه وسلم تزوجها عكرمة بن أبي جَهْل بحضرموت ، فبلغ أبا بكر ، فقال : لقد همت أن أحرق عليهما بيتهما ، فقال عمر : ما هي من أمهات المؤمنين ، ولا دَخَل بها ، ولا ضرب عليها الحجاب ، وقيل : إنها ارتدَّت ، فاحتج عمر على أبي بكر أنها ليست من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم بارتدادها .

فوجه الدلالة أن الصدِّيق رضى الله عنه عَزَم على تحريقها وتحريق مَنْ تَوْجِها ، لما رأى أنها من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ، حتى ناظره عمر أنها ليست من أزواجه ، فكف عنها (١) لذلك ، فعلم أنهم كانوا يَرَوْنَ قَتَلَ مَن أَستحل حرمة رسول الله صلى الله عليه وسلم .

ولا يقال : إن ذلك حد الزنا لأنها كانت محرمة عليه ، ومن تزوج ذات محرم حُدَّ حَدًّ الزنا أو قتل ؛ لوجهين :

أحدها ; أن حَدَّ الزَّمَا الرجْمُ .

<sup>(</sup>١) لعلالأوفق أن يقول « فكف عنهما »

الثانى : أن ذلك الحد يفتقر إلى ثبوت الوطُّ عببينة أو إقرار ، فلما أراد تحريق البيت مع جواز ألا يكون غَشِيها علم أن ذلك عقوبة ما انتهكه من حرمة رسول الله صلى الله عليه وسلم .

## فصدل

## وأما السنة فأحاديث:

الحديث الأول: ما رواه الشُّعْبِيُّ عن على أن يهوديةً كانت تَشُمُّم النبي صلى الله عليه وسلم وتقَع فيه ، فحنقها رجل حتى ماتت، فأطَلَ (١) رسول الله صلى الأعمى الذى الله عليه وسلم دمما ، هكذا رواه أبو داود في سُنَنه وابنُ بَطَّة في سننه ، وهو من جملة ما استدلَّ به الإمامُ أحمدُ في رواية ابنه عبد الله ، وقال : ثنــا جرير عن مغيرة عن الشعبي قال : كان رجل من المسلمين - أعنى أعي - يَأُوي إلى امرأة يهودية ، فكانت تُطعِمه وتحسن إليه ، فكانت لا نزال تشتم النبيُّ صلى الله عليه وسلم وتؤذيه ، فلما كان ليلة من الليالي خَنَقَهَا فماتت ، فلما أصبح ذُكِرَ ذَلَكُ لَلنِّي صَلِّي الله عليمه وسلم ، فَنَشَدَ النَّاسَ في أمرها ، فقام الأعيى

> وهذا الحديث جيد ؛ فإن الشعبي رأى عليًّا وروى عنــه حديث شراحة الهَمْدَاني ، وكان على عهد على قد ناهر العشرين سنة ، وهو كوفي ، فقد ثبت لقاؤه ، فيكون الحديث متصلا ، ثم إن كان فيه إرسال لأن الشعبي يبعد سماعه من على فهو حجة وفاقا ، لأن الشعبي عندهم صحيح المراسيل ، لا يعرفون له مرسلا إلا تحيحًا ، ثم هو من أعْلَم ِ الناس بحديث على وأعلمهم بثقات أصحابه ، وله شاهد حدیث ابن عباس الذي يأتي ؛ فإن القصة إما أن تبكون واحدة أو يكون

فذكر أمرها ، فأطلُّ (١) النبئ صلى الله عليــه وسلم دمها .

قتل الهودية

<sup>(</sup>١) أطل دمها: أهدره ، فلم يتأربه ولم يجمل فيه دية .

المعنى واحداً ، وقد عمل به عوامُّ أهل العـــــــلم ، وجاء ما يوافقه عن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، ومثل هذا المرســل لم يتردُّدِ الفقهاء في الاحتجاج به .

> ما يؤخذ من الحديث من الأحكام

وهذا الحديث نَضٌّ في جواز قتلها لأجل شتم النبي صلى الله عليه وســلم ، ودليل على قتل الرجل الذمي وقتل المسلم والمسلمة إذا سبًّا بطريق الأولى ؛ لأن هذه المرأة كانت مُوَادعة مُهَادِنة ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم لما قَدَمَ المدينَةَ وَادَعَ جميع اليهود الدِّين كانوا بها مُوَادَعة مطلقة ، ولم يضرب عليهم جزِّيَّةً ، وهذا مشروع عند أهل العلم بمنزلة المتواتر بينهم ، حتى قال الشــافعي : لم أعــلم مخالفاً من أهل العلم بالسير أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما نَزَلَ المدينة وادَعَ اليهودكافة على غير جزية ، وهو كما قال الشافعي .

أصناف الهود

وذلك أن المدينة كان فيما حولها ثلاثَةُ أصـــنافٍ من اليهود ، وهم : الذين كَانُوا بنو قَيْنُقُاع ، وبنو النَّضير ، وبنو قُرَيْظَة ، وكان بنو قَيْنُقَاع والنَّضِير حُلَفَاء حول المابينة ٱلخزرَج، وكانت قُرَيْظَة حُلَفاء الأوْسِ، فلما قَدِم النبي صلى الله عليه وسلم هَادَ نَهُمْ وَوَادَ عَهُمْ ، مع إقراره لهم ولمن كان حَوْلَ المدينة من المشركين من حلفاء الأنصار على حِلْفِهم وعهدهم الذي كانوا عليه ، حتى إنه عاهد اليهود على أن يعينوهُ إذا حارب ، ثم نقض المهدَ بنو قَيْنُقَاع ، ثم النَّضِير ، ثم قُرَيْظَةَ . ﴿

قال محمد بن إسحاق ، يعني في أول ما قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة : وكتب رسولُ الله صلى الله عليه وسلم كتابًا بين المهاجرين والأنصار وَادَعَ فيه يهود وعاهدهم ، وأقرَّهم على دينهم وأموالهم ، واشترط عليهم ، وشرط لهم .

قال ابن إسحاق : حدثني عثمان بن محمد بن عثمان بن الأخنس بن شريق قال: أُخَذْتُ من آل عمر بن الخطاب هـ ذا الـكتاب، كان مقروناً بكتاب الصدقة الذي كتبَ عمر للمال ، كتب : بسم الله الرحمن الرحيم ، هذا كتابُ م من محمد النبيِّ بين المسلمين والمؤمنين من قُرَيْشٍ ويَثْرِب ومَنْ تبعهم فلحق بهم

وجاهد معهم ، أنهم أمَّة واحدة دون الناس ، المهاجرون من قريش على ر بَعَتِهِمْ يَتَعَا قَلُونَ بِينِهِم مَعَاقِلَهُمُ الأُولَى ، يَعْدُونَ عَا نِيَهُمْ بِالمَروفُ والقِسْطِ بِين المُؤْمِنين ، و كُلُ طَائْفة تفسدى و بنو عَوْف على ر بُعَتَهِمْ يَتَعَا قُلُونَ مَعَاقِلَهُمُ الأُولَى ، وكُلُ طَائْفة تفسدى عانيها بالمعروف والقِسْط بين المؤمنين ؛ ثم ذكر لبطون الأنصار بنى الحارثو بنى عانيها بالمعروف وابنى جُشَم و بنى النَّهَار و بنى عَرُو بن عَوْف و بنى الأوْسِ و بنى النَّيْتِ مثلَ هذا الشرط

ثم قال : و إن المؤمنين لا يتركون مُفْرَحًا منهم أن يُعْطُوه بالمعروف في فِدَاء أُو عَقْل (١) ولا يحالف موأمن مولَى مؤمن دونه ؛ إلى أن قال : و إنَّ ذِيَّمَةُ الله واحدة ، يَجيرُ عليهم أدناهم ، فإن المؤمنين بعضهم مولى بعض دون الناس ، و إنه من تَبَعَنَا من يهود فإن له النصر والأسوَّةَ ، غير مظلومين ولامتنا صر عليهم ، و إن سلم المؤمنين واحدة ، إلى أن قال : و إن اليهود ينفقون معالمؤمنين ما داموا محار بين، وإن ليهود بني عَوْف ذِيَّةً من المؤمنين، لليهود دينهم، وللمسلمين دينهم، مواليهم وأنفسهم ، إلا مَنْ ظلم وأثمَ فإنه لايو تِنغُ (٢) إلا نفسه وأهل بيته ، و إن ليهود بني النجار مثل ما ليهود بني عَوْف ، وإن ليهود بني الحارث مثــل ما ليهود بني عوف ، و إن ليهود بني ساعدة مثل ما ليهود بني عَوْف ، و إن ليهود بني جُشَم مثل ما ليهود بني عوف ، و إن ليهود بني الأوس مثل ما ليهود بني عوف، و إن ليهود ثَمْلَبَةَ مثل ما ليهود بني عوف، إلا مَنْ ظَـلَمَ وأَثْمَ فإنه لايو ِتِمْ (٢) إلا نفسه وأهل بيته ، و إن لحقه بطن من ثعلبة مثله ، و إن لبني الشطبة مثل ماليهود بني عوف ، و إن موالي ثعلبة كأنفسهم ، و إن بطانة يهود كأنفسهم، ثم يقول فيها : و إن الجار كالنفس عير مُضاَرّ ولا آثم ، و إنه ما كان بين أهل

<sup>(</sup>١) العقل : الدية ، سميت بذلك لأنهاكانت تؤخذ من الإبل ، وكانت الإبل تعقل (أى تربط) أمام دار صاحب الدم . والمفرح : المثقل بالدين .

 <sup>(</sup>٢) لايوتغ : أى لايهلك ، ووقع فى الهندية ( لايوقع » محرفا .

أول الناكثين

هذ، الصحيفة من حَرَّث أو أشجار يخشي فساده فإن مَرَدَّهُ إلى الله و إلى محمد صلى الله عليه وسلم ، وإن يهود الأوس ومَوَاليهم وأنفسهم على مثل ما في هذه الصحيفة مع البار المحسن من أهل هذه الصحيفة ، وفيها أشياء أخر .

وهذه الصحيفة معروفة عند أهل العلم ؛ روى مسلم في صحيحه عن جابر قال : كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم على كل بَطْن عُقُولَه ، ثم كتب أنه لا يحلُّ أن يتوالى رجل مسلم بغير إذنه ، وقد بين فيها أن كل مَنْ تبع المسامين من اليهود فإن له النصر ، ومعنى الاتباع مسالمته وترك محار بته ، لا الاتباع في الدين كما بينه في أثناء الصحيفة ، فكل من أقام بالمدينة ومحالفيها غيرَ محارب من يهود دخل في هذا .

ثم بين أن ليهود كل بطن من الأنصار ذيَّة من المؤمنين ، ولم يكن بالمدينة أحد من اليهود إلا وله حلف إما مع الأوس أو مع بعض مُبْعُلُون الخزرج ، وكان بَنُو قَيْنَقَاع \_ وَهِم الحِاورون بالمدينة ، وهم رَهْطُ عبد الله بن سلام \_ حُلَفًاء بني عَوْف بن اللَّهٰ رَج رَهُط ابن أبي رُ هم البطن الذين بدىء بهم في هذه الصحيفة . قال ابن إسحاق<sup>(۱)</sup>: حدثني عاصم بن عمر بن قتادة أن بني قَيْنُهُاَع كانوا أوَّل بنو قينقاع يهود نَهَضُوا ما بينهم و بين رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وحار بوا فيا بين بَدْرِ وَأَحُدْ ، فحاصرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى نزلوا على حُـكمه ، فقام عبدُ الله بن أبي بن سَلُول إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حين أمكنه الله منهم \_ فقال : يا محمد أحسين في مَوَّاليَّ ، فأعرض عنه ، فأدخل يدد في جَيْب دِرْعِ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال رسول الله صلى الله عليــه وســلم : أَرْسِلْنِي ، وغضب حتى إن لِوَجْهِ رسول الله صلى الله عليه وسلم ظلالاً ، وقال: ﴿ وَ يُحَكُّ أَرْ سِلْنِي ﴾ فقال: والله لا أرْسِلُكَ حتى تحسن في موالى "، أر بعائة حاسِر وثلاثمائة دَارِ عِ قد منعوني من الأحر والأسود تَحْصُدهم في غداة واحدة ؟ إلى

<sup>(</sup>۱) انظر سیزهٔ ابن هشام ۲ / ۵۱

والله لامرؤ أخشَى الدَّوَائر ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ﴿ هُمْ لَكَ ﴾ .
وأما النَّضِيرُ وقُرَيْظَة فكانوا خارجاً من المدينة ، وعهدهم سع رسول الله
صلى الله عليه وسلم أشْهَرُ من أن يَخْهُى على عالم .

وهذه المقتولة \_ والله أعلم \_ كانت من قَيْنُقاَع ؛ لأن ظاهر القصة أنها كانت بالمدينة ، وسواء كانت منهم أو من غيرهم فإنها كانت ذِمِّيَّة ً ؛ لأنه لم يكن بالمدينة من اليهود إلا ذي ي ؛ فإن اليهود كانوا ثلاثة أصناف وكلم معاهد .

وقال الواقدى : حدثنى عبد الله بن جعفر عن الحارث بن الفضيل عن محمد بن كعب القرظى ، قال : لما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة وادعَته مهود كارًا ، فكتب بينه و بينها كتاباً ، وألحق رسول الله صلى الله عليه وسلم كل قوم محلفائهم ، وجعل بينه و بينهم أماناً ، وشرط عليهم شروطاً ؛ فكان فيا شرط أن لا يُظاهِرُ وا عليه عدوا .

فلما أصاب رسولُ الله صلى الله عليه وسلم أصحاب بدر وقدم المدينة بعَتْ يهودُ ، وقطعت ما كان بينها و بين رسول الله صلى الله عليه وسلم من العهد ؛ فأرسل رسولُ الله صلى الله عليه وسلم إليهم فجمعهم ، ثم قال : « يا معشر يهود ، أبنايُوا فَوَاللهِ إِنَّكُم مَ لَمَعْلَمُونَ أَنَى رَسُولُ اللهِ قَبْسِلَ أَنْ يُوقِعَ اللهُ بِكُم مِثْلَ وَقُعَة قُر بش » فقالوا : يا محمد لا يغربنك مَنْ لقيت ، إنك لقيت أقواماً أغمارا (١) ، وإنا والله أصحابُ الحَرْبِ ، ولئن قاتَلَتنا لَتَمْلَمَنَ أَنْكُ لَمْ تقاتل مثلناً .

ثم ذكر حصارهم و إجْلاَءهم إلى أَذْرِعاَت ، وهم بنو قَيْنُقاَع الذين كانوا بالمدينة .

نقض بنى قينقاع العهد

<sup>(</sup>۱) الأغمار : جمع غمر – بالفتح أو بالضم أو بالكسر أو بالتحريك ـ وهو الذى لم يجرب الأمور (٥ – الصاور المسلول )

فقد ذكر ابنُ كعب مثل ما في الصحيفة ، و بين أنه عاهَدَ جميعَ اليهود ، وهذا بما لا نعلم فيه ترَدُّدًا بين أهل العلم بسيرة النبي صلى الله عليه وسلم ، ومن تأمل الأحاديث المأثورة والسيرة كيف كانت معهم علم ذلك ضرورةً .

> كانت للرأة القنولة ذمية

وإنما ذكرنا هذا لأن بعضَ المصنفين في الخلاف قال: يحتمل أن هذه المرأة ما كانت ذمِّيَّةً ، وقائلُ هذا ممن ليس له بالسنة كثيرُ علم ٍ، و إنما يعلم منها في الغالب ما يعلمه العامة ، ثم إنه أبطل هذا الاحتمال فقال : لو لم تكن ذمية لم يكن للإهدار معنى ، فإذا نقل السب والإهدار تعلق به كتعلق الرجم بالزنا والقطع بالسرقة ، وهذا صحيح ، وذلك أن في نفس الحديث ما يبين أنها كانت ذمية من وجهين ؛

> تعليق الحسكم بالوصف

أحدها : أنه قال ؛ إن يهوديةً كانت تَشْتُمُ النبيَّ صلى الله عليه وسلم ؛ فَخْنَقُهَا رَجِلٌ ؛ فَأَبْطُلُ دَمَهَا ؛ فَرَأَتُبَ عَلَى رَضَى الله عنه إبطالَ الدم على الشَّتم الناسب محرف الغاء ، فعلم أنه هو الموجب لإبطال دمها ؛ لأن تعليق الحسكم بالوصف مدل على العلية المسلمة ا المناسِبِ بحرف الفاء يدل على العِلْمية ، و إن كان ذلك في لفظ الصحابي ، كما لوقال: زنا مَاعِزْ فَرُجِم ، ونحو ذلك ؛ إذ لا فرق فيما يرويه الصحابى عن النبي صلى الله عليه وسلم من أثرٍ وَنَهْى وحكم وتعليل في الاحتجاج به بين أن يحكي لَفْظَ النبي صلى الله عليه وسلم أو يحكي بلفظ ِ مَعْنَى النبي صلى الله عليه وسلم ؛ فإذا قال : أمَرَ نَا رسول الله صلى الله عليه وَسلم بكذا ، أو نهانا عن كذا ، أو حكم بكذا ، أو فعل كذا لأجل كذا ، كان حجة ؛ لأنه لا 'يقدم على ذلك إلا بعد أن يعلمه الذي يجوز له معه أن ينقله ، وتَطَرُّق الخطأ إلى مثل ذلك لا يلتفت إليه ، كتطرق النسيان والسهو في الرواية ، وهذا يقرر ني موضعه .

ومما يوضح ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم لما ذكر له أنها ُقتِلَتْ نَشَدَ

الناسَ في أمرها ، فلما ذكر له ذَنْبُهَا أبطل دَمَهَا . وهو صلى الله عليه وسلم إذا حكم بأمر عقب حكاية حكيت له دلَّ ذلك على أن ذلك المحكى هو الموجِبُ لذلك الححكم ؛ لأنه حكم حادث ؛ فلا بُدَّ له من سبب حادث ، ولا سبب إلا ما حكى له ، وهو مناسب ؛ فتجب الإضافة إليه .

الوجه الثانى: أن نشد النبى صلى الله عليه وسلم الناس فى أمرها ثم إبطال دَمِها دليل على أنها كانت مَعْصُومة ، وأن دَمَها كان قد انعقد سبب ضمانه ، وكان مضمونا لو لم يُبطله النبى صلى الله عليه وسلم ؛ لأنها لوكانت حربية لم ينشد الناس فيها ، ولم يَحْتَج أن يُبطل دمها ويهدره ؛ لأن الإبطال والإهدار لا يكون إلا لدم قد انعقد له سبب الضان . ألا ترى أنه لما رأى أمرأة مقتولة فى بعض مَفازيه أنكر قَتْلَها و نهى عن قتل النساء ، ولم يبطله ، ولم يبطله ، ولم يبطله ، ولم يبله ولم يهدره ؛ فإنه إذا كان فى نفسه باطلا هَدراً ، والمسلمون يعلمون أن دَمَ الحربية غير مضمون ، بل هو هَدر ، لم يكن لإبطاله و إهداره وجه ، وهذا ولله الحد ظاهر .

فإذا كان النبي صلى الله عليه وسلم قد عاهد المعاهدين اليهود عهداً بغير ضرب جزية عليهم ، ثم إنه أهدر دَم يهودية منهم لأجل سَبِّ النبي صلى الله عليه وسلم فأن يُهدر دَم يهودية من اليهود الذين ضربَتْ عليهم الجزية وألزموا أحكام الملة لأجل ذلك أو لى وأخرى ، ولو لم يكن قتلُها جائزاً لبيَّن للرجل قبت ما فعل ؛ فإنه قد قال صلى الله عليه وسلم : « مَنْ قَتَلَ نَفْسًا مُعَاهَدة وَتُل بغَيْر حَقِّها لمَ يرح رائحة الجُنَّة » ولأوْجب ضمانها أو الكفارة كفارة قتل المعصوم ، فلما أهدر دَمَها عُلم أنه كان مُباحاً.

\* \* \*

الحديث الثانى : ما رَوَى إسماعيل بن جعفر عن إسرائيل عن عثمان الشحّام عن عَكْرِمَةً عن ابن مباس رضى الله عنهما أن أعْمَى كانت له أمُّ ولد تَشْتُمُ

الدى قتل أم ولده

قصة الأعمى النبيُّ صلى الله عليه وسلم و تَقَعُ فيه ؛ فَيَنْهَاهَا فلا تَنْتَهَى ، ويزجرها فلا تنزجر . فلما كان ذات ليلة جَعَلَتْ تقعُ في النبي صلى الله عليه وسلم وتشتمه ؛ فأخَذَ المغول فوضَعَه في بطنها واتكأ علمها فقتلها ، فلما أصْبَحَ ذَكَر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم ، فجمع الناس فقال : « أَنْشُدُ رَجُلاَّ فعل ما فَعَلَ لَى عليه حَقٌّ إلا قام » قال : فقام الأعْمَى يتخطَّى الناسَ وهو يتدلدل ، حتى قَعَدَ بين كَدَى النبيِّ صلى الله عليه وسلم ، فقال : يا رسول الله أنا صَاحِبُهَا ، كانت تشتمك و تَقَعُ فيك فأنهاها فلا تنتهي وأزجُرُها فلا تَنْزَجِر ، ولى منها أَبْنَان مِثْلُ اللؤلؤتين. وَكَانِت بِي رَفِيقَة ، فَلِمَا كَانِ البارحة جعلت تشتمك وتقَّعُ فيكُ ، فأخذت المغول فوضعته في بطنها واتَّـكَأْتُ عليه حتى قتاتُهَا ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « أَلاَ أَشْهَدُوا أَنَّ دَمْهَا هَدَرْ » رواه أبو داود والنسأني .

وللغُوِّلُ \_ بالغين المعجمة \_ قال الخطابي : شبيه المِشْمَل نَصْلَهُ دقيق ماض ، وكذلك قال غيره: هو سيف رقيق له قَفاً يكون غده كالسوط(١) ، والمشمل: السيفُ القصيرُ ، سمى بذلك لأنه يشتمل عليه الرجل، أي : يغطيه بثو به ، واشتقاق المغول من غَالَهُ الشيء واغتاله إذا أخذه من حيث لم يَدْر .

وهذا الحديث بما استدلَّ به الإمام أحمد ، وفي رواية عبد الله قال : حدثنا روح ثنا عثمان الشحام ثنا عكرمة مولى ابن عباس أن رجلا أعْمَى كانت له أَمُّ ولد تَشَيُّمُ النبيُّ صلى الله عليه وسلم ، فقتلها ، فسأله عنها ، فقال : يا رسول الله إنها كانت تَشْتُمُكَ ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أَلاَ إِنَّ دَمَ فُلاَنَةَ هَدَرْ ٥

فهذه القصة يمكن أن تكون هي الأولى ، ويدلُّ عليه كلامُ الإمام أحمد ؟ لأنه قيل له في رواية عبد الله : في قتل الذمي إذا سَبَّ أحاديث ؟ قال : نعم ، منها حديث الأعْمَى الذي قتل المرأة ، قال : سَمِمَهَا تَشْتُمُ النبيُّ صلى الله عليه وسلم (١) عبارة المجد « والمغول \_ كمنبر \_ حديدة تجعل في السوط مكون لها غلافا وشبه مشمل إلا أنه أدق وأطول منه» اه

ثم روى عنه عبدُ الله كلا الحديثين ، ويكون قد خَنَقَها وَبَعَجَ بَطْنَهَا بالمغول : أو يكون كيفية القتل غير محفوظ فى إحدى الروايتين .

ها قسية الرأتينواحدة

ويؤيد ذلك أن وقوع قِصَّتين مثل هذه لأعْمَيَيْنِ كُلُّ منهما كانت المرأة تحسن إليه وُتُكَرِّر الشَّتم ، وكلاها قتلها وحده ، وكلاها نَشَدَ رسولُ الله أم متعددة ٢ صلى الله عليه وسلم فنها الناسَ ، بعيدٌ في العادة ، وعلى هذا التقدير فالمقتولَّةُ يهودية كما جاء مُفَسَّراً في تلك الرواية ، وهذا قول القاضي أبي يَمْلَى وغيره ، استدآوا بهذا الحديث على قتل الذميِّ وَنَقْضِه العهدَ ، وجعلوا الحديثين حكايةً واقعة واحدة .

> و يمكن أن تكون هذه القصة غير تلك قال الخطابي : فيه بيان أن سابًّ النبي صلى الله عليه وسلم يقتل ، وذلك أن السب منهــا لرسول الله صلى الله عليه وسلم ارتدَادٌ عن الدين ، وهذا دليلٌ على أنه اعتقد أنها مسلمة ، وليس في الحديث دليل على ذلك ، بل الظاهر أنها كانت كافرة ، وكان العهد لها بملك المسلم إياها ؛ فإن رقيق المسلمين ممن يجوز استرقاقه لهم حُـكُمُ أهل الذمة ، وهم أشَدُّ في ذلك من المعاهدين، أو بتزوج المسلم بها (١) ؛ فإن أزواج المسلمين من أهل الكتاب لهم حكم أهل الذمة في العصمة ؛ لأن مثل هذا السبِّ الدائم لا يفعله مسلم إلا عن ردة واختيار دين غير الإسلام ، ولوكانت مرتدة منتقلة إلى غير الإسلام لم 'يقرَّها سيدُهَا على ذلك أيامًا طويلة ، ولم يَكْتَفُ بمجرد نهيها عن السَّب ، بل يطلب منها تجديد الإسلام ، لا سما إن كان يَطُوُّها ، فإن وَطْءَ المرتدَّةِ لا يجوز ، والأصلُ عدمُ تغير حالها ، وأنها كانت باقيةً على دينها ، ومع ذلك إن الرجل لم يقل كفرت ولا أرْتَدَّت ، و إنما ذكر مجرد السَّب والشتم ، فعلم أنه لم يَصْدُرْ منها قدر زائد على السَّب والشتم من انتقال من دين إلى دين أو نحو ذلك .

<sup>(</sup>١) «بروج» معطوف على قوله « بملك السلم » فهو سبب ثان لكونها كذات العهد

وهذه المرأة إما أن تكون زوجة لهذا الرجل أو مملوكة له ، وعلى القديرين فلو لم يكن قَتْلُها جائزاً لبين النبي صلى الله عليه وسلم له أن قتلها كان محرما ، وأن دمها كان معصوماً ، ولأو جب عليه الكفارة بقتل المعصوم والديّة إن لم تكن مملوكة له ، فلما قال «أشهد واأن دَمَها هدَر» — والهدر الذي لا يضمن بقود ولا دية ولا كفارة — علم أنه كان مباحاً مع كونها ذمية ، فعلم أن السب أباح دمها ، لاسيا والنبئ صلى الله عليه وسلم إنما أهدر دمها عقب إخباره بأنها قتلت لأجل السب ، فعلم أنه الموجب لذلك ، والقصة ظاهرة الدلالة في ذلك .

\* \* \*

الحديث الثالث: ما احتج به الشافعي على أن الذميَّ إذا سبَّ تُقلِ و برئت منه الذمة ، وهو قصَّةُ كعب بن الأشرَفِ اليهوديّ .

قال الخطابي: قال الشافعي: يقتل الذي أذا سَبَّ النبي صلى الله عليه وسلم، وتبرأ منه الذمة، واحتج في ذلك بخبر ابن الأشرَف، وقال الشافعي في الأم: لم يكن بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم ولا قَوْبَهُ مشرك من أهل المكتاب إلا يهود أهل المدينة، وكانوا حُلفاء الأنصار، ولم تكن الأنصار أجْمَعَت أول ما قَدَمَ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم إسلاماً، فوادَعَت يهودُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم به عداوته بقول يظهر ولا فعل حتى كانت الله عليه وسلم بعضها بعداوته والتحريض عليه، فقتل رسول الله صلى وقعة بَدْر، فتكلم بعضها بعداوته والتحريض عليه، فقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم فيهم، ومعلوم أنه إنما أراد بهذا الكلام كعب بن الأشرف، والقصة مشهورة مستفيضة، وقد رواها عرو بن دينار عن جابر بن عبد الله، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « مَنْ لِكَعْب بْنِ الأشرف ، فإنه قد قال : قال رسول الله ما الله عليه وسلم « مَنْ لِكَعْب بْنِ الأشرف ، فإنه قد آذَى الله ورسُولَه ؟ » فقام محمد بن مسلمة فقال : أنا يارسول الله ، أتحب أن أقسل الله عال : نعم ، قال : فأذَنْ لى أن أقول شيئاً ، قال : قل ، قال : فأتاه أقسل الله عال : فأذَنْ في أن أقول شيئاً ، قال : قل ، قال : فأتاه الم

قصة كعب ابن الأشرف اليهودي وذكره ما بينهم ، قال : إن هذا الرجل قد أراد الصَّدَّقة وعنانا ، فلما سَمِمه ، قال : وأيضاً والله لتملنه ، قال : إنا قد تَبِعْنَاهُ الآن ، ونكره أن نَدَعَه حتى ننظر إلى أى شيء يصير أمره ، قال : وقد أردت أن تُسُلِقَنِي سَلفاً ، قال : فماترهنوني الله أى شيء يصير أمره ، قال : وقد أردت أن تُسُلِقَنِي سَلفاً ، قال : تر هَنُوني أولادَ كم ، قال : بُسب ابن أحدنا فيقال : رهنت في وَسْقَيْن من تَمْرٍ ، ولكن نرهنك اللأمة ، يمني السلاح ، قال : نعم ، وواعد أن يأتيه بالحرب ، وأتي عبس بن حبر وعباد بن بشر ، فجاءوا فَدَعُوه ليلا ، فنزل إليهم ، قال سفيان : قال غير عمرو : قالت له أمرأته : إني لأسمع صَوْتاً كأنه تصوت دَمٍ ، قال : إنما هذا عمر ورضيعه أو نائلة ، إن الكريم لو دُعي إلى رأسه ، فإذا استمكنت منه فَدُونكم ، قال : فلو نكر نزل وهو مُتَوشِّح ، قالوا : نجد منك ريح الطيب ، قال : نعم ، قال : فعم نعمي فلانة أعطر نساء العرب ، قال : أفتأذن لي أن أشمَّ منه ؟ قال : نعم ، فشمّ ، ثم قال : ونكم ، فقتلوه ، متفق عليه .

وروى ابن أبى أو يس عن إبراهيم بن جعفر بن محمد بن مسلمة عن أبيه عن جابر بن عبد الله أن كَعْبَ بن الأشرف عاهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا يُعِينَ عليه ولا يقاتله ، ولحق بمكة ، ثم قدم المدينة مُعْلناً لمُعاداة النبى صلى الله عليه وسلم ، فكان أول ما خزع خزع عنه قوله :

أَذَاهِبُ أَنْتَ لَم تَحَلَلُ بَمِرْفَسَةً

وَتَأْرِكُ أَنْتَ أُمَّ الْفَضْلِ بِالْحُرَمِ؟

فى أبيات يهجوه بها ، فعند ذلك نَدَب رسولُ الله صلى الله عليه وسلم إلى قتله ، وهذا محفوظ عن ابن أبى أوَ يْس ، رواه الخطَّابي وغيرُه ، وقال : قوله

« خرع » معناه قطع عهده ، وفي رواية غير الخطابي فخرع منه هجاؤه له ، فأمر بقتله ، والخرع : القطع ، يقال : خرع فلان عن أصحابه يخزع خرعاً ؛ أى انقطع وتخلف ، ومنه سميت خُرَاعة لأنهم أنخزعوا عن أصحابهم وأقاموا بمكة ؛ فعلى اللفظ الأول يكون التقدير أن قوله هذا هو أوّل خَرْعه عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أى أول غضاضة عنه بنقض العهد ، وعلى الثاني قيل : معناه قطع هجاه للنبي صلى الله عليه وسلم منه ، بمعنى أنه نقض عهده وذمته ، وقيل : معناه خرع من النبي صلى الله عليه وسلم هجاه : أى نال منه ، وشَعَّتُ منه ، ووضع منه .

وذكر أهلُ المغازى والتفسير مثل محمد بن إسحاق، أن كعب بن الأشرف كان مُوادِعاً للنبي صلى الله عليه وسلم في جملة مَنْ وَادعَه من يهود المدينة، وكان عربياً من بني طي، وكانت أمّه من بني النّضير، قالوا: فلما قتل أهل بَدْرِ شقّ ذلك عليه، وذهب إلى مكة ورَثَاهم لقريش، وفضل دين الجاهلية على دين الإسلام، حتى أنزل الله فيه: (ألمَ تَرَ إلى الّذِينَ أُوتُوا نَصِيباً مِنَ الْكِتَابِ يُومْنُونَ بالْجِبْتِ وَالطّاغُوتِ، وَيَقولُونَ لِلّذِينَ كَفَرُوا: هُولُلاء أهدى مِنَ الذينَ آمنوا سَبيلاً )(١).

ثم لما رَجِع إلى المدينة أخذ رُينشِد الأشعار يهجو بها رسول الله على الله عليه وسلم ، وشَبِّب بنساء السلمين ، حتى آذاهم ، حتى قال النبي صلى الله عليه وسلم « مَنْ لِكَعْبِ بْنِ الأَشْرَفِ ؛ فإنه آذى الله وَرسولَه؟» وذكر قصة قتله مبسوطة .

وقال الواقدى: حدثنى عبد الحميد بن جعفر عن يزيد بن رُومان ومَعْمَرَ عن الزهرى عن ابن كعب بن مالك و إبراهيم بن جعفر عن أبيه عن جابر، وذكر القصة إلى قتله، قال: ففزِعَت بهود ومَنْ معها من المشركين، فجاءوا إلى

النبي صلى الله عليه وسلم حين أصبكوا فقالوا : قد طُرِق صاحبُنَا الليلة وهو سيد من ساداتنا ، قُتِلَ غِيلةً بلا جُرْم ولا حَدَث علمناه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إنه لَوْ قَرَّ كما قَرَّ غيرُه ممَّن هُو عَلَى مِثْل رَأْيهِ مَا اغْتِيلَ ، وَلَمَ نَالَ مِنَّا الأَذَى ، وَهَجَانَا بِالشَّمْرِ ، ولمَ وَلَمْ يَفْعَلْ هٰذَا أحدُ منكم إلا كان للسيف » ودعاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أن يكتب بينهم كتابًا يَدْتَهُونَ إلى ما فيه ، فكتبوا بينهم و بينه كتابًا تحت العذّق في دار رَمْلَة بنت الحارث ، فحذرت يهود ، وخافت وذَلَّتْ من يوم تُقتل ابن الأشرف .

وجــه دلالة القصة علىالمطلوب

والاستدلال مقتل كعب بن الأشرف من وجهين:

أحدها: أنه كان مُعاَهداً مُهادَناً ، وهذا لا خلاف فيه بين أهل العلم بالمفازى والسير ، وهو عندهم من العلم العام الذى يستغنى فيه عن نقل الخاصة .

ومما لا رَيْبَ فيه عند أهل العلم ما قدَّمناه من أن النبي صلى الله عليه وسلم عاهد لما قدم المدينة جيع أصناف اليهود بني قيْنُقاع والنضير وقرينظة ، ثم نقضت بنو قيْنُقاع عَهده ، فحاربهم ؛ ثم نقض عهده كعب بن الأشرف من ثم نقض عهده بنو النَّضيير ، ثم بنو قرينظة . وكان ابن الأشرف من بني النَّضِير ، وأمر هم ظاهر في أنهم كانوا مصالحين للنبي صلى الله عليه وسلم وإيما نقضُوا العهد لما خرج إليهم يستعينهم في دية الرجلين اللذين قتلهما عمرو بن أميَّة الضَّدري ، وكان ذلك بعد مقتل كَعْب بن الأشرف ، وقد ذكرنا الرواية الخاصة أن كعب بن الأشرف كان معاهداً للنبي صلى الله عليه وسلم . ثم إن النبي صلى الله عليه وسلم جعله ناقضاً للعهد بهجائه وأذاه ملسانه خاصة .

والدليل على أنه إنما نقض العهد بذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : 
( مَنْ لِكُعْبِ بْنِ الْأَشْرَفِ فَإِنهُ قَدْ آذَى الله ورَسُولَهُ ؟ » فعلَّل نَدْب الناسِ له بأذاه ، والأذى المُطْلَقُ هو باللسان كا قال تعالى : ( وَلَنَسْمَعنَ مِنَ النَّينَ أَشْرَ كُوا أَذًى كَثَيراً ) (١) ، النَّينَ أَوْتُوا الْكَتَابَ مِنْ قَبْلِكُم وَمِنَ اللَّينَ أَشْرَ كُوا أَذًى كَثِيراً ) (١) ، وقال تعالى : ( لَنْ يَضُرُ وَكُم اللَّينَ أَوْلاً أَذًى ) (٢) ، وقال : ( لاَ تَكُونُوا كَالَّذِينَ آذَوْا النَّي ، وَيَقُولُونَ هُوَ أَذُنُ ) (٢) ، وقال : ( لاَ تَكُونُوا كَالَّذِينَ آذَوْا مُوسَى فَبَرَاهُ الله مُعَا قالُوا ) (١) الآية ، وقال : ( وَلاَ مُسْتَأْنِسِينَ لَحِدِيثِ مُوسَى فَبَرَاهُ الله وَلاَ أَنْ تَنْكَيْحُوا أَزْوَاجَهُ مِنْ بَعْدِهِ أَبِدًا ) (١) الآية ، ثم ذكر رَسُولَ الله وَلاَ أَنْ تَنْكَيْحُوا أَزْوَاجَهُ مِنْ بَعْدِهِ أَبِدًا ) الآية ، ثم ذكر رَسُولَ الله وَلاَ أَنْ تَنْكَيْحُوا أَزْوَاجَهُ مِنْ بَعْدِهِ أَبِدًا اللسان ، ثم قال : ( إِنَّ اللَّينَ وَلَا الله عليه والتسليم خَبراً وَلَهُ وَالَّذِي عَنْ رَبّه تبارك وتعالى : ( أَنْ وَلَذُينَ اللّهُ مِنْ الله عليه وسلم فيا يروى عن ربه تبارك وتعالى : ( وَالْوَمِنَاتِ ) (١٠) وقال النبي صلى الله عليه وسلم فيا يروى عن ربه تبارك وتعالى : ( وَتعالى : ﴿ وَقَالَ النّهِ مَنْ اللهُ مِنْ اللهُ مِنْ اللهُ مُنْ أَنْ الدَّهُرُ وَانَا الدَّهُرُ وَاللَّهُ عَلَيْهُ وَلَا كَثَيْر .

وقد تقدم أن الأذى اسم لقليل الشر وخفيف المكروه ، بخلاف الضرر ، فلذلك أطلق على القول ؛ لأنه لا يضر المؤذى في الحقيقة .

وأيضاً ، فإنه جعل مطلق أذى الله تعالى ورسوله مُوحِبِاً لقتل رجل معاهد ،

<sup>(</sup>١) من الآية ١٨٦ من سورة آل عمران

<sup>(</sup>٣) من الآية ١١١ من سورة آل عمران

<sup>(</sup>٣) من الآية ٦١ من سورة النوبة

<sup>(</sup>٤) من الآية ٦٩ من سورة الأحزاب

<sup>(</sup>٥) من الآية ٥٣ من سورة الأحزاب

<sup>(</sup>٦) من الآيتين ٥٧ و ٥٨ من سورة الأحزاب

ومعلوم أن تسبّ الله وسب رسوله أذّى لله ولرسوله ، وإذ رُ تِّب الوَصْفُ على الحكم بحرف الفاء دل على أن ذلك الوصف علة لذلك الحكم ، لاسيا إذا كان مُناسباً ، وذلك يدل على أن أذَى الله ورسوله علة لندّب المسلمين إلى قتل مَنْ يفعل ذلك من المعاهدين ، وهذا دليل ظاهر هلى انتقاض عهده بأذى الله ورسوله ، والسبّ من أذى الله ورسوله باتفاق المسلمين ، بل هو أخص أنواع الأذى .

وأيضاً ، فقد قدَّمنا في حديث جابر أن أوَّلَ ما نَقَضَ به العهد قصيدته التي أنشأها بعد رجوعه إلى المَدينة يهجو بها رسولَ الله صلى الله عليه وسلم وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم — عندما هجاه بهذه القصيدة — نَدَب إلى قتله ، وهذا وحده دليل على أنه إنما نقض العهد بالهجاء ، لا بذها به إلى مكة .

وما ذكره الواقدى عن أشياخه يوضح ذلك ويؤيده ، و إن كان الواقدى لا يُحْتَـجُ به إذا انفرد ، لـكن لا رَيْبَ فى علمه بالمَعَازِى ، واستعلام كثير من تفاصيلها من جهته ، ولم نذكر عنه إلا ما أسْنَدُ نَاه عن غيره .

فقوله « لوقرَّ كَا قَرَّ غيره ممن هو على مثل رأيه ما اغتيل ، ولكنه نال منا الأذى وهجانا بالشعر ، ولم يفعل هذا أحد منكم إلا كان للسيف» نصُّ فى أنه إنما انتقض عهدُ ابن الأشرف بالهجاء ونحوه ، وأن مَنْ فعل هذا من المعاهدين فقد استحقَّ السيف ، وحديث جابر المسندُ من الطريقين يوافقُ هذا ، وعليه العمدَةُ في الاحتجاج.

وأيضاً ، فإنه لما ذَهَبَ إلى مكة ورَجِع إلى المدينة لم يَنْدُبِ النبيُّ صلى الله عليه وسلم المسلمين إلى قتله ، فلما بلغه عنه الهجاء نَدَبهم إلى قتله ، والحسكم الحادث يضاف إلى السبب الحادث ، فعلم أن ذلك الهجاء والأذى الذى كان

جد قُهُوله () من مكة موجبُ لنقض عهده ولقتله ، و إذا كان هذا في المُهَادِنِ الذي لا يُؤدِّي جِزْيَةً ، فَمَا الظنُ بالذمِّي الذي يعطى الجزية ، ويلتزمَ أحكام الملة ؟

أإن قيل: إن ابن الأشرف كان قد أتى بغير السبِّ والهجاء .

فروى الإمام أحمد قال: ثنا محمد بن أبي عدى عن داود عن عكر مة عن ابن عباس قال: لما قدم كعب ابن الأشرف مكة قالت قريش: ألا ترى إلى هذا الصنبر المنتبر من قومه ، يزعم أنه خير منا ، وبحن أهْلُ الحجيج ، وأهل السِّدَانة ، وأهل السِّقَاية ، قال: أنتم خير ، قال: فنزلت فيهم (إنَّ شَا يَثَكَ هُوَ السِّدَانة ، وأهل السِّقَاية ، قال: أنتم خير ، قال: فنزلت فيهم (إنَّ شَا يَثَكَ هُوَ اللَّ بَرَ ) قال: وأنزلت فيه (أنَّ مُ تَرَ إلى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيباً مِنَ الكِتَابِ اللَّ بَرَ ويقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا: هُولُاء أَهْدَى مِنَ النَّذِينَ كَفَرُوا: هُولًاء أَهْدَى مِنَ النَّذِينَ آمَنُوا سَبِيلاً ) قوله (نَصِيراً) (٢)

وقال: ثنا عبد الرازق قال: قال معمر: أخبرني أيوب عن عكر مة أت كعب بن الأشرف انطكق إلى المشركين من كفار قريش، فاستَجَاشَهُمْ على النبي صلى الله عليه وسلم، وأمرهم أن يَغزُوه، وقال لهم: إنّا معكم، فقالوا: إن كا أهل كتاب وهو صاحب كتاب، ولا نأمن أن يكون مكراً منكم، فإن أردَت أن نخرج معك فاسجد لهذين الصنمين وآمِنْ بهما، فقعل ؟ ثم قالواله: أنحن أهدَى أم محد ؟ نحن نصل الرّحم ، ونقرى الضيّيف ، و نطوف بالبيت، وننجر السكوماء، ونسقى اللبن على الماء، ومحمد قطع رحه، وخرج من بلده؟ قال : بل أنتم خدير وأهدى، قال : فنزلت فيهم ( ألم تر إلى الذين أو توا

<sup>(</sup>١) القفول : مثل الرجوع وزنا ومعنى .

 <sup>(</sup>٣) الآية ٣ من سورة الكوثر
 (٣) الآيتان ٥١و٢٥ من سورة النساء

نَصِيبًا منَ الكتابِ يُوثِ مُنُونَ بالجِبْتِ والطَّاغُوتِ ، ويقولونَ للذينَ كفرُوا: هُوُلاء أَهْدَى من الذينَ آمنوا سبيلًا)(١).

وقال: ثنا عبد الرازق ثنا إسرائيل عن السُّدِّى عن أبى مالك قال: إن أهل مكة قالوا لكمب بن الأشرف لما قدم عليهم: دِينُنَا خيرُ أم دين محمد؟ قال: أعْرِضُوا على دينكم، قالوا: نعمر بيت ربنا، وننحر الكوْماَه، ونسقى الحاجَ الماء، ونصلُ الرَّحِم، ونَقْرِى الضيف، قال: دينكم خيرُ من دين محمد، فأنزل الله تعالى هذه الآية.

<sup>(</sup>١) من الآية ٥١ من سورة النساء

وذُكر لذا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: « اللَّهُمَّ اكْفَنِي ابن الأَشْرَفِ بمَا شِئْتَ » فقال له محمد بن مسلمة: أنا يا رسول الله أقتله ، وذكر القصة في قتله إلى آخرها ، ثم قال: فقتل الله ابن الأشرف بعداوته لله ورسوله وهجائه إياه ، وتأليبه عليه قريشاً ، وإعلانه بذلك .

وقال محمد بن إسحاق : كان من حديث كعب بن الأشرف أنه لما أصيبَ أصحابُ بَدْرِ وقَدِمَ زيد بن حارثه إلى أهل السافلة وعبدُ الله بن رَوَاحة إلى أهل العالية بَشِيرَيْنِ بعثهما رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى مَنْ بالمدينة من المسلمين بفتح الله تعالى عليه وقَدُّل من قَدِّل من المشركين ، كما حدثني عبد الله ابن المغيث بن أبي بُرْدَة الظَّفَرِي وعبد الله بن أبي بكر وعاصم بن عمر بن قتادة وصالح بن أبي أمامة بن سهل ، كل واحد ٍ قد حدثني بعض حديثه ، قالوا : كان كعب بن الأشرف من طيء نم أحد بني نَهْهَان ، وكامت أمه من بني النَّضِير ، فقال حين بلغه : أحقُّ هذا الذي يَرُّو ُون أن محمداً قتل هؤلاء الذين تَهِمَّى هذانِ الرجلان ؟ — يعنى زيداً وعبد الله بن رَوَاحة — فهولاء أشرافُ العرَبِ وملوك الناس، والله لئن كان محد أصاب هؤلاء القوم لَبَطَنُ الأرض خير من ظهرها ؛ فلما تيقُّنَ عدُو الله الخبرَ خرج حتى قدم مكة ، ونزل على الْمُطَّلِّب بن أبي وَدَاعة السَّمْمِي وعنده عاتكة بنت أبي العيصِ بن أميــة، فأنزلته وأكرمته ، وجعل يُحَرِّضُ على رسول الله صلى الله عليه وسلم وُينْشِد الأشعار ، ويبكي أصحابَ القَليب من قريش الذين أصيبوا ببدر ، وذكر شعرًا ، وما رَدٌّ عليهِ حسان وغيره ، ثم رجع كعب بن الأشرف إلى المدينة يُشَبِّبُ بنساء المسلمين حتى آذاهم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم \_ كما حدثني عبد الله بن أبي المفيث\_: «مَنْ لي بابن الأشرف؟» فقال محمد بن مسلمة : أنا لك به يارسول الله ، أنا أقتله ، وذكر القصة .

وقال الواقدى : حدثني عبد الحيد بن جعفر عن يزيد بن رُومان ومَعْمر

عن الزهرى عن ابن كعب بن مالك و إبراهيم بن جعفر عن أبيه عن جابر بن عبد الله ، فكلُّ قد حدثنى منه بطائفة ، فكان الذى اجتمعوا لنا عليه قالوا : ابن الأشرف كان شاعراً ، وكان يهجو النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ، ويحرض عليهم كفار قريش فى شعره ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قدم المدينة وأهمها أخلاط منهم المسلمون الذين تجمعهم دعوة الإسلام فيهم أهل الحلقة والحصون ومنهم حُلفاء للحيين جميعاً الأوس والخزرج ، فأراد رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة استصلاحهم كلم ومُوادعتهم ، وكان الرجل يكون مسلماً وأبوه مشركا ، فكان المشركون واليهود من أهل المدينة يؤذون رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه أذى شديداً ، فأمم الله نبيّه والمسلمين بالصير على ذلك والعقو عنهم ، وفيهم أنزل ( ولتَسْمَعُنُ مِنَ الذين أَشْرَكُوا أذًى كثيراً ، و إن تَصْيرُ وا والمناب مِنْ قَبْلِكُمْ وَمِنَ الذينَ أَشْرَكُوا أذًى كثيراً ، و إن تَصْيرُ وا وتَتَقُوا فَإنَّ ذلك مِنْ عَزْ م الأمور ) (() وفيهم أنزل الله نعالى (ودَّ كَثِيرُ مِن أَهْل الكتاب ) (٢٠) الآية .

فلما أبى ابن الأشرف أن يُمْسِك عن إيذاء رسول الله صلى الله عليه وسلم و إيذاء المسلمين ، وقد بلغ منهم ، فلما قدم زيد بن حارثة بالبشارة من بَدْر بقتل المشركين وأسر من أسر منهم ، ورأى الأسرى مُقرَّ نين كُبِتَ وذَلَ ، ثم قال لقومه : ويلكم ! والله لَبَطْنُ الأرض خير لكم من ظهرها اليوم ، هؤلاء سَرَاة الناس قد تُقلوا وأسروا ، فما عندكم ؟ قالوا : عداوته ما حيينا ، قال : وما أنتم وقد وطيء قومه وأصابهم ؟ ولكنى أخرج على قريش فأحضها وأبكى قتلاها لعلهم ينتدبون فأخرج معهم ، فخرج حتى قدم مكة ، ووضع رَحْلَه عند أبى وَدَاعة بن ينتدبون فأخرج معهم ، فخرج حتى قدم مكة ، ووضع رَحْلَه عند أبى وَدَاعة بن أبى صبرة السَّهمى ، وتحته عاتكة بنت أسد بن أبى العيص ، فجمل يَر ثبي أبى صبرة السَّهمى ، وتحته عاتكة بنت أسد بن أبى العيص ، فجمل يَر ثبي

قريشًا ، وذكر ما رثاهم به من الشعر وما أجابه به حسان ، فأخبره بنزول كعب على مَنْ نزل ، فقال حسان فذكر شعراً هجا به أَهْلَ البيت الذين نزل فيهم ، قال: فلما بلغها هجاؤه نبَذَتْ رَحْله وقالت: ما لنا ولهذا اليهوديِّ ؟ ألا ترى ما يصنع بنا حسان ؟ فتحوَّل ، فسكاما تحوَّلَ عند قوم دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم حسانًا ، فقال : ابن الأشرف نزل على فلان ، فلا يزال يهجوهم حتى ينبذ رحله ، فلما لم يجد مأوى قدم المدينة ، فلما بلغ النبيُّ صلى الله عليه وسلم قدومُ ابن الأشرف قال : ﴿ اللهمَّ اكفني ابنَ الأشرفِ بما شئت في إعلانه الشر وقوله الأشعار » وقال رســـول الله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ لِي من ابن الأشرف ِ فقَدْ آذابي؟» فقال محمد بن مسلمة : أنا به يا رسول الله ، وأنا أقتله، قال : فافعل ، وذكر الحديث .

فقد اجتمع لابن الأشرف ذنوب: أنه رئى قَتْلُ قريش ، وحَضَّهم على ذنوب كعب عاربة النبي صلى الله عليه وسلم ، وواطأهم على ذلك ، وأعانهم على محاربته بإخباره أن دينهم خير" من دينه ، وهجا النبي صلى الله عليــه وســلم وَالمُوْمنين .

قلنا : الجواب من وجوه :

ابن الأشرف

أحدها: أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يَنْدُبُ إلى قتله لكونه ذهب إلى مكة وقال ماقال هناك ، و إنما ندب إلى قتله لما قدم وهجاه ، كما جاء ذلك مُفَسرًا في حِديث جابر المتقدم بقوله: ﴿ ثُمْ قدم المدينة مُمْلِناً لمداوة النبي صلى الله عليه وسلم » ثم َ بَيِّنَ أن أول ما قطع به العهد تلك الأبيات التي قالها بعد الرجوع ، وأن النبي صلى الله عليه وسلم حينئذ ِ نَدَبَ إلى قتله ، وكذلك في حديث موسى ابن عقبة «مَنَ لَنَا مِنْ ابن الأشرف؛ فإنه قد استعلن بعداوتنا وهجائنا؟».

ويؤيد ذلك شيئان :

أحدها: أن سفيان بن عُينينة روى عن عرو بن دينار عن عكرمة قال: جاء حُيَّ بن أَخْطَبَ وكمبُ بن الأشرف إلى أهل مكة ، فقالوا : أنتم أهلُ الكتاب وأهل العلم فأخبرونا عنا وعن محمد ، فقالوا : ما أنتم وما محمد ؟ فقالوا : غين نَصِلُ الأرحام ، ونَنْحَرُ الكوْماء ، ونَسْقى الماء على اللبن ، ونفكُ المُناة ، ونَسْقى الحجيج ، ومحمد صنبور ، قطَع أرْحامنا ، واتّبعه سُرَّاقُ الحجيج بنو غفار ، فنحن خير أم هو ؟ فقالوا : بل أنتم خير وأهدى سبيلا ، فأنزل الله تعالى (أكم فنحن خير أم هو ؟ فقالوا : بل أنتم خير وأهدى سبيلا ، فأنزل الله تعالى (أكم تَرَ إِلَى الذينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِنَ الكِتَابِ ) (١) إلى قوله (أولا يُك الذين لَعَهُمُ الله ، ومَنْ يَلْمَن الله فَلَنْ تَجِدَ لَهُ نَصِيرًا ) (١)

وكذلك قال قتادة : دكر لنا (٢) أن هذه الآية نزلت في كعب بن الأشرف وحُيَّ بن أَخْطَبَ رجلين من اليهود من بني النَّضير لَقياً قر يشاً في المَوْسِم ، فقال لهما المشركون : نحن أهدَى أم محمد وأصحابه ؟ فإنا أهل السَّدَانة وأهل السَّقابة وأهل الحرم ، فقالا : أنتم أهدَى من محمد وأصحابه ، وها يعلمان أنهما كاذبان ، إنما حملهما على ذلك حسد محمد وأصحابه ، فأنزل الله تعالى فيهم : (أولائك الذين لَمَنَهُمُ اللهُ ، ومَنْ يَلْفَنِ الله فَكَنْ تَجِدَ لَهُ نَصِيرا ) (١) فلما رجعا إلى قومهما قال لهما قومُهما : إن محمداً يزعم أنه قد نزل فيكا كذا وكذا ، قالا : صدق ، والله ما حَمَلنا على ذلك إلا حسد ، و وبغضه .

وهذا مرُّ سَلاَن من وجهين مختلفين ، فيهما أن كلا الرجلين ذهبا إنى مكة وقالا ما قالا ، ثم إنهما قدما فندَب النبي صلى الله عليه وسلم إلى قتل ابن الأشرف وأمسك عن ابن أخطَبَ حتى نَقَضَ بنو النَّضِير المهد فأجلاهم النبيُّ صلى الله عليه وسلم ، فلحق بخيبر ، ثم جع عليه الأحزاب ، فلما انهزموا دخل مع بنى قُريظة وسلم ، فلحق بخيبر ، ثم جع عليه الأحزاب ، فلما انهزموا دخل مع بنى قُريظة حيث تتله الله معهم ؛ فعلم أن الأمر الذى أتياه بمكة لم يكن هو الموجب وضنهم حتى قتله الله معهم ؛ فعلم أن الأمر الذى أتياه بمكة لم يكن هو الموجب (1) الآيتان ١٥و٥٥ من سورة النساء (٢) في الهندية «ذكرنا أن الحجه الساول )

للندب إلى قتل ابن الأشرَف، وإنما هو ما اختص به ابنُ الأشرف من الهجاء وتحوه ، وإن كان ما فعله بمكة مؤيداً عاضدا ، لـكن مجردُ الأذى لله ورسوله مُوجِبُ للندب إلى قتله ، كا نص عليه النبي صلى الله عليه وسلم بقوله : « مَن لكعب بن الأشرف ؛ فإنه قد آذى الله وَرَسُولَه ؟ » وكا بينه جار في حديثه .

الوجه الثانى: أن ابن أبي أو يسقال: حدثنى إبراهيم بن جعفر الحارثى عن أبيه عن جابر قال: لما كان من أمر النبي صلى الله عليه وسلم و بني قُر يَظْةَ كذا ، فيه : وأحسبه بني قَيْنُقاَع اعتزل كمب بن الأشرف ولحق بمكة ، وكان مها : وقال : ولا أعين عليه ولا أقاتله ، فقيل له بمكة : أدينًا خير أم دين محسد وأصحابه ؟ قال : دينكم خير وأقدم من دين محمد ، ودين محمد حديث ؛ فهذا دليل على أنه لم يُظُهر محاربته .

الجواب الثانى: أن جميع ما أتاه ابن الأشرف إنما هو أذى باللسان ، فإن مرشيته لقتلى المشركين وتحضيضه وسبة وهجاء وطعنه في دين الإسلام وتفضيل دين الكفار عليه ، كله قول باللسان ، ولم يعمل عملا فيه محاربة ، ومَنْ نازَعَنا في سبّ النبي صلى الله عليه وسلم ونحوه فهو في تفضيل دين الكفار وحضهم باللسان على قتسل المسلمين أشد منازعة ؛ لأن الذمي إذا تجسّس لأهل الحرب وأخبره بعورات المسلمين ودعا الكفار إلى قتالهم انتقض عهده أيضاً عندنا كا ينتقض عهده أيضاً عندنا كا ينتقض عهده أيضاً عندنا لا ينتقض عهد الساب ، ومن قال إن الساب لا ينتقض عهده فإنه يقول لا ينتقض العهد بالتجسس للكفار ومطالعتهم بأخبار المسلمين بطريق الأولى عندهم ، وهو مذهب أبى حنيفة والثوري والشافى على خلاف بين أصحابه ، وابن الأشرف لم يوجد منه إلا الأذى باللسان فقط ؛ فهو حجة على مَنْ نازع في هذه المسائل ، ونحن نقول ؛ إن ذلك كله نقض للعهد .

الجواب الثالث: أن تفضيل دين الكفار على دين المسلمين هو دون سَبّ النبي صلى الله عليه وسلم بلا رَبْب؛ فإن كون الشيء مفضولاً أحسن خالا من كونه مسبوباً مشتوماً ، فإن كان ذلك ناقضاً للعهد فالسبُّ بطريق الأولى ، وأما مَرْثِينَهُ للقتلي وحَضَّهم على أخْذِ ثأرهم فأ كُثَرُ ما فيه تَهْييجُ قريش على الحاربة ، وقريش كانوا قد أجمعوا على محاربة النبي صلى الله عليه وسلم عقب بَدْر ، وأرْصَدُوا العبر التي كان فيها أبو سفيان للنفقة على حَرْبه ، فلم يحتاجوا في ذلك إلى كلام ابن الأشرف ، نعم مَرْثِينَهُ وتفضيله بما زادهم غيظاً ومحاربة ، فكن سُبُه للنبي صلى الله عليه وسلم وهجاؤه له ولدينه أيضاً بما يهيجهم على الحاربة ويُغْرِيهم به ، فَمُلِم أن الهجاء فيه من الفساد ما في غيره من الكلام وأبلغ ، فإذا كان غيرُه من الكلام نَقْضًا فهو أن يكون نقضاً أولى ؟ ولهذا قَتَلَ النبي صلى الله عليه وسلم جماعةً من النسوة اللواتي كُنَّ يشتمنه ويهجونه مع عَفُوه عن كانت تُعِينُ عليه وتحضُّ على قتاله .

الجواب الرابع: أن ما ذكره حجة لنا من وجوه أخر ، وذلك أنه قد اشتهر عند أهل العلم من وجوه كثيرة أن قوله تعالى : ( ألمَ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِنَ الْكَتَابِ ) (١) تزلت في كعب بن الأشرَف بما قاله لقريش ، وقد أخبر الله سبحانه أنه لعنه ، وأن مَنْ لعنه فلن تجد له نَصِيرًا ، وذلك دليل على أنه لا عَهْدَ له ؛ لأنه لو كان له عهد لكان بجب نصره على المسلمين ، فَهُلِم أن مثل هذا الكلام يُوجِبُ انتقاض عهده وعدم ناصره ، فكيف بما هو أَعْلَظُ منه مِنْ شتم وسب ؟ و إلى الم يجعله النبي صلى الله عليه وسلم والله أعلم بمجرد ذلك ناقضاً للعمد ؛ لأنه لم يُعْلِنْ بهذا الكلام ولم يجهر به ، و إلى أعلم الله به رسولَه وَحْياً كما تقدم في الأحاديث ، ولم يكن النبي صلى الله عليه وسلم ليأخُذ أحداً من المسلمين والمعاهدين إلا يذنب ظاهر ، فلما رجع إلى المدينة ليأخُذ أحداً من المسلمين والمعاهدين إلا يذنب ظاهر ، فلما رجع إلى المدينة (١) من الآية ٥٠ من سورة النساء

وأعلن الهجاء والمَدَاوَة استحقَّ أن يُقْتَلَ ؛ لظهور أذاه وثبوته عند الناس ، نعم مَنْ خِيفَ منه الخيانة فإنه يُنْبَذُ إليه العهدُ ، أما إجراء حكم المحاربة عليه فلا يكون حتى يظهر الحاربة ويثبت عليه .

هل للشعر تأثير فى الهجاء !

فإن قيل : كعب بن الأشرف سَبَّ النيَّ صلى الله عليه وسلم بالهجاء ، والشَّمْرُ كلام موزون يُحفظ ويروى وينشد بالأصوات والألحان ويشتهر بين الناس ، وذلك له من التأثير في الأذى والصَّدَّ عن سبيل الله ما ليس للمكلام المنثور ، ولذلك كان النيُّ صلى الله عليه وسلم يأمر حَسَّان أن يهجوهم ويقولى : « لهو أنْكَى فِيهِمْ مِنَ النَّبْلِ » فيُوَّرُ هجاؤه فيهم أثراً عظيما ، يمتنعون به من أشياء لا يمتنعون عنها لو سُبُوا بكلام منثور أضعاف الشعر .

هل للتسكرر مدخل ؟

وأيضاً ، فإن كعب بن الأشرف وأم الولد المُتَقَدِّمة تكرر منهما سَبُّ النبى صلى الله عليه وسلم وأذاه وكثر ، والشيء إذا كثر واستمرَّ صار له حال أخرى ليست له إذا انفرد ، وقد حكيتم أن الحنفية يجيزون قَتْلَ مَنْ كثر منه مثل هذه الجريمة ، وإن لم يجيزوا قَتْل مَنْ لم يتكرر منه ، فإذاً ما دَلَّ عليه الحديثُ يمكن المخالف أن يقول به .

قلنا أولا: إن هذا يغيدنا أن السبّ في الجلة من الذمي مُهْدِرُ لدمِهِ ناقض لعهده ، ويبقى السكلام في الناقض للعهد : هل هو نوع خاص من السبّ وهو ما كثر أو غلظ \_ أو مطلق السبّ ؟ هذا نظر آخر ، فما كان مِثْلَ هذا السبّ وجب أن يقال إنه مُهْدِرُ لدّم الذمي حتى لا يسوغ لأحد أن يخالف نصّ السنة ، فلو زعم زاعم أن شيئاً من كلام الذمي وأذاه لا يبيح دَمَهُ كان مخالفاً للسنة الصحيحة الصريحة خلافاً لا عذر فيه لأحد .

وقلنا ثانيا : لا ريب أن الجنس الموجِبَ للعقوبة قد يتغلَّظُ بعضُ أنواعه صفة أو قدراً ، أو صفة وقدراً ؛ فإنه ليس قتلُ واحدٍ من الناس مثلَ قتلِ قد تتفلظ الجنساية بالأحوال والأماكن والأزمان والد أو ولد عالم صالح ، ولا خُلمُ بعض الناس مثل ظلم يتم فقير بين أبوين ما حين ، وليست الجناية في الأوقات والأماكن والأحوال المشرّفة كالحرم والإحرام والشهر الحرام كالجناية في غير ذلك ، وكذلك مضت سُنّة الخلفاء الراشدين بتغليظ الدِّياتِ إذا تغلَّظَ القتل بأحد هذه الأسباب ، وقال النبي صلى الله عليه وسلم \_ وقد قيل له : أي الذنب أعظم ؟ \_ قال : « أنْ تَجْعَلَ وَلَدَكَ خَشْيَة أَنْ يَدُّا وَهُو خَلَقَكَ » قيل له : ثم أي ؟ قال : « أنْ تَقْتُل وَلَدَكَ خَشْية أَنْ يَظْمَمَ مَعَكَ » قيل له : ثم أي ؟ قال : « ثم أنْ تُرَانِي حليلة جارك » ولا شك أن من قطع الطريق مهات متعددة ، وسفك دماء خلق من المسلمين ولا شك أن من قطع الطريق مهات متعددة ، وسفك دماء خلق من المسلمين ولا شك أن من أكثر من سبب النبي صلى الله عليه وسلم أو نظم القصائد ولا ريّب أن من أكثر من سبب النبي صلى الله عليه وسلم أو نظم القصائد في سبه فإن جُرْ مَه أغلطُ من جرم من سبه بالكلمة الواحدة المنثورة ، محيث يجب أن تذكون إقامَة الحد عليه أو كان أهلا أن يُعفَى عنه لم يكن هذا أهلا لذلك .

لَكُن هَـذَا الحديث كغيره من الأحاديث يدلُّ على أن جنس الأُدَى لله ورسوله ، ومُطْلَقَ السبِّ الظاهر مُهْدِر لدَم الذَّى القص العهده و إن كان بعض الأشخاص أغْلَظَ جُرْماً من بعض لتغلظ سبه نوعاً أو قَدْراً ، وذلك من وجوه :

أحدها: أن النبى صلى الله عليه وسلم قال: « مَنْ لَكُعَب بن الأَشْرَفُ مَطْلَق الأَدَى فَإِنّه قَدَ آذَى الله ورسوله ، هو العلمة فإنه قد آذَى الله ورسوله ، هو العلمة وأذى الله ورسوله الشم مُطْلَق ليس مقيداً بنوع ولا بقدر ؛ فيجب أن يكون أذى الله ورسوله عِلماً للانتداب إلى قتل مَنْ فَعَلَ ذلك من ذمى وغيره ، وقليلُ السب وكثيره ومنظومُه ومنثورُه أذى بلا ريب ، فيتعلق به الحكم

وهو أمر الله ورسوله بقتله ، ولو لم يرد هذا المعنى لقال : مَنْ لِكَمَّبِ فإنه قد بالغ فى أذى الله تعالى ورسوله ، أو قد أ كُثَرَ من أذى الله ورسوله ، أو قد داوَمَ على أذى الله ورسوله ، وهو صلى الله عليه وسلم الذى أُوتِيَ جَوَ امِسمَ السكلم ، وهو الذى لا ينطق عن الهوى ، ولم يخرج من بين شَفَتَيْه صلى الله عليه وسلم إلا حَقَّ فى غضبه ورضاه .

وكذلك قوله فى الحديث الآخر : « إنَّه نال منا الأذى ، وهجانا بالشعر ، ولا يفعل هذا أحد منكم إلا كان للسيف » ولم يقيده بالكثرة .

لاتأثير للنظم في العلية

الثانى: أنه آذاه بهجائه المَنْظُوم ، واليهودية بكلام منثور ، وكلاها أهْدَرَ دمه ، فعلم أن النَّظْم ليس له تأثير في أصل الحكم ؛ إذ لم يخص ذلك الناظم ، والوَصْفُ إذا تُبتَ الحكم بدونه كان عديم التأثير ، فلا يجعل جزءا من العلة ، ولا يجوز أن يكون هذا من باب تعليل الحكم بعلتين ؛ لأن ذاك إلى يكون إذا لم تكن إحداها مُنْدَرِجَةً في الأخرى كالقتل والزنا ، أما إذا انْدَرَجَتْ إحداها في الأخرى فالوصف الأعم هو العلة ، والأخص عدم التأثير .

لافرق بين القليـــل والــکثير

الوجه الثالث: أن الجنس المُبيح للدم لا فَرْق بين قليله وكثيره وغليظه وخفيفه في كونه مُبيحاً للدم ، سواء كان قولا أو فعل كالردَّة والزنا والمحاربة ونحو ذلك ، وهذا هو قياس الأصول ؛ فمن زعم أن من الأقوال أو الأفعال ما يبيح الدَّمَ إذا كثر ، ولا يبيحه مع القلة ؛ فقد خرج عن قياس الأصول ، وليس له ذلك إلا بنص يكون أصلاً بنفسه ، ولا نص يدل على الأصول ، وليس له ذلك إلا بنص يكون أصلاً بنفسه ، ولا نص يدل على الماحة القتل في الكثير دون القليل ، وما ذهب إليه المنازع من جواز قَتْل من كثر منه القتل بالمثقل والفاحشة في الدبر دون القبل إنما هو حكاية مَذْهَب، والمحكلام في الجيغ واحد .

ثم إنه قد صَحَّ عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه رَضَخَ رأس يهودى بين حجرين لأنه فعل ذلك بجارية من الأنصار ، فقد قَتَلَ مَنْ قتل بالمثقل قَوَداً مع أنه لم يتكرر منه ، وقال في الذي يعمل عمل قوم لوط « اقْتُلُوا الْفَاعِلَ وَاللَّفَمُولَ به » ولم يعتبر التكرر ، وكذلك أصحابه من بعده قَتَلُوا فاعل ذلك إما رَجماً أو حرقاً أو غير ذلك مع عدم التكرر .

و إذا كانت الأصول النصوصة أو المُجْمَعُ عليها مستويةً في إباحة الدم بين المرة الواحدة والمرات المتعددة كان الفرق بينهما في إباحة الدم إثبات حكم بلا أصل ، ولا نظير له ، بل على خلاف الأصول الكلية ، وذلك غير جأئز .

يوضح ذلك: أن ما ينقض الإيمانَ من الأقوال يستوى فيه واحدُهُ وكثيره وإن لم يصرح بالكفر كا لو كفر بآية واحدة أو بفريضة ظاهرة أو بسب الرسول مرة واحدة فإنه كا[لو] صرح بتكذيب الرسول وكذلك ما ينقض الإيمان من الأقوال لو صرَّح به وقال: «قد نقضت العهد، و برئت من ذمتك» انتقض عهده بذلك، و إن لم يكرره؛ فكذلك ما يستلزم ذلك من السب والطمن في الدين ونحو ذلك لا يحتاج إلى نكر ير.

الوجه الرابع: أنه إذا أكثر من هذه الأقوال والأفعال، فإما أن يقتل لأن-جنسها مُبيح للدم أو لأن البيح قَدْر مخصوص، فإن كان الأول فهو المطلوب، وإن كان الثاني فما حد ذلك المقدار المبيح للدم ؟ وليس لأحد أن يحد في ذلك حدًا إلا بنص أو إجماع أو قياس عند من يرى القياس في المُقدَّرات، والثلاثة منفية في مثل هذا ؛ فإنه ليس في الأصول قول أو فعل يبيح الدم منه عدد مخصوص فلا يبيحه أقل منه، ولا ينتقض هذا بالإقرار في الزنا ؛ فإنه لا يثبت إلا بأر بع مرات عند من يقول به ، أو القتل بالقسامة ؛ فإنه لا يثبت إلا بعد خسين يميناً عند من يَرَى القَوَدَ بها ، أو رجم اللَّلاَعَنة ؛ فإنه لا يثبت إلا بعد أن يشهد الزوج أَرَبِعَ مرات عند من يرى أنها تُرْجَم بشهادة الزوج إذا نَـكَلَتْ ؟ لأن المبيح للدم ليس هو الإقرار ولا الأيمان ، وإنما المبيح فعل الزنا أو فعل القتل ، وإنما الإقرار والأيمان حجة ودليل على ثبوت ذلك ، ونحن لم ننازع فى أن الحجم الإقرار والأيمان حجة ودليل على ثبوت ذلك ، ونحن لم ننازع فى أن المحجم الشرعية لها نُصُب محدودة ، وإنما قلنا : إن نفس القول أو العمل المبيح للدم لا نِصَاب له فى الشرع ، وإنما الحكم معلَّق بجنسه .

الوجه الخامس: أن القتل عند كثرة هذه الأشياء إما أن يكون حدًّا يجب فعله أو تعزيراً يرجع إلى رأى الإمام، فإن كان الأول فلا بُدَّ من تحسديد مُوجِبه، ولا حدًّ له إلا تعليقه بالجنس، إذ القولُ بما سوى ذلك تحكم، و إن كان الثانى (1) فليس فى الأصول تعزير شبالقتل، فلا يجوز إثباته إلا بدليل يخصه، والعمومات الواردة فى ذلك مثل قوله صلى الله عليه وسلم « لا يحل مم أمرى، مسلم إلا بإحدى ثلاث » تدل على ذلك أيضاً.

الوجه الثانى من الاستدلال به: أن النَّهَرَ الحُمسة الذين قَتَلوه من المسلمين: محمد بن مُسْلمة ، وأبا ما ئلة ، وعباد بن بشر ، والحارث بن أوس ، وأبا عبس بن جبر ، قد أذِنَ لهم النبيُّ صلى الله عليه وسلم أن يغتالوه ويَخْدَعُوه بكلامٍ بُظْهِرُ ون به أنهم قد آمنوه ووافقوه ، ثم يقتلوه ، ومن المعلوم أن من أظهر لحكافر أمانا لم يجز قتله بعد ذلك لأجل الحفر ، بل لو اعتقد الحكافر الحربي أن المسلم آمنه وكله على ذلك صار مستأمنا ، قال النبي صلى الله عليه وسلم فيما رَوَاه عنه عمرو بن الحمق « مَنْ آمن رَجُلاً عَلَى دَمِهِ وماله ِ ثمَّ قتَله فأنا منهُ بَرِيء ، و إنْ كانَ الحمق « مَنْ آمن رَجُلاً عَلَى دَمِهِ وماله ِ ثمَّ قتَله فأنا منهُ بَرِيء ، و إنْ كانَ المُعتَولُ كافراً » رواه الإمام أحمد وابن ماجه .

وعن سليمان بن صُرَد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا آمنَكَ الرَّجِلُ على دمِه فلا تَقْتُلُه » رواه ابن ماجه .

<sup>(</sup>۱) في الهندية « وإن كان في الثاني ـــ إلخ » وكلة « في » مقحمة لاحاجة بالـكلام إلها .

وعن أبى هُرَيرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «الأمَانُ قَيْدُ الْفَتْكِ ، لَا يَفْتِكُ مُؤْمِنْ ۗ » رواه أبو داود وغيره .

لايحقن دم

وقد زعم الخطَّابي أنهم إنما قتـكوا به لأنه كان قد خلع الأمان، ونقضَ العهدَ قبل هذا ، وزعم أن مثل هذا جائز في الـكافر الذي لا عَهْدَ له كما جاز الهاجيبالأمان البيَاتُ والإغارة عليهم في أوقات الغِرَّة ، لكن يقال : هذا الكلام الذي كلوه به صار مستأمناً ، وأدبى أحواله أن تكون له شُبْهَة أمان ، ومثل ذلك لا يجوز قتله بمجرد الكفر ؛ فإن الأمان رَبْعُصم دم الحر بي و يصير مستأمنًا بأقلَّ من هذا كما هو معروف في مواضعه ، و إنما قَتَلوه لأجل هجائه وأذاء لله ورسوله ، ومن حَلَّ قتله بهذا الوجه لم يعصم دمه بأمانِ ولا عهد كما لو آمن المسلم مَنْ وجبقتُلُه لأجل قطع الطريق ومُحَاربة الله ورسوله والسمى في الأرض بالفساد الموجب للقتل ، أو آمن مَنْ وجب قتلُه لأجل زِناه ، أو آمنَ مَنْ وجب قتله لأجل الردة أو لأجل ترك أركان الإسلام ونحو ذلك ، ولا يجوز له أن يَعقِدَ له عقدَ عهدٍ ، سواء كان عقد أمان أو عقد هُدْ نة أو عقد ذمة ؛ لأن قتله حدّ من الحدود ، ولیس قتله لمجرد کونه کافراً حر بیا کما سیأتی ، وأما الإغارة والبیات ُ فلیس هناك قول ولا فعل صاروا به آمنين ، ولا اعتقدوا أنهم قد أومنوا ، بخلاف قصة كعب بن الأشرف ؛ فثبت أن أذى الله ورسوله بالهجاء ونحوه لا يُحقَّنُ معه الدم بالأمان ، فأن لا يُحْقَنَ معه بالذمة الموَّبَّدة والهدنة الموَّقتة بطريق الأوْلى، المستأمن شيء من الشِروط ، والذَّمَّةُ لا يعقدها إلا الإمام أو نائبه ، ولا يعقد إلا بشروط كثيرة تشترط على أهل الذمة : من النزام الصَّفَار ونحوه ، وقد كان عَرَضَتْ لبعض السفهاء تُشبُّهَ في قتل ابن الأشرف ؛ فظنَّ أن دَمَ مثل هذا يعصم بذمة متقدمة أو بظاهر أمان ، وذلك نظير الشبهة التي عَرَضَتْ لبعض الفقهاء

عند معاوية

حتى ظنَّ أن العهد لا ينتقض بذلك ، فروى ان وَهْب : أخبرنى سفيان بن عُيينة بين ابن يامين عن عمر بن سعيد أخي سفيان بن سعيد الثوري عن أبيه عن عباية قال : ذكر ومجمد بن مسلمة قتل ابن الأشرف عند مُعاوية ، فقال ابن يامين : كان قتله غَذْراً ، فقال محمد بن مَسْلمة : يا معاوية أُيْغَدَّرُ (١) عندك رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم لا تنكر ؟ والله لا يُظِلُّني و إياك سَقْفُ بيتِ أبداً ، ولا يخلولى دمُ هذا إلا قتلته.

وقال الواقدى : حدثني إبراهيم بن جعفر عن أبيه قال : قال مروان بن الحكم وهو على المدينة وعنده ابن يامين النَّضَرى : كيف كان قتل ابن الأشرف ؟ قال ابن يامين : كان غَدْراً ، ومحمدُ بن مَسْلمة جالس ﴿ شَـيخ كَبير ، فقال : يا مروانِ أيغدر(١) رسول الله صلى الله عليه وسلم عندك ؟ والله ما قتلناه إلا بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والله لا يُووُ يني و إياك سَقْفُ بيت ٍ إلا المسجد ، وأما أنت يا ابن يامين فلله على الن أفلت وقَدَرْتُ عليك وفي يدى سيف إلا ضر بْتُ به رأسك ، فحكان ابنُ يامين لا ينزل من بني قُرَيْظَةَ حتى يبعث له رسولاً ينظر محمد بن مَسْلمة ، فإن كان في بعض ضياعه نزل فقضي حاجته تم صَدَرَ ، و إِلاَّ لم يَنزل ، فبينا محمدٌ في جنازة وابنُ يامين في البقيع فرأى محمدًا يغشى عليه جرائد يظنُّه لا يراه ، فعاجله ، فقام إليه الناس، فقالوا : يا أباعبد الرحمن ما تصنع ؟ نحن نكفيك ، فقام إليه فلم يَزَلُ يضر به جريدةً جريدة حتى كسر ذلك الجريد على وجمه ورأسه حتى لم يترك به مصحا ، ثم أرْسَله ولا طباخ به ، ثم قال: والله لو قدرت على السيف لضر بتك به .

فإن قيل: فإذا كان هو وبنو النَّضِير قبيلته مُوَادِعِينَ فما معنى ما ذكره ابن إسحاق قال : حدثني مؤلَّى لزيد بن ثابت حدثني ابنة محيصة عن أبيها محيصة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ﴿ مَنْ ظَفِرْ تُمْ بِهِ مِنْ رِجَالَ (١) يغدر: ينسب للغدر

يَهُودَ فَاقْتُلُوهُ » فَوَثَبَ مُتَعَيْصة بن مَسْعُود على ابن سنينة رجل من تجار يهود كان يُلاَيسُهم وَيُباَيعهم فقتله ، وكان حُويْصة بن مسعود إذ ذاك لم يُسْلِم ، وكان أُسَنَّ من محيصة ، فلما قتله جعل حويصة يضربه ويقول : أَى عَدُو الله قتلته ؟ أما والله لَرُبُّ شَحْم في بَطْنِكَ مِن مَالِه ، فوالله إن كان لأول إسلام حويصة ، فقال محيصة : فقلت له : والله لقد أمرنى بقتله مَن لو أمرنى بقتلك لضربت عُنقك ، فقال حويصة : والله إن ريناً بلغ منك هٰذَا لَمَجَبُ .

وقال الواقدى بالأسانيد المتقدمة: قالوا: فلما أصبح رسولُ الله صلى الله عليه عليه وسلم من الليلة التي قُتِل فيها ابنُ الأشرف قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « مَنْ ظَفَرْتُمُ به مِنْ رِجال يَهُودَ فَاقتُلُوهُ » فخافت يهود، فلم يطلع عظيم من عظمائهم ولم ينطلقوا، وخافوا أن يُبَيَّتُوا كما بيت ابنُ الأشرف، وذكر قتل ابن سنينة إلى أن قال: وفَزِعَتْ يهود ومَنْ معها من المشركين، وساق القصة كما تقدم عنه.

فإنَّ هذا يدلُّ على أنهم لم يكونوا موادعين ، و إلا لما أمر بقتل. من صُودِفَ منهم ، و يدل هذا على أن العهد الذي كتبه النبيُّ صلى الله عليه وسلم بينه و بين اليهودكان بعد قتل بن الأشرف ، وحينثذ فلا يكون ابن الأشرف معاهدا .

قلفا: إنما أمر النبيُّ صلى الله عليه وسلم بقتل مَنْ نُظفِر به منهم لأن كعب بن الأشرف كان من ساداتهم ، وقد تقدم أنه قال: ما عندكم ؟ يعنى فى النبى صلى الله عليه وسلم ، قالوا: عداوته ماحييناً ، وكانوا مقيمين خارج المدينة ، فعظم عليهم قتله ، وكان مما يهيجهم على الحاربة و إظهار نَقْض العهد انتصارُهم للمقتول وذَهْم عنه ، وأما مَنْ قَرَّ فهو

مقيم على عهده المتقدم ؛ لأنه لم يظهر العداوة ، ولهذا لم يحاصرهم النبي صلى الله عليه وسلم ولم يحاربهم حتى أظهروا عداوته بعد ذلك ، وأما هذا الكتاب فهو شيء ذكره الواقدى وحّده .

وقد ذكر هو أيضاً أن قتل ابن الأشرف فى شهر ربيع الآخر سنة ثلاث ، مق كان قتل ابن الأشرف؟ وأن غزوة بنى قَيْنُقاَع كانت قبل ذلك فى شوال سنة اثنتين ، بعد بدز بنحو شهر

وذكر أن الكتاب الذى وَادَعَ فيه النبى صلى الله عليه وسلم اليهود كلّها كان لما قدم المدينة قبل بدر ، وعلى هذا فيكون هذا كتابا ثانياً خاصاً لبنى النّضير تجدّد فيه العهد الذى بينه و بينهم ، غير الـكتاب الأول الذى كتبه بينه و بين جميع اليهود لأجل ما كانوا قد أرادوا من إظهار العداوة .

وقد تقدَّم أن ابن الأشرف كان معاهداً ، وتقدم أيصاً أن النبيَّ صلى الله عليه وسلم كتَبَ الكتاب لما قَدِمَ المدينة في أوائل الأمر ، والقصة تدلُّ على ذلك ، و إلا لما جاء اليهود إلى النبي صلى الله عليه وسلم وشَكُو ا إليه قَتْلَ صاحبهم ، ولوكانوا محار بين لم يستنكروا قتله ، وكلَّهم ذكر أن قتل ابن الأشرف كان بعد بدر ، وأن مُعاَهدة النبي صلى الله عليه وسلم كانت قبل بدر كا ذكر ه الواقدي .

قال ابن إسحاق : وكان فيا بين ذلك من غزو النبي صلى الله عليه وسلم أمر بنى قَيْنُقاَع ، يعنى فيا بين بدر وغزوة الفرع من العام المقبل فى جمادى الأولى ، وقد ذكر أن بنى قَيْنُقاَع هم أول من حارب ونقض العهد .

\* \* \*

حديث على الحديث الرابع: ما روى عن على بن أبى طالب رضى الله عنه قال: قال فيمن سب نبيا رسول الله صلى الله عليه وسلم « مَنْ سَبَّ نَبِيًّا قُتُلَ ، وَمَنْ سَبَّ أَصْحَابَهُ أُو صحابيا أو صحابيا جُلِدَ » رواه أبو محمد الخلال ، وأبو القاسم الأرجى ، ورواه أبو ذَرً المَرَوِيُ ولفظه « مَنْ سَبَّ نَبِيًّا فاقتلُوهُ ، وَمَنْ سَبَّ أَصْحَابِي فاجْلِدُوهُ » .

وهذا الحديث قد رواه عبد العزيز بن الحسن بن زبالة قال: ثنا عبد الله ابن سوسى بن جعفر عن على بن موسى عن أبيه عن جده عن محمد بن على ابن الحسين عن أبيه عن أبيه ، وفى القلب منه حزازة ، فإن الحسين عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أهل البيت هذا الإسناد الشريف قد ركب عليه مُتُون نكرة ، والمحدث به عن أهل البيت ضعيف ، فإن كان محفوظاً فهو دليل على وجوب قتل مَنْ سبّ نبياً من الأنبياء ، وظاهره يدل على أنه يقتل من غير استتابة ، وأن القتل حداثه له .

\* \* \*

الحديث الخامس: ما رَوَى عبدُ الله بن قُدَامة عن أبي بَرُّزَة قال: أَغَلَظَ قَصة رجل رجل لأبي بكر الصديق، فقلت: أقتله ؟ فانتهرني وقال: ليس هذا لأحد أغلظ للصديق بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم. رواه النسائي من حديث شعبة عن تو بالعنبري عنه.

وفى رواية لأبى بكر عبد المزيز بن جعفر الفقيه عن أبى بَرْزَةَ أن رجلا شيم أبا بكر ، فقلت : يا خليفة رسول الله ، ألا أضرب عُنُقه ؟ فقال : وَيُحْكَ — أو وَيْلُكَ — ما كانَتْ لأحدر بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم .

ورواه أبو داود فى سننه بإسناد صحيح عن عبد الله بن مُطَرِّف عن أبى بَرْزَة قال : كنتُ عند أبى بكر رضى الله عنه ، فَتَغَيَّظُ على لرَجُل ، فاشتدَّ عليه ، فقلت : ائذَنْ لى يا خليفة رسول الله أضرب عُنْقه ، قال : فأذهَبَتْ كلتى غَضَبَه ، فقام فدخل ، فأرسل إلى فقال : ما الذى تُقلتُ آنفاً ؟ قلت : ائذن لى أضرب عنقه ، قال : أكنت فاعلاً لو أمرتك ؟ قلت : نعم ، قال : لا ، والله أضرب عنقه ، قال : لا ، والله ملى الله عليه وسلم .

قال أبو داود فى مسائله : سمعت أبا عبد الله يُسأل عن حديث أبى بكر ه ما كانت لأحِد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم » فقال : لم يكن لأبى بكر أن يَقْتل رجلا إلا بإحدى ثلاث-- وفى رواية : بإحدى الثلاث التى قالها رسول الله صلى الله عليه وسلم - كُفر بعد إيمان ، وزناً بعد إحصان ، وقتل نفس بغير نفس ، والنبى صلى الله عليه وسلم كان له أن يقتل .

> وجه الدلالة من الحديث

وقد استدل به على جَوَاز قتل ساب النبى صلى الله عليه وسلم جماعة من العلماء ، منهم أبو داود و إسماعيل بن إسحاق القاضى وأبو بكر عبد العزيز والقاضى أبو يَعْلَى وغيرهم من العلماء ، وذلك لأن أبا بَرْزَة لما رأى الرجل قد شتم أبا بكر وأغلظ له حتى تفيَّظ أبو بكر استأذنه فى أن يقتله بذلك ، وأخبره أنه لو أمره لَقَتَله ، فقال أبو بكر : ليس هدذا لأحد بعد النبى صلى الله عليه وسلم .

فعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان له أن يقتل من سَبَّة ومَنْ أَغْلَظَ له ، وأن له أن يأمر بقتل مَنْ لا يعلم الناس منه سبباً يُبِيحُ دَمَه ، وعلى الناس أن يطيعوه في ذلك ؛ لأنه لا يأمر إلا بما أمر الله به ، ولا يأمر بمعصية الله قط ، بل من أطاعه فقد أطاع الله .

فقد تضمن الحديث خَصِيصَةَيْنِ لِرسول الله صلى الله عليه وسلم :

إحداها : أنه ُ يطاع في كل مَنْ أمر بقتله .

والثانية : أنَّ له أن يَقَتْلَ من شتمه وأغلظ له .

وهذا المعنى الثانى الذى كان له باق فى حقه بعد موته ؛ فكل من شتمه أو أغلظ فى حقه كان قتله جائزاً ، بل ذلك بعد موته أو كَدُ وأو كَدُ ؛ لأن حُرْمَته بعد موته أكلُ ، والتساهل فى عرِ ضِه بعد موته غير ممكن .

وهذا الحديث يُفيد أن سَبَّه في الجملة يُبيح ُ القتل، ويستدل بعمومه على قتل الحكافر والمسلم .

\* \* \*

تصـة امرأة من حطمة كانت نهجو النبي الحديث السادس: قصة العَصْمَاء بنت مَرْوَان ، ما روى عن ابن عباس قال: هَجَتِ امرأة من خَطْمَةَ النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال « مَنْ لِي بها؟ » فقال رجل من قومها: أنا يا رسول الله ، فنهض فقتالها ، فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال « لا يَنْتَطِحُ فيها عَنْزَان » .

وقد ذكر بعضُ أصحاب المفازي وغيرُهم قصتها مسوطة .

قال الواقدى : حدثنى عبدُ الله بن الحارث بن الفضيل عن أبيه أن عَصاً ﴿
بنتُ مَرْ وَانَ مِن بَى أُمِية بن زيد كَانت تحت يزيد بن زيد بن حصن الخَطْمِيّ ،
وكانت تؤذى النبى صلى الله عليه وسلم ، وتعيب الإسلام ، وتحرَّض على النبى
صلى الله عليه وسلم ، وقالت :

فَيِاسْتِ بَنِي مَالِكِ وِالنَّبِيتِ وَعَوْفٍ ، وِبَاسْتِ بَنِي الْخَزْرَجِ الْمَعْتُمُ أَنَاوِى مِنْ غَيْرِكُمُ فَلَا مِنْ مُرَادٍ وَلاَ مَذْحِجِ أَطَعْتُمُ أَنَاوِى مِنْ غَيْرِكُمُ فَلاَ مِنْ مُرَادٍ وَلاَ مَذْحِجِ تَرَجُونَهُ بَعْدَ قَتْلِ الرَّوْوسِ كَا تَرْتَجَى مَرَقُ الْمُنْضِجِ تَرَجُونَهُ بَعْدَ قَتْلِ الرَّوْوسِ كَا تَرْتَجَى مَرَقُ الْمُنْضِجِ

 يا رسول الله ، وخشى عير آن يكون أفتات على رسول الله على الله عليه وسلم بقتلها ، فقال : هل على في ذلك شيء يا رسول الله ؟ قال : لا يَنْتَطِحُ فِيها عَنْزَانِ ؛ فإن أول ما سمِمَت هذه السكلمة من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال عمير : فالتفت النبي صلى الله عليه وسلم إلى مَنْ حَوْله فقال : « إذا أَحْبَدْتُمُ أن تنظروا إلى رَجُل نَصَرَ الله ورسوله بالغيب فانظروا إلى عير بن عدى » ، فقال عر بن الخطاب : انظروا إلى هذا الأعمى الذي تسرى في طاعة الله ، فقال: لا تقل الأعمى ، ولكنه البصير .

فلما رجع عمير من عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وجد بنيها فى جماعة يدفنونها ، فأقبلوا إليه حين رأوه مُقبلا من المدينة ، فقالوا : يا عمير أنت قتلتها ؟ فقال : نعم ، فكيدُ و بى جميعاً ثم لا تنظرون ، والذى نفسى بيدده لو قُائتم بأجمع ما قالت لضر بتكم بسيني هذا حتى أموت أو أقتلكم ، فيومشذ ظَهَرَ الإسلام فى بنى خُطْمَة ، وكان منهم رجال يَسْتَخفُونَ بالإسلام خوفاً من قومهم فقال حسان بن ثابت يمدح عمير بن عدى .

قال الواقدي : أنشدنا عبد الله بن الحارث :

بَنِي وَائْلِ وَبَنِي وَاقِفَ وَخُطْمَةَ دُونَ بَنِي الْخُزْرَجِ مِنَى مَا أُدَّ عَتْ الْخُزْرَجِ مِنَى مَا أُدَّ عَتْ أُخْتُكُمْ وَ يُحَهَّا الْمُولَتِهَا والْمَنَاتِ الْجَيِي فَهَزَّتْ قَتَى مَاجِدًا عِرْقُهُ كَرِيمَ الْمَدَاخِلِ والمُخْرَجِ فَهَزَّتْ قَتَى مَاجِدًا عِرْقُهُ كَرِيمَ الْمَدَاخِلِ والمُخْرَجِ فَهَزَّجَهَا مِنْ نَجِيعِ الدِّمَا الْعَبْمَاحِ وَلَمْ نَخْرُجِ فَضَرَّجَهَا مِنْ نَجِيعِ الدِّمَا الْعَبْمَاحِ وَلَمْ نَخْرُجِ فَاوْرَدَهُ اللهُ تَعْرُجِ فَاوْرَدَهُ اللهُ تَعْرَجِ الْمُؤْرِدِ وَاللهُ الْمُؤْرِجِ اللهُ الْمُؤْرِدِ الْجَيْلُ الْمُؤْرِدِ الْمُؤْرِجِ اللهُ الْمُؤْرِدِ الْمُؤْرِدَةُ اللهُ الْمُؤْرِدِ الْمُؤْرِدِ الْمُؤْرِدِ الْمُؤْرِدِ الْمُؤْرِدَةُ اللهُ الْمُؤْرِدِ الْمُؤْرِدِ الْمُؤْرِدِ الْمُؤْرِدِ اللهُ الْمُؤْرِدِ اللهُ الْمُؤْرِدِ الْمُؤْرِدِ اللهُ الْمُؤْرِدِ اللهُ الْمُؤْرِدَةُ اللهُ الْمُؤْرِدَةُ اللهُ الْمُؤْرِدَةُ اللهُ الْمُؤْرِدَةُ اللهُ الْمُؤْرِدَةُ اللهُ الْمُؤْرِدَةُ اللهُ الْمُؤْرِدِ اللهُ اللهُ الْمُؤْرِدَةُ اللهُ اللهُ الْمُؤْرِدَةُ اللّهُ الْمُؤْرِدَةُ اللّهُ الْمُؤْرِدَةُ الْمُؤْرِدُةُ اللّهُ الْمُؤْرِدَةُ الْمُؤْرِدَةُ الْمُؤْرِدَةُ الْمُؤْرِدُةُ اللّهُ الْمُؤْرِدَةُ اللّهُ الْمُؤْرِدَةُ اللّهُ الْمُؤْرِدَةُ اللّهُ الْمُؤْرِدُةُ الْمُؤْرِدَةُ الْمُؤْرِدَةُ الْمُؤْرِدُةُ الْمُؤْرِدَةُ الْمُؤْرِدُةُ الْمُؤْرِدُةُ الْمُؤْرِدُةُ الْمُؤْرِدِيْرُ الْمُؤْرِدُودُ الْمُؤْرِدُودُ الْمُؤْرِدُةُ الْمُؤْرِدُةُ الْمُؤْرِدُةُ الْمُؤْرِدُودُ الْمُؤْرِدُةُ الْمُؤْرِدُودُ الْمُؤْرِدُودُ الْمُؤْرِدُودُالِودُ الْمُؤْرِدُودُ الْمُؤْرِدُ الْمُؤْرِدُ الْمُؤْرِدُودُ الْمُؤْرِدُودُ الْمُؤْرِدُودُ الْمُؤْرِدُ الْمُؤْرِدُودُ الْمُودُ الْمُؤْمِنَ الْمُؤْرُودُ الْمُؤْرِدُودُ الْمُؤْرِدُودُ الْمُودُ الْمُؤْمِنَ الْمُؤْرِدُ الْمُؤْرِدُ الْمُؤْرُدُودُ الْمُؤْرِدُودُ الْمُؤْرِدُ الْمُؤْرُودُ الْمُؤْرِدُ الْمُؤْرِدُ الْمُؤْرِد

قال عبد الله بن الحارث عن أبيه : وكان قتلها بخمس ليال يَبقِينَ من رمضان مَرْجِعَ النبي صلى الله عليه وسلم من بدر .

وروى هذه القصة أخْصَرَ من هذا أبو أحمد العسكرى ، ثم قال : كانت هذه المرأة تهجو النبى صلى الله عليه وسلم وتؤذيه .

و إنما خص النبي صلى الله عليه وسلم المَنز لأن المنز تشام العنز ثم تفارقها ، وليس كنطاح الـكِباش وغيرها .

وذكرَ هذه القصة مختصرةً محمدُ بن سعد في الطبقات.

وقال أبو عبيد في الأموال: وكذلك كانت قصة عصاء اليهودية ، إنما قتلت لشّتمها النبيّ صلى الله عليه وسلم ، وهذه المرأة ليست هي التي قتلها سيدُها الأعمى ، ولا اليهودية التي قتلت ؛ لأن هذه المرأة من بني أمية بن زيد أحد بطون الأنصار ، ولها زوج من بني خَطْمَة ، ولهذا — والله أعلم — نسبت في حديث ابن عباس إلى بني خَطْمَة ، والقاتل لها غيرُ زوجها ، وكان لها بَنُونَ كبار وصفار ، نم كان القاتل من قبيلة زوجها كما في الحديث .

وقال محمد بن إسحاق : أقام مُصْمَبُ بن عير عند أَسْقَد بن زُرَارة يدعو الناسَ إلى الإسلام ، حتى لم يبق دار من دور الأنصار إلا وفيها رجال ونساء مسلمون ، إلا ما كان من دار بني أمية بن زيد وخَطْمَة ووائل وواقف ، وتلك أوْسُ الله ، وهم من الأوس بن حارثة ، وذلك أنه كان فيهم أبو قيس بن الأسلت كان شاعرهم يسمعون منه و يعظّمونه .

فهذا الذى ذكره ابن إسحاق يصدق ما رواه الواقدى من تأخر ظهور الإسلام ببنى خَطْمَة ، والشعر المأثور عن حسان يوافق ذلك .

و إنما سقنا القصة من رواية أهل المفازى \_ مع مافى الواقدى من الضعف \_ الشهرة هذه القصة عندهم ، مع أنه لا يختلف اثنان أن الواقدى من أعلم الناس بتفاصيل أمور المفازى وأخبرهم بأحوالها ، وقد كان الشافعي وأحمد وغيرُها يستفيدون عِلمَ ذلك من كتبه ، نعم هذا البابُ يدخله خَلْطُ الروايات بعضها يستفيدون عِلمَ ذلك من كتبه ، نعم هذا البابُ يدخله خَلْطُ الروايات بعضها ( ٧ – الصادم المدلول )

بعض ، حتى يظهر أنه سمع مجموع القصة من شيوخه ، و إنما سمع من كل واحد بعضماً ، ولم يميزه ، ويدخله أخذ ذلك من الحديث المرسل والمقطوع ، وربما حدّس الراوى بعض الأمور لقرائن استفادها من عدة جهات ، ويكثر من ذلك إكثاراً 'ينْسَبُ لأجله إلى الحجازفة في الرواية وعدم الضبط ، فلم يمكن الاحتجاج بما ينفرد به ، فأما الاستشهاد بحديثه والاعتضاد به فما لا يمكن المنازعة فيه ، لا سيا في قصة تامة يخبر فيها باسم القاتل والمقتول وصورة الحال ؛ فإن الرجل وأمثاله أفضل ممن ارتفعوا في مثل هذا في كذب ووضع ، على أنّا لم نشبت قتل الساب بمجرد هذا الحديث ، وإنما ذكرناه للتقوية والتوكيد ، وهذا مما يحصل ممن هو دُونَ الواقدى .

وجه دلالة قصة عصاء الخطمية

ووجه الدلالة أن هذه المرأة لم تقتل إلا لمجرد أذَى النبي صلى الله عليه وسلم وهَجْوه ، وهذا بَيْنُ في قول ابن عباس: « هَجَتُ أَمْرَأَهُ مِنْ خَطْمَةَ النّبي على الله عليه وسلم فقال : مَنْ لي بِها » فعُلِم أنما نَدَبَ إليها لأجل هَجْوها ، وكذلك في الحديث الآخر « فقال عبر حين بَلقه وُ قَوْلُها وَتَحْرِيضُها : اللّهُمَّ وَكُذلك في الحديث الآخر « فقال عبر حين الله صلى الله عليه وسلم إلى المدينة الله تُعَلَّمُ الله عليه وسلم إلى المدينة لأقتكنّها » وفي الحديث لما قال له قومه : « أنت قتلتها ؟ » فقال : « فعم فَكَيدُونِي جَمِيعاً مُمَّ لا تُنظِرُونِ ، فَوَاللّذِي نَفْسِي بيده لو وُ قُلتُمْ جَمِيعاً مَا قَالَتُ لَضَرَ بُتُكُم بَعِيعاً مُحَى أَمُوتَ أو أَقْتُلَكُم » فهذه مقدمة ، ومقدمة أخرى أن شِعْرَها ليس فيه تحريض على قتال النبي صلى الله عليه وسلم حتى يقال : الثحريض على القتال قتال "، و إنما فيه تحريض على ترك دينه وذم له ولمن اتبعه ، الشحريض على القتال قتال " لا يدخل في الإسلام مَنْ لم يكن دَخَلَ أو أن يخرج عنه من دخل فيه ، وهذا شأن كل ساب .

يبين ذلك أنها هَجَتْهُ بالمدينة وقد أَسْلَمَ أَكْثَرُ قبائلها ، وصار المسلم بها

أعزَّ من الـكافر ، ومعلوم أن السّابَّ في مثل هذه الحال لا يَقْصِد أن يُقاَتِل الرسول وأصحابه ، و إنما يقصد إغَاظَتَهم وأن لا يتابَعُوا .

وأيضاً ، فإنها لم تكن تطمع في التحريض على القتال ، فإنه لا خلاف بين أهل العلم بالسِّيرِ أن جميع قبائل الأوس والخزرج لم يكن فيهم مَنْ يقاتل النبي صلى الله عليه وسلم بيد ولا لسان ، ولا كان أحد الملدينة يتمكن من إظهار ذلك ، وإنما غاية الكافر أو المنافق منهم أن يُقبط الناس عن اتباعه ، أو أن يُعين على رجوعه من المدينة إلى مكة ، ونحو ذلك مما فيه تخذيل عنه وحض على الكفر به ، لا على قتاله ، على أن الهجاء إن كان من نوع القتال نفيجب انتقاض المهد به ، ويُقتل به الذمى ، فإنه إذا قاتل انتقض عهده ؛ لأن العهد اقتضى المكف عن القتال ، فإذا قاتل بيد أو لسان فقد فعل ما يناقض العهد ، وليس بعد القتال غاية في تكث العهد .

إذا تبين ذلك فن المعلوم من سيرة النبي صلى الله عليه وسلم الظاهرِ عِلْمُهُ عند كل مَنْ له علم بالسيرة أنه صلى الله عليه وسلم لما قَدِمَ المَدينَةَ لم يحارب أحداً من أهل المدينة ، بل وَادَعَهم حتى اليهود خصوصا 'بطونَ الأوس والخررج ؛ فإنه كان يُسَالمهم ويتألَّقُهم بكل وجه ، وكان الناسُ إذ قدمَها على طبقات ي: منهم المؤمن وهم الأكثرون ، ومنهم الباقى على دينه ، وهو متروك لا يُحارِبُ ولا يُحارَبُ ، وهو والمؤمنون من قبيلته وحلفائهم وهو متروك لا يُحارِبُ ولا يُحارَبُ ، وهو والمؤمنون من قبيلته وحلفائهم على حلفهم ، لا أهل حرب ، حتى حلفاء الأنصار أقرَّهم النبي صلى الله عليه وسلم على حلفهم .

قال موسى بن عقبة عن ابن شِهابٍ: قَدِمَ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم المدينَةَ وليس فيها دار من دور الأنصار إلا فيها رَهُطٌ من المسلمين ، إلا بنى خُطْمَةَ و بنى واقفٍ و بنى وائل كانوا آخِرَ الأنصارِ إسلاماً ، وحول المدينة ِ خُلَفاء

الأنصار كانوا يستظهرون بهم فى حَرْبهم ، فأمرهم رسولُ الله صلى الله عليه وسلم أن يُخَلوا حِلْفَ حلفاتهم ؛ للحرب التي كانت بين رسول الله صلى الله عليه وسلم و بين مَن عَادَى الإسلام .

وكذلك قال الواقدى فيما رواه عن يزيد بن رُومان وابن كعب بن مالك عن جابر بن عبد الله في قصة كعب بن الأشرف ، قال: فكان الذي الجتمعوا عليه قالوا وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قدم المدينة وأهلها أخلاط ، منهم المسلمون الذين تجمعهم دَعُوة الإسلام فيهم أهل الحلقة والحصون، ومنهم حُلقاء للحيين جميعاً الأوس والخزرج ، فأراد رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قدم المدينة — استصلاحهم كلهم ومُوادعتهم ، وكان الرجل يكون مسلماً وأبوه مشركا ، والمعلوم أن قبائل الأوس كانوا حُلقاء بعضهم لبعض .

فإذا كان النبي صلى الله عليه وسلم قد أقرهم كانت هده المرأة من المُعاهدين، وكان فيهم المُعْلهرُ الإسلام المُنطِينُ خلافه، يقول بلسانه ما ليس في قلبه، وكان الإسلام والإيمان يَفشُو في بطون الأنصار بطناً بعد بطن، حتى لم يبق فيهم مُظهر للكفر، بل صاروا إما مؤمناً أو منافقاً، وكان مَن لم يُسلّم منهم بمنزلة اليهود مُوادع مُهادِن، أو هو أحسن حالا من اليهود لما يرجى فيه من العصبية لقومه، وأن يَهْوَى هَوَاهم، ولا يرى أن يحرج عن جاعتهم، وكان النبي صلى الله عليه وسلم يُعاملهم — من الكف عنهم، واحتال أذاهم — من الكف عنهم، واحتال أذاهم — من أظهر الإسلام من قبائلهم لو أوْقَع بهم، وهو في ذلك مُتَّبِع قوله مَن أظهر الإسلام من قبائلهم لو أوْقَع بهم، وهو في ذلك مُتَّبِع قوله تعالى : ( لَتُبْلَوُنَ في أَمُوالِيم وَأَنْفُسِكُمْ ، وَلَتَسْمَعُنَ مِن الذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَ كُوا أَذًى كثيراً ، و إنْ تَصْبِرُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَ كُوا أَذًى كثيراً ، و إنْ تَصْبِرُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَ كُوا أَذًى كثيراً ، و إنْ تَصْبِرُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَ كُوا أَذًى كثيراً ، و إنْ تَصْبِرُوا وَتَتَعُوا فَإنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الأَمُورِ ) (١).

<sup>(</sup>١) الآية ١٨٦ من سُورة آل عمران

ثم إنه مع هذا نَدَبَ الناسَ إلى قتل المرأة التي هَجَنَّه ، وقال فيمن قتلها : « إذا أَحْبَنْبَتُمْ أَن تَنظرُوا إلى رَجُلِ تَصرَ اللهَ وَرَسولَه بالْغَيْبِ فَانظرُوا إلى هٰذَا » فثبت بذلك أن هجاءه وذمَّه موجب ٌ للقتل غير الكفر ، وثبت أن السابُّ يجب قتله ، و إن كان من الحلفاء والمعاهدين ، ويقتلُ في الحال التي يُحْقَنُ فيها دمٌ مَنْ ساواه في غير السب ، لاسما ولو لم تكن مُعاَهدة ؛ فقتل المرأة لا يجوز إلا أن ُتقَاتِل ، لإُ نِهِ صلى الله عليه وسلم رأى امرأةً في بعض معَازيه مقتولة فقال : « مَا كَانَتْ هُذِهِ لِتُقَاتِلَ » ونهى عن قتل النساء والصبيان ، ثم إنه أمر بقَتْل هُذِهِ المرأة ولم تقاتل بيدها ؟ فلو لم يكن السب موجباً للقتل لم يجز قتلها ؛ لأن قَتْلَ المرأة لحجرَّد الـكفر لا يجوز ، ولا نعلم قتل المرأة الـكافرة الممسكة عن القتال أبيح في وقت من الأوقات ، بل القرآن وترتيب نروله دليل على أنه لم يُبَح قط ؛ لأن أول أية نزلت في القتال : ( أُذِنَ لِلَّذِين يُهَا تَكُونَ بِأَنَّهُمْ كُطِلْمُواْ ، وَإِنَّ الله عَلَى نَصْرِهِم لَقَدِيرٌ ، الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيارِ هُمُ)(١) الْآية ، فأباح لَلمْؤمنينالقتالَ دَفْعًاعن نفوسهم ، وعقو بةً لمنأخرجهم من ديارهم ، ومنَعهم من توحيد الله وعبادته ، وليس للنساء في ذلك حظ .

ثم إنه كتب عليهم القتال مطلقاً ، وفسَّره بقوله : ( وَقاَ تِلُوا في سَبِيلِ اللهِ النَّدِينَ أَيْقاً تَلُونَكُم ) (٢) الآية ، فمن ليس من أهل القتال لم يُؤذَنْ في قتاله ، والنساء لَسْنَ من أهل القتال ، فإذا كان قد أمر بقتل هذه المرأة فإما أن يقال « هجاو ها قتال » فهذا يفيدنا أن هجاء الذمي قتال ، فينقض العهد ، ويبيح الدم ، أو يقال « ليس بقتال » وهو الأظهر ؛ لما قدمناه من أنه لم يكن فيه تحريض على القتال ولا كان لها رأى في الحرب ، فيكون السب جناية مضرة بالمسلمين غير القتال ، مُوجِبة للقتال بمنزلة قطع الطريق عليهم ونحو ذلك يفيد أن السبَّ موجِب لقتل بوجود .

<sup>(</sup>١) الآيتين ٣٩و٠٥ من سورة الحج (٣) من الآية ١٩٠ من سورة البقرة

الوجو. الدالة

أحدها : أنه لو لم يكن موجِبًا للقتل لمـا جاز قتلُ المرأة ، و إن كانت طىقتل الساب حربية؛ لأن الحربية إذا لم تقاتل بيد ولا لسانٍ لم يجز قتلها إلا بجناية مُوجِبة للقتل ، وهذا ما أُحْسِبُ فيه مخالفاً ، لا سيما عند مَنْ يَرَى قتالها عنزلة قتال الصائل.

الثانى : أن هذه السابة كانت من المعاهدين عمن هو أحْسَنُ حالًا من المعاهدين في ذلك الوقت ؛ فلو لم يكن السب مُوجباً لدمها لما قتلت ، ولما جاز قتلها ، ولهذا خاف الذي قتَلها أن تتولَّد فتنة ۖ حتى قال النبي صلى الله عليه وسلم « لا يَنْتَطِحُ فِيهَا عَنْزَانِ » مع أن انتطاحهما إنما هو كالتشام ، فبين صلى الله عليه وسلم أنه لايتحرك لذلك قليل من الفتن ولا كثير ، رَحْمَةً من الله بالمؤمنين، وَ نَصْراً لرسوله ودينه ، فلو لم يكن هناك ما يحذر معه قتل ً هذه لولا الهجاء لمــا خيف هذا .

الثالث: أن الحديث مُصَرِّح ﴿ بأنها إنما قتلت لا جل ما ذكرته من الهجاء ، وأن سائر قومها تركوا إذ لم يهجوا ، وأنهم لو هجوا لفُعلِ بهم كما فمل بها ؛ فظهر بذلك أن الهجاء موجبٌ بنفسه للقتــل ، سواء كان الهاجي حربياً أو مسلماً أو معاهدا ، حتى يجوز أن يقتـــل لأجله مَنْ لايقتلهـ بدونه ، وإن كان الحربي المقاتل يجوز قتله من وجـه آخر ، وذلك في المسلم ظاهر ، وأما فيالمعاهد فلا أن الهجاء إذا أباحدم المرأة فهو كالقتال أو أسوأ حالا من القتال .

الرابع: أن المسلمين كانوا ممنوعين قبل الهجرة وفي أوائل الهجرة من الابتداء بالقتال ، وكان قتل الكفار حينئذ ِ محرَّ ماً ، وهو من قتل النفس بغير حق كما قال تعالى: (أَلَمْ تَرَ إِلَى الذِين قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِ يَكُمُ) إلى قوله (فَلمَّا كَتْبِعَلْيَهِمُ الْقِتَال)(١) ولهذاأول ماأنزل من القرآن فيه نزل بالإباحة لقوله: (أذِنَ للذين 'يقاَ تَلونَ)(٢) وهذا من

<sup>(</sup>١) الآية ٢٤٦ من سورة البقرة (٧) من الآية ٣٩ منسورة الحج

العلم العام بين أهل المعرفة بسيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يخنى على أحد منهم أنه صلى الله عليه وسلم كان قبل الهجرة و بُعيْدَها ممنوعا عن الابتداء بالقتل والقتال ، ولهذا قال الأنصار الذين بايعوه ليلة العَقبَة لما استأذنوه في أن يميلوا على أهل منى « إنه لم يُؤذَن لي في القتال » وذلك حينئذ بمنزلة الأنبياء الذين لم يؤمروا بالقتال كنوح وهود وصالح و إبراهيم وعيسى ، بل كأ كثر الأنبياء غير أنبياء بنى إسرائيل .

ثم إنه لم يقاتل أحداً من أهل المدينة ، ولم يأمر بقتل أحدٍ من رؤسهم الذين كانوا يجمعونهم على الكفر ولا من غيرهم ، والآيات التى نزلت إذ ذاك إنما تأمر بقتال الذين أخرجوهم وقاتكُوهم ، ونحو ذلك ، وظاهر هذا أنه لم يُوذَن لهم إذ ذاك في ابتداء قتل الكافرين من أهل المدينة ؛ فإن دَوَام إمساكه عنهم يدل على استحبابه أو وجو به ، وهو في الوجوب أظهر ، لما ذكرنا ، لأن الإمساك كان واجباً ، والمغير لحاله لم يشهل أهل المدينة ، فيبقى على الوجوب المتقدم مع فعله صلى الله عليه وسلم .

قال موسى بن عقبة عن الزهرى : كانت سيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم فى عدوِّه قبل أن تنزل براءة يقائل مَنْ قاتله ، ومَنْ كَفَبَّ يَدَهُ وعاهده كَفَّ عنه ، قال الله تعالى ( فَإِنِ اُعْبَرَ لُوكُمُ فَلَمْ يُقاَ تِلُوكُ وَأَلْقَوْ ا إِلَيْكُمُ السَّلَمَ فَا جَعَلَ اللهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلا )(1) ، وكان القرآن يَنْسَخ بعضه السَّلَمَ فَا جَعَلَ اللهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلا )(1) ، وكان القرآن يَنْسَخ بعضه بعضا ، فإذا نزلت آبة نسخت التي قبلها ، وعمل بالتي أنزلت ، و بلغت الأولى منتهى العمل بها ، وكان ما قد عمل بها قبل ذلك طاعة لله ، حتى نزلت براءة ، وإذ أمر بقتل هذه المرأة التي هجت ولم يؤذن له في قتل قبيلتها الكافرين عُلم

<sup>(</sup>١) من الآية ، ٩ من سورة النساء

أن السبُّ موجب للقتل و إن كان هناك ما يمنع القتالَ لولا السبُّ كالعهد والأنوثة ومنع قتل الكافر الممسك أو عدم إباحته .

وهذا وجه حسن دقيق ؛ فإن الأصل أن دَمَ الآدى معصوم ، لا يقتل إلا بالحق ، وليس القتل لله كفر من الأمر الذى اتفقت عليه الشرائع ولا أوقات الشريعة الواحدة ، كالقتل قوداً فإنه مما لا تختلف فيه الشرائع ولا العقول ، وكان دمُ الكافر في أول الإسلام معصوماً بالعصمة الأصلية و بمنع الله المؤمنين من قتله ، ودماء هؤلاء القوم كدم القبطى الذى قَتَلَه موسى وكدم السكافر الذى لم تبلغه الدعوة في زماننا ، أو أحسن حالا من ذلك ، وقد عد موسى ذلك ذنباً في الدنيا والآخرة مع أن قتله كان خطأ شبه عمد ، أو خطأ محضاً ، ولم يكن عداً محضاً .

فظاهر سيرة نبينا ، وظاهر ما أذن له فيه أن حال أهل المدينة إذ ذاك ممن لم يسلم كانت كهذه الحال ، فإذا قتل المرأة التي هجت من هؤلاء وليسوا عنده محار بين بحيث يجوز قتالهم مطلقاً كان قتل المرأة التي تهجوه من أهل الذمة بهذه المثابة وأولى ؛ لأن هذه قد عاهدناها على أن لا تسب ، وعلى أن تكون صاغرة ، وتلك لم نعاهدها على شيء .

\* \* \*

قصــة أبي عفك الهودي

الحديث السابع: قصة أبى عَفَك اليهودي ، ذكرها أهل المغازى والسير قال الواقدى: ثنا شعبة بن محمد عن عمارة بن غزية ، وحدثناه أبو مُصْعب إسماعيل بن أسماعيل بن زيد بن ثابت عن أشياخه ، قالا : إن شيخاً من بنى عمرو بن عوف يقال له أبو عَفَك – وكان شيخاً كبيراً قد بلغ عشرين ومائة سنة حين قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة — كان يُحرِّض على على عَدَاوة النبى صلى الله عليه وسلم ، فلما خرج رسول على عَدَاوة النبى صلى الله عليه وسلم ، ولم يدخل فى الإسلام ، فلما خرج رسول

الله صلى لله عليه إلى بَدْر طفره الله بما ظفره ، فحسدَهُ وَبَغَى ، فقال ، وذكر قصيدة تتضمن هجو النبي صلى الله عليه وسلم وذمَّ من اتبعه ، أعظم ما فيها قوله :

## فيسلبهم أمْرَكُمْ رَاكب حراماً حلالاً لشتى معا

قال سالم بن عَمَايِر : على الذر أن أقتل أبا عَفَك أو أموت دونه ، فأمهل ، فطلب له غرَّة حتى كانت ليلة صائفة ، فنام أبو عَفَك بالفناء في الصيف في بني عمرو بن عَوْف ، فأقبل سالم بن عمَايْر ، فوضع السيف على كبده حتى خَسَّ في الغراش ، وصاح عدو الله ، فثاب إليه أناس من هم على قوله ، فأدخلوه منزله وقبروه وقالوا : مَنْ قتله ؟ والله لو نعلم من قتله لقتلناه .

و به ذكر محمد بن سعد أنه كان يهودياً ، وقد ذكرنا أن يهود المدينة كلهم كانوا قد عاهدوا ، ثم إنه لمــا هجا وأظهر الذمَّ قتل .

قال الواقدى عن ابن رقش: قتل أبو عَفَكِ فى شوال على رأس عشرين متى قتل شهراً ، وهذا قديم قبل قتل ابن الأشرف ، وهذا فيه دلالة واضحة على أن المعاهد أبو عفك ؟ إذا أظهر السبّ ينقض عهدهُ ، ويقتل غِيـلَةً ، لكن هو من رواية أهل المفارى ، وهو يصلح أن يكون مؤيداً مؤكداً بلا تردد .

\* \* \*

الحديث الثامن : حديث أنس بن زُ نَيْمُ الدّيلي ، وهو مشهور عنـــد أهل السيرة ، ذكره ابن إسحاق والواقدى وغيرهما .

قال الواقدى : حدثنى عبد الله بن عمرو بن زهير عن محجن بن وهب قال : كان آخر ما كان بين خُزَاعة و بين كِنَانة أن أنس بن زُنيم الديلي هجا رسول الله عليه الصلاة والسلام ، فسمعه غلام من خزاعة ، فوقع به ، فشجه ، فخرج إلى قومه

قصــة أنس بن زنيم الديلي فأراهم شَجَّته ، فثار الشر مع ماكان بينهم وما تطلب بنو بكر من خُزَاعة من دمائها .

قال الواقدى : حدثنى حرام بن هشام بن خالد الكمبي عن أبيه قال : رسولَ الله صلى الله عليه وسلم ، و يخبرونه بالذى أصابهم ، وذكر قصة فيها إنشاد القصيدة التي أولها :

## لاً هُمَّ إِنِّي نَاشِدٌ مُحَمَّدًا \*

قال: فلما فرغ الرَّ كُبُّ قالُوا: يا رسول الله ، إن أنَسَ بن زُنَيْم الديلي قد هجاك ، فندر (١) رسولُ الله صلى الله عليه وسلم دَمَه ، فبلغ ذلك أنس بنزُ نَيْم الديلي ، فقدم معتذرًا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم مما بلغه عنه ، فقال ، وذكر قصيدة فيها مدحُ لرسول الله صلى الله عليه وسلم أولها :

أَنْتَ الَّذِي تُهُدَّى مَعَدُّ بأَمْرِهِ لَمِلَ الله يَهْدِيها ، وَقَالَ لَكَ : أَشْهَدِ فَمَا حَمَلَتْ مِنْ نَاقَةً فَوْقَ رَحْلِهَا ۚ أَبَرَّ وَأُوْفَىٰ ذِمَّةً مِن مُعَمَّد تَعَلَّمْ رَسُولَ اللهِ أَنَّكَ مُدْرِكِي وَأَنَّ وَعِيدًا مِنْكَ كَالْأَخْذِ بِالْبَدِ تَعَلَّا رَسُولَ الله أنَّكَ قَادر ﴿ عَلَى كُلِّ سَكَن مِنْ تَهَام وَمُنْجِدِ وَ نُتِّى رَسُولُ اللهُ أَنِّي هَجَوْتُهُ ۚ فَلَا رَفَعَتْ سَوْطِي إِلَى إِذَا يَدِي سِوَى أَنَّنَى قَدْقُلْتُ : يَا وَ يُحَ فِنْيَةٍ أَصِيبُوا بِنَحْسِ يَوْمَ طَلْقِ وَأَسْعُدِ

ويقول فها:

َفَإِنَّى لَا عِرْضًا خَرَقْتُ ، وَلَا دَمَّا

هَرَ قُتُ ، فَهَكُر عَالَمُ الْحَقَّ وَأَقْصِدِ قال الواقدى : أنشدنيها حرام ، وَبَلَغَتْ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم (١) ندر دمه : أهدره ، وسيأتي مصرحا بتفسيره في ص ١٠٧ و ١٠٨ ووقع هنا في الهندية « فهدر دمه إلخ» وهي صواب أيضًا ، يقال : هدر دمه وأهدره قصيدتُه هذه واعتذاره ، وكُلُّه نَوْفَلُ بن معاوية الديلي فقال : يا رسول الله ، أَنْتَ أُوْلَى الناس بالعفو ، ومَنْ منا لم يُعَادِكَ ولم يُؤذِكَ ؟ ونحن في جاهلية لا نَدْرى ما نأخذ وما نَدَعُ حتى هدانا الله بك ، وأنقذنا بك من الهلك ، وقد كذب عليه الركب ، وأكثروا عندك ، فقال : دَع ِ الرَّكبِّ عنك ؛ فإنا لم نجد بتهامة أحَدًا من ذى رَحِم قريبٍ ولا بعيد كان أبرًا من خُزَاعة ، فأسكت نوفل بن معاوية ، فلما سكت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : قد عفوت عنه ، قال نوفل : فِدَاكَ أَبِي وأَمَى .

وقال ابن إسحاق : وقال أنس بن زُنَيْم يعتذر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم مماكان قال فيهم عمرو بن سالم حين قَدِمَ على رسول الله صلى الله عليه وسلم يستنصره ، و يذكر أنهم قد نالوا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأنشد تلك القصيدة ، وفيها :

> وتعلم أنَّ الركب رَكْبَ عُوْيمر هُمُ الْكَادِبُونَ الْمُخْلِفُوكُلَّ مَوْعِدِ

فَوَجْهُ الدَّلالة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان قد صالح قر يشاً وهَادَنَهُم عام الحُدَيْدِيَةِ عَشْرَ سنين ، ودخلت خُرَاعة في عَقْده ، وكان أكثرهم مسلمين وكانوا عَيْبَةَ نُصْحِ لرسول الله صلى الله عليه وسلم مُسْلِمُهُمْ وكافِرُهُم ، ودخلت بنو بكر ٍ في عهدِ قر يش ٍ؛ فصار هؤلاء كلُّهم معاهدين ، وهذا مما تَوَاتر به النقل ولم يختلف فيه أهلُ العلم .

> ثم إن هذا الرجلَ المعاهد هجا النبي صلى الله عليه وسلم على ما قيل عنه ، فَشَجَّه بعضُ خُزَاعة ، ثم أخبروا النبي صلى الله عليه وسلم أنه هَجاَه ، يقصدون بذلك إغراءه ببني بكري، فندر رسول الله صلى الله عليه وسلم دَمَه ، أي أهدره ،

وجه دلالة قسة أنس ابن زنیم

ولم يندر دم غيرِه ، فلولا أنهم علموا أن هجاء النبي صلى الله عليه وسلم من المعاهد بما يُوجِبُ الانتقام منه لم يفعلوا ذلك .

ثم إن النبي صلى الله عليه وسلم نَدَرَ دَمَه لذلك ، مع أن هجاءه كان حالَ المهد ، وهذا نص في أنّ المعاهَدَ الهاجي يُبَاحُ دمه .

ثم إنه لما قَدِمَ أَسلَم في شعره ، ولهذا عَدَّوهُ من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، وقولُه « تَعَلَّم رَسُولَ الله » « تعلم رسول الله » «و نبي رسول الله » دليل على أنه أسم قبل ذلك ، أو هذا وحده إسلام منه ، فإن الوَ تَنِيَّ دليل على أنه أسم قبل ذلك » أو هذا وحده إسلام منه ، فإن الوَ تَنِيَّ إذا قال : « محمد رسول الله » حكم بإسلامه ، ومع هذا فقد أنكر أن يكون هَجَا النبي صلى الله عليه وسلم ، وردَّ شهادَة أولائك بأنهم أعداه له ؟ لحما بين القبيلتين من الدماء والحرب ، فلو لم يكن ما قَعَلَه مُبيحًا لدمه لما أحتاج إلى شيء من ذلك .

ثم إنه بعد إسلامه ، واعتذاره ، وتكذيب المخيرين ، ومَدْ حِه لرسول الله صلى الله عليه وسلم عن إهْدَارِ مله الله عليه وسلم عن إهْدَارِ دمه ، والعفو أيما يكون مع جَوَاز العقوبة على الذنب ؛ فعلم أن النبى صلى الله عليه وسلم كان له أن يُعاقبه بعد مجيئه مسلما معتذرا ، وإنما عفا عنه حلماً كرماً .

تم إن فى الحديث أنَّ نَوْفَلَ بن معاوية هو الذى شَفَع له إلى النبى صلى الله عليه وسلم ، وقد ذكر عَامَّةُ أهل السَّيرِ أن نوفلا هذا هو رأس المتكبرين الذين عَدَوْا على خُزَاعة وقَتَـلُوهم ، وأعانتهم قريش على ذلك ، وبسبب ذلك انتقض عهدُ قريش و بنى بكر ، ثم إنه أسلم قبل الفتح حتى صار يشفع فى الذى هَجَا النبيَّ صلى الله عليه وسلم ؛ فعلم أن الهجاء أغْلَظُ من نقض العهد بالقتال وآخر هَجَا ثم أسلما

عُصِمَ دَمُ الذى قاتل ، وجاز الانتقام من الهاجى ، ولهذا قَرَنَ هذا الرجلُ خَرْقَ العرِفِ المُعرِفُ المعرِفُ العرِف العرف العر

ومما يوضح هذا أن النبى صلى الله عليه وسلم لم يُهْدِرُ دَمَ أَحَدِ من بَيْ بَكْرِ الناقضين للعهد بعينه ، و إنما مَكَنَّ منهم بنى خُرَاعة يوم الفتح اكثر النهار ، وأهْدَرَ دَمَ هذا بعينه حتى أسلم واعتذر ، هذا مع أن العهد كان عهد هُدْنَة ومُوَادعة ، ولم يكن عهد جزية وذمة ، والمهادِنُ المقيمُ ببلده يُظهر ببلده ما شاء من مُنْكَرَات الأقوال والأفعال المتعلقة بدينه ودنياه ، ولا ينتقض بذلك عهدُه حتى يحارب ؛ فعلم أن الهجاء من جنس الحرب وأغلظ منه ، وأن الهاجي لا ذمة له .

\* \* \*

الحديث التاسع: قصة ابن أبى سَرْح، وهي مما اتفق عليه أهْلُ العلم، قصة واستفاضت عندهم اسْتِفَاضَةً تستغنى عن رواية الآحاد كذلك، وذلك ابن أبى سرح أثبَتُ وأقوى مما رَوَاه الواحدُ الْقَدْلُ، فنذكرها مشروحة ليتبيَّنَ وَجْه الدلالة منها:

عن مصعب بن سعد عن سعد بن أبى وَقَاصِ قال : لما كان يَوْمُ فتح مكة أختباً عبد ُ الله بن سَعْد بن أبى سَرْح عند عَمَان بن عَفَّان ، فجاء به حتى أوْقَفَه على النبى صلى الله عليه وسلم ، فقال : يا رسول الله ، بايع عبد الله ، فرفع رأسه ، فنظر إليه ، ثلاثا ، كلُّ ذلك يأبى ، فبايعه بعد ثلاث ثم أَقْبَلَ على أصحابه فقال : « أما كان فيكم رَجُلُ رَشِيد يقومُ إلى هذا حيث رآنى كَفَفَت يَدِى عن بيعته فيقتله » فقالوا : ما ندرى يا رسول الله ما في نفسك ، ألا أوْمَأْت إلينا بعينك ، قال : «إنه لا يَنْبَغَى لنبى أن تكون ما في خائنة الأعْبُن » رواه أبو داود بإسناد صحيح .

ورواه النسائى كذلك أبسط من هذا عن سعد قال: لما كان يومُ فتح مكة آمَنَ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم الناس إلا أرْبَعَةَ نَفَرٍ ، وقال: اقْتُلُوهم و إن وجدتموهم متعلِّقين بأستار الكعبة: عكرمة بن أبى جهل ، وعبد الله بن خَطَّل ، ومِقْيَسُ بن حُبَابة (١) ، وعبد الله بن سعد بن أبى سرح .

قَامًا عَبِدَ الله بن خَطَلَ فَادْرِكَ وهو متعلِّق بأستار السَّعبة ، فاسْنَبَقَ إليه سعيد بن حارث وعَمَّار بن ياسر فسَبَقَ سعيد عاراً ، وكان أشَبَّ الرجلين ، فقتله. وأما مقْيَسُ بن حُبَابة (١) فأدْرَكه الناسُ في السوق ؛ فقتلوه .

وأما عَكْرِمَةُ فركب البحر فأصابتهم عاصف ، فقال أصحاب السفينة : أخْلِصُوا فإن آ لهتكم لا تغنى عنكم شيئاً ههنا ، فقال عكرمة : والله لئن لم يُنْجِنِي في البحر إلا الإخلاص لا ينجني في البر غيره ، اللهم لك على عهد إن أنت عافيتني مما أنا فيه أن آتي محمداً حتى أضَع يدى في يده ، ولأجدَنَه عَفُوًّا كريماً ، فجاء وأسلم .

وأما عبدُ الله بن سعد بن أبى سَرْح فإنه اخْتَبَا عند عُمان بن عَفَّان ، فلما دعا رسولُ الله صلى الله عليه وسلم الناس إلى البيعة جاء به حتى أوْقَفَه على النبى صلى الله عليه وسلم ، ثم ذكر الباقى كما رواه أبو داود .

وعن عبد الله بن عباس قال: كان عبدُ الله بن سَعْد بن أبى سَرْح يكتبُ لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأزَلَه الشيطانُ فلحق بالكفار ، فأمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يُقْتَلَ يومَ الفتح ، فاستجار له عثمان ، فأجاره رسول الله صلى الله عليه وسلم ، رواه أبو داود .

وروی محمد بن سَعْدِ فی الطبقات عن علی بن زید عن سعید بن المُسَیَّب أن رسول الله صلی الله علیه وسلم أمر بقَتل ابن أبی سَرْح یوم الفتح ، وفَرْ تَنَی ، وابْنِ الزِّ بَعْرَی ، وابن خَطَل ، فأتاه أبو بُرْدَةَ وهو متعلِّق بأستار الكمبة فَبَقَر

<sup>(</sup>۱) فى أصول هذا الكتاب وفى أكثر نسخ سيرة ابن هشام « بن صبابه » بالصاد المهملة ، تحريف ما أثبتناه عن قاموس الفيروز أبادى وشرحه ( ق ى س )

بطنه ، وكان رجل من الأنصار قد نَذَرَ إن رأى ابن أبي سَرْح أن يقتله ، فجاء عَبَان — وكان أخاه من الرضاعة — فشفَعَ له إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد أخذ الأنصارئ بقائم السيف ينتظر النبي صلى الله عليه وسلم متى يومىء إليه أن يقتله ، فشفع له عنمان حتى تركه ، ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم للأنصاري « هَلاً وَفَيْتَ بِنَذْرِكَ » فقال : يا رسول الله وضَعْتُ عليه وسلم للأنصاري « هَلاً وَفَيْتَ بِنَذْرِكَ » فقال النبي صلى الله عليه وسلم : يدى على قائم السيف أنتظر متى تومىء فاقتله ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : يدى على قائم السيف أنتظر متى تومىء فاقتله ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم :

وقال محمد بن إسحاق في رواية ابن بكير عنه: قال أبو عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر وعبد الله بن أبي بكر بن حَرْم: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم — حين دخل مكة ، وفَرَّقَ جيوشه — أمرهم أن لا يقتلوا أحداً إلا مَنْ قاتلهم ، إلا نفراً قد سَمَّاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقال : « اقتلُوهُم وَإِنْ وَجَدْ تَمُوهُم تَحْتَ أَسْتَارِ الْكَعْبة » عبد الله بن خَطَل ، وعبد الله بن وَإِنْ وَجَدْ تَمُوهُم تَحْتَ أَسْتَارِ الْكَعْبة » عبد الله بن خَطَل ، وعبد الله بن أبي سَرْح ، و إنما أمر بابن أبي سَرْح لأنه كان قد أسلم ، فكان يكتُب لرسول الله صلى الله عليه وسلم الوحى ؛ فرجَع مشركا ، ولحق بمكة ، فكان يقول : أو لذه صلى الله عليه وسلم الله عليه وسلم الله عليه وسلم كذا أو كذا أو كذا ، فيقول له رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول له رسول الله عليه وسلم كان يقول ها وعلم الله عليه وسلم كان يقول ها وعلم الله عليه وسلم : كلاها سواء .

قال ابن إسحاق: حدثنى شرحبيل بن سعد أن فيه نَزَلَتْ: ﴿ وَمَنْ أَظُلَمُ مُّنِ اُفْتَرَى عَلَى اللهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِىَ إِلَىٰ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٍ وَمَنْ قَالَ سَأْنُولُ مِثْلَ مَا أَنْزَلَ اللهُ) (١) فلما دَخَلَ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم مكة قَالَ سَأْنُولُ مِثْلَ مَا أَنْزَلَ الله) (١) فلما دَخَلَ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم مكة فَرَّ إلى عَمَان بن عفان — وكان أخاه من الرضاعة — فغيّبه عندهُ حتى اطمأنَ فَرَّ إلى عَمَان بن عفان — وكان أخاه من الرضاعة — فغيّبه عندهُ حتى اطمأنَ (١) من الآية ٩٣ من سورة الأنهام

أُهْلُ مَكَة ، فَأَنَى به رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فاسْتَأْمَنَ له ، فصمت رسولُ الله صلى الله عليه وسلم طويلا وهو واقف عليه ، ثم قال : « نعم » فانصرف به ، فلما ولَّى قال رسوّل الله صلى الله عليه وسلم : « ما صَمَتُ إلاَّ رجاء أنْ يَقُومَ إليّه يَعْضُكُم وَقَيْقُتُلَه » . فقال رجال من الأنصار : يا رسول الله ألاَّ أوْمَأْت إلى فأقتله ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إنَّ النَّي لَا يَقْتُلُ بالإِشَارة » .

وقال ابن إسحاق في رواية إبراهيم بن سعد عنه : حدثني بعض علمائنا أن ابن أبي سَرْح رَجِع إلى قريش فقال : والله لو أشاء لقلت كما يقول محمد وجثت بمثل ما يأتي به ، إنه ليقول الشيء وأصرفه إلى شيء ، فيقول : أصَّبْتَ ، ففيه أنزل الله تعالى : ( وَمَنْ أَظْلَمْ مِمْنِ أَفْتَرَى عَلَى اللهِ كَذِباً أَوْ قَالَ أُوحِيَ إلى قَلْمُ يُوحَ إلَيهِ شيء ) (أ) فلذلك أمرَ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم بقتله .

وقال ابن إسحاق عن ابن أبى نُجَيْح قال : كان رسولُ الله صلى الله عليه وسلم عَهِدَ إلى أمرائه من المسلمين حين أمرهم أن يدخلوا مكة الا يقاتلوا إلا أحداً قاتلهم ، إلا أنه قد عهد في نَفر سمّاهم ، أمر بقتلهم و إن وُجِدُ وا تحت أستار السّعبة منهم عبد الله بن سعد بن أبى سَرْح ، و إنما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم بقتله لأنه كان أسّلم ، وكان يكتب لرسول الله صلى الله عليه وسلم الوّحى ؟ فارْ تَدَّ مشركاً راجعاً إلى قريش ، فقال ": والله إلى لأصر فه حيث أريد، إنه ليملى على فأقول أو كذا أو كذا فيقول : نعم ، وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان أيم في عليه فيقول «عزيز حكيم» أو «حكيم حليم» ، فكان يكتبها على أحد الحرفين ، فيقول : «كل صواب »

وروينا في مغازى مَثْمَر عن الزهرى في قصّة الفَتَّح قال : فَدَخــل (١) من الآية ٩٣ من سورة الأنعام

رسولُ الله صلى الله عليه وسلم فأمر أصحابه بالكفّ، وقال: « كُفُّوا السَّلاَحَ » إلا خُرَاءة من بكر ساعةً ، ثم أمرهم فكفوا ، فآمن الناس كلَّهم إلا أر بعة : ابن أبي سرح ، وابن خَطَل ، ومفييس الكناني ، وامرأة أخرى ، ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم : «إنِّي لم أحرَّم مَكَةً ، ولكن الله حَرَّمها ، وإنها لم تحلَّ لأحد قبلى ، ولا تحلُ لأحد بعدى إلى يوم القيامة ، وإنما أحلها الله لي ساعةً من نهار » قال : ثم جاء عنمان بن عَفَّان بابن أبي سَرْح فقال : بايعه كيارسول الله ، فأعرض عنه ، ثم جاءه أيضاً فقال : بايعه كيارسول الله ، فذ يدَه ، فبايعه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «لقد أعرضت عنه ، وإني لأظن بعضكم سيقتله » فقال رجل من الأنصار : فهلاً أو مَضَت إلى يارسول الله ، فقال : « إن النبي تالنبي وجل من الأنصار : فهلاً أو مَضَت إلى يارسول الله ، فقال : « إن النبي تالنبي وجل من الأنصار : فهلاً أو مَضْت إلى يارسول الله ، فقال : « إن النبي النبي فقال : « إن النبي قال وحيض » فكأنه رآه غذرا .

وفى مَغَازى موسى بن عَقْبة عن ابن شهاب قال: وأمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يكفّوا أيديهم فلا يقاتلوا أحداً إلا مَنْ قا تَلَهم ، وأمرهم بقتل أربعة منهم عبد الله بن سعد بن أبى سَرْح واللهؤ يرث بن نقيد (١) وأبن خَطَل ومِقْيَس بن حُبابة أحد بنى لَيْث ، وأمر بقتل قَيْدَتين لا بن خَطَل تُعَنِّيان بهجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فى قَتْل صلى الله عليه وسلم فى قَتْل النفر ، وأن يقتل عبد الله بن أبى سَرْح ، وكان ارْ تَدَّ بعد الله عليه وسلم فى قَتْل حتى اطمأن الناس ، ثم أقبل يريد أن يُبايع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأعرض عنه ليقوم رجل من أصحابه فيقتله ، فلم يقم إليه أحد ، ولم يشعروا فأعرض عنه ليقوم رجل من أصحابه فيقتله ، فلم يقم إليه أحد ، ولم يشعروا بالذى فى نفس رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال أحدهم : لو أشَرْت إلى الذي في نفس رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال أحدهم : لو أشَرْت إلى الرسول الله ضر بت عنقه ، فقال « إن النبى لا يفعل ذلك » و يقال : أجاره

<sup>(</sup>۱) وكذا هنا ، وفى ص ۱۲۷ « بن معبد »

عُمَانَ بن عَفَانَ \_وكَانَ أَخَاهُ مَنَ الرَّضَاعَةِ \_وقتلت إحدى القَيْنَذَيْنَ ، وكَمَنَتُ (١) الأخرى حتى استؤمن لها .

وذكر محمد بن عائذ في مَغَازيه هذه القصةَ مثلَ ذلك .

وذكر الواقدى عن أشياخه قالوا : وكان عبدُ الله بن سمد بن أبي سَرْح يَكْتُبُ لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فر بما أمْلي عليه رسولُ الله صلى الله عليه وسلم « سميع عليم » فيكتب « عليم حكيم » فيقرأه رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقول : كذاك قال الله ، ويقرأه ، فافتتن وقال : ما يدرى محمدٌ ما يقوله ، إلى لأكتب له ما شِئْتُ ، هذا الذي كتبت يُوحي إلى كا يوحي إلى محمد ، وخرج هار باً من المدينة إلى مكة مُرْ تَدًّا ، فأهدر رسول الله صلى الله عليه وسلم دمه يوم الفتح ، فلما كان يومثذ جاء ابن أبي سَرْح إلى عُمَان بنعفان - وَكَان أَخَاهُ مَن الرضاعة - فقال : يا أخى إنى والله أستجير بك ، فَأَحْبَسْنِي هَا هَنَا وَاذْ هَبُّ إِلَى محمد فكلُّمه في ، فإن محمداً إن رآ بي ضَرَبَ الذي فيه عَيْناَي ، إن جرى أعظم الجرم ، وقد جئت تائباً ، فقال عُمَان : بل اذْهَبُ معي ، قال عبدالله: والله لئن رآ بي ليضربَنَّ عنتي ، ولا يُنْظِرُني ، فقد أهْدَرَ دى ، وأصحابه يطلبونني في كل موضع، فقال عثمان : انطَلقْ معى فلا يقتلك إن شاء الله ، فلم يَرُعُ رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا عثمان آخذاً بيد عبد الله بن سَمَّد بن أبي سَرْح واقفين بين يديه ، فأقبل عثمان على النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ، أمُّه كانت تحملني وتمشيه ، وترضعني وتَفطِمُه ، وكانت تلطفني وتتركه ، فَهَبُّه لي ، فأعرض رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وجعل عثمان كلما أعرض عنه رسولُ الله صلى الله عليه وسلم بوجهه استقبله فيعيد عليه هذا الكلام ، و إنما أُعْرَضَ النبيُّ صلى الله عليه وسلم إِرَادَةَ ۚ أَن يقوم رَجِلُ فيضرب عنقه ؛ لأنه لم يؤمنه ، فلما رأى أن لا يقوم أحد وعثمان قد أ كَبُّ على رسول الله صلى الله عليه وسلم يُقَبِّل رأســـه وهو يقول : (۱) کمنت : ای اختبأت واختفت

يا رسول الله بايعه فِدَاك أبى وأمى ، فقال النبيُّ صلى الله عليه وسلم : نعم ، ثم التَّفَتَ إلى أصحابه فقال : ما مَنَعَكُم أن يقومَ رجلٌ منكم إلى هذا الكلب فيقتله ، أو قال الفاسق ، فقال عباد بن بشر : ألاَّ أوْمَأْت إلى يا رسول الله ، فوالذى بعثك بالحق الى لأتبع طَرْفَكَ من كل ناحية رجاء أن تشير إلى فأضرب عنقه ، ويقال : قال هذا أبو اليسر ، ويقال : عر بن الخطاب ، فقال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم « إنِّ لاَ أَقْتُلُ بالإشارَةِ » .

 فبايمة وسلم كلا رآه ، فقال عثمان لرسول الله صلى الله عليه وسلم : بأبى وأمى لو تركى عليه وسلم كلا رآه ، فقال عثمان لرسول الله صلى الله عليه وسلم : بأبى وأمى لو تركى ابن أم عبد الله يقر منك كلا رآك ، فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال : « ألم أبايعه وأومنه ؟ » قال : بلى أى رسول الله ، يتذكر عظيم جُرْمِه فى الإسلام ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « الإسلام ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « الإسلام ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم عثمان إلى ابن أبى سرح فأخبره ، فكان يأتى فيسلم على النبي صلى الله عليه وسلم مع الناس .

وجه الدلالة فى قصة ابن أبى سرح فوجه الدلالة أن عبد الله بن سعد بن أبى سرح افترى على النبى صلى الله عليه وسلم أنه كان يُتَمَّمُ له الوَحْى ويكتب له ما يريد ، فيوافقه عليه ، وأنه يُصرِّفه حيث شاء ، ويغير ما أمره به من الوحى ، فَيَقُرُّه على ذلك ، وزعم أنه سينزل مثل ما أنزل الله ؛ إذ كان قد أوحى إليه فى زعمه كما أوحى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا الطعن على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى كتابه والافتراء عليه بما يوجب الرَّيْبَ فى نُبُوَّته قَدْرُ وَاثَد على مجرد الكفر به والرِّدَّة فى الدين ، وهو من أنواع السبر .

وكذلك ما افترى عليه كاتب آخر مثل هذه الفر يَة ، قَصَمَه الله وعاقبه عقو بَة خارجة عن العادة لكل أحد أفترى ؛ إذ كان مشل هذا يوجب فى القاوب المريضة رَيْبًا بأن يقول القائل : كاتبه أعْلَم الناس بباطنه و بحقيقة أمره ، وقد أخبر عنه بما أخبر ؛ فمن تَصْرِ الله لرسوله أن أظهر فيه آية تبين بهــــا أنه مفتر .

قصة كاتب آخر قصمه الله لافترانه على الرسول

روى البخارى فى صحيحه عن عبد العزيز بن صُهيَّب عن أنس قال : كان رجل نصرانى ، فأسلم وقرأ البقرة وآل عمران ، وكان يكتب للنبى صلى الله عليه وسلم ، فعاد نَصْرَانياً ، فكان يقول : لا يذرى محمد إلا ما كتبت له ، فأماته الله ، فدفنوه ، فأصبح وقد لَفَظَتْه الأرض ، فقالوا : هذا فِعْلُ محمد وأصحابه ، تَبَشُوا عن صاحبنا فألقوه ، فحفروا فى الأرض ما استطاعوا ، فأصبح قد لفظته ، فعلموا أنه ليس من الناس ، فألقوه .

ورواه مسلم من حديث سليمان بن المفيرة عن ثابت عن أنس قال: كان منا رجل من بنى النَّجَّار قد قرأ البقرَّة وآل عُرْان ، وكان يكتب للنبى صلى الله عليه وسلم ، فانطلق هار با حتى لحق بأهل الكتاب ، قال: فرفموه ، قالوا: هذا كان يكتب لحمد ، فأعجبوا به ، فما لبث أنقصَم الله عنقه ، فحفروا له فوارو ، فأصبحت الأرض قد نَبَذَتْهُ على وجهها ، ثم عادوا فحفروا له فوارو ، فأصبحت الأرض قد نَبَذَتْهُ على وجهها ، فتركوه مَنْبُوذًا .

فهذا الملعون الذى افترى على النبى صلى الله عليه وسلم أنه ما كان يدرى الا ما كتب له ، قصمه الله وفضحه بأن أخرجه من القبر بعد أن دُفن مراراً ، وهذا أمر خارج عن العادة ، يدل كلَّ أحد على أن هذا كان عقو به لما قاله ، وأنه كان كاذباً ؟ إذ كان عامة الموتى لا يصيبهم مثل هذا ، وأن هذا الجرم أعظم من مجرد الارتداد ؟إذ كان عامة المرتد يوتون ولا يصيبهم مثل هذا،

وأن الله منتقم لسوله بمن طَمَنَ عليه وسَبَّه ، ومُظْهر لدينه ولكذبالكاذب؛ إذ لم يمكن الناس أن يُقيموا عليه الحد .

من يجارب المسلمين في عصر المؤلف فيمن سب الرسول ونظير هذا ما حَدَّثَنَاه أعداد من المسلمين العدول أهل الفقه والخبرة عما جرَّبُوه مهات متعددة في حصر الحصون والمدائن التي بالسواحل الشامية ، لما حصر المسلمون فيهما بني الأصفر في زماننا ، قالوا : كنا نحن نحصر الحصن أو المدينة الشهر أو أكثر من الشهر وهو ممتنع علينا حتى نيكاد نيأس إذ تعرض أهله لسب رسول الله صلى الله عليه وسلم والوقيعة في عرضه ، فعجلنا فتحه وتيسر ولم يكد يتأخر إلا يوما أو يومين أو نحو ذلك ، ثم يفتح المكان عَنْوة ، ويكون فيهم مَلْحَمة عظيمة ، قالوا : حتى إنْ كنا لَنَدَباشر بتعجيل الفتح إذا سمعناهم يقمُونَ فيه مع امتلاء القلوب غيظاً عليهم بما قالوه فيه .

وهكذا حَدَّثنى بعض أصحابنا الثقات أن المسلمين من أهل الغرب حاكم مع النصارى كذلك ، ومن سنة الله أن يعذب أعداءه تارةً بعذاب من عنده ، وتارة بأيدى عباده المؤمنين .

وكذلك لما تمكن النبئ صلى الله عليه وسلم من ابن أبى سَرْح أَهْدَرَ دمه ، لما طعن فى النبوة وافترى عليه الكذب ، مع أنه قد آمن جميع أهل مكة الذين قاتلوه وحار بوه أشدً المحار بة ، ومع أن السنة فى المرتد أنه لا يُقْتَل حتى يُسْتَتَابَ إما وجو با أو استحباباً .

وسنذكر — إن شاء الله تعالى — أن جماعة ارْ تَدُّوا على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ثم دُعُوا إلى التوبة ، وعُرِضَتُ عليهم ، حتى تابوا فقبلت توبتهم .

وفى ذلك دليل على أن جُرْمَ الطاعن على الرسول صلى الله عليه وسلم السابِّ له أعظمُ من جُرْم المرتدِّ . ثم إن إباحة النبي صلى الله عليه وسلم دَمَهُ بعد مجيئه تائباً مسلماً وقوله: «هلاً قتلتموه» ثم عَفُوه عنه بعد ذلك \_ دليل على أن النبي صلى الله عليه وسلم كان له أن يَقْتُلُهَ وأن يعفو عنه ويعصم دمه ، وهو دلي\_\_\_ل على أن له صلى الله عليه وسلم أن يقتل من سَبّة و إن تاب وعاد إلى الإسلام .

## يوضح ذلك أشياء :

الاستدلال على أنه يجوز ' قتل الساب وإن تاب

منها: أنه فد رُوى عن عكرمة أن ابن أبى سَرْحرجع إلى الإسلام قبل فتح مكة ، وكذلك ذكر آخرون أن ابن أبى سَرْح رَجَع إلى الإسلام قبل فتح مكة إذ نزل النبى صلى الله عليه وسلم بها ، وقد تقدم عنه أنه قال لعثمان قبل أن يقدم به على النبى صلى الله عليه وسلم : إن جُرْمِى أعظمُ الجرم ، وقد جئت تائباً ، وتو بَة للرتد إسلامه .

وكذلك لما قال له عثمان: إنه يفرُّ منك كلا رآك ، قال: « أَكُمْ أَبَايِعِهُ وَالْمِينَهُ » قال: بلى ، ولكنه يتذكر عظيمَ جُرْمِهِ فى الإسسلام، فقال: « الإِلْهُ مَ يَجُبُّ مَا قَبْلَهُ » فبيَّن النبيُّ صلى الله عليه وسلم أن خوف القتل سَقَط بالبيعة والأمان ، وأن الإِثم زال بالإسلام ؛ فعلم أن الساب اذا عاد إلى الإسلام جَبَّ الإسلام بُهُ على يوجد إسقاط القتل من يملكه إن كان ممكناً .

وسيأتي — إن شاء الله تعالى — ذكر هذا في موضعه ؛ فإن غرضَناً هنا أن

نبين أن مجرد الطَّمْنِ على رسول الله صلى الله عليه وسلم والوقيعة فيه يُوجِبُ القتل في الحال التي لا يُقتَل فيها لمجرد الردة ، و إذا كان ذلك مُوجِبًا للقتل اسْتَوَى فيه المسلم والذمي ، ولأن كل ما يوجب القتل ــ سوى الردة . يستوى فيه المسلم والذمي .

وفى كتمان الصحابة لابن أبى سرح ولإحْدَى القَيْنَةِيْنِ دليلٌ على أن النبى صلى الله عليه وسلم لم يُوجِبُ قتلهم ، وإنما أباحه مع جواز عفوه عنهم ، وفىذلك دليل على أنه كان مخيراً بين القتل والعفو ، وهذا يؤيد أن القتل كان لحق النبى صلى الله عليه وسلم .

الود على فرية ابن أبى سرح والنصرانى واعلم أن افتراء ابن أبى سَرْح والـكاتِبِ الآخر النصرانى على رسول الله صلى الله عليه وسلم بأنه كان يتعلم منهما افتراء ظاهر ً.

وكذلك قوله : « إنى لأصرف كيف شئت ، إنه ليأمرنى أن أكتب له الشيء فأقول له أو كذا أو كذا فيقول نعم » فر يَة ظاهرة ؛ فإن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يكتبه إلا ما أنزله الله ، ولا يأمره أن يكتب قرآناً إلا ما أوحاه الله إليه ، ولا ينصرف كما يشاء الله .

وكذلك قوله: « إنى لأكتب ما شئت ، هذا الذى كتبت أبولحى إلى كا أبولحى إلى كا أبول مثل مأ نزل الله» كا أبول مثل مأ نزل الله الله فر أية ظاهرة ، فإن النبى صلى الله عليه وسلم لم يكن يكتبه ما شاء ، ولا كان أبولي إليه شيء.

وكذلك قول النصراني : « ما يَدْرِي محمد إلا ماكتبت له » من هذا القبيل ، وعلى هذا الافتراء حاَق َ به العذاب ، واستوجب العقاب .

ثم اختلف أهلُ العلم : هل كان النبي صلى الله عليه وسلم أقرَّهُ على أن

اراء العلماء فيا ذكره ابن أبي سرح والنصراني

آراء العلماء يكتب شيئاً غير ما ابتدأه النبي صلى الله عليه وسلم بإكتابه ؟ وهل قال له شيئاً؟ فيا ذكره على قولين :

أحدها: أن النصراني وابن أبي سَرْح ا فَشَرَيا على رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك كله ، وأنه لم يَصْدُرْ منه قول فيه إقرار على كتابة غير ما قاله أصلا ، وإنما لما زين لها الشيطان الردَّة افتراً عليه لينفِّرا عنه الناس ، ويكون قبول ذلك منهما متوجها ؛ لأنهما فارقاه بعد خِبْرة ، وذلك أنه لم يخبر أحد أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول له : هذا الذي قلته أو كتبته صواب ، وإنما هو حال الردة أخبر أنه قال له ذلك ، وهو إذ ذاك كافر عدو يفترى على الله ما هو أعظم من ذلك .

يبين ذلك أن الذى فى الصحيح أن النصرائى يقول: ما يدرى محمد إلا ما كتبت كه ، نهم ربما كان هو يكتب غير ما يقوله النبى صلى الله عليه وسلم ويغيره و يزيده و ينقصه ، فظن أن عمدة النبى صلى الله عليه وسلم على كتابه مع ما فيه من التبديل ، ولم يدر أن كتاب الله آيات بينات فى صدور الذين أوتوا العلم ، وأنه لا يفسله الماء ، وأن الله حافظ له ، وأن الله يقرئ نبيه فلا ينسى إلا ما شاء الله عما يريد رَفْهه ونَسْخ تلاوته ، وأن جبريل كان يُعارض النبي صلى الله عليه وسلم بالقرآن كل عام ، وأن النبي صلى الله عليه وسلم بالقرآن كل عام ، وأن النبي صلى الله عليه وسلم إذا نزل عليه آية أقرأها لعكد من المسلمين يتواتر نقل الآية بهم ، وأ كَثَرُ مَنْ نقل هذه القصة من المفسر ين ذكر أنه كان يُعلى عليه «سميعاً عليا» فيكتب هو «عليا حكيا» وإذا قال: «عليا حكيا» وإذا قال: «عليا حكيا» كتب «غفوراً رحيا» وأشباه ذلك ، ولم يذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له شبئاً .

قالوا: و إذا كان الرجل قد علم أنه من أهل الفر يَةِ والكذب حتى أظهر الله على كذبه آيةً بينة ، والروايات الصحيحة المشهورة لم تتضمن إلا أنه قال عن

النبى صلى الله عليه وسلم ما قال ، أو أنه كتب ما شاء ؛ فقــد علم أن النبيُّ صلى الله عليه وسلم لم يقل له شيئًا .

قالوا: وما روى فى بعض الروايات أن النبى صلى الله عليه وسلم قال فهو منقطع أو مُعَلَّل ، ولعل قائله قاله بناء على أن الكاتب هو الذى قال ذلك ، ومثلُ هذا يلتبس الأمر فيه ، حتى اشتبه ما قاله النبى صلى الله عليه وسلم وما قيل إنه قال رد على هذا القول فلا سؤال .

القول الثانى: أن النبى صلى الله عليه وسلم قال له شيئاً ؛ فروى الإمام أحمد وغيرُه من حديث حماد بن سَلَمَة أخبرنا ثابت عن أنس أن رجلا كان يكتبُ لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإذا أملى عليه «سميماً عليما » يقول : كتبت «سميماً بصيراً » قال : دَعْهُ ، وإذا أملى عليه «عليما حكيما » كتب «علما حلما » قال حماد نحو ذا .

قال: وكان قد قَرَأ البقرة وآل عران، وكان مَنْ قرأها فقد قَرَأ قرآنًا كنيرًا ، فذهب فتنصَّرَ وقال: لقد كنت أكتب لحمد ما شئت ، فيقول: « دَعْه » فمات فَدُفِنَ ، فنبذته الأرض مرتين أو ثلاثا ، قال أبو طلحة: فلقد رأيته منبوذًا فوق الأرض ، رواه الإمام أحمد.

وحدثنا يزيد بن هارون حدثنا حُمَيْد عن أنس أن رجلا كان يكتب لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد قرأ البقرة وآل عمران ، وكان الرجلُ إذا قرأ البقرة وآل عمران ، وكان الرجلُ إذا يمنى عَظُم ، فكان النبيُّ صلى الله عليه وسلم يُمْلِي عليه « غفوراً رحيا » فيكتب « عليا حكيا » فيقول له النبي صلى الله عليه وسلم : اكتب كذا وكذا ، اكتب كيف شئت ، ويُمْلِي عليه « علياً حكيا » فيكتب « معيماً بصيرا » فيقول : اكتب كيف شئت ، فارتد حكيا » فيكتب هنا شئت ، فارتد ناك الرجل عن الإسلام ، فلحق بالمشركين ، وقال : أنا أعلم بمحمد إن

كنت لأ كُتُبُ كيف شئت ، فمات ذلك الرجل ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ﴿ إِنَّ الأَرْضَ لا تَقْبَلُه ﴾ قال أنس : فحدثنى أبو طَلْحَة أنه ألى الأرض التي مات فيها ذلك الرجل ، فوجده مَنْبُوذاً ، قال أبو طلحة : ما شأن هذا الرجل ؟ قالوا : قد دَفَنَاه مراراً فلم تقبله الأرض ، فهذا إسناد صحيح .

وقد قال مَنْ ذهب إلى القول الأول: أعلَّ البزارُ حديثَ ثابتِ عن أنس، وأظن حميدا أنس، قال: رواه عنه ولم يُتاَبَعُ عليه، ورواه تُحَيَّد عن أنس، وأظن حميدا إنما سمعه من ثابت، قالوا: ثم إن أنساً لم يذكر أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم أو شهده يقول ذلك، ولعله حكى ما سمع.

وفي هذا الدكلام تكلف ظاهر ، والذي ذكرناه في حديث ابن إسحاق والواقدي وغيرها موافق لظاهر هذه الرواية ، وكذلك ذكر طائفة من أهل التفسير ، وقد جاءت آثار فيها بيانُ صفة الحال على هذا القول ؛ فني حديث ابن إسحاق : وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول : «عليم حكيم» فيقول : «أو أكتب عزيز حكيم » فيقول له رسول الله صلى الله عليه وسلم : «نعم ، كلاها سواء » وفي الرواية الأخرى : وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يُمْلى عليه فيقول « عزيز حكيم ، أو حكيم عليم » فكان عليه وسلم كان يُمْلى عليه فيقول « عزيز حكيم ، أو حكيم عليم » فكان يكتبها على أحد الحرفين ، فيقول : «كُلُ صواب » .

فني هذا بيان لأن كلا الحرفين كان قد نزل ، وأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأها ويقول له : « اكتب كيف شئت من هذين الحرفين فكل صواب » وقد جاء مصرحاً عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « أنزل القرآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفِ ، كُلُّها شَافِ كافٍ ، إن قلت عزيز حكيم أو غفور رحيم فهو كذلك ، مالم تَخْتِمْ آية رحمة بعذاب أو آية عذاب برحمة » رحيم فهو كذلك ، مالم تَخْتِمْ آية رحمة إلهذاب أو آية عذاب برحمة » وفي حرف جماعة من الصحابة ( إنْ تُتَقَدْمُهُمْ فَإنهُمْ عَبَادُكَ ، وَ إنْ تَغْفَرْ لَهُمْ

َ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ )<sup>(١)</sup> ، والأحاديث في ذلك منتشرة تدلُّ على أن من الحروف السبعة التي نَزَلَ علمها القرآن أن يختم الآيَةَ الواحدَةَ بعدَّةِ أسماء من أسماء الله على سبيل البَدَلِ يخيَّر القارىء في القرآءة بأيها شاء ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم يخيره أن يكتب ما شاء من تلك الحروف ، وربما قَرَّأُها النبئُ صلى الله عليه وسلم بحرف من الحروف فيقول له : « أو أكتب كذا وكذا » لكثرة ما سَمِعَ النبيُّ صلى الله عليه وسلم يخير بين الحرفين ، فيقول له النبي صلى الله عليه وسلم: «كلاها سواء » لأن الآية نزلت بالحرفين ، وربما كتب هو أحَدَ الحرفين ثم قَرَأُه على النبي صلى الله عليه وسلم ، فأقرَّهُ عليه ؛ لأنه قد نزل كذلك أيضاً ، وخَثْمُ الآى بمثل « سميع عليم » و « عليم حليم » و « غفور رحيم » أو بمثل « سميع بصير » أو « عليم حليم » أو « حكيم حليم » كشير في القرآن ، وكان نزولُ الآية على عدة (٢٠ من هذه الحروف أمراً معتاداً ، ثم إن الله نَسَخَ بعضَ تلك الحروف لما كان جبريل يُعاَرض النبيُّ صلى الله عليه وسلم بالقرآن في كل رمضان ، وكانت العَرْضَة الأخيرة هي حرفُ زيدِ بن ثابت الذي يقرأ الناسُ به اليومَ ، وهو الذي جَمَعَ عَثَانُ والصحابة رضي الله عنهم أجمعين عليه الناسَ ، ولهذا ذكرَ أَبْنُ عباس هذه القصة في الناسخ والمنسوخ ، وكذلك ذكرها الإمام أحمد في كتابه في الناسخ والمنسوخ ، لتضمنها نَسْخَ بعض الحروف .

العسر**طة** الأخسرة

وروی فیها وجه آخر رواه الإمام أحمد فی الناسخ والمنسوخ: حدثنا مسكین ابن بكیر ثنا معان قال: وسمعت خلفا یقول: كان ابن أبی سَرْح كَتَبَ للنبی صلی الله علیه وسلم عن الله علیه وسلم عن خواتم الآی « یعملون » و « یفعلون » و محو ذا ، فیقول له النبی صلی الله علیه

<sup>(</sup>١) من الآية ١١٨ من سورة الماثدة، والذي في المصحف (فإنك أنت العزيز الحكيم)

<sup>(</sup>٣) في الهندية « على حدة » تصحيف وانظر ص ١٣٦ الآبية

وسلم: « اكْتُبُ أَى ۚ ذَلِكَ شِئْتَ » قال : فيوفَّقُهُ الله للصواب من ذلك ، فأنى أهلَ مكة مُرْتَدا ، فقالوا : يا ابن أبي سَرْح كيف كنت تكتب لابن أبي كَبْشَةَ القرآنَ ؟ قال : أكتبه كيف شِئْتُ ، قال : فأنزل الله في ذلك ( وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن أَفْتَرَى عَلَى اللهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَى اللهِ وَلَا يَعْمِ اللهِ مَنْ اللهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَى قَلَمُ يُوحَ إِلَيْهِ مَنْ اللهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَى قَلَمُ يُوحَ إِلَيْهِ مَنْ اللهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَى قَلَمُ اللهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَى قَلَمُ اللهِ مَنْ وَاللهِ مَنْ أَنْ اللهِ عَلَمُ اللهِ عَلَمُ اللهِ عَلَمُ اللهِ عَلَمُ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَمُ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَمُ اللهُ عَلَمُ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ عَلَمُ اللهِ عَلَمُ اللهِ عَلَمُ اللهُ عَلَمُ اللهُ عَلَيْ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَمُ اللهُ عَلَمُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَمُ اللهُ عَلَيْ اللهِ عَلَمُ اللهُ اللهُ عَلَمُ اللهُ عَلَمُ اللهُ عَلَمُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَمُ اللهُ عَلَمُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَمُ اللهُ عَلَمُ اللهُ عَلَمُ اللهُ عَلَمُ اللهُ عَلَمُ اللهُ عَلَمُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَمُ اللهُ عَلَمُ اللهُ عَلَمُ اللهُ عَلَمُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَمُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَمُ اللهُ عَلَمُ اللهُ عَلَمُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَمُ اللهُ عَلَمُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَمُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ

قال النبي صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة : « مَنْ أُخَذَ أُبْنَ أَبِي سَرْحٍ مَ فَلْيَضْرِبُ عُنُقَهُ حَيْثُما وَجَدَهُ ، وَ إِنْ كَانَ مُتَعَلِّقًا بأَسْتَارِ الْكَفْبَةِ » .

فني هذا الأثر أنه كان يَسْأَل النبي صلى الله عليه وسلم عن حرفين جأثرين فيقول له : « اكْتُبُ أَىَّ ذَلِكَ شِئْتَ » فيوفقه الله للصواب، فيكتب أحَبَّ الحرفين إلى الله ، وكان كلاها منزلا ، أو يكتب ما أنزله الله فقط إن لم يكن الآخر مُنْزَلاً ، وكان هذا التخييرُ من النبي صلى الله عليه وسلم إما تَوْسِمَة إن كان الله قد أنزلها ، أو ثِقَةً بجفظ الله وعِلماً منه بأنه لا يكتب إلا ما أنزل ، وليس هذا يذكر في كتاب تولّى الله حفظة وضمن أنه لا يأتيه الباطلُ من بين يديه ولا من خلفه .

وذكر بعضهم وجها ثالثاً ، وهو أنه رُكَّما كان يسمع النبيَّ صلى الله عليه وسلم بمكة الآية حتى لم يَبْقَ منها إلا كلة أو كلتان ، فيستدل بما قرأ منها على باقيها كما يفعله الفطنُ الذكئُ ، فيكتبه ثم يقرأه على النبي صلى الله عليه وسلم فيقول : «كَذَلِكَ أَنْزِلَتْ »كما اتفق مثِلُ ذلك لعمر في قوله : (فَتَبَارَكُ اللهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ) (٢) .

وقد روى السكلبي عن أبى صالح عن ابن عباس مثل هذا فى هذه القصة ، و إن كان هذا الإسناد ليس بثقة ، قال : عن ابن أبى سَرْح أنه كان تكلم بالإسلام ، وكان يكتب لرسول الله صلى الله عليه وسلم فى بعض الأحايين ، وكان يكتب لرسول الله صلى الله عليه وسلم فى بعض الأحايين ، (۱) من الآية ۹۳ من سورة المؤمنين

فإذا أمْلَىٰ عليه « عزيز حكيم » كتب « غفور رحيم » فيقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « هَذَا أو ذَاكَ سواء » فلما نزلت ( وَلَقَدْ خَلَقْنَا الإِنْسَانَ مِنْ سُلاَلَةٍ مِنْ طِينٍ ) (١) أَمْلاَهَا عليه ، فلما انتهى إلى قوله : ( خَلْقًا آخَرَ ) (١) عجب عبدُ الله بن سعد فقال : ( تَبَارَكَ الله أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ) (١) فقال رسول الله عليه وسلم : « كَذَا أَنْزِلَتْ عَلَى " ، فَا كُتُهُما » فشك حينئذ وقال : لئن كان عد صادقاً لقد أوحى إلى الوحى إليه ، ولئن كان كاذباً لقد لئن كان كاذباً لقد قُدْتُ كا قال ، فنزلت هذه الآية (٢) .

ومما ضُعِّفَتُ به هذه الرواية أن المشهور أن الذى تكلمَ بهذا عمرُ ان الخطاب.

ومن الناس من قال قولا آخر ، قال : الذي ثبت في رواية أنس أنه كان يعرض على النبي صلى الله عليه وسلم ما كتبه بعد ما كتبه فيُمْلِي عليه «سميعاً عليا» فيقول : قد كتبت «سميعاً بصيراً» فيقول : « دَعْهُ » ، أو « أكتب كيف شئت » وكذلك في حديث الواقدى أنه كان يقول : « كَذَاكُ أَنْزَلَ الله » ويقرأه .

كان النبى فى حاجة إلى من يكتب له

قالوا: وكان النبى صلى الله عليه وسلم به حاجة إلى مَنْ يَكتب ؛ لقلة الكتّاب في الصحابة ، وعدم حضور الكتاب منهم في وقْتِ الحُناجة إليهم ، فإن العرب كان الغالبُ عليهم الأُمّيّة حتى إن كان الجو العظيم يطلب فيه كاتب فلا يوجد ، وكان أحدُهم إذا أراد كتابة أو شقة وجد مَشَقَّة حتى يحصل له كاتب ، فإذا اتّفق للنبى صلى الله عليه وسلم مَنْ يكتب له انتهر: الفرصة في كتابته ، فإذا زَادَ الكاتبُ أو نقص تر كه لحر شه على كتابة ما يُمليه ، ولا يأمره بتغيير ذلك خَوْفًا من ضَجَره وأن يَقْطَع الكتابة قبل إتمامها نقيةً منه صلى الله عليه وسلم بأن تلك الكلمة أو الكلمة بن تُسْتَذُرك فيا بعد بالإلقاء صلى الله عليه وسلم بأن تلك الكلمة أو الكلمة بن يريد الآية همه من سورة المؤمنين (٢) يريد الآية همه من سورة المؤمنين (١) الآيات ١٢-١٤ من سورة المؤمنين (٢) يريد الآية همه من سورة المؤمنين

إلى مَنْ يَتَلَقَّنُهُمَا منه أو بكتابها تعويلا على المحفوظ عنده وفى قلبه كما قال تعالى : ( سَنُقْرِ ثُكَ فَلَا تَنْسَى ، إِلاَّ مَا شَاءَ الله ؛ إِنَّهُ يَعْلَمُ الْجُهْرِ وَمَا يَخْفَى )(١) .

مصحف عبان والأشبة والله أعلم هو الوجه الأول ، وأن هذا كان فيما أنزل القرآن فيه هو العرضة على حروف عدَّة ، فإن القول المرضى عند علماء السلف الذي يدلُّ عليه عامة الأخيرة الأحاديث وقراءات الصحابة أن المُصْحَفَ الذي جمع عبمان الناس عليه هو أحدُ الحروف السبعة ، وهو العرضة الآخرة ، وأن الحروف السبعة خارجة عن هذا المصحف ، وأن الحروف السبعة كانت تختلف الكلمة مع أن المعنى غير مختلف ولا مُتَضَاد .

\* \* \*

الحديث العاشر: حديث القيفيني اللتين كانتا تُعَنيّان بهجاء النبي صلى الله عليه وسلم ومولاة بني هاشم (٢) ، وذلك مشهور مستفيض عند أهل السير ، وقد تقدَّم في حديث سعيد بن المسيب أنه صلى الله عليه وسلم « أَمَرَ بَقَتُل فَرْ تَنَى » (٣) .

وقال موسى بن عقبة فى مفازيه عن الزهرى: وأمرهم رسولُ الله صلى الله عليه وسلم أن يَكُفُوا أَيْدِيَهُمْ فلا يقاتلوا أحداً إلا مَنْ قاتلهم ، وأمر بقتل أربعة مَنْوَ ، قال:وأمر بقتل قَيْذَتَيْنِ لابن خَطل تغنيان بهجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثمقال : وقتلت إحدى القينتين، وكمنتِ (١) الأخرى حتى استؤمن لها، وكذلك ذكر محمد بن عائذ القرشى فى مغازيه .

قصة القينتين

<sup>(</sup>١) الآيتان ٢٠٧ من سوره الأعلى

رُع) سيصرح في رواية ابن إسحاق عن ابن بكير أن اسم هذه المولاة « سارة » وأنهاكانت لأبي لهب أو لعمرو بن هشام .

<sup>(</sup>٣) فرتني : اسم امرأة ، وانظر ص ١٢٨ الآنية

<sup>(</sup>٤) في الهندية «وكتمت» تحزيف ، وانظر ص ١١٤ السابقة

وقال ابن إسحاق في رواية ابن بكير عنه قال أبو عبيدة بن عمد بن عمار بن ياسر وعبد الله بن أبي بكر بن حَزْم : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين دخل مكة وفرق جيوشه أمرهم أن لا يَقْتُلُوا أحداً إلا مَنْ قاتلهم ، إلا نَفَراً قد سماهم رسولُ الله صلى الله عليه وسلم وقال : « اقْتُلُوهُمْ وَ إِنْ وَجَدْتَمُوهُمْ تَحْتَ أَسْتَارِ الْـكَـٰمْبَة : عبد الله بن خَطَل ﴾ ثم قال : و إنما أمر بقتل ابن خَطل لأنه كان مسلماً فَبَعَثه رسولُ الله صلى الله عليه وسلم مُصَدِّقًا (١)، و بعث معه رجلا من الأنصار، وكان معه مولَى له يخدمه، وكان مسلمًا، فنزل منزلا وأمر المولى يذبح له تيسًا ويصنع له طعامًا ، فنام واستيقظ ولم يصنع له شيئًا ، فعدًا عليه فَقَتَـلَه ، ثمارتدُّ مشركا ، وكانت له قَيْنَة صاحبتها قينة كانتا تُغَنِّيان بهجاء النبي صلى الله عليه وسلم ، فأمر بقتلهما معه ، قال : ومِقْيَسُ بن حُبابة (٢) بقتله الأنصاريُّ الذي قتل أخاه ، وسَارَة مَوْلاَة لبني عبد المطلب ، وكانت بمن يؤذيه بمـكه ·

وقال الأموى : حــدثني أبي قال : وقال ابن إسحاق : وكات رسول الله صلى الله عليه وسلم عَهِدَ إلى المسلمين في قَتْلِ نَفْرٍ ونسوة ، وقال : « إِنْ وَجَدْ تَمُوهُمْ تَحِنْتَ أَسْتَارِ الْكَمْنِيَةِ فَاقْتُلُوهُمْ ﴾ وسماهم بأسمائهم ستة : ابن أبي سرح، وابن خَطَل ، والحويرث بن معبد (٣) ، ومِقْيَس بن حُبابة (٢) ، ورجل من بنی تیم بن غالب .

قال ابن إسحاق : وحدثني أبو عُبَيدة بن محمد بن عمار بن ياسر أنهم كانوا ستة ، فكتم اسم رجلين وأخبرني بأر بعة، قال: والنسوة قَيْنَتَا ابنخَطل، وسارة مولاة لبني عبدالمطلب ، ثم قال : والقَيْنَتَانِ كانتا تغنيان بهجائه ، وسارة مولاة أبي لهب كانت تؤذيه بلسانها .

وقال الواقدى عن أشياخه : ونَهَى رسول الله صلى الله عليه وسلم

<sup>(</sup>١) مصدقا : يريد جابيا يجمع الزكوات

 <sup>(</sup>٣) فى عامة نسخ هذا الكتاب « مقيس بن صبابة »

<sup>(</sup>٣) مضى في ص ١١٣ « بن نقيد »

عن القتال ، وأمر بقتل ستة نفر وأرْبَع نسوة ، ثم عَدَّدَهم ، قال : ابن خَطل ، وسارَة مولاة عمرو بن هاشم (١) ، وقينتين لابن خَطل فَرْ تَنَى وقريبة ، ويقال : فرتنى وأرنب .

ثم قال : وكان جُرْمُ ابن خَطل أنه أسلم وهاجَرَ إلى المدينة ، و بعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم ساعياً ، و بعث معه رجلا من خُرَاعة ، وكان يصنع طعامه و بخدمه ، فنزل في مجمع ، فأمره أن يصنع له طعاماً ، ونام نصف النهار ، فاستيقظ والخزَاعيُّ نائم ولم يصنع له ، فاغتاظ عليه ، فضر به فلم يُقلِسعْ عنه حتى قتله ، فلما قتله قال : والله ليقتلنِّي محمد به إن جئته ، فارتدَّ عن الإسلام ، وساق ما أخذ من الصدقة وهَرَب إلى مكة ، فقال له أهل مكة : ما ردَّكَ إلينا ؟ قال : لم أجد ديناً خيراً من دينكم ، فأقام على شِرْكه ، فكانت له وكان يقول الشعر يهجو [ فيه ] رسول الله صلى الله عليه وسلم و يأمرها تغنيان به ، فيدخل عليه وعلى قينتيه المشركون فيشر بون الخمو وتغنى القينتان بذلك الهجاء .

وكانت سارة مولاة عمرو بن هاشم (١) نَوَّاحَةً بَكَة ، فيلتى عليها هجاء النبى صلى الله عليه وسلم فتغنى به ، وكانت قد قَدِمَتْ على رسول الله صلى الله عليه وسلم تطلب أن يَصِلَها ، وشَكَت الحَاجَة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « مَا كَانَ لَكَ فِي غِنَائِكِ وَنِياَحَتِكِ مَا يَكْفيك ؟ » فقالت : يا محمد إن قريشًا منذ قتل من قتل منهم ببدر تركوا استماع الفناء ، فوصلها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأو قر لها بعيراً طعاماً ، فرجَمَت إلى قريش وهي على دينها ، فأمر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفتح أن تُقتَل ، فقتلت يومئذ .

وأما القينتان فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتلهما ، فقتلت إحداها (١) قد مر أنها كانت لأبي لهب ، وفي رواية لبني عبد المطلب . أرنب أو قريبة ، وأما فَرْ تَنَى فاستؤمن لها حتى آمنت ، وعاشت حتى كسر ضِـلَعْ من أَضلاعها زمَنَ عَمَان رضي الله عنه فماتت ، فقضى فيه عثمان رضى الله عنه ثمانية آلاف درهم ديتها وألفين تغليظاً للحرم .

وحديثُ الْقَيْلَتَيْن مما اتفق عليه علماء السير ، واستفاض َنَقْلُهُ استفاضة يستغنى بها عن رواية الواحد ، وحديث مولاة بني هاشم ذكره عامة أهل المفازى ومَنْ له مَزِيدُ خبرة ٍ واطلاع ، و بعضهم لم يذكره .

فوجه الدلالة أن تعمُّدَ قَتْلِ المرأة لمجرد الكفر الأصلي لا يجوز بالإجماع ، وجه دلالة وقد استفاضت بذلك السنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

> ففي الصحيحين عن ابن عمر قال : وُجِدَتِ امرأَةٌ مقتولة في بعض مغازى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فنهى رسولُ الله صلى الله عليه وسلم عن قتل النساء والصبيان.

> وف حديث آخر أنه مَرَ" على امرأة مقتولة في بعض مغازيه ، فأنكر قَتْلُهَا وقال : « مَا كَانَتْ هٰذِهِ لِتُقَاتِلَ » ثم قال لأحدهم : « اَلْحَقْ خَالِدًا قَقُلْ لهُ لاَ تَقْتُـلُ دْرِيَّةً وَلا عَسِيفاً » (١) رواه أبو داود وغيره .

> وقد روى الإمام أحمد في المسند عن كعب بن مالك عن عمه أن النبي صلى الله عليه وسلم حين بعث إلى ابن أبي الحقيق بخيبر « نَهَى عَنْ قَتْل النِّسَاء والصبيان » وهذا مشهور معند أهل السير .

> وفي الحديث من رواية الزهري عن عبد الله بن كعب بن مالك : ثم صَمَدُوا إليه في عِلْمَيَّةٍ ، فَقَرَّعُوا عليه البابَ ، فخرجت إليهم امرأته ، فقالت : مَنْ أنتم ؟ فقالوا : حي من المرب تريد الميرَةُ (٢)، ففتحت لهم ، فقالت : ذاك الرجل عندكم في البيت، فغلفنا علينا وعليها باب الخجرَة، ونوهت بنا فصاحَتْ ، وقد نهانا رسولُ الله صلى الله عليه وسلم حين بَعَثَمَا عن قتل النساء والولْدَانِ ، فجعل الرجل (١) العسيف: الأجير للخدمة ، وانظر ص١٣٣ (٢) الميرة \_بكسر أوله\_ العلمام

قصة القينتين

منا يحملُ عليها السيْفَ ثم يذكر نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتل النساء فيمسك يَدَهُ ، فلولا ذلك فَرَغْنَا سنها بليل ، وذكر الحديث .

وكذلك روى يونس بن بكير عن عبد الله بن كعب بن مالك قال : حدثنى عبد الله بن أنيس ، قال في الحديث : فقامت ففتحت ، فقلت لعبد الله ابن عقيل : دُونَكَ ، فشهَرَ عليها السيف ، فذهبت امرأته فشهر ت عليها السيف ، فذهبت امرأته فشهر ت عليها السيف ، وأذكر قول رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه نهاناً عن قتل النساء والصبيان فأ كُف .

وكذلك رواه غير واحد عن ابن أنيس قال: فصاحت امرأتُه ، فَهَمَّ بعضْنَا الله عليه وسلم نهانا عن أن عن عن عن الله عليه وسلم نهانا عن قتل النساء .

وهذه القصة كانت قبل فتح مكة ، بل قبل فتح خيبر أيضاً ، بلا خلاف مق حرم عين أهل العلم ، وذكر الواقدئ أنها كانت في ذى الحجة من السنة الرابعة من المنجرة قبل الخندق ، وذكر ابن إسحاق أنها كانت عقب الخندق ، وها جميماً يزعمان أن الخندق في شوال في سنة خمس ، وأما موسى بن عقبة فقال : في شوال سنة أربع ، وحديث ابن عمر يدل عليه ، وكان فتح مكة في رمضان سنة ثمان .

و إنما ذكرنا هذا رفعاً لوهم مَنْ قد يظن أن قتل النساء كان مُباحاً عام الفتح ثم حرم بعد ذلك ، و إلا فلا رَيْبَ عند أهل العلم أن قتل النساء لم يكن مباحاً قط بأن آيات القتال وترتيب نزولها كلها دليل على أن قتل النساء لم يكن جائزاً ، هذا مع أن أولائك النساء اللآبي كُنَّ في حصن ابن أبى الحقيق إذ ذاك لم يطمع هؤلاء النفر في استرقاقهن ، بل هن ممتنعات عند أهل خيير قبل فتحها بمعدة ، مع أن المرأة قد صاحت ، وخافوا الشر بصوتها ، ثم أمسكوا عن قتلها رُجائهم أن ينكف شَرُها بالتهويل عليها .

نعم المحرم إنما هو قَصْدُ قتلهن ، فأما إذا قَصَدْنَا قَصْدَ الرجال بالإغارة أو مبيان لم نأيم بذلك به بمنجنيق أو فتح شق أو إلقاء نار فَتَاف بذلك نساء أو صبيان لم نأيم بذلك ؛ لحديث الصّفب بن جَشَّامة أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن أهل الدار من المشركين يبيتون فيصاب الذرية ، فقال « هُمْ مِنهُمْ » متفق عليه ، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم رَ مَى أهل الطائف بالمنجنيق مع أنه قد يُصيب المرأة والصبى ، و بكل حال فالمرأة الحربية غير مضمونة بقود ولادية ولا كفارة ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمر مَنْ قَتَلَ المرأة في مغازيه بشيء من ذلك ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمر مَنْ قَتَلَ المرأة الحربية جاز قتلها بالاتفاق ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم عَلَل المنع من قتل المرأة بأنها لم تكن تقاتل ، فإذا لأن النبي صلى الله عليه وسلم عَلَل المنع من قتل المرأة بأنها لم تكن تقاتل ، فإذا قاتلت وُجِدَ المقتضى لقتلها ، وارتفع المانع ، لكن عند الشافعي تقاتل كا يقاتل المسلم الضائل ، فلا يُقْصَدُ قتلها ، بل دفعها ، فإذا قُدرَ عليها لم يجز قتلها ، وعند غيره إذا قاتلت صارت بمزلة الرجل المحارب .

إذا تقرر هذا فنقول: هؤلاء النسوة كن معصومات بأنوثة ، ثم إنَّ النبى صلى الله عليه وسلم أمر بقتلهن لمجرد كونهن كن يَهْجِينَه ، وهن فى دار حرب، فعلم أن مَنْ هجاه وسبه جار قتله بكل حال .

ومما يؤكد ذلك وجوه:

أحدها: أن الهجاء والسبّ إما أن يكون من باب الفتال باللسان مايؤكدجواذ فيكوث كلم الله الفتال باللسان فتل الساب فيكوث كالمرأة الهاجية كالمرأة التي يُسْتَعَان كل علا برأيها على حرب المسلمين كالملكة ومحوها، مثل ما كانت هند بنت عُتْبَة (١)، أو تكون بنفسها موجبة للقتل لما فيه من أذى الله ورسوله والمؤمنين ، وإن كان من جنس المحاربة، أو لا يكون شيئًا من ذلك ؟

<sup>(</sup>۱) هند بنت عتبة بنربيعة : زوجأبى سفيان وأم معاوية ، كانت فى غروةأحد تحرض المشركين على قتال النبى وأصحابه لتأخذ بثأر أبيها وأهلها الذين قتلوا يوم بدر

فإن كان من القسم الأول والثانى جاز قتل المرأة الذمية إذا سَبَّت ؛ لأنها حينئذ تكون قد حاربت أو ارتكبت ما يوجب القتل ، فالذمية إذا فعلت ذلك انتقض عهدها و تتلت ، ولا يجوز أن تخرج عن هذين القسمين ؛ لأنه يلزم منه قتل المرأة من أهل الحرب من غير أن تقاتل بيد ولا لسان ، ولا أن ترتكب ما هو بنفسه موجب للقتل ، وقتل مثل هذه المرأة حرام بالسنة والإجماع .

الوجه الثمانى: أن هؤلاء النسوة كن من أهل الحرب، وقد آذين النبى صلى الله عليه وسلم فى دار الحرب، ثم قتلن بمجردالسب، كما نطقت به الأحاديث؛ وقتل المرأة الذمية بيننا وبينها من العمد ما يَكُفّها عن إظهار السب، ويوجب عليها التزام الذل والصّفار، ولهذا تؤخذ بما تصيبه للمسلم من دم أو مال أو عرض ، والحربية لا تؤخذ بشىء من ذلك.

فإذا جاز قتلُ المَرْأَة لأنها سبت الرسول وهي حربية تستبيح ذلك من غير مانع ، فقتلُ الذمية المَمْنُوعة من ذلك بالعهد أولى .

ولا يقال : عصمة الذمي أوكَدُ لأنه مضمون والحربي غير مضمون .

لأتا نقول: الذمى أيضاً ضامن لدم المُسْلم ، والحربى غيير ضامن ، فهو ضامن مضمون ؛ لأن العهد الذى بيننا اقتضى ذلك ، وأما الحربية فلا عهد بيننا و بينها يقتضى ذلك ؛ فليس كون الذمى مضموناً يجب علينا حفظه بالذى يُهُون عليه ما ينتهكه من عرض الرسول ، بل ذلك أغْلَظُ لجرمه ، وأولى بأن يؤاخذ بما يؤذينا به ، ولا نعلم شيئاً تقتل به المَرْأة الحربية قَصْداً إلا وقَتْسل الذميّة به أولى .

الوجه الثالث: أن هؤلاء النسوة لم يقاتلُنَ عام الفتح ، بل كن متذللات مستسلمات ، والهجاء إن كان من جنس القتال فقد كان موجوداً قبــل ذلك ،

والمَرْأَة الحربية لا يجوز قتلها في غزوة هي فيها مستسلمة لـكونها قد قاتلت قبل ذلك ؛ فعلم أن السب بنفسه هو المُبيح لدمائهن ، لا كونهن قاتلن .

الوجه الرابع: أن النبي صلى الله عليه وسلم آمن جميع أهمل مكة إلا أن يقاتلوا، مع كوبهم قد حار بوه وقتلوا أصحابه ونقَضُوا العهد الذي بينهم و بينه، ثم إنه أهمدر دماء هؤلاء النسوة فيمن استثناه و إن لم يقاتلن لكونهن كن يؤذينه، فثبت أن جرم المُؤذِي لرسول الله صلى الله عليه وسلم بالسب ونحوه أغْلَظُ من جرم القتال وغيره، وأنه يقتل في الحال التي نهى فيها عن قتال من قتل وقاتل.

الوجه الخامس: أن التَّيْنَتِ كانتا أَمَتَيْنِ مأمورتين بالهجاء ، وقتسل الأُمَةِ أَبعد من قتل العَسِيف (١) ، الأُمَةِ أَبعد من قتل الحرة ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن قتل العَسِيف (١) ، وكونها مأمورة بالهجاء أخف مع هذا أمر بقتلهما ، فعلم أن السب أغلظ المُوجِبات للقتل .

الوجه السادس: أن هؤلاء النسوة إما أن يكن قُتُرِنْ بالهجاء لأنهن فعلنه مع العهد الذي كان بين النبي صلى الله عليه وسلم و بين أهل مكة ، فيكون من جنس هجاء الذمي ، أو قتلن لمجرد الهجاء مع عدم العهد ، فإن كان الأول فهو المطلوب ، و إن كان الثابي فإذا جاز أن تقتل السابَّة التي لا عهد بيننا و بينها يمنعها ، فقتل الممنوعة بالعهد أو لي ' لأن مجرد كفر المَرْأة وكونها من أهل الحرب لا يبيح دمها بالاتفاق على ما تقدم ، لا سما والسَّبُّ لم يكن بمنزلة القتال على ما تقدم .

فإن قيل : ما وَجُهُ الترديد ، وأهل مكة قد نقضوا العهد وصاروا كلهم محاربين ؟

قيل: لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يستبح أخذ الأموال وسَبّى الذرية (١) العسيف : الأجير للخدمة ، وانظر ص ١٣٩ والنساء بذلك النقض العام: إما لأنه عَفاَ عن ذلك كا عَفاَ عن قتل مَن لم يقاتل > أو لأن النقض الذى وجد من بعض الرجال بمعاونة بنى بكر ومن بعضهم بإقرارهم على ذلك لم يَشرِ حكمه إلى الذرية.

وعما يوضح ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم آمَنَ الناس إلا بني بكر من خُزَاعَةً و إلا النفر المسَمَّيْنَ إِما عشرة أو أقل من عشرة أو أكثر ؛ لأن بني بكر هم الذين باشروا نَقْضَ المهد وقَتَلُوا خُزَاعة ، فعلم أنه فَرَّقَ بين مَنْ نقض المهد و فَهَلَ ما يبيح الدم و بين من لم يفعل شيئاً غير الموافقة على نقض المهد ، فبكل حال لم يقتل هؤلاء النسوة للحرب المام والنقض العام ، بل خصوص جُرْمِهن من السبِّ الناقض لمهد فاعله ، سواء ضم إليه كونه من ذي عهد أو لم يضم .

واعلم أن ما تقدَّم من قتل النسوة اللآنى سَبَنْ رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل اليهود وأم الولد وعَضّاء ، لو لم يثبت أنهن كنَّ معاهدات لـكان الاستدلال به جائزاً ، فإن كلَّ ما جاز أن تقتل به المرأة التي ليست مسلمة ولا معاهدة من فعلها وقولها فأن تقتل به المرأة المعاهدة أو لى وأخرى ، فإن موجبات القتل في حق الذمية أوسع من موجباته في حق التي ليست ذمية .

ومما يدل على مثل هذه الدلالة ما روى أن امرأة كانت تسب النبي صلى الله عليه وسلم فقال : « مَنْ يَكَفْيِنِي عَدُولِي ؟ » فخرج إليها خالد بن الوليــد فقتلها .

\* \* \*

الحديث الحادى عشر: ما استدلَّ به بعضهم من قصة ابن خَطَل ، وفى الصحيحين من حديث الزُّهْرِي عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة

ق**مــة** ابن خطل عام الفتح ، وعلى رأسه المغفّرُ ، فلما نَزَعَه جاء رجل فقال : ابن خَطَل متعلَّق بأستار الكمبة ، فقال : « اقتلوه » وهذا مما استفاض نقله بين أهل العلم واتفقوا عليه : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أهْدَرَدَمَ ابن خَطَل يوم الفتح فيمن أهدَرَهُ ، وأنه تُتِلَ .

وقد تقدم عن ابن المسيب أن أبا بَرْزَةَ أتاه وهو متعلق بأستار الكعبة فَبَقَرَ بطنه .

وكذلك روى الواقدى عن أبى بَرْزَةَ قال: في نزلَتْ هذه الآية (لاأقسِم بِهِذَا الْبَلَدِ ، وأَنْتَ حِلْ بَهِذَا الْبَلَدِ ) (١) أخْرَجْتُ عبد الله بن خطل وهو متعلق بأستار الكعبه فضرَبْتُ عنقه بين الركن والمقام .

وذكر الواقدى أن ابن خَطَل أقبل من أعلى مكة مُدَجَّجاً فى الحديد ، ثم خرج حتى انتهى إلى الخُنْدَ مَة (٢) ، فرأى خيل المسلمين ورأى القتال ، ودخله رُعْب حتى ما يستمسك من الرَّعْدَة ، حتى انتهى إلى السكمبة ، فنزل عن فرسه وطرَح سلاحه فأتى البيت فدخل بين أستاره .

وقد تقدم (٣) عن أهل المفارى أن جُرْمه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استعمله على الصدقة ، وأسحبه رجلا يخدُمه ، فغضب على رفيقه لكونه لم يصنع له طعاماً أمره بصنعته ، فقتله ، ثم خاف أن يقتل فارتدا واستاق إبل الصدقة ، وأنه كان يقول الشعر يَهْجُو به رسول الله صلى الله عليه وسلم و يأمر جاريتيه أن تغنيا به ، فهذا له ثلاث جرائم مبيحة للدم : قتل النفس ، والردة ، والهجاء .

فمن احتج بقصته يقول: لم يُقْتَلُ لقتل النفس؛ لأن أكثر ما يجب على

<sup>(</sup>١) الآيتان ١وج من سورة البلد

<sup>(</sup>٢) الحدمة : جبل مكة

<sup>(</sup>٣) انظر ص ١٢٧ و ١٢٨ السابقتين

جماعة أص

الني بقتلهم

من قتل ثم ارتد أن يقتل قوداً ، والمقتول من خُزَاعة له أولياء ، فكان حكمه لوقتل قوداً أن يُسلم إلى أولياء المقتول ، فإما أن يقتلوا أو يعفوا أو يأخذوا الدية ، ولم يقتل لحجرد الردة ؛ "لأن المرتد يستتاب ، وإذا استنظر أنظر أنظر (١) ، وهذا ابن خطل قد فر إلى البيت ، عائذاً به ، طالباً للأمان ، تاركا للقتال ، مُنقياً للسلاح ، حتى نظر في أمره ، وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم بعد علمه بذلك كله أن يُقتل ، وليس هذا سنة من يقتل من مجرد الردة ، فثبت أن هذا التغليظ في قتله إنما كان لأجل السب والمجاء ، وأن الساب وإن ارتد فليس بمنزلة المرتد المحض يقتل قبل الاستتابة ، ولا يؤخر قتله ، وذلك دليه لله على جواز قتله بعد التوبة .

ما يؤخذ من وقد استدل بقصة ابن خطل طائفة من الفقهاء على أن مَنْ سَبّ النبي النبي وسلم من المسلمين يقتل و إن أسلم حدًا .

واعترض عليهم بأن ابن خطل كان حربياً فقتل لذلك ، وصوابُهُ أنه كان مرتداً بلا خلاف بين أهل العلم بالسير ، وحتم قتله بدون استتابة مع كونه مستسلماً مُنقاداً قد أَلْقَى السَّلَمُ كالأسبر ، فعلم أن من ارتداً وسباً يقتل بلا استتابة ، بخلاف من ارتد فقط .

يؤيده أن النبي صلى الله عليه وسلم آمَنَ عامَ الفتح جميعَ المحـــار بين إلاَّ ذَوِى جرائم مخصوصة ، وكان ممن أهدر دمه دون غيره ، فعلم أنه لم يقتل لمجرد الـــكفر والحراب .

\* \* \*

السُّنَّةُ الثَّانِيَةَ عَشَرَةَ : أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بقتل جماعة لأجل سبِّه ، و ُقَتِلَ جماعة لأجل لله ، مع كفه و إمساكه عمن هو بمنزلتهم في كونه كافراً (١) استنظر : طلب التأخير ، وأنظر - بالبناء للمجهول - أى أخر

حربياً ؛ فمن ذلك ما قدمناه عن سعيد بن المسيب أن النبي صلى الله عليه وسلم أَمْرَ يوم الفتح بقتل ابن الزِّ بَعْرَى ، وسـميدُ بن المسيب هو الغاية في جَوْدَة المراسيل ، ولا يضره أن لا يذكره بعضُ أهل المفازى ، فإنهم مختلفون في عدد من استثنى من الأمان ، وكلُّ أخبر بما عَلِمَ ، ومَنْ أثبت الشيء وذكره حجةٌ على مُن لم يثبته .

بين بحير وأخبه

وقد ذكر ابن إسحاق قال : فلما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى كعب بنزهير المدينة مُنْصَرِفًا عن الطائف كتبَ بُجَيْر بن زهير بن أبي سُلْمَي إلى أخيه كعب ابن زهير يخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قَتَلَ رجالًا بمكة ممن كان يهنجوه و يؤذيه ، وأن مَنْ بقي من شُمَرَاء قريش عبد الله بن الزَّابَمْرَى وهُبَيرة ابن أبي وهب قد هر بوا في كل وجه ؛ ففي هذا بيانُ أن النبيُّ صلى الله عليــه وسلم أمر بقتل [ كل] من كان يهجوه ويؤذيه بمكة من الشعراء مثل ابن الزُّ بَعْرَى وغيره .

ابن الزيعري

ومما لا خفاء فيه أن ابن الزِّ بَعْرَى إنما ذنبهُ أنه كان شديدَ العداوة لرسول الله صلى الله عليه وسلم بلسانه ؛ فإنه كان من أشعر النساس ، وكان 'يهاجى شعراء الإسلام مثل حَسَّان وكعب بن مالك ، وما سوى ذلك من الذنوب قد شَرَ كَهُ فَيْهِ وَأَرْ بِي عَلَيْهِ عَدَدْ كَثَيْرِ مِنْ قَرْ يِشْ .

ثم إن ابن الزِّ بَعْرَى فَرَّ إلى نَجْرَان ، ثم قدم على النبي صلى الله عليه وسلم مسلمًا ، وله أشعار حسنة في التو بة والاعتذار ، فأهدر دمه للسب ، مع أمانه لجميع أهل مكة إلا من كان له جُرَّمٌ مثل جُرَّمه وتحو ذلك .

ومن ذلك أبو سفيان بن الحارث بن عبد المطلب ، قصته في هجائه النبي أبو سفيان صلى الله عليه وسلم وفى إعراض النبي صلى الله عليه وسلم عنه لَــًا جاءه مسلمًا ابن الحارث مشهورة مستفيضة.

وقد ذكر الواقدئ قال : حدثني سعيدٌ بن مسلم بن قماذ عن عبد الرحمن ابن سابط وغيره ، قال : كان أبو سفيان بن الحارث أخا رسول الله صلى الله عليه وسلم من الرَّضَاعة ، أرْضَمَتْه حَليمة أياماً ، وكان يألفُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم ، وكان له يَرْباً ، فلما 'بعِث رسول الله صلى الله عليه وسلم عاداًه عداوة لم يُمَادِها أحدًا قط، ولم يكن دخل الشعب، وهجا رسولَ الله صلى الله عليه وسلم ، وهجا أصحابه ، وذكر الحديث ، إلى أن قال : ثم إن الله أَلْتَى فَيَقَلِبُهُ الْإِسلام ، قال أبو سفيان : فقلت : من أَصْحَبُ ؟ ومع من أ كون ؟ قد ضرب الإسلام بجِرَ انهِ ، فجئت زوجتي وولدى فقلتُ : تَهَيَّتُوا للخروج فقد أقبل قدوم محدي، قالوا: قد آن لك أن تَنْصُر محدا ، إن المرب والمعجم قد تبعت محدا ، وأنت تُوضِعُ (١) في عداوته ، وكُنْتَ أوْلَىٰ الناس بنُصْرَته ، فقلت لغلامی مذکور : عَجِّلْ بأَبْمرَ تی وَفَرَسی ، قال : ثم سِرْ نَا حتی نزلنا بالأبْوَاء ، وقد نزلت مقدمته الأبواء ، فتنكرت وخفت أن أقتل ، وكان قد أهدر دى ، فخرجت وَاحِدَ ابْنِي حِمفر على قدى نحوا من ميل في الفدّاة التي صَبِّح رسول الله صلى الله عليه وسلم الأبواء ، فأقبل الناسُ رسلا رسلا \_ أى قطيماً قطيماً \_ فَتَنَجَّيْتُ فَرَقاً من أصحابه ، فلما طلع في موكبه تَصَدَّيْتُ له تِلْقَاءَ وجهه ، فلما ملاً عينيه منى أغرَضَ عنى بِوَجْهِهِ إلى الناحية الأخرى ، فَتَحَوَّلْتُ إِلَى ناحيةٍ وجهه الأخرى ، فأغرض عنى مرارا ، فأخذى ما قَرْبُ وما بَمُدَ ، وقلت : أنا مقتول قبل أن أصل إليه ، وأتذكر برم ورحمه وقرابق فيمسك ذلك منى ، وقد كنت لا أشك أن رسولَ الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه سيفرحون بإسلامى فَرَحاً شديداً لقرابتى بزسول الله صلى آلله عليه وسلم فلما رأى المسلمون إعراض رسول الله صلى الله عليه وسلم عنى أعرضوا عنى جميعًا ، فلقيني ابن أبي قُحَافَةً مُشْرِضًا عني ، ونظرت إلى عمر يُشْرِي بي رجلا (١) توضع : تسير سيراً سربعاً ، تريد أنه يشتد في عداوته ، على الحباز

من الأنصار ۖ فَأَلَزَّ بِي رجل يقول : يا عَدُوَّ الله أنت الذي كُنْتَ تؤذى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وتؤذى أصحابه ؟ قد بلغت مشارقَ الأرض ومغاربها فی عَدَاوته ، فرددت بعض الر﴿ عن نفسي ، فاستطال علیَّ ورَفَعَ صوته حتی جعلني في مثل الحرجة من الناس ُيسَرُونَ بما يفعل بي ، قال : فدخلت على عمى العباس فقلت : يا عباس ، قد كنت أرجو أن سَيَفْرَحُ رسول الله صلى الله عليه وسلم بإسلامي لقرابتي وشرفي ، وقد كان منه ما رأيت ، فكأمه ليرضي ، قال: لا والله لا أكله كلةً فيك أبدًا بعد الذي رأيت منه ما رأيت إلا أن أرى وجهاً ، إنى أجِلُّ رسول الله صلى الله عليه وسلم وأهابه ، فقلت : يا عم إلى مَنْ تَسِكُلُني ؟ قال : هو ذاك ، فلقيت عليًّا فكلمته ، فقال لي مثل ذلك ، وذكر الحديث ، إلى أن قال : فخرجت فجلست على منزل رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى راح إلى الْجُحْفَة ، وهو لا يكلمني ولا أحَدْ من السلمين ، وجَمَلْتُ لا يَمْزُلُ مِمْرُلًا إِلَّا أَنَّا عَلَى بَابُهِ ، ومعى ابنى جعفر قائم ، فلا يرانى إلا أَعْرَضَ عنى على هذه الحال ، حتى شهدت معه فتح مكة وأنا فى خَيْلة التي تُلاَزمه حتى هبط من أذَاخِرَ (١)، حتى نزل الأُ بطّح ، فنظر إلى نظرا هو أَلْيَنُ من ذلك النظر قد رَجَوْتُ أن يتبسم ، ودخل عليه نساء بني عبد المطلب، ودَخَلَتْ معهن ۚ زُوجتي ، فَرَقَّقَتْهُ عَلَى ۖ ، وخرج إلى المسجد وأنا بين يديه لا أفارقه على حال ، حتى خرج إلى هَوَ ازِنَ فخرجت معه ، وذكر قصته بهُوَازن ، وهی مشهورة .

قال الواقدى : وقد سمعت فى إسلام أبى سُفْيان بن الحارث بوجه آخَرَ ، قال : لقيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بِثَنيِّة ِ المُقاَب ، وذكر الحديث نحوا مما ذكره ابن إسحاق .

قال ابن إسحاق : وكان أبو سفيان بن الحارث ، وعبدُ الله بن أبي أمية بن

<sup>(</sup>١) أذا خر : مكان قريب من مكة

المُغيرة قد لَقِياً رسولَ الله صلى الله عليه وسلم بتَذييَّة العُقاب فيها بين مكة والمدينة، فالتَّمسا الدخولَ عليه ، فكلمته أم سَلَمة فيهما ، فقالت : يا رسول الله ابنُ عمك وابنُ عمتك وصِيْرُكُ ، فقال: « لا حاجةً لى بهما ، أما ابنُ عمى فهَتَكَ عِرْضى ، وأما ابن عمتى وصهرى فهو الذى قال لى مكة ما قال » .

فلما خرج الخبرُ إليهما بذلك \_ ومع أبي سفيان من الحارث ابْنُ له \_ فقال : والله ليأذَنَّ لي رسولُ الله صلى الله عليه وسلم أو لآخُذَنَّ بيد أُبنِي هذا ثم لمنذُ هَمَ فَي الأرض حتى نموت عَطَشاً أو جوعا ، فلما بلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم رَقَّ لهما ، فدخلا عليه ، فأنشده أبوسفيان قولَه في إسلامه واعتذاره مما كان مضى منه ، فقال :

لَعَمْرُكَ إِنِّى يَوْمَ أَحْمِ لُ رَايَةً لِللَّتِ خَيْلُ اللَّلاَتِ خَيْلُ اللَّهُ لَهُ لَكُ اللَّهُ لِللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى الله عَ

وذكر باقى الأبيات .

وفى رواية الواقدى قال: فطلبا الدخول على رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأبى أن يُدْخِلهما عليه، وكلمته أمُّ سَلَمة زوجته، فقالت: يا رسول الله صهرُك وابن عمك وأخُوكَ من الرَّضاعة، وقد جاء الله بهما مسلمين، لا يكونا أشْقَى الناس بك، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « لا حاَجَة لي بهما، أما أخوك فالقائل لى بمكة ما قال: لن يؤمن لى حتى أرْقَى فى السماء» فقالت: يا رسول الله إنما هو من قومك، وكلُّ قريش قد تبكلم، وتزل القرآن

فيه بعينه ، وقد عَفَوْتَ عمن هو أعظم جُرْماً منه ، ابن عمك ، قرابتك به قريبة، وأنت أَحَقُّ الناس عَفاَ عن جرمه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « هو الذي هَتَكَ عِرْضي ؛ فلا حاجَةً لي بهما » فلما خرج إليهما الخبرُ قال أَبُو سَفَيَانَ بِنَ الْحَارِثُ وَمَعُهُ ابْنَهُ : لَيُقْبَلَنَّ مَنَى أُو لَآخَذَنَّ بَيْدُ ابْنَي فَلأُذْهَبَنَّ فى الأرضِ حتى أهلك عطشاً وجوعاً ، وأنت أحلم الناس وأكرم الناس ، مم رَحِمِي بك ، فبلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم مقالته ، فرقَّ له ، وقال عبد الله ابن أبي أمية : إنما جنت لأصَدِّقكَ ، ولى من القرابة مثلُ مالى من الصِّهْر بك، وجملت أم سَلَمَة تَكلُّمه فيهما ، فرقَّ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم لهما ، فأذن لها ، ودخلا فأسلما ، وكانا جميعاً حسنى الإسلام .

قتل عبد الله بن أبي أمية بالطائف ، ومات أبو سفيان بن الحارث بالمدينة فى خلافة عمر رضى الله عنه ، لم يغمص عليه فى شىء ، ولقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أهْدَرَ دمه قبل أن يلقاه .

فَوَجْهُ الدلالة : أنه أهْدَرَ دم أبي سفيان بن الحارث دون غيره من صَهَاديد وجه دلالة المشركين الذين كاوا أشَدُّ تأثيرًا في الجهاد باليد والمال وهو قادم إلى مكة قصة أبي سفيان لا يريد أن يَسْفِكَ دماء أهلها ، بل يستعطفهم على الإسلام ، ولم يكن لذلك سَبَبُ يختص بأبي سفيان إلا الهجاء ، ثم جاء مسلماً وهو رُيعُر ض عنهِ هذا الإعراض ، وكان من شأنه أن يتألُّف الأباعِدَ على الإسلام ، فَكَيْفُ بِعَشْيَرَتُهُ الْأَثْنَ بِينَ ؟ كُلُّ ذَلْكُ بِسَبِب هَنْسَكُهِ عِرْضَه كُمَّا هُو مُفَسَّر في الحديث .

ومن ذلك أنه أمر يوم الفتح بقتل الْخُوَيرث بن نقيد (١)، وهو معروف عند أهل السير، قال موسى بنعقبة في مغازيه عن الزهمي، وهي من أصحالمغازي ؛ قصة الحويرث كان مالك يقول: مَنْ أُحَبُّ أَن يَكتب المَغَازي فعليه بمغازي الرجل الصَّالح ابن نقيد (١) هكذا هذا ، وم كذلك في ص١١٣ ، وم في ص١٢٧ « بن معبد »

موسى بن عقبة \_ قال : وأمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يكفوا أيديَهُمْ فلا يقاتلوا أحداً إلا مَنْ قاتَلَهم ، وأمرهم بقتل أربعة نفر : منهم الحويرث ابن نقيد .

وقال سعد بن يحيى الأموى فى مغازيه : حدثنى أبى ، قال : وقال ابن إسحاق، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم عهد إلى المسلمين فى قتل نَفَرِ ونسوة ، وقال : إن وجد تموهم تحت أستار الكعبة فاقتلوهم ، وسَمَّاهم بأسمائهم ستة ، وهم : عبد الله بن خطل ، والحويرث بن نقيد ، عبد الله بن خطل ، والحويرث بن نقيد ، ومِقْيس بن حُبابة (١) ، ورجل من بنى زَيْم بن غالب .

قال ابن إسحاق : وحدثنى أبو عبيــدة بن محمد بن عمار بن ياسر أمهم كانوا ستة ، فــكتم اسم رجلين وأخبرنى بأربمة ، وزعم أن عِكْرِمَةَ بن أبى جهل أحدهم .

قال: وأما الحويرث بن نقيد فقتله على بن أبى طالب، وكذلك ذكر ابن إسحاق فى رواية ابن بكير وغيره عنه من النفر الذين استثناهم النبى صلى الله عليه وسلم وقال «اقتُدهم و إن وَجَدْ بمُوهُم تحت أستار الكعبة»: الحويرث بن نقيد، وكان ممن يؤذى رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وقال الواقدى عن أشياخه : إن النبى صلى الله عليه وسلم نَهَى عن القتال وأمر بقتل ستة نفر وأربع نسوة : عِكْرِمة بن أبى جهل ، وهَبَّار بن الأسود ، وابن أبى سَرْح ، ومِقْيَس بن حُبابة (١) ، والخُورَيرِث بن نقيد ، وابن خَطَل .

قال: وأما الْخُوَرِثُ بن نقيد فإنه كان يؤذى النبى صلى الله عليه وسلم، فأهدر دَمَه، فبينا هو في منزلته يوم الفتح قد أغْلقَ عليه، وأقْبَلَ على رضى الله عنه يسأل عنه، فقيل: هو في البادية، فأخبر الحويرث أنه يُطْلَب، وتنحَّى على

<sup>(</sup>١) في جميع نسخ هذا الـكتاب ونسخ السيرة « بن صبابة » تحريف

عن بابه ، فخرج الحويرث يريد أن يهرب من بيت إلى بيت آخر ، فتلقَّاه على فضرب عنقه .

ومثل هذا مما يشتهر عند هؤلاء مثل الزهرى وابن عقبة وابن إسحاق والواقدى والأموى وغيرهم ، أكثر ما فيه أنه مُرْسَل ، والمرسل إذا رُوى من حجات مختلفة لا سيا بمن له عناية بهذا الأمر ويتبع له كان كالمُسْنَد ، بل بعض ما يشتهر عند أهل المفازى و يستفيض أقوى بما يروى بالإسناد الواحد، ولا يوهنه أنه لم يذكر في الحديث المأثور عن سعد وعرو بن شعيب عن أبيه عن جده ؟ لأن المثبت مُقدَّم على النافى ، ومن أخبر أنه أمر بقتله فعه زيادة علم ، ولعل النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمر بقتله ثم أمر بقتله ، وذلك أنه يمكن أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمر بقتله ثم أمر بقتله ، وذلك أنه يمكن أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أصابه أن يقاتلوا إلا من قاتلهم إلا النفر الأربعة ، ثم أمره أن يقتلوا هذا وغيره ، ومجرد نهيه عن القتال لا يوجب عصمة المكفوف عنهم ، لكنه بعد ذلك آمنهم الأمان العاصم للدم ، وهذا الرجل قد أمر النبي عنهم ، لكنه بعد ذلك آمنهم الأمان العاصم للدم ، وهذا الرجل قد أمر النبي عاتلوه وضلوا بهم الأفاعيل .

ومن ذلك أنه صلى الله عليه وسلم لما قَفَلَ من بَدْرِ راجعاً إلى المدينة قتل النَّفْر بن الحارث وتُحْتَبَةَ بن أبى مُعَيْطٍ ، ولم يقتـــل من أسارى بدر غيرها ، وقصتهما معروفة .

النضر ابنالحارث وعقبة بن أبي مبيط

قال ابن إسحاق: وكان فى الأسارى عُقْبَةُ بنابى مُمَيْطٍ والنَّضر بن الحارث فلما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم بالصَّفراء قَتَلَ النَّضْرَ بن الحارث ، قتله على بن أبى طالب كما أخبرت ، ثم مضى رسول الله صلى الله عليه وسلم و فلما كان بعر ق الظّبية قتل عقبة بن أبى مُمَيْط ، قتله عاصمُ بن ثابت .

وقال موسى بن عقبة عن الزهرى : ولم يقتل من الأسارى صَبْرًا غير عُقْبة

ابن أبى مُمَيْط ، قتله عاصم بن ثابت ابن أبى الأفلح ، ولما أبصره عُقْبة مقبلا إليه استفاث بقُرَيْش ، فقال : يا معشر قريش عَلاَمَ أَقْتَلُ من بين مَنْ ها هنا ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « على عَدَاوَتِكَ لله وَرَسُوله » وكذلك ذكر محمد بن عائذ في مغازيه .

وهذا والله أعلم لأن النضر قتل بالصفراء عند بَدْر ؛ فلم يُعَدَّ من الأَسْرَى عند هذا القائل ، لقتله قريباً من مصارع قريش ، و إلاَّ فلا خلاف عَلمِّناًه أن النضر وعُقْبة قُتِلاً بعد الأُسْرِ .

وقد رَوَى البزار عن ابن عباس أن عُقْبة بن أَبّى مُعَيْط نادى : يا مَعْشَرَ قر يش مالى أقتل من بينكم صَبْراً ؟ فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : « بِكَفْرِكُ وَافْـتِرَ الله على رسول الله » .

وقال الواقدى : كان النضر بن الحارث أسرَهُ المقدّاد بن الأسود ، فلماخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من بَدْر فكان بالأثيّل عُرِض عليه الأسرى ، فنظر إلى النضر بن الحارث فأبد النظر ، فقال لرجل إلى جنبه : محد والله قاتلى فنظر إلى النضر بن الحارث فأبد النظر ، فقال الذى إلى جنبه « والله ما هذا منك لقد نظر إلى بعينين فيهما آثار الموت ، فقال الذى إلى جنبه « والله ما هذا منا بي الأرعب ، فقال النضر لمصعب بن عمير : يا مصعب أنت أقرّب من هاهنا بي رحماً ، كلم صاحبَك أن يجعلني كرجل من أسحابي ، هو والله قاتلي إن لم تفعل ، قال مصعب : إنك كنت تقول في كتاب الله كذا وكذا ، وكنت تقول في نبيه كذا وكذا ، والله على بن أبي طالب صبراً بالسيف . وذكر الحديث ، إلى أن قال : فقتله على بن أبي طالب صبراً بالسيف .

قال الواقدى: وأقبل رسولُ الله صلى الله عليه وسلم بالأسْرَى حتى إذا كانوا بعرق الظَّبْية أمر عاصم بن ثابت بن أبى الأقلَح أن يضرب عُنُقَ عقبة

ابن أبي مُعَيْط ، فجعل عقبة يقول : يا وَ يلِي عَلاَمَ أَفْتَلُ يا قُرَيْشُ من بين منْ ها هنا ؟ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لمَدَاوَتِكَ لِلهِ ورَسُولِهِ » قال : يا محمد مَنُّكَ أَفضل ، فاجماني كرجل من قومي ، إن قَتَاتْهم قتلتني ، وإن مَنَنْتَ عليهم مننت عَلَى ، وإن أُخَذْتَ منهم الفِدَاء كنت كأحدهم ، يا محمد مَنْ للصِّبْية ؟ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « النَّارُ ، قَدِّمْهُ ۖ يا عاصم فاضرب عنقه » فَقَدَّمه عاصم فضرب عنقه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « بئْسَ الرجل ، كُنْتَ \_ والله \_ ما علمت كافراً بالله و بكتابه و برسوله ، مؤذيًا لنبيه ، فأحمد الله الذي هو قتلك وأقرَّ عيني منك » .

وجه الدلالة من قسة النضر وعقية

فغي هذا بيان أن السبب الذي أوْجَبَ قتل هذين الرجلين من بين سائر الأُسْرَى أَذَاهِم لله ورسوله بالقول والفعل ؛ فإن الآيات التي نَزَلَتْ في النضر معروفة ، وأذى ابن أبى مُعَيْط له مشهور بلسانه ويده حين خَنَقه — بأبى هو وأمى — بردائه خَنْقاً شديداً يريد قتله ، وحين ألقي السَّلاَ على ظهره وهو ساجد ، وغير ذلك .

ومن ذلك أنه أمر بَقَتْل مَنْ كان يهجوه بعد فتح مكة من قريش وسائر العرب، مثل كعب بن زُهَيْر وغيره .

قعة كعب ابن زهبر

قال الأموى : حدثني أبي قال : قال ابن إسحاق ، وذكره يونس بن بكير والبكائي وغيرها عن ابن إسحاق قال: فلما قَدِمَ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم ابنُ أبي سَّلَمي المدينَةُ مُنْصَرِفًا من الطائف كتب بجَـيْر بن زُهَيْر بن أبي سُلمَى إلى أخيه كعبَ ابن زُهَيْر يخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كَتَبَ في قتل رجال بمكة ممن کان پهجوه و يؤذيه .

> وَلَفُظُ يُونِس وَالبَّكَانِّي : أَن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد قتل رجلا<sup>(١)</sup> بمكة ممن كان يهجوه ويؤذيه ، وأن من بقي من شُعَرَاء قريش ابن الزُّ بَعْرَى

<sup>(</sup>١) كذا ، وربما كان الأصل « رجالا »

وهُبَيرة بن أبى وَهْب قد هر بوا فى كل وجه ، فإن كانت لك فى نَفْسِك حاجة فَطَرْ إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فإنه لا يقتل أحَدًا جاءه تائبًا ، وإن أنت لم تفعل فاسْع إلى جَائِكَ من الأرض ، وكان كعب قد قال أبياتًا نال فيها من رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى رويت وعرفت ، وكان الذى قال :

الاَ أَبْلِهَا عَنِّى أَبِحَـيْراً رِسَـالَةً لَكَ أَفُلْتُ وَيُحَكَ هَلَ لَكَا لَكَ أَفَلْتُ وَيُحَكَ هَلَ لَكَا لَتَخْبِرْنِى إِنْ كُنْتَ لَسْتَ بِهَاعِلِ عَلَى أَى شَى وَ عَيْدِ ذَلِكَ دَلِّكَ دَلِّكَ دَلِّكَ مَلَى عَلَى خُلُقِ لَمْ تَلْقَ يَوْما أَبالَهُ عَلَى خُلُقِ لَمْ تَلْقَ يَوْما أَبالَهُ عَلَى خُلُقِ لَمَ تَلْقَ يَوْما أَبالَهُ عَلَى خُلُقِ لَمَ تَلْقَ يَوْما أَبالَهُ عَلَى عَلَيْهِ أَبالَكَ عَلَى عَلَيْهِ أَبالَكَ عَلَى عَلَى اللّهَ اللّهَ اللّهَ عَمَرُتَ لَما لَكَا مَقَاكَ بِهَا المَلْمُونُ كَاساً رَوِيّةً المَامُونُ مِنْها وَعَلَى الْمَامُونُ مِنْها وَعَلَى اللّهَ الْمُونُ مِنْها وَعَلَى كَا الْمَامُونُ مِنْها وَعَلّى كَا الْمَامُونُ مِنْها وَعَلَى كَا الْمَامُونُ مِنْها وَعَلَى الْمَامُونُ مِنْها وَعَلَى كَا الْمَامُونُ مِنْها وَعَلَى اللّهَ الْمَامُونُ مِنْها وَعَلَى اللّهَ الْمَامُونُ مِنْها وَعَلَى اللّهَا عَالَى اللّهَ اللّهُ اللّه اللّه اللّه اللّهُ وَعَلَى اللّهَ الْمَا وَعَلّى اللّهُ الْمَامُونُ مِنْها وَعَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهَ اللّه الللّه الللّه اللّه ال

و إنمــا قال كمب « المأمون » لقول قر يش لرسول الله صلى الله عليه وسلم « الأمين » الذي كانت تقوله له .

فلما بلغ كعبا الكتابُ ضاقت به الأرض ، وأشْفَقَ على نفسه ، وأرْجَف به (۱) مَنْ كان فى حاضره من عدوه ، فقالوا : هو مقتول ، فلما لم يجد من شىء بُدًا قال قصيدةً يمدح فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، و يذكر فيها خَوْفَه و إرجاف (۱) الوُشَاة به ، ثم خرج حتى قدم المدينة ، فنزل على رجل كانت بينه و بينه معرفة من جُهَيْنة كا ذكر لى ، فغدا به على رسول الله صلى الله عليه وسلم

<sup>(</sup>۱) أرجفوا به : أى خاضوا فى الحديث عنه رأ كثروا من القول فيه

حين متلَّى الصبح ، فلما صلَّى مع الناس أشار له إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، خقال : هذا هو رسول الله فَقُمْ إليه ، فذكر لنا أنه قام إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الله عليه وسلم فوضَع بَدَه في بده ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يَعْرِفه ، فقال : يا رسول الله إن كشب ابن زُهيْر استأمن منك تائباً مُسلماً ، فهل أنت قابل منه إن أنا جئتك به ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : فهل أنت قابل منه إن أنا يا رسول الله كعب بن زُهيْر .

قال ان إسحاق : فحدثني عاصم بن عمر أنه وتَبَ عليه رجل من الأنسار فقال : يا رسول الله دَعْنِي وعَدُوَّ الله أَضْرِبُ عنقه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « دَعْهُ عَنْكَ قَدْ جَاء تَائباً نَازِعاً » قال : فغضب كَمْبُ على هذا الحيّ من الأنصار لما صنع به صاحبُهم ، وذلك أنه لم يتكلم فيه رجل من المهاجرين إلا بخير ، فقال قصيدته التي قال حين قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم أنشد ابن إسحاق قصيدته المشهورة « بانت سعاد » وفيها :

أَنْبِئْتُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ أَوْعَدَى وَالْمَغُونُ عِنْدَ رَسُولِ اللهِ مَأْمُولُ مَهْلًا هَدَاكَ اللهِ مَأْمُولُ مَهْلًا هَدَاكَ اللهِ مَأْمُولُ مَهْلًا هَدَاكَ اللهِ مَأْمُولُ مَهْلًا هَدَاكَ اللهِ مُعْلَكَ نَافِهُ لَهُ الْمُ مَوَاعِيظٌ وَتَغْصِيلُ لَا تَأْخُذَنِي بِأَفْوَالِ الْوُشَاةِ وَلَمْ كَثُرَتْ فِي الْقَاوِيلُ لَا تَأْخُذَنِي بِأَفْوَالِ الْوُشَاةِ وَلَمْ كَثُرَتْ فِي الْأَقَاوِيلُ لَا تَأْخُذُنِي الْمُقَاوِيلُ الْوُشَاةِ وَلَوْ كَثُرَتْ فِي الْأَقَاوِيلُ لَا الْمُقَاوِيلُ لَا الْمُقَاوِيلُ الْمُقَاوِيلُ الْمُعَادِيلُ الْمُؤْمِنَ فَي الْمُقَاوِيلُ اللهِ الْمُعَادِيلُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ

وفى حديث آخر: وذلك أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نَدَرَ دَمَه بقول بَلَغه عنه ، فَقَدِمَ على رسول الله صلى الله عليه وسلم مُسْلماً ، ودخل مسجده وأنشد القصيدة ، فقد أخبر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب

أصحاب الرسول

**ولو كان ق**ريبا

فِي قَتْل رَجَالَ بَكُهُ لَأُجِلَ هَجَائِهُم وَأَذَاهُم ، حتى فَرَّ مَنْ فَرَّ منهم إلى نَجْرَانَ ، مْم رَجَع ابنُ الزِّ بَمْرَى تائبًا مسلمًا ، وأقام هُبَيْرَة بنَجْرَان حتى مات مشركا ، ثم إنه أَهْدَرَ دَمَ كُعب لما قاله مع أنه ليسٍ من بليغ الهجاء ؛ لكونه طَمَنَ في دين الإسلام وعابه ، وعاب ما يَدْعُو إليه الرسولُ صلى الله عليه وسلم ، ثم إنه تاب قبل القُدْرَة عليه ، وجاء مسلماً ، وكان حَرْ بياً ، ومع هذا فهو يلتمس العفو ويقول :

## \* لاَ تَأْخُذَنِّي بأَقُوالِ الْوُشَاةِ وَلَمْ أَذْنِبْ \*

ومن ذلك : ما ُنقلَ أنه كان يتوجُّه صلى الله عليه وسلم إلى قَتْل مَنْ یهجوه ، و یقول : « مَنْ یَکْفِینی عَدُوتِّی ؟ » .

قال الأموى سعد بن يحيي بن سعيد في مغازيه : حدثنا أبي قال : أخبرني عبدُ الملك بن جُرَيْج عن عكرمة عن عبد الله بن عباس أن رجلا من المشركين شَتَمَ رَسُولَ الله صلى الله عليه وسلم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ يَكْفِينِي عَدُوِّي ؟ » فقام الزُّ بَيْرِ بن المَوَّام فقال : أنا ، فبارزه ، فأعطاه رسولُ الله صلى الله عليه وسلم سَلَبه ، ولا أُحْسِبه إلا في خَيْبَرَ حين قتل ياسر ، ورواه عبد الرزاق أيضاً .

وروى أن رجلا كان يسبُّ النبي صلى الله عليه وسلم فقال : « مَنْ يَكَفيني عدوى ؟ » فقال خالد : أنا ، فبعثه النبئُ صلى الله عليه وسلم إليه ، فقتله .

ومن ذلك : أن أصحابه كـانوا إذا سمعوا مَنْ يَسُبُّه ويؤذيه صلى الله يقتلون الساب عليه وسلم قَتَلُوه ، و إن كان قريبًا ، فيقرهم على ذلك و يرضاه ، وربما سمى مَنْ يفعل ذلك ناصراً لله ورسوله .

فروى أبو إسحاق الفَزَارِئُ في كتابه المشهور في السير عن سفيان الثُّوْرِي عن إسماعيل بن سميع عن مالك بن عمير قال : جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: إنى لقيتُ أبى في المشركين ، فسمعت منه مقالة قبيحة لك ، هَا صَبَرُتُ أَنْ طعنته بالرمح فقتلته ، فما شَقَّ ذلك عليه .

قال : وجاءه آخر فقال : إنى لقيتُ أبى في المشركين فَصَفَحْتُ عنه ، فما شَقَّ ذلك عليه .

وقد رواه الأموى وغيره من هذه الطريق .

وروى أبو إسحاق الفرّارى أيضاً في كتابه عن الأوزاعي عن حَسّان بن عطية قال: بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم جيشاً فيهم عبد الله بن ركواحة وجابر ، فلما صافّوا المشركين أقبل رجل منهم يسب رسُول الله صلى الله عليه وسلم ، فقام رجل من المسلمين فقال: أنا فلان ابن فلان ، وأمى فلانة ، فَسُبّني وسُبّ أمى ، وكُفّ عن سَبّ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلم يزده ذلك إلا إغراء ، فأعاد مثل ذلك ، وعاد الرجل مثل ذلك ، فقال في الثالثة : ثين عُدْت لا رحلَمْتُ بسيني ، فعاد ، فحمل عليه الرجل ، فولَى مُدْبراً ، فاتبعه الرجل حتى خرق صف المشركين ، فضر به بسيفه ، وأحاط به المشركون فقتلوه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أعَجِبْتُمْ مِنْ رَجُل نَصَرَ الله وَرَسُولَه ؟» فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أعَجِبْتُمْ مِنْ رَجُل نَصَرَ الله وَرَسُولَه ؟» فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أعَجِبْتُمْ مِنْ رَجُل نَصَرَ الله وَرَسُولَه ؟» فما زيه من جراحته ، فأسلم ، فكان يسمى الرحيل ، رواه الأموى في مغازيه من هذا الوجه .

وقد تقدم (۱) حديث عمير بن عدى لما قال ـ حين بلغه أذَى بنت مروان للنبى صلى الله عليه وسلم ـ : اللهم إنَّ عَلَى الدُّرا آئِنْ رَدَدَتْ رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم إلى المدينة الأقتلنها ، فقتلها بدون إذْنِ النبى صلى الله عليه وسلم ، فقال النبى صلى الله عليه وسلم : « إذَا أَحْبَبْتُمْ أَنْ تَنْظُرُوا إِلَى رَجُلٍ نَصَرَ الله ورَسُولَه بِالْغَيبِ فَانْظُرُوا إِلَى تُحَرِيبً بَعْ مِن عَدِى " » .

وكذلك حديثُ اليهودية وأمِّ الولد<sup>(٢)</sup> ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم أهْدَر دَمَها لمـا قتلت لأجل سَبِّه .

<sup>(</sup>١) انظر ص ٩٥ السابقة (٢) اليهودية في ص ٦٦ وأم الولد في ص ٧٧

مؤمنو الجن

كانوا يقتلون

وقد تقدم أيضاً حديثُ الرجل الذي نَذَرَ أَن يَقْتُلَ أَبِن أَبِي سَرْح لَمَا افتراه على النبي صلى الله عليه وسلم ، وأن النبي صلى الله عليه وسلم أمْسَكُ عن مُبَايِعته ليقوم إليه ذلك الرجلُ فيقتله وَيَنِيَ بنذره .

وقدذ كروا أن الجنَّ الذين آمنُوا به كانت تقصد مَنْ سَبَّه من الجن الكفَّار فتقتله قبل الهجرة وقبل الإذن في القتال لها وللإنس ، فيقرها على ذلك ، من سبه من ويشكر ذلك لها .

قال سعد بن يحبي الأموى في مَغَاز يه : حدثني محمد بن سعيد —يعني عمه– قال: قال محمد بن المنكدر: إنه ذكر له عن ابن عباس أنه قال: هَتَف هاتِفْ من الجن على جَبَل أبي تُعَبِّيس، فقال:

قَبِّ حَ اللهُ رَأْيَكُمُ ۚ آلَ فَهُر مَا أَدَقَ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَالأَحْسِلاَم (١) حِـــــينَ تُغْضَى لَمَنْ يَعِيبُ عَلَيْهَا

دِينَ آبَائهاً الْخُمَاةِ الْكرام حَالف الجن جن 'بصْرَى عَلَيْكُمُ'

وَرِجَالَ النَّخِيــــلِ وَالْآطَــام يُوشِكُ الْخَيْـــلُ أَنْ تَرَوْهَا بَهَاراً

تَقْتُلُ الْقُوْمَ فِي حـــرام تِهام هَلْ كَرِيمٌ مِنْكُمْ لَهُ كَفْسُ خُرًّ

مَاجِدُ الْجِيدِ الْجِيدِ الْجُعْمَامِ ضَارِبًا ضَرْبَةً تَكُونُ كَنِكَالًا

وَرَوَاحًا مِنْ كُرْبَةٍ وَاغْتِنام قال ابن عباس : فأصبح هذا الشعر ُ حديثًا لأهل مكة ، يتناشدونه بينهم ،

<sup>(</sup>١) هذا الشعر ليس يستقيم على النهج الواضع عربية .

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: هذا شيطان يكلِّم الناسَ في الأوثان يقال له مسعر ، والله مخزيه ، فمكثوا ثلاثَةَ أيام فإذا هاتف يهتف على الجيل يقول :

نَحْنُ قَتَلْنَا فِي ثَلَاثٍ مِنْكِ

إذْ سَلِفَةُ الْحُقَّ وَسَنَّ الْمُنْكُرَا

قَنْعَتُهُ سَيِعًا جُسامًا مبترا

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: هذا عفريت من الجن أشمُه سمحج آمَنَ بى سَمَّيْتُه عبدَ الله أخبرنى أنه فى طلبه منذ ثلاثة أيام ، فقال على : جَزَاهالله خيراً يارسول الله .

ممن ذُكِر أنه قتل لأجل أذى النبى صلى الله عليه وسلم أبو رافع بن ابنابى الحقيق أبى الحقيق أبى الحقيق اليهودى موروفة مستفيضة عند العلماء ، فنذكر منها اليهودى موضع الدلالة .

عن البراء بن عازب قال : بعث رسولُ الله صلى الله عليه وسلم إلى أبى رافع البهودى رجالاً من الأنصار ، وأمَّرَ عِليهم عبد الله بن عَتيك ، وكان أبو رافع رُودِى رسول الله صلى الله عليه وسلم و يُعِينُ عليه ، وكان فى حصن له بأرض الحجاز ، فلما دَ نَوْ ا<sup>(1)</sup> منه – وقد غر بت الشمس وراح الناس لسَرْ حِهم – قال عبد الله لأصحابه : أجلسوا مكا نَ فَإِنِي مُنطلق ومُتلطف للبواب لعلى أن أدخل ، فأقبَلَ حتى دنا من الباب ، ثم تَقَنَّع بنو به كأنه يَقْضى حاجته وقد دخل الناسُ ، فهتف به البواب يا عبد الله إن كنت تربد أن تدخل فأدخل دخل الناسُ أغلق فإلى أريد أن أغلق الباب ، قال : فدخلت فكمَنْتُ (٢٠) ، فلمادخل الناسُ أغلق فإلى أريد أن أغلق الباب ، ثم عَلَق الباب ، قال : فدخلت فكمَنْتُ (٢٠) ، فلمادخل الناسُ أغلق الباب ، ثم عَلَق الأغاليق (٢٠) على وَتِدٍ ، قال : فقمت إلى الأقاليد (٤) فأخَذْتُها الباب ، ثم عَلَق الأغاليق (٢٠) على وَتِدٍ ، قال : فقمت إلى الأقاليد (٤) فأخَذْتُها

 <sup>(</sup>۱) دنوا: قربوا (۲) کمنت: اختفیت واستترت.

<sup>(</sup>٣ و ٤) الأغاليق والأقاليد : المفاتيح ، وواحد الأقاليد إقليد

فَقَتَحَتَ البَابَ ، وَكَانَ أَبُو رَافِعَ يُشْمَرُ عَنْدُهُ ، وَكَانَ فِي عِلِّيَّةً لِهُ ، فَلَمَا ذهب عنه أهل سَمَره صعدت إليه ، فجعلت كما فتحت باباً أغلقت على مِن داخِل قلت: إِن القوم إِن نُذِرُوا بِي لم يَخْلُصُوا إِلىَّ حتى أقتله ، فانتهيت إليه ، فإذا هو في كَيْتِ مظلم وسط عياله لا أدرى أين هو من البيت ، قلت : أبا رافع ، قال : مَنْ هذا ؟ فَأَهْوَ يْتُ نَحُو الصُّوتَ فَأَضَرَ بُهُ خَمْرٌ بَةً ۚ بِالسَّيْفِ وَأَنَا دَهِشْ ، فَمَا أَغنيت شيئًا ، وصاح ، فخرجت من البيت ، فأمْكُثُ غير بعيد شم رجعت إليه فقلت : ما هذا الصوت يا أبا رافع؟ فقال : لأمُّكَ الوَيل ، إنَّ رَجُلاً في البيت ضرَّ بني قبلُ بالسيف ، قال : فأضرَ به ضربةً بالسيف أَثْخَنَتُهُ ، ولم أقتله ، ثم وضعت خبيب السيف في بَطنه حتى أخذ في ظَهْره ، فعرفت أنى قتلته ، فجعلت أفتح الأُبواب بابًّا باباً ، حتى انتهيت إلى دَرَجة له فوضعت رجْلي وأنا أرى أنْ قد انتهيت إلى الأرض ، فوقعت في ليلة مُقْمِرة ، فانكسرت ساقى، فعصبتها بعامة، ثم انطلقت حتى جلست على الباب فقات : لاأخرُ جُ الليلة حتى أعْلَم أفتلته ، فلما صاح الديك ُ قام الناعي على السور . فقال : أنْعي أبا رافع تاجر أهل الحجاز ، فانطاقت إلى أصحابي فقلت: النجاء ، قد قَتَلَ الله أبا رافع ، فانتهيت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فحدثته ؛ فقال : أَيْسُطُ رِجْلَك ، فبسطت رجلي ، فسحها ، فكأعا لم أشتكها قط ، رواه البخاري في صحيحه .

وقال ابن إسحاق (1): حدثنى الزُّهْرِى عن عبد الله بن كعب بن مالك قال: مما صَنَعَ الله لرسوله صلى الله عليه وسلم أن هذين الحيين من الأنصار الأوس والحزرج كانا يَتَصَاوَلاً ن معه تَصَاوُل الفَحْلَين ، لايصنع أحدُها شيئاً إلا صنع الآخر مثله ، يقولون : لا يَمدُّونَ ذلك فضلا علينا فى الإسلام وعند رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فلما قَتَل الأوس كمب بن الأشرف تذكَّرت الخزرج رجلا هو فى العدَّاوة لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلما قَتَل الأوس كمب بن الأشرف تذكَّرت الخزرج رجلا هو فى العدَّاوة لرسول الله صلى الله عليه وسلم مثله فتذا كروا ابن أبى الخُقَيق رجلا هو فى العدَّار سيرة ابن همام ٣ / ٢٨٦

بخيبر، فاستأذنوا رسولَ الله صلى الله عليه وسلم في قتله ، فأذن لهم ، وذكر الحديث إلى أن قال : ثم صَـمَدُوا إليه في عِلِّيَّةً له ، فقرَعوا عليه البابَ ، فخرجت إليهمُ امرأتُه ، فقالت : مَنْ أنتم ؟ فقالوا : حيٌّ من العرب تريد الميرَةَ رَ ، ففتحت لهم ، فألقَت (٢) ذا كم الرجل عندكم في البيت ، وذكر تمامَ الحديث في قتله

فقد تبنَّن في حديث البرَاء وان كعب إنما تسرى المسلمون لقتله بإذن النبى صلى الله عليه وسلم لأذاه النبيُّ صلى الله عليه وسلم ومُعاَداته له. وأنه كان نظيرَ ابن الأشرف، لكن ابن الأشرف كان مُعاَهَدا فآذى الله ورسوله فندَّبَ المسلمين إلى قتله ، وهذا لم يكن مُعاَهَدا .

فهذه الأحاديث كلما تدلُّ على أن مَنْ كان يسبُّ النبي صلى الله عليه وسلم دلالة هذه الأحاديث ويؤذيه مِن الكفار فإنه كان يقصد قتله ، ويحض عليه لأجل ذلك ، وكذلك أصحابه بأمره يفعلون ذلك ، مع كَفِّهِ عن غيره ممن هو على مثل حاله فى أنه كافر غير مُعاَهد ، بل مع أمانه لأولائك أو إحسانه إليهم من غير عَهَد بينه و بينهم ، ثم من هؤلاء مَنْ قتل ، ومنهم من جاء مسلماً تائباً فعصم دمه لثلاثة أسباب:

دم بعض الذين أهدرت دماؤهم

أحدها : أنه جاء تائباً قبل القدرة عليه ، والمسلم الذي وجب عليه حَدُّ أسباب عصمة لو جِأْءَ تَائْبًا قَبْلِ القَدْرَةِ عَلَيْهِ لَسْقُطُ عَنْهُ ، فَالْحُرْ فِي أُولَى .

> الشانى : أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم كان مِن خُلُقِهِ أن يعفو عنهم .

> الشالث: أن الحربيُّ إذا أسلم لم 'يوْخذْ بشيء مما عمله في الجاهلية ، لأ من حقوق الله ولا من حقوق العباد ، من غدير خلاف نعامه ؟ لْقُولُهُ تَعَالَى : ﴿ قُلُ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُشْفَرُ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ ﴾ (٣)

<sup>(</sup>١) الميرة : الطعام (٢) فألقت إلهم ، يريد قالت لهم

<sup>(</sup>٣) من الآية ٣٨ من سورة الأنفال

الإسلام عب ماقبله

ولقوله صلى الله عليه وسلم: « الإسلامُ يَجُبُ مَا قَبْلَهَ » رواه مسلم . ولقوله صلى الله عليه وسلم: « مَنْ أَحْسَنَ فِي الإسلامِ لَمْ يُؤاخَذُ مِمَا عَمِلَ فَي الْإسلامِ لَمْ يُؤاخَذُ مِمَا عَمِلَ فَي الْإسلامِ لَمْ يُؤاخَذُ مِمَا عَمِلَ .

ولهذا أسلم خلق كثير وقد قَتَـُلُوا رجالا يعرفون ؛ فلم 'يطلَب أحد منهم بقَوَد ولا دية ولا كفارة .

أسلم وَحْشِيُ قاتلُ حَمْزَةً ، وانُ العاص قاتلُ ابن قوقل ، وعقبة بن الحارث قاتلُ خُبَيْب بن عَدِي ، ومَنْ لا يُحْصَى بمن ثبت في الصحيح أنه أسلم وقد علم أنه قتل رجلا بعينه من المسلمين ؛ فلم يُوجِب النبيُ صلى الله عليه وسلم على أحد منهم قصاصاً ، بل قال صلى الله عليه وسلم : « يَضْحَكُ الله تعالَى إلى رَجُلين يَقْتلُ أَحَدُها صاحبَهُ ، كلاها يَدْخُلُ الْجُنَّة ، يقتل هذا في سبيلِ الله فيدخلُ الجُنة ، ثم يَتُوبُ الله على الْقاتلِ فَيُسْلِم وَيُقتل في سبيل الله فيدخل الجنة ، منعقى عليه .

لم يضمن النبي من أسلم دما أو مالا أخذه وهو كافر

وكذلك أيضاً لم يُضَمِّنِ النبيُّ صلى الله عليه وسبلم أحداً منهم مالاً أتلفه للمسلمين ، ولا أقام على أحد حدَّ زنا أو سرقة أو شرب أو قَذْف ، سواء كان قد أسلم بعد الأسر أو قبل الأسر . وهذا مما لا نعلم بين المسلمين فيه خلافاً ، لافى رواية ، ولا فى الفتوى به .

بل لو أسلم الحربي و بيده مال مسلم قد أخذه من المسلمين بطريق الأغتنام ونحوه — بما لا يملك به مسلم من مسلم لكونه محرها في دين الإسلام — كان له ملكا ، ولم يرده إلى المسلم الذي كان يملكه عند جاهير العلاء من التابعين ومن بعده ، وهو معنى ما جاء عن الخلفاء الراشدين ، وهو مذهب أبى حنيفة ومالك ومنصوص ولله تول أحمد ، وقول الجاهير من أصحابه بناء على أن الإسلام أو العهد قرر ما بيده من المال الذي كان يعتقده ملكا له ؛ لأنه خرج عن

مال كه المسلم في سبيل الله ، ووجب أجره على الله ، وآخِذُهُ هذا صار مستحلاله وقد غفر الله له بإسلامه ما فعله في دماء المسلمين وأموالهم ، فلم يضمنه بالرد إلى مال كه كما لم يضمن ما أتلفه من النفوس والأموال ، ولا يقضى ما تركه من العبادات ؛ لأن كل ذلك كان تابعاً للاعتقاد ، فلما رجع عن الاعتقاد غفر له ما تبعه من الذنوب ، فصار ما بيده من المال لا تَبِعة عليه فيه ، فلم يؤخذ منه كجميع ما بيده من العقود الفاسدة التي كان يستحلُّها من رباً وغيره .

ومن العلماء من قال: يردُّه على مالكه المسلم ، وهو قولُ الشـــافعى وأبى الخطاب من الحنبلية ، بناء على أن اغتنامهم فعل محرم ؛ فلأيملكون به مال المسلم كالفصّب ، ولأنه لو أخذه المسلم منهم أخذاً لا يملك به مسلم من مسلم بأن يغنمه أو يسرقه فإنه يردُّ إلى مالكه المسلم ؛ لحديث ناقة النبى صلى الله عليه وسلم وهو مما اتفق الناسُ فيا نعلمه عليه ، ولو كانوا قد ملكوه لملكه الغانم منهم ولم يردَّه .

والأول أصح ؟ لأن المشركين كانوا يغنمون من أموال المسلمين الشيء الكثير من الحرّاع والسلاح وغير ذلك ، وقد أسلم عامة أولئك المشركين ، فلم يسترجع النبئ صلى الله عليه وسلم من أحدٍ منهم مالاً ، مع أن بعض تلك الأموال لا بُدَّ أن يكون باقياً .

ويكنى فى ذلك أن الله سبحانه قال: ( لِلْفَقُرَاءِ الْمُهَاجِرِ بِنَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَا لِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِنَ اللهِ وَرِضُواناً) (١) وقال تعالى: (أَذِنَ للَّذِينَ يُقَاتَلُونَ ) (٢) إلى قوله ( الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِجَقَّ ) (٢) الآية ، وقال تعالى ( وَصَدَّ عَنْ سَبِيلِ اللهِ وكُفْرْ بِهِ والمَسْجِدِ الحرَامِ وإخْرَاجُ

<sup>(</sup>١) من الآية ٨ من سورة الحشر (٢) من الآيتين ٣٩و ٤٠ من سورة الحج

أَهْلِهِ مِنْهُ )() وقال تعالى : ( إِمَا يَنْهَا كُمُ اللهُ عَنِ الذِينَ قَاتَلُوكُمْ فَى الدين وَأَخْرَجُوكُمُ مِنْ دِيَارِكُمْ وظاهَرُوا عَلَى إِخْرَاجِكُمُ )()

فبيَّنَ الله سبحانه أن المسلمين أخرجوا من ديارهم وأموالهم بغير حق ، حتى صاروا فقراء بعد أن كانوا أغنياء .

ثم إن المشركين استولوا على تلك الديار والأموال ، وكانت باقية إلى حين الفتح ، وقد أسلم من استولى عليها في الجاهلية ، ثم لم يردَّ النبيُ صلى الله عليه وسلم على أحد منهم أخرج من داره بعد الفتح والإسلام داراً ولا مالا ، بل قيل للنبي صلى الله عليه وسلم يوم الفتح : ألا تمزل في دارك ؟ فقال : وهل تَرَك لنا عقيلُ من دار ؟

وسأله المهاجرون أن يردَّ عليهم أموالهم التي استولى عليها أهــلُ مكة ، فأبى ذلك صلى الله عليه وســلم ، وأقرَّها بيدِ من اســتولى عليها بعــد إسلامه .

> فعل عقیل این أبی طالب بدور النبی وأقاربه

وذلك أن عقيل بن أبي طالب بعد الهجرة استولى على دار النبي صلى الله عليه وسلم ودُورِ إِخْوِتِهِ من الرجال والنساء، مع ما ورثه من أبيه أبي طالب، قال أبو رافع: قيل للنبي صلى الله عليه وسلم: ألا تمزل ممزلك من الشّعب؟ قال: فَهَلْ تَرَكُ لَنَا عَقِيلٌ منزلاً ؟ وكان عقيلٌ قد باع منزل رسول الله صلى الله عليه وسلم ومنزل إخوته من الرجال والنساء بمكة .

وقد ذكر أهل العلم بالسير \_منهم أبو الوليد الأزْرَق \_ أن رباع عبد المطلب عكة صارت لبني عبد المطلب ، فنها شِعْبُ ابن يوسف ، و بعض دار ابن يوسف

<sup>(</sup>١) من الآية ٢١٧ من سورة البقرة (٢) من الآية ٩ من سورة المتحنة

لأبى طالب ، والجؤ الذى بينه و بين دار ابن يوسف دار المولد مولد النبى صلى الله عليه وسلم ، وما حوله لأبى النبى صلى الله عليه و سلم عبد الله بن عبد المطلب ، ولا رَيْبَ أن النبى صلى الله عليه وسلم كانت له هذه الدار ، ورثها من أبيه ، وبها وُلد ، وكان له دار ورثها هو وولده من خديجة — رضى الله تمالى عنها ! — .

قال الأزرق: فسكت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مسكّنيه كليهما مسكنيه الذي وُلد فيه مسكنيه الذي ابتنى فيه بخديجة بنت خُو ْيلد وَوُلِد فيه وَلَدُه جيماً.

قال: وكان عقيل بن أبى طالب أخذ مسكنه الذى وُلد فيه ، وأما بيتُ خديجة فأخذه معتب بن أبى لهب ، وكان أفرَبَ الناس إليه جواراً ، فباعه بمدُ من معاوية ، وقد شرح أهل السيرما ذكرنا فى دور المهاجرين .

دار آلجحش واستبلاء أبی سفیان علمها قال الأزرق : دار جَعْش بن رِئاب الأسدى التي بالمُعلَى لم تزل في يد ولد جَعْش فلما أذن الله لنبيه صلى الله عليه وسلم وأصحابه في الهجرة إلى المدينة خرج آل جَعْش جيماً الرجال والنساء إلى المدينة مهاجرين ، وتركوا دارهم خالية ، وهم حلفاء حَرْب بن أمية ، فعمد أبو سفيان إلى دارهم هذه فباعها بأر بعائة دينار من عمو بن عَلْقَتَة العامري ، فلما بلغ آل جحش أن أبا سفيان باع دارهم أنشا أبو أحمد يهجو أبا سفيان و يعيره ببيعها ، وذكر أبياتاً .

فلما كان يوم ُ فتح مكة أتى أبو أحمد بن جحش وقد ذهب بصره إلى رسول الله عليه وسلم فكالمه فيها ، فقال : يا رسول الله إن أبا سفيان عمد إلى دارى فباعها ، فدعاه رسول الله صلى الله عليه وسلم فسارً ، بشىء ، فما سمم أبو أحمد ذكرها بعد ذلك ، فقيل لأبى أحمد بعد ذلك : ما قال لك رسول الله

صلى الله عليه وسلم ؟ قال : قال لى « إِنْ صَبَرْتَ كَانَ خَيْراً ، وَكَانَ لَكَ بَهَـا دَارٌ فِي الْجِنةِ ﴾ وكان لكَ بهـا دَارٌ فِي الْجِنةِ ﴾ قال : قلت : فأنا أصبر ، فتركها أبو أحمد .

دار عتبة ابن غزوان

قال: وكان له تبع نفر وان دار تسمى دات الوجهين ، فلما هاجر أخذها يم الله على بن أمية ، وكان استوصاه بها حين هاجر ، فلما كان عام الفتح وكلم بنو جعش رسول الله صلى الله عليه وسلم فى دارهم ، فكره أن يرجعوا فى شىء من أموالهم ، أخذت منهم فى الله تلمالى وهجروه لله . أمسك عتبة بن غُرْوَان عن كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم فى داره هذه ذات الوجهين ، وسكت كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم فى دار هجرها لله ورسوله ، وسكت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مسكنه الذى ابتنى فيه بخدنجة ، وهذه القصة معروفة عند أهل العلم .

قال مجمد بن إسحاق: حدثنى عبد الله بن أبى بكر بن حزم والزهيرُ بنُ عكاشة بن أبى أحمد قال: أبطأ رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفتح عليهم في دورهم، فقالوا لأبى أحمد: يا أبا أحمد إن رسول الله صلى الله عليه وسلم يكرم للكم أن ترجعوا في شيء من أموالكم مما أصيب في الله .

وقال ابن إسحاق أيضاً في رواية زياد بن عبد الله البكاً ئي عنه : وتلاحق المهاجرون إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلم يبق أحد منهم بمكة إلا مَفْتُون أو محبوس ، ولم يوعب أهل هجرة من مكة بأهليهم وأموالهم إلى الله و إلى رسوله إلا أهل دور مُسكَّوْن : بنو مَظْعُون من بنى جُمَح ، و بنو جَحْش بن رئاب حُلَفاء بنى أُمَيَّة ، و بنو بُهكير من بنى سَهد بن كيث حلفاء عَدِى من كعب ، فإن دورهم غلقت بمكة ليس فيها ساكن -

ولما خرج بنو جَحْش بن رئاب من دارهم عَدَا عليها أبو سفيان بن حَرْب

فباعها من عمرو بن عَلْقَمَة أخى بنى عامر بن لؤى ، فلما بلغ بنى جحش ما صنع أبو سفيان بدارهم ذكر ذلك عبدُ الله بن جحش لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أَلاَ تَرْ ضَى يا عبدَ الله أن يعطيك الله بها داراً خيراً منها في الجنة ؟ » فقال : بلي ، فقال : « ذلك لك » فلما افتتح رسول الله صلى الله عليه وسلم سكة كله أبو أحمد في دارهم ، فأبطأ عليه النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال الناس لأبي أحمد : يا أبا أحمد إن النبي صلى الله عليه وسلم يكرَه أنْ ترجعوا في شيء من أموالكم أصيب منكم في الله ، فأمسك عن كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم .

قال الواقدي عن أشياخه قالوا: وقام أبو أحمد بن جحش على باب المسجد على جَمَلِ له حين فَرَغَ النبيُّ صلى الله عليه وسلم من خُطبته -. يعنى الخطبة التي خطبها وهو واقف بباب الكعبة حين دخل الكعبة فصلي فيها ثم خرج يوم الفتح — فقال أبو أحمد وهو يصيح : أنشد بالله يا بني عبد مناف حلني ، أنشد بالله يا بني عبد مناف داري ، قال : فدعا رسولُ الله صلى الله عليه وسلم عثمان بن عَفَانَ فَسَارًا عَبَّانَ بشيء ، فذهب عَبَّانَ إلى أبي أحمد فسارًه ، فيزل أبو أحمد عن معيره وجلس مع القوم ، فما ُسمع أبو أحمد ذكرها حتى لقي الله .

فهذا نص في أن المهاجرين طَلَبُوا استرجاع ديارهم ، فمنعهم النبي صلى الله أقر الني عليه وسلم ، وأقرَّاهَا بيد مَن استولى عليها ومن اشتراها منه ، وجعل صلى الله عليه وسلم ما أخذه منهم الكفار ُ بمنزلة ما أصيب من ديارهم وما أنفقوه من بيد الذين أموالهم ، وتلك دماً؛ وأموال ﴿ اشتراها اللهُ وسلمت إليه ، ووجب أجرها على الله فلا رَحْمَة فيها ، وذلك لأن المشركين يستحلون دماءنا وأموالنا ، وأصابوا ذلك كله استحلالاً ، وهم آثمون في هذا الاستحلال ، فإذا أشاموا جَبَّ الإسلام

دور المهاجرين استولوا علها

ذلك الإثم، ومساروا كأنهم ما أصابوا دماً ولا مالاً ، فما بأيديهم لا يجوز انتزاعه منهم .

> كف استولى عقيل على

فإن قيل : فغي الصحيحين عن الزهري عن على بن حسين عن عمرو بن عَمَانَ عَنِ أَسَامَةً بِنَ زِيد رضى الله عنه أنه قال : يا رسول الله ألا تعزل في دارك ُدُورِ النبي؟ بَكَة ؟ قالَ : « وَهَلْ تَرَكَ لَنَا عَقِيلٌ مِنْ رِبَارِعِ (١) أُو دُورِ » وكان عقيلٌ ورث أباطالب هو وطالب ، ولم يرث جعفر ولا على شيئًا ؛ لأنهما كانا مسلمين ، وكان عَقيلُ وطالب كافرين .

وفي رواية للبخاري أنه قال : يا رسول الله أبنَ تَمْزَلُ غَداً ؟ وذلك زمن الفتح فقال : « وهل ترك لنا عَقِيلٌ من منزل؟ » ثم قال : « لا يَرِثُ الـكافرُ المؤمنَ ولا المؤمنُ الكافر » قيل للزهرى: ومن ورث أبا طالب؟ قال: ور ثَه عقيل وطالب ، وفي رواية مَمْمَر عن الزهرى: أين منزلك غداً في حَجَّيْك؟ رواه البخارى . الاستيلاء، ثم باعها.

قلنا : أما دار النبيِّ صلى الله عليه وسلم التي ورثها من أبيه ودارُه التي هي له ولولده من زوجته المؤمنة خــديجة فلا حَقَّ لعقيل فـهـا ؟ فعلم أنه اسْتَوْلَى عليها ، وأما دور أبى طالب فإن أبا طالب توفى قبل الهجرة بسنين ، والمواريثُ لم تفرض . ولم يكن نزل بعسدٌ منمُ المسلم من ميراث الكافر ، بل كل مَنْ مات بمكة من المشركين أعطى أولاده المسلمون نصيبهم من الإرث كغيرهم ، بل كان المشركون ينكحون المسلمات الذي هو أعظم من الإرث، وإنما قطع الله المُوَالاً، بين المسلمين (١) الرباع : جمع ربع ، وهو للنزل والدار ، ولا يختص بمزل القوم زمن الربيع ، بل ذلك هو المربع .

والكافرين بمنع النكاح والإرث وغير ذلك بالمدينة ، وشَرَعَ الجهـاد القاطع للعصمة .

قال ابن إسحاق : حدثني ابن أن نجيح قال : لما قَدِمَ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم مكة نظر إلى تلك الرِّ بَاع ، فما أَدْرَكُ منها قد افْتُسِمُ على أمر الجاهلية الحرىإذا أسلم تَرَكَه لم يحركه ، وما وجده لم 'يقسم قَسَمَه على قسمة الإسلام .

عاكان أخذه من المسلمين

لايطالب

وهذا الذي رواه ابن أبي نجيح يوافق الأحاديث المُسْنَدَة في ذلك ، مثل حديث ابن عباس ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «كُلُّ قسيم قَسِمَ فِي الجاهلية فهو على ما قُسِم ، وكل قسم أَدْرَكُه ٱلإَسلام فإنه علىٰ ما قَسَمَ الإسلام » رواه أبو داود وابن ماجه .

وهذا أيضاً يوافق ما دلَّ عليــه كتابُ الله ، ولا نعـــلم فيه خلافا ؛ فإن الحربيَّ لو عقد عقداً فاسداً من رباً أو بيع خمر أو خنزير أو نمو ذلك ثم أسلم بعد قَبْضِ العوض لم يحرم ما بيده ، ولم يجب عليه رَدُّه ، ولو لم يكن قَبَضَه لم يجز له أن يقبض منه إلا ما يجوز للمسلم كما دلَّ عليه قولُه تعالى : ( اتَّقُوا الله وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ )(١) ، فأمرهم بترك ما بقى فى ذِمَم الناس ، ولم يأمرهم بردٌّ ما قبضوه .

وكذلك وَضَع النبيُّ صلى الله عليه وسلم لما خطب الناس كُلَّ دم أصيب في الجاهلية ، وكُلَّ رِبًّا في الجاهلية ، حتى ربا العباسِ ، ولم يأمر بردٍّ ما كان قَبِضَ ، فَكَذَلِكُ الميراثُ : إذا مات الميتُ في الجاهلية وإقتسموا تركته أمضيت القسمة ، فإن أسلموا قبل الاقتسام أو تحاكموا إلينا قبل القسمة قُسِمَ على قَسْم الإسلام ، فلما ماتَ أبو طالب كان الحسكم بينهم أن يَرِثه جميعُ ولده ، فلم يقتسموا رِبَاعَه حتى هَاجَرَ جعفر وعلى إلى المدينة ، فاستولى عقيلُ عليها

<sup>(</sup>١) من الآية ٣٧٨ من سورة البقرة

وباعها ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « لَمْ يَتُرُكُ لَنَا عَقِيلٌ مَنْزِلاً اسْتَوْلَى عَلَيْهِ وَ بَاعَهُ » وكان معنى هذا الكلام أنه استولى على دور كنّا نستحقها إذ ذاك ، ولولا ذلك لم تُضَف الدورُ إليه و إلى بنى عمه إذا لم يكن لهم فيها حق ، ثم قال بعد ذلك : «لا يَرِثُ الْمُؤْمِنُ الْكَافِرَ ، وَلاَ الْكَافِرُ الْمُؤْمِنَ » يريد والله أعلم لو أن الرّباع باقية بيده إلى الآن لم يُقسم لكنا يُقطى رباع أبى طالب كلها له دون إخوته ؛ لأنه ميراث لم يقسم فيقسم الآن على قسم المواسلام ، ومن قسم الإسلام أن لا يرث المسلم الكافر ، فكان نزول هذا الحكم بعد موت أبى طالب وقبل قسمة تركته بمنزلة نزوله قبل موته ، فبين النبي صلى الله عليه وسلم أن عليًا وجعفراً ليس لها المطالبة بشيء من ميراث المشرك الحرب لا يطالب بعد إسلامه بما كان أصابه من دماء المسلمين وأموالهم المشرك الحرب لا يطالب بعد إسلامه بما كان أصابه من دماء المسلمين وأموالهم وحقوق الله ولا ينتزع ما بيده من أموالهم التي غنمها منهم لم يُؤاخذ أيضاً بما أشافه من سَب وغيره ؛ فهذا وجه العفو عن هؤلاء .

سنة الرسول تحتم قتل الساب

وهذا الذي ذكرناه من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في تحتم قتل من كان يسبّه من المشركين مع العفو عن هو مثله في الكفركان مستقرًا في نفوس أسحابه على عهده و بعد عهده ، يقصدون قتل الساب ، ويحرضون عليه ، وإن أمسكوا عن غيره ، ويجعلون ذلك هو الموجب لقتله ، ويبذلون في ذلك نفوسهم ، كما تقدم من حديث الذي قال : سُبّني وسُب أمى وكُف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم حمل عليه حتى قتل ، وحديث الذي قتل أباه لما سمعه يسب النبي صلى الله عليه وسلم ، وحديث الأنصاري الذي نذر أن يقتل الم أبى سَرْح وكُف أن يقتل العصماء فقتكا ، وحديث الذي سَرْح وكُف النبي صلى الله عليه وسلم عن مبايعته ليوفى بنذره .

مقتل أبى جهل يوم بد*ر*  وفي الصحيحين عن عبد الرحمن من عوف رضي الله عنه قال: إني لو اقف في الصف يوم بَدْر ، فنظرت عن يميني وعن شمالي ، فإذا أنا بغلامين من الأنصار حديثة أسنائهما ، فتمنيت أن أكون بين أضلع منهما ، فغمزيي أحدها ، فقال : أي عَم م هل تعرف أبا جهل ؟ قلت : نعم ، فما حَاجَبُك إليه يا ابن أخيى ؟ قال : أخبرت أنه بسب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والذي نفسي بيده لئن رأيته لا يفارق سوادي سواده حتى يموت الأعجل منا ، قال : فتعجبت لفذك ، قال : وغرني الآخر فقال لي مثلها ، فلم أنشَب (۱) أن نظرت إلى أبي جهل يجول في الناس ، فقلت لهما : ألا تريان ؟ هذا صاحبكما الذي تسألاني عنه ، قال : فابتدراه بسيفيهما ، فضر باه حتى قتلاه ، ثم انصرفا إلى رسول الله صلى الله فقال : « أيكما قَتَله ؟ » فقال كل واحد منهما : أنا قتلته ، فقال : « هل مسَعْتُما سَيْقَيْكِما ؟ » فقال : لا ، فنظر رسول الله صلى الله فقال : « كلاكما قتَله » وقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى السيفين ، فقال : « كلاكما قتَله » وقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى السيفين ، فقال : « كلاكما قتَله » وقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى السيفين ، فقال : « كلاكما قتَله » وقضى رسول الله صلى الله ومُعاذ بن عَفْرة بن عَفْرة بن عَمْرو بن الجُموح ، والرجلان : معاذ بن عمرو بن الجُموح ، والرجلان : معاذ بن عمرو بن الجُموح ، والرجلان : معاذ بن عَفْراء .

والقصة مشهورة فى فَرَح النبيّ صلى الله عليه وسلم ،بقَتْله ، وسجود ه شكراً ، وقوله : «هذا فرْعَوْنُ هَذه الأمة » هذا مع نَهْيه عن قتل أبى البخترى ابن هشام مع كونه كافراً غير ذى عهد ، لكفّه عنه ، وإحسانه بالسعى فى تقض صحيفة الجور ، ومع قوله : « لَوْ كَانَ المُطْعِمُ بْنُ عَدِي ۗ حَيًّا، ثُمُّ كَلَّنِي فِي هُو لاَءِ النَّتْنَى \_ يعنى الأَسْرَى \_ لأَطْلَقْتُهُمْ لَهُ » يكافى المطعم بإجارته له بمكة ، والمطعم غير مفاهد ؛ فعلم أن مُؤذى الرسول صلى الله عليه وسلم يتعين بهلا كه والانتقام منه ، بخلاف الكاف عنه ، وإن اشتركا فى الكفر ، إهلا كه والانتقام منه ، بخلاف الكاف عنه ، وإن اشتركا فى الكفر ،

<sup>(</sup>١) لم ينشب : لم ينتظر ولم يمكث

خزى أبي لمب

سنة الله فيمن لايقدر

المسلمون على

الانتقام منه

يؤيد ذلك أن أبا لَهَب كان له من القرابة ما له ، فلما آذاه وتخلّف عن بنى هاشم فى نَصْرِه بَول القرآن فيه بما بزل من اللعنة والوعيد باسمه ، خزياً لم يفعل بغيره من الكافرين ، كا روى عن ابن عباس أنه قال : ما كان أبو لهب إلا من كُفّار قومه ، حتى خرج مننّا حين تحالفت قريش علينا ، فظاهرَهم ، فسبّه الله ، و بنو المطلب مع مُسَاواتهم أمبد شمس و وَوْفَل فى النسب لما أعانوه و مَصَرُوه وهم كفار شكر اللهذلك لهم فجعلهم بعد الإسلام مع بنى هاشم فى سَهْم ذوى القربى ، وأبو طالب لما أعانه و نَصَرَه وذب عنه خفف عنه العذاب ، فهو من أخف أهل النار عذاباً .

وقد روى أن أبا لَهَبِ يسقى فى نقرة الإبهام لعتقه تُوَيْبَةَ إِذَ بَشَرته بولادته ورس سنة الله أن مَنْ لم يمكن المؤمنون أن يعذبوه سن الذين يؤذون الله ورسُولَه ؛ فإن الله سبحانه ينتقم منه لرسوله و يكفيه إيَّاه ، كما قَدَّمنا بعض ذلك فى قصة الكاتب المُفْتَرَى ، وكما قال سبحانه : ( فَأَصْدَعُ مِمَا تُوْمَرُ وَأَعْرِضُ عَن الْمُشْرِكِينَ ، إنَّا كَفَيْنَاكَ المُسْتَهْزُ بُدِينَ ) (١) .

والقصة في إهلاك الله واحداً واحداً من هؤلاء المستهزئين معروفة ، قد ذكرها أهل السير والتفسير ، وهم على ما قيل نفر من ردوس قريش : منهم الوليد بن المفيرة ، والعاص بن وائل ، والأسودان ابن المطلب وابن عبد يَغُوث ، والحارث بن قَيْس .

وقد كتب النبئ صلى الله عليه وسلم إلى كِشرَى وقَيْصَر ، وكلاها لم يُسْلُم ، الله عليه وسلم ، وأكرَمَ رسولَه ، الكن قيصر أكرَمَ كتاب النبي صلى الله عليه وسلم ، وأكرَمَ رسولَه ، فقبَتَ ملكه ، فيقال : إن الملك بَاق في ذريته إلى اليوم ، وكسرى مَزَّق كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، واستهزأ برسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقتله الله بعد قليل ، ومَزَّق ملكه كل مُمَزَّق ، ولم يبق للأكاسرة مُلْك ، فقتله الله بعد قليل ، ومَزَّق ملكه كل مُمَزَّق ، ولم يبق للأكاسرة مُلْك ،

وهذا والله أعلم تحقيق لقوله تعالى: (إنَّ شَا نِئَكَ هُوَ الأَبْتَرُ) (١)؛ فكل من شَنَاه وأَبْفَضَه وعاداه فإن الله يَقْطَع دابره ، و يمحق عينه وأثره ، وقد قيل : إنها نَزَلَتْ في العاص بن وائل ، أو في عقبة بن أبي مُقيَّط ، أو في كعب بن الأشرَف ، وقد وأيت صَنِيعَ الله بهم .

ومن الكلام السائر « كُومُ الْمُلَمَاءِ مَسْمُومَةٌ » فكيف بلحوم الأنبياء عليهم السلام ؟

وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: « يقول الله تعالى مَنْ عادى لي وليًّا فقد بَارَزِنِي بالحاربة » فكيف بمن عادى الأنبياء ؟ ومَنْ حارب الله تعالى حُرِب ، وإذا اسْتَقَصَيْتَ قِصَصَ الأنبياء المذكورة في القرآن تجد أيمهم إنما أهلكوا حين آذَوُ الأنبياء وقابلوهم بقبيح القول أو العمل ، وهكذا بنو إسرائيل إنما ضُرِبَتْ عليهم الدَّلَة ، و باءوا بِغَضَب من الله ، ولم يكن لهم نصير لقتلهم الأنبياء بغير حق مضموماً إلى كفرهم كاذكر الله ذلك في كتابه ، ولعلك لا تجد أحداً آذى نبيًا من الأنبياء ثم لم يتُب إلا ولا بد أن تصيبه قارعَة ، وقد ذكرنا ما جَرَّبه المسلمون من تعجيل الأنتقام من الكفار إذا تعرضوا لست رسول الله صلى الله عليه وسلم ، و بلغنا مثل ذلك في وقائع متعددة ، وهذا باب واسع لا يُعاط به ، ولم نقصد قَصْدَه هنا ، وإنما قصدنا بيان الحكم الشرعى .

الله تعالی یحمی رسوله ویصرف عنه الناس

وكان سبحانه يَعْميه ويَصْرِف عنه أذى الناس وشتمهم بكل طريق ، حتى فى اللفظ ؛ فنى الصحيحين عن أبى هريرة قال : قال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم : « ألا تَرَوْنَ كَيْفَ يَصْرِفُ اللهُ عَنِّى شَتْمَ قُرَيْشٍ وَلَمْنَهُمْ ، يَصْرِفُ اللهُ عَنِّى شَتْمَ قُرَيْشٍ وَلَمْنَهُمْ ، يَشْرُفُنَ مُذَمَّا وَلَا مُحَمَّدٌ » فنزه الله اسمه ونَمْته عن الأذى ، وصَرَفَ ذلك إلى مَنْ هو مُذَم ، و إن كان المُؤذِي إنما قصد عينه .

<sup>(:)</sup> الآية ٣ من سورة الكوثر

سبب تعين قتل الساب

فإذا تقرّر بما ذكرناه من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وسيرة أصحابه وغير ذلك أن الساب للرسول يتمين قتله ، فنقول : إيما يكون تمين قتله لكونه كافراً حربياً أو للسب المضموم إلى ذلك ، والأول باطل ؛ لأن الأحاديث نص في أنه لم يقتل لمجرد كونه كافراً حربياً ، بل عامّتها قد نص فيه على أن مُوجِب قتله إيما هو السب ؛ فنقول : إذا تمين قتل الحربي لأجل أنه سب رسول الله صلى الله عليه وسلم فكذلك المسلم والذمي أولى ؛ لأن الموجب للقتل هو السب، لا يجرد المكفر والمحاربة ، كما تبين ، فحيثا وُجِد هذا الموجب وجب القتل ، وذلك لأن السكفر مُبيح للام ، لا موجب لقتل السكافر بكل حال ؛ فإنه يجوز أمانه ومُهادنته والمن عليه ومُفاداته ، لكن إذا صار للكافر بكل حال ؛ فإنه المهد دمه الذي أباحه الكفر ، فهذا هو الغرق بين الحربي والذمي ، فأما ماسوى ذلك من موجبات القتل فلم يدخل في حكم العهد .

وقد ثبت بالسنة أن النبي صلى الله عليه وسلم «كانَ يأمُرُ بِقَتْلِ السَّابِ لَأَجْلِ السَّبِ فقط » لا لمجرد الكفر الذي لا عَهْدَ معه ، فإذا وجد هذا السب وهو موجب للقتل والعهدُ لم يعصم من موجبه تعين القتل ، ولأن أكثر ما في ذلك أنه كان كافراً حربياً سابا ، والمسلم إذا سب يصير مرتدًا سابا ، وقتل المرتد أوْجَبُ من قتل الكافر الأصلى ، والذميُ إذا سب فإنه يصير كافراً عارباً ساباً بعد عهد متقدم ، وقتلُ مثل هذا أغْلَظ .

وأيضاً ، فإن الذمى لم يُماَهَدُ على إظهار السبِّ بالإجماع ، ولهذا · إذا أظهره فإنه يعاقب عليه بإجماع المسلمين إما بالقتل أو بالتمزير ، وهو لا يعاقبُ على فعل شيء ما عُوهِدَ عليه و إن كان كفراً غليظاً ، ولا يجوز أن يعاقب على فعل شيء قد عوهد على فعله ، و إذا (١) لم يكن العهد مُسَوِّغاً

<sup>(</sup>١) لعل العواب حذف الواو من « وإذا » أو أن تمكون المبارة « وذلك إذا لم يكن - إلح »

لفعله \_ وقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالقتل لأجله \_ فيـكون قد. فعل ما يقتل لأَجله وهو غير مُقَرَّ عليه بالعهد ، ومثل هذا يجب قتله بلا تردد . وهذا التوجيه يقتضي قتلَه ، سواء قُدِّرَ أنه َنقَضَ العهد أو لم ينقضه ؛ لأن موجبات القتل التي لم نقره على فعلما يقتل بها ، و إن قيل لا ينتقض عهده كالزنا بذمية وكقطع الطريق على ذمى وكقتل ذمى ، وكما فعل هذه الأشياء مع المسلمين وقلنا إن عهده لا ينتقض فإنه يقتل.

وأيضاً ، فإن المسلم قد امتنع من السبِّ بما أظهره من الإيمان ، والذمى قد امتنع منه بما أظهره من الذمة والنزام الصَّفَار ، ولو لم يكن ممتنعاً منه بالصَّفَار لما جاز عقو بته بتعزير ولا غيره إذا فعله ، فإذا تُعتِل لأجل السب الكافرُ الذي يستحلُّه ظاهماً و باطنًا ولميماهدنا عهداً يقتضى تركه فَلَأنْ يقتل لأجله مَنِ التَّزَم أن لا يظهره وعاهدنا على ذلك أولى وأحْرَى .

وأيضًا ، فقد تبين بما ذكرناه من هذه الأحاديث أن السابُّ يجب قتلُه ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بقَتْـــل السابِّ في مواضع ، والأمر يقتضى الوجوب ، ولم يبلغه عن أحد السبُّ إلا ندر د.ه (١)، وكذلك أصحابه ، هذا مع ما قد كان يمكنه من العفو عنه ، فحيث لا يمكنه العَفْوُ عنه يجب أن يكون قتلُ الساب أوْ كَدَ ، والحرصُ عليه أشَدًّ ، وهـــذا الفعلُ منه هو نوع من الجهاد والإغلاظ على الـكافرين والمنافقين وإظهار دين الله و إعلاء كلته ، ومعلوم ۖ أن هذا واجِبٌ ؟ فعلم أن قَتْلَ السابِّ واجِب في الجُلة ، وحيث جاز العَمُو ُ له صلى الله عليه وسلم فإنما هو فيمن كان مقدوراً عليه من مُظْهر الإسلام مطيع له أو ممن جاءه مستسلما ، أما المتنعون فلم يَعْفُ عن أحد منهم ، ولا يرد على هذا أن بعض الصحابة آمَنَ إحدى القَيْنَتَيْن و بعضهم آمَنَ ابنَ أبي سَرْح ؛ لأن (١) ندر دمه ؛ أهدره ، وانظر ص ٢ ٦ السابقة ، ثم انظر ص٧٠٧ فقدفسر

المؤلف هذا اللفظ ، ثم كرر روايته في ص ١٠٨

هذين كانا مستسلمين مريدً ين الإسلام والتوبة ، ومَن كان كذلك فقد كان النبى صلى الله عليه وسلم له أن يعفو عنه ، فلم يتعين قتله ، فإذا ثبت أن الساب كان قتله واجبًا ، والكافر الحربى الذي لم يسب لا يجب قتله بل يجوز قتله ، فعلوم أن الذمة لا تعصم دَمَ من يجب قتله ، و إنما تعصم دَمَ من يجوز قتله ، ألا ترى أن المرتد لا ذمة له ، وأن الفاطع والزاني لما وجب قتلهما لم تمنع الذمة قتلهما ؟ .

وأيضًا ، فلا مزيَّةً للذمي على الحربي إلا بالمهدِ ، والعهدُ لمُ يبِحُ له إظهار السب بالإجماع ، فيكون الذمي قد شَرَكَ الحربيُّ في إظهار السب الموجب للقتل ، وها اختص به من العهد لم يُبِحُ له إظهار السب ، فيكون قد أتى بما يوجِبُ القتل وهو لم يُقَر عليه فيجب قتله بالضرورة .

وأيضاً ، فإن النبى صلى الله عليه وسلم أمَرَ بقتل مَنْ كان يسبه ، مع أمانه لمن كان يحار به بنفسه وماله ، فعلم أن السب أشَدُّ من الحجار بة أو مثلما ، والذمىُّ إذا حارب قتل ، فإذا سبَّ تُقتل بطريق الأولىٰ .

وأيضاً ، فإن الذمى و إن كان معصوما بالعهد فهو ممنوع بهذا العهد من إظهار السب ، والحربى ليس له عهد يعصمه ولا يمنعه ، فيسكون الذمى من جهة كونه ممنوعًا أسوأ حالا من الحربى ، وأشَدَّ عداوةً ، وأعْظَمَ جرماً ، وأولى بالنَّسكال والعقوبة التى يعاقبُ بها الحربى على السب ، والعهدُ الذى عَصَمَه لم يَف بموجبه فلا ينفعه ؛ لأنا إعا نستقيم له ما استقام لنا ، وهو لم يستقم بالاتفاق ، وكذلك بعاقب والعهد يعصم دمه و بَشَرَه إلا بحق ، فلما جازت عقوبته بالاتفاق عُلم أنه قد أتى ما يوجب العقوبة .

وقد ثبت بالسنة أن عقو بة هذا الذنب القتلُ ، وسِرُ الاستدلال بهذه الأحاديث أنه لا يقتل الذمي لحجرد كون عهده قد انتقض ؛ فإن مجرَّدَ نقض

العهد يجعله ككافر لا عهد له ، وقد ثبت بهذه السنن أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمر بقتل الساب لمجرد كونه كافراً غير معاهد ، و إنما قتله لأجل السب مع كون السب مستلزماً للكفر والعداوة والمحاربة ، وهذا القدر مُوجِبُ للقتل حيث كان ، وسيأتى السكلام إن شاء الله تعالى على تعين قتله .

جزاء الـكاذب على الرسوا

الشّنة الثالثة عشرة : ما رويناه من حديث أبي القاسم عبد الله بن محمد البغوى قال : ثنا يحيي بن عبد الحميد الحاني ثنا على بن مسهر عن صالح بن حبان عن ابن بريدة عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم [بَلَعَهُ أنَّ رجلاً قال لقوم : إن النبي صلى الله عليه وسلم] (۱) « أمر كي أن أحكم فيكم برأيي وفي أموالكم كذا النبي صلى الله عليه وسلم أمرأة منهم في الجاهلية فأبوا أن يُزوَّ جُوه ، ثم ذهب حتى نزل على المرأة ، فبعث القوم الي رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : « كَذَبَ عَدُو الله » ثم أرسل رجلا فقال : إن وَجَدْتَه حيًا فقال : وإن أنت وجدته ميتاً فحرقه بالنار ، فانطلق فوجده قد لُدغ فات ، فحرقه بالنار ، فعند ذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ قات ، فحرقه بالنار ، فعند ذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ كذَبَ عَلَى مُتَمَمِّداً فَلْيَدَبَوَّا مَقَعَدَهُ مِنَ النَّار » .

ورواه أبو أحمد بن عَدِى ً في كتابه السكامل قال : ثنا الحسين بن محمد بن عنبر ثنا حجاج بن يوسف الشاعر ثنا زكر ياء بن عدى ثنا على بن مسهر عن صالح بن حبان عن ابن بريدة عن أبيه قال : كان حي من بنى لَيْتُ من الله ينة على ميلين ، وكان رجل قد خَطَبَ منهم فى الجاهلية فلم يزوجوه ، فأتاهم وعليه حُلَّة فقال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كَسَانى هذه الحلة ، وأمرنى أن أحكم فى أموال كم ودما كم في أموال كم ودما كم أنطلق فنزل على تلك المرأة التي كان يحبها ، فأرسل القوم لك رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : « كَذَبَ عَدُو ُ الله » ثم أرسل رجلا فقال : إن وجدته حيًا ـ وما أراك تَجِدُه حيًا ـ فاضرب عنقه ، و إن

<sup>(</sup>١) هذه الزياده لايتم الكلام بدونها

وجدته ميتاً فاحرقه بالنار ، قال : فذلك قولُ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ كَذَبَ عَلَى مُتَمَمِّداً فَلْيَدَبَوَا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ » هذا إسناد صحيح على شرط الصحيح ، لا نعلم له علة .

وله شاهد من وجه آخَرَ رواه المُعَافى بن زكريا الجريرى ، في كتاب الجليس ، قال : ثنا أبو حامد الحصرى ثنا السرى بن مرثد الخراساني ثنا أبو جعفر محمد بن على الفزارى ثنا داود بن الزبرقان ، قال : أخبرنى عطاء إبن السائب عن عبد الله بن الزبير [ أنه ] قال يوماً لأصحابه : أتدرون ما تأويلُ هٰذَا الحديث: « مَنْ كَذَبَ عَلَى مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأَ مَقْعَدَهُ مِن النارِ » ؟ . قال : كان رجل عَشِقَ أمرأة فأتى أهلها مساء فقال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم بَمَثْنِي إليكم أَنْ أَتَضَيَّفَ في أَى بيوتكم شئت ، قال : وكان ينتظر بَيْتُوتَةَ المساء ، قال : فأنى رجلُ منهم النبيُّ صلى الله عليه وسلم فقال : إِن فَلانًا يَزَعَمُ أَنْكُ أُمرُ تَهُ أَن يَبِيتَ فِي أَى بِيوتِنَا شَاء ، فَقَال : « كَذَبٍ ، يافلانُ انطَلَقْ مَمَّهُ ، فإن أمكَنَكَ اللهمنه فاضرب عنقه وأُخْرَقُهُ بالنار ، ولاأراك إِلا قد كُفِيتَهُ » . فلما خرج الرسولُ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ادْعُوهُ » قال : « إنى كنت أمرتُكَ أن تضرب عنقه وأن تحرقه بالنار ، فإن أمكنك الله منه فاضرب عنقه ولا تحرقه بالنار ؛ فإنه لا يعذُّبُ بالنار إلا رَبُّ النار ، ولا أراك إلا قد كُفِيتَه » ؛ فعانت السماء بصيِّب (١) ، فَحْرِجِ الرَجْلِ يَتُوضاً فَلَسَمَتْهِ أَفْعَى ، فلما بلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم قال : « هُوَ في النار » .

<sup>(</sup>١) الصيب : السحاب ذو الصوت ، وفى القرآن الـكريم (أو كصيب منالساء فيه ظلمات ورعد وبرق ) ١٩ من سورة البقرة .

وقد روى أبو بكر بن مَرْ دَوْيهِ من حديث الوازع عن أبى سَلَمَة عن أسامة قال قال وسول الله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ يَقُولُ عَلَى الله عليه أَقُلُ فَلْيَتَبَوَّا. مَقَعَدَهُ مِنَ النَّارِ » وذلك أنه بعث رجلا فكذب عليه ، فوجد ميتاً قد انشق بطنه ولم تقبله الأرض .

وروى أن رجلا كذَبَ عليه ، فبعث عليًّا والزبير إليه ليقتلاه .

وللناس في هذا الحديث قولان :

اختلاف العلماء فی حکم من کذب علی الرسول

أحدها: الأخذ بظاهره في قتل مَنْ تَعَمَّدَ الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومِنْ هؤلاء من قال: يكفر بذلك؛ قاله جماعة منهم أبو محمد الجُوْيني، حتى قال ابن عقيل عن شيخه أبى الفضل الهَمْدَابى: مُبتَدعة الإسلام والكذابون والواضعون للحديث أشدُّ من الملحدين، قصدوا إفساد الدين من خارج، وهؤلاء قصدوا إفساده من داخل، فهم كأهل بلد سَمَوْا في فساد أحواله، والملحدون كالمحاصرين من خارج، فالدُّ خَلاء يفتحون الحصن، فهم شرعى الإسلام من غير الملابسين له.

ووجه هذا القول أن الكذب عليه كذب على الله ، ولهذا قال : « إنَّ كَذِبًا عَلَى لَيْهِ ، ولهذا قال : « إنَّ كَذَبًا عَلَى ليس كَكَذِب على أحدكم » فإن ما أمر به الرسول فقد أمر الله به يجب اتباعه كوجوب اتباع أمر الله ، وما أخبر به وجب تصديقُه كما يجب تصديق ما أخبر الله به .

ومن كَذَّ به فى خبره أو امتنع من التزام أمره ، ومعلوم أن مَنْ كذب على الله بأن زع أنه رسول الله أو نبيه أو أخبر عن الله خبراً كَذَبَ فيه كمسيلة والعَنْسِيُّ (١) ونحوهما من المتنبئين فإنه كافر ، حَلاَلُ الدم ، فَكَذَلَكُ من تعمد الكذب على رسوله .

<sup>(</sup>١) العنسي : هو الأسود العنسي المتنبيء ، لعنه الله وأخزاه .

ويه يَّنُ ذلك أن الكذب بمنزلة التكذيب له ، ولهـــذا جَمَعَ الله بينهما علموله تعالى ( وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ أَفْرَى عَلَى اللهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّب بالحُقِّ لمَّا جَاءَهُ ) (١) بل ربما كان الــكاذبُ عليه أعظمَ إنما من المـكذَّب له ، ولهذا بدأ الله به ،كا أن الصادق عليه أعظم درجة من المصدِّق بخبره ، فإذا كان الــكاذب على مثل المحدِّب أو أعظم ، والــكاذب على الله كالمـكذب له ، فالـكاذب على الله كالمـكذب له ، فالـكاذب على الرسول كالمـكذب له .

يوضح ذلك أن تكذيبه نوع من الكذب ؛ فإن مضمون تكذيبه الإخبارُ عن خبره أنه ليس بِصِدْق ، وذلك إبطال لِدِين الله ، ولا فرق بين تكذيبه فى خبر واحد أو فى جميع الأخبار ، وإنما صار كافراً لما يتضمنه من إبطال رسالة الله ودينه . والكاذبُ عليه يُدْخِلُ فى دينه ما ليس منه عمداً ، ويزعم أنه يجب على الأمة التصديق بهذا الخبر وامتثال هذا الأمر لأنه دين الله ، مع العلم بأنه ليس لله بدين .

والزيادة فى الدين كالنقص منه ، ولا فرق بين مَنْ يَكذب بآيةٍ من القرآن أو يصنف كلاماً و يزعم أنه سورة من القرآن عامداً لذلك .

وأيضاً ، فإن تعمد الكذب عليه استهزاء به واستخفاف ؛ لأنه يزعم أنه أمر بأشياء ليست مما أمر به ، بل وقد لا يجوز الأمر بها ، وهذه نسبة له إلى الكذب ، وهو كفر السَّقَه ، أو أنه يخبر بأشياء باطلة ، وهذه نسبة له إلى الكذب ، وهو كفر صريح .

وأيضاً ، فإنه لو زعم راعم أن الله فَرَضَ صَوْم شهرٍ آخر غـير رمضــان

<sup>(</sup>١) الآية ٦٨ من سورة العنكبوت

أو صلاة سادسة زائدة ونحو ذلك ، أو أنه حَرَّم الخبز واللحم عالمــاً بَكذب نفسه كَفَرَ بالاتفاق .

فمن زعم أن النبى صلى الله عليه وسلم أوْجَبَ شيئًا لم يوجبه أو حَرَّم شيئًا لم يوجبه أو حَرَّم شيئًا لم يحرمه فقد كذب على الله كما كذب عليه الأول ، وزاد عليه بأن صَرَّح بأن الرسول قال ذلك ، وأنه — أعنى القائل — لم يَقُدْلهُ اجتهاداً واستنباطا .

وبالجملة فمن تعمد الكذب الصريح على الله فهو المتعمد لتكذيب الله وأسوأ حالاً ، وليس يخفى أن من كذب على من يجب تعظيمه فإنه مُسْتَخِفُ مُن به مستهين بحقه .

وأيضا ، فإن الكاذب عليه لا بد أن يَشِينه بالكذب عليه وينقصه بذلك، ومعلوم أنه لو كذب عليه كما كذب عليه ابن أبي سَرْح في قوله : «كان يتعلم منى » أو رماه ببعض الفواحش المُوبقـة أو الأقوال الخبيئة كفر بذلك ، فلكذلك الكاذب عليه ؛ لأنه إما أن يأثر (ا) عنه أمراً أو خبراً أو فعلا ، فإن أثر عنه أمراً لم بأمر به فقد زاد في شر بعته ، وذلك الفعل لا يجوز أن يكون مما يأمر به ، لأنه لوكان كذلك لأمر به صلى الله عليه وسلم ، لقوله : « ما تركت يأمر به ، ولا من شيء يبعدكم عن النار إلا من شيء يبعدكم عن النار إلا شيتكم عنه » فإذا لم يأمر به فالأمر به غير جائز منه ؛ فمن روى عنه أنه أمر به فقد فسبه إلى الأمر بما لا يجوز له الأمر به ، وذلك نسبة له إلى السَّفَه .

وكذلك إن نَقَلَ عنه خبراً ، فلوكان ذلك الخبر مما ينبغى له الإخبار به لأخبر به ؛ لأن الله تعالى قد أكم الدين ، فإذا لم يخبر به فليس هو مما ينبغى له أن يخبر به ، وكذلك الفعلُ الذى ينقله عنه كاذبا فيه لوكان مما ينبغى فعلُه و بترجح لَفَعَله ، فإذا لم يفعله فتركه أولى .

<sup>(</sup>١) أثر الحبر يأثره – من باب ضرب – نقله

فحاصله أن الرسول صلى الله عليه وسلم أ كُمَلُ البشر فى جميع أحواله ، فما تركه من القول والفعل فتركه أكل من فعله ، وما فَعَلَهُ فَفِيمُلُهُ أكل من تركه ، فإذا كذّب الرجل عليه متعمداً أو أخبر عنه بما لم يكن فذلك الذى أخبر عنه نقص والنسبة إليه ؛ إذ لوكان كمالا لوجد منه ، ومن انْتَقَصَ الرسول فقد كفر .

واعلم أن هذا القول في غاية القوة كما تراه ، لكن يتوجه أن يفرق بين الذي يكذب عليه مُشَافهة و بين الذي يكذب عليه بواسطة مشل أن يقول : حدثني فلان بن فلان عنه بكذا ، فهذا إنما كذب على ذلك الرجل ، ونسب إليه ذلك الحديث ؛ فأما إن قال « هذا الحديث صحيح » أو تُبَتَ عنه أنه قال ذلك عالماً بأنه كذب ، فهذا قد كذب عليه ، أما إذا افتراه ورَوَاه رواية ساذجة ففيه نظر ، لاسيا والصحابة عُدُولُ بتعديل الله لهم .

فالكذبُ لو وقع من أحد ممن يدخل فيهم لعظم ضرره فى الدين ، فأراد صلى الله عليه وسلم قَتْـلَ من كذب عليه وَتَجَـّلَ عقو بته ليكون ذلك عاصمامن أن يدخل فى العدول مَنْ ليس منهم من المنافقين وتحوهم .

وأما مَنْ روى حديثاً يعلمأنه كذب فهذا حرام ، كما صح عنه أنه قال: « مَنْ رَوَى عنى حديثاً يعلم أنه كذب فهو أحدُ الكاذبين » لكن لا يكفر إلاأن ينضم الى روايته ما يوجب الكفر ، لأنه صادق فى أن شيخه حدَّثه به ، لكن لعلمه بأن شيخه كذَب فيه لم تكن تحل له الرواية ، فصار بمزلة أن يشهد على إقرار أو شهادة أو عَقْد وهو يعلم أن ذلك باطل ، فان هذه الشهادة حرام ، لكنه ليس بشاهد رُور .

وعلى هذا القول فمن سَبَّه فهو أولى القول بمن كذب عليه ، فإن السكاذب عليه قد زاد في الدين ما ليس منه ، وهذا قد طمن في الدين بالسكلية ، وحينئذ فالنبى صلى الله عليه وسلم قد أمر بقتل الذى كذب عليـــه من غير استتابة ، فكذلك الساب له أولى .

فا ن قيل: الكذبُ عليه فيه مَفْسَدة — وهو أن يُصَدَّق في خبره فيُزَاد في الدين ما ليس منه أو يُنْتَقَص منه ما هو منه — والطاعن عليه قد علم بطلان كلامه بما أظهر الله من آيات النبوة .

قيل: والمحدِّثُ عنه لا يقبل خبره إن لم يكن عَدُلا ضابطاً ؛ فليس كل من حَدَّث عنه قُبل خبره ، لكن قد يُظن عَدُلاً وليس كذلك ، والطاعن عليه قد يُؤَثِّر طَمْنُه في نفوس كثيرة من الناس ، و يسقط حرمته من كثير من القلوب ، فهو أوكد ، على أن الحديث عنه له دلائل يميز بها بين الكذب والصدق .

القول الثانی فی جزاء من کذب علی الرسول القول الثانى: أن الكاذب عليه تُعَلَّظُ عقو بته ، لكن لا يكفر ولا يجوز أن قتله ؛ لأن موجبات الكفر والقتل معلومة ، وليس هذا منها ، فلا يجوز أن يثبت ما لا أصل له ، ومن قال هذا فلا 'بدَّ أن يقيد قوله بأنه لم يكن الكدب عليه متضمناً لعيب ظاهر ، فأما إن أخبر أنه سمعه يقول كلاماً يدلُّ على نقصه وعيبه دلالة ظاهرة مثل حديث عرق الخيل ونحوه من التُرَّ هَاتِ فهذا مستهزى، به استهزاء ظاهراً ، ولا رَيْبَ أنه كافر حلال المدم .

وقد أجاب مَنْ ذهب إلى هذا القول عن الحديث بأن النبيَّ صلى الله على الله على أنه كان منافقاً فقتله لذلك ، لا للكذب .

وهذا الجواب ليس بشىء ؛ لأن النبى صلى الله عليه وسلم لم يكن من سنته أن يقتل أحداً من المنافقين الذين أخبر الثقة عنهم بالنفاق أو الذين نزَلَ القرآنُ بنفاقهم ، فكيف يقتلُ رجلا بمجرد علمه بنفاقه ؟ ثم إنَّه سَمَّى خلقاً

الأمر بالعقاب

عليته

من المنافقين ُ لحِذَيْفَة وغيره ، ولم يقتل منهم أحداً .

وأيضاً ، فالسبب المذكور في الحديث إنما هوكذبه على النبي صلى الله عليه وسلم كذباً له فيه غرض ، وعليه رتُّبَ القتل ؛ فلا تجوز إضافة القتــل إلى سبب آخر .

وأيضاً ، فإن الرجل إنمـا قصد بالـكذب نَيْلَ شهوته ، ومثل هذا قد يصدر من الفُسَّاق كما بصدر من الكفار.

وأيضاً ، فإما أن يكون نفاقه لهذه السكذبة أو لسبب ماض ، فإن كان لهذه فقد ثبت أن الكذب عليه نفاق ، والمنافق كافر ، وإذا كان النفاقُ متقدِّماً وهو المقتضى للقتل لا غيره ، فعَلاَمَ 'يؤخر الأمر بقتله إلى هذا الحـين ؟ وعلام لم يؤاخذه الله تمالي بذلك النفاق حتى فعل ما فعل ؟ .

وأيضا، فإن القوم أخبروا رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله، فقال: «كَذَبَ عَدُو ُ الله » ثم أمر بقتله إن وجده حيًّا ، ثم قال : « ما أراكَ تجده حَيًّا » لعلمه صلى الله عليه وسلم بأن ذنبه يوجب تعجيل العقو بة .

والنبيُّ صلى الله عليه وسلم إذا أمر بالقتل أو غيرهمن العقو باتوالكفارات عقب وصف عقب فعل وُصِف له صارِلح لترتب ذلك الجزاء عليه كان ذلك الفعل هو المقتضى فعل يدل على لذلك الجزاء لا غيره ، كما أن الأعرابي لما وَصَفَ له الجماع في رمضان أمره بالكفارة ، ولما أقر عنده ماعز (١) والغامدِيَّةُ وغيرهما بالزنا أمَرَ بالرجم ، وهذا ما لا خلاف فيه بين الناس نعلمه ، نعم قد يختلفون في نفس الموجِبِ هل هو مجموع تلك الأوصافِ أو بعضها ؟ وهو نوع من تَنْقِيح المَناَطِ ، فأما أن يجعل ذلك الفعل عديمَ التأثير والموجب لتلك العقو بة غيره الذي لم يذكر ، وهذا فاسد بالضرورة ، لكن يمكن أن يقال فيه ما هو أقرب من هذا ، وهو أن هذا الرجل كذب على

(١) في الهندية « عامر والغامدية » تحريف ما أثبتناه

النبى صلى الله عليه وسلم كذباً يتضمن انتقاصه وعيبه ؛ لأنه زَعَمَ أن النبى صلى الله عليه وسلم حَـكَمَه فى دمائهم وأموالهم ، وأذِنَ له (١) أن يبيت حيث شاء من بيوتهم ، ومقصودُه بذلك أن يبيت عند تلك المرأة ليفجر بها ، ولا يمكنهم الإنكار عليه إذا كان محكاً فى الدماء والأموال .

لايحل النبي المحرمات ومعلوم أن النبي صلى الله عليه وسلم لا يحلّلُ الحرام ، ومن زعم أنه أحلّ المحرمات من الدماء والأموال والفواحش فقد انتقصه وعابه ، ونسب النبي صلى الله عليه وسلم إلى أنه يأذن له أن يبيت عند اصرأة أجنبية خالياً بها ، وأنه يحكم بما شاء فى قوم مسلمين ، وهذا طَمْنُ على النبي صلى الله عليه وسلم ، وعَيْبُ له ، وهو وعلى هذا التقدير فقد أمر بقتل من عابه وطعن عليه من غير استتابة ، وهو المقصود فى هذا المكان ؛ فثبت أن الحديث نص فى قتل الطاعن عليه من غير أستتابة على كلا القولين .

ومما يؤيد القول الأول أن القوم لو ظهر لهم أن هذا الكلام سب وطعن لبادرُوا إلى الإنكار عليه ، ويمكن أن يقال : رَابَهُمْ أمره ، فتوقّفُوا حتى استثبتوا ذلك من النبى صلى الله عليه وسلم ، لمنا تعارض وجوب طاعة الرسول وعظم ما أناهم به هذا اللهين ، ومن نصر القول الأول قال : كُلُّ كذب عليه فإنه متضمن للطعن عليه كما تقدم ، ثم إن هذا الرجل لم يذكر في الحديث أنه قصد الطعن والإزراء ، وإيما قصد تحصيل شهوته بالكذب عليه ، وهذا شأن كل من تعمد الكذب عليه ، فإنه إيما يقصد تحصيل غرض له إن لم يقصد الاستهزاء به ، والأغراض في الغالب إما مال أو شرَف ، كما أن المسيء إيما يقصد — إذا لم يقصد مجرد الإضلال — إما الرياسة بنقاذ الأمن وحصول التعظيم ، أو تحصيل الشهوات الظاهرة ، وبالجلة فمن قال أو فقل وحصول التعظيم ، أو تحصيل الشهوات الظاهرة ، وبالجلة فمن قال أو فقل

<sup>(</sup>١) فى الهندية « وأذن لهم » وظاهر أن ما ثبتناه أصح . ( ١ ٢ --- الصارم السلول )

ما هو كُفُرْ ۚ كَفَرَ بذلك و إن لم يقصد أن يكون كافراً ؛ إذ لا يقصد الكفر أَحَدُ إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهِ .

من آذی النی فقتلدخلالنار

السُّنَّةُ الرَّابِعَةَ عَشَرَةَ : حديث الأعرابي الذي قال للنبي صلى الله عليه وسلم لما أعطاه : ما أحْسَنْتَ ولا أَجْمَاْتَ ، فأراد المسلمون قتله ، ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم : « لَوْ تَرَكْتُكُمُ عِينَ قَالَ الرَّجُلُ مَا قَالَ فَقَتَلْتُمُوهُ دَخَلَ النَّارَ » وسيأتى ذكره في ضمر الأحاديث المتضمنة لتَفُوه عمن آذاه ؟ فإن هذا الحديث يدلُّ على أن مَنْ آذاه إذا ُقتل دخل النار ، وذلك دليلٌ على كفره وجواز قتله ، و إلا كان يكون شهيداً ، وكان قاتلُه من أهل النار ، و إنمـا عفا النبي صلى الله عليه وسلم عنه ثم استرضاه بعد ذلك حتى رضى ؟ لأنه كان له أن يَعْفُو عَمن آذاه كما سيأتي إن شاء الله تعالى .

ومن هذا البابْ : أن الرجل الذي قال له لما قَسَمَ غنائم حُنَيْن : إن عنائم خنين هذه لَقِيشَمَةُ مَا أَرِيدَ بِهَا وَجِهِ الله ، فقال عمر : دَعْنِي يَا رَسُولِ اللهُ فَأَقْتُـل هٰذَا المنافِق ، فقال : « مَمَاذَ اللهِ أَنْ يَتَحَدَّثَ النَّاسُ أَنِّ أَقْتُلُ أَصْحَابِي » ، ثم أخبر أنه يخرج من ضِنْضِهِ (١) أقوام يقرهون القرآن لايجاوز حَناَجرهم ، وذكر حديث الخوارج ، رواه مسلم ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يمنع عمر من قتاء إلا لئلا يَتَحَدَّثَ النَّاسُ أَن محداً يقتل أصحابه ، ولم يمنعه لكونه في نفسه معصوماً كما قال في حديث حاطب بن أبي تَبْلَتُعَةً ؟ فإنه لما قال : مَا فَعَلْتُ ذَلِكَ كُفْرًا ولا رَغْبَةً عن ديني ولا رضًا بالكفر بعد الإسلام، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « إنهُ قَدْ صَدَقَــكُمُ » فقال عمر : دَعْنى أَضْرِبْ عُنُقَ هذا المنافق ، فقال : ﴿ إِنَّهُ قَدْ شَهِدَ بَدْرًا ، وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ (١) ضئضته \_ بضادين معجمتين مكسورتين أو مضمومتين \_ الأصل ، ويطلق أيضًا على كثرة النسل ، وانظر ص ١٨١

الله َ أَطَّلَعَ عَلَى أَهْلِ بَدْرِ فَقَالَ : أَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمُ ۗ ﴾ ؛ فبيَّنَ صلى الله عليه وسلَم أنه باق على إيمانه ، وأنه صَدَر منه ما يغفر له به الذنوبُ، فعلم أن دَمَه معصوم ، وهنا علل بمفسدة زالت .

فعلم أن قتل مثل هذا القائل إذا أمنت هذه المَفْسَدَة جائز ، وكذلك لما أمنت هذه المَفْسَدة جائز ، وكذلك لما أمنت هذه المفسدة أنزل الله تعالى قوله : (جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ نَسِخَتْ وَدَعُ أَذَاهُمْ )(٢) ، قال زيد بن أسلم : قوله جاهد الكفار والمنافقين نَسِخَتْ ما كان قبلها .

ومما يشبه هذا أن عبد الله بن أبَيَّ لما قال: ( آئِنْ رَجَعْنَا إِلَى اللَّه بِنَهُ اللَّهِ بَنَهُ اللَّهُ بَنَ اللَّهُ بَنَهُ اللَّهُ بَنَهُ اللَّهُ بَنَهُ اللَّهُ بَنَهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى مَنْ عِنْدَ رَسُولِ اللهِ حَتَّى يَنْفَضُّوا ) (1) استأمر عررُ في قتله ، فقال: « إِذَنْ تُرْعَدُ لَهُ رَسُولِ اللهِ حَتَّى يَنْفَضُّوا ) (1) استأمر عررُ في قتله ، فقال: « إِذَنْ تُرْعَدُ لَهُ أَنُوفَ كَثِيرَةٌ اللَّه بِاللَّهِ بِنَهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الْمُؤْمِنَ الْمُؤْمِنَ الْمُؤْمِنَ الْمُؤْمِنُ اللَّهُ اللّهُ الل

فعلم أن مَنْ آذى النبى صلى الله عليه وسلم بمثل هذا الكلام جاز قتله كذلك مع القدرة ، و إنما تَرَك النبى صلى الله عليه وسلم قتله لما خيف فى قتله من نفور الناس عن الإسلام لما كان ضعيفاً .

ومن هذا الباب: أن النبي صلى الله عليه وسلم لما قال: « مَنْ يَعْذِرُ نِي

<sup>(</sup>١) من الآية ٧٣ من سورة التوبة ﴿ ٣) من الآية ٤٨منسورة الأحزاب

<sup>(</sup>٣) من الآية ٨ من سورة المناققين (٤) من الآية ٧ من سورة المناققين

<sup>(</sup>٥) ترعد له أنوف : تضطرب وتثور ، وذلك كناية عن الغضب

مال العزى

في رَجُلِ بَلَعَنِي أَذَاهُ فِي أَهْلِي » قال له سعد بن مُعاذ : أنا أعذرك ، إن كان من الأوس ضربت عنقه ، والقصة مشهورة ، فلما لم ينكر ذلك عليه دَلَّ على أن من آذى النبي صلى الله عليه وسلم و تَنقَّصه يجوز ضرب عنقه ، والفرق بين ابن أبي وغيره ممن تكلم في شأن عائشة أنه كان يقصد بالسكلام فيها عَيْب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والطعن عليه ، وإلحاق العار به ، ويتكلم بكلام ينتقصه به ؛ فلذلك قالوا نقتله ، مخلاف حَسَّان ومسْطَح وَحُمْنَة فإنهم لم يقصدوا ذلك ، ولم يتكلموا بما يدلُّ على ذلك ؛ ولهذا إنما اسْتَهْذَرَ النبي صلى الله عليه وسلم من ابن أبي دون غيره ؛ ولأجله خطب الناس حتى كاد الحيان يقتلون .

\* \* \*

الحديث الخامِس عَشَرَ: قال سعيدُ بن يحيى بن سعيد الأموى في مغازيه: حدثنى أبي عن الجمالد بن سعيد عن الشعبى قال : لما افتتَحَ رسولُ الله عليه وسلم مكة دَعا بمالِ العُزَّى فَنَثَرَهُ بين يديه ، ثم دعا رجلا قد سماه فأعطاه منها ، ثم دعا أبا سُفْيان بن حَرْب فأعطاه منها ، ثم دعا سَعْدَ ابن حريث فأعطاه منها ، ثم دعا أبا سُفْيان بن حَرْب فأعطاه منها ، ثم دعا سَعْد ابن حريث فأعطاه منها ، ثم دعا رَهْطاً من قريش فأعطاه ، فجعل يُعْطِى الرَّجُلَ القطقة من الذهب فيها خمسون مثقالا وسبعون مثقالا ونحو ذلك ، الرَّجُلَ القطقة من الذهب فيها خمسون مثقالا وسبعون مثقالا ونحو ذلك ، فقام رجل فقال : إنّك لَبصير حيث تضع التّبر ، ثم قام الثانية فقال مثل ذلك ، فأعرض عنه النبيُ صلى الله عليه وسلم ، ثم قام الثالثة فقال : إنك لَتَحْسَمُ مُ وَمَا نَرَى عَدُلاً ، قال : « وَيُحَكَ ، إذاً لاَ يَعْدِلُ أَحَدُ بَعْدِى » ثم دَعا نبيُ الله صلى الله عليه وسلم أبا بكر فقال : « أذْهَبْ فَاقْتُلُهُ » فذهب فلم يجده ، فقال : « وَتَعْلَتُ الله عليه وسلم أبا بكر فقال : « أذْهَبْ فَاقْتُلُهُ » فذهب فلم يجده ، فقال : « وَتَعْلَتُ الله عليه وسلم أبا بكر فقال : « أذْهَبْ فَاقْتُلُهُ » فذهب فلم يجده ، فقال : « وَتَعْلَتُ الله صلى الله عليه وسلم أبا بكر فقال : « أذْهَبْ فَاقْتُلُهُ » فذهب فلم يجده ، فقال : « وَتَعْلَتُهُ وَاخْرَاهُمْ وَآخِرَاهُمْ » .

مال العرى وقسم غنائم حنين ا

فهذا الحديث نَصُّ في قتل مثل هذا الطاعن على رسول الله صلى الله متى كان قسم عليه وسلم من غير استتابة ، وليست هي قصة قَسْم غنائم حُنَيْن ولا قَسْم التِّبْر الذي بعث به على من اليمن ، بل هذه القصة قبل ذلك في قَسْم مال العُزَّى ، وَكَانَ هَدْمُ النُّمزُّى قبل الفتح في أواخر شهر رمضان سنة ثمان ، وغنائم حُنَين قسمت بعد ذلك بالْجِعرَّانَة في ذي القَعْدَة ، وحديث على في سنة عشر .

> وهذا الحديث مُرْسَل ، وتَغْرَجُه عن مجالد ، وفيه لين ، لكن له ما يؤيد معناه ؛ فإنه قد تقدُّم أن عمر قَتَلَ الرَّجُلَ الذي لم يَرْضَ بحِكم النبي صلى الله عليه وسلم ، وتزل القرآن بإقراره على ذلك ، وجُرْمُه أَسْهَلُ من جرم هذا .

عن الحوارج

وأيضاً ، فإن في الصحيحين عن أبي سعيد عن النبي صــلي الله عليه إخبار الرسول وسلم في حديث الذي لَمَزَهُ في قسمة الذهيبة التي أرسل بها علي من اليمن وقال : « يا رسول الله اتَّقِ الله » أنه قال : « إنهُ يَخْرُجُ من ضِيْضي ۗ (١) هٰذَا قَوْمْ ۚ يَشْلُونَ كَتَابَ اللهِ رَطْبًا لا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ ۚ يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا كَمْرُقُ السَّهُمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، يَقْتُلُونَ أَهْلَ الإسْلاَمِ، وَيَدَعُونَ أَهْلَ الأوْ ثَانَ ، لَئِنْ أَدْرَ كُتُهُمْ لِأَقْتُلُمَّهُمْ قَتْلَ عَادِ » .

> وفي الصحيحين عن على رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « سَيَخْرُجُ قَوْمٌ فَي آخِرِ الزَّمَانِ أَحْدَاتُ الأَسْنَانِ سُفَهَاهِ الْأَحْلاَمِ ، يَقُولُونَ مِنْ خَيْرِ قَوْلِ الْبَرِيَّةِ ، لاَ يُجَاوِزُ إِيمَانُهُمْ حَنَاجِرِ هُمْ ، يَمْرُ قُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَ يَمْرُقُ السَّمْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ ، فأينَا لَقَيْتُمُوهُمْ ۚ فَاقْتُلُوهُمْ ؛ فَإِنْ ۚ فِي قَتْلِهِمْ أَجْراً لِمَنْ قَتَلَهُمْ لَوْمَ الْقِيَامَةِ » .

<sup>(</sup>١) ضَّنْفَتُه : نسله ، أو أصله ، وانظر ص ١٧٨

رجل أسود قسم رسولالله

وروى النسائى عن أبي كَرْزَةَ قال : أنَّى رسول الله صلى الله عليه وسلم يعترض على عال فقسَمَه ، فأعْطَى مَنْ عن يمينه رمَنْ عن شماله ، ولم يعط مَنْ وَراءه شيئًا ، فقام رجل من ورائه فقال : يا محمد ، ما عَدَلْتَ في القِسْمَةِ ، رجلُ أَسُورَ مُطموم الشعر ، عليه ثوبان أبيضان ، فغضيبَ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم غَضَّبًا شديداً ، وقال : « والله لا تَجِدُونَ بَمَدْيى رَجُسلاً هُوَ أَعْدَلُ مِنِّى » ثم قال : « يَخْرُجُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ قَوْمٌ كَأَنَّ هَٰذَا مِنْهُمْ يَقْرُ وَونَ الْقُرْ آنَ لَا يُجَاوِزُ تَرَاقِتِهُمْ ، يَمْرُ قُونَ مِنَ الإِسْلامِ كَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ ، سِما هُمُ التَّحْليقُ ، لاَ يَزَالُونَ يَخْرُجُونَ حَتَى يَخْرُجُ آخِرُهُم معَ الْمَسِيحِ الدَّجَّالُ ؛ فإذا لَقِيتُموهُم فَأَفْتَلُومُ ، مُمْ شَر الْخُلْقُ وَالْخَلَيْقَةِ ﴾ .

فهذه الأحاديث كلُّها دليلٌ على أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرَ بقتل طائفةٍ هذا الرجل العاتب عليه ، وأخــبر أن في قتلهم أجراً لمن قتلهم. وقال : « لئن أدركتهُمْ لأقتانُهُم قتـــلَ عادٍ » ، وذكر أنهم شر الخلق والخليقة

وفيها رواه التُّرْمِذِي ُ وغيرُه عن أبى أمامة أنه قال : « ُهُمْ شر قَتْلَىٰ تحت. أديم السماء ، خَيْرُ قَتْلِيٰ مَنْ قَتَلُوه » ، وذكر أنه سمعَ النبي صلى الله عليه وسلم يقول ذلك مرات متعددة ، وتلا فيهم قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ كَنْبَيَضُ ۗ وُجُوهُ ۗ وَتَسْوَدُ وَجُوهٌ ؟ فَأَمَّا الَّذِينَ أَسُورَدَّتْ وُجُوهُهُمُ أَكُفرتُمْ بَعْدَ إِيمَا نِكُمُ)(١)، وقال : هؤلاء الذين كفروا بعد إيمانهم ، وتلا فيهم قوله تعالى : ( فأمَّا الَّذِينَ َ

<sup>(</sup>١) من الآية ١٠٩ من سورة آل همران

فى قُلوبهِمْ زَيْمَعْ ۖ فَيَتَبِعُونَ مَا تَشَابِهَ مِنهُ ) (١) ، وقال : زاغوا فزيغَ بهم ، ولا يجوز أن يكون أمر بقتلهم بمجرَّد قتالهم الناسَ كما يُقاتَلُ الصائلُ من قاطع الطريق ونحوه كما يقاتل البُغاَة ؛ لا أن أولئك إنما كيشرَعُ قتالُهُم حتى تنكسر شَوْ كَتْهُمْ وَيَكُفُّوا عَنِ الفسادُ وَيُدْخُـــالِوا فِي الطاعَةُ ، وَلَا يَقْتَلُونَ أَيْبَا لُقُوا ، ولا 'يَقْتَكُونَ قَتَلَ عَادِي، وليسوا شَرَّ قَتَلَى نَحْتَ أَديمِ السَّاءِ ، ولا 'يؤمَرُ ' بقتلهم ، و إنما يؤمر في آخر الأمر بقتالهم ، فعلم أن هؤلاء أوْجَب قتلهم مروُقهم من الدِّين لما غَـَلُوْ ا فيه حتى مَرَ تُوا منه كما دلَّ عليه قولُه في حديث على « يَمْرُقونَ مِنَ الدِّينَ كَمَا يَمْرُقُ السَّهِمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ ، فأينها كَقِيتُمُوهِم فَأَقْتَلُوهِم » فرتَّبَ الأُمر بالقتل على مُروقهم ، فعلم أنه الموجبُ له ، ولهذا وصف النبي صلى الله عليه وسلم الطائفةَ الخارجةَ وقال : « لوْ يَعْلَمُ الْجِيْشُ الذينَ يُصِيبونهمُ مَا تُضِي لَمْم عَلَى لِسَانِ محمد لنَسَكَلُوا عنِ الْعَمَلِ ، وآية ذلك أن فيهم رجلاً له عضُد ليس له ذراع ، على رأس عَضُدِه مثل حَلَمة الثَّدْى عليه شَعرَات بيض » وقال : « إنهم يخرجون على خير فرقة من الناس ، يقتلهم أدنى الطائفتين إلى الحق » وهذا كله في الصحيح ، فثبت أن قَتْلَهم لخصوص صفتهم ، لا لعموم كوبهم 'بغاّة أو محار بين ، وهذا القدر موجود في الواحد منهم كوجوده في العَدَدِ منهم ، و إنما لم يقتلهم على وضى الله عنه أوَّلَ ما ظهروا لأنه لم يَبِنْ له أنهم الطائفة المنعوتة حتى سفكوا دَمَ ابن حَبَّاب وأغاروا على سَرْح الناس (٢٦) فظهر فيهم قولُه « يقتلون أَهْلَ الإسلام ، ويَدَعُونَ أهلَ الأوثان » فعلم أنهم المارقون ، ولاً نه لو قتلهم قبلَ المحارَبة لربما غَضِـبَتْ لهم قبائلهم ، وتفرقوا على أ على وضى الله عنه ، وقد كان حاجته إلى مُدَاراة عَسْكره واستثلافهم

<sup>(</sup>١) من الآية ٧ من سورة آلعمران

<sup>(</sup>٣) سرح الناس : أموالهم السائمة ، أى أنعامهم ( الإبل والبقر والغنم )

كحال النبي صلى الله عليه وسلم في حاجته في أول الأمر إلى استثلاف المنافقين .

وأيضاً ، فإن القوم لم يتعرضوا لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، بل كانوا يعظّمونه و يعظمون أبا بكر وعمر ، ولكن غَـاوا في الدين عُـاوًا جازُوا به حَدَّه لنقص عقولهم ، فصاروا كما تأوَّله على فيهم من قوله عز وجل : ( قُلْ هَلْ أَنْبَتُكُم عَلِم الله عَلَيْ وَهُم الله عَلَيْ الله عَلْمُ الله عَلَيْ الله عَلْمُ الله عَلَيْ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ الل

وأوجب ذلك لهم عقائد فاسدة ترتّب عليها أفعال مُنْكَرَة كَفَرَ بها كثير من الأمة ، وتوقّف فيها آخرون ، فلما رأى النبى صلى الله عليه وسلم الرجُلَ الطاعن عليه في القسمة الناسب له إلى عدم العدل بجَهله وغُلُوه وظنه أن العَدْل هو ما يعتقده من التسوية بين جميع الناس ، دون النظر إلى ما في تخصيص بعض الناس وتفضيله من مصلحة التأليف وغيرها من المصالح ، علم أن هذا أول أولئك ، فإنه إذا طَهَنَ عليه في وَجْهه على سنته فهو يكون بعد موته وعلى خُلُفائه أشَدَّ طعناً .

بعضمقالات الحوارج السكب و إن وكثر

وقد حكى أربابُ المَقَالاَت عن الخوارج أنهم يُجَوِّزُون على الأنبياء الحَبائر ، ولهذا لا بلتفتون إلى السنة المخالفة فى رأيهم لظاهر القرآن وإن كانت متواترة ، فلا يَرْ جُمون الزاني (٢) ويقطمون يَدَ السارق فيا قل وكثر ، زَعْماً منهم على ما قيل أن لا حُجَّة إلا القرآن ، وأن السنة الصادرة عن الرسول الله صلى الله عليه وسلم ليست حجة ، بناء على ذلك الأصل الفاسد .

<sup>(</sup>١) الآيتان ١٠٠ و ١٠٤ من سورة الـكمهف

<sup>(</sup>٣) زعموا أن حد الزانى جلد مائة ، سواء أكان محصنا أمكان غير محصن ، لأن هذا هو الذى جاء به القرآن ، ويقطعون يد السارق بدون تفريق بين سارق القليل وسارق الكثير ؟ لأن نص القرآن لم يفرق ، وإن جعلت السنة حدا للقطع .

قال من حكى ذلك عمهم : إنهم لا يطعنون في النقل لتواتر ذلك ، و إنما يثبتونه على هذا الأصل ، ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم في صفتهم : ﴿ إِنَّهُمْ بَقَرَ • ونَ القرآنَ لا ُيجَاوِ زُ حَنَاجِرَ هُم ﴾ يتأوَّ لُونهُ برَأْيْهِمْ من غير استدلال على معانيه بالسنة ، وهم لا يفهمونه بقلوبهم ، إنما يَتْلُونه بألسنتهم ، والتحقيق أنهم أصناف مختلفة ؛ فهذا رأى طائفة منهم ، وطائفة قد يَكذبون النَّقَلة ، وطائفة لم يسمعوا ذلك ولم يطلبوا علمه ، وطائفة يزعمون أن ما ليس له ذكر في القرآن بصريحه ليس حجة على الخلق: إما لكونه منسوخًا ، أو مخصوصًا بالرسول، أو غير ذلك ، وكذلك ما ذكر من تجويزهم الـكبائر ، فأظنه — والله أعلم — قول ً طائفة منهم ، وعلى كل حال فمن كان يعتقد أن النبي صلى الله عليه وسلم جائر في قَسْمِه وهو يقول إنه (١) يفعلها بأمر الله فهو مكذب له ، ومَنْ زعم أنه يجورُ في حَكُم أُو قَسْمَةً فَقَدْ زَعَمَ أَنَّهُ جَائْرٌ ، وأَن أَتَبَاعَهُ لَا يُجِب ، وهو مناقض لما تضمنته الرسالة من أمانته ، ووجوب طاعته ، وزوال اكخرَج عن الجنس من قضائه بقوله وفعله ، فإنه قد بلُّغ عن الله أنه أوْ جَبِّ طاعته والانقياد لحكمه ، وأنه لا يحيفُ على أحدرٍ ؛ فمن طعن في هذا فقد طعن في تبليغه ، وذلك طعن ﴿ فِي الرَّسَالَةِ ، و بهذا تبين صحة رواية من روى الحديث « وَمَنْ يَعْدُلُ إِذَا لَمَ ۚ أَعْدُلُ ؟ لَقَدْ خَبْتَ وَخَسِرْتَ إِن لِمُ أَكُنْ أَعْدِلِ » لأن هذا الطاعن يقول : إنه رسولُ الله ، و إنه يجب عليه تصديقُه وطاعته ، فإِذا قال إنه لم يعدل فلقد لزم أنه صَدَّق غيرَ عَدْلِ وَلا أمينِ ، ومن اتَّبع مثلَ ذلك فهو خائب خاسر ، كما وصفهم الله بأنهم من الأخْسَرِينَ أعمالًا و إن حَسِبُوا أنهم يُحْسنون صُنْعا ، ولأنه من لم يؤتمن على المال لم يُوتَّمَن على ما هو أعظم منه ؛ ولهذا قال صلى الله عليه وسلم : ﴿ أَلَا تَأْمَنُونِي وَأَنَا أَمِينُ مَنْ فِي السَّمَاءِ ، يَأْتِينِي خَبَرُ السَّمَاءِ صَبَاحًا وَمَسَاءً » ، وقال صلى الله عليه وسلم لمـا قال له اتَّقِ الله : « أُوَلَسْتُ (١) فى الهندية « إنها يفعلها » ولها وجه ، غير أن ما أثبتناه أحسن .

أَحَقَّ أَهْلِ الأَرْضِ أَن يَتَّقِىَ اللهَ ﴾ ، وذلك لأن الله تعالى قال فيا بَلَغه إليهم الرسولُ: (وَمَا آتَا كُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ ، وَمَا نَهَا كُمْ عنهُ فَانتَهُوا) (١) بعدقوله: (ما أَفَاء اللهُ عَلَى رَسُولهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَللهِ وَللرَّسُولِ ) الآية ، فبين سبحانه أنَّ ما نهى عنه من مال النيء فعلينا أن ننتهى عنه ، فيجب أن يكون أحق أهل الأرض أن يتقى الله ؛ إذ لولا ذلك لكانت الطاعة له ولغيره إن تساويا أو لغيره دونه إن كان دونه ، وهذا كفر بما جاء به ، وهذا ظاهر .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « شرُّ الخلق والخليقة » وقوله : « شرُّ الخلق والخليقة » وقوله : « شرُّ قَتْلَى تحت أديم السماء » نَصُّ فى أنهم من المنافقين ؛ لأن المنافقين أسوأ حالا من الكفار ، كما ذكر أن قوله تعالى : (وَمِنهُمْ مَنْ يَلْمِزُكَ فَى الصَّدَقَاتِ ) (٢٠ نزلت فيهم .

وكذلك فى حديث أبى أمامة أن قوله تعالى : (أَ كَفَرْ تُم بَعْدَ إِيمَا نِكُمُ) (") نُولت فيهم ، هذا مما لا خلاف فيه إذا صَرَّحُوا بالطعن فى الرسول والعيب له كفعل أولئك اللامزين له .

فإذا ثبت بهذه الأحاديث الصحيحة أنه صلى الله عليه وسلمأمر بقتل مَنْ كَان من جنس ذلك الرجل الذي لَمَزَه أينما لُقُوا ، وأخبر أنهم شر الخليقة ، وثبت أنهم من المنافقين كان ذلك دليـــلاً على صحة معنى حديث الشعبي في استحقاق أصلهم للقتل .

يبقى أن يقال: فنى الأحاديث الصحيحة أنه نهى عن قتل ذلك اللامز. فنقول: حديث الشَّمْي هو أول ظهور هؤلاء كما تقدم، فالأشْبَهُ — والله

<sup>(</sup>١) من الآية ٧ من سورة الحشر

<sup>(</sup>٢) من الآية ٥٨ من سورة التوبة

<sup>(</sup>m) من الآية ١٠٦ من سورة آل عمر ان

أعلم - أن يكون قد أمر بقتله أولا طمماً في انقطاع أمرهم ، و إن كان قد كان يعفو عن أكثر المنافقين ؛ لأنه خاف من هذا انتشارَ الفسياد من بعيده على الأمة ، ولهذا قال : « لو قتلَتَهُ لرجَوْتُ أن يكون أولهم وآخرهم » وكانما يحصل لقتله من المصلحة العظيمة أعظم مما يخاف من نفور بعض الناس لقتله ، فلمـــا لم يوجد وتعذَّر قتلَه ومع النبي صلى الله عليه وسلم بما أوحاهُ الله إليه من العــلم ما فضله الله به فكأنه علم أنه لا بد من خُرُوجهم ، وأنه لا مَطْمَعَ في استئصالهم ، كما أنه لما علم أن الدجالَ خارج لامحالة نهى عمرَ عن قتل ابن صَيَّاد ، وقال : « إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيهِ ، وإن لا يكُنْهُ فلا خيرَ لكَ في قتلهِ » ، فَ كَانَ هَذَا مَا أُوْجَبَ نهيه بعد ذلك عن قتل ذي اُلْخُوَيْصِرَة لما لَمْزَه في غَنائُم حُنَيْنَ ، وكذلك لما قال عمر : الْذَنُّ لي فأضرب عنقه ، قال : « دَعْهُ فإن له أصحابًا يَحْقُرُ أَحَدُ كُمْ صَلَا تَهُ مِعَ صَلَاتِهِمْ وصِياَمَهُ (١) مَعَ صِيامِهِمْ ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينَ كَمَا يَمْرُ قُ السَّهُمُ مِنَ الرمِيَّةِ » إلى قوله « يَخْرُجُونَ على حِين فُرْقَةٍ من الناس » فأمر بتركه لأجل أن له أصحابًا خارجين بمد ذلك ، فظهر أن علمه بأنهم لا بدَّ أن يخرجوا منعه من أن يَقْتل منهم أحداً فيتحدث الناسُ بأن محمداً يقتل أصحابه الذين يُصَلون معه ، وتنفر بذلك عن الإسلام قلوب ۗ كثيرة ، من غير مصلحة تعمر هذه المفسدة ، هذا مع أنه كان له أن يعفو عمن آذاه مطلقاً ، بأبى هو وأمى صلى الله عليه وسلم .

وبهذا تبين سبب كونه فى بعض الحديث يعلِّلُ بأنه يُصَلِّى ، وفى بعضه بأن لا يتحدث الناسُ أن محمداً يقتل أصحابه ، وفى بعضه سيخرجون ، وسيأتى إن شاء تعالى ذكر بعض هذه الأحاديث ، و إن كان هذا الموضع خليقاً بها أيضاً .

فثبت أن كل مَنْ كَمْرَ النبي صلى الله عليه وسلم في حكمه أو قَسْمه فإنه بجب (۱) في الهندية « وصيامهم مع صيامهم » نحريف

كأنوا برون

قتــل من علموا أنه

قتله ، كما أمر به صلى الله عليه وسلم في حياته و بعد موته ، وأنه إنما عَفاً عن ذلك اللامز في حياته كما قدكان يعفو عمن يؤذيه من المنافقين لما علم أنهم خارجون في الأمة لا تَحَالة ، وأنْ ليس في قتل ذلك الرجل كثيرُ فائدتم ، بل فيــه من المفسدة ما في قتل سائر المنافقين وأشد .

ومما يشهد لمعنى هذا الحديث قولُ أبي بكر في الحديث المشهور لما أراد أبو أَبِرْزَةً أَن يَقْتُلَ الرَّجِلِ الذي أَغْلَظَ لأبي بَكُر وتغيظ عليه أبو بَكُر وقال له أبو بَرْزَةَ أَقتله ، فقال أبو بكر : ما كان لأُحَد بعد رسول الله صلى الله عليــه وسلم أن يقتل أحداً ، فإن هذا كما تقدم دليلٌ على أن الصدِّيق علم أن النبي صلى الله عليه وسلم 'يطاّع أمره في قتل مَنْ أمَرَ بقتله ممن أغضب النبي صلى الله عليه وسلم .

فلما كان في حديث الشمعي أنه أمر أبا بكر بقتــل ذلك الذي لمزه حتى أغضبه كانت هذه القصة بمنزله العمدة لقول الصديق، وكان قول الصديق رضي الله عنه دليلا على صحة معناها .

ومما يدل على أنهم كانوا يَرَوْنَ قَتْلَ من علموا أنه من أولئك الخوارج و إن كان منفرداً حديثُ ضبيع بن عسل ، وهو مشهور ، قال أبو عُمَان النَّهْدِي: من الحوارج سأل رجلٌ من بني يَرْبوع ، أو من بني تميم ، عمرَ بن الخطاب رضي الله عنه عن الذاريات والمرسلات والنازعات ، أو عن بعضهن ، فقال عمر : ضَعُ عن رأسك ، فإذا له وَفْرَة (١)، فقال عمر : أما والله لو رأيتك تَحْلُوقاً لضر بت الذي فيه عيناك (٢) ، ثم قال : ثم كَتَبَ إلى أهل البصرة – أو قال إلينــا – أن لاتجالسوه ، قال : فلو جاء ونحن مائةٌ تَهَرَّقْناً ، رواه الأموى وغيره بإسناد صحيح.

<sup>(</sup>١) الوفرة \_ بفتح فسكون \_ الشعر المجتمع على الرأس ، أو ماسال من شعر الرأس على الأذنين ، أو ماجاوز الأذنين من شعر الرأس

<sup>(</sup>۲) انظر ص ۲۰۸و۲۰۸

فهذا عمر يحلف بين المهاجرين والأنصار أنه لو رأى العَلاَمَة التي وَصَف بها النبي صلى الله عليه وسلم الخوارج لضرب عنقه ، مع أنه هو الذى نهاه النبي صلى الله عليه وسلم عن قتل ذى النُخو يُصِرَة ، فعلم أنه فهم من قول النبي صلى الله عليه وسلم « أينما لقيتموهم فاقتلوهم » القَتلَ مطلقاً ، وأن العفو عن ذلك كان في حال الضعف والاستئلاف .

موجدة قريش على قسمة الدهمية

فان قيل: فما الفرق بين قول هؤلاء اللامزين فى كونه نفاقاً موجِباً للسكفر وحِلِّ الدَّم حتى صار جِنْسُ هذا القائل شرَّ الخلق ، و بين ما ذكر من مَوْجِدة قريش والأنصار؟

فنى حديث أبى سعيد الصحيح أن النبى صلى الله عليه وسلم لما قَسَم الذهيبة بين أربعة غضبت قريش والأنصار، وقالوا: تعطيه صناديد أهل نجد وتدَّعُنَا ؟ فقال: « إنما أَتَأَلَّفُهُم » ، فأقبل رجل عائر العينين ، وذكر حديث اللامز.

وفى رواية لمسلم: فقال رجل من أصحابه: كنا نحن أحق بهذا من هؤلاء، فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: « أَلاَ تَأْمَنُونَى وَأَنَا أَمِينُ مَنْ فِي السَّمَاء؟ يَأْ تِينِي خَبَرُ السَّمَاء صَبَاحاً وَمَسَاء » فقام رجل غائر العينين.

موجــدة الأنصار على قسمة غنائم حنــين وذكر مَوْجِدَةَ الأنصار في غنائم حُنَيْن ، فعن أنس بن مالك أن ناساً من الأنصار قالوا يوم حُنَين ـ حين أفاء الله على رَسوله من أموال هَوَازِنَ ما أفاء ، فَطَفَقَ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم 'يُمْطِي رجالا من قريش المائةَ مَن الإبل ـ فقالوا : يغفر الله لرسول الله صلى الله عليه وسلم! 'يُمْطِي قُرَيشاً ويتركنا و سُيُو فَنا تَقْطُر من دمائهم !؟ وفي رواية : لما فتحت مَكَة فَسَمَ الغنائم في قريش ، فقالت الأنصار : إن هذا لهو الفَجَبُ ، إن سيوفَنا تَقْطُر من دمائهم ،

و إِن غَنامُمَنا تُرَدُّ عليهم ، وفي رواية : فقال الأنصار : إذا كانت الشِّدَّةُ فنحن نُدْعَى وُيُعْطَى الغنائم غيرُنا ، قال أنس : فحدثت رسول لله صلى الله عليه وسلم ذلك من قولهُم ، فأرسل إلى الأنصار كَفِمَتهم في قُبَّة من أَدَم ، ولم يَدْعُ معهم غيرهم ، فلما اجتمعوا جاءهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « ما حديثٌ جواب الرسول بَلَغَنِي عنكم ؟ » فقال له فقهاء الأنصار: أما ذَوُو رأينا ، يارسول الله ، فلم يقولوا شيئًا ، وأما أياسٌ منَّا حديثَةٌ أَسْنَانُهُم فقالوا : يغفر الله لرسول الله صلى الله عليه وسلم يُسْطِي قريشاً ويَتركُناَ وسيوفُناَ تَقْطُرُ من دمائهم ، فقال رسـول الله صلى الله عليه وسلم: « فإنى أُعْطِى رَجَالًا حَدِيثِي عَهْدِ بِكُفْرِ أَتَأَلَّهُمْ ، أَفَلَا تَرْ ضَوْنَ أَن تذهب الناسُ بالأموال وتَرْجِعُونَ إلى رِحَالَـكم برسول الله ؟ ما تنقلبون به خير مما ينقلبون به » قالوا : بلي يا رسول الله ، قد رضينا ، قال : « فإنسكم سَتَجِدُون بعدى أَثَرَةً ، فاصْبِرُ وا حتى تَلْقُو الله ورسوله على الحوض» قالوا: سنصبر.

> الفرق بين غضب قريش والأنصار وغضب الخوارج

للأنصار بعد

غضهم

وذوو الرأى من القبيلتين — وهم الجمهور — لم يتكاموا بشيء أصلا ، بل قد رَضُوا ما آتاهم الله ورسوله ، وقالوا : حسبنا الله سيؤتينا الله من فضله ورسوله كما قالت فقهاء الأنصار « أما ذوو رأينا فلم يقولوا شيئًا » وأما الذين تكلموا من أَحْدَاتُ الْأَسْنَانُ وَنحُوهُمْ فَرَأُوا أَنْ النَّبِي صَلَّى الله عليه وسلم إنما يقسم المال لمصالح الإسلام ، ولا يضعه في محل إلا لأن وَضْعَه فيه أو لي من وضعه في غيره ، هذا مما لا يشكون فيه .

قيل: إن أحدًا من المؤمنين من قريش والأنصار وغيرهم لم يكن في شيء

من كلامه تجويرٌ لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا تجويزُ ذلك عليه ، ولا

اتهام له أنه حَابي في القسمة لهوًى النفس وطلب الملك ، ولا نسبة له إلى أنه لم

يرد بالقسمة وَجْهَ الله تعالى ، ونحو ذلك مما جاء مثله في كلام المنافقين .

وكان العلم بجمة المصلحة قد تُناَلُ بالوحى وقد تنال بالاجتهاد ، ولم يكمونوا علموا أن ذلك ما فَعَلَمُه النبي صلى الله عليه وسلم وقال : إنه بوَحْي من الله ، فإن مَنْ كره ذلك أو اعترض عليه بعد أن يقول ذلك فهوكافر مكذب

وجوزوا أن يكون قَسْمُه اجتهادًا ، وكانوا يراجعونه في الاجتهاد في الأمور الدنيوية المتعلقة بمصالح الدين ، وهو باب يجوز له العمل فيه باجهاده باتفاق الأمة ، وربمـــا سألوه عن الأمر لا لمراجعته فيه ، لكن لِيَكَثَبُّتُوا وَجْهَه ، و يتفقُّهوا في سننه ، و يعلموا عِلَّتَه .

وحد سراحمة أصحاب النبي إياء، وأمشلته وكانت المراجعة المشهورة منهم لا تَعْدُو هذين الوجهين : إما لتكميل نظره صلى الله عليه وسلم في ذلك إن كان من الأمور السياسية التي للاجتهاد فيهما مَسَاغ ، أو ليتبين لهم وَجْهُ ذلك إذا ذكر ، ويزدادوا علماً و إيماناً ، وينفتح لهم طريقٌ التفقه فيه.

مراجعةالحياب امن المنذر

فالأول كمواجعة الْحْبَابِ بن الْمُنْذِرِ له لما نَزَلَ ببدر مَنْز لاً ، قال : يارسول الله أرأيت هذا المنزل الذي تَزَلْتَه ، أهو منزل أنْزَلَكُهُ الله فليس لنا أن نتمدًّاه أم هو الرأى والحرب والمكيدّة ؟ فقال : «بل هو الرأى والحرب والمَكِيدة » فقال: إن هذا ليس بمنزل ِ قتال ٍ ، فقبل رسولُ الله صلى الله عليــه وسلم رأيه ، وتحوَّلَ إلى غيره .

ص إحدة حد ابن معاد

وكذلك أيضاً لما عَزَمَ على أن يُصَالح غَطَفاَنَ عامَ الخندق على نصف تمر المدينة ، ثم جاء سعدُ بن مُعاَذِ في طائفة من الأنصار فقال : يا رسول الله ، بأبي أنتَ وأمِّي ! هذا الذي تعطيهم أشيء من الله أمَرَكَ فَسَمْعُ وطاعَةٌ لله ولرسوله أم شيء من قبل رأيك ؟ قال : « لا ، بل من قِبَلِ رأيي ، إنَّى رَأَيْتُ الْهَوْمَ أَعْطُواُ الْأَمْوَالَ كَفِمَعُوا لَـكُمُ مَا رأيتم مِنَ القَبَائِلِ، وإنما أنتم قَبِيلٌ واحدٌ ، فأرَدْتُ أَنْ أَدْ فَعَ بَعْضَهُمْ و نُعْطِيهُمْ شيئًا ونَنْصب لِبَعْض،أشترى بذلك ما قد بزل معشر الأنصار » فقال سعد : والله يا رسول الله لقد كُنَّا في الشَّرْك وما يطمعون منا في أخْذِ النصف ، أو كما قال ، وفي رواية : ما يأكلون من تَمْرَة إلا بشِرَّى أو قرَّى ، فكيف اليوم والله معنا وأنت بين أظهرُ نا ، لا نعطيهم ولا كرَامة لهم ، ثم تتاوَل الصحيفة فَتَفَلَ فيها ، ثم رمى بها .

وما كان من قبيل الرأى والظن فى الدنيا فقد قال صلى الله عليه وسلم لما سئل عن التلقيح: «ماأظُنُّ يعنى ذلك شيئًا ، إنما ظننت ، فلا تؤاخذونى بالظن، ولكن إذا حَدَّثتكم عن الله بشىء فخذوا به ، فإنى لن أ كُذِبَ على الله ، رواه مسلم .

وفي حديث آخر : « أنتم أعْلَمَ بأمر دُنياً كم ، فيا كان من أمرِ دينــكم فإلى » .

مراجعة سعد ابن أبي وقاص

ومن هذا الباب حديثُ سعد بن أبى وَقَاصِ قال : أَعْطَى رَسُولَ الله صلى الله عليه وسلم رَهْطاً وأنا جالس ، فترك رجلا منهم هو أَعْجَبُهم إلى ققمتُ فقلت له : يا رسول الله أعطيت فلانا وفلانا ، وتركت فلإنا وهو مؤمن ، فقال « أوْ مُسْلم » ذكر ذلك سعد له ثلاثا ، وأجابه بمثل ذلك ، ثم قال : « إلى لأعطى الرَّجُلَ وعَيْرُهُ أَحَبُ إلى مِنْهُ خَشْيَةً أَنْ يُسِكَبُ في النّارِ عَلَى وَجْمِه » متفقى عليه .

فإنما سأله سعد رضى الله عنه ليُذَكِّرَ النبى صلى الله عليه وسلم بذلك الرجل لعله يرى أنه بمن ينبغى إعطاؤه ، أو ليتبيَّنَ لسعد وَجْهُ تَركه مع إعطاء مَنْ هو دونه ، فأجابه النبيُّ صلى الله عليه وسلم عن اللَّقَدِّمة بين ، فقال : إن العطاء عيس لمجرد الإيمان ، بل أعطى وأمنع والذى أثركُ أحبُّ إلىَّ من الذى أعطيه ؛ لأن

الذي أعطيه لو لم أعطه لكفر، فأعطيه لأحفظ عليه إيمانه ، ولا أدخله في زُمْرَة مَنْ يعبد الله على حَرْف ، والذي أمنعه معه من اليقين والإيمان ما يُغنيه عن الدنيا ، وهو أحبُ إلى وعندى أفضل ، وهو يعتصم بحبل الله تعالى ورسوله ، ويغماض بنصيبه من الدنيا ، كما أعتاض به أبو بكر وغيره ، وكما اعتاضت الأنصار حين ذهب الطُلقاء (١) وأهل نجد بالشاة والبعير ، وانطلقوا هم برسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم لوكان العطاء لمجرد الإيمان في أين لك أن هذا مؤمن ؟ بل بجوز أن يكون مسلما ، و إن لم يدخل الإيمان في قلبه ؛ فإن النبي صلى الله عليه وسلم أعلم من سعد بتمييز المؤمن من غيره عيث أمكن التمييز .

مراجعة بعض الصحـابة فى إعطاء المؤلفة قلوبهم

ومن ذلك أيضاً ما ذكره ابن إسحاق عن محمد بن إبراهيم بن الحارث أن قائلا قال : يا رسول الله أعطَيْتَ عُيَيْنَةَ بن حِضْنِ والأَقْرَعَ بن حابس مائةً من الإبل مائة ، وتركت جُعَيْلَ بن سُرَاقة الضَّمْرِيُّ ، فقال رسول الله صلى الله عليه رلم : « أما وَالنَّدِي نَفْسِي بيده بُجَعَيْلُ بن سُرَاقة حير من طلاع الأرض كُلِّهَا مثل عُييْنة والأقرع ، ولكني تألَّفْتُهُما على إسلامهما ، ووَكَلْتُ جُعَيْلُ ان سُرَاقة إلى إسلامه » .

وقد ذكر بعض أهل المغازى فى حديث الأنصار: وَدِدْ نَا أَن نَعْلُمُ مَنَ أَن نَعْلُمُ مَنَ أَن نَعْلُمُ مَنَ أَن هَا الله صَلَى الله عَلَى الله صلى الله عليه وسلم استعتبناه.

فهذا تبين أن منوجد منهم جَوَّز أن يكون القَسْمُ وقع باجتهاد فى المصلحة ، فأحَبَّ أن يعلم الوَجْهَ الذى أعطى به غيره ومنع هو مع فضله على غيره فى الإيمان والجهاد وغير ذلك .

<sup>(</sup>١) الطلقاء: الذين لم يسلموا إلا يوم فتح مكة ، سموا بذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال لهم يومئذ « اذهبوا فأنتم الطلقاء » ( ١٣ — الصارم المسلول )

هل كانت العطايا من

المغنم أم من الحمس ؟

وهذا في بَادِي الرأى هو الموجبُ للمطاء ، وأن النبي صلى الله عليه وسلم يعطيه كما أعْطَى غيره ، وهذا معنى قولهم « استعتبناه » أى طلبنا منه أن 'يُعْتَبِنَا أَى يُزِيلَ عَتْبَنَا : إِما ببيان الوجه الذي أعطى غَيْرَنَا ، أو بإعطائنا ، وقد قال صلى الله عليه وسلم : ﴿ مَا أَحَدُ ۚ أُحَبِ إِلَيْهِ الْمُذَّرُ مِنَ اللَّهُ ، مِن أَجِلَ ذَلَكَ بَعَث الرسلَ مبشِر بن ومنذر بن » فأحَبُّ النبيُّ صلى الله عليه وسلم أن يعذره فيما فعل ، فبيَّنَ لهم ذلك ، فلما تبين لهم الأمر بَكَوْا حتى أَخْصَلُوا كِمَاهُمْ <sup>(١)</sup>، ورَّضُوا حَقَّ <sup>ا</sup> الرِّضاَء ، والسكلامُ الحسكيُّ عنهم يدلُّ على أنهم رأوا القسمة وقعت اجتهاداً ، وأنهم أحَقُّ بالمال من غيرهم ، فتعجبوا من إعطاء غيرهم ، وأرادوا أن يعلموا هل هو وَحْي أو اجتهاد يتعين اتباءُه لأنه المصلحة أو اجتهاد يمكن النبيُّ صلى الله عليه وسلم أن يأخذ بغيره إذا رأى أنه أصلح ، و إن كان هذا القسم إنما يمكن فيها لم يستقر أمره ويقره عليه به ، ولهذا قالوا : يَغْفِرُ الله لرسُول الله ، يمطي قريشا ويتركنا وسيوفُناً تقطر من دمائهم !؟ وقالوا : إن هذا لهو العجب، إنْ سيوفَنَا لتقطر من دمائهم ، وإن غنائمنا لتردُّ عليهم ، وفي رواية : إذا كانت الشدة فنحن نُدْعَى ، وُيُعْطَى الغَنَائِمَ غَيْرُناً .

واختلف الناس فى العطايا : هل كانت من نفس الفنيمة أو من الخس ؟ فروى عن سعد بن إبراهيم ويعقوب بن عُتية قالا : كانت العطايا قارغة من الفنائم ، وعلى هذا فالنبى صلى الله عليه وسلم إنما أخذ نصيبهم من المفنم لطيب أنفسهم .

وقد قيل: إنه أراد أن يقطعهم بَدَلَ ذلك قطائع من البحرين ، فقالوا : لا ، حتى يقطع إخواننا من المهاجرين مثله ، ولهذا لما جاء مالُ البحرين وَافَوْهُ صَلاَةَ الفَجْرِ ، وقال لجابر : لو قد جاء مالُ البحرين أعطيتك كذا وكذا ، لسكن لم يستأذنهم النبئ صلى الله عليه وسلم قبل القشم لعلمه بأنهم يَرْضُوْنَ (١) أخضاوا لحاجم : بكوا حق سال الدمع على لحاجم فأغرقها

بما يفعل ، و إذا علم الرجل من حال صديقه أنه يطيبُ نفسُه بمــا يأخذ من ماله فله أن يأخذ و إن لم يستأذنه نطقاً ، وكان هذا معروفاً بين كثير من الصحابة والتابعين ، كالرجل الذي سأل النبيُّ صلى الله عليه وسلم كُنَّبَةً من شَعْر (١) فقال : إذا سألوا نصيبَهم .

وقال موسى بن إبراهيم عن أبيه : كانت من أُخْمُس .

قال الواقدى : وهو أثبت القولين ، وعلى هذا فالخمس إما أن يَقْسِمه كيفية قسم الإمام باجتهاد ، كما يقوله مالك ، أو يقسمه خمسة أقسام ، كما يقوله الشافعي خمس الغنائم وأحمد ، و إذا قَسَمَه خمسة أقسام فإذا لم يُوجَدُ يتامى أو مساكين أو ابن سبيل أو أستغنوا رُدَّتْ أَنْصِبَاؤُهم في مصارف سَهُم الرسول .

> وقد كان اليتامى والمساكين وابن السبيل إذ ذاك مع قِلْتهم مُسْتَغْنِينَ بنصيبهم من الزكاة؛ لأنه لما فتحت خَيْبَر ، واستغنى أكثر المسلمين رَدَّ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم على الأنصار مَناَئْح النخل التي كانوا قد مَنَحُوها للمهاجرين ، فاجتمع للأنصار أموالهم التي كانت والأموال التي غنموها بخيبر وغيرها ، فصاروا مَيَاسير ، ولهذا قال النبي صلى الله عليه رسلم في خُطْبته : « أَلَمْ أُجِدْ كُونُ عَالَةً فَأَغْنَا كُمُ الله بِي ؟ » فصرف النبي صلى الله عليه وسلم عَامَّةً ـ الخُسِ في مصارِف مَهمم الرسول ؛ فإن أولى المصالح تأليف أولئك القَوْم ، ومن زعم أن مجرَّدَ خمس الخمس قام بجميع ما أعْطَى المؤلَّفَةَ فإنه لم يَدْرِ كيف القصة ، ومن له خِبْرَة بالقصة يعلم أن المسال لم يكن يحتمل هذا .

> وقد قيل : إن الإبل كانت أربعة وعشرين ألف بمير ، والغنم أربمين أَلْفًا أَوْ أَقُلُ أَوْ أَكُثُرُ ، والوَرِقَ أَرْبِعَةَ آلاف أُوقِيةً ، والغَمْ كَانَتْ تَعْدُلُ (١)كبة من شعر ــ بضم الـكاف وتشديد الباء ــ أراد مقدارا من الصوف ، ومثله الـكباب بزنة الغراب .

عشرة منها ببعير ، فهذا يكون قريباً من ثلاثين ألف بعير ، فخمس الخمس منه ألف ومائتا بعير ، وقد قَسَمَ فى المؤلفة أضعاف ذلك ، على مالا خلاف فيه بين أهل العلم .

وأما قول بعض قريش والأنصار في الذهبية التي بعث بها عليٌّ من البين : أيعطى صناديد أهل نجد و بَدَعُناً ؟ فمن هذا الباب أيضاً ، إنما سألوه على هذا الوجه .

## وها هنا جوابان آخران:

الجواب الأول: أن بعض أولئك القائلين قد كان منافقاً يجوز قتله ، مثل الذى سمعه ابن مسعود يقول فى غنائم حُنين : إن هذه لَقِسْمَةُ ما أريد بها وجه الله ، وكان فى ضمن قريش والأنصار منافقون كثيرون ، فيا ذكر من كلمة لا تخرَجَ لها ، فإنما صدرت من منافق ، والرجل الذى ذكر عنه أبو سعيد أنه قال : «كنا أحق بهذا من هؤلاء » لم يسمه منافقا ، والله أعلم .

الجواب الثانى: أن الاعتراض قد يكون ذنباً ومعصية يخاف على صاحبه المنفاق وإن لم يكن نفاقاً ، مثل قوله تعالى: ( يُجَادِ لُونَكَ فِي الْحُقِّ بَمْدَ مَا تَبَيَّنَ ) (1) ، ومثل مراجعتهم له في فَسْخ الحج إلى الْمُمْرَة (7) ، وإبطائهم عن الحل ، وكذلك كراهتهم للحلِّ عام الحُدَيْدِية ، وكراهتهم للصَّلْح ، ومراجعة مَنْ راجع منهم ، فإن مَنْ فعل ذلك فقد أَذْنَبَ ذنباً كان عليه أن يستغفر الله منه ، كما أن الذين رَفَعُوا أصواتهم فوق صوته أذنبوا ذنباً

<sup>(</sup>١) من الآية ٦ من سورة الأنفال

<sup>(</sup>٣) في الحجة التي حجها رسول الله كان قوم منهم قد أحرموا بالحج، فأشير عليهم أن يصرفوا إحرامهم إلى العمرة، ثم يحرموا بالحج بعد أن يستريحوا إلى يوم التروية

تابوا منه ، وقد قال : ( وَاعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمُ ۚ رَسُولَ اللهِ لَوْ يُطِيعُكُمُ ۚ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرِ لَعَيْتُر )<sup>(1)</sup> .

قال سَهل بَن حنيف : اتَّهِمُوا الرأى على الدين ، فلقد رأيتني يوم أبيجَنْدَل ولو أستطيع أن أرُدَّ أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم لفعلت .

فهذه أمور صَدَرَت عن شهوة وعَجَلة ، لا عن شك فى الدين ، كما صَدَرَ عن حاطب التجشُّسُ لقر يش ، مع أنها ذنوب ومَعاَص يجب على صاحبها أن يتوب ، وهى بمنزلة عِصْيان أمر النبى صلى الله عليه وسلم .

قول الأنصار يوم الفتح وجوابالنبي علمهــم ومما يدخل في هذا حديثُ أبي هُرَيْرَة في فتح مكة قال: فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « مَنْ دخل دار أبي سُفْيَان فهو آمن ، ومَنْ أَلْقَى السلاح فهو آمن ، ومَنْ أَغْلَقَ بَابَهُ فهو آمِن » فقالت الأنصار: أما الرجل فقد أدْرَكَتْهُ رغبة في قرابته ورأفة بعشيرته .

قال أبو هم يرة : وجاء الوَحْيُ ، وكان إذا جاء لا يَغْفَى علينا ، فإذا جاء فليس أَحَدُ منا يرفع طَرْفَه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يَنْقَضَى الْوَحْيُ .

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « يا معشر الأنصار » قالوا : لبَّيْكَ يا رسول الله ، قال : « قلتم أمَّا الرجلُ فأدركَتْهُ رغبة في قرَّابته ورأفة بعشيرته ؟ » قالوا : قد كان ذلك ، قال : « كَلا ، إنِّى عبدُ الله ورسوله ، هاجرتُ إلى الله و إليكم ، المَحْيا تحياكم ، والمَاتُ مَمَاتُكم » فأقبلُوا إليه يَبْكون و يقولون : والله ما قُلْناً إلا لِضَنَّ بالله ورسوله ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إنَّ الله وَرَسُولَهُ يُصَدِّقانِكُمْ وَيَعْذِرَانِكُمْ » رواه مسلم .

<sup>(</sup>١) من الآية ٧ من سورة الحجرات

وذلك أن الأنصار لما رأوا النبي صلى الله عليه وسلم قد آمَنَ أهلَ مكة وأقرَّهم على أموالهم ودمائهم مع دخوله عليهم عَنْوَة و قَهْراً وتمكنّيه من قَتْلِهم وأخذ أموالهم لو شاء خافوا أن النبي صلى الله عليه وسلم يريد أن يستوطن مكة ويستبطن قريشاً ؛ لأن البَلدَ بلاء والعشيرة عشيرته ، وأن يكون نزاع النفس إلى الوطن والأهل يوجب انصراقه عنهم ، فقال من قال منهم ذلك ، ولم يَقُله الفقهاء وأولو الألباب الذين يعلمون أنه لم يكن له سبيل إلى استيطان مكة ، فقالوا ذلك لا طَعْناً ولا عَيْباً ، ولكن ضَنا بالله ورسوله ، والله ورسوله قد صدَّقاهم أنما حَمَلهم على ذلك الضن بالله ورسوله ، وعَذَرَاهم فيما قالوا لما رأوا وسمعوا ، ولأن مُفارقة الرسول شديد على مثل أولئك المؤمنين الذين هم شِعار وغيرهم دِثار ، والكلمة التي تخرج عن محبة وتعظيم وتشريف وتكريم تُففَر صاحبها ، بل يُحْمَدَ عليها ، وإن كان مثلُها لو صَدَرَ بدون ذلك استحق صاحبها ، بل يُحْمَدَ عليها ، وإن كان مثلُها لو صَدَرَ بدون ذلك استحق صاحبها النّيكال .

أدب أبى بكر مع الرسول

وكذلك الفعل ، ألا ترى أن النبي صلى الله عليه وسلم لما قال لأبي بكر (۱) حين أراد أن يتأخّر عن موقفه في الصلاة لمنّا أحس بالنبي صلى الله عليه وسلم : « ما مَنَمَك « مكا نَكَ » فتأخر أبو بكر ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : « ما مَنَمَك أن تَشْبَتَ مكا نَكَ وقد أمَرْ تُكَ » فقال : ما كان لابن أبي قُحَافَةَ أن يتقدّم بين يدى النبي صلى الله عليه وسلم .

أدبأ فيأيوب مع الرسول

وكذلك أبو أيوب الأنصاري ، لما استأذن النبي صلى الله عليه وسلم في أن ينتقل إلى السفل وأن يَصْمَدَ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم إلى العلو ، وشق عليه أن يسكن فوق رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمكث في مكانه ، وذكر له

<sup>(</sup>١) ذلك فى مرض الرسول إذ كان أبو بكر يصلى بالمسلمين ، فاتفق أن خرج الرسول صلى الله عليه وسلم ، فلمارآه أبو بكر تأخر وترك مكانه ، فأشار إليه الرسول بأن يبقى وكان ماقاله المؤلف

أنَّ سكناه أسفل أرْفَقُ به من أجل دخول الناس عليه ، فامتنع أبو أيوب من ذلك أدَ باً مع النبي صلى الله عليه وسلم ، وتوقيراً له ، فكلمة الأنصار رضى الله عنهم من هذا الباب .

المراجعة على ثلاثة أنواع

وبالجلة فالكلمات في هذا الباب ثلاثة أقسام:

إحداهن : ما هو كفر ، مثل قوله : إنَّ هذه لَقَسِّمَةُ مَا أُريد بها وحه الله .

الثانى: ما هو ذَنْبُ ومعصية يخاف على صاحبه أن يحبط عمله ، مثل رَفْعِ الصَّوْت فوق صوته ، ومثل مراجعة مَنْ راجعه عامَ الُحلاَ يبية بعد ثَبَاته على الصّلح ، ومجادلة مَنْ جادله يوم بَدْرِ بعد ما تبيَّن له الحق ، وهذا كله يدخل في المخالفة عن أمره .

الثالث: ماليس من ذلك ، بل يحمد عليه صاحبه أو لا يحمد ، كقول عر: ما بالنا تَقْصُرُ الصَّلاةَ وقد أمِنًا ؟ وكقول عائشة : ألمَ يقل الله ( فأما من أوتي كتابه بيمينه ) ( ) وكقول حَفْصة : ألم يقل الله ( وَ إِنْ مِنْسَكُم الا وَ وَارِدُها ) ( ) وكقول حَفْصة : ألم يقل الله ( وَ إِنْ مِنْسَكُم الا وَ وَردُها ) ( ) وكراجعة ألحباب في منزل بدر ، ومراجعة سَعْد في صلح غَطَفَان على نصف تمر المدينة ، ومثل مُر اجعتهم له لما أمرهم بكسر الآنية التي فيها لحوم الحمر ، فقالوا : أو لا نفسلها ، فقال : اغسلوها ، وكذلك رد عُمَر لأ بي مُحريرة لما خرج مبشرا ، ومراجعته النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك ، وكذلك مراجعته له لما أذن لهم في ذلك ، وكذلك مراجعته له لما أذن لهم في خر الظهر في بعض المفازي ، وطلبه منه أن يجمع الا زواد و يَدْغُو الله ، فقمل ما أشار به عمر ، ونحو ذلك مما فيه سؤال عن إشكال ليتبين لهم ، أو عر ض لمصلحة قد يَفعلها الرسول صلى الله عليه وسلم .

فهذا ما اتَّفَقَ ذَكُره من السنن المأثورة عن النبي صلى الله عليه وسلم في قتل (١) من الآية ١٩ من سورة مريم (١) من الآية ١٩ من سورة مريم

من سَبَّه من مُعاَهَد وغير مُعاَهد ، و بعضها نصُّ في المسألة ، و بعضها ظاهم ، و بعضها مستنبط مستخرج استنباطاً قد يَقُوك في رأى مَنْ فَهِمَ وقد يتوقف عنه من لم يفهمه أو مَنْ لم يتوجَّهُ عنده أو رَأَى أن الدلالة منه ضعيفة ، ولن يخفي الحقُّ على من تَوَخَّاه وقَصَدَه ورزَقَه الله تعالى بَصِيرَةً وعلماً ، والله سبحاله وتعالى أعلم .

## فمسل

الاستدلال بإجماع الصحابة

وأما إجماعُ الصحابة فلأنَّ ذلك ُنقِلَ عنهم في قضاًيا متعدِّدة ينتشر مثلها ويستفيض ، ولم ينكرها أحد منهم ؛ فصارت إجماعاً .

واعلم أنه لا يمكن ادِّعاَء إجماع الصحابة على مسألة فَرْعية بأَبْلَغَ من هذا الطريق .

> فعل المهاحر بقينتين

فمن ذلك ما ذكره سيف بن عمر التميمي في كتاب « الردة والفتوح » عن ابن أبي أمنية شيوخه ، قال : ورفع إلى المهاجر - يعنى المهاجر بن أبي أمية ، وكان أميراً على الىمامة ونواحيها – امرأتان مغنيتان عَنَّتُ إحداها بشَـْتُم النبي صلى الله عليه وسلم ، فقطع يدها ، ونَزَعَ أَنْذِيَّتَهُمَا ، وغنت الأُخري بهجاء المسلمين ، فقطع يَدَهَا ، ونزع ثنيتيها ، فكتب إليه أبو بكر: بَلَغني الذي سِرْتَ به في المرأة التي تَغنَّتْ وِزمزمت بشتم النبي صلى الله عليه وسلم ، فلولا ما قد سبقتني لأمَرْ تُكُ بقَتْلِها ؛ لأن حَدُّ الأُ نبياء ليس يشبه الحدود ؛ فمن تعاطَى ذلك من مسلم فهو مرتدٌّ أو معاهد ٍ فهو محارب غادر .

وكتب إليه أبو بكر في التي تَغنَّتْ بهجاء المسلمين : أمابعد فإنه بلغني أنك قطعت يَدَ امرأة في أنْ تَعَنَّتْ بهجاء المسلمين ونزَعْتَ أَيْنَيَّدُنْهَا ، فإن كانت من تدعى الإسلام فأدب وتقدمة دون المُشْلة ، وإن كانت ذِمِّيَّةً فلعمرى لَمَــا صَهَحْتَ عنه من الشرك أعْظَمُ ، ولوكنت تقدَّمْتُ إليك في مثل هذا لبلغت

مكروهك ، فاقبل الدَّعَةَ ، و إياك في المُثْلَةِ في الناس فإنها مأثم ومنفرة إلا في قصاص .

وقد ذكر هذه القصة غير سيف ، وهذا يوافق ما تقد م عنه أن مَنْ شَم النبي صلى الله عليه وسلم كان له أن يقتله ، وليس ذلك لأحد بعده ، وهو صريح في وجوب قتل من سب النبي صلى الله عليه وسلم من مسلم ومعاهد وإن كان امرأة ، وأنه يُقتل بدون استتابة ، بخلاف من سب الناس ، وأن قتله حد للا نبياء كما أن جُلد من سب غيرهم حد له ، وإنما لم يأمر أبو بكر بقتل تلك المرأة لا أن المهاجر سبق منه فيها حد الجهاده ، فكره أبو بكر أن يجمع عليها حد ين ، مع أنه لعلمها أسلمت أو تابت فقبل المهاجر تو بهها قبل كتاب أبي بكر ، وهو محل اجتهاد سبق منه فيه حكم فلم يغيره ؛ لأن الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد، وكلامه يدل على أنه إنما منعه من قتلها ماسبق من المهاجر .

عمریقتل رجلا لأنه سب النبی

وروى حَرْبُ في مسائله عن لَيْثُ بن أبي سُلَمِ عن مجاهد قال: أَنِي ُعرُ عِ برجل سبّ النبيّ صلى الله عليه وسلم ، فقتله ، ثم قال عر : مَنْ سَبّ الله و أو سب أحداً من الأنبياء فاقتلوه ، قال ليث : وحدثني مجاهد عن ابن عباس قال : أيما مُسْلِم سب الله أو سب أحداً من الأنبياء فقد كَذَّب رسولَ الله صلى الله عليه وسلم ، وهي ردَّةُ ، يُسْتَتَاب فإنْ رَجَع وإلا تُقيل ، وأيما معاهد عاند فيسب الله أو أحداً من الأنبياء أو جهر به فقد نَقَضَ المعهد فاقتلوه .

وعن أبى مسجمة بن ربعى قال : لما قَدِمَ عمر بن الخطاب الشام قام معاهدة عمر وعن أبطريقُ الشمام ، وذكر معاهدة عمر له وشروطه عليهم ، لنصارى الشام

قال: اكتُبُ بذلك كتاباً، قال عرد: نعم، فبينا هو يكتب الكتاب إذ ذكر عرر فقال: إلى أستنى عليك معَرَّة الجيش مرتين، قال: لك ثِنْتَانِ وقبح الله من أقالك ، فلما فرغ عمر من الكتاب قال له: يا أمير المؤمنين قُمْ فى الناس فأخبرهم الذي جَعَلْت لى، وفر ضَّت عَلَى ؟ ليتناهو اعن ظلمى، قال عمر: نعم، فأخبرهم الذي جَعَلْت لى، وفر ضَّت عليه، فقال: الحمد لله أحمده وأستعينه، من يهد فقام فى الناس فحمد الله وأثنى عليه، فقال: الحمد لله أحمده وأستعينه، من يهد الله فلا مضل له ، ومن يُضلل فلا هادى له ، فقال النبطى: إن الله لا يُضِل أحداً ، قال عرد ، انا لم مُنطك أخبرونى ما يقول ، قالوا: يزعم أن الله لا يُضِل أحداً ، قال عرد : إنا لم مُنطك الذي أعلى الذي أعلى الذي أعلى الم أنه الله الله الذي أمين أحداً ، قال عرد النبطى الكتاب الذي فيه عيناك () وعاد عمر ولم يعكر النبطى أن فلما فرغ عمر أخذالنبطى الكتاب رواه حرب .

فهذا عمر رضى الله عنه بَمَحْضَر من المهاجرين والأنصاريقول لمن عاهده: إنا لم نُعْطِكَ العهد على أن تدخل علينا في ديننا ، وحلف لئن عاد ليضر بَنَ عنقه ؛ فعلم بذلك إجماع الصحابة على أن أهل العهد ليس لهم أن يُظهروا الاعتراض علينا في ديننا ، وأن ذلك منهم مُبِيحٌ لدمائهم .

و إن من أعظم الاعتراضات سَبَّ نبينا صلى الله عليه وسلم ، وهذا ظاهم لاخَفَاء به ؛ لأن إظهار التكذيب بالقَدْر من إظهار شتم رسول الله صلى الله عليه وسلم.

و إنما لم يقتله عمر لأنه لم يكن قد تقرر عنده أن هذا السكالزم طَعَنْ في ديننا؟ لجواز أن يكون اعتقد أن عمر قال ذلك من عنده ، فلما تقدم إليه عمر و رَبَّنَ له أن هذا ديننا قال له : لئن عُدْتَ لأقتلنك .

<sup>(</sup>۱) الذي فيه عيناك : كناية عن رأسه ، يريد لأقتلنك ، وانظر ص ۳۰۳ التالية و ۲۰۸ ، وانظر أيضا ص ۱۸۸ السابقة

ومن ذلك ما استدلَّ به الإمام أحمد ، ورواه عن هشيم : ثنا حصين عمن حدثه عن ابن عمر قال : مرَّ به راهبُ ، فقيل له : هذا يسبُّ النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال ابن عمر : لو سمعتُه لقتلتُه ، إنا لم نعطهم الذِّمَّة على أن يسبُّوا نبينا صلى الله عليه وسلم .

ورواه أيضاً من حديث الثورى عن حصين عن شيخ أن ابن عمر أَصْلَتَ على راهِبٍ سَبَّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم بالسيف وقال: إنا لم نصالحهم على سَبًّ النبي صلى الله عليه وسلم .

والجمع بين الروايتين أن يكون ابن عمر أَصْلَتَ عليه السيفَ لملَّه يِكُونَ مقراً بذلك ، فلما أنكر حديث ابن عمر غيرُ واحدي .

وهذه الآثار كلما نص في الذمى والذمية ، و بعضها عام في السكافر والمسلم أو نص فهما .

وقد تقدَّم حديثُ الرجل الذي قَتَلَهُ عمر من غير استتابة حين أبي أن يرضى بحكم النبي على الله عليه وسلم ؛ وحديث كَشْفه عن رأس ضبيع بن عسل وقوله : لو رأيتك مَعْلُوقاً لضر بت الذي فيه عيناك (١) من غير استتابة ، و إنما ذنب طائفته الاعتراضُ على سنة الرسول صلى الله عليه وسلم .

وقد تقدَّم عن إبن عباس أنه قال في قوله تعالى (إنَّ الَّذِينَ يَوْمُونَ المُحْصَنَاتِ الْفَافِلاَتِ المُؤْمِنَاتِ ) (٢) الآية : هذه في شأن عائشة وأزواج النبي صلى الله عليه وسلم خاصة ليس فيها تو بة ، ومَنْ قَذَفَ امرأة مؤمنة فقد جعل الله له تو بة وقال : نزلت في عائشة خاصة ، واللعنة المنافقين عامة ، ومعلوم أن ذاك إيما هو

<sup>(</sup>١) انظر ص ٢٠٣ و ١٨٨ السابقة وكذلك ص ٢٠٨ الآتية

<sup>(</sup>٢) من الآية ٣٣ من سورة النور

لأَن قَذْفَهَا أَذَى للنبى صلى الله عليه وسلم ونفاق ، والمنافق يجب قتــله إذا لم تقبل توبته .

وروى الإمام أحمد بإسناده عن سِمَاكِ بن الفَضْل عن عُرْوَة بن محمد عن رجل من بَلْقَيْن أن امرأة سَبَّتِ النبيَّ صلى الله عليه وسلم ، فقتلها خالد بن الوليد ، وهذه المرأة مُبْهَمَة .

وقد تقدم (۱) حديثُ محمد بن مَسْلَمة في ابن يامين الذي زَعَم أن قتل كَمْب ابن الأشرف كان غَدْرًا ، وحلف محمد بن مسلمة لئن وَجَدَه خاليـاً ليقتُكَلَنّه ؟ لأنه نسب النبي صلى الله عليه وسلم إلى الغَدْر ، ولم ينكر المسلمون عليه ذلك .

ولا يرد على ذلك إمساك الأمير —إما معاوية ، أو مروان — عن قتل هذا الرجل ؛ لأن سكوته لا يدل على مذهب ، وهو لم يخالف محمد بن مسلمة ، ولعل سكوته لأنه لم ينظر فى حكم هذا الرجل ، أو نظر فلم تتبين له حكمة ، أو لم تنبعث داعية لإقامة الحد عليه ، أو ظن أن الرجل قال ذلك معتقداً أنه تُقيل دون أمر النبى صلى الله عليه وسلم ، أو لأسباب أخر .

وبالجملة فمجرد كفه لا بدلُّ على أنه مخالف لمحمد بن مَسْلمة فيما قاله ، وظاهر القصة أن محمد بن مَسْلمه رآه مخطئًا بترك إقامة الحد على ذلك الرجل ، ولذلك هَجَرَه ، لكن هذا الرجل إنما كان مسلمًا ؛ فإن المدينة لم يكن بها يومئذ أحد من غير المسلمين .

وذكر ابن المبارك: أخبرنى حَرَّملة بن عَمَان حدثنى كعب بن علقمة أن غرفة ابن الحارث الكِنْدِى — وكانت له صحبة من النبى صلى الله عليه وسلم — سمع نصرانياً شَتَمَ النبى صلى الله عليه وسلم ، فضر به فدق أمفه ، فرفع ذلك إلى عمرو بن العاص ، فقال له: إنا قد أعطيناهم العهد ، فقال له غرفة : معاذ الله أن النظر القصة في ص ، ه السابقة .

أهل الذمة

نعطيهم العهد على أن يُظْهِرُوا شتم النبي صلى الله عليه وسلم ، و إنمـــا أعطيناهم ماعاهدنا عليه العهد على أن نَخَلِّى بينهم و بين كنائسهم يعملون فيها ما بدا لهم ، وأن لا نحملهم على ما لايطيقون ، و إن أرادهم عدو قَاتَلْنَا دونهم ، وعلى أن نخلي بينهم و بين. أحكامهم إلا أن يأتونا راضين بأحكامنا فنحكم فيهم بحكم الله وحكم رسوله صلى الله عليه وسلم ، و إن غابوا عنا لم نتمرَّض ْ لهم ، فقال عمرو : صدقت .

> فقد اتفق عمرو وغرفة بن الحارث على أن العهد الذى بيننا وبينهم لا يقتضى إقرارهم على إظهار شتم الرسول صلى الله عليه وسلم ، كما اقتضى إقرارهم على ما هم عليه من الكفر والتكذيب؛ فمتى أظهروا شتمه فقد فعلوا ما يبيح الدَّمَ ، من غير عهد عليه فيجوز قتلهم ، وهذا كقول ابن عمر (١) في الراهب الذي شتم النبي صلى الله عليه وسلم : « لو سَمِمْته لقتلته ، فإنا لم نعطهم العهد على أن يشتموا نبينا صلى الله عليه وسلم » .

> و إنمـا لم يقتل هذا الرجل — والله أعلم — لأن البينة لم تقم عليه بذلك ، و إنما سمعه غرفة ، ولعل غرفة قَصَدَ قتله بتلك الضربة ، ولم يمكن من إتمام قتله لعدم البينة بذلك ، ولأن فيه افتئاتاً على الإمام ، والإمام لم يثبت عنده ذلك .

رأي عمر بن عبد العزيز

وعن خليد أن رجلا سبٌّ عمر ً بن عبد العزيز فكتب عمر : إنه لا ُيقْتُلَ إلا من سَبَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والـكن أجلده على رأسه أسْوَاطاً ، ولولا أنى أعلم أن ذلك خمير له لم أفعل ، رواه حرب ، وذكره الإمام أحمــد ، وهــذا مشهور عن عمر بن عبد العزيز ، وهو خليفة ۖ راشد ۗ ، عالم بالسنة متبع لها .

فهذا قول أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والتابعين لهم بإحسان ، (۱) پرید ماسبق فی ص ۲۰۴ لا يُعْرَفُ عن صاحبٍ ولا تا بِع خِلاَفُ لذلك ، بل إقرار عليه ، واستحسان له .

\* \* \*

وأما الاعتبار فمن وجوه :

الاستدلال بالقياس

أحدها: أن عَيْبَ ديننا وشَتْمَ نبينا مجاهدةٌ لنا ومحاربة ؛ فكان نَقْضًا للعهد كالمجاهدة والمحاربة بالأوثلي .

يبين ذلك أن الله سبحانه قال فى كتابه: ﴿ وَجَاهِدُوا بَامُوَ الْبِهِ وَ وَأَنْفُسِكُمُ وَأَنْفُسِكُمُ فَى سَبِيلِ اللهِ ﴾ والجهاد بالنفس يكون باللسان كما يكون باليد ، بل قد يكون أقوى منه ؛ قال النبى صلى الله عليه وسلم : « جاهدوا المشركين بأيديكم وألسنتكم وأموالكم » رواه النسائى وغيره .

وكان [صلى الله عليه وسلم] يقول لحسان بن ثابت: « اغْزُ هُمْ وغَازِهِمْ » وكان أينصَبُ له منبر في المسجد ينافح (٢) عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بشمره وهجائه المشركين. وقال النبي صلى الله عليه وسلم: « اللهم الله عليه وسلم القُدُس » وقال: «إن جَبْرَ ئِيلَ مَعَكَ ما دُمْتَ أَنَا فَحِ (٢) عن رسول الله سلى الله عليه وسلم » وقال: « هي أَنْسكى (٣) فيهم مِنَ النَّبْل ».

وكان عدد من المشركين يكفون عن أشياء ممن يؤذى المسلمين خشية هجاء حسان ، حتى إن كعب بن الأشرف [ لما ] ذهب إلى مكة كان كلا نزل عند أهل بيت هجاهم حسان بقصيدة فيُخْرِ جونه من عندهم ، حتى لم يبق له بمكة من يُؤويه .

وفى الحديث : « أفضلُ الْحِهَادِ كُلُّةُ حَقَّ عند سُلْطَانِ جَائِرٍ » و « أفضل

<sup>(</sup>١) الآية ٤١ من سورة التوبة (٢) ينافح : يدافع وبجتهد في ذلك

<sup>(</sup>٣) أنكى : أفعل تفضيل من النكاية ، وهي القهر والغلبة .

الشهدا. حمزةُ بن عبد المطلب ، ورجلُ تسكلم بحق عند سلطان جائر قأمر به فقتل » .

و إذا كان شأنُ الجهاد باللسان هذا الشأن في شَتْم المشركين وهجائهم و إظهار دين الله والدعاء إليه عُلم أن مَنْ شَتَمَ دين الله ورسوله ، وأظهر ذلك ، وذكر كتاب الله بالسوء عَلَانييَةً ، فقد جاهد المسلمين وحاربهم ، وذلك تَقْضُ للعيد .

الوجه الثانى: أنا و إن أقرر ناهم على ما يعتقدونه من الكفر والشرك فهو كاقرارنا لهم على ما يُضمِرونه لنا من العداوة ، و إرادة السوء بنا ، وتمكنى الغوائل (١) لنا ، فإننا نحن نعلم أنهم يعتقدون خلاف ديننا ، ويريدون سفك دمائنا ، وعلو دينهم ، ويَسْمَون في ذلك لو قدروا عليه ؛ فهذا القدر أقررناهم عليه ، فإذا عملوا بموجب هذه الإرادة \_ بأن حار بونا وقاتلونا \_ نقضوا العهد ، كذلك إذا عملوا بموجب تلك العقيدة \_ من إظهار السب لله ولكتابه ولدينه ولرسوله \_ نقضوا العهد ؛ إذ لا فرق بين العمل بموجب الإرادة وموجب الاعتقاد .

الوجه الثالث: أن مُطْلَق العهد الذي بيننا و بينهم يقتضي أن يَكفُوا ويُمْسِكُوا عن إظهار الطَّفن في ديننا ، وشَتْم رسولنا ، كا يقتضي الإمساك عن دمائنا ومحار بتنا ؛ لأن معنى العهد أن كلَّ واحد من المتعاهدين يؤمنُ الآخر مما يحذره منه قبل العهد ، ومن المعلوم أنا محذر منهم إظهار كلة الكفر وسب الرسول وشتمه ، كا نحذر إظهار الحاربة بل أولى ؛ لأنا نسفك الدماء ونبذل الأموال في تعزير الرسول وتو قيره ورفع ذكره و إظهار شرفه وعلو قدره ، وهم جيماً يعلمون هذا من ديننا ، فالمُظْهرُ منهم لسبه ناقض المعهد ، فاعل لما كنا نحذره و نقاتله عليه قبل العهد ، وهذا واضح .

<sup>(</sup>١) الغوائل : جمع غائلة ، وهي الشر ، والحقد الباطن ، والداهية .

الوجه الرابع: أن العهد المُطْلَق لو لم يقتض ذلك فالعهدُ الذى عاهدهم عليه عمر بن الخطاب وأصحابُ رسول الله صلى الله عليه وسلم معه قد تبين فيــه ذلك ، وسائر أهل الذمة إنما حَرَوْا على مثل دلك العهد .

شروط المسلمين على أهل الذمة

روى حَرْب بإسناد صحيح عن عبد الرحمن بن غنم قال : كتب لعمر بن الخطاب حين صالح نصارى أهل الشام : هذا كتاب لعبد الله أمير المؤمنين من مدينة كذا وكذا ، إنكم لما قدمتُم علينا سألنا كم الأمان لأنفسنا وذرارينا وأموالنا على أن لا نحدث ؛ وذكر الشروط إلى أن قال : ولا نظهر شر كا ، ولا مدعو إليه أحداً ؛ وقال في آخره : شرطنا ذلك على أنفسنا وأهلينا ، وقبلنا عليه الأمان ، فإن نحن خالفنا عن شيء شرطناه لكم وضمناه على أنفسنا فلا ذمّة لنا ، وقد حل لكم منا ما حل من أهل المُناكدة والشقاق .

وقد تقدم قول عمر له فى مجلس العقد: ﴿ إِنَا لَمْ نُمُطِكَ الذَى أَعطيناكُ لتدخل علينا فى ديننا ، والذى نفسى بيده لَأَيْنَ عُدْتَ لأَضْرِ بَنَّ عنقك (١) »، وعمر صاحب الشروط علمهم .

فعلم بذلك أن شروط المسلمين عليهم أن لا يظهروا كلة الكفر، وأنهم متى أظهروها صاروا محاربين، وهذا الوجه يوجبُ أن يكون السبُّ نقضاً للمهد عند من يقول: لا ينتقض العهد به إلا إذا شرط عليهم تركه ، كما خَرَّجَه بعض أصابنا و بعض الشافعية في المذهبين.

وكذلك يوجب أن يكون تَقْضاً للعهد عند من يقول: إذا شرط عليهم انتقاض العهد بفعله انتقض ، كما ذكر بعض أصحاب الشافعي ؛ فإن أهل الذمة إنما هم جارُون على شروط عمر ؛ لأنه لم يكن بعده إمام عقد عقداً يخالف عقده ، بل كلُّ الأئمة جارون على حكم عقده ، والذي سَعَى أن يضاف إلى مَنْ خالف بل كلُّ الأئمة جارون على حكم عقده ، والذي سَعَى أن يضاف إلى مَنْ خالف

<sup>(</sup>۱) ارجع إلى ص ۱۸۸ و ۲۰۲ و ۲۰۳

في هذه المسألة أنه لا يخالف إذا شرط علمهم انتقاض العهد بإظهار السب ، فإن الخلاف حينثذ لا وَجْهَ له البتة مع إجماع الصحابة على صحة هذا الشرط وجَرَ يَانه على وفق الأصول ، فإذا كان الأئمة قد شرطوا عليهم ذلك \_ وهو شرط صحيح\_ لزم العمل به على كل قول .

الوجه الخامس : أن العقد مع أهل الذمة على أن تـكون الدار لنا تجرى فيها أحكام الإسلام ، وعلى أنهم أهلُ صَفَار وذِيَّة ، على هذا عُوهِدُوا وصولحوا ، فإظهار شَتْمُ الرسول صلى الله عليه وسلم والطعن في الدين ينافي كونهم أهل صَعَارِ وذلة ، فإن مَنْ أظهر سبَّ الدين والطعن فيه لم يكن من الصَّغَار فى شيء ، فلا يكون عهده باقياً .

الوجه السادس : أن الله فَرَضَ علينا تعزير رســوله وتوقيره ، وتعزيرُه : نَصْرُه ومَنْعُه ، وتوقيرُهُ : إجْلاَ لُه وتسظيمه ، وذلك يوجب صَوْن عرضه بكمل طريق ، بل ذلك أولُ درجاتِ التعزيرِ والتوقير ؛ فلا يجوز أن نُصَالح أهـــل الواجب الذمة أن يُسْمِعُونا شتمَ نبينا ويظهروا ذلك ، فإن تمكينهم من ذلك تَرْكُ للتعزير والتوقير، وهم يعلمون أنا لا نصالحهم على ذلك، بل الواجب علينا أن نَسَكُفُّهم عن ذلك ونَزْجُرَهم عنه بكل طريق ، وعلى ذلك عاهدناهم ، فإذا فعلوه

> الوجه السابع : أنَّ نَصْرَ رسول الله صلى الله عليه وسلم فَرْضُ علينا ؛ لأنه من التعزير المفروض، ولا أنه من أعظم الجهاد في سبيل الله ، ولذلك قال سبحانه: (مَا لَكُمُ أَذَا قَيْلَ لَكُمُ انْفَرُوا فِي سَبِيلِ اللهِ أَتَّاقَلْتُمْ إِلَىٰ الأَرْضِ )(١) إلى قُولُهُ ( إِلاَّ تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللهُ ) (١) ، وقال تعالى : ( يَا أَيُّهَا الذِّينَ

تمكين الدمى من السب أترك للتعزير

فقد نقضوا الشرط الذي بيننا و بينهم.

<sup>(</sup>١) من الآيات ٣٨ - ١٠ من سورة التوبة

آمنُوا كُونُوا أَنْصَارَ اللهِ كَمَا قَالَ عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ للْحَوَارِيِّينَ مَنْ أَنْصَارِى إلى اللهِ عليه وسلم: اللهِ )<sup>(۱)</sup> الآية ، بل نَصْرُ آحاد المسلمين واجب بقوله صلى الله عليه وسلم: « أَنْصُرْ أَخَاكَ ظَالِماً أَو مظلوماً » و بقوله : « المسلمُ أَخُو المسلمِ لا يُسْلِمُهُ ولا يَظْلِمهُ » ، فكيف لا ينصر رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟

ومن أعظم النصر حماية عرضه ممن يؤذيه ، ألا ترى إلى قوله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ حَمَى مؤمناً مِنْ مُنافِق يُؤذيه حَمَى اللهُ جِلْدَهُ مِنْ نَارِ جَهِنَمَ يومَ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ مِنْ نَارِ جَهِنَمَ يومَ اللهَ القيامة ِ » .

ولذلك سَمَّى مَنْ قابل الشاتم بمثل شَتْمه منتصراً ، وسبَّ رجلُ أَبا بكرعند النبي صلى الله عليه وسلم وهو ساكت ، فلما أخذ لينتصر قام ، فقال : يا رسول الله كان يَسُنبني وأنت قاعد ، فلما أخَذْتُ لأنتصر تُمْتَ ، فقال : «كانَ المَلكُ يَرُدُ عليهِ ، فلمَّا انْتَصَرْتَ ذَهَبَ المَلكُ ، فلم أَ كُنْ لأَقْعُدَ وقد ذهبَ المَلكُ » فلم قال صلى الله عليه وسلم .

وهذا كثير معروف في كلامهم ، يقولون لن كافي الساب والشاتم «منتصراً» كما يقولون لمن كافي الضارب والقاتل « منتصراً » .

وقد تقدم (٢) أنه صلى الله عليه وسلم قال للذى قَتَلَ بنت مروان لما شتمته : « إذا أحبيتم أن تنظروا إلى رجل نَصَرَ الله ورسوله بالغيب فانظروا إلى هذا » ، وقال للرجل الذى خَرَقَ صف المشركين حتى ضَرَبَ بالسيف سابَ النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « أعَجِبْتُم من رجل نصر الله ورسوله ؟ » .

وحماية عرضه ِ صلى الله عليه وسلم في كونه تَصْرًا أَبلغُ من ذلك في حق

<sup>(</sup>١) من الآية ١٤ من سورة الصف

<sup>(</sup>۲) انظر ص ۹۹ وانظر لما بعده ص ۱۶۹

غيره ؛ لأن الوقيعة في عرض غـيره قد لا تضرُّ مقصوده ، بل تكتب له سها حسنات.

قيام المديح للنبي قيسام

أما انتهاكُ عرضٍ رسول الله صلى الله عليه وسلم فإنه مُناَفٍ لدين الله بالكلية ؛ فإن العرض متى انْتُهُكَ سقط الاحترام والتعظيم ، فسقط ما جاء به الدين وضياعه من الرسالة ، فبطل الدينُ ، فقيامُ المدحة والثناء عليه والتعظيم والتوقير له ضياع الدين قيامُ الدين كله ، وسقوطُ ذلك سقوطُ الدين كله ، وإذا كان كذلك وجب علينا أن ننتصر له بمن انتهك عِرْضَه ، والانتصارُ له بالقَتْل ؛ لأن انتهاك عرضه انتهاك لدن الله .

> ومن المعلوم أن مَنْ سمى في دين الله بالإفساد استحقَّ القتل ، بخلاف انتهاك عرض غيره معينا فإنه لا يبطل الدين ، والمعاهدُ لم نعاهده على ترك الانتصار لرسول الله صلى الله عليه وسلم [منه] ولا من غيره ، كما لم نعاهده على ترك استيفاء حقوق المسلمين ، ولا يجوز أن نعاهده على ذلك ، وهو يعلم أنَّا لم نعاهده على ذلك ، فإذا سبه فقد وجب علينا أن ننتصر له بالقتل ، ولا عهد معه على ترك ذلك ، فيجب قتله ، وهذا بَيِّنٌ واضح لمن تأمله .

> الوجه الثامن : أن الكُلُمَّار قـد عوهدوا على أن لا يُظْهِرُوا شيئًا من المنكرات التي تختصُّ بدينهم في بلاد الإسلام ، فمتى أظهروها استحقُّوا العقو بة على إظهارها ، وإن كان إظهارها دِينًا لهم ، فمتى أظهروا سبُّ رسول الله صلى الله عليه وسلم استحقوا عقو بة ذلك ، وعقو بةُ ذلك القتل كما تقدم .

الوجه التاسع : أنه لاخلاف بين المسلمين \_عَلِمْناًه\_أنهم ممنوعون من إظهار السب، وأنهم يعاقَبُون عليه إذا فعلوه بعد النَّهْي ، فعلم أنهم لم يُقرُّوا عليه كما أقرُّوا على ما هم [عليه] من الكفر ، و إذا فعلوا مالم ُيقَرُّوا عليــه من الجنايات استحقوا العقو بة بالاتفاق ، وعقو بةُ السب إما أن تكون جَــُلداً وحَبْسًا أو قطماً أو قتلاً ، والأول باطل ؛ فإن مجرَّدَ سب الواحد من المسلمين

عقوية سب الرسول هي القتل

وسلطان المسلمين يوجب الجلد والحبس ؛ فلوكان سبُّ الرسول كذلك استوى مَنْ سب الرسول و [مَنْ] سَبُّ غيره من الأمة ، وهو باطل بالضرورة ، والقَطْع لا معنى له ، فتعين القتل .

متی خالف أهل الدمة انفسخ عهدهم

الوجه العاشر: أن القياس الجليَّ يقتضى أنهم متى خالفوا شيئًا مما عُوهِدُوا عليه انتقض عهدُهم، كما ذهبَ إليه طائفة من الفقهاء ، فإن الدم مُباح بدون العهد ، والعهد عَقْد من العقود ، وإذا لم يَفِ أَحَدُ المتعاقدين بما عاقد عليه فإما أن يفسخ العقد بذلك ، أو يتمكن العاقدُ الآخرُ من فسخه ، هذا أصلَّ مقرر في عقد البيع والنكاح والهبة وغيرها من العقود ، والحكمة فيه ظاهرة ، فإنه إنما التزم ما التزمه بشرط أن يلتزم الآخر بما التزمه ، فإذا لم يلتزم الآخر عما التزمه ، فإذا لم يلتزمه الآخر صار هذا غير ملتزم ؛ فإن الحكم المعلَّق بشرط لا يثبُتُ بعينه عند عدمه باتفاق العقلاء ، وإنما اختلفوا في ثبوت مثله .

إذا تبين هذا فإن كان المعقود عليه حقًا للعاقد بحيث له أن يَبْدُله (١) بدون الشرط لم ينفسخ العقد بفوات الشرط ، بل له أن يفسخه ، كما إذا شَرَط رهنا أو كفيلا أو صفة في المبيع \_ و إن كان حقًا له أو لغيره ممن يتصرَّف له بالولاية ونحوها \_ لم يجز له إمضاء العقد ، بل ينفسخ العقد بفوات الشرط ، و يجب عليه فَسْخُه ، كما إذا شرط أن تكون الزوجة حرَّة فظهرت أمّة ، وهو ممن لا يحل له نكاح الإماه (٢)، أو شرط أن يكون الزوج مسلماً فبان كافراً ، أو شرط أن تكون الزوجة مسلماً فبان كافراً ، أو شرط أن تكون الزوجة مسلمة فبانت و تَغييَّة ، وعقدُ الذمة ليس حقًا للإمام ، أن تكون الزوجة على عليهم فقد قيل : بل هو حق لله ولعامة المسلمين ، فإذا خالفوا شيئاً مما شرط عليهم فقد قيل : يجب على الإمام أن يفسخ العقد ، وفَسْخُه : أن يُلْحِقه بمأمنه و يخرجه من دار الإسلام ، ظنا أن العقد لا ينفسخ بمجرد المخالفة ، بل يجب فسخه ،

<sup>(</sup>١) في الهندية « يبدله » بالدال مهملة ، وهو تحريف ما أثبتناه بالدال المعجمة .

<sup>(</sup>٢) وذلك بأن يكون واجدا لطول الحرة ، أو بأن تـكون تحته حرة

وهذا ضعيف ؛ لأن المشروط إذا كان حقاً لله \_ لا للعاقد \_ انفسخ العقد بِفُوَّاتِهِ من غير فسخ .

وهنــا الشروطُ على أهل الذمة حقٌّ لله ، لا يجوز للسلطان ولا لغيره أن يأخذ منهمُ الجزيَّةَ ويعاهدهم على المقام بدار الإســـلام إلا إذا التزموها ، و إلا وجب عليه قتالُهم بنصِّ القرآن ، ولو فرضنا جواز إقرارهم بدون هذا الشرط فإنما ذاك فيما لا ضرر على المسلمين فيه ، فأما ما يضر المسلمين فلا يجوز إقرارهم عليه بحال ، ولو تُفرضَ إقرارُهم على ما يضر المسلمين في أنفسهم وأموالهم فلا يجوز إقرارهم على إفساد دين الله والطُّمن على كتابه ورسوله .

ولهذه المراتب قال كثير من الفقهاء : إنَّ عهدهم ينتقض بما يضر المسلمين من المخالفة ، دون مالا يضرهم ، وخصَّ بعضهم ما يضرهم في دينهم ، دون ما يضرهم في دنياهم ، والطمن على الرسول أعْظَم المضرات في دينهم .

إذا تبين هذا فنقول : قد شرط عليهم أن لا أيظُهرُوا سبُّ الرسول ، وهذا الشرط [ثابت ] من وجهين :

أحدها : أنه موجّبُ عقد الذمة ومقتضاه ، كما أن سلامة الْمَبِيع ِ من موجب عقد المُيُوب وحلول الثمن وسلامة المرأة والزوج من موانع الوطء ، وإسلام الزوج النَّمة تركةُذانا وحُرِّيته إذا كانت الزوجة حرة مسلمة هو موجّبُ العقد المطلق ومقتضاه ، فإن موجّب العقد هو ما يظهر عُرْفاً أن العاقد شَرَطه و إنْ لم يتلفظ به كسلامة المبيع .

> ومعلوم أن الإمساك عن الطعن في الدين وسَبِّ الرسول مما 'يُعْلَمُ أن المسلمين يقصدونه بعقد الذمـــة ويطلبونه كما يطلبون الكفُّ عن مقاتلتهم ، وأولى ، فإنه من أكبر المؤذيات ، والكف عن الأذى العامُّ مُوجَبُ عقد الذمة ، وإذا كان ظاهر حال المشترى أنه دخل على أن السُّلْمة سليمة من العيوب \_ حتى يثبت له الفسخ بظهور العيب و إن لم يشرطه \_ فظاهر ُ حال ِ المسلمين الذين

عاقدوا أهلَ الذمة أنهم دخلوا على أن المشركين يكفُّونَ عن إفساد دينهم والطعن فيه بيد أو لسان ، وأنهم لو علموا أنهم يظهرون الطعن في دينهم لم يعاهدوهم على ذلك ، وأهلُ الذمة يعلمون ذلك كعلم البائع أن المشترى إنما دخل معه على أن المبيع سالم، بل هذا أظهر وأشْهَرُ ولا خفاء به .

الوجه الثاني : في ثبوت هذا الشرط أن الذين عاهدوهم أولا هم أصحابُ رسول الله صلى الله عليه وسلم عمرٌ ومَنْ كان معه ، وقد نقلنـــا العردَ الذي بيننا و بينهم ، وذكرنا أقوال الذين عاهدوهم ، وهو عهدٌ متضمن أنه شَرَطَ عليهم الإمساك عن الطعن في دين المسلمين ، وأنهم إذا فعلوا ذلك حَلَّت دماؤهم وأموالهم ، ولم يَبْقَ بيننا وبينهم عَهْدٌ ، وإذا ثبت أن ذلك مشروطٌ عليهم في العقد فزوالُه يوجب انفساخ العقد ؛ لأن الانفساخ أيضاً مشروط عليهم ، ولأن الشرط حق الله كاشتراط إسلام الزوج والزوجة ، فإذا فات هذا الشرط بَطَلَ العقدُ كَمَا يَبْطُلُ إِذَا ظُهَرَ الزَوجُ كَافَرًا ، أَوِ المَرَاةُ وَثَنْبِيَّـة ، أَوِ المَبِيعُ غَصْبًا أو حرًّا ، أو تجدَّد بين الزوجين صِهرْ ۖ أو رَضَاع يُحِرِّمُ أُحَدَهَا على الآخر ، أو تَلفِ المبيعُ قبل القبض ؛ فإن هذه الأشياء \_ كما لم يجز الْإِقْدَامُ على العقد مع العلم بها \_ أبطل العقدَ مقارنتُهَا له أو طُرُّوهِها عليه ، فكذلك وجودُ هذه الأقوال والأفعال من الكافر، لما لم يجز للإمام أن يعاهِدَه مع إقامته عليها كان وجودها مُوجبًا لفسخ عقده من غير إنشاء فسخ ، على أنا لو قَدَّرْ نَا أن المقد لا ينفسخ إلا بفسخ الإمام فإنه يجب عليه فَسْخُه بغير تردد ؟ لأنه عَقَدَه للمسلمين ، فإنه لو اشترى الولىُّ سلمة لليتهيم فبانت مَعِيبة وجب عليه استدراكُ ما فات من مال اليتيم ، وفَسْخُه يَكُون بقوله و بفعله ، وقتلُه له فسخ لعقده.

نعم ، لا يجوز له أن يفسخه بمجرد القول ؛ فإن فيه ضرراً على المسلمين ، وليس للسلطان فعل ما فيه ضرر على المسلمين مع القدرة على تركه ، وقولنا :

« إن الذميَّ انتقض عهدُه » أى لم يبق له عهد يعصم دمه ، والأول هو الوجه ، فإن بقاء العقد مع وجود ما ينافيه محال .

التي تنافى عقد الدمة

نعم ، هنا اخْتَلَفَ الفقهاء فما ينافي العقد ؛ فقائل يقول : جميع المخالفات بيان المخالفات تُنَافيه ، بناء على أنه ليس للإمام أن يصالحهم بدون شيء من الشروط التي شَرَط عمر .

> وقائل يقول: التي تنافيه هي المخالفات الْمُضِرَّةُ بالمسلمين، بناء على جواز مُصَالحَتهم على ما هو دون ذلك ، كما صالحهم النبيُّ صلى الله عليه وسلم أولاً حال ضعف الإسلام.

> وقائل يقول: التي تنافيه هي ما يوجبُ الضَّرَرَ العامَّ في الدِّينِ أو الدنيا كالطعن على الرسول ونحوها .

> و بالجملة ، فحكلُ ما لا بجوز للإمام أن يعاهدهم مع كونهم يفعلونه فهو مُناَف للعقد ، كما أن كل ما لا يجوز المتبايعين والمتناكحين أن يتعاقدا مع وجوده فيهو مُناَف للعقد .

> و إظهار الطعن في الدِّين لا يجوز للإمام أن يعاهدهم مم وجوده منهم ، أعنى مع كونهم مُمَـكَّنينَ من فعله إذا أرادوا ، وهذا ممـا أجمع المسلمون عليه ، ولهذا بعضهم يعاقبون على فعله بالتعزير ، وأكثرهم يعاقبون عليه بالقتل.

> وهو مما لا يشك فيه مسلم ، ومن شك فيه فقد خَلَعَ ر بِقَةَ الإسلام در من عنقه .

> و إذا كان العقد لا يجوز عليه كان منافيًا للعقد ، ومَنْ خالف شرطًا مخالَّفَةً تنافى ابتداء العقد ؛ فإنَّ عقده ينفسخ بذلك بلا ريب ، كأحد الزوجين إذا أحدث ديناً يمنع ابتداء العقد — مثل ارتداد المسلم ، أو إسلام المرأة تحت الكافر - فإن العقد ينفسخ بذلك: إما في الحال، أو عقب انقضاء العدَّة،

أو بعد عَرْض القاضي ،كما هو مقرر في مواضعه .

فإحداثُ أهل الذمة الطُّمْنَ في الدين مخالفةٌ لموجب المقد مخالفة تنافى ابتداءه ؛ فيجب انفساخ عقدهم بها ، وهذا مَيِّنٌ لمن تأمله ، وهو يوجب انفساخ العقد بما ذكرناه عند جميع الفقهاء ، وتبين أن ذلك هو مقتضى قياس الأصول . واعلم أن هذه الوجوه التي ذكرناها من جهة المعنى في الذميِّ ، فأما المسلم إذا سَبَّ فلم يحتج أن يذكر فيه شيئًا من جهة المعنى ؛ اظهور ذلك في حقه ، ولكون الحل محلَّ وفاق ، ولكن سيأتي\_ إنشاء الله تعالى \_ تحقيقُ الأمر فيه هل سَبُّه ردَّة ۚ مُحْضَة كسائر الردد الخالية عن زيادة مغلظة ، أو هو نوعٌ من

الرِّدة متغلظ بقتله على كل حال ؟ وهل ُيقتل للسب مع الحسكم بإسلامه أم لا ؟

والله سبحانه أعلم .

فإن قيل : فقد قال تعالى : ﴿ لَتُبُلُّونَ ۚ فِي أَمْوَ السِّكُم وَأَنفُسِكُم ولتَسْمَعُنَّ مِنَ الذينَ أُوتُوا الكتابَ مِنْ قَبْلُكُم ومنَ الذينَ أَشْرَكُوا أَذًى كَثيراً ، و إِنْ تصبرُوا وتتقُّوا فانَّ ذلك من عزم الأمُور ) (١) فأخبر أنا نسمع منهم الأذى السكثير، ودعانا إلى الصبر على أذاهم، وإيما يؤذينا أذى عاماً الطمن في كتاب الله ودينه ورسوله ، وقولُه تعالى : ( لَنْ يضُرُّوكَمَ إِلاَّ أَذَّى )(٢) من هذا الباب. قلنا ؛ أولا : ليس في الآية بيانُ أن ذلك مسموع من أهل الذمة والعهد ،

و إنما هو مسموع فى الجملة من الكفار .

وثانيا : إن الأمر بالصبر على أذاهم و بتقوى الله لا يمنع قتــالهم عند المكنة ، وإقامة حدِّ الله عليهم عند القدرة ؛ فإنه لا خلاف بين المسلمين أنا إذا سمعنا مُشركا أو كتابياً يؤذى الله ورسوله فلا عهد بيننا و بينه [ بل] وجب علينا أن نقاتله وتجاهده ، إذا أمكن ذلك .

<sup>(</sup>١) من الآية ١٨٦ من سورة آل عمر ان (٢) من الآية ١١١ من سورة آل عمر ان

أول العز وقعة بدر

وثالثًا : أن هذه الآية وما شابهها منسوخٌ من بعض الوجوه ، وذلك أن رسولَ الله صلى الله عليه وسلم لما قَدَمَ المدينة كان بها يهودُ كثير ومشركون ، وَكَانَ أَهُلَ الْأَرْضَ إِذْ ذَاكُ صَنْفَيْنَ : مَشْرِكًا ، أَوْ صَاحَبَ كَتَابِ ، فَهَادَنَ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم مَنْ بها من اليهود وغيرهم ، وأمرهم الله إذ ذاك بالعفو والصفح كما في قوله تعالى : ﴿ وَدَّ كَيْثِيرُ ۚ مِنْ أَهْلِ الْـكِتَابِ لَوْ يَرُدُّ وَنَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَا نِكُمُ كُفَّاراً ، حَسَداً مِنْ عِنْدَ أَنْفُسِهِمْ ، مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الحق فَأَعْفُوا وَاصْفَحُوا حَتَى يَأْتِيَ الله بَأْمْرِه ﴾(١) فأمَرَه الله بالعفو والصفح عنهم إلى أن يُظْهِرَ الله دينه وُبُعِزَّ جنده ، فـكان أول العِز وقعة بدر ، فإنها أَذَلَّتْ رقابَ أكثر الكفار الذين بالمدينة ، وأرهبت سأتر الكفار .

وعبد الله ابن أبي

وقد أُخْرَجاً في الصحيحين عن عُرْوَةً عن أسامة بن زيد أن رسول الله بين الرسول صلى الله عليه وسلم «رَكِبَ حِمَاراً عَلَى إِكَا فِي (٢) عَلَى قَطْيَفَةٌ فَدَ كِيَّةٍ وَأَرْدَفَ أَسَامَةً بْنَ زَيْدٍ ، يَعُودُ سَعْدَ بنَ عُبَادَةً في بَنِي الْحَارِثِ بْنِ الْخَزْرَجِ ، قبلَ وَقَعَةٍ بَدْرٍ ، فَسَارَ حتى مَرَّ بمجلسِ فيه عبدُ الله بن أبى بن سَلُولَ ، وذلك قبل أَن يُسْلِم عبدُ الله بن أبَيٌّ ، وإذا في المجلس أخْلاطٌ من المسلمين والمشركين عَبَدَةِ الأوثان والمهود ، وفي المجلس عبدُ الله بن رَوَاحَة ، فلما غَشيَتِ المجلسَ عَجَاجَةُ الدابة خَرَّ ابْنُ<sup>(٣)</sup> أَبِي ۚ أَنْفَهُ بِردَائهِ ، ثم قال : لا ُتَفَبَّرُوا علينا ، فسَلّم رسولُ الله صلى الله عليه وسلم ، ثم وقفَ فنزل ، فدَعَاهم إلى الله ، وقرأ عليهم القرآن ، فقال عبدُ الله بن أبيَّ بنُ سَلُولَ : أيها المره إنه لأأحْسَنَ عما تقول، إن كان حقًّا فلا توْ ذِنَا به في مجالسنا ، أرْجِعْ إلى رَحْلِكِ َ ، فمنْ جاءك فاقصُصْ عليه ، فقال عبدُ الله بن رَوَاحة : رَبِّي يا رسولَ الله فَأَغْشَنَا به في مجالسنا ، فإنا نحبُّ ذلك ، فاستَبَّ المسلمون والمشركون واليهود حتى كادوا يَتْثَأَوَرُون ، (١) من الآية ١٠٩ من سورة البقرة (٢) الإكاف ـ بزنة الكتاب البرذعة

<sup>(</sup>٣) خمر أنفه بردائه : ستره وغطاه به .

فَلْمَ يَزَلُ رَسُولُ الله صلى الله عليه وسلم يُخَفِّضُهُمْ (١) حتى سكتوا ، ثم ركب رسولُ الله صلى الله عليه وسلم دَابَّته حتى دخل على سَمْدِ بن عُبَادة ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : ياسعد ألم تَسْمَعُ ما قال أبو حباب ؟ يريدعبدَ الله ابن أبي ، قال كذا وكذا ، قال سعدُ بن عُبَادة : يارسول الله أعْفُ عنه واصْفَح، فوالذي نَزَّلَ عليك الكتابَ لقد جاء الله بالحق الذي أنزل عليك ولقد أصْطَلحَ أهلُ هذه البحرة على أن يُتَوِّجُوه فيعصبوه بالعِصاَبة ، فلما ردَّ الله ذلك بالحق الذي أعطاك شَرق مذلك (٢)، فذلك الذي فعل به مارأيت ، فعفا عنه رسولُ الله. وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه يَعفُون عن المشركين وأهل الـكتاب كما أمرهم الله تعالى ، و يصبرون على الأذى ، قال الله تعالى : ﴿ وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ الذينَ أُونُوا السكتابَ من قبلكم ومِنَ الذينَ أَشْرَ كُوا أَذَى كثيراً ، وأَنْ تَصْبِرُوا وَتَنَّقُوا فإنَّ ذلكَ مِنْ عزم الأمورِ )(٣)، وقال الله عز وجل: (وَدَّ كشيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كَفَّاراً ، حَسَداً مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ ، مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لهمُ الحقُّ ، فَأَعْفُوا واصْفَحُوا حَتَى يَأْتِيَ اللهُ بأُمْرُهِ ، إِنَّ اللهَ عَلَى كُلِّ شَيْءَ وَدِيرٌ ) ( ) .

وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتأوّلُ فى العفو ما أمره الله تعالى ، حتى أذِنَ الله عز وجل فيهم ، فلما غزا رسولُ الله صلى الله عليه وسلم بَدْراً ، فقتل الله تعالى به مَنْ قتل من صناديد قريش ، وقفَلَ (٥) رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه منصورين غانمين مع أسارى من صناديد الكفار وسادة قريش فقال ابن أبى بن تساول ومَنْ معه من المشركين عَبَدَة الأوثان : هذا

<sup>(</sup>١) يخفضهم : بهدئهم ويسكنهم (٢) شرق : غص ، والمراد أنه حزن

<sup>(</sup>٣) من الآية ١٨٦ منسورة آلعمران (٤) من الآية ١٠٩ من سورة البقرة

<sup>(</sup>٥) قفل قفولاً : رجع رجوعاً ، المعنى واحد والوزن واحد

أمر قد توجه ، فبا يَعوا رسولَ الله صلى الله عليه وسلم على الإسلام ، فأسلموا . اللفظ للمخارى .

وقال على بن أبى طَلْحَة عن ابن عباس قوله تعالى: (وأغرض عَنِ المشركين) (١) (لَسْتَ عَلَيْهِمْ مُسَيْطِرِ) (٢) (فَاعْفُ عَنهُمْ وَاصْفَحْ ) (٣) (وَأَنْ تَعَفُوا وَاَصْفَحُوا حَتَى يَأْتَى اللهُ بأَمْرِه ) (٥) (قل للذينَ آمنوا وَتَصْفَحُوا حَتَى يَأْتَى اللهُ بأَمْرِه ) (٥) (قل للذينَ آمنوا يَعْفِرُ واللذينَ لا يَرْجُونَ أَيَامِ اللهُ ) (٢). ونحو هذا في القرآن مما أمر الله به المؤمنين بالعفو والصفح عن المشركين فإنه نسَخَ ذلك كله قولُه تعالى (فَا قَتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْمُوهِم ) (٧) وقولُه تعالى : (قا تلوا الذينَ لا يُؤمنُونَ بالله ولا بِالْيَوْمِ الآخِرِ ) (٨) فنسخ هذا عَفُوهُ عن المشركين .

وكذا روى الإمام أحمد وغيره عن قَتَادة ، قال : أمر الله نبيه أن يعفو عنهم ويصفح حتى يأتى الله بأمره وقضائه ، ثم أ نزل الله عز وجل براءة فأتى الله بأمره وقضائه ، فقال تعالى : ( قَاتِلُوا الذينَ لاَ يؤمنُونَ باللهِ ولاَ بالنّيوْم الآخِر ولاَ يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ الله ورَسُولُه) (١٨) الآية ، قال : فنسخت هذه الآية ما كان قبلها ، وأمر الله فيها بقتال أهل الكتاب حتى يُسْلِمُوا أو يُقِرُّوا بالجِزْيَةِ صَغَاراً ونقمة لهم .

وكذلك ذكر موسى بن عُقبة عن الزهرى أن النبى صلى الله عليه وسلم لم يكن يقاتلُ مَنْ كَيفًا عن قتاله ، كقوله تعالى : ( فإن اعْتَزَلُوكُم فَلَمْ مُيقًا تِلُوكُم وَأَلْقَوْا إِلَيْكُمُ السَّلَمَ فَا جَعلَ الله لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَلِيلًا) (٩) إلى أن نزلت براءة .

<sup>(</sup> ٢ ) من الآية ١٠٦ من سورة الأنعام (٣) من الآية ٢٢ من سورة الغاشية (٣) من الآية ١٤ من سورة التغابن (٣) من الآية ١٤ من سورة التغابن

<sup>(</sup> ٥ ) من الآية ١٠٩ من سورة البقرة (٦) من الآية ١٤ من سورة الجائية

 <sup>(</sup> ٧ ) من الآية ٥ من صورة التوبة (٨) من الآية ٢٩ من سورة النوبة

<sup>(</sup> ٩ ) من الآية . ٩ من سورة النساء

وجملة ذلك أنه لما تراء أمر أن يبتدى، جميع السكفار بالقتال و تَدنيّهِم وكتابيهم ، سواء كفّوا عنه أو لم يكفوا ، وأن ينبذ إليهم تلك العهود المطلقة التي كانت بينه و بينهم ، وقيل له فيها: (جاهد السكفار والمُمنافقين واغلظ عليهم) (١) بعد أن كان قد قيل له : (وَلاَ تُطِع الْحكافرين والمُمنافقين وَدَع أذاهُم ) (٢). ولهذا قال زيد بن أسلم: سَخت هذه الآية ما كان قبلها ، فأما قبل براءة وقبل بدر فقد كان مأموراً بالصبر على أذاهم والعفو عنهم، وأما بعد بدر وقبل براءة فقد كان يقاتل من يؤذيه و يمسك عن سالمه كما فعل بابن الأشرف وغيره ممن كان يؤذيه ، فَبَد رُ كانت أساس عن الدين ، وفتح مكة كانت كال عز الدين ، في يؤذيه ، فبدر يسمعون الأذى الظاهر ويؤ مرون بالصبر عليه ، و بعد بدر فيكانوا قبل بَدر يسمعون الأذى الظاهر ويؤ مرون بالصبر عليه ، و في تَبُوك أمروا بالإغلاظ للسكفار والمنافقين ، فلم يتمكن بعدها كافر ولا منافق من أذاهم في مجلس خاص ولاعام ، بل مات بغيظه ؛ لعلمه بأنه يُقتل كعب بن الأشرف . بعد بدر لليهود استطالة وأدى للمسلمين إلى أن قتل كعب بن الأشرف .

قال محمد بن إسحاق فى حديثه عن محمد بن مسلمة قال : فأصبحنا وقد خافت يهود لوقعتنا بعد والله ؛ فليس بها يهودى إلا وهو يخاف على نفسه .

وروى بإسناده عن محيصة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ﴿ مَنْ ظَفِرْ تُمْ بِهِ مِنْ رِجَالِ يَهُودَ فَاقْتُلُوه ﴾ فوثب محيصة بن مسعود على ابن سنينة رجل من تجاريهود كان أيلاً بسهم ويبايعهم ، فة تله ، وكان حويصة بن مسعود إذ ذاك لم يُسْلم ، وكان أسَن من محيصة ، فلما قتله جعل حويصة يضر به ويقول : أي عَدُو الله قتلته ، أما والله لَرُب شحم في بطنك من ماله ، فوالله إن كان لأو ل إسلام حويصة ، فقال محيصة : فقلت له : والله لقد أمر ني بقتله مَنْ لو أمر ني بقتله لفر أمر ني بقتله عن بقتلك لضر بت عنقك ، فقال : لو أمر ك محمد من سورة الأحزاب من الآية ٤٨ من سورة الأحزاب

بدر كانت أساس العز والفتح تمامه

> مقتل ابن سنينة الهودى

فقال محيصة : نعم والله ، فقال حويصة : والله إن دينا بَلغَ هذا مِنكَ لَعجَبُ .

وذكر غير ابن إسحاق أن اليهود حَذِرَتْ وذَلَّتْ وخافت من يوم قتل حذر اليهود ابن الأشرف ، فلما أنى الله بأمره الذي وعَده من ظهور الدِّين وعز المؤمنين أمرَ وخوفَهم رسولَه بالبراءة إلى المعاهدين ، و بقتال المشركين كافة ، و بقتال أهل الكتاب حتى يُعطُوا الجزْية عن يد وهم صاغرون .

عاقبة الصبر والتقوى

فَكَانَ ذَلَكُ عَاقِبَةَ الصِبْرِ والتقوى اللَّذَيْنِ أَمْرِهُمْ بَهُمَا فِي أُولَ الْأَمْرِ ، وكَان إِذْ ذَاكَ لَا يُؤْخَذُ مِنْ أُحَدِ مِنْ البهود الذين بالمدينة ولا غيرهم جزَّيَةٌ ، وصارت تلك الآيات في حق كل مؤمن مستضعف لا يمكنه نَصْرُ الله ورسوله بيده ولا بلسانه فينتصر بما يقدر عليه من القلب ونحوه ، وصارت آية الصَّغَار على المعاهدين في حق كل مؤمن قوى" يقدر على نَصْر الله ورسوله بيده أو لسانه ، وبهذه الآية ونحوها كان المسلمون يعملون في آخر عمر رسول اللهصلي الله عليه وسلم وعلى عهد خلفائه الراشدين ، وكذلك هو إلى قيام الساعة ، لا تزال طائفة من هذه الأمة قائمين على الحق ينصرون الله ورسوله النَّصْرَ التامَّ ، فمن كان مرخ المؤمنين بأرض هو فيها مستضعف أو في وقت ٍ هو فيه مستضعف فليعمل بآية الصبر والصفح والعفو عمن يؤذي الله ورسولَه من الذين أُوتُوا الكتابَ والمشركين، وأما أهل القوة فإنما يعملون بآية ِ قتال أئمة الكفر الذين يَطْعَنُونَ في الدين ، و بآية قتال الذين أُوتُوا الكتابَ حتى 'يُعْطُوا الجزية عن يدرٍ وهم صاغرون . فإن قيل : فقد قال الله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ نَهُوا عَنِ النَّجُوكَى ﴾ إلى قوله : (وَ إِذَا جَاهُوكَ حَيَّوْكَ مَا لَمْ مُيحَيِّكَ بِهِ اللهُ، وَيَقُولُونَ فِي أَنْهُسِهِمْ: لَوْلاَ يُعَذِّبُنَا الله بِمَا نَقُولُ ، حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ يَصْلُوْنَهَا ، فَبِنْسَ الْمَصِيرُ) (ا فأخبر أنهم يحيُّونَ الرسولَ تحية منكرة ، وأخبر أن العذابَ في الآخرة يكـفيهم عليها ، فعلم أن تعذيبهم في الدنيا ليس بواجب .

<sup>(</sup>١) الآية ٨ من سورة المجادلة

تحية الهود

وعن أنس بن مالك قال : مر يهودي برسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : الرسول وصحبه السَّامُ عليك ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « وعليك َ » فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « أَتَذْرُونَ ما يقول ؟ » قالوا : لا ، قال : « يقولُ «السَّامُ عليك» قالوا: يا رسول الله ألا نقتله ، قال: « لا ، إذا سَلم عليكم أهلُ الكتاب فقولوا : وعليكم» رواه البخارى ·

> مثل من حلم الرسول الكريم

وعن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت : دخل رَهُطُ من اليهود على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقالوا : السَّامُ عليك ،قالت عائشة : ففهمتها ، فقلت : عليكم السام واللعنة ، قالت : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « مَهْالاً يا عائشة ، إن اللهَ يحبُّ الرِّفْقَ في الأمرِ كلَّهِ » فقلت : يا رسول الله ، ألم تسمع ما قالوا ؟ قال : « قد قلتُ : وعليكم » متفق عليه .

وعن جابر قال : سلَّم ناسُ من اليهود على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقالوا: السام عليك يا أبا القاسم ، فقال « وعليكم » فقالت عائشة وغَضِبَتْ: ألم تسمع ما قالوا؟ قال : « َ بَلَى قَدْ سمعتُ ۚ فَرَدَدْتُ عليهم ، و إِنَّا نَجَابُ ولا يُجَا بُونَ علينا » رواه مسلم .

ومثلُ هذا الدعاء أذًى للنبي صلى الله عليه وســــلم ، وسَــبُ له ، ولو قاله المسلم لصار به مرتداً ؛ لأنه دُعاء على رسول الله صلى الله عليه وسلم في حياته بأنه يموت ، وهذا فعل كافر ، ومع هذا فلم يقتلهم ، بل نهى عن قتل اليهودى الذي قال ذلك لما استأمره أصحابه في قتله .

قلنا : عن هذا أجو بة :

أحدها: أن هذا كان في حال ضِعف الإسلام ، ألا ترى أنه قال لعائشة: « مرًلا يا عائشة ، فإن الله يحب الرفق في الأمركله » ، وهذا الجواب كما ذكرناه في الأذي الذي أمَرَ الله بالصبر عليه إلى أن أتى الله بأمره .

علة صبره على هذا الأذي صلوات الله وسلامه عليه

ذكر هذا الجواب طوائف من المالكية والشافعية والحنبلية : منهم القاضى أبو يَعْلَىٰ ، وأبو إسحاق الشيرازى ، وأبو الوفاء بن عَقِيل ، وغيرهم ، ومن أجاب بهذا جعل الأمان كالإيمان فى انتقاضه بالشتم ونحوه .

وفى هذا الجواب نظر ؛ لما رَوَى ابنُ عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن اليهود إذا سَلَمَّ أُحَدُهم فإنما يقول السَّامُ عليكم ، فقولوا : وعليك » .

وعن أنس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا سَلَم عليكم أهل الكتاب فقولوا : وعليكم » متفق عليهما .

فعلم أن هذا سينة قائمة في حق أهل الكتاب مع بقائمهم على الذمة ، وأنه صلى الله عليه وسلم حَالَ عِزِ الإسلام لم يأمر بقتلهم لأجل هذا ، وقد ركب إلى بنى النّضير فقال : « إذا سَلّمُوا عليكم فقولوا : وعليكم » وكان ذلك بعد قتل ابن الأشرف ، فعلم أنه كان بعد تُوَّة الإسلام .

نع ، قد قَدَّمْنَا أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يسمع من الكفار والمنافقين في أول الإسلام أذَّى كثيراً ، وكان يصبر عليه امتثالا لقوله تعالى : ( وَلاَ تُطعِ عَ السكا فَرِينَ وَالمُنا فَقِينَ وَدَعِ أَذَاهُمْ ) (١) لأن إقامة الحدود عليهم كان يُفضي إلى فتنة عظيمة ومَفْسَدَة أَعْظَم من مفسدة الصبر على كلاتهم .

ولهما فتح الله مكة ودخَلَ الناسُ في دين الله أفواجاً وأنزل الله براءة قال فيها : ( جَاهِدِ الكَفَّارَ والمُناَ فِقِينَ وَأَغْلُظُ عَلَيْهِمْ ) (٢) وقال تعالى : ( لَمِنْ لَمُ عَلَيْهِمْ ) للهَ وَوَلِهُ ( أَيْدَنَمَا مُقَفِّوا أُخِذُوا لَمُ يَنْتَهُ المَناَ فِقُونَ والذِينَ فِي تُعَلُو بِهِمْ مَرَضٌ ) إلى قوله ( أَيْدَنَمَا مُتَقِفُوا أُخِذُوا وَتُقِيلًا )(٣) .

<sup>(</sup>١) من الآية ٤٨ من سورة الأحزاب (٣) من الآية ٧٣ من سورة التوبة (٣) الآيتان ٩٠ورة من سورة الأحزاب

متى أصمر المنافقون النفاق ؟

فلما رأى مَنْ بقي من المنافقين ما صار الأمر إليه من عز الإسلام وقيام الرسول بجهاد الكفار والمنافقين أضمروا النفاق ، فلم يكن يُسْمَع من أحد ٍ من المنافقين بعد غَزْوة تَبُوك كُلُّةُ سوء ، وماتوا بغيظهم ، حتى بقى منهم أناس ُ بعـــد موت النبي صلى الله عليه وسلم ، يعرفهم صاحبُ السرِّ حُذَ يْفَةُ ، فلم يكن يُصَلَّى عليهم هو ، ولا يصلى عليهم مَنْ عرفهم بسبب آخَرَ مثل عمر بن الخطاب رضى الله عنه .

فهذا يفيد أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يحتمل من الكفار والمنافقين قبل بَرَاءة ما لم يكن يحتمل منهم بعد ذلك ، كما قد كان يحتمل من أذى الكفار وهو بمكة ما لم يكن يحتمل بدار الهجرة والنُّصْرة (٢)، لكن هذه السكلمة ليست من هذا الباب كما قد بيناه .

> لاينتقض العهد في أنفنهم

الجواب الثاني : أن هذا ليس من السَّبِّ الذي ينتقص به العهد ؛ لأنهم إنما بما يضمرونه أظهروا التحية الحسنة والسلام المعروف ، ولم يظهروا سبًّا ولا شتما ، و إنمـــا حَرَّ فوا السلام تحريفاً خفيًا لايظهر ولا يَفْطَنُ له (٢) أكثر الناس، ولهذا لما سلم اليهودي على النبي صلى الله عليه وسلم بلفظ الســـام لم يعلم به أصحابه ،حتى أعلمهم وقال : « إنَّ اليهود إذا سلم أحدهم فإنما يقول السَّامُ عليكم » وعهدهم لا ينتقض بمــا يقولونه سراً من كفر أو تكذيب، فإن هذا لا بد ، نه ، ركذلك لا ينتقض العهد بما يخفونه من السب، و إنما ينتقض بما يظهرونه.

وقد ذكر غير واحد أن اليهود كانوا يدخلون على النبي صلى الله عليه وسلم فيقولون : السام عليك ، فيردُّ عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم « وعليـكم »

<sup>(</sup>٢) دار الهجرة والنصرة :هيالمدينة ، وتسميتها دار الهجرة لهجرته إلها صلى الله عليه وسلم ، وتسميتها دار النصرة لأن أهلها هم الذبن آووا ونصروا ، كما وصفهم الله (٢) في الهندية «ولا يفطن به» تعالى ، رضى الله تعالى عنهم أجمعين .

ولا يَدْرِى مَا يَقُولُونَ ، فَإِذَا خَرَجُوا قَالُوا : لُوكَانَ نبياً لِعَذَبِنَا ، وَاسْتُجِيبَ فَيْنَا ، وَعَرَفَ قُولِنَا ، فَدَخُلُوا عَلَيْهُ ذَاتَ يُومَ وَقَالُوا : السَّامُ عَلَيْكَ ، فَفَطَنَتُ عَائِشَةً إِلَى قُولُمُم وَقَالَتَ : وَعَلَيْكُمُ السَّامُ وَالذَّامُ وَالدَّاهُ وَاللَّمِنَةَ ، فَقَالَ رَسُولَ اللهُ عَلَيْهُ وَسِلْمَ : « مَمْ يَا عَائِشَةً ، إِنَّ اللهَ يُحِبُّ الرِّفْقَ فِي الأَمْرِ كُلِّهُ ، صلى الله عليه وسلم : « إِذَا سَلَمُ عَلَيْهُ ، أَلْمُ تَسْمِعُ مَا قَالُوا ؟ فَقَالَ رَسُولُ الله صلى الله عليه وسلم : « إِذَا سَلمَ عَلَيْهُ ، أَهُلُ السَكِمَ وَلَوْا : وَعَلَيْهُمُ \* » .

فهذا دليل على أن النبى صلى الله عليه وسلم لم يكن يَظهر له أنه سب ، والدلك نهى عائشة عن التصريح بشتمهم ، وأمرها بالرفق بأن تردَّ عليهم تحييهم ، فإن كانوا قد حَيَّوْا تحيةً سيئة استجيب لنا فيهم ، ولم يُسْتَجَبْ لمم فينا ، ولوكان ذلك من باب سَبِّهم النبيَّ صلى الله عليه وسلم والمسلمين الذى هو السب لكان فيه العقوبة ولو بالتعزير والكلام .

فلما لم يشرع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى مثل هذه التحية تعزيرا ، ونهى من أغلظ عليهم لأجلها ، علم أن ذلك ليس من السب الظاهر ؛ لـكونهم أخفوه كما يُخفي المنافقون نفاقهم ، ويُعْرَ فُونَ فى لحن القول<sup>(١)</sup>، فلا يعاقبون بمثل ذلك ، وسيأتى تمام الـكلام إن شاء الله تعالى فى ذلك .

الجواب الثالث: أن قول أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم له ألا أنقتُله لما أخبرهم أنه قال السام عليكم دليل على أنه كان مستقرًا عندهم قتل الساب من اليهود ؛ لما رأوه من قتل ابن الأشرف والمرأة وغيرها ، فنهاهم النبئ صلى الله عليه وسلم عن قتله ، وأخبرهم أن مثل هذا الكلام حَقَّه أن يقابل بمثله ؛ لأنه ليس إظهاراً للسبّب والشتم من جنس ما فعلت تلك اليهودية وابن الأشرف وغيرها ، وإيما هو إسرار به كإسرار المنافقين بالنفاق .

<sup>(</sup>۱) أخذهذا من قوله سبحانه و تعالى: (ولتعرفنهم في لحن القول) ۴۰ من سورة محمد ( ۱۰ — الصارم المسلول )

الجولب الرابع: أن النبي صلى ألله عليه وسلم كان له أن يعفو عمن شتمه وسَبَّه في حياته، وليس للأمة أن يَعْفُوا عن ذلك .

يوضح ذلك أنه لا خلاف أن من سبً النبي صلى الله عليه وسلم أو عابه بعد موته من المسلمين كان كافراً حلال الدَّم ، وكذلك من سب نبيًا من الأنبياء ، ومع هذا فقد قال الله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ تَكُونُوا كَالَّذِينَ آذَوْا مُوسَى فَبرَّأَهُ اللهُ عِمَّا قَالُوا ) (() ، وقال تعالى : (وَإِذْ قَالَ كَالَّذِينَ آذَوْا مُوسَى فَبرَّأَهُ اللهُ عِمَّا قَالُوا ) (() ، وقال تعالى : (وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ : يَا قَوْمٍ لِم تُولُذُو نَنِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّى رَسُولُ اللهِ إِلَيْكُمُ ؟) (() مُوسَى لِقَوْمِهِ : يَا قَوْمٍ لِم تُولُدُونَ موسى في حياته بما لو قاله اليوم أحدُ من المسلمين في حياته بما لو قاله اليوم أحدُ من المسلمين وجَب قتله ، ولم يقتلهم موسى عليه السلام ، وكان نبينا صلى الله عليه وسلم يقتدي به في ذلك ؛ فر بما سمع أذاه أو بَلفه فلا يعاقب المؤذى على ذلك ، يَقْتَدِي به في ذلك ؛ فر بما سمع أذاه أو بَلفه فلا يعاقب المؤذى على ذلك ، قال الله تعالى : (وَمِنْهُمُ الَّذِينَ يُؤُذُونَ النّيَ وَيَقُولُونَ هُو آذُنُ ) (() الآية والله تعالى : (وَمِنْهُمُ الَّذِينَ يُؤُذُونَ النّي قَالَتِ ، فَإِنْ أَعْطُوا مِنْهَا رَضُوا ، وقال تعالى : (وَمِنْهُمُ مَنْ يَلْمُزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ ، فَإِنْ أَعْطُوا مِنْهَا رَضُوا ، وَإِنْ لَمْ يُعْطُوا مِنْهَا إذَا هُمْ يَسْخُطُونَ ) (\*)

وعن الزهرى عن أبى سُلَمة عن أبى سعيد قال : بينا النبي صلى الله عليه وسلم يَقْسِم إذ جاء عبد الله (م) بن ذى انُلُو يُصرة التميمي فقال : أعْدِلْ يا رسولَ الله ، قال : ﴿ وَ يُلَكَ ! مَنْ يَعْدِلُ إِذَا لَمْ أَعْدِلْ ؟ » ، قال عمر بن الخطاب : دَعْنِي أَضْرِبْ عنقه ، قال : ﴿ دَعْهُ فَإِنَّ لَهُ أَصْحَابًا يَعْقِرُ أَحَدُكُم صَلاَتَهُ مَعَ صَلاَتَهُ مَا الله يَعْدُونَ مِنَ الدِّينَ كَا يَمْرُقُ السَّهُمُ

<sup>(</sup>١) من الآية ٦٩ من سورة الأحزاب (٧) من الآية ٥ من سورة الصف

 <sup>(</sup>٣) من الآية ٦١ من سورة التوبة
 (٤) من الآية ٨٥ من سورة التوبة

<sup>(</sup>ه) تـكرر ذكر « ذى الخويصرة » ولم يذكر «عبد الله بن ذى الخويصرة» في غير هذا المـكان ، وانظر ص١٨٧ و ٢٢٧ و ٢٢٩

قصة

منَ الرَّميَّـةِ » وذكرَ الحديث ، وفيـــه نزلت ( وَمِنْهُمْ مَنْ يَلْمزُكَ في الصَّدَقات )(١).

هَكَذَا رَوَاهُ البَّخَارِي وَغَيْرِهُ مِن حَدَيْثُ مَعْمَرُ عَنِ الزَّهْرِي ، وأُخْرِجَاهُ في الصحيحين مِن وجوه أخرى عن الزهرى عن أبي سَلَمة والضحاك الهمداني ذي الخويصرة عن أبي سعيد قال : بينا نحن جلوس عند النبي صلى الله عليه وسلم وهو يَقْسِم قَسْماً أَتَاهُ ذُو الْحُوَ يُصِرَ قِ \_ وهو رجل من تميم \_ فقال : يا رسولَ الله أَعْدِلْ ، فقال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم : « وَ يُلْكَ ! مَنْ يَعْدِلُ إِذَا لَمْ أَعْدِلْ ؟ قَدْ خِبْتَ وَخَسِرْتَ إِنْ لَمَ أَعْدِلْ » ، فقال عمر بن الخطاب : أَنْذَنْ لَى فيــه فَأَضْرِبَ عَنْقُهُ ، فَقَالَ رَسُولَ الله صلى الله عليه وسلم : « دَعْهُ ۖ فَإِن لَه أَصْحَابًا يَحْتَرُ أَحَدُكُمُ صلاتَهُ مَعَ صَلاَتَهُم وصِياَمَهُ مَعَ صيامِهِم » وذكر حديث الخوارج المشهور، ولم يذكر نزول الآية .

> وتسمية ذي الخويصرة هو المشهور في عامَّة الحديث ، كما رواه عامة أصحاب الزهرى عنه ، والأُشْبَهُ أن ما انفرد به معمر وهَمْ منه ، فإن له مثل ذلك ، وقد ذكروا أن اسمه حرقوص بن زهير .

وفي الصحيحين أيضاً من حديث عبد الرحمن بن أبي نعم عن أبي سعيد قال: بعث على وضى الله عنه وهو بالْيَمَنِ إلى النبي صلى الله عليه وسلم بذُهَيْبَةٍ في تربتها فقسمها بين أربعة نفر ، وفيه : فغضِبَتْ قريشُ والأنصار ، وقالوا : يعطى صَنَادِيدَ أَهِل مجد ويَدَعُنا ، فقال : إنما أَتَأَلَّفُهُم ، فأقبل رجل غائر العينين ناتى، الجبين كَتُ اللحية مُشْرِفُ الوَجْنِقَيْن تَعْلُوقُ الرَّأْسِ فقال: يا محمدُ اتَّقِ الله ، قال : « فَمَنْ يُطع الله إذا عَصَيْتُ ه ؟ أَفيأَمَنُنِي عَلَى أَهل الأرض ولا تأمنوني» فسأل رجل من القوم قَتْلَه ، أراه خالد بن الوليد ، فمنعه ،

<sup>(</sup>١) من الآية ٥٨ من سورة النوبة

<sup>(</sup>٢) ذهيبة : تصغير ذهب ، وأدخلت الناء لأن الذهب يؤنث ، والثلاثى المؤنث تدخل التاء تصغيره ، وانظر ص ١٩٦و ٢٣٠و ٣٣١

فلما ولَّى قال: «إنَّ من ضِيْضِي و () هٰذَا قوماً يقرءون القرآنَ لا يُجَاوِز حَنَاجِرَ مِ » وذَكر الحديث في صفة الخوارج ، وفي آخره «يقتلُونَ أَهْلَ الإِسْلاَم ، ويَدَعُونَ أَهْلَ الأَوْثانِ ، لَثِنْ أَذْرَ كُتُهُمْ لأَقْتُلَنَّهُمْ قَتْلَ عَادِ » .

وفى رواية لمسلم: « ألا تَامَنُونِي وَأَنَا أَمِينُ مَنْ فِي السَّمَاءِ يَأْتِنِنِي خَبَرَ اللهُ اتَّى الله ، فقال النبي صلى السَّمَاء صَبَاحًا وَمَسَاء » رفيها فقال : يا رسول الله اتَّى الله ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « وَيْلَكَ ! أو لَسْتُ أَحَقَ أَهْلِ الأَرْضِ أَنْ يَتَّقِي الله ؟ » ، قال : ثم ولى الرجل ، فقال خالد بن الوليد : يا رسول الله ألا أضرب عنقه ، فقال : « لا ، لعسَّه أن يكون يُصَلَى » قال خالد [بن الوليد] : وكم من مُصَلَّ فقال : « لا ، لعسَّه أن يكون يُصَلَّى » قال خالد [بن الوليد] : وكم من مُصَلَّ يقول بلسانه ما ليس في قلبه ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إنى لم أومر أن أن تُنْبَ عن قلوب الناس ولا أشَقَّ بطونهم » .

وفى رواية فى الصحيح : فقام إليه ُعَرَّ بن الخطاب فقال : يا رسول الله ، ألا أضربُ عنقه ؟ قال : « لا » فقام إليه خالد سيفُ الله فقال : يا رسول الله ، ألا أضربُ عنقه ؟ قال : « لا » .

فهذا الرجل الذي قد نص القرآن أنه من المنافقين بقوله : ( وَمِنْهُمْ مَنْ عَلَمْ لَلْهُ عَلَمْ اللهُ عَلَمْ الله عليهُ ويطعن عليه ، وقوله للنبي صلى الله عليه وسلم : اعْدِلْ ، واتَّقِ الله ، بعد ما خَصَّ بالمال أولئك الأربعة نَسَب النبي صلى الله عليه وسلم إلى أنه جَارَ ولم يتق الله ، ولهذا قال النبيُّ صلى الله عليه وسلم إلى أنه جَارَ ولم يتق الله ، ولهذا قال النبيُّ صلى الله عليه وسلم : «أو لَسْتُ أَحَقَّ أَهْلِ الأرْضِ أَنْ يتقى الله ؟ ألا تأمنُني وأنا أمين مَنْ في الساء؟ » .

ومثلُ هذا -الحكلام لا ريب أنه يوجبُ القتل لو قاله اليومَ أحــد ، وإنما لم يقتله النبي صلى الله عليه وسلم لأنه كان يُظْهِرُ الإسلام وهو الصلاة التي

<sup>(</sup>١) ضئضته: أصله ، أو نسله ، وانظر ص ١٧٨ و ١٨١

<sup>(</sup>٢) من الآية ٥٨ من سورة التوبة

يقاتَلُ الناس حتى يفعلوها ، و إنما كان نفاقه بما يخص النبي صلى الله عليه وسلم من الأذى ، وكان له أن بعفو عنه ، وكان يعفو عنهم تأليفاً للقلوب ؛ لئلا يتحدُّثَ الناسُ أن محمداً يقتل أصحابه ، وقد جاء ذلك مُفَسَّراً في هذه القصة أو في مثلها .

فروى مسلم في صحيحه عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه قال : أتي رجل بالجُمِرًا أَهِ مُنْصَرَفَهُ مِن حُنَيْنِ وَفَ ثُوبِ بِلال فِضَّةٌ ، ورسولُ الله صلى الله عليه وسلم يَقْبِضُ منها ويُعْطِي منها الناس \_ فقال : يا محمدُ أعْدِلْ ، فقال : « وَيُحَكُ ا وَمَنْ يَعْدُلُ إِذَا لَمْ أَعْدُلُ ؟ لَقَدْ خِبْتَ وَخَسِرْتَ إِنْ لَمْ أَكُنْ أَعْدِلُ » فقال عمر بن الخطاب : دَعْنِي يا رسولَ الله فأقتل هذا المنافق ،، فقال صلى الله عليه وسلم : « مُعاَذَ اللهِ أَنْ يَتَحَدَّثَ النَّاسُ أَنِّي أَقْتُـلُ أَصْحَابِي ، إِنَّ هَٰذَا وَأَصْحَابِهِ يَقْرَءُونَ القرآنِ لاَ يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ ، يَمْرُقُونَ مِنْهُ كَمَا يَمِرُقُ السَّمْمُ مِنَ الرَّمِيَّة ».

وروى البخاري منه عن عمرو عن جابر رضي الله عنهما: بينما رسولُ الله صلى الله عليه وسلم يَقْسم غنيمةً بالجِمِرَّانة إذ قال له رجل: أعْدِلْ ، فقال: « لَقَدُ شَقِيتَ إِنْ لَمُ أَعْدِلُ »

وجاء من كلامه لرسول الله صلى الله عليه وسلم ما هو أغْلَظُ من هذا ، قال ابن إسحاق في رواية ابن بكير عنه : حدثني أبو عُبَيْدة بن محمد بن عَمَّار بن ياسر عن مقسم أبى القاسم مولى عبد الله بن الحارث قال : خَرَجْتُ أَنَا وَ تَلْيَدُ (١) ابن كلاب الليثي ، فلقينا عبد الله بن عمرو بن العاص يَطُوف بالكعبة معلقاً نعليه في يديه ، فقلنا له : هل حَضَرْتُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم وعنده ذو الْخُوَيْصِرَة النَّمِيمي يَكُلُمه ؟ قال : نعم ، ثم حدثنا فقال : أنَّى ذو أَخُو يُصِرَ قِي التميميُّ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم وهو يَقْسِمُ اللَّمَانَم بَحُنَّـيْن ، فقال : يا محمد قد رأيت ما صنعت ، قال : « فَكَيْفَ رَأَيْتَ ؟ » فقال : لمَ الرَكَ عَدَلْتَ ،

<sup>(</sup>١) في الهندية « وبلاد » تحريف ماأثبتناه عن ابن إسحاق

وذكر مثل هذا سوّاء .

فغضب رسولُ الله صلى الله عليه وسلم وقال: « إذا لم يَد ُنِ الْعَدْلُ عندى فَعَنْدَ مَنْ يَكُونَ ؟ » فقال عمر: يا رسول الله ، ألا أقوم إليه فأضرب عنقه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «دَعْهُ ؛ فإنَّهُ سَيَـكُونُ له شيعة تَ يَتَعَمَّقُونَ فِي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «دَعْهُ ؛ فإنَّهُ سَيَـكُونُ له شيعة تَ يَتَعَمَّقُونَ فِي الدِّينِ حَتَى يَمْرُقُونَ مِنْهُ كَمَا يَمْرُقُ السَّهُمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ » وذكر تمام الحديث. قال الدِّينِ عَلى بن الحديث قال : أتى قال ابن إسحاق : حدثني أبو جعفر محمدُ بن على بن الحدين قال : أتى ذو الخُورَ يُصِرَة التميميُّ رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يَقْسِم المقاسم بحُنَدُنْ،

ورواه الإمام أحمدُ عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه عن ابن إسحاق نحو هذا .

تخفيق لبيان وقال الأموى عن ابن إسحاق ، وذكر الحديث عن أبى عُبَيْدة وعن محمد الذي اعترض ابن على وعن ابن أبى نجيح عن أبيه أن رجلا تكلم عند النبي صلى الله عليه وسلم على قسم قال: ولم يُسمه إلا محمد بن على ، فإنه قال: هو ذو النجويُضَرَةِ التميمي . الرسول الرسول على المناس الرسول المناس على الرسول المناس الرسول المناس الرسول المناس ال

وكذلك ذكر غيره أن ذا الخويصرة هو الذي اعترض على النبي صلى الله عليه وسلم في قَسْم غنائم حُنَين . وكذلك المنافق الذي سمعه ابن مسعود فإنه في غنائم حنين أيضاً .

وأما الذي في حديث اب أبي نعم عن أبي سعيد فإنه كان بعد هذه المرة ؟ لأن فيه أن عليًا بعث إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو باليمن بذُ هَيْبَة (١) فقسَمَهَا بين أربعة من أهل نجد ، ولا خلاف بين أهل العلم أن عليًا كان في غَزْ وَة حُنبن مع النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم تكن اليمن فتحت يومئذ ، ثم إنه استعمل عليًا على اليمن سنة عَشْر بعد تَبُوك و بعد أن بَعَثَهُ مع أبي بكر إلى المَوْسِم بنَبْذ على العهود ، ووافي النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوَدَاع مُنْصَرَفَه من اليمن ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة لما بعث على بالصدقة ، ومما يبين ذلك أن

<sup>(</sup>۱) ذهبیة : تصغیر ذهب ، وانظر ص ۱۹۲ و ۲۲۷ و ۲۳۱

غنائم حُنَين نَفَّلَ النبيُّ صلى الله عليه وسلم منها خُلقاً كثيراً من قُرَيش وأهل نجد ، وهذه الذُّهيَّبَة إنماقَسَمها ببن أربعة نجدبين ، وإذا كان كذلك فإما أن يكون المعترض في هذه المرة غير ذي الحُويْصِرَة ، ويكون أبو سعيد قد شهد القصتين ، وعلى هذا فالذي في رواية معمر أن آية الصدقات نزلت في قصة ذي الحويْصِرة ليس نجيد ، بل هو مُدْرَج في الحديث من كلام الزهري أوكلام معمر ؛ لأن ذا الحويصرة إنما أنكر عليه قَسْمَ الفنائم ، ولبست هي الصدقات التي جعلها الله الثمانية أصناف ، ولا التفات إلى ما ذكره بعض المفسرين من أن الآية نزلت في قشم غنائم حُنين ، وإما أن يكون المعترض في ذُهيَّبة على رضى الله عنه هو ذو المحويُضِرَة أيضاً ، وعلى هذا فتكون أحاديث أبي سعيد كلها في هذه القصة ، لا في قَسْم الفنائم ، وتكون الآية قد أحاديث أبي سعيد كلها في هذه القصة ، لا في قَسْم الفنائم ، وتكون الآية قد نزلت في ذلك ، أو يكون قد شهد القصة ، لا في قَسْم الفنائم ، وتكون الآية قد نزلت في ذلك ، أو يكون قد شهد القصتين مما ، والآية نزلت في إحداها .

وقد روى عن أبى بَرْزَةَ الأَسْلَمَى (١) قال ؛ أَنِي رَسُولُ الله صلى الله عليه وسلم عالى ، فقسمه ، فأعطى مَنْ عن يمينه ومَنْ عن شماله ، ولم يُعْطِ مَنْ وراءه شيئاً ، فقام رجل من ورائه فقال : يا محمد ، ما عَدَلْت فى القسمة ، رجل أَسُودُ مَطْمُومِ الشَّمَ عليه ثو بان أبيضان ، فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم غَضَباً شديداً وقال : « وَالله لا تَجِدُونَ بَعْدِي رَجُلاً هُو أَعْدَل مِنِّى » ثم قال : « يَخْرُجُ فَوَال : « وَالله لا تَجِدُونَ بَعْدِي رَجُلاً هُو أَعْدَل مِنِّى » ثم قال : « يَخْرُجُ فَى آخِرِ الزَّمَانِ قَوْمُ كَانَ هٰذا مِنهم ، يَقْرَ هُونَ الْقَرآنَ لا يُجَاوِزُ تَرَاقِيمُمْ ، يَمْرُ قُونَ الْقَرآنَ لا يُجَاوِزُ تَرَاقِيمُمْ ، يَمْرُ قُونَ السَّمْ مِنَ الرَّمِيَّةِ ، سِياهُمُ التَّحْلِيقُ ، يَمْرُ قُونَ مِنَ الإَسْلاَمِ كَا يَمْرُقُ السَّمْ مَعَ الْمَسِيحِ الدَّجَّالِ ، فإذا لَقِيتُمُوهِ الْمُنْ الرَّمِيَّةِ ، سِياهُمُ التَّحْلِيقُ ، لا يُعْرُبُونَ حَتَى يَخْرُجَ آخِرُهُمْ مَعَ الْمَسِيحِ الدَّجَّالِ ، فإذا لَقِيتُمُوهِمْ الْقَتْلُوهُ ، هُمْ شَرُ الْخُلِيقَةِ » رواه النسائى .

ومن هذا الباب ما خَرَّ جَاه في الصحيحين عن أبي واثل عن عبد الله قال :

<sup>(</sup>۱) انظر ص ۱۸۲

لما كان يوم مُحنَين آثر رسول الله صلى الله عليه وسلم ناساً في القيشمة ، فأعطى الأقرَع بن حَاسِ مِثلَ ذلك ، الأقرَع بن حَاسِ مِثلَ ذلك ، وأعطى عُييْنة بن حِصْن مِثلَ ذلك ، وأعطى عُييْنة بن حِصْن مِثلَ ذلك ، وأعطى ناساً مِن أشراف المرب ، وآثر مُم يومنذ في القيشمة ، فقال رجل : والله إن هذه لقيشمة ما عُدل فيها ، أو ما أريد بها وَجه الله ، قال : فقلت والله لأخبر ن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : فأتبته فأخبرته بما قال ، فتغير وجم من الله عليه وسلم حتى كان كالصرف (١) ، ثم قال : « فَمَنْ يَعْدل إذا لم يَعْدل الله ورسوله ؟» ثم قال : « يَرْحَمُ الله موسى ، قد أوذِي بأ حُرَر من هذا فَصَبَر » قال : فقلت لا جَرَمَ لا أرفع إليه بعدها حديثا .

وفي رواية للبخاري قال رجل من الأنصار: ما أراد بها وَجْهَ الله .

وذكر الواقدى أن المتكلم بهذا كان معتب بن قشير ، وهو معدود من المنافقين .

فهذا السكلام مما يوجب القتل الاتفاق ؛ لأنه جعل النبي صلى الله عليه وسلم ظالمًا مُرَائيًا ، وقد صَرَّح النبي صلى الله عليه وسلم بأن هذا من أذى المُرْسَلين ، ثم اقتدى في العفو عن ذلك بموسى عليه السلام، ولم يستتب ؛ لأن القول لم يثبت، فإنه لم يُرَاجع القائل ، ولا تكلم في ذلك بشيء .

ومن ذلك ما رواه ابن أبى عاصم وأبو الشيخ فى الدلائل بإسناد صحيح عن قتادة عن ُعقبة بن وساج عن ابن عمر قال : أنى رسول الله صلى الله عليه وسلم بقليد من ذهب وفضة ، فقسمه بين أصحابه ، فقام رجل من أهل البادية فقال : يا محمد والله لئن أمرك الله أن تعدل فا أراك تعدل ، فقال : «وَ يُحَكَ ! مَنْ يعدل عليك بعدى ؟ » فلما ولى قال : « رُدُّوه على رويدا » .

ومن ذلك قول الأنصارى الذى حاكم الزبير فى شِرَاج ِ الْحُرَّة لَمَا قال له صلى الله عليه وسلم: «أَ شُقِ يَا زُ بَير ثم سرح إلى جارك» فقال: أن كان أبن عَمَّتِك؟ (١) الصرف - بكسر الصاد وسكون الراء - صبغ أحر.

وحديث الرجل الذي قَضَى عليه فقال : لا أرضى ، ثم ذهب إلى أبى بكر ، ثم إلى ُعَرَ فقتله .

ولهدا نظائر في الحديث إذا تتبعت ، مثل الحديث المعروف عن بَهْز بن حكيم عن أبيه عن جده أن أخاه أنّى النبيّ صلى الله عليه وسلم فقال : جيرانى على ماذا أخذوا ، فأعرض عنه النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : إن الناس يزعمون أنك تنهى عن النيء وتستحل به ، فقال : « لئن كنتُ أفعلُ ذَلِكَ إنه لَعلَيّ ، وما هو عليهم ، خَلُوا له جيرانه » رواه أبو داود بإسناد صحيح .

فهذا و إن كان قد حكى هذا القَذْفَ عن غيره فإنما قصد به انتقاصه و إيذاءه بذلك ، ولم يحكه على وجه الرد على مَنْ قاله ، وهذا من أنواع السبِّ .

ومثل حديث ابن إسحاق عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت : ابْتَاعَ رسول الله صلى الله عليه وسلم جَزُوراً من أعرابي بوَسْق من تمر الذخيرة ، فجاء به إلى منزله ، فالتمس التمر فلم يجده في البيت ، قال : فخرج إلى الأعرابي فقال : «ياعبد الله ، إنا ابتعنا منك جَزُورك هذا بوَسْق من ثمر الذخيرة ، ونحن نرى أنه عندنا ، فلم نجده » فقال الأعرابي : واغدراه وأغدراه ، فوكزه الناس وقالوا : لرسول الله صلى الله عليه وسلم تقول هذا ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « دَعُوه » رواه ابن أبي عاصم وابن حبان في الدلائل .

فهذا الباب كله مما يوجبُ القتلَ ، و يكون به الرجلُ كافراً منافقاً حَلاَلَ اللهَّمِ ،كان النبي صلى الله عليه وسلم وغيرُه من الأنبياء يَمْفُونَ و يَصْفحون عن قاله ، امتثالاً لقوله تعالى: (خُذِ الْعَفْوَ وَأَمُرٌ بِالْمُرْفِ وَأَعْرِضٌ عَنِ الجَّاهِلِينَ)(١) وكقوله تعالى : ( وَلا تَسْتَوِى وَكَقُولُه تعالى : ( وَلا تَسْتَوِى

<sup>(</sup>١) من الآية ١٩٩ من سورة الأعراف (٢) من الآية ٩٦ من سورة المؤمنين

الْحَسَنَة وَلاَ السَّيِّنَةُ ادْفَعْ بِالتِي هِي آحْسَنُ ، فإذا الذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوةٌ كَأْنِهُ وَلَيْ حَصِيمٌ ، وما يُلقَاها إلا ذُو حَظَّ عَلَيْظَ الْقَلْبِ لاَنْفَضُوا مِنْ عَظِيمٍ) (١) ، وكقوله تعالى : (وَكُوْ كُنْتَ وَظَّ عَلِيظَ الْقَلْبِ لاَنْفَضُوا مِنْ عَظِيمٍ) (١) ، وكقوله تعالى : وعَلَوْ كُنْتَ وَظَّ عَلِيظَ الْقَلْبِ لاَنْفَضُوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَعْفِرْ فَهُمْ وَسُاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ) (٢) ، وكقوله تعالى : (ولا تُطِع الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ وَدَعْ أَذَاهُمْ ) (١) ، وذلك لأن درجة الحلم والصبر على الأذى والعفو عن الظلم أفضلُ أخلاق أهل الدنيا والآخرة ، يبلغ الرجلُ بها ما لا يبلغه بالصيام والقيام ، قال تعالى : (والْكَاظِمِينَ الْغَيْظَ والْمَا فِينَ عَنِ النَّاسِ والله يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ) (١) ، وقال تعالى : ( وَجَزَاه سَيِّنَةُ مِثْلُما ، فَمَنْ عَفَا وأَصْبَحَ فَأْجَرُهُ عَلَى الله كانَ عَفُواً قَدِيراً ) (١) ، وقال تعالى : ( إنْ سَيِّنَةُ مِثْلُما ، فَمَنْ عَفَا وأَصْبَحَ فَأْجَرُهُ عَلَى الله كانَ عَفُواً قَدِيراً ) (١) ، وقال تعالى : ( إنْ تَعْفُوا عَنْ سُوء فإنَّ الله كانَ عَفُواً قَدِيراً ) (٢) ، وقال تعالى : ( وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَا وَاصْبَعْ مَا عَوْقِبْتُمْ به ، و لَئُنْ صَبَرْ نَمْ مَلَمُ عَلَوْ حَيْرَ تعالى : ( وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَا وَاعْمَ عَنْ مُا عُوقِبْتُمْ به ، و لَئَنْ صَبَرْ نَمْ مَلُو عَيْرَا للطَّ برِينَ ) (٢)

والأحاديثُ في هذا الباب كثيرة مشهورة ، ثم الأنبياء أحق الناس بهذه الدرجة لفضلهم ، وأحوج الناس إليها لما ابتلوا به من دعوةالناس ومعالجتهم وتغيير ما كانوا عليه من العادات ، وهو أمر لم يأت به أحد إلا عُودي ، فالكلام ألذى يؤذيهم يكفر به الرجلُ فيصير به محار با إن كان ذا عهد ومرتدا أو مافقاً إن كان من يظهر الإسلام ، ولهم فيه أيضاً حق الآدمى ؛ فجعل الله لهم أن يعفوا عن مثل هذا النوع ، ووسَّع عليهم ذلك لما فيه من حق الآدمى ؛ تغليباً لحق عن مثل هذا النوع ، ووسَّع عليهم ذلك لما فيه من حق الآدمى ؛ تغليباً لحق الآدمى على حق الله ، كما جعل لمستحق القود وحد القذف أن يعفو عن القاتل ،

<sup>(</sup>١) الآيتين ٣٤و٥٥ من سورة فصلت (٢)من الآية ١٥٩ منسورة آل عمران

<sup>(</sup>٣) من الآية ٤٨ من سورة الأحزاب (٤)من الآية ١٣٤ منسورة آلعمران

<sup>(</sup>٥) من الآية ٤٠ من سورة الشورى (٦) من الآية ١٤٩ من سورة النساء

<sup>(</sup>٧) من الآية ١٣٦ من سورة النحل

والقاذف، وهم أولى لما فى جواز عفو الأنبياء وتحوهم من المصالح العظيمة المتعلقة بالنبى و بالأمة و بالدين ، وهذا معنى قول عائشة رضى الله عنها: ما ضَرَب رسولُ الله صلى الله عليه وسلم بيده خادماً له ولا امرأة ولا دابة ولا شيئاً قط إلا أن يجاهد فى سبيل الله ، ولا انتقم لنفسه قط ، وفى لفظ: ما نيل منه شىء فانتقمه من صاحبه إلا أن تُذتَهَكَ محارمُ الله ، فإذا انتهكت محارمُ الله لم يقم لغضبه شىء حتى ينتقم لله ، متفق عليه .

كان الرسول يعفو أو ينتقم تبعا للمصلحة ومعلوم أن النَّيْلَ منه أعظم من انتهاك المحارم ، لكن لما دخل فيها حقّه كان الأمر إليه في العفو أو الانتقام ، فكان يختار العفو ، ور بما أمر بالقتل إذا رأى المصلحة في ذلك ، بخلاف ما لا حَقَّ له فيه من زِناً أو سرقة أو ظلم لغيره فإنه نجب عليه القيام به .

وقد كان أصحابه إذا رأوا من يؤذيه أرادوا قتله ؛ لعلمهم بأنه يستحق القتل ، فيعفو هو عنه صلى الله عليه وسلم ، ويبين لهم أن عفوه أصلح مع إقراره لهم على جواز قتله ؛ ولو قتله قاتل قبل عفو النبي صلى الله عليه وسلم لم يعرض له النبي صلى الله عليه وسلم ؛ لعلمه بأنه قد انتصر لله ورسوله ، بل يحمده على ذلك ويثنى عليه ، كما قتل عمر رضى الله عنه الرجُل الذي لم يَرْضَ بحكمه ، وكما قتل رجل بنت مروان ، وآخر اليهوديّة السابّة ، فإذا تعذر عفوه بموته صلى الله عليه وسلم بقى حقا كعضاً لله ولرسوله وللمؤمنين لم يعف عنه مستحقه ، فيجب إقامته .

ويبين ذلك ما روى إبراهيم بن الحسكم بن أبان : حدثنى أبى عن عِكْرِمة عن أبى عن عِكْرِمة عن أبى هريرة رضى الله عنه أن أعرابياً جاء إلى النبى صلى الله عليه وسلم يَسْتَعينه فى شيء ، فأعطاه شيئاً ثم قال : أحْسَنْتُ إليكَ ؟ قال الأعرابي : لا ، ولا أجمَلْتَ ، قال : فغضب المسلمون وقاموا إليه ، فأشار إليهم أن كفوا ، ثم قام فدخَلَ منزله ثم أرسل إلى الأعرابي فدعاه إلى البيت ، يعنى فأعطاه فرضى ،

فقال: إنَّكَ جِئْتَنَا فَسَالَتِنَا فَأَعَطِينَاكَ ، فقلت ما قلت ، وفي أُنفُسِ المسلمين شيء من ذلك ، فإن أحْبَبْتَ فقل بين أيديهم ما قلت بين يَدَى حتى يذهب من صُدُورهم ما فيها عليك ، قال: نعم ؛ فلما كان الفَدُ أو العشيُّ جاء ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إن صاحبكم جاء فسألنا فأعطيناه فقال ما قال ، وإنا دَعَوْناه إلى البيت فأعطيناه ، فزعَم أنه قد رضى ، أكذلك ؟ قال الأعرابي: نعم ، فَجَزَاكَ الله عليه وسلم: هم أهل وعشيرة خيراً ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: « أَلاَ إِنَّ مَثْلِي ومَثَلَ هذا الأعرابي كثل رجل كانت له ناقة فَشَرَدَت عليه ، فاتَبَعَها الناسُ ، فلم يزيدوها إلا نفوراً ، فناداهم صاحبُ الناقة : خلوا بيني و بين ناقتى فأنا أَرْ فَقُ بها ، فتوجه لها صاحبُ الناقة بين يَدَيها ، فأخذ لها من أهم الأرض (١) ، فجاءت فاستناخت ، فشد عليها رحْلَها واسْتَوَى عليها ، و إني لو الأرض (١) ، فجاءت فاستناخت ، فشد عليها رحْلَها واسْتَوَى عليها ، وإني لو الأرض (١) ، فجاءت فاستناخت ، فشد عليها رحْلَها واسْتَوَى عليها ، وإني لو الأرض حين قال الرجل ما قال فقتلتموه دخل النار »

ورواه أبو أحمد العسكرى بهذا الإسناد قال : جاء أعربي إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا محمد أعطني فإنك لا تُعطيني من مالك ولا مِنْ مال أبيك، فأغْلَظُ للنبي صلى الله عليه وسلم ، فوثب إليه أصحابه فقالوا : يا عَدُوَّ الله تقول هذا لرسول الله صلى الله عليه وسلم ؟

وذكره بهذا يبين لك أن قَتْلَ ذلك الرجل لأجل قوله ما قال كان جائزاً قبل الاستتابة ، وأنه صَارِكا فراً بتلك الحلمة ، ولولا ذلك لما كان يدخل النارَ إذا قُتِلَ على مجرد تلك الحكامة ، بل كان يدخل الجنة لأنه مظلوم شهيد ، وكان قاتله دخل النار لأنه قَتَلَ مؤمناً متعمداً ، ولحكان النبي صلى الله عليه وسلم يبين أن قتله لم يحل لأن سفك الدم بغير حق من أكبر الكبائر ، وهذا الأعرابي كان مسلماً ؛ ولهذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في حقه لفظ ها صاحبكم » ، ولهذا جاءه الأعرابي يستعينه ، ولو كان كافراً مُحار بالما جاء (١) قام الأرض – بضم القاف – جمع قمامة ، وهي كالكناسة وزنا ومعني

يستعينه في شيء ، ولو كان النبئ صلى الله عليه وسلم أعطاه ليُسْلم لذكر في الحديث أنه أَسْلَمَ ، فلما لم يجر للاسلام ذكر دَلَّ على أنه كان ممن دخــل في الإسلام وفيه جفاء الأعراب وممن دخل في قوله تعالى : ( فإنْ أَعْطُوا مِنْهَا رَضُوا وَ إِنْ لم يُعْطَوْا مِنْهَا إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ )(١)

ومما يوضح ذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعفو عن المنافقين الذين لا يشك في نفاقهم ، حتى قال : لو أعلم أنى لو زِ دْتُ على السبعين غفر له لزدت ، حتى نهاه الله عن الصلاة عليهم والاستغار لهم ، وأمره بالإغلاظ عليهم ، فكثير بما كان يحتمله من المنافقين من الكلام وما يعاملهم من الصفح والعفو والاستغفار كان قبل نزول براءة لما قيل له : ﴿ وَلاَ تُطِعِ الْحَاَفِرِينَ والمَنَا فِقِينَ وَدَعٌ أَذَاهُمْ ﴾ (٢) لاحتياجه إذ ذاك إلى استعطافهم ، وخشية نفور العرب عنه إذا قتل أحدًا منهم ، وقد صرح صلى الله عليه وسلم لما قال ابن أبي : ( لَئُنْ ﴿ رَجَعْنَا إِلَى اللَّذِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلُ ﴾ (٣) ، ولما قال ذو الخو يصرة : اعْدِلْ فإنك لم تعدل ، وعند غير هذه القصة أنما لم يقتلهم ( \* ) لئلا يتحدُّثَ الناسُ أن محمدًا يقتل أصحابه ، فإن الناس ينظرون إلى ظاهر الأمر فيرون واحداً من أصحابه قد قتل ، فيظن الظان أنه يقتل بعض أصحابه على غرض أو حقد أو نحو ذلك ، فينفر الناس عن الدخول في الإسلام ، وإذا كان من شريعته أن رَيَةًأنُّكَ الناسَ على الإسلام بالأموال العظيمة ، ليقوم دين الله وتعلو كلمته ، فَلَأْن يَتَأْلُفُهُمْ بِالْعَفُو أُوْلَىٰ وَأَخْرَى .

فلما أنزل الله تعالى براءة ، ونهاه عن الصلاة على المنافقين والقيام على قبورهم ، وأمره أن يُجَاهدَ الكفار والمنافقين ويَفْكُظَ عليهم ، نَسَخَ جميعَ ما كان

<sup>(</sup>١) من الآية ٥٨ من سورة النوبة ﴿ ٢) من الآية ٤٨ من سورة الأحزاب

<sup>(</sup>٣) من الآية ٨ من سورة المنافقين

<sup>(</sup>٤) قوله ﴿ أَمَا لَمْ يَقْتَلُهُمْ – إلَّخْ ﴾ معمول لقوله فيما قبل ﴿ صرح »

المنافقون رُبِعاَمَلُونَ به من العفو ، كما نسخ ما كان الكِفار رُبِعاَمَلُونَ به من الكلف عن ساكم ، ولم يبق إلا إقامة الحدود ، وإعلاء كلة الله في حق كل إنسان

فإن قيل : فقد قال تعالى ( أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِنَ الْكَيَّابِ
يَشْتَرُونَ الضَّلَالَةَ ) إلى قوله ( مِنَ الذينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلَمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ
وَيَقُولُونَ سَمِهْنَا وَعَصَيْنَا ، واسْمَعْ غَيْرَ مُسْمَع ، وَرَاعِنَا لَيًّا ، بأَلْسِنَتهِمْ وطَعْنًا
في الدِّينِ ) (١٠ .

وقولهم : ( اسمع غير مُسْمَع ) مثلُ قولهم : اسمع لا سمست ، واسمع غـيرَ مقبولِ منك ؛ لأن من لايقصد إسماعه لا يقبل كلامه .

وقولُهم (راعنا) قال قتادة وغيره : كانت اليهود تقول للني صلى الله عليه وسلم : رَاعنا سُمْعَكَ ، يستهزئون بذلك ، وكانت في اليهود قبيحة (٢) .

وروى الإمام أحمد عن عطية قال : كان يأتى ناس من اليهود فيقولون : رّاعِناً سَمْمَك ، حتى قالها ناس من المسلمين ، فكره الله له ما قالت اليهود .

وقال عطاء الخراسانى :كان الرجل يقول : أَرْعِنَا سَمَعُكَ ، وَيَلْوِى بَذَلْكُ لسانه ، ويطعن فى الدين .

وذكر بعض أهل التُفسير أن هذه اللفظة كانت سَبًّا قبيحا بلغة اليهود .

فهؤلاء قد سَبُّوه [ صلى الله عليه وسلم ] بهذا الكلام ، ولَوَوْا أَلسنتهم به ، واستهزءوا به ، وطعنوا في الدين ، ومع ذلك لم يقتلهم النبيُّ صلى الله عليه وسلم .

قلنا : عن ذلك أجو بة :

<sup>(</sup>١) من الآيات ٤٤\_٢٤ من سورة النساء

<sup>(</sup>٧) يريدكانت هذه الكلمة قبيحة المعنى فى لسان اليهود ، كاسيصرح بذلك عن أهل التفسير ؟ فني «كانت » ضمير مستتر يعود إلى الكلمة المفهومة من السياق

أحدها: أن ذلك كان فى حال ضَعْف الإسلام فى الحال التى أخبر الله عن رسوله والمؤمنين أنهم يسمعون من الذين أوتُوا الكتاب والمشركين أذى كثيراً وأمرهم بالصبر والتقوى ، ثم إن ذلك نُسِخ عند القوة بالأمر بقتالهم حتى يُعْطُوا الجزية عن كيد وهم صاغرون ، والصاغر لا يفعل شيئا من الأذى فى الوَجْهِ ، ومَنْ فعله ليس بصاغر .

ثم إن من الناس من يُسمِّى ذلك نَسْخًا ؛ لتغير الحسكم ، ومنهم من لا يسميه نسخا ؛ لأن الله أمرهم بالصَّفْح والعفو إلى أن يأتى الله بأمره ، وقد أتى الله بأمره من عز الإسلام و إظهاره ، والأمر بقتالهم حتى يعطوا الجزية عن يَد وهم صاغرون. وهذا مثلُ قوله تعالى : ( فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي البُّيُوتِ حَتَى يَتَوَ قَاهُنَّ المَوْتُ اللهُ عَلَيه وسلم : « قد جَعَلَ الله أو يَجْعَلَ الله عليه وسلم : « قد جَعَلَ الله لمن سبيلاً » فبعض الناس يسمى ذلك نسخا ، و بعضهم لا يسميه نسخا ، والخلاف لفظى .

ومن الناس من يقول: الأمر بالصفح باق عند الحاجة إليه بضعف المسلم عن القتال ، بأن يكون في وقت أو مكان لايتمكن منه (٢) ، وذلك لا يكون منسوخا؛ إذ المنسوخ ما ارتفع في جميع الأزمنة المستقبلة .

و بالجملة فلا خلاف أن النبى صلى الله عليه وسلم كان مفروضا عليه لمسّا قوى أن يترك ما كان يعامل به أهل الكتاب والمشركين ومُظهري النفاق من العفو والصفح إلى قتالهم و إقامة الحدود عليهم ، سمى نسخا أو لم يُسَمَّ .

الجواب الثاني : أن النبيُّ صلى الله عليه وسلم كان له أن يعفو عن سبه ،

<sup>(</sup>١) من الآية ١٥ من سورة النساء

 <sup>(</sup>۲) الضمير في قوله « منه » راجع إلى القتال ، يعنى إذا صار في زمن أو في
 مكان لايقدر على القتال رجع بالصفح .

وليس للأمة أن تعفو عمن سبه ، كما قدكان يعفو عمن سبه من المسلمين ، مع أنه لا خلاف بين المسلمين في وجوب قتل من سبه من المسلمين .

الجواب الثالث: أن هذا ليس بإظهار للسب ، و إما هو إخفاء له ، ممنزلة هالسام عليكم »، و بمنزلة ظهور النفاق في لحن القول ؛ لأنهم كانوا يظهرون أنهم يقصدون مسألته أن يسمع كلامهم ، وأن يُراعيهم ، فينتظرهم حتى يَقضُوا كلامهم وحتى يفهوا كلامه ، و يأتونه على هذا الوجه ، شم إنهم يَلُو ون ألسنتهم بالكلام و يَنوُونَ به الاستهزاء والسب والطعن في الدين ، كما يَلُو ونَ ألسنتهم بالسام و ينوون به الدعاء عليه بالموت ، واليهود أمة معروفة بالنفاق والخبث ، وأن تظهر خلاف ما تبطن ، ولكن ذلك لا يوجب إقامة الحد عليهم .

ولوكان هذا سبًّا ظَاهراً لماكان المسلمون يخاطبون بمثل ذلك قاصدين به الخير ، حتى نُهُوا عن التنكلم بكلام يحتمل الاستهزاء ويوهمه ، بحيث يصير سبًّا بالنية ودلالة الحال.

وذلك أن هذه اللفظة كانت العرب تتخاطب بها لا تقصد سباً ، قال عطاء : كانت لغة في الأنصار في الجاهلية ؛ وقال أبو العالية : إن مشركي العرب إذا حدَّث بعضهم بعضا يقول أحدهم لصاحبه : أرْعِني سَمْعَكَ ، فنهوا عن ذلك ، وكذلك قال الضحاك ، وذلك أن العرب تقول : أرْعَيْته سمعي إرعاء ، إذا فرَّغَته لكلامه ؟ لأنك جعلت السمع يرعي كلامه ، ويقول « راعيته سمعي » مهذا المعني ، لكن كانت اليهود تعتقدها سباً بينها : إما لما فيها من الاشتراك ، فإنها كما تستعمل في استرعاء السمع تستعمل بمعني المفاعلة كأنه قيل : راعني حتى أراعيك ، وهذا إيما يكون بين الأمثال والنظراء ، ومرتبة الرئيس أعلى من ذلك ، أو أن اليهود ينوون بها معني الرُّعُونَة ، أو فيها طلب حفظ المكلام والاهتمام به ، أو أن اليهود ينوون من الأعلى للأسفل ، لأن الرعاية هي الحفظ والمكلاءة ، ومنه الشرعاء الشاة .

<sup>(</sup>١) في الهندية «كما لموون ألسنتهم بالسلام » ولها وجه صحيح

وقد غلبت فى عُرْفهم ولغتهم على معنى ردىء كاقيل: إنهم كينوُونَ بها اسمع لا سمعت ، و بالجلة إنما يصير مثل هذا سبًّا بالنية ، وكَى اللسان ونحوه، فنهى المسلمون عنها ؟ حَسْما لمادة التشبه باليهود ، وتشبه اليهود بهم ، وجَعْل ذلك ذريعة (۱) إلى الاستهزاء به ، ولما يحتمله لفظها من قلة الأدب فى مخاطبة الرسول صلى الله عليه وسلم .

الجواب الرابع: ما ذكره بعض أهل التفسير الذي ذكر أنها كانت سباً قبيحاً بلغة اليهود، قال : كان المسلمون يقولون راعناً بإرسول الله وأرعنا سمعك ، يعنون من المراعاة ، وكانت هذه اللفظة سباً قبيحاً بلغة اليهود، فلما سمعتها اليهود أغتنموها وقالوا فيا بينهم : كناً نسب محمداً سراً فأعلنوا له الآن بالشتم ، وكانوا يأتُونَه و يقولون : راعناً يا محمد ، ويضحكون فيما بينهم ، فسمعها سعد بن مُعاد ، فقول لها ، وكان يعرف الفتهم ، فقال اليهود : عليه لعنة الله ، والذي نفسي بيده يا معشر اليهود التن سمعتها من رجل منكم يقولها لعنة الله ، والذي نفسي بيده يا معشر اليهود التن سمعتها من رجل منكم يقولها لرسول الله صلى الله عليه وسلم الأشرين عنقه ، فقالوا : أولَشتُم تقولونها ؟ فأنزل الله تعالى: (يا أيّها الذين آمنوا الا تقولونها ؟ فأنزل الله تعالى: (يا أيّها الذين آمنوا الا تقولوا راعنا ) (٢٠ لكيلا يتخذ اليهود ذلك سبيلا إلى شَتْم رسول الله صلى الله عليه وسلم .

فهذا القولُ دليلُ على أن اللفظة مشتركة في لغة العرب ولغة العبرانيين ، وأن المسلمين لم يكونوا يفهمون من اليهود إذا قالوها إلا معناها في لغتهم ، فلما فطينُوا لمعناها في اللغة الأخرى نَهَوْهُمْ عن قولها ، وأعلموهم أن ذلك ناقِضُ لعهدهم ، ومُبيحُ لدمائهم ، وهذا أوضحُ دليل على أنهم إذا تكلموا بما يفهم منه السبُّ حلت دماؤهم ، وإنما لم يستحلُّوا دماءهم لأن المسلمين لم يكونوا يغهمون السب ، والكلامُ في السب الظاهر ، وهو ما يفهم منه السبُّ .

<sup>(</sup>١) يقال «هذا الشيء ذريعة لمكذا» أي هو وسيلة له ، وسبب يتوصل به إليه

<sup>(</sup>٢) من الآية ٢٠٤ من سورة البقرة

<sup>(</sup> ١٦ - الصاوم المناول )

فإن قيل: أهلُ الذمة قد أقررناهم على دينهم ، ومن دينهم استحلالُ سبِّ النبى صلى الله عليه وسلم ، فإذا قالوا ذلك لم يقولوا غير ما أقْرَرُ نَاهم عليه ، وهذا نكتة المخالف .

قلنا : ومن دينهم استحلال ُ قتالِ المسلمين ، وأُخْذُ أموالهم ، ومحار بتهم بكل طريق ، ومع هذا فليس لهم أن يفعلوا ذلك بعد العهد ، ومتى فعلوه نقضوا العهد ، وذلك لأنا و إن كنا ُنقر ُهم على أن يعتقدوا ما يعتقدونه و يُخْفُوا ما يخفونه فلم نقرهم على أن يُظْهِرُ وا ذلك و يتكلموا به بين المسلمين ، ونحن لا نقول بنقض عهد السابِّ حتى نسمعه يقول ذلك أو يَشْهَدَ به المسلمون ، ومتى حصل ذلك كان قد أظهره وأعْلَنه .

وتحرير الجواب أن كلتا المقدمتين(١) باطلة .

أما قوله: «أقررناهم على دينهم » فيقال: لو أقررناهم على كل ما يدينون به لكانوا بمنزلة أهل ملتهم المحاربين ، ولو أقررناهم على كل ما يدينون به لم يعاقبُوا على إظهار دينهم و إظهار الطمن في ديننا ، ولا خلاف أنهم يعاقبُون على ذلك ، ولو أقررناهم على دينهم مطلقاً لأقررناهم على هَدْم المساجد ، ولو أقررناهم على دينهم مطلقاً لأقررناهم على هَدْم المساجد ، وإحراق المصاحف ، وقتل العلماء والصالحين ؛ فإن ما يدينون به مما يؤذى المسلمين كثير ، والخطيئة إذا أخفيت لم تضر إلا صاحبها ، ثم لاخلاف أنهم لا يُقرَّون على شيء من ذلك ، وإنما أقررناهم كا قال غرفة بن الحارث على النهم من ذلك ، وإنما أقررناهم كا قال غرفة بن الحارث على أن نخليهم يَفْمَلُون بينهم ما شاءوا مما لا يؤذى المسلمين ولا يضرهم ، ولا نعترض عليهم في أمور لا تظهر ، فإن الخطيئة إذا أخفيت لم تضر ولا نعترض عليهم في أمور لا تظهر ، فإن الخطيئة إذا أخفيت لم تضر الا صاحبها ، ولكن إذا أعلنت فلم تُنكرُ مُرَّت العامَّة ، وشرطُنا عليهم أن لا يفعلوا شيئاً يؤذينا ولا يضرنا ، سواء كانوا يستحلُّونه أو لا يستحلونه ، عليهم أن لا يفعلوا شيئاً يؤذينا ولا يضرنا ، سواء كانوا يستحلُّونه أو لا يستحلونه ،

<sup>(</sup>١) المقدمتان : الأولى هي قول المعترض «إنا أقررناهم على دينهم» والثانية هي قوله « إن استحلال السب من دينهم »

فيتى آذَوا الله ورسوله فقد نَقَضُوا العهد، وشرطُنا عليهم النزامُ حكم الإسلام وإن كانوا يَرَوْنَ أن ذلك لا يلزمهم في دينهم ، وشَرْطُنا عليهم أداه الجزية وإن اعتقدوا أن أخذها منهم حرام ، وشَرْطُنا عليهم إخفاء دينهم فلا يظهرون الأصوات بكتابهم ولا على جنائزهم ولا ضرّب ناقوس ، وشرطنا عليهم أن لا يرتفعوا على المسلمين ، وأن يخالفوا بهيآ تهم هيئة المسلمين على وَجْهِ يتميزون به و يكونون أذ لا يعتقدون أنها لا يجب علمهم في دينهم .

فعلم أنا شرطنا عليهم تَرْكَ كثيرٍ مما يعتقدونه ديناً لهم إمّا مباحاً أو واجباً، وفعــل كثير مما يعتقدونه ليس من دينهم ، فكيف يقال : أقررناهم على دينهم مطلقاً ؟ .

وأما المقدمة الثانية فنقول: هَبُ أَنَا أَقَرَرْنَاهُمْ عَلَى دَيْنُهُمْ ، فَقُولُهُ: «استحلالُ السب من دينهم » جوابُهُ أَن يقال : أهو من دينهم قبل العهد أو من دينهم و إن عاهدوا على تركه ؟ .

الأول مُسَلَّم ، لكن لا ينفع ، لأن هؤلاء قد عاهدوا ، فإن لم يكن هذا من دينهم في هذه الحال لم يكن لهم أن يفعلوه لأنه من دينهم في حال أخرى ، وهذا كا أن المسلم من دينه استحلال دمائهم وأموالهم وأذاهم بالهجاء والسَّبِّ إذا لم نحاهدهم ، وليس من دينه استحلال ذلك إذا عاهدهم ، فليس لنا أن نؤذيهم وتقول : قد عاهدنا كم على ديننا ، ومن ديننا استحلال أذا كم ، فإن المعاهدة التي بين المتحار بين تحرِّم على كل واحد منهما في دينه ما كان يستحله من ضرر الآخر وأذاه قبل العهد .

وأما الثاني(١) فمنوع ، فإنه ليسمن دينهم استحلال نقض العهد ، ولا مخالفة

<sup>(</sup>۱) الثانى : أراد به الشق الثانى من قوله « أهو من دينهم قبل العهد ، أو من دينهم وإن عاهدوا على تركه »

مَنْ عاهده فى شىء مما عاهده ، بل من دين جميع أهل الأرض الوفاء بالمهد ، و إن لم يكن مُمْتَقَدهم ؛ فنحن إنما عاهدناهم على أن يَدينُوا بوجوب الوفاء بالعهد ، فإن لم يكن دينهم وجوب الوفاء به فلم نعاهدهم على دين يستحلُّ صاحبه تَقْضَ العهد ، ولو عاهدناهم على هذا الدِّين لكنَّا قد عاهدناهم على أن يَدينُوا بنقض العهد فينقضوه ونحن مُوفُونَ بالعهد ، ومُبطلانُ هذا واضح .

و إذا لم يكن فِعْلُ ما عوهدوا على تركه من دينهم فنحن قد عاهدناهم على أن يَكفُوا عن أذانا بألسنتهم وأيديهم ، وأن لايظهروا شيئاً من أذى اللهورسوله، وأن يُخفُوا دينتهم الذى هو باطل فى حكم الله ورسوله ، وإذا عاهدوا على ترك هذا وإخفاء هذا كان فعله حراماً عليهم فى دينهم ؟ لأن ذلك غَدْرُ وخيانة وترك للوفاء بالعهد ، ومن دينهم أن ذلك حرام ، ولو أن مساماً عاهده قوم من الكفار طائعاً غير مُكرَه على أن يُسِك عن ذكر صليبهم لوجب عليه فى دينه أن تُمسِك ما دام العهد والمهد والمهد .

فقولُ القائل: «من دينهم استحلال سب نبينا» باطل ؛ إذ ذلك مع العهد المقتضى لتركه حرام في دينهم كما يحرم عليهم في دينهم استحلال دمائنا وأموالنا لأجل العهد، وهم يعتقدون عند أنفسهم أنهم إذا آذوا الله ورسوله بالسنتهم أو ضرّوا المسلمين بعد العهد فقد فعلوا ما هو حرام في دينهم ، كا أن المسلم يعلم أنه إذا آذاهم بعد العهد فقد فعل ما هو حرام في دينه ، و يعلمون أن ذلك مخالفة للعهد، و إن ظنّوا أن لاعهد بيننا و بينهم ، و إنما هم مغلوبون تحت يد الإسلام، فذلك أبعد لم عن العصمة وأولى بالانتقام ، فإنه لا عاصم لهم منا إلا العهد ، فإن لم يعتقدوا الوفاء بالعهد فلا عاصم أصلا ، وهذا كله رَبِّن لمن تأمله ، يتبين به بعض فقه المسألة .

ومن الفقهاء مَنْ أجاب عن هذا بأنا أقررناهم على ما يعتقدونه ، ونحن إنما نقول بنقض العهد إذا تسبُّوه بما لا يعتقدونه من القَذْف ونحوه ، وهذا التفصيل

ليس بمرضى "، وسيأتى إن شاء الله تعالى تحقيقُ ذلك .

فإن قيل: فَهَبُ أنهم صولحوا على أن لا يُظْهِرُوا ذلك ، لكن مجرد إظهار ديمهم كيف ينقض العهد ؟ وهل ذلك إلا بمثابة ما لو أظهرُوا أصواتهم بكتا بهم أو صليبهم أو أعيادهم ؟ فإن ذلك موجِبُ لتنكيلهم وتعزيرهم ، دون نقض العهد .

قلنا: وأى ناقض للعهد أعظم من أن يُظْهِرُوا كُلَة السَّكُفَرُ ويُمْكُوها، ويَخْرُرُجُوا عن حد الصَّغار، ويطعنوا في ديننا، ويؤذونا أذَّى هو أبلغ من قتل النفوس وأخذ الأموال؟

وأما إظهار تلك الأشياء بعد شرط عمر المعروف ففيها وجهان عندنا : أحدهما : ينتقض العهد .

والفرق بينهما من وجهين :

أحدها: أن ظهور تلك الأشياء ليس فيه ظهور كلة الكفر وعلوها ، و إنما فيه ظهور كلة الكفر وعلوها ، و إنما فيه ظهور لدين المشركين ، و بين البابين فَرْقُ ، فإن المسلم لو تكلم بكلمة الكفر كفر ، ولو لم يفعل إلا مجرد مشاركة الكافر في هَدْيه عوقب ولم يكفر ، وكان ذلك كإظهار المعاصى من المسلم يوجب عقو بته ، ولا يبطل إيمانه ، والمتحلم بكلمة الكفر يبطل إيمانه ، كذلك أهل العهد : إذا أظهروا الكفر ونحوه نقضوا أمانهم ، وإذا أظهروا زيَّهُمْ عَصَوْا ولم ينقضوا أمانهم .

وهذا جواب من يقول من أصحابنا وغيرهم : إنهم لو أظهروا التثليث ونحوه مما هو دينهم َنقَضُوا العهدَ .

الجواب الثانى: أن ظهور تلك الأشياء ليس فيهاضرر عظيم على المسلمين، ولا مَعَرَّة فى دينهم ، ولا طمن فى ملتهم ، و إنما فيه أحد أمرين: إما اشتباه زيهم بزى المسلمين ، أو إظهار لمنكرات دينهم فى دار الإسلام كإظهار الواحد من المسلمين لشرّب الخمر ونحوه ، وأما سب الرسول والطمن فى الدين ونحو ذلك فهو مما يضر

المسلمين ضرراً يفوق قتل النفس وأخذ المال من بعض الوجوه ، فإنه لا أبلغ فى إسفال كلة الله ولا إذلال دين الله و إهانة كتاب الله من أن يُظهرِ الـكافر المعاهد السبّ والشتم لمن جاء بالكتاب .

ولأجل هذا الفرق فَصَّل أسحابنا وأسحابُ الشافعي الأمورَ المحرمَةَ عليهم في المعد الذي بيننا وبينهم إلى ما يضر المسلمين في نفس أو مال أو دين ، و إلى ما لا يضر ، وجعلوا القسم الأول ينقض العهد حيث لا ينقضه القسم الثاني ؛ لأن مجرَّدَ العهد ومطلقه يوجب الامتناع عما يضر المسلمين و يؤذيهم ، فحصوله تفويت لمقصود العقد ، فيفسخه ، كما لو فات مقصود البيع بتلف العوض قبل القبض ، أو ظهور و مستحقاً ونحوه ، مخلاف غيره ، ولأن تلك المَضَرَّات يوجبُ جنسها عقو بة المسلم بالقتل ، فلأن يوجب عقو بة المسلم بالقتل ، فلأن يوجب عقو بة المعاهد بالقتل أو لى وأخرى ؛ لأن كلاها ملتزم إما بإيمانه أو بأمانه أن لا يفعلها ، ولأن تلك المضرات من جنس المحار بة والقتال ، وذلك لإبقاء العهد معه ، مخلاف المعاصي التي فيها مراغمة ومصارمة .

<sup>(</sup>١) الصمد : الذي يقصد في جميع الحوائج ، والكفء : المثل والنظير

ورَوَى فى صحيحه عن ابن عباس عن النبى صلى الله عليه وسلم نحوه . وكان معاذ بن جبل يقول إذا رأى النصارى : لا ترحوهم ؛ فلقد سَبُّوا الله سَبَّةً ما سبه إياها أحد من البشر .

وقد قال الله تعالى ( وَقَالُوا : اتَّخَذَ الرَّ ﴿ فَنُ وَلَدًا ، لَقَدْ جِمْتُمُ شَيْئًا إِدًّا ، تَكَادُ اللهُ عَلَى اللهُ عَدًّا ، أَنْ تَكَادُ السَّمُواتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُ الأَرْضُ وَتَخَرِّ الْجِبْاَلُ هَدًّا ، أَنْ دَعُواْ لِلرَّاحُن وَلَدًا ) (١) الآية .

وقد أَقَرَّ اليهودُ على مقالتهم في عيسى عليه السلام ، وهي من أبلغ القَذْف .

قلنا : الجوابُ من وجوه :

أحدها: أن هذا السؤال فاسد الاعتبار؛ فإن كُونَ الشيء في نفسه أعظم إثماً من غيره يظهر أثره في العقو بة عليه في الآخرة ، لا في الإقرار عليه في الدنيا ، ألا ترى أن أهل الذمة 'يقرُونَ على الشرك ، ولا يقرون على الزنا ، ولا على السرقة ، ولا على تحار بة المسلمين ، السرقة ، ولا على تحار بة المسلمين ، ولا على تحار بة المسلمين ، وهذه الأشياء دون الشرك ، بل سنة الله في خلقه كذلك ؛ فإنه عَجَّلَ لقوم لوط المقو بة وفي الأرض مدائن مملوءة من الشرك لم يعاجلهم بالعقو بة ، لاسيا والمحتج بهذا الكلام يرى أن قَتْلَ الكفار إنما هو لمجرَّد المحار بة ، سواء كان كفره أصليًا أو طارئاً ، حتى إنه لا يرى قتل المرتدة ، ويقول : الدنيا البست دار المجزاء على الكفر في الآخرة ، فإنما يقاتل من يقاتل فقط لدفع أذاه .

ثم لا يجوز أن يقال : إذا أقررناهم على السكفر فَلَأَن نقرٌهم على الحاربة

<sup>(</sup>١) الآيات ٨٨ – ٩١ من سورة مريم

التي هي دون الكفر بطريق الأولى، وسبب ذلك أنَّ ماكان من الذنوب يتعدَّى ضررُه فاعله عجلت لصاحبه العقو بة في الدنيا تشريعاً وتقديراً ، ولهمذا قال صلى الله عليه وسلم : « ما مِنْ ذَنْبِ أَحْرَى أَنْ تُعَجَّلَ لِصَاحِبِهِ الْعُقُوبَةُ مِنَ الْبَغْيِ وَقَطِيعَةِ الرَّحِمِ » لأن نأخير عقو بته فساد لأهل الأرض ، بخلاف ما لا يتعدى ضررُه فاعله فإنه قد تؤخَّرُ عقو بته و إن كان أعظم كالكفر ونحوه ؛ فإذا أقررناهم على الشرك أكثر ما فيه تأخير العقو بة عليه ، وذلك لا يستلزم تأخير عقو بة ما يضرُّ بالمسلمين ؛ لأنه دونه كما قدمناه .

الوجه الثانى: أن يقال: لا خِلاَفَ أنهم إذا أُ قِرُّوا على ما هم عليه من الكفر غير مضارين للمسلمين لا يجوز أذاهم ، لا فى دَمَاتُهم ولا فى أبشارهم ، ولو أظهروا السَّبَّ ونحوه عوقبوا على ذلك إما فى الدماء أو فى الأبشار .

ثم إنه لا يقال: إذا لم يعاقبوا بالتعزير على الشرك لم يعاقبوا على السب الذى هو دونه، وإذاكان هذا السؤال معترضاً على الإجماع لم يجبجوابه، كيف والمنازع قد سَلَمَ أمهم يُعاَقَبُونَ على السبِّ؟ فعلم أنهم لم يقرهم عليه، فلا يقبل منه السؤال.

والجواب عن هذه الشبهة مشترك ؛ فلا يجب علينا الأنفراد به .

الوجه الثالث: أن الساب ينضم السب إلى شركه الذى عوهد عليه، بخلاف المشرك الذى لم يسب، ولا بلزم من الإقرار على ذنب مُفرد الإقرار على عليه مع ذنب آخر، وإن كان دونه، فإن اجماع الذنبين يوجب جرما مُفَلَّظًا لا يحصل خال الانفراد.

الوجه الرابع: قوله « ما هم عليه من الكفر أعظم من سب الرسول » ليس بجيد على الإطلاق ، وذلك لأن أهل الكتاب طائفتان:

أما اليهود فأصلُ كفرهم تكذيب الرسول، وسَبُّه أعظم من تكذيبه،

فليس لهم كفر أعظم من سبِّ الرسول ؛ فإن جميع ما يكفرون به \_ من الكفر بدين الإسلام و بميسى و بمــا أخبر الله به من أمور الآخرة ، وغير ذلك ـــ متعلق^ بالرسول ، فسبه كفر بهذا كله ، لأن ذلك إنما عُلم من جهَّته ، وليس عند أهل الأرض في وقتنا هذا عِلْم موروث يشهد عليه أنه منعند الله إلا العلم الموروث عن محمد صلى الله عليه وسلم ، وما سوى ذلك مما رُيُّو ثَرَ عن غيره من الأنبياء فقد اشتبه ، واختلط كشير منه ، أو أ كثره ، والواجبُ فيما لا يعلم حقيقته منه أن لا يصدق ولا يكذب.

وأما النصارى فسبُّهم للرسول طَمْنُ فيما جاء به من التوحيد وأنباء الغيب والشرائع ، و إنما ذنبه الأعظم عندهم أن قال : إن عيسى عبدُ الله ورسوله ، كما أن ذنبه الأعظم عند اليهود أنْ عَيْرَ شريعة التوراة ، و إلا فالنصارى ليسوا محافظين على شريعة مُورَّئة ، بل كل برهة من الدهر تَدْتُدُ ع لهم الأحبار شريعة من الدين لم يأذن الله بها ، ثم لا يَرْ عَوْ أَنهَا حَقَّ رعايتها ؛ فَسَبُّهُمْ له متضمن للطمن في التوحيد ، وللشرك ، وللتكذيب بالأنبياء والدين ، ومجرد شركهم ليس متضمناً لتكذيب جميع الأنبياء ورَدِّ جميع الدين ، فلا يقال : ما هم عليه من الشرك أعظم من سب الرسول ، بل سب الرسول [ صلى الله عايه وسلم ] فيه ما هم عليــه من الشرك وزيادة .

و بالجلة ، فينبغى للماقل أن يعلم أنَّ قيامَ دين الله في الأرض إنما هو بواسطة المرسلين صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين ، فلولا الرسل لما عُبِدَ الله وَحْدَه لا شريك له ، ولمَــاً علم الناس أكثر ما يستحقه سبحانه من الأسمـــاء الحسنى والصفات العُليٰ ، ولا كَانت له شريعة في الأرض.

ولا تحسبن أن العقول لو تُرِكَّت وعلومهـــــا التي تستفيدها بمجرد النظر عَرَ فَتِ الله معرفة مفصلة بصفاته وأسمائه على وجه اليقين ؛ فإن عامَّة مَنْ تـكلم في هذا الباب بالمقل فإنما تسكلم بعد أن بلغه ما جاءت به الرُّسُل واستصفى بذلك ، واستأنس به ، سواء أظهر الانقياد للرسل أو لم يُظهر ، وقد اعترف عامة الرؤوس منهم أنه لا يُنال بالْمَقْلِ عِلْمُ حازم في تفاصيل الأمور الإلهية ، وإنما ينال به الظنُّ والحسبان .

والقدر الذي يمكن العقل إدراكه بنظره فإن المرسلين صلوات الله وسلامه المعلم أبَّهُوا الناس عليه ، وذكر وهم به ، ودعوهم إلى النظر فيه حتى فتحو أعيناً نُحْياً ، وآذانًا نُصاً ، وقلو بًا غُلْهًا .

والقدَّر الذي يعجز المقل عن إدراكه عَلَّوُهم إياه ، وأنبأوهم به ؛ فالطمن فيهم طَمْنُ في توحيد الله وأسمائه وصفاته وكلامه ودينه وشرائعه وأنبيائه وثوابه وعقابه وعامة الأسباب التي بينه و بين خلقه ، ل يقال : إنه ليس في الأرض علمكة قائمة إلا بنبوة أو أثر نبوة ، و إن كل خير في الأرض فمن آثار النبوات ، ولا يَشْرَ بِبَنَّ العاقل في هذا الباب الذين درست النبوة فيهم مشلل البراهمة والصابئة والحجوس ونحوهم فلاسفتهم وعامتهم قد أعرضوا عن الله وتوحيده ، وأقبلوا على عبادة الكواكب والنيران والأصنام وغير ذلك من الأوثان والطواغيت ، فلم يبق بأيديهم لا توحيد ولا غيره .

وليست أمة مستمسكة بالتوحيد إلا أتباع الرسل ، قال الله سبحانه : ( شَرَعَ لَـكُم مُنَ اللهِ بِنَ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا والّذِي أُوحَيْنَا إِلَيْكَ وما وَصَّيْنَا 
به إبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا اللهِ بِنَ ، ولا تَتَفَرَّ قُوا فِيهِ ، كَبُرَ عَلَى 
المُشْرِكِينَ مَا تَدَّعُرهُم إلَيْهِ ) (١) ، فأخبر أن دينه الذي يدعو إليه المرسلون 
لَكُبرَ عَلَى المشركين ، فما الناس إلا تابع لهم أو مشرك ، وهذا حق لا ريب 
فيه ؛ فعلم أن سب الرسل والطمن فيهم ، ينبوع جيع أنواع الحكفر ، وجاع 
فيه ؛ فعلم أن سب الرسل والطمن فيهم ، ينبوع جيع أنواع الحكفر ، وجماع أنها على المسركين ، وهذا وهذا وجماع أنها الناس إلا تابع المرح المناس المناس فيهم ، ينبوع المراح المناس المرح المرح المناس المرح المرح المناس المرح المرح

<sup>(</sup>١) الآية ١٣ من سورة الشورى

جميع الضلالات ، وكل كفر ففرع منه ، كما أن تصديق الرسل أصل جميع شعب الإيمان ، وجماع مجموع أسباب الهدى .

الوجه الخامس: أن نقول: قد ثبت بالسنة ثبوتا لا يمكن دَفْعُهُ أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يأمر بقتل من سَبَّه ، وكان المسلمون يُحرِّضون على ذلك مع الإمساك عن هو مثل هذا السياب في الشرك أو أسوأ منه من محارب ومعاهد ؛ فلوكانت هذه الحجة مقبولة لتوجَّه أن يقال : إذا أمسكوا عن المشرك فالإمساك عن الساب أو لى ، وإذا عوهد الذمي على كفره فمعاهدته على السب أولى ، وهذا لو قبل معارضة لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكل قياس عارض السنة فهو ردي .

الوجه السادس: أن يقال: ما هم عليه من الشرك و إن كان سبًا لله فهم لا يعتقدونه سبا، إنما يعتقدونه تعجيداً وتقديسا، فليسوا قاصدين به قصد السب والاستهانة، بخلاف سب الرسول؛ فلا يلزم من إقرارهم على شيء لا يقصدون به الاستخفاف، وهذا جواب من يقتلهم إذا أظهروا سب الرسول، ولا يقتلهم إذا أظهروا ما يعتقدونه من دينهم.

الوجه السابع: أن إظهار سَبِ الرسول طَمَنْ في دين المسلمين و إضرار بهم، و مجرد التكلم بدينهم ليس فيه إضرار بالمسلمين؛ فصار إظهار سب الرسول بمنزلة المحاربة، يعاقبون عليها، و إن كانت دون الشرك، وهذا أيضاً جواب هذا القائل

الوجه النامن: منع الحركم في الأصل المقبس عليه ، فإنا نقول: متى أظهروا كفرهم ، وأعلنوا به ، نقضوا العهد ، بخلاف مجرد رفع الصوت بكتابهم ؛ فإنه ليس كل ما فيه كفر ، ولَسْنَا نفقه ما يقولون ، و إنما فيه إظهار شعار الكفر ، وفرق بين إظهار الكفر و بين إظهار شعار الكفر .

أو نقول: متى أظهروا السكفر الذى هو طعن فى دين الله نقضوا به العهد، بخلاف كفر لايطعنون به فى ديننا، وهذا لأن العهد إنما اقتضى أن يقولوا ويفهلوا بينهم ما شاءوا مما لا يضر المسلمين، فأما أن يُظهرُوا كلة الكفر أو أن يؤذوا المسلمين فلم يعاهدوا عليه ألبتة، وسيأتى إن شاء الله تعالى الكلام على هذين القولين واللذّين قبلهما.

قال كثير من فقهاء الحديث وأهل المدينة من أصحابنا وغيرهم : لم نقرهم على أن يظهروا شيئاً من ذلك ، ومتى أظهروا شيئاً من ذلك ،

قال أبو عبد الله فى رواية حنبل: كل من ذكر شيئًا يعرض بذكر الرب تبارك وتعالى فعليه القتل، مسلمًا كان أوكافرًا، وهذا مذهب أهل المدينة.

وقال جمفر بن محمد : سمعت أبا عبد الله يُسْأَل عن يهودى مَرَّ بمؤذن وهو يؤذن فقال له :كذبت ، فقال : يقتل ؛ لأنه شتم .

ومن الناس مَنْ فرق بين ما يعتقدونه وما لأ يعتقدونه ، ومن الناس مَنْ فرق بين ما يعتقدونه فرق بين ما يعتقدونه و إظهارُه يضرُّ بنا لأنه قدح في ديننا ، و بين ما يعتقدونه و إظهارُه ليس بطَعْن في نفس ديننا ، وسيأتى إن شاء الله تعالى ذلك ، فإنَّ فروع المسألة تُعَلَّه مأخذها .

وقد قدمنا عن عمر رضى الله عنه أنه قال بمحضر من المهاجرين والأنصار للنصراني الذي قال إن الله لا يضل أحداً: إنا لم نُعْطِكَ ما أعطيناك على أن تُدْخِل علينا في ديننا ، فوالذي نفسى بيده لنن عُدْتَ لَآخُذَنَّ الذي فيه عيناك (١).

وجميع ما ذكرنا من الآيات والاعتبار يجىء أيضاً فى ذلك ؛ فإن الجهاد والحبُ حتى تكون كله لله ، وحتى واجبُ حتى تكون كله لله ، وحتى العليا ، وحتى يكون الدين كله لله ، وحتى العليا ، وحتى النادى فيه عيناك »

أو « لأضربن عنقك »

يَظْهَرَ دينُ الله على الدين كُلِّه ، وحتى 'يُعْطُوا الْجِزْ يَةَ عن يد وهم صاغرون . والنهى عن إظهار المنكر واجب بحسب القدرة ، فإذا أظهروا كلمية الحكفر وأعلنوها خَرَجُوا عن الديم الذي عاهدونا عليه والصَّغار الذي التزموه ، ووجب علينا أن نجاهد الذين أظهروا كلة الكفر ، وجهادُهم بالسيف ؛ لأنهم كفار لا عهد لهم ، والله سبحانه أعلم .

## المس \_\_\_ ألة الثانية

أنه يتمين قَتْـُلُه ، ولا يجوز استرقاقه ، ولا المنُّ عليه ، ولا فداؤه.

أما إن كان مسلما فبالإجماع ؟ لأنه نوع من المرتد ، أو من الزنديق ، والمرتد يتمين قتله ، وكذلك الزنديق ، وسواء كان رجلاً أو امرأة ، وحيث قتل يقتل مع الحكم بإسلامه ، فإن قتله حَدُّ بالاتفاق ، فتجب إقامته ، وفيما قدمناه دلالة واضحة على قتل السابة المسلمة من السنة وأقاويل الصحابة ، فإن في بعضها تصريحًا بقتل السابة المسلمة ، وفي بعضها تصريحًا بقتل السابة الذميّة ، وإذا قتلت الذمية للسبّ فقتل المسلمة أولى كما لا يخفي على الفقيه .

ومن قال من أهل الكوفة (1): « إن المرتدة لا تقتل » فقياس مذهبه أن لا تقتل السابة ؛ لأن الساب عنده مرتدً ، وقد كان يحتمل مذهبه أن تقتل السابة حَدًا كفتل الساحرة عند بعضهم وقتل قاطعة الطريق ، ولكن أصوله تأبي ذلك .

والصحيح الذي عليه العامَّةُ قتلُ المرتدة ، فالسابة أو لى ، وهو الصحيح لما تقدم ، وإن كان الساب مُمَاهَداً فإنه يتعين أيضا قتله ، سواء كان رجلا أو امرأة، عند عامة الفقهاء من السلف ومَنْ تبعهم .

وقد ذكرنا قول ابن المُنْذِرِ فيما يجب على من سَبَّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم (١) هو مذهب أبى حنيفة رضى الله تعالى عنه قال: أجمع عوامُ أهل العلم على أن من سَبَّ النبي صلى الله عليه وسلم فحدُّه القتل ، وممن قاله مالك ، والليث ، وأحمد ، وإسحاق ؛ وهو مذهب الشافعي.

قال: وحكى عن النَّمْ]ن: لا يقتل مَنْ سبه من أهل الذمة ، وهذا اللفظ دليلُ على وجوب قتله عند العامة ، وهذا مذهَبُ مالك و إسحاق ، وسأتر فقهاء المدينة ، وكلام أصحابه يقتضى أن لقتله مأخذين:

أحدها : انتقاض عهده .

والثاني : أنه حَدُّ من الحدود ، وهو قول فقهاء الحديث .

قال إسحاق بن رَاهُوَيه : إن أَظهروا سَبَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم فسيم منهم ذلك أو تُحُقِّق عليهم تُقلوا ، وأخطأ هؤلاء الذين قالوا : « ما هم فيه من الشرك أعظم من سَبِّ رسول الله صلى الله عليه وسلم » قال إسحاق : يقتلون ؛ لأن ذلك نقض للعهد ، وكذلك فعل عرر بن عبد العزيز ، ولاشبهة في ذلك ؛ لأنه يصير بذلك ناقضا للصاح ، وهو كما قتل ابن عمر الراهب الذي سبَّ النبي صلى الله عليه وسلم ، وقال : « ما على هذا صالحناهم » .

وكذلك نص الإمام أحمد على وجوب قتله وانتقاض عهده ، وقد تقدم بعض نصوصه فى ذلك (٩) ، وكذلك نص عامة أصحابه على وجوب قتل هذا الساب ، ذكروه بخصوصه فى مواضع ، وهكذا ذكروه أيضا فى جملة ناقضى العهد من أهل الذمة .

ثم المتقدمون منهم وطوائف من المتأخرين قالوا: إن هذا وغيره من ناقضى المهد يتعين قتلهم كما دلَّ عليه كلام أحمد .

وذكر طوائف منهم أن الإمام نُحَيَّر فيمن نقض العهد من أهل الذمة ، كما يخير في الأسير بين الاسترقاق والقتل والمَنِّ والفداء ، و يجب عليه فعل الأصلح

<sup>(</sup>١) انظر مثلا ص ع من هذا الكتاب

الأمة من هذه الأربعة بعد أن ذكروه في الناقضين للعهد، فدخل هذا الساب في عموم هذا السكلام و إطلاقه، و إلا وجب أن يقال فيه بالتخيير إذا قيل به في عموم هذا السكلام و إطلاقه، لكن قيد محققو أصحاب هذه الطريقة ورؤوسهم في غيره من ناقضي العهد، لكن قيد محققو أصحاب هذه الطريقة ورؤوسهم سمثل القاضي أبي يَعلي في كتبه المتأخرة وغيره هذا السكلام، وقالوا: التخيير في غير ساب الرسول، وأماسا به فإنه يتعين قتله، و إن كان غيره مخيراً فيه كالأسير، وعلى هذا فإما أن لا يحكي في تعيين قتله خلاف؛ لكون الذين أطلقوا التخيير في موضع قد قالوا في موضع آخر بأن الساب يتعين قتله، وصَرَّح رأس أصحاب هذه الطريقة بأنه مستثنى نمن ذلك الإطلاق، أو يحكي فيه وَجْه ضعيف ؟ لأن الذين قالوا به في موضع نَصُوا على خلافه في موضع آخر.

واختلف أصحاب الشافعي أيضاً فيه ؛ فمنهم من قال : يجب قتل الســـاب حتما ، و إن خُيِّرَ في غيره .

ومنهم من قال : هو كغيره من الناقضين للعهد ، وفيه قولان : أضعفهما أنه يلحق بمأمّنهِ ، والصحيحُ منهما جواز قتله ، قالوا : ويكون كالأسير يجب على الإمام أن يفعل فيه الأصلح للأمة من القتل والاسترقاق والمَنِّ والفداء .

وكلامُ الشافعي في موضع يقتضي أن حكم الناقض للمهد حكم الحربي؛ فلهذا قمل : إنه كالأسير، وفي موضع آخرَ أمرَ بقتله عينا من غير تخيير .

وتحرير الـكلام فى ذلك يحتاج إلى تقديم مقدمة فيما ينتقض به العهـد، وفى حكم ناقض العهد على سبيل العموم ، ثم يتـكلم فى خصوص مسألة السبِّ .

أما الأول فإن ناقض العهد قسمان : مُمْتَنعُ لا يُقْدَر عليه إلا بقتال ، ومَنْ هو في أيدى المسلمين .

أما الأول فأن يكون لهم شَوْكة ومَنَّمَة فيمتنعوا بها على الإمام من أداء الجزية والنزام أحكام اللَّةِ الواجبة عليهم ، دون ما يظلمهم به الوُشاَة ، أو يلحقوا

بدار الحرب مستوطنين بها ؛ فهؤلاء قد نقضوا العهد بالإجماع ، فإذا أُسِرَ الرجل منهم فحكه عند الإمام أحمد فى ظاهر مذهبه حكم أهل الحرب إذا أُسِرُوا ، يفعل بهم الإمام ما يراه أصلح .

قال في رواية أبي الحارث — وقد سُئِلَ عن قوم من أهل المهد نقضوا المهد وخرجوا بالذرِّبة إلى دار الحرب فبعث في طلبهم فلحقوهم فحار بوهم — قال أحمد: إذا نقضوا العهد فَمَنْ كان منهم بالغا فيجرى عليه ما يجرى على أهل الحرب من الأحكام إذا أُسِرُوا ، فأمْرُ هُمْ إلى الإمام يحكم فيهم بما يرى ، وأما الذرِّية فما ولد بعد نقضهم العهد فهو بمنزلة مَنْ نقض العهد ، ومَنْ كان ممن ولد قبل نقض العهد فليس عليه شيء ، وذلك أن امرأة عَلْقَمَةً بن عُلاَثة قالت : إن كان علقمة ارتَدَّ فأنا لم أرتَدَّ ، وكذلك روى عن الحسن فيمن نقض العهدد : ليس على النساء شيء .

وقال في رواية صالح — وقد مُسئل عن قوم من أهل العهد في حِصْنِ ومعهم مسلمون ، فنقضوا العهد والمسلمون معهم في الحصن : ما السبيل فيهم؟ — قال : ما وُلد لهم بعد نَقْضِ العهد فالذرِّية بمنزلة مَنْ نقض العهد يُسْبَوْنَ ، ومن كان قبل ذلك لا يُسْبَوْنَ ؛ فقد نص على أن ناقض العهد إذا أُسِرَ بعد الحار بة يخير الإمام فيه ، وعلىأن الذرِّية الذين وُلِدُوا بعد مانقضوا العهد بمنزلة مَنْ نقض العهد يُسْبَوْنَ ، فعلم أن ناقض العهد يجوز استرقاقه ، وهذا هو المشهور من مذهبه .

وعنه : أنهم إذا تُدِرَ عليهم فإنهم لا يُسْتَرَقُونَ ، بل يردُّون إلى الذمة ، قال في رواية أبي طااب في رجل من أهل المهد لحق بالعدو هو وأهله وولده ووُلِدُ له في دار العدو \_ قال : يسترق أولادهم الذين ولدوا في دار العدو ، ويردون هم وأولادهم الذين ولدوا في دار الإسلام إلى الجزية ، قيل له : لا يسترق

أولادهم الذين ولدوا في دار الإسلام ؟ قال: لا ، قيل له : فإن كانوا أدخلوهم صفاراً ثم صاروا رجالا ، قال: لا يسترقُونَ ، أَدْخِلُوهم مَأْمَنَهُمْ .

وكذلك قال فى رواية ابن إبراهيم \_ وقد سأله عن رجل لحق بدار الحرب مذهب احمد هو وأهله ووُلِد له فى بلاد المدو وقد أخذه المسلمون \_ قال: ليس على ولده فى نافض العهد وأهله شى ، ولكن ما ولد له وهو فى أيديهم يسترقون ، ويردون هم إلى الجزية هو وولده فقد نص على أن الرجل الذى نقض العهد يردُّ إلى الجزية هو وولده الذين كانوا موجودين ، وأنهم لا يسترقون ، وأن ولده الذين حَدَّمُوا بعد الحجار بة يسترقون ، وذلك لأن صغار ولده سبى من أولاد أهل الجرب ، وهم يصيرون رقيقاً بنفس السبى ، فلا يدخلون فى عقد الذمة أولا ولا آخراً ، وأما أولاده الذين ولدوا قبل النقض فلهم حكم الذمة المتقدمة .

فعلى الرواية الأولى المشهوة يخير الإمام فى الرجال إذا أسروا ، فيفعل ما هو الأصلح للمسلمين مِنْ قتل واسترقاق ومَنَ وفِدَاه ، وإذا جاز أن يمن عليهم حاز أن يُطلقهم على قبول الجزية منهم وعَقْدُ الذمة لهم ثانياً ، لكن لا يجب عليه فى الأسير الحربي الأصلي إذا كان كتابياً ، وقد قَتَلَ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم أشرى بنى تُورَيْظَةَ وأشرى من أهل خيبر ، ولم يَدْعُهُمْ إلى إعطاء الجزية ، ولو دعاهم إليها لأجابوا .

وعلى الرواية الثانية بجب دعاؤهم إلى المَوْد إلى الذمة كما كانوا ، كا يجب دعاء المرتد إلى أن يعود إلى الإسلام ، أو يستحب كما يستحب دعاء المرتد ومتى بذلوا المَوْد إلى الذمة وجب قبول ذلك مهم كا يجب قبول الإسلام من المرتد وقبول الجزية من الحربي الأصلي إذا بذلها قبل الأسر ، ومتى المتنعوا فقياس هذه الرواية وجوب قتلهم دون استرقاقهم ، جَمْلاً لنقض الأمان كنقض الإيمان ، ولو تكرر النقض مهم فقد يقال فيهم ما يقال فيمن تكررت ردته .

مذهب مالك

و بنحو من هذه الرواية قال أشهب صاحب مالك في مثل هؤلاء ، قال : لا يعود الحرقينًا ، ولا يسترق أبداً بحال ، بل ُيرَدُّون إلى ذِمَّتهم بكل حال .

مذهبالشافعي

وكذلك قال الشافعي في الأم \_ وقد ذكر نواقض العهد وغيرها \_ قال: وأيهم قال أو فعل شيئًا مما وصفته نقضًا للعهد وأسُمَ لم يقتل إذا كان ذلك قولا، وكذلك إذا كان ذلك فيلا لم يقتل ، إلا أن يكون في دين المسلمين أن مَنْ فعله قتل حدًا أو قصاصاً ، فيقتل بحد أو قصاص لا بنقض عهد .

و إن فمل بمسا وصفنا وشرط أنه نقض لعهد الذمة فلم يُسْلم ولَكُنه قال « أتوب وأُعْطِى الجزية كما كنت أعطبها أو على صلح أجدده » عوقب ولم يقتل ، إلا أن يكون قد فمل فعلا يوجب القصاص والحد ، فإن فعل أو قال مما وصفنا وشرط أنه يحل دمه فَظَفِرْناً به فامتنع من أن يقول «أسلم أو أُعْطِى جزية » قتل ، وأخذ ماله فيثاً .

فقد نص على وجوب قبول الجزية منه إذا بَذَلها وهو فى أيدينا ، وأنه إذا المتنع منها ومن الإسلام قتل وأخذ ماله ، ولم يخير فيه .

ولأصحابه في وجوب قبول الجزية من الأسير الحربيُّ الأصليُّ وجهان.

وعن الإمام أحمد رواية ثالثة : أنهم يصيرون رقيقاً إذا أسروا .

وقال فى رواية ابن إبراهيم : إذا أَسَرَ الروم من البهود ، ثم ظهر المسلمون عليهم فإنهم لا يبيعونهم ، وقد وجبت لهم الحرمة ، إلا من ارتدَّ منهم عن جزيته فهو بمنزلة المعلوك .

وهذا هو المشهور من مذهب مالك ، قال ابن القاسم وغيره من المالكية : إذا خرجوا ناقضين للعهد ، ومنعوا الجزية ، وامتنعوا منّا من غير أن يظلموا ، ولحقوا بدار الحرب ، فقد انتقض عهدُهم ، وإذا انتقض عهدهم ثم أسروا فهم فَيْء ، ولا يردُّون إلى ذمتنا .

عود

فأوجبوا استرقاقهم ، ومنعوا أن نعقد لهم الذمـــة ثانياً ، كأنه جعل خروجَهُم من الذمة مثل ردة المرتد بمنع إقراره بالجزية ، لكن هؤلاء لايسترتُّقونَ لكون كفرهم أصليا

مذهب أبي حنيفة وقال أصحاب أبى حنيفة : مَنْ نقض العهد فإنه يصير كالمرتد ، إلا أنه يجوز استرقاقه .

فأما إن لم يُقدَّر عليهم حتى بذلوا الجزية وطلبوا العَوْدَ إلى الذمة فإنه يجوز عَقَدُها لهم ؛ لأن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عقدوا الذمة لأهدل الكتاب من أهل الشام مرة ثانية وثالثة بعد أن نقضوا العهد ، والقصة في ذلك مشهورة في فتوح الشام ، وما أحسب في هذا خلافا ، فإن مالكا وأصحابه قالوا : إذا منعوا الجزية وقاتلوا المسلمين والإمام عَدْل فإنهم يقاتلون حثى يردُّوا إليه ، مع أن المشهور عندهم أن الأسير منهم لايردُ إلى الذمة ، بل يكون فَيْثاً ، فإذا مع أن المشهور عندهم أن الأسير منهم إلى أن لايخالف فيها ؛ لأنه هو الذي اشتهر عنه القول بمنع عَوْد الأسير منهم إلى الذمة .

فإن بذل هؤلاء العَوْدَ إلى الذمة فهل بجب قبول ذلك منهم كا بجب قبوله من الحربي الأصلى ؟ إن قلنا إنه بجب رد الأسير منهم إلى ذمت فهؤلاء أولى ، وإن قلنا لا يجب هنا أيضاً ، لأن بنى قينُقاع لما نقضوا العهد الذى بينهم و بين النبى صلى الله عليه وسلم أراد قتلهم حتى ألح عليه عبد الله ابن أبى في الشفاعة فيهم فأجلاهم إلى أذرعات ، ولم يُقرَّهم بالمدينة ، مع أن القوم كانوا حراصاً على المقام بالمدينة بعهد يجدِّدُونَه ، وكذلك بنو تُورَيْظاة لما حار بت أرادوا الصلح والعَوْدَ إلى الذمة ، فلما لم يُجيئهم النبى صلى الله عليه وسلم خار بت أرادوا الصلح والعَوْدَ إلى الذمة ، فلما لم يُجيئهم النبى صلى الله عليه وسلم خلوا على حكم سَمَد بن مُعاذ ، وكذلك بنو النّضير لما نقضوا العهد فحاصرهم أنزلم على الجلاء من المدينة ، مع أنهم كانوا أحْرَص شيء على المُقام بدارهم بأن يعودوا إلى الذمة ، وهؤلاء الطوائف كانوا أهْلَ ذمة عاهدوا النبى صلى الله عليه يعودوا إلى الذمة ، وهؤلاء الطوائف كانوا أهْلَ ذمة عاهدوا النبى صلى الله عليه يعودوا إلى الذمة ، وهؤلاء الطوائف كانوا أهْلَ ذمة عاهدوا النبى صلى الله عليه

وسلم أن الدار دار الإسلام يجري فيها حكم الله تعالى ورسوله ، وأنه مهما كان بين أهل العهد من المسلمين و بين هؤلاء المتعاهدين من حدّث فأمره إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، هكذا في كتاب الصلح ، فإذا كانوا نقضوا العهد فبعضا قتل وبعضا أجلى ، ولم يقبل منهم ذمة ثانية مع حرّ صهم على بَدْ لها ، علم أن ذلك لا يجب ، ولا يجوز أن يكون ذلك ، لكون أرض الحجاز لا يقر فيها أهل دينين ، ولا يمكن السكفار من المُقام بها ، لأن هذا الحسم لم يكن شرع بعد ، بل قد تُو يقي رسول الله صلى الله عليه وسلم ودر عه مرهونة عند أبى شحمة اليهودى بالمدينة ، و بالمدينة غيره من اليهود ، ويخيسبر خلائق منهم ، وهى من اليهود المحاز ، ولسكن عَمِد النبي صلى الله عليه وسلم في مرضه أن يُخرَج اليهود الحجاز ، ولسكن عَمِد النبي صلى الله عليه وسلم في مرضه أن يُخرَج اليهود والنصارى من جزيرة العرب ، وأن لا يبقى بها دينان ، فأنفذ عهده في خلافة عو ابن الخطاب رضى الله تعالى عنه .

والفرق بين هؤلاء و بين المرتد بن أن المرتد إذا عاد إلى الإسلام فقد أتى بالغاية التي يُقا تَلُ الفاسُ حتى يَصِلُوا إليها ، فلا يطلب منه غير ذلك ، و إن ظننًا أن باطنه خلاف ظاهره ، فإما لم نؤم أن نشق عن قلوب الناس ، وأما هؤلاء فإن الرحم عهم إنما كان لأجل العهد ، ومَنْ خِفْناً منه الخيانة جاز لنا أن ننبذ إليه العهد ، و إن لم يجز نبد العهد إلى مَنْ خفنا منه الردة ، فإذا نقضُوا العهد فقد يكون ذلك أمارة على عدم الوفاء ، وأن إجابتهم إلى العهد إنما فعلوه حوما و تقيّة ، ومتى قدروا فيكون هذا الخوف مجوزاً لترك معاهدتهم على أخذ الجزية ، كاكان يجوز نبذ العهد إلى أهل الهدئة عاريق الأولى

وفى هذا دليل على أنه لا يجب ردُّ الأسير الناقض للمهد إلى الذمة بطريق الأولى ؛ فإن النبى صلى الله عليه وسلم إذا لم يردَّهم إلى الذمة وقد طلبوها ممتنعين فأن لا يردَّهم إذا طلبوها مُو تَقينَ أولى ، وقد أسر بنى قُرَيْظَةَ بعد نقض العهد فقتل مقاتلتهم ولم يردَّهم إلى العهد ، ولأن الله تعالى قال : ( وَمَنْ أَسَكَمَتَ فَإِنَمَا

الفرق بين الناقض والمرتد ينكُ شُكُ عَلَى نَفْسِهِ ) (١) فلو كان الناكث كلا طلب العهد منا وجب أن نجيبه لم يكن للنكث عقو بة يخافها ، بل ينكث إذا أحب ، لكن يجوز أن نعيدهم إلى الذمة ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم وَهَب الزبيرَ بن باطا القرظي لثابت بن قيس ابن شماس هو وأهله وماله ، على أن يسكن أرض الحجاز ، وكان من أشرى بني قريظة الناكثين ، فعلم جواز إقرارهم في الدار بعد النكث ، وإجلاء بني قريظة الناكثين ، فعلم جواز إقرارهم في الدار بعد النكث ، وإجلاء بني قينُقاع بعد القدرة عليهم إلى أذرعات ، فعسلم جواز الن عليهم بعد النكث ، وإذا جاز المن على الأسير الناكث وإقراره في دار الإسلام فالمفاداة به أو لي .

وسيرة النبى صلى الله عليه وسلم فى هؤلاء الناقضين تدلُّ على جواز القتل والمنُّ على أن يقيموا بدار الإسلام وأن يذهبوا إلى دار الحرب إذا كانت المصلحة فى ذلك ، وفى ذلك حجة على مَنْ أوجب إعادتهم إلى الذمة ، وعلى من أوْجَبَ استرقاقهم

فإن قيل : إنما أوجبنا إعادتهم إلى الذمة لأن خروجهم عن الذمة ومُفارقتهم لجماعة المسلمين كخروجهم عن الإسلام ومفارقة جماعة المسلمين ، أو نقض الأمان كنقض الإيمان ، فإذا كان المرتدُّ عن الإسلام لا يُقبَلُ منه ما يقبل من الحكافر الأصلي ، بل إما الإسلام أو السيف ، فكذلك المرتدُّ عن العهد ، لا يُقبَلُ منه ما يقبل من الحربي الأصلي ، بل إما الإسلام أو العهد و إلا فالسيف ، ولأنه قد صارت لهم حُرْمَة العهد المتقدم ، فنعت استرقاقهم ، كا منع استرقاق المرتد ورمة السلام المتقدم .

قلنا: المرتد بخروجه عن الدين الحقّ بعد دُخوله فيه تغلّظ كفرهُ ، فلم يُقرَّ عليه بوجه من الوجوه ، فتحتم قتله إن لم يسلم عصمةً للدين ، كما تَحَتم غيرُه من الحدود حفظاً للفروج والأموال وغير ذلك، ولم يجز استرقاقهُ ؛ لأن فيه إقراراً له

<sup>(</sup>١) من الآية ١٠ من سورة الفتح

على الردة لتشرفه بدين قد بد له ، وناقض المهد قد نقض عَهْدَه الذي كان يرعى به ، فزالت حرمته ، وصار بأيدى المسلمين من غير عَقَدْ ولا عَهْد ، فصار كحر بى أسرناه وأسوا حالا منه، ومثل ذلك لا يجب المن عليه بجزية ولا بغيرها، لأن الله تعالى إنما أمر أنا أن نقاتلهم حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون ، فمن أخذ ناه قبل أن يُعظى الجزية لم يدخل فى الآية ؛ لأنه لا قتال معه ، بل قد خيرنا الله إذا شدد نا الوثاق بين المن والفداء ، ولم يوجب المن فى حق ذمى ولا كتابى ، ولأن الأسير قد صار المسلمين فيه حق بإمكان استعباده والمفاداة به ، فلا يجب عليهم بذل حقهم منه مجاناً ، وجاز قتله ؛ لأنه كافر لا عهد له ، و إنما هلا يجب عليهم بذل تحب معاهدته ، وذلك لا يعصم دمه .

فإن قال مَنْ منع من إعادته إلى الذمة وجعله فيثاً : هذا من على الأسير عجاناً ، وذلك إضاعة لحق المسلمين ؛ فلم يجز إتلاف أموالهم .

قلمنا : هذا مبنى على أنه لا يجوز المن على الأسير ، والمرضى جوازُه كا دل عليه الكتاب والسنة ، ومُدَّعِي النَّسْخ ِيفتقر إلى دليل .

فإن قيل : خروجُه عن العهد مُوجِبُ للتغليظ عليه ، فينبغى إما أن يقتل أو يسترق ، كما أن المرتد يغلظ حاله بتعين قتله ، فإذا جاز في هذا ما يجوز في الحربي الأصلي لم يبق بينهما فرق .

قلنا: إذا جاز استرقاقه جاز إقراره بالجزية إذا لم يكن المانع حقاً لله ؛ لأنه ليس في ذلك إلا فَوَاتُ مِلْكِ رقبته ، وقد يرى الإمام أن في إقراره بالجزية أو في المن عليمه والمُفَاداة به مصلحة أكبر من ذلك ، بخلاف المرتد ؛ فإنه لا سبيل إلى استبقائه ، ومخلاف الوثني إذا جَوَّزْ نَا استرقاقه ؛ فإن المانع من إقراره بالجزية حق الله وهو دينه ، وناقض العهد دينه قبل النقض و بعده سواء ، ونقضه إنما يعود ضرره على من يحار به من المسلمين ، فكان الرأى فيه إلى أميرهم ،

فإن قيل : فهلا حكيتم خلافا أنه يتمين قتل هذا الناقض للمهد كما يتمين هل يتمين قتل قتل غيره من الناقضين كما سيأتي ، وقد قال أبو الخطاب : إذا حكمنا بنقض عهد ناقض العهد ؟ الذي ، فظاهم كلام الإمام أحمد أنه يقتل في الحال ، قال : وقال شيخنا : يخير الإمام فيه بين أر بعة أشياء ، فأطلق الكلام فيمن نقض العهد مطلقا ، وتبعه طائفة على الإطلاق ، ومن قيده قيد وبأن ينقضه بما فيه ضرر على المسلمين ، مثل قتالهم ونحوه ، فأما إن نقضه بمجرد اللَّحَاق بدار الحرب فهو كالأسير ، ويؤيد هذا ما رواه عبد الله بن أحمد ، قال : سألت أبي عن قوم نصارى نقضُوا العهد وقاتلوا المسلمين ، قال : أرى أن لا يقتل الذرية ولا يُسْبَون ن ، ولسكن يقتل رجالهم . قلت لأبي : فإن و لا بطرب من الذرية إلى دار الحرب أحد رباهم أولاد في دار الحرب ، قال : أرى أن يسبوا أولئك و يقتلوا . قلت لأبي : فإن همرب من الذرية إلى دار الحرب أحد فسباهم المسلمون ، ترى لهم أن يسترقوا ؟ قال : الذرية لا يسترقون ولا يقتلون ؛ فسباهم المسلمون ، ترى لهم أن يسترقوا ؟ قال : الذرية لا يسترقون ولا يقتلون ؛ فسباهم المسلمون ، ترى لهم أن يسترقوا ؟ قال : الذرية لا يسترقون ولا يقتلون ؛ فقد أمن رحمه الشهر المقض العهد رجا لهم ، وما ذنب هؤلاء ؟ فقد أمن رحمه الله بقتل المقاتلة من هؤلاء إما لحجود النقض أو للنقض والقتال .

قلنـا: قد ذكرنا فيما مضى نص أحمد على أن مَنْ نقض العهد وقاتل المسلمين فإنه يجرى عليه ما يجرى على أهل الحرب من الأحكام، وإذا أسر حَكمَم فيه الإمام بما رأى .

ونص رحمه الله فيمن لحق بدار الحرب على أنه يسترق في رواية ، وعلى أن يُعاد إلى ذمته في رواية أخرى ، فلم يجز أن يقال : ظاهر كلامه في هذه الصورة يدل على وجوب قتله ، مع تصريحه بخلاف ذلك ، كيف والذين قالوا ذلك إنما أخذوا من كلامه في مسائل شَتَّى ليست هذه الصورة منها ؟ على أن أبا الخطابوغيره لم يذكروا هذه الصورة ، ولم يدخل في كلامهم أعنى صورة اللحاق بدار الحرب ، و إنما ذكروا من نقض العهد بأن ترك ما يجب عليه في العهد ، أو فعل ما ينتقض به عهده وهو في قَبْضَة المسلمين .

من لحق بدار

وذكروا أن ظاهر كلام أحمد يمين قتله ، وهو صحيح فَمَن فَهُمَ من كلامهم عومَ الحـكم في كل من انتقض عهده فَمِنْ فَهُمْهِ أَتِيَ لا من كلامهم ، ومَنْ ذَكُرُ اللَّحَاقُ بِدَارُ الحَرْبِ وقتالُ السَّلِّمِينِ والْامتِنَاعِ مِن أَدَاءُ الْجَزِّيةِ ، وغير ذلك من النواقض ، فإنه احتــاج أن يفرق بين اللحاق بدار الحرب وبين غيره ، كما ذكرناه من نصوص الإمام أحمد وغيره من الأُمُّــة على الناقض المتنع .

والفرق بينهما أنه مَنْ لم يوجد منه إلا اللحاق بدار الحرب فإنه لم يَجْنِ جناية فيهـــا ضرر على المسلمين حتى يعاقب عليها بخصوصها ، و إنمــا ترك العهد الذي بيننا و بينـه ، فصار كـكافر لا عَهْدَ له كما سيأتي إن شاء الله تعالى تقريره .

ويجب أن يعلم أن من لحق بدار الحرب صار حربيًا ، فما وجد منه من العهد كالحربي الجنايات بعد ذلك فعي كجنايات الحربي لا يؤخذ بها إن أسلم أو عاد إلى الذمة ، وكذلك قال الخرق : ومن هَرَبَ مِنْ ذِمَّتنا إلى دار الحرب ناقضاً للعهد عاد حربيا ، وكذلك أيضًا إذا امتنعوا بدار الإسلام من الجزِّيَة أو الحـكم ولهم شُوكَة وَمُنْعَةً قَاتِلُوا بِهَا عَن أَنْفُسُهُم ، فَإِنَّهُم قَدْ قَاتِلُوا بَمَدُأُنَ انْتَقَضَ عَهِدُهُم ، وصار حَمْهُم حَكُمُ الْحُلُو بِينَ ، فلا يَتْعَيِّنُ قَتَلُ مِن اسْتَرَقَّ مُنْهُم ، بل حَكْمَه إلى الإمام ، و يجوز استرقاقه كما نصَّ الإمام أحمد على هذه بعينها ؛ لأن المـكان الذي تحيَّزُوا فيه وامتنموا بمنزلة دار الحرب ، ولم يَجْنُوا على المسلمين جناية ابتدءوا بها للمسلمين ، وإنما قاتلوا عن أنفسهم بعد أن تحيِّزُوا وامتنعوا وعلم أنهم محاربون ، فمن قال من أصحابنا إن من قاتل المسلمين يتمين قتله ، ومَنْ لحق بدار الحرب خُيِّرَ الإمام فيه ، فإنما ذاك إذا قاتلهم ابتداء قبل أن يظهر تَقْضُ العهد ويُظْهِر الامتناع بأن يُعِينَ أهل الحرب على قتال المسلمين ونحو ذلك ، فأما إذا قاتل بعد أن صار في شَوْكة ومَنَعَة يمتنع بها عن أداء الجزية فإنه يصير

كَالْحَرْ بِي سُواءً كَا تَقْدُم ، وَلَهْذَا قَلْمَا عَلَى الصَّحِيحِ : إِنَّ الْمُرْتَدِينَ إِذَا أَتُلْفُوا دَمَّا أو مالا بعد الامتناع لم يضمنوه ، وما أَتْلَفُوهُ قبل الامتناع ضمنوه ، وسيأتى إن شاء الله تعالى تمامُ الـكلام في الفرق .

وأما ماذكره الإمام أحمد في رواية عبد الله فإنما أراد به الفرق بين الرجال ذرية الناقضين والذرية ، ليتبين أن الذرية لا يجوز قتلُهم وأن الرجال يقتلون كايقتل أهل الحرب، ولهذا قال في الذرية الذين وُ لِدُوا بعد النقض « يُسْبَوْنَ و ُيَقْتَاوُن » و إنما أراد أنهم يُسْبَوْنَ إذا كانوا صغارا ، ويقتلون إذا كانوا رجالًا ، أى يجوز قتلهم كأهل الحرِب الأصليين ، ولم يُرِدُ أن القتل يتعين لهم ، فإنهم على خلاف الإجماع ، والله أعلم .

القسم الثاني : إذا لم يكن ممتنماً عن حكم الإمام ، فذهب أبي حنيفة أن مثل النوعالثانى هذا لا يكون ناقضا للمهد ، ولا ينقض عهد أهل الذمة عنده إلا أن يكونوا أهل شوكة ومَنَعة ويمتنعوا بذلكءن الإمام ولايمكنه إجراء أحكامنا عليهم أوتخلَّهَ وا بدار الحرب لأنهم إذا لم يكونوا ممتنمين أمكن الإمام أن يقيم عليهم الحدود، ويستوفى منهم الحقوق ، فلا يَخْرُجُونَ بذلك عن العصمة الثابتة كن خرج عن طاعة الإمام من أهل البغي ولم تكن له شُو كة .

> وقال الإمام: مالك لا ينتقض عهدهم إلا أن يخرجوا ناقضين للمهد ، ومَنْعًا للجزية ، وامتنعوا منامن غير أن يظلموا أو يَلْحَقُوا بدارالحرب فقد انتقض عهدهم، لكن يقتل عنده السابُّ والمستكر مُ المسلمة على الزني وغيرهما .

> وأما مذهب الإمام الشافعي والإمام أحمد فإنهم قسَّموُ ا الأمور المتعلقة بذلك قسمين ؛ أحدهما يجب عليهم فعله ، والثانى يجب عليهم تركه .

> فأما الأول فإنهم قالوا: إذا امتنع الذمي مما يجب عليه فعلَه \_ وهو أداء الجزية أو جريان أحكام الملة عليه إذا حَــكمَ بها حاكم المسلمين \_ انتقض العهد بلا تردد.

حكمانعالجزية

قال الإمام أحمد في الذي يمنع الجزية : إن كان واحداً أكره عليها وأخذت منه ، وإن لم يُقطِعا ضُرِبت عنقه ، وذلك لأن الله تعالى أصر بقتالهم إلى أن يُقطُوا الجزية عن يد وهم صاغرون ، والإعطاء له مُبتَدَأً وتمام ، فبتدأه الألتزام والضمان ، ومنتهاه الأداء والإعطاء ، ومن الصَّفار جريان أحكام المسلمين عليهم ، فتى لم يتموا إعطاء الجزية أو أعطوها وليسوا بصاغرين ، فقد زالت الغاية التي أمرنا بقتالهم إليها ، فيعود القتال ، ولأن حقن دمائهم إنما تُبتَ ببَذْل الجزية والتزام جَرَيان أحكام الإسلام عليهم ، فتى امتنعوا منه وأتوا بضد الجزية والتزام جَرَيان أحكام الإسلام عليهم ، فتى امتنعوا منه وأتوا بضد صاروا كالمسلم الذي ثبت حقن دمه بالإسلام إذا امتنع منه وأتى بكلمة الكفر . وعلى ما ذكره الإمام أحمد فلا بُدّ أن يمتنع من ذلك على وَجه لا يمكن وعلى ما ذكره الإمام أحمد فلا بُدّ أن يمتنع من ذلك على وَجه لا يمكن استيفاؤه منه ، مثل أن يمتنع من حق بدّى لا يمكن فعله والنيابة عنه دائما ، أو الزكاة ، فأما إن قاتل الإمام على ذلك فذلك هو الغاية في انتقاض العهد أو الزكاة ، فأما إن قاتل الإمام على ذلك فذلك هو الغاية في انتقاض العهد كن قاتل على ترك الصلاة أو الزكاة .

ما یجب علیهم ترکه

أما القسم الثانى \_ وهو ما يجب عليهم تركه \_ فنوعان: أحدهما ما فيه ضرر وعلى المسلمين ، والثانى مالا ضرر فيه عليهم ، والأول قسمان أيضاً: أحدها ما فيه ضرر وعلى المسلمين ، والنانى مالا ضرر فيه عليهم : مثل أن يقتل مسلماً ، أو يقطع الطريق على المسلمين ، أو يعين على قتسال المسلمين ، أو يتجسس المعدول بمكاتبة أو كلام أو إيواء عن من عيوبهم ، أو يزنى بمسلمة أو يصيبها باسم نكاح ، وانقسم النانى ما فيه أذى وغضاضة عليهم : مثل أن يذكر الله أو كتابه أو رسوله أو دينه بالسوه ، والنوع الثانى مالا ضرر فيه عليهم : مثل إظهار أصواتهم بشعائر ديبهم من الناقوس والكتاب ونحو ذلك ، ومثل مشابهة المسلمين في هَيْهَاتهم ونحو ذلك ، وقد تقدم القول في انتقاض العهد بكل واحد من هذه الأقسام .

فإذا نقض الذي العهد ببعضها، وهو في قبضة الإسلام — مثل أن يزنى بمسلمة أو يتجسس للكفار — فالمنصوص عن الإمام أحمد أنه يقتل، قال في رواية حنبل: كُلُّ من نَقَضَ العهد، أو أحدث في الإسلام حدَّثًا مثل هذا \_ يعنى سبّ النبي صلى الله عليه وسلم \_ رأيْتُ عليه القتل، ليس على هذا أعْطُوا العهد والذمة ؛ فقد نص على أن مَنْ نقض العهد وأنى بمَقْسَدة مما ينقض العهد وأنى بمَقْسَدة مما ينقض العهد بالامتناع فإنه كالجزبي.

وقال فى مواضع متعددة فى ذمى فَجَر بامرأة مسلمة : يقتل ، ليس على هذا صُولحوا ، والمرأة إن كان استكرهها فلا شىء عليها .

وقال فی یهودی زنی بمسلمة : یقتـــل : لأن عمر رضی الله عنه أتی بیهودی نخس بمسلمة ثم غشیها فقتله ، فالزنی أشد من نقض العهد ، قیل : فعبد نصرانی زنی بمسلمة ، قال : یقتل أیضاً ، و إن كان عَبْداً .

وقال فى مجوسى فَجَر بمسلمة : يقتل ، هذا قد اَقض العهد ، وكذلك إن كان من أهل الكتاب يقتل أيضاً ، قد صَلَبَ عمر رجلا من اليهود فَجَر بمسلمة ، هذا نقض العهد ، فقيل له : ترى عليه الصَّلْبَ مع القتل ؟ قال : إن ذَهَبَ رجل إلى حديث عمر ، كأنه لم يعب عليه .

وقال مهنا: سألت أحمد عن بهودى أو نَصْرانى فَجَر با مرأة مسلمة : ما يُصْنَع به ؟ قال : يُقتِل ، قلت : إن الناس ما يُصْنَع به ؟ قال : كيف يقولون ؟ فقلت : يقولون عليه الحد ، عن قال : لا ، ولكن يقتل ، فقلت له : في هذا شيء ؟ قال : نعم ، عن عمر أنه أمر بقتله .

وقال فى رواية جماعة من أصحابه فى ذمى فَجَر بمسلمة : يقتل ، قيل : فإن أسلم ، قال : يقتل ، هذا قد وجب عليه

فقد نص رحمه الله على وجوب قتله بكل حال ، سواه كان محصناً أو غير محصن ، وأن القتل واجب عليه وإن أسلم ، وأنه لايقام عليه حد الزنا الذى يُمرَق فيه بين المحصن وغير المحصن ، واتبع فى ذلك ما رواه خالد الحذ الحد الحقل أشوع عن الشعبى عن عوف بن مالك أن رجلا عَسَ بامرأة فتجللها ، فأمر به عمر ققيل وصلب ، ورواه المروزى عن مجالد عن الشعبى عن سويد بن غفلة أن رجلا من أهل الذه يعس بامرأة من المسلمين بالشام ، وهى على حمار ، فصر عها وألتى من أهل الذه يعس بامرأة من المسلمين بالشام ، وهى على حمار ، فصر عها وألتى غوق أ ، فأنى عوف عمر فحد ثه حديثه ، فأرسل إلى المرأة يسألها ، فصد قت عوفا ، غوفا ، فأنى عوف عمر فد ثه حديثه ، فأرسل إلى المرأة يسألها ، فصد قت عوفا ، فقال : قد شهد ت أختنا ، فأمر به عمر فصلب ، قال : فحكان أول مصلوب فى فقال : قد شهد ت أيها الناس اتقوا الله فى ذمّة عمد على الله عليه وسلم ، ولا تظلموهم ، فن فعل هذا فلا ذمّة له .

وروی سیف فی الفتوح هذه القصة عن عوف بن مالك مبسوطة ، وذكر فیها أن الحار صرع المرأة ، وأن النبطی اراد ها فامتنعت واستغاثت ، قال عوف: فأخذت عصای فمشیت فی اثره فأدركته فضر بت رأسه ضربه ذا عجر ورجمت الى منزلى ، وفیه : « فقال للنبطى : اصد قنى ، فأخبره » .

وقال الإمام أحمد أيضاً في الجاسوس: إذا كان ذميا قد نقض العهد يقتل، وقال في الراهب: لا يقتل ولا يُؤذّى ولا يُشأل عن شيء، إلا أن نمل منه أنه يَدُلُ على عَوْرَات المسلمين، وبخبر عن أمرهم عَدُوّهم فيستحل حينتُذ دمه.

وقد نص الإمام أحمد على أنه مَنْ تَقَضَ العهدَ بسبِّ الله أو رسوله فإنه يقتل. نم اختلف أسحابنا بعد ذلك ، فقال القاضى وأكثر أسحابه مثل أبيه أبي الحسين والشريف أبي جعفر وأبي المواهب العكبرى وابن عقيل وغيره وطوائف بعده : إن مَنْ نقص العهد بهذه الأشياء وغيرها فحكه حكم الأسير ، يخيِّر الإمام فيه كما يخير في الأسير بين القتل والمن والاسترقاق والفداء ، وعليه أن يخير من الأربعة ما هو الأصلح للمسلمين ، قال القاضى في المجرد : إذا قلنا قد انتقض عهده فانا نستوفي سنه الحُقُوق والقتل والحد والتعزير ؛ لأن عقد الذمة على أن تجرى أحكامنا عليه ، وهذه أحكامنا ، فإذا استوفينا منه فالإمام مخير فيه بين القتل والاسترقاق ، ولا يُرد و إلى مَأْمَنه ، لأنه بِفِيل هذه الأشياء فيه بين القتل والاسترقاق ، ولا يُرد ألى مَأْمَنه ، لأنه بِفِيل هذه الأشياء فيه بين القتل والاسترقاق ، ولا يُرد ألى مَأْمَنه ، لأنه بِفِيل هذه الأشياء بدار الإسلام .

ثم إن القاضى فى الخلاف قال: 'حكم ناقض المهد حكم الأسير الحربى ، يتخير الإمام فيه بين أربعة أشياء: القتل ، والاسترقاق ، والمن ، والفداء ؛ لأن الإمام أحمد قد نَص فى الأسير على الخيار بين أربعة أشياء وحكم الأسير؛ لأنه كافر حصل فى أيدينا بغير أمان ، قال : و يحمل كلام الإمام أحمد إذا رآه الإمام صلاحاً ، واستثنى فى الخلاف وهو الذى صنفه آخراً ساب النبي صلى الله عليه وسلم خاصة ، قال : فإنه لا تُحقبل تو بقه ، ويتحتم قتله ، ولا يُخير الإمام فى قتله وتركه ؛ لأن قذ ف النبي صلى الله عليه وسلم حق لميت فلا يسقط بالتو بة وتركه ؛ لأن قذ ف النبي صلى الله عليه وسلم حق لميت فلا يسقط بالتو بة كقذف الآدم ،

وقد يستدل لهؤلاء من المذهب بعموم كلام الإمام أحمد وتعليله، حيث قال فى قوم من أهل العهد نقضوا العهد وخرجوا بالذرية إلى دار الحرب فبعث فى طلبهم فلحقوهم فعار بوهم، قال: إذا نقضوا العهد فمن كان منهم بالفاً فيجرى عليه ما يجرى على أهدال الحرب من الأحكام إذا أسروا فأمرُهم إلى الإمام يحكم فيهم بما يرى، وعلى هذا نقول: فللامام أن يعيدهم إلى الذمة إذا رأى المصلحة في ذلك ، كما له مثلُ ذلك في الأسير الحربي الأصلي .

وهذا القول في الجملة هو الصحيح من قولي الإمام الشافعي ، والقول الآخر الشافعي أن مَنْ نقض المهد من هؤلاء يرد الله مأمنه ، ثم من أصحابه مَن استثنى سب وسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة ، فجمله مُوجِباً للقتل حَتْماً دون غيره ، ومنهم من عَمَّم الحكم ، هذا هو الذي ذكره أصحابه ، وأما لفظه فإنه قال في الأم: إذا أراد الإمام أن يكتب كتاب صلح على الجزية كتب ، وذكر الشروط ، إلى أن قال : وعلى أن أحداً منكم إن ذكر محمدا صلى الله عليه وسلم أو كتاب الله أو دينة بما لاينبغي أن يذكره به فقد برئت منه ذمة الله ثم ذمة أمير المؤمنين ماله ودمه وجيم المسلمين ، ونقيض ما أعطى من الأمان ، وحَل لأمير المؤمنين ماله ودمه كما عمل أموال أهل الحرب ودماؤهم ، وعلى أن أحداً من رجالهم إن أصاب مسلمة بزني أو اسم نكاح أو قطع الطريق على مسلم أو وَتَنَ مسلماً عن دينه أو أعان المحار بين على المسملة بن مؤمنه أو دلالة على عَوْرَات المسلمين أو إيواء لميونهم فقد نقض عهده ، وأحل دمه وماله ، وإن نال مسلماً ما دون هذا في مله أو عرضه لزمه فيه الحكم

ثم قال : فهــذه الشروطُ اللازمة إن رضيها ، فإن لم يَرْضَهَا فلا عُقْدَةَ له ولا جزية .

نم قال: وأيهم قال أو فعل شيئًا مما وصَفْته نقضا للمهد وأسلم لم يقتل إذا كان ذلك قولا ، وكذلك إذا كان فعلا لم يقتل إلا أن يكون في دين المسلمين أنَّ مَنْ فعله تُقتل حدًّا أو قصاصا ، فيقتل بحد أو قصاص ، لانقض عهد ، و إن فعل مما وصفنا وشرط أنه نقص لعهد الذمة فلم يسلم ولكنه قال «أنوب وأعطي الجزية كا كنت أعطيها أو على صلح أجدِّده » عوقيبَ ولم يقتل ، إلا أن يكون فعلَ فعلا

يوجِبُ القصاص أو الحدَّ ، فأما مادون هذا من الفعل أو القول فكلُّ قولِ فيعاقب عليه ولا يقتل .

قال: فإن فعل أو قال ماوصفنا وشرط أن يحل دمه فُظفر به فامتنع من أن يقول «أسلم، أو أعطى جزية » قُتِل، وأخذَ مالُه فيثا، وهذا اللفظ يعطى وجوب قتله إذا امتنع من الإسلام والعَوْد إلى الذمة .

وسلك أبو الخطاب في « الهـداية » والحلواني و كثير من متأخرى أصحابنا مسئلًك المتقدمين في إقرار نصوص الإمام أحمد بحالها، وهو الصواب، فإن الإمام أحمد قد نص على القتل عينا فيمن زنى بمسلمة حتى بعد الإسلام، وجعل هذا أشد من نقض العهد باللحاق ودار الحرب، ثم إنه نص هناك على أن الأمر إلى الإمام كالأسير، ونص هنا على أن الإمام يخير أن يقتل، ولا يخفي لمرت تأمل نصوصه أن القول بالتخيير مطلقاً مخالف لما.

وأما أبو حنيفة فلا تجيء هذه المسألة على أصله ؟ لأنه لاينتقض عهد أهل الذمة عنده إلا أن يكونوا أهل شوكة وتَمنَعَة فيمتنعون بذلك على الإمام ، ولا يحكنه إجراء أحكامنا علمهم .

ومذهب مالك لاينتقض عهدهم إلا أن يَخْرُ جوا ممتنعين منا مانعين للجزية من غير ظلم ، أو يلحقوا بدار الحرب ، لكن مالكا يوجب قتل ساب الرسول صلى الله عليه وسلم عينا ، وقال : إذا استكره الذمي مسلمة على الزلى قتل إن كانت حرة ، و إن كانت أمة عوقب العقو بة الشديدة ، فمذهبه إيجاب القتل عينا لبعض أهل الذمة الذين يفعلون مافيه ضرر على المسلمين ، فمن قال «إنه بُردُ يلى مأمنه » قال : لأنه حصل في دار الإسلام بأمان ، فل يَجُزُ قتلُه حتى يرد الى مأمنه كا لو دخلها بأمان صبى ، وهذا ضعيف جداً ، لأن الله قال في كتابه : إلى مأمنه كا لو دخلها بأمان صبى ، وهذا ضعيف جداً ، لأن الله قال في كتابه : (و إنْ نَدكَمُوا أيمام من بعد عهدهم وطَعَنُوا في دينكم فقاتلُوا أثمَّة الكفر ، إنهُمْ لا أيمان لهم ، العلهم ينتهون ، ألا تُقاتِلُون قوماً مَدينكم فقاتلُوا أيمام م) الآية (١) من الآيتين١٩٥٣ من سورة التوبة

فهذه الآية و إن كانت نزلت في أهل الهُدْنة فعمومُها لفظا ومعنَّى يتناول كلَّ ذي عهد على مالا يخني ، وقد أمر سبحانه بالمُقاتلة حيث وَجَدْ نَاهم فعمَّ ذلك مأمنهم وغير مأمنهم ، ولأن الله تعالى أمر بقتالهم حتى يُعْطُوا الجزَّيَة عن يَدرٍ وهم صاغرون ، فمتى لم ُيْفُطُوا الجزية أو لم يكونوا صاغرين جاز قتالُهم من غير شرط على معنى الآية ، ولأنه قد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بقتــل من.رأوه من رجال يهود صَبِيحَة ۖ قتل ابن الأشرف وكانوا معه معاهدين ، ولم يأمر بردُّ هم إلى مأمنهم ، وكذلك لما نقضت بنو قَيْنُقاً عالمهدَ قاتلهم ولم يردُّ هم إلى مأمنهم ، ولما نقضت بنو قُرَ بْظَةَ العهد قاتلهم وأسَرَهم ولم يُبُلُّغُهُمْ مأمنهم ، وكذَّلك كعب ابن الأَشْرَفِ نَفْسُهُ أَمْرُ بَقْتُلُهُ غَيِلَةً وَلَمْ يَشْعَرُهُ أَنَّهُ يَرْ يَدُ قَتْلُهُ ، فضلاعن أن يُبْلُغِهُ مأمنـه، وكذلك بنو النَّضِير أجلاهم على أن لا ينقلوا إلا ماحَمَــلَته الإبل إلا الحلقة ، وليس هذا بإبلاغ المأمن ؛ لأن من بلغ مأمنه يؤمن على نفسه وأهـله وماله حتى يبلغ مأمنه ، وكذلك سلام بن أبي الْحَمَّيْقِ وغيرُه من يهود لما نقضوا العهد قَتَكَيَّم نو بة خيبر ولم رُيْبلغهم مأمنهم ، ولأنه قد ثبت أن أصحاب رسول الله النَّصْراني الذي أراد أن يَفْجُر بالمسلمة وصَلَّبُوه ، ولم ينكره منكر ، فصار إجماعا ولم يردُّوه إلى مأ منه ، ولأن في شروط عمر الني شَرَ علها على النصاري « فإن نحن خَالَفَنَا عن شيء شرَطناه لـكم وضمنَّاه على أنفسنا فلا ذِمَّة كنا ، وقد حلَّ لكم منا ماحَلَّ لأهل المعاندة والشقاق » رواه حربُ بإسناد صحيـــح، وقد تقدم عن عمر وغيره من الصحابة مثل أبي بكر وابن عمر وابن عباس وخالد بن الوليد وغيرهم رضوان ُ الله تمالي عليهم أنهم قتَلوا أو أمروا بقتل ناقض ِ العهــد ِ ، ولم يُبْلِغُوهُ مَأْمِنه ، ولأن دمه كان مُبَاحًا ، وإنا عَصَمَته الذمة ، فمتى ارتفعت الذمة بقي على الإباحة، ولأن الكافر لو دَخَل دار الإسلام بغير أمان وحصل في أيدينا جاز قتله في دارنا ، وأما من دخل بأمان صبى فإعا ذلك لأنه يعتقد أنه مستأمن

فصارت له سُمْه أمان ، وذلك يمنع قتله ، كن وطى ، فَرْجًا يعتقد أنه حلال لا حَدَّ عليه ، وكذلك ينسب فى دخوله دار الإسلام إلى تفريط ، وأما هذا فإنه ليس له أمان ولا شبهة أمان ؛ لأن مجر د حصو له فى الدار ليس بشبهة أمان بالاتفاق ، بل هو مُقدِم على ما ينقض به العهد ، مفرط فى ذلك ، عالم أنالم نصالحه على ذلك ، فأى عذرله فى حقن دمه حتى يلحقه بمأمنه ؟ نعم لو فعل من نواقض العهد مالم يعلم أنه يضرنا مثل أن يذكر الله تعانى أو كتابه أو رسوله بشى واقض العهد كا تقدم ، مالم يتقدم يسبه جأنزا عندنا \_ كان معذورا بذلك ، فلا ينقض العهد كا تقدم ، مالم يتقدم إليه كا فعل عمر بقسطنطين النّصر الى .

وأما منقال إنه كالأسير الحربي إذا حصل في أيْد ينا فقال : لأنه كافر حلالُ الدم حصل في أيدينا ، وكلُّ مَنْ كان كذلك فإنه مأسور ؛ فلنا أن نقتله كما قتل النبي صلى الله عليه وسلم عُقْبَةً بن أبي مُعَيْطِ والنَّضْرَ بن الحارث ، ولنا أن نمُنَّ عليه كَمْ مَنَّ النبي صلى الله عليه وسلم على ثمَامة بن أثال الحنفي وعلى أبي عَزَّةَ الجمحي ، ولنا أن نُفَادِي َ به كما فادى النبي صلى الله عايه بَعَقِيل وغيره ، ولنا أن نسترقه كما استرق السلمون خَلْقًا من الأشرَى مثل أبى لؤلؤة قاتل عبر ومماليك العباس وغيرهم ، أما قَتْلُ الأسيرواسترقاقه فما أعلم فيه خلافا ، لـكن قداختلف العلماء في المنِّ عليه والمفاداة ، هل هو باق أومنسوخ ؟ على ما هو معروف فيمواضعه ، وهذا لأنه إذا نَقَضَ العبد عادكما كان ، والحربي الذي لا عهدله إذا قدر عليه جاز قتله واسترقاقه ، ولأنه ناقضُ للميد فحاز قتــله واسترقاقه ، كاللاحق بدار الحرب والحارب في طائفة ممتنعة إذا أسر ، بل هذا أولى ، لأن نقض العيد بذلك متفق عليه ، فهذا أغلظ ، فإذا جاز أن يحكم فيه بحكم الأسير فني هذا أولى ،نعم إذا انتقض العهد بفعل له عقو بة تخصه ــ مثل أن يقتل مسلماً، أو يقطع الطريق عليه ، ونحو ذلك ــ أقيمت عليه تلك المقوبة ، سواء كانت قتلا أو جلدا ، ثم إن بقي حيا بعد إقامة حد تلك الجريمة عليه صاركالكافر الحربي الذي لا حد عليه.

( ۱۸ - الصارم المساول )

ومن فَرَّقَ بِين سَبِّ رسول الله صلى الله عليه وسلم و بين سائر النواقض قال : لأن هذا حَقُ لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم يَعْفُ عنه ، فلا يجوز إسقاطه بالاسترقاق ولا بالتو بة كسبِّ غير رسول الله عليه الصلاة والسلام ، وسيأتى إن شاء الله تعالى تحرير مأخذ السب .

وأما من قال إنه يتمين قتله إذا َنقَضَه بما فيه مضرة على المسلمين دون ما إذا لم يُوجَدُّ منه إلا مجردُ اللحاق بدار الحرب والامتناع عن المسامين فلاأن الله تعالى قال : ﴿ وَ إِنْ نَكَنُوا أَيَانِهِم مِن بعد عَهَٰدِهِم وطَمَنُوا في دينكم فقاتلوا أُمَّةٍ الكفر ؛ إنهم لا أيمان لهم ، لعلهم ينتهون ، ألا تُقَاتلون قوماً نكثوا أيمامهم ، وَهَمُوا بإخراج الرسول ، وَهُمْ بدأوكم أوَّلَ مرة ) إلى قوله : ( قانلوهم ُيمَذِّبْهُمُ الله بأيديكم ، ويُخْزِهم ، ويَنْصُرْكم عليهم ، ويَشْفِ صُدُورَ قوم ِ مؤمنين)(١) فأوْجَبَ سبحانه قتالَ الذين نكثوا العهد وطعنوا في الدين ، ومعلومُ أن مجرد نَكُتُ العهد موجبُ ۗ للقتال الذي كان واجباً قبل العهد وأوْ كَد ، فلا بدأن يفيد هذا زيادةَ توكيدٍ ، وما ذاك إلا لأنَّ الكافر الذي ليس بمعاهَد يجوز الكف عن قتاله إذا اقتضَتِ المصلحة ذلك إلى وَقْتِ فيجوز استرقاقه ، بخلاف هذا الذي نقض وطمن فإنه يجب قتالُه من غير استتابة ، وكل طائفة وجب قتالها من غير استثناف لفعل يبيح دم آحادها فإنه يجب قتل الواحد منهم إذا فعله وهو في أيدينا كالردة والقتل في الحجار بة والزني ونحو ذلك ، بخلاف البغي فإنه لايبيح دمَ الطائفة إلا إذا كانت ممتنعة ، و بخلاف الـكفر الذي لا عَهْدَ معه فإنه يجوز الاستيناء بقتل أصحابه في الجملة ، وقوله سبحانه : ( يُعذبهم الله بأيديكم و يخزهم ) دليلٌ على أن الله تعالى يريد الانتقام منهم ، وذلك لا يحصل من الواحد إلا إذا قتل ، ولا يحصل إن منَّ عليه أو فُودى به أو استرقَّ ، نعم دَلَّتِ الآية على أن الطائفة الناقضةَ الممتنعة يجوز أن يتوبِّ الله على مَنْ يشاء منها بعد أن يعذبها

<sup>(</sup>١) الآيتان ١٢ و ١٣ من سورة التوبة .

و يخزيها بالغلبة ؛ لأن ما حاق بهم من العذاب والخِرْى يَكْنَى فَى رَدْعِهم ورَدْع أمثالهم عما فعلوه من النقض والطعن ، أما الواحد فلو لم يقتل بل من عليه لم يكن هناك رادع قوى عن فعله .

وأيضاً ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم لما تستبي بني ُقرَيْظَة قتل المقاتلة واسترق الدرية ، إلا امرأة واحدة كانت قد ألقت رحّى من فوق الحِصْنِ على رجل من المسلمين فقتلها لذلك ، وحديثها مع عائشة رضى الله عنها معروف ، ففر ق صلى الله عليه وسلم بين من اقتصر على نقض العهد وبين من آذى المسلمين مع ذلك ، وكان لا يعلغه عن أحد من المعاهدين أنه آذى المسلمين إلا ندّب إلى قَتْله ، وقد أجْلَى كثيراً ومَنَّ على كثير عمن نقض العهد فقط .

وأيضاً ، فإن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عاهدوا أهل الشام من السكفار ثم نقضوا المهد فقاتلوهم ثم عاهدوهم، مرتين أو ثلاثا ، وكذلك مع أهل مصر ، ومع هذا فلم يَظْفَروا بمعاهد آذى المسلمين بطَعْن فى الدين أو زنى بمسلمة ونحو ذلك إلا قتلوه ، وأمروا بقتل هؤلاء الأجناس عيناً من غير تخيير ، فعلم أنهم فرقوا بين النوعين .

وأيضاً ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بقتل مِقْيَس بن حُبابة (١) وعبد الله بن خَطَل ونحوها بمن ارتد وجمع إلى رد ته قَتْل مسلم ونحوه من الضرر ، ومع هذا فقد ارتد في عهد أبى بكر رضى الله عنه خلق كثير وقتلوا من المسلمين عدداً بعد الامتناع مثل ما قتل طُلَيْحة الأسدِئ عُكَاشة بن محصن وغيره، ولم يؤخذ أحد منهم بقصاص بعد ذلك ، فإذا كان المرتد يؤخذ بما أصابه قبل الامتناع من الجنايات ، ولا يؤخذ بما فعله بعد الامتناع، فكذلك الناقض للعهد ، لأن كليهما خرج عما عصم به دمه : هذا نقض إيمانه ، وهذا نقض أمانه ، وإن كان في هذا خلاف بين الفقها ، في المذهب وغيره ، فإنما قِسْناً على أصل ثبت بالسنة و إجماع خلاف بين الفقها ، في المذهب وغيره ، فإنما قِسْناً على أصل ثبت بالسنة و إجماع

<sup>(</sup>۱) انظر ص ۱۲۷.

الصحابة ، نسم المرتد إذا عاد إلى الإصلام عصم دمه إلا مِن حد يُقتل بمثله المسلم ، والمعاهد يقتل على ما فعله من الجنايات المضرة بالمسلمين ؛ لأنه يصير مُباحا بالنقض ولم يَمد إلى شيء يَعصم دمه فيصير كر بي يفلظ قتله ، يبين ذلك أن الحر بي على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا آذى المسلمين وضراهم قتله عقوبة له على ذلك ولم يمن عليه بعد القدرة عليه ، فهذا الذي نقض عهده بضرر المسلمين أو لى بذلك ، ألا ترى أنه لما مَن على أبي عَزة الجمحي وعاهده أن لا يعين عليه فقدر به ثم قدر عليه بعد ذلك وطلب أن يمن عليه فقال : « لا تمسح سبلاتك فغدر به ثم قدر عليه بعد ذلك وطلب أن يمن عليه فقال : « لا تمسح سبلاتك واحد مرتين » فلما نقض يمينه منعه ذلك من المن عليه ؛ لأنه ضراه بعد أن كان عاهده على ترك ضراره ، فكذلك من عاهد من أهل الذمة أنه لا يؤذى المسلمين ثم آذاهم لو أطلةوه للدغوا من جُحر واحد مرتين ، ولمسح المشرك المسلمين ثم آذاهم لو أطلةوه للدغوا من جُحر واحد مرتين ، ولمسح المشرك سبلاته وقال : سخرات بهم مرتين .

وأيضاً ، فلأنه إذا لحق بدار الحرب وامتنع لم يضر المسلمين ، و إنما أبطل المقد الذي بينهم و بينه فصار كربي أصلي ، أما إذا فعل ما يضر بالمسلمين - من مقاتلة ، أو زبّي بمسلمة ، أو قطع طريق ، أو حبس ، أو نحو ذلك - فإنه يتمين قتله ؛ لأنه لو لم يقتل لخلت هذه المفاسد عن العقوبة عليها وتعطلت حدود هذه الجرائم ، ومثل هـذه الجرائم لا يجوز العفو عن عقوبتها في حق المسلم ، فَلَأَنْ لا يجوز العفو عن عقوبتها في حق الله م فَلَأَنْ لا يجوز العفو عن عقوبتها في حق الذي وأحسري ، وما كربيا ، والحربي لا يقام عليه إلا القتل ، فتمين قتله ، وصار صاحبها صار حربيا ، والحربي لا يقام عليه إلا القتل ، فتمين قتله ، وصار هذا كالأسير اقتضت المصلحة وتله لهلمنا أنه متى أفلت كان فيه ضرر على المسلمين أكثر من ضرر قتله لا يجوز المن عليه ولا المفاداة به اتفاقاً ، المسلمين أكثر من ضرر قتله لا يجوز المن عليه ولا المفاداة به اتفاقاً ، ولأن الواجب في مثل هـذا إما القتل أو المن أو الاسـترقاق أو الفداء ،

فأما الاسترقاق فإنه أبقى له على ذمته بنحو مما كان فإنه كان تحت ذمتنا نأخذ منه الجزية بمنزلة العبد ، ولهذا قال بعض الصحابة العمر فى مسلم قتل ذميا : أتقيد عَبْدَك من أخيك (١) ؟ بل ربما كان استعبادُه أنفَعَ له من جعله ذمياً ، واستعباد مثل هذا لا توامن عاقبته وسوء مَغَبَّته ، وأما المن عليه والمُفاداة به فأبلغ فى المَفْسَدَة ، وإعادته إلى الذمة ترك له لمقو بته بالكلية ، فتعين قتله .

يوضح ذلك أنا على هذا التقدير لا نماقبه إذا عاد إلى الذمة إلا بما يماقب فيه المسلم أو الباقى على ذمته ، وهذا فى الحقيقة يؤول إلى قول من يقول : إن المهد لا ينقض بهذه الأشياء ، فلا معنى كجُمْل هذه الأشياء ناقضةً للمهد و إيجاب إعادة أصحابها إلى المهد وأن لا يماقبوا إذا عادوا إلا بما يُماقَبُ به المسلم .

يؤيد ذلك أن هذه الجرائم إذا رفَمَتِ العهد وفسخته فلا ن يمنع ابتداء بطريق الأولى ، لأن الدوام أقوى من الابتداء ، ألا ترى أن العدّة والرِّدَة تمنع ابتداء عقد الذكاح دون دوامه ، فأما إن كان وجود هذه المضرات يمنع دوام المقد فنعه ابتداء ، أولى وأحرى ، وإذا لم يجز ابتداء عقد الذمة فلأن لا يجوز المن أولى ، ولأن الله تعالى أمر بقتسل جميع المشركين إلا أن المشدُودَ وَثَا قه من المحاربين جعل لنا أن نعامله بما نرى ، والخارج عن المشدد و المناق الذي لم يدخل فيه ، كا أن الخارج عن الدين ليس بمنزلة الذي لم يدخل فيه ، كا أن الخارج عن الدين ليس بمنزلة الذي لم يدخل فيه ، فإن الذي لم يدخل فيه باق على حاله ، والذي خرج من الإيمان والأمان قد أحدث فساداً ؛ فلا يلزم من احتمال الفساد المجاق المستصحب احتمال الفساد المحدد ؛ لأن الدوام أقوى من الابتداء .

<sup>(</sup>١) يريد بالعبد الذمى ، وبالأخ المسلم .

يبين ذلك أن كل أسير كان يؤذى المسلمين مع كفره فإن النبي صلى الله على عليه وسلم قَتَله مثل النَّصْرِ بن الحارث وعُقْبة بن أبى مُعَيَّط ومثل أبى عزَّة الجمعي في المرة الثانية .

وأيضاً، فإنه إذا امتنع بطائفة أو بدار الحرب كان ما يُتَوَقَّى من ضرره متعلقا بعزه ومَنَعَته كالحربى الأصليِّ، فإذا زالت المَنعَة بأسره لم يَبْقَ منه ما يبقى إلا من جهة كونه كافراً فقط، فلا فرَق بينه و بين غيره، أما إذا أضر المسلمين وآذاهم بين ظهرانيهم أو عمرَّدَ عليهم بالامتناع مما أوجبته الذمة عليه كان ضَرَرُه بنفسه من غير طائفة تمنعه وتنصره فيجب إزهاق نفسه التي لا عِصْمَة لهما وهي منشأ للضرر وينبوع لأذى المسلمين، ألا ترى أن المتنع ليس فيا فعله إغراء للآحاد غبر ذوى المَنعَة بخلاف الواحد فإن فيا يفعله فَتَمْ عَ باب الشر، فإن لم يعاقب فعَلَ ذلك غيرُه وغيره، ولا عقو بة لمن لا عهد له من الكفار إلا السيف.

وأيضا ، فإن الممتنع منهم قد أمرنا بقتاله إلى أن يُعْطَى الجزية عن يد وهو صاغر ، وأمرنا بقتاله حتى إذا أثخنّاه فشدُّ وا الوَّثَاق ، فكل آية فيها ذكر القتال دخَل فيها ، فينتظمه حكم غيره من الكفار الممتنمين ، و يجوز إنشاء عقد ثان لمم واسترقاقهم ونحو ذلك ، أما من فعل جناية انتقض بها عهدُه وهو في أيدينا فلم يدخل في هذه العمومات ؛ لأنه لايقاتلُ و إيما يقتل إذ القتال الممتنع ، و إذا كان أخذ الجزية والمن والفداء إيما هو لمن قوتل وهذا لم يقاتل ، فيبقى داخلا في قوله ( فاقتلوا المشركين ) غير داخل في آية الجزية والفداء .

وأيضاً ، فإن الممتنع يصير بمرلة الحربى ، والحربى يندرج جميع شأنه تحت الحراب ، بحيث لو أسلم لم يؤاخذ بضمان شىء من ذلك ، مخلاف الذى فى أيدينا، وذلك أنه مادام تحت أيدينا فى ذمتنا فإنه لا تأويل له فى ضرر المسلمين وإيذائهم ، أما اللحاق بدار الحرب فقد يكون له معه شهة فى دينه يرى أنه إذا تمكن من الهرب حرب، لاسها و بعض فقهائنا يبيح له ذلك ، فإذا فعل ذلك

بتأويل كان بمنزلة ما يُتلفهُ أهل البغى والعدل حال القتال لاضمان فيه ، وما أتلفوه فى غير حال الحرب ضمنته كل طائفة للأخرى ، فليس حال مَنْ تأوّل فيها فعله من النقض كحال من لم يتأول .

وأيضاً ، فإنَّ مايفعله بالمسلمين من الضرر الذي ينتقض به عهدُ م لابدَّ له من عقو بة ؛ لأنه لا يجوز إخلاء الجرأئم التي تَذْعُو إليها الطباع من عقو بة زاجرة ، وشَرْعُ الزواجر شاهدُ لذلك ، نم لا يخلو إما أن تسكون عقو بتُه من جنس عقو بة من يفعل ذلك من مسلم أو ذمى بامرأة ذمية أو دون ذلك أو فوق ذلك ، والأول باطل " ؛ لأنه يلزم أن يكون عقو بة المعصوم والمباح سواء ، ولأن الذي نقض المهد يستحق العقو بة على كفره وعلى ما فَعَلَه من الضرر الذي نقض به العمد، وإنمــا أخرت عقو بة الـكفر لأجل العمد، فإذا ارتفع العمدُ استحقَّ العقو بة على الأمرين ، وبهذا يظهر الفرقُ بينه و بين مَنْ فعل ذلك وهو معصوم و بين مُباَحرِ دمُه لم يفعل ذلك ؛ لأن هذه المعاصى إذا فعلمها المسلم فإنها مُنجبرة بما يلتزمه من نَصْر المسلمين ومنفعتهم وموالاتهم ، فلم يتمحض مصرا للمسلمين لأن فيه منفعة ومضرة وخيراً وشراً ، بخلاف الذمي فإنه إذا ضرَّ المسلمين تمحَّض ضررا لزوال العهد الذي هو مظنة منفعته ووجود ِ هــذه الأمور المضرة ، و إذا لم يجز أن يعاقب بمثل ما يعاقب به المسلم فأن لا يعاقَبَ بما هو دونه أولى وأخرَى، فوجب أن يعاقب بما هو فوق عقو بة المسلم ، ثم المسلم يتحتّم قتلهُ إذا فعل مثل هذه الأشياء فتحتم عقو بة ِ ناقض العهد أولى ، لـكن يختلفان في جنس العقوبة فهذا عقو بتهُ القتلُ فيجب أن يتحتم ، وذلك عقو بتهُ تارةً القتلُ وتارةً القَطْع وتارةً الرجمُ أو الجلد .

## فعبال

تلخيص حكم إذا تلخُّصت هــذه القاعدة ُ فيمن نقض السهد على العموم فنقول: شاتمُ شاتم الرسول رسولِ الله صلى الله عليه وسلم يتعين قتله كما قد نص عليه الأُمَّة .

أما على قول من يقول: يتدين قتل كل من نقض المهدوهو في أيدينا أو يتدين قتل كل من نقض المهدوهو في أيدينا أو يتدين قتل كل من نقض العهد عا فيه ضرر على المسلم ن وأذى لهم كما قد ذكر اه في مذهب الإمام أحمد وكما قد دلَّ عليه كلامُ الشافعي الذي نقلناه ، أو نقول: يتدين قتل من نقض العهد بسبِّ الرسول صلى الله عليه وسلم وَحُده كما قد ذكره القاضي أبو يعلى وغيره من أصحابنا ، وكما ذكره طائفة من أصحاب الشافعي ، وكما نص عليه عامة الذين ذكروه في نواقض العهد ، وذكروا أن الإمام يتخير فيمن نقض العهد على سبيل الإجمال فإلهم ذكروا في مواضع أخر أنه يقتل مِنْ غير تخيير فظاهر

وأما على قول من يقول: إن كل ناقض للعهد فإن الإمام يتخير فيه كالأسير، فقد ذكرنا أنهم قالوا: إنه يستوفى منه الحقوق كالقتل والحد والتعزير، لأن عقد الذمة على أن تجرى أحكامنا عليه، وهذه أحكامنا، ثم إذا استوفيناً منه ذلك فالإمام مخير فيه كالأسير، وعلى هذا القول فيمكنهم أن يقولوا: إنه يقتل ؛ لأن سب رسول الله صلى الله عليه وسلم موجب للقتل حدا من الحدود كا لو نقض العهد بزيّ أو قطع طريق فإنه يقام عليه حدث ذلك فيقتل إن أوجب القتل، بل قد يقتل الذمى حداً من الحدود و إن لم ينتقض عهد مكا لو قَتَلَ ذمياً آخر أو زبى بذمية فإنه يستوفى منه القود و ود الزبى وعهده باقي، ومذهب مالك يمكن أن يوجّه على هذا المأخذ إن كان فيهم من يقول لم ينتقض عهده.

و بالجملة فالقول بأن الإمام يخير في هذا إنما يدلُّ عليه كلامُ بعض الفقهاء من أو إطلاقه ، وكذلك القولُ بأنه يلحق بمأمنه ، وأخددُ مذاهب الفقهاء من الإطلاقات من غير مراجعة لما فسروا به كلامهم وما تقتضيه أصولُهم يجرُّ إلى مذاهب قبيحة ، فإن تقرر في هذا خلاف فهو ضميف نقلا لما قدمناه وتوجيها لما سنذ كره .

الدليل على تع**ين** قتله والدليل على أنه يتمين قتلُه ، ولا يجوز استرقاقُه ولا المن ُ عليه ولا المُفَاداة به ، من طريقين .

أحدها: ما تقدم من الأدِّلةِ على وجوب قتل ناقض العهد إذا نَقَضَه بما فيه ضرر على المسَلمين مطلقاً .

الثاني : ما يخصُّه ، وهو من وُجُوه :

أحدها : من الآيات الدالة على وجوب قتل الطاعن في الدين .

الثاني : حديث الرجل الذي قَمَلَ المرأة اليهودية على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأهْدَر النبئ صلى الله عليه وسلم دمها ، وقد تقدُّم من حديث على وابن عباس ، فلو كان سبِّ النبي صلى الله عليه وسلم يرفع العهد َ فقط ولا يوجب الفتل لـكانت هذه المرأة بمنزلة كافرية أسيرة. ، و بمنزلة كافرة بـ دخلت. إلى دار الإسلام ولا عهد لهـــا ، ومعاوم أنه لا نجوز قتلُهَا ، وأنها تصير رقيقة للمسلمين بالسبي ، وهذه المرأة المقتولة كانت رقيقة " ، والمسلم إذا كانت له أمّــة كَافَرَةَ حَرْ بَيْةً لَمْ يَجُزُنُ لَهُ وَلَا لَغَيْرِهِ قَتْلُهُمَا لَجُرِدَ كُونِهَا حَرِيَّةً ، بل تَكُونَ مُلْكُا لسيدها تُرَدُّ عليه إذا أخذها المسلمون، ولا نعلم بين المسلمين خلافا في أن المرأة لايجوز قتلها لمجرد الكفر إذا لم تكن مُعاَهَدة كما يقتل الرجل لذلك، ولا نعلم خلافًا في أن المرأة إذا ثَبَتَ في حقهًا حكم نقض المهد فقط مثل أن تكون من أهل الهُدُّنة وقد نقضوا العهد فإنه لايجوز قتل نسائهم وأولادهم ، بل يسترق النساء والأولاد، وكذلك الذميُّ إذا نقض المهد ولحق بدار الحرب، فمن وُلِد له بعد نقضاً العهد لم يجز قتل النساء منهم والأطفال ، بل يكونون رقيقاً للمسلمين، وكذلك أهل الذمة إذا امتنعوا بدار الحرب وبحوها .

فن الفقهاء من قال: المهدباق في ذريتهم ونسائهم كما هو المعروف عن الإمام أحمد، وقال أكثرهم: ينتقض العهد في الذرية والنساء أيضاً، ثم لا يختلفون أن الله تبارك وتعالى يقول: في كتابه

( وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللهِ الَّذِينَ أَيْقَاتِاوُ نَـكُمُ ۚ ، وَلاَ تَعْتَدُوا ، إِنَّ اللهِ لاَ يُحُبِّ الْمُمْتَدِينَ ﴾(١) فأمَرَ بقتال الذين يقاتلون ، فعلم أن شرط القتال كونُ المُقَاتَلِ مق\_\_\_اتلاً.

> النهى عن قتل النساء

وفي الصحيحين عن ابن عمر قال : و ُجدت امرأة مقتولة في بعض مغازي رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فنهى رسولُ الله صلى الله عليه وسلم عن قتل النساء والصبيان .

وعن رباح بن ربيع أنه خرج مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غَزُّوَة غزاها وعلى مُقَدِّمته خالد بن الوليد ، فمر رباح وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على امرأة مقتولة مما أصابت المقدمة ، فو قَفُوا ينظرون إليها ، يعني ويتعجبون من قتلها ، حتى لحق رسولُ الله صلى الله عليه وسلم على راحلته ، فانْفَرَجُوا عنها ، فوقف عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال « مَا كَانَتْ هٰذِهِ لِتُقَاتِلَ » فقال لأحدهم « أَخْقُ خالدا فَقُلْ له : لاَ تَقْتُلُوا ذُرِّيَّةً ولا عَسِيفًا» رواه الإمام أحمد وأبود اود وابن ماجة .

وعن ابن كعب بن مالك عن عمه أن النبي صلى الله عليه وسلم حين بعث إلى ابن أبى الحقيق بخيبر « نهَى عَنْ قَتْلِ النساء والصبيان » رواه الإمام أحمد . وفى الباب أحاديث مشهورة ، على أن هذا من العلم العام الذي تناقلته الأمة خَلَفاً عن سلف ، وذلك لأن المقصود بالقتال أن تكون كلة الله هي العليا ، وأن يكون الدينُ كلَّه لله ، وأن لاتكون فتنة ، أي لا يكون أحد يفتن أحدا عن دين الله ؛ فإنما نقاتل مَنْ كان ممانعاً عن ذلك ، وهم أهل القتال ، فأما مَنْ لايقاتل عن ذلك فلاوَجْهُ َ لقتله كالمرأة والشيخ الـكبير والراهب ونحو ذلك ، ولأن المرأة تصير رقيقة للمسلمين ومالاً لهم ، ففي قَتْلُها تفويتُ لذلك عليهم من غير حاجة و إضاعة للمال لغير حاجة ، نعم إذا قاتكَتِ المرأة جازأن تقتل بالاتفاق؛ لوجود المعنى فيها

<sup>(</sup>١) من الآية ١٩٠ من سورة البقرة .

الذى جمل الله ورسوله عَدَمَه مانعا من قتلها بقوله صلى الله عليه وسلم « مَا كَانَتْ هذه لتقاتل» لكن هل بجوز أن تُقْصَدَ بالقتل كا يقصد الرجل أو يقصد كفها كا يقصد كف الصائل ؟ ففيه خلاف بين الفقهاء ، فإذا كان الحكم في المرأة مثل ذلك وقد أهْدَرَ النبي صلى الله عليه وسلم دَم امرأة ذمية لأجل سبها ، مع أن قتلها لو كان حراما لأنكره النبي صلى الله عليه وسلم كما أنكر قَتْلَ المرأة التي وَجَدها مقتولة في بعض مغازيه وإن لم تكن مضمونة بدية ولا كفارة ؛ فإنه صلى الله عليه وسلم لا يسكت عن إنكار المنكر ، بل إقرار و دليل على الجواز والإباحة ، وقد علم أن السابة ليست بمنزلة الأسيرة الكافرة ؛ لأن تلك لا يجوز قتلها ، وعُلم أن السب أو جب قتلها بنفسه كما يجب قتلها بالاجماع إذا قطَعت الطريق وقتلت فيه ، وإذا زنت ، وكا يجب قتلها بالردّة عند جماهير العلماء .

فإن قيل : يجوز أن يكون سبها للنبي صلى الله عليه وسلم بمنزلة قتالها ، والمرأة إذا قاتلت وكانت مُمَاهَدَة انتقض عُهدُ ها كالرجل إذا فعل ذلك ، ويجوز أن تكون حينئذ بمنزلة المرأة المقاتلة إذا أسرت يتخير إذا الإمام فيها بين أربعة أشياء كا يتخير في الرجل المقاتل إذا أسر .

قلنا : الجواب من وجوه :

أحدها: أن هذه المرأة لم يَصْدُر عنها إلا مجرد شَيْم النبي صلى الله عليه وسلم بحضرة سيدها المسلم ، ولم تحضر أحدا من المشركين للقتال ، ولا أشارت على السكفار براً ي تُعِينُ فيه على قتال المسلمين ، ومعلوم أن مَنْ لم قاتل بيده ولا أعان على القتال بلسانه لم يجز أن ينسب إليه القتال بوجه من الوجوه ، ونحن لاننكر أن مَنْ لا يجوز قتله كالراهب والأعمى والشيخ الفاني والمقعد ونحوهم إذا كان لهم رأى في القتال وكلام يعينون به على قتال المسلمين كانوا بمنزلة المقاتلين ، لكن مجرد سب المرأة لرسول الله صلى الله عليه وسلم عند قوم مسلمين ليس من هذا القبيل ، و إنما هو أذى لله وارسوله أ بلغ من القتال من بعض الوجوه ، فلو لم يكن موجباً

قتل السابة لاينافي النهى عن قتلالنساء للقتل لكانت المرأة الكافرة قد قتلت لأنها مقاتلة وهى لم تقاتل ، وذلك غير جائز ، فعلم أنه موجِب للقتل و إن لم يكن قتالا ، وقد يكون قتالا إذا ذكر فى معرض الحض على قتال المسلمين و إغراء الكفار بحربهم ، فأما فى هذه الواقعة فلم يكن من القتال المعروف .

الجواب الثانى: أنا نسلِم أن سبّ النبى صلى الله عليه وسلم بمنزلة محاربة المسلمين ومقاتلتهم من بعض الوجوه ، كما كتب أبو بكر الصديق رضى الله عنه أن حَدَّ الأنبياء ليس يشبه الحدود ، فمن تعاطى ــ يعنى سب الأنبياء ــ من مسلم فهو مرتد ، أو معاهد فهو محارب غادر ، بل هو من أباغ أنواع الحرب كما تقدم تقريره ، لكن الجواب نوعان :

أحدها: ما ينقطع مَفْسَدَتُهُ بالقتل تارة ، وبالاسترقاق أخرى ، وبالمن أو الفيداء أخرى ، وهو حِرَابُ السكافِرِ بالقتال يداً ولساناً ؛ فإن الحربى والحربية المقاتلة إذا أسرا فاسترقًا انقطع عن المسلمين ضررها كا يزول بالقتل ، وكذلك لو مُنَّ عليهما رجاء أن يسلما إذا بدت مخائلُ الإسلام ، أو رجاء أن يكفّا عن الإسلام شر من خلفهما ، أو فُودِي بهما ، فهنا مفسدة المحاربة قد تزول بهذه الأمور .

الثانى : مالا تزول مَفْسَدَتُهُ إلا بإقامة الحد فيه ، مثل حراب المسلم<sup>(۱)</sup> أو المعاهَدِ فى دار الإسلام بقطع الطريق وتحوه ؛ فإن ذلك يتحتم إقامة الحد فيه ياتفاق الفقهاء .

فهذه الأُمَة ُ التي كانت نسب ُ النبي صلى الله عليه وسلم قد حاربت في دار الإسلام ، فإن قيل « تُعاَقَبُ بالاسترقاق » فهي رقيقة لا يتغير حالها ، و إن قيل « يمن ُ عليها ، أو يُفادَى بها » لم يجز؛ لوجهين :

أحدها : أنها ملك مسلم ، ولا يجوز إخراجها عن ملكه مع حياتها .

<sup>(</sup>۱) في الهندية « مثل جواب المسلم » تحريف ماأثبتناه

الثانى : أن ذلك إحسان إليها و إزالة للرقِّ عنها ، فلا يجوز أن يكون جزاء لسما وحرابها ، فتعين قتلها .

الجواب الثالث: أن مفسدة السبّ لا تزول إلا بالقتل ؛ لأنها متى استبقيت طمعت هي وغيرها في السبّ الذي هو من أعظم الفساد في الأرض كقاطع الطريق سواء ، مخلاف المرأة المقاتلة إذا أسرت فإنَّ مَفْسَدة مقاتلتها قد زالت بأسرها ، ولا يمكنها مع استرقاقها أن تقاتل ، و يمكنها أن تظهر السب والشتم ، فصار سبها من جنس الجنايات التي توجب العقو بات، لا تزول مفسدتها إلا بإقامة الحد فيها ، وعلم أن الذمية التي تسبّ ليست بمنزلة الحربية التي تقاتل إذا أسرت ، بل هي بمنزلة الذمية التي تقطع الطريق و تَزْيِني .

الجواب الرابع: أن الحديث فيه حُكم وهو القتل ، وسبب القتل هو السبب ، والأصل إيجاد الحكم ، هو السبب ، والأصل إيجاد الحكم ، فن زعم أن السبب حكم آخر احتاج إلى دليل ، وقياسه على الأسيرة لا يصح لما سيأتي إن شاء الله على .

الجواب الخامس: أنها لوكانت بمنزلة الأسيرة لِكان النظر فيها للإمام، لا يجوز لآحاد الرعية تخيَّرُ واحدة من الخصال الأربع فيها، ومَنْ قتلها ضمنها بقيمتها للمسلمين إن كانت فيثاً وللغانمين إن كانت مغمًا، فعلم أن القتل كان واجباً فيها عَيْناً.

إقامة الحد للامام يبقى أن يقال : الحدودُ لا يُقيمها إلا الإمام أو نائبـــهُ ، وجوابه من وجوه :

أحدها: أن السيد له أن يُقيم الحدَّ على عبده ، بدليل قوله صلى الله عليه وسلم: « أقيمُوا الحدود على ما مَلَكَتُ أيمانكم » وقوله: « إذا زَنَتُ أمة ُ أحدكم فليحدها ». ولا أعلم خلافاً بين فقهاء الحديث أن له أن يقيمَ عليه الحدَّ مثل حدٍّ الزنا والقَذْف والشرب ، ولا خلاف بين المسلمين أن له أن

يُعزَّره ، واختلفوا هل له أن يقيم عليه قَتْلاً أو قطعاً ، مثل قتله لردَّته أو لسبه النبي صلى الله عليه وسلم وقطعه للسرقة ؟ وفيه عن الإمام أحمد روايتان : إحداها : يجوز ، وهو المنصوص عن الشافعي ، والأخرى : لا يجوز ، كأحد الوجهين لأصحاب الشافعي ، وهو قول مالك ، وقد صح عن ابن عمر أنه قطع يَدَ عبد له سرق ، وصح عن حَفْصة أنها قتلت جارية لها اعترفت بالسحر ، وكان ذلك برأى ابن عمر ، في كمون الحديث حجة لمن يجوِّزُ للسيد أن يقيم الحد على عبده بعلمه على عبده مطلقا ، وعلى هذا القول فالسيد له أن يقيم الحد على عبده بعلمه في المنصوص عن الإمام أحمد وهو إحدى الروايتين عن مالك ، والنبي صلى الله عليه وسلم لم يطلب من سيد الأمة على سبه ، بل صَدَّقه في قوله «كانت تسبك وتشتمك » فني الحديث حجة لهذا القول أيضاً .

الوجه الثانى : أن ذلك أكثر ما فيه أنه افتئات على الإمام ، والإمامُ له أن يعفو عن أقام حدا واجبا دونه .

الوجه الثالث: أن هذا و إن كان حدا فهو قتل حربى أيضاً ، فصار بمنزلة قتل حربى أيضاً ، فصار بمنزلة قتل حربى تَحَتَّمَ قَتْدُله ، وهذا يجوز قتله لكل أحد ، وعلى هذا يحمل قول ابن عمر فى الراهب الذى قيل له إنه يسبُّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم فقال: لو سمعته لقتلته .

الوجه الرابع: أن مثل هذا قد وقع على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، مثل المنافق الذى قَتَله عمر بدون إذن النبي صلى الله عليه وسلم لما لم يَرْضَ بحكمه ، فنزل القرآن بإقراره ، ومثل بنت مَرْوَان التي قتلها ذلك الرجلُ حتى سَمَّاه النبيُّ صلى الله عليه وسلم ناصرا لله ورسوله ، وذلك أن مَنْ وجب قتله لمعنى يكيد به الدين ويُفسِده ليس بمنزلة مَنْ قتل لأجل معصيته من زنّى ونحوه .

الجواب السادس : أن الفقهاء قد اختلفوا في المرأة المقاتلة إذا أسرت ، هل

يجوز قتلها ؟ ومذهب الشافعي أنها لا تقتل ، فلوكانت هذه إنما ُ فَتِلَتْ الكومها قد قاتلت لا يُورَدَ هذا السؤال على قد قاتلت لم يجز أن تقتل بعد الأسر عنده ، فلا يصح أن يُورَدَ هذا السؤال على أصله .

الدايل الثالث: أن الساب لو صار بمبرلة الحربي فقط لكان دمه معصوماً بأمان يعقد له أو ذمة أو هُدُنة ، ومعلوم أن شبهة الأمان كحقيقته في حَقْن الدم ، والنفر الذين أرسلهم النبي صلى الله عليه وسلم إلى كعب بن الأشرف جاؤا إليه على أن يستلفوا منه وحادثوه وماشوه وقد آمنهم على دمه وماله و كان بينه وبينهم قبل ذلك عهد وهو يعتقد بقاءه ثم إبهم استأذنوه في أن يشموا ريح الطيب من رأسه فأذن لهم مرة بعد أخرى ، وهذا كله يثبت الأمان ، فلو لم يكن في السب إلا بجرَّدُ كونه كافرا حربياً لم يجز قتله بعد أمانه إليهم و بعد أن أظهروا له أنهم يؤمنون كونه كافرا حربياً لم يجز قتله بعد أمانه إليهم و بعد أن أظهروا له أنهم يؤمنون له واستثذائهم إياه في إمساك بديه ، فعلم بذلك أن إيذاء الله ورسوله مُوجِب للقتل لا يعصم منه أمان ولا عهد ، وذلك لا يكون إلا فيا أو جب القتل عينا من الحدود كحد الزني وحد قطع الطريق وحد المرتد ونحو ذلك ، فإن عقد الأمان لمؤلاء لا يصح ولا يصيرون مستأمنين ، بل بجوز اغتيالهم والفتك بهم لتعين فعلم أن ساب النبي صلى الله عليه وسلم كذلك .

يؤيد هذا ما ذكره أهلُ المفازى من قول النبى صلى الله عليه وسلم « إنه لو قرَّ كما قَرَّ غيره ما اغتيل ، ولكنه نال منا الأذى وهَجَانا بالشعر ، ولم يفعل هذا . أحد منكم إلا كان السيف » فإن ذلك دليل على أن لا جزاء إلا القتل .

الدليل الرابع: قوله صلى الله عليه وسلم إن كان ثابتا « مَنْ سبَّ نبياقُتُل ، ومَنْ سبَّ نبياقُتُل ، ومَنْ سبَّ أصابه جلد » فأوجب القتل عينا على كل ساب ، ولم يخير بينه و بين غيره ، وهذا مما يعتمد في الدلالة إن كان محفوظا .

الدليل الخامس : أن النبي صلى الله عليه وسلم دَعاَ الناسَ إلى قتل ابن الأشرف ؛ لأنه كان يؤذى الله ورسوله ، وكذلك كان يأمر بقتل من يسبه أو

يهجوه إلا مَنْ عفا عنه بعد القُدْرَة ، وأَمْرُهُ صلى الله عليه وسلم للزيجاب ، فعلم وجوب قتل الساب و إن لم يجب قتل غيره من الحجار بين ، وكذلك كانت سيرته ، لم يُعلم أنه تَرَك قتل أحد من السابين بعد القُدْرة عليه إلا من تاب أو كان من المنافقين ، وهذا يصلح أن يكون امتثالا للأمر بالجهاد و إقامة الحدود ، فيكون على الإيجاب ، يؤيد ذلك أن في ترك قتله تركا لنَصْر الله ورسوله ، وذلك غير جأئز .

الدليل السادس: أقاويل الصحابة ، فإنها نصوص في تمين قتله ، مثل قول عررضي الله عنه « مَنْ سب الله أو سب أحدا من الأنبياء فاقتلوه » فأمر بقتله عينا ، ومثل قول ابن عباس رضى الله عنه « أيما معاهد عاند فسب الله أو سب أحدا من الأنبياء أو جهر به فقد نقض العهد ، فاقتلوه » فأمر بقتل المعاهد إذا سب عينا ، و مثل قول أبي بكر الصديق رضى الله عنه فيما كتب به إلى المهاجر في المرأة التي سبت النبي صلى الله عليه وسلم « لو لا ما قد سَبَقتني فيها لأمر تك بقتلها ؛ لأن حد الأنبياء لا يشبه الحدود ، فمن تعاطى ذلك من مسلم فهو مرتد ، ومعاهد فهو محارب غادر » فبين أن الواجب كان قتلها عينا لولا فَوَاتُ ذلك ، ولم يكر ألى الأمام ، ولا سيما والسابة امرأة ، وذلك وَحْدَ ه دليل كما تقدم ، ومثل قول ابن عمر في الراهب الذي بلغه أنه يسب النبي صلى الله عليه وسلم : « لو سَمِعْته لقتلته » ولو كان كالأسير الذي يخير فيه الإمام لم يَجُزُ وسلم المنتهار قتله ، وهذا الدليل واضح .

الدايل السابع: أن ماقض الفهد بسبِّ النبي صلى الله عليه وسلم ونحوه حاله أغْلَظُ من حال الحربي الأُصْلِيِّ ، وخروجُه عما عاهَدَنَا عليه بالطعن في الدين وأذَى الله ورسوله ، ومثلُ هذا يجب أن يعاقَبَ عقو بة يزجر أمثاله عن مثل حاله ، والدليل عليه قوله سبحانه وتعالى : ( إنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللهِ الذِين

كَفَرُوا فَهُمْ لَا يُومِنُونَ ، الذينَ عَاهَدْتَ مِنْهُمْ ثُمُ ۚ يَنْقُضُونَ عَهْدُهُمْ في كُلِّ مَرَّةٍ ، وَهُمْ لا يَتَّقُونَ ، فَإِمَّا تَثْقَلَمْ بَمْ فِي الْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِمْ مَنْ خَلْفَهُمْ لَعَلَهُمْ يَذَكُّرُونَ )(١) فأمَرَ الله رسولَه إذا صادَفَ الناكثين للمرد في الحرب أن يُشرِّد بهم غيرهم من الكفار بأن يفعل بهم ما يتفرق به أولئك ، وقال تعالى : ( أَلَا تُقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ وَهَمُّوا بإخراج الرَّسول وهم بدأوكم أوَّلَ مَرَّةً)(٢) فحضَّ على قتال مَنْ نكث اليمين وهمَّ بإخراج الرسول و بدأ بنقص المهد، ومعلوم أن من سبَّ الرسول صلى الله عليه وسلم فقد فعل ماهو أعظم من الهم بإخراج الرسول و بَدْ ثِناً أول مرة . ثم قال تعالى : ﴿ قَاتِلُوهُمْ يُمَدِّ بَهُمُ الله بأَيْدِيكُمْ ، وَيُخْزهِمْ ، وَيَنْصُرْ كُمْ عَلَيْهِمْ ، وَ بَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُوْمِنِينَ ، وَرُيذُ هِب عَيْظَ قَالُومِهمُ ) (٢) فعلم أن تعذيب هؤلًا ، و إخْزَ اهم ونصر المؤمنين عليهم وشفاء صدورهم بالانتقام منهم وذهابَ غيظ قلوبهم ممــا آذوهم به أمرُه مقصودٌ للشارع مطلوب في الدين ، ومعلوم أن هذا المقصود لا يحصل عمن سبَّ النبي صلى الله عليه وسلم وآذي الله تعـالي ورسوله وعباده المؤمنين إلا بقتله ، لا يحصل بمجرد استرقاقه ، ولا بالمنِّ عليه ، والمفاداة به .

وكذلك أيضاً تنكيلُ غيرِه من الكفار الذين قد يريدون إظهارَ السبّ لا يحصل على سبيل التمام إلا بذلك ، ولا يُعارضُ هذا مَنْ نقض المهد في طائفة ممتنعة إذا أسرنا واحداً منهم ؛ لأن قتالَ أولئك والظهورَ عليهم يُصّل هذا المقصود ، بخلاف من كان في أيْدِينا قبل السبّ و بعده ، فإن لم نحدث فيه قتلا لم يحصل هذا المقصود .

وجماعُ ذلك أن ناقض العهد لا بُدَّ له من قتال أو قَتْل ؛ إذ لا يحصل المقصود إلا بذلك ، وهـذا الوجه و إن كان فيه عمومُ لـكل مَنْ نقض (١) الآيات د٥-٥٠ من سورة الأنفال (٦) من الآية ١٣ من سورة التوبة

<sup>(</sup>٣) من الآيتين ١٤وه؛ من سورة التوبة (١٩) - الصارم المسلول )

العهد بالأذى ، لكن ذكرناه هنا لخصوص الدلالة أيضاً ، فإنها تدل عموماً وخصوصاً .

> إذا سب الذمي منه أمران

الدليل الثامن : أن الذميُّ إذا سبُّ النبي صلى الله عليه وسلم فقد صدر منه النبي فقد صدر فعل تضمن أمرين ؛ أحدهما : انتقاضُ العهد الذي بيِّننا و بينه ، الثاني : جنايته على عِرْض رسول الله صلى الله عليه وسلم وانتهاكه حرمته و إيذاء الله ورسوله والمؤمنين وطَعْنُهُ في الدين ، وهـــذا معنى زائد على مجرد كونه كافراً قد نقض العهد.

ونظيرُ ذلك أن ينقضه بالزنِّي بمسلمة أو بقطع الطريق على المسلمين وقتلهم وأُخْذِ أموالهم أو بقتل مسلم ، فإنَّ فِعْلَه \_ مع كونه نقضاً للمهد\_ قد تضمن جناية أخرى ، فإن الزنى وقطع الطريق والقتل من حيث هو هو جناية ۖ ، ونقض المهد جناية ، كذلك هنا سَبُّ رسول الله صلى الله عليه وسلم من حيث هو هو جناية منفصلة عن نقض العهد ، له عقو بة تخصه في الدنيا والآخرة زائدة على مجرد عقو بة التكذيب بنبوته ، والدليلُ عليه قولُه سبحانه وتعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ الله وَرَسُولُه لَمَنَهُمُ اللهُ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُهِينًا ﴾(١) فعلق اللعنة في الدنيا والآخرة والعذابَ المهــينَ بنفس أذى اللهُ ورسوله ، فعلم أنه مُوجَبُ ذلك ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَ إِنْ تَسَكَّمُوا أَيمَا نَهُمْ مِنْ جَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَمَنُوا فِي دِينَـكُمْ فَقَاتُلُوا أُمَّـةَ الكَفْرِ ، إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَذْتُهُونَ ﴾ (٢) وقد تقدم تقريره .

يوضح ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم لما دخل مكة آمن الناس الذينكانوا يقاتلونه قبل ذلك ، والذين نقضوا العهد الذي كان بينه وبينهم وخانوه إلا نفرا منهم القينتان اللتان كانتا تغنيان بهجائه وسارة مولاة بني عبد المطلب التي كانت تؤذيه بمكة ، فإذا كان قد أمر بقتل التي كانت تهجوه من النساء \_ مع أن قتل (١) من الآية ٥٥ من سورة الاحزاب (٢) من الآية ١٢ من سورة التوية

المرأة لا يجوز إلا إذا فاتلت ، وهو صلى الله عليه وسلم قد آمن جميع أهل مكة من كان قد قاتل ونقض العهد من الرجال والنساء \_ علم بذلك أن الهجاء جناية زائدة على مجرد القتالوالحرَّابِ ؛ لأن التفريق بين المَهاثلين لا يقع منالنبي صلى الله عليه وسلم كَا أَنه أَمر بَقَتَلَ ابن خَطَلِ لأَنه كَانَ قَدْ قَتَلَ مُسَلِّماً ، ولأَنه كَانَمُرْ تَداً ، ولأَنه كَان يأمر بهجائه ، وكل واحد من القتل والردة والأمر بهجائه جناية ٌ زائدة ٌ على مجرد الكفر والحراب، ومما يبين ذلك أنه قد كان أمر بقتل من كان يؤذيه بعد فتح مكة - مثل ابن الزِّ بَمْرَى ، وكعب بن زهير ، والحويرث بن نقيد ، وابنخطل، وغيرهم - مع أمانه لسائر أهل البلد ، وكذلك أهدر دم أبي سفيان بن الحارث، وامتنع من إدخاله عليه وإدخال عبدالله بن أمية لما كانا يَقَمَان في عرضه ، وقتل ابن أبي مُعَيْطِ والنضر بن الحاَرث دون غيرها من الأسرى ، وسمى من يبذل نفسه في قتله ناصر الله ورسوله ، وكان يندب إلى قتل من يؤذيه ويقول «من يكفيني عدوى» وكذلك أصحابه يسارعون إلى قتل منآذاه بلسانه، و إن كان أباً أو غيره وينذرون قتل من ظَفَرُوا به من هذا الضرب، وقد تقدم من بيان ذلك مافيه بلاغ، ومن المعلوم أن هؤلاء لوكانوا بمنزلة سائر السكفار الذين لاعهد لهم لم يقتلهم ولم يأمر بقتلهم في مثل هذه الأوقات التي آمن فيها الناس وكفَّ عن هو مثلهم فعلم أن السب جناية زائدة على الكفر، وقد تقدم تقرير ذلك في المسألة الأولى على وجه يقطع العاقلُ أن سَبِّ الرسول صلى الله عليه وسلم جناية لها موقع يزبد على سائر الجنايات ، بحيث يستحق صاحبها مرن العقوبة مالا يستحقه غيره وإن كان كافراً حربياً مبالغا في محاربة المسلمين ، وأن وجوب الانتصار ممن كان وأوجبها وأحقها بالمسارعة إليه وابتغاء رضوان الله تعالى فيه ، وأبلغ الجهاد الذي كتبه الله على عباده وفَرَضَه عليهم ،ومن تأمل الذين أهدر النبي صلى الله عليه وسلم دماءهم يوم الفتح واشتد غضبه عليهم حتى قتل بعضهم في نفس الحرم وأعرض عن بعضهم وانتظر قتل بعضهم وَجَدَ لهم جرائم زائدة على السكفر والحراب من ردة وقتل ونحو ذلك ، وجُرْمُ أكثرهم إنما كان من سب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأذاه بألسنتهم ، فأى دليل أوضح من هذا على أن سَبَّه وهجاءه جناية زائدة على السكفر والحراب لا يدخل في ضمن السكفر كا يدخل سائر المعاصى في ضمن السكفر ، وعلى أن الماهدين إذا نقضوا العهد وفيهم من سب النبي صلى الله عليه وسلم ، كان للسب عقو بة وزائدة على عقو بة مجرد نقض العهد ؟

ومما يدل على أن السب جناية زائدة على كونه كفراً وحراباً – وإن كان متضمناً لذلك ـ أن النبي صلى الله عليه وسلم قد كان يَمْفُو عمن يؤذيه من المنافقين كما تقدم بيانه ، وقد كان له أن يقتلهم كما تقدم ذكره في حديث أبي بكر وغيره ، ولو كان السب مجرد ردّة ولوجب قتله كالمرتد يجب قتله ، فعلم أنه قد تغلّب في السب حق النبي صلى الله عليه وسلم محيث يجوز له العفو عنه .

ومما يدل على أن السب جناية مفردة أن الذمى ً لو سَبُّ واحداً من المسلمين أو المعاهدين ونقض العمد لكان سَبُّ ذلك الرجل جناية عليه يستحق بها من العقو بة مالا يستحقه بمجرد نقض العهد ؛ فيكون سب رسول الله صلى الله عليه وسلم دون سب واحد من البشر .

ومما يدل على ذلك أن ساب النبي صلى الله عليه وسلم وشاتمه يؤذيه شتمه وهجاؤه كما يؤذيه التعرض لدمه وماله ، قال الله تعالى لما ذكر الغيبة : (أيحيب أَخيب أَنْ يَا كُل لَمُ أَنْ يَا كُل لَمُ الْخِيمِ مَيْتاً فَكَرِ هُتُمُوهُ )(١) فجعل الغِيبَة التي هي كلام صحيح بمنزلة أكل لحم المغتاب ميتاً ، فكيف بهتانه ؟ وسب النبي صلى الله عليه وسلم لا يكون إلا بهتانا .

<sup>(</sup>١) من الآية ١٢ منسورة الحجرات

وفى الصحيحين عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لَمْنُ الْمُوْمِنِ كَــَــَةُ الْمُوْمِنِ كَـــَةُ الْمُوْمِنِ كَـــَةُ عَلَيهِ عَلَيهِ وَسَلَّمُ أَنَّهُ قَالَ : « لَمَنُ الْمُوْمِنِ كَـــَةُ عَلَيهِ مِن البشر .

وأيضاً ، فإن ذلك يؤذي جميع المؤمنين ويؤذى الله سبحانه وتعالى ، ومجرد السكفر والحجار بة لايحصل بهما من أذاه مايحصل بالوقيعة فى العرض معالمجار بة ، فلو قيل « إن الواقع فى عرضه ممن انتقض عهده بمنزلة غيره ممن انتقض عهده » للكانت الوقيعة فى عرض رسول الله صلى الله عليه وسلم وأذاه بذلك جُر ما لا جَزاء له من حيث خصوص النبى صلى الله عليه وسلم وخصوص أذاه ، كا لو قتل رجل نبيًا من الأنبياء فإن لقتله من العقو بة ما لا يستحق على مجرد الكفر والمحار بة ، وهذا كله ظاهم لا خفاء به ، فإن دماء الأنبياء وأعماضهم أجَل من دماء المؤمنين وأعماضهم ، فإذا كان دماء غيرهم وأعراضهم لاتفدرج عقو بتها فى عقو بة نقض المهد نقض المهد فأن لا تندرج عقو بة دمائهم وأعماضهم فى عقو بة نقض العهد بطريق الأولى .

وتما يوضح ذلك أن سب النبي صلى الله عليه وسلم تعلق به عدة ُ حقوق : سب الرسول حق الله سبحانه من حيث كَفرَ برسوله وعادكى أفضل أوليائه وبارز و يتعلق به جملة بالمحاربة ، ومن حيث طعن فى كتابه ودينه ، فإن صحتهما موقوفة على صحة الرسالة ، ومن حيث طعن فى ألوهيته ؛ فإن الطعن فى الرسول طعن فى المرسل وتكذيب تله تبارك وتعالى و إنكار لكلامه وأمره وخبره وكثير من صفاته ، وتعلق به حق مجيع المؤمنين من هذه الأمة ومن غيرها من الأمم ؛ فإن جميع المؤمنين مؤمنون به خصوصا أمته فإن قيام

أمر دنياهم ودينهم وآخرتهم به ، بل عامة الخير الذي يصيبهم في الدنيا

والآخرة بوَ سَاطَته وسفارته ، فالسبُ له أعظم عندهم من سب أنفسهم وآبائهم

وأبنائهم وسب جميمهم ، كما أنه أحب إليهم من أنفسهم وأولادهم وآبائهم والناس

أجمعين، وتملّق به حق رسول الله صلى الله عليه وسلم من حيث خصوص نفسه ؛ فإن الإنسان تؤذيه الوقيعة في عرضه أكثر مما يؤذيه أخذ ماله ، وأكثر مما يؤذيه الضرب ، بل ربما كانت عنده أعظم من الجرح ونحوه ، خصوصا من يجب عليه أن يظهر للناس كال عرضه وعلو قدره لينتفعوا بذلك في الدنيا والآخرة ، فإن حَتْك عرضه قد يكون أعظم عنده من قتله ، فإن قتله لا يقدح عند الناس في نبسوته ورسالته وعلو قدره كما أن موته لا يقدح في ذلك ، بخلاف الوقيعة في عرضه فإنها قد تؤثر في نفوس بعض الناس من النّفرة عنه وسوء الظن به ما يفسد عليهم إيمانهم ، ويوجب لهم خسارة الدنيا والآخرة ، فكيف يجوز أن يعتقد عاقل أن هذه الجناية بمزلة اللحاق ليس في خصوصه حق لله ولا لرسوله ولا لأحد من المسلمين ؟ أكثر ما فيه أن الرجل كان معتصما بحبلنا فحرق تلك العصمة ، فإنما أخر بنفسه لا بأحد من المؤمنين .

وملم بذلك أن السبّ فيه من الأذى لله ولرسوله ولعباده المؤمنين ما ليس في الكفر والمحاربة، وهذا ظاهر إن شاء الله .

إذا ثبت ذلك فنقول: هذه الجناية جناية السبِّ موجَبُها القتل؛ لما تقدم من قوله صلى الله عليه وسلم: « مَنْ لكعب بن الأشرَفِ فإنه قد آذى الله ورسوله كان حقه أن يقتل، قد آذى الله ورسوله كان حقه أن يقتل، ولما تقدم من إهدار النبيُّ صلى الله عليه وسلم دَمَ للرأة السابة مع أنها لا تقدم من أمره صلى الله عليه وسلم بقتل لا تقدّ نقض العهد، ولما تقدم من أمره صلى الله عليه وسلم بقتل من كان يسبه مع إمساكه عن هو بمنزلته في الدين ، ونذبه الناس في ذلك ، ولما تقدم من الحديث المرفوع ذلك ، ولما تقدم من الحديث المرفوع

ومن أقوال الصحابة رضى الله عنهم أن مَنْ سَبَّ نبيًا قتل ، ومن سَبَّ غير نبى جلد .

والذى يختص بهذا الموضع أن نقول: هذه الجناية إما أن يكون مُوجَبُها بخصوصها القتلَ، أو الجلدَ، أو لاعقوبة لها، بل تدخل عقوبَتُهَا في ضِمْن عقوبة الكذر والحراب.

وقد أبطلنا القسم الثالث، والقسم الثـاني أيضاباطلُ لوجوه .

أحدها: أنه لو كان الأمر كذلك لـكان الذي إذا "نقض العهد بسب النبي صلى الله عليه وسلم ينبغي أن يُجْلد لسب النبي صلى الله عليه وسلم ؛ لأنه حق آدمي ، ثم يكون كالـكافر الحربي يقتل للـكفر، ومعلوم أن هذا خلاف ما دلّت عليه السنة وإجماع الصحابة، فإنهم اتفقوا على الفتل فقط ، فعلم أن موجب كلا الجنايتين القتل، والقتل لا يمكن تعدّده ، وكذلك كان ينبغي أن مجلد المرتد لحق النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم يقتل بقتل لردته ، كمرند سَب بعض السلمين ، فإنه يُستوفى منه حق الآدمى ثم يقتل بقتل لردته ، كمرند سَب بعض السلمين ، فإنه يُستوفى منه حق الآدمى ثم يقتل بقتل لردته ، كمرند سَب بعض السلمين ، فإنه يُستوفى منه حق الآدمى ثم يقتل بقتل بقتل بردي أن السارق يقطع لسرقته التي هي حق لله ، و برد المال المسروق إذا كان باقياً بالاتفاق ، و يغرم بدله إن كان تالفاً عند أكثر الفقهاء ، ولا يدخل حق الآدمى في حق الله جع اتحاد السبب ؟ .

الثانى: أنه لو لم يكن مُوجَبه القتل و إنما القتل موجب كونه ردة لم يجز للنبى صلى الله عليه وسلم العفو عنه ؛ لأن إقامة الحد على المرتد واجبة بالاتفاق ، لا يجوز المَغُو عنه ، فلما عفا عنه النبى صلى الله عليه وسلم ، ويدخل فيه حتى الله السب نَفْسَه يوجب القتل حقا للنبى صلى الله عليه وسلم ، ويدخل فيه حتى الله تعالى ، و يكون سابه وقاذفه بمنزلة ساب عيره وقاذفه ، قد اجتمع فى سبه حقان : تعالى ، و يكون سابه وقاذفه بمنزلة ساب عيره وقاذفه ، قد اجتمع فى سبه حقان : حتى لله ، وحتى لآدمى، فلو أن المسبوب والمقذرف عفا عن حقه لم يُعَرَّر القاذف (١)

<sup>(</sup>١) فى الهندية « لم يغدر » تحريف ماأثبتناه .

والسابُّ على حق الله ، بل دخل فى العفو، كذلك النبى عليه الصلاة والسلام إذا عنم عليه الصلاة والسلام إذا عن سبه دخل فى عفوه عنه حق الله فلم يقتل لسكفره ، كما يعزَّ ر سابُ غيره لمصيته ، مم أن المعصية الحجردة عن حق آدمى توجبُ التعزير .

يوضح ذلك أنه قد ثبت أنه كان له أن يقتل مَنْ سبه كما في حديث أبي بكر، وحديث الذي أمر بقتله لما كذب عليه، وحديث الشعبي في قتل الخارجي، وكما دلت عليه أحاديث قد تقدم ذكرها، وثبت له أن يعفو عنه كما دل عليه حديث ابن مسعود وأبي سعيد وجابر وغيرهم، فعلم أن سبه يوجب القتل كما أن سب غيره يوجب الجلد، و إن تضمن سبه الكفر بالله كما تضمن سب غيره المعصية لله، و يكون الكفر والحراب نوءين: أحدهما حق لله خالص، والثاني ما فيه حق لله وحق لآدمي كما أن المعصية قسمان: أحدهما حق خالص لله، والثاني ما فيه حق لله ولكون هذا النوع من الكفر والحراب بمنزلة غيره من والكنواع في استحقاق فاعله القتل، و يفارقه في الاستيفاء فإنه إلى الآدمي كما أن المعصية بسب غير النبيين بمنزلة غيرها من المعاصي في استحقاق فاعلها الجلد، ويفارق غيرها في أن الاستيفاء فها إلى الآدمي

يوضح هذا أن الحق الواجب على الإنسان قد يكون حقاً تحضاً لله ، وهو ما إذا كفر أو عصى على وَجْهِ لا يؤذى أحداً من الخلق ، فهذا إذا وجب فيه حد لم يجز العفو عنه بحال ، وقد يكون حقا محضا لآدمى بمنزلة الدُّيُون التى تجب للانسان على غيره من ثمن مبيع أو بدل قر ض ونحو ذلك من الديون التى تثبت بوجه مباح ، فهذا لاعقو بة فيه بوجه ، و إنما يعاقب على الدَّين إذا امتنع من وفائه والامتناع معصية ، وقد يكون حقا لله ولآدمى — مثل حد القذف والقود وعقو بة السب ونحو ذلك — فهذه الأمور فيها العقو بة من الحد والتعزير ، والاستيفاء فيا مفوض إلى اختيار الآدمى : إن أحب استوفى القورة وحد القذف ، و إن شاء عفا ، فسب النبي صلى الله عليه وسام لوكان من القسم الثانى القذف ، و إن شاء عفا ، فسب النبي صلى الله عليه وسام لوكان من القسم الثانى لم يكن فيه عقو بة بحال ، فتمين أن يكون من القسم الثالث ، وقد ثبت أن

عقو بته القتل ، فعلم أنسب النبي عليه الصلاة والسلام \_ من حيث هو \_ سبُّ له وحق لآدمي عقو بتهُ القَتلُ ، كما أن سبَّ غيره من حيث هو سب له وحقٌّ لآدمي عَمْوبَتُهُ الْجَلَدُ ، إما حدًّا أو تُمزيراً ، وهذامعني صحيح واضح.

وسِرُّ ذلك أنه إذا اجتمع الحقان فلابد من عقو بة ؛ لأن معصية الله توجب العقوبة إما في الدنيا أو في الآخرة ، فإذا كان الاستيفاء جعـل الله ذلك إلى المستحق من الآدميين ، لأن الله أغْنَى الشركاء عن الشرك ، فمن عمل عملا أشرك فيه غيره فهوكاه للذي أشرك ، كذلك من عمل عملا لغيره فيه عقو بة جَعَلَ عَقو بته كلم الذلك الغير، وكانت عقو بتُه على معصية الله تمكين ذلك الإنسان من عقو بته

وتمام هــــذا المعنى أن يقال: بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم يتعين الفتل؛ لأن المستحق لا تمكن منه المطالبة والعفو ، كما أن من سب أو شتم أحدًا من أموات المسلمين عُزِّر على ذلك الفمل ، لـكونه معصية لله ، و إن

كان في حياته لايؤدًى حتى يطلب إذا علم .

الوجه الثالث : أن سب النبي صلى الله عليه وسلم لا يجوز أن يكون – من الايجوزكون حيث هو سَبُّ \_ بمنزلة سب غيره من المؤمنين ، لأنه عليه الصلاة والسلام يباين سب الرسول سائر المؤمنين من أمته في عامة الحقوق فَرَ ْضاً وخطراً وغيرهما ، مثل وجوب طاعته ووجوب محبته وتقديمه في الحجبة على جميــم الناس ، ووجوب تمزيره وتوقيره على وجه لا يساويه فيه أحد، ووجوب الصلاة عليه والنسليم ، إلى غير ذلك من الخصائصالتي لاتحصي، وفي سبه إيذاء لله ولرسوله ولسائر المؤمنين من عباده، وأقَلُّ مافىذلك أن سبه كفر ومحار بة، وسب غيره ذنب ومعصية ، ومعلوم أن العقو بات على قــدر الجرائم ، فلو سوى بين سبه وسب غيره لــكان تسوية بين السبين المتباينين ، وذلك لا يجوز ، فإذا كان سب غيره مع كونه معصية يوجب الجلد وجب أن يكون سبه مع كونه كفرًا يوجب القتل ، ويصير ذلك نوعا من أنواع السكفر من وجه ، ونوعا من أنواع السب من وجمه ، فمن حيث

هو من جنس الكفر أوجب القتل ، ومن حيث هو من جنس السبكان حقا لآدم..

الوجه الرابع: أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يعاقب أحداً منهم إلابالقتل، ولو كان هو بانفراده لا يوجب القتل و إنما يوجب مادونه وهو صلى الله عليه وسلم قد عفا عن عقو بته فيما دونه وآمَنَ مَنْ فعل ذلك لـكان صاحب ذلك لاينبغى قتله ؛ لأن دينه الذي يختصه لا يقتضى القتل.

فإن تيل: فقتله بمجموع الأمرين

قلنا : وهـــذا المقصود ؛ لأن السب حيث كان فإنه مســتلزم لـكفر لاعهد معه .

سب الرسول الدليل التاسع: أن سب رسول الله عليه الصلاة والسلام - مع كونه من أعظم من الردة عن الإسلام، فإنه من المسلم ردة وزيادة كا تقدم تقريره، فإذا كان كفر المرتدقد تغليظ لكونه قد خرج عن الدين بعد أن دخل فيه فأوجب القتل عينا فكفُرُ السابُ الذي آذي الله ورسوله وجميع المؤمنين من عباده أولى أن يتغلّظ فيوجب القتل عينا؛ لأن من مفسدة مجرد الردة .

وقد اختلف الناس في قتل المرتدة ، و إن كان المختار قتلها ، ونحر قد قدمنا نصوصا عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه في قتل السابة الذمية وغير الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه قَتَلُوا الساب ولم يستتبوه ، فعلم أن كفره أغْلَظُ ، فيكون تعيين قتله أوْلَىٰ .

تطهير الأرض الدليل العاشر: أن تطهير الأرض من إظهار سب رسول الله صلى الله من سب النبي من سب النبي وسلم واجب محسب الإمكان ؛ لأنه من عام ظهور دين الله وعلو كلة الله واجب بقدر عليه وسلم واجب محسب الإمكان ؛ لأنه من عمن فعسل ذلك لم يكن الدين الإمكان وكون الدين كله لله ، فحيث ماظهر سبه ولم ينتقم ممن فعسل ذلك لم يكن الدين

ظاهراً ولا كلة الله عالية ، وهذا كما يجب تطهيرها من الزُّناة والشُّرَّاق وقطًاع الطريق بحسب الإمكان ، بخلاف تطهيرها من أصل الكفر فإنه ليس بواجب ، وجَوَازُ إقرار (١) أهل الكتابين على دينهم بالذمة ملتزمين جَرَيَان حكم الله ورسوله عليم لاينافي إظهار الدين وعلو الكلمة ، وإنما بجوز مُهادنة الكافر وأمانه عند العجز أو المصلحة المرجُودة في ذلك ، وكل جناية وجب تطهير الأرض منها بحسب القدرة يتعين عقو بة فاعلما العقوبَة المحدودة في الشرع إذا لم يكن لها مستحق معين ، فوجب أن يتعين قتل هذا ؛ لأنه ليس لهذه الجناية مستحق معين ، لأنه تعين بها حق الله ورسوله وجميم المؤمنين ، وبهذا يظهر الفرق بين الساب و بين الكافر ، لجواز إقرار ذلك على كفره مستخفياً به ملتزماً حكم الله ورسوله ، بخلاف المظهر للسب .

قتل الساب لارسول حد من الحدود الدليل الحادى عشر: أن قَدَّلَ ساب النبي عايه الصلاة والسلام و إن كان قدل كافر فهو حدمن الحدود، ليس قدلا على مجرد الكفر والحراب، لما تقدَّم من الأحاديث الدالة على أنه جناية زائدة على مجرد الكفر والحاربة ومن أن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه أمروا فيه بالقتل عينا، وليس هسذا موجب الكفر والحاربة، ولما تقدم من قول الصديق رضى الله عنه في التي سبت النبي عليه الصلاة والسلام « إن حد الأنبياء ليس يشبه الحدود» ومعلوم أن قتل الأسير الحربي ونحوه من الكفار والمحاربين لا يسمى حدا، ولأن ظهور سبه في ديار المسلمين فساد عظيم أعظم من جرائم كثيرة، فلابد أن يشرع له حد يزجر عنه من يتعاطاه، فإن الشارع لايهمل مثل هذه المفاسد ولا يُخليها من الزواجر، وقد من يتعاطاه، فإن الشارع لايهمل مثل هذه المفاسد ولا يُخليها من الزواجر، وقد ثبت أن حده القتل السنة والإجماع، وهو حد (٢٠ لغير معين حي لأن الحق فيه لله ولرسوله وهو ميت ولكل مؤمن، وكل حد يكون بهذه المثابة فإنه يتعين إلا تفاق .

 نصر الرسول وتوقيره واجب ، وقتل سابه مشروع كما تقدم ، فلو جاز ترك قتله لم يكن ذلك وتوقيره واجب نصراً له ، ولا تعزيراً ، ولا توقيراً ، بل ذلك أقل نصره ، لأن الساب في أيدينا ويحن متمكنون منه ، فإن لم نقتله مع أن قتله جائز لكان ذلك غاية في الخذلان وترك التعزير له والتوقير ، وهذا ظاهر .

واعلم أن تقرير هذه المسألة له طرق متعددة غير ماذكرناه ، ولم نطل الكلام هنا لأن عامة الدلائل المذكورة في المســـالة الأولى تدل على وجوب قتله لمن تأملها ، فا كتفينا بما ذكرناه هناك ، وإن كان القصد في المسألة الأولى بيان جواز قتله مطلقا ، وقد أجبنا هناك عن ترك النبي صلى قتله مطلقا ، وهذا بيان وجوب قتله مطلقا ، وقد أجبنا هناك عن ترك النبي صلى الله عليه وسلم قَدْلَه من أهل الـكتاب والمشركين السابين، وبينا أن ذلك إنما كان في أول الأمر حين كان مأمورا بالعفو والصفح قبدل أن يؤمر بقتال الذين أوتوا الكتاب حتى يُمْطُو الجزية وبجاهد الـكفار والمنافقين ، وأنه كان له أن يعفو عن سبه لأن هذه الجريمة عُلبَ فيها حقه ، وبعد موته لاعافي عنها ، والله أعلم . المسألة الثالثة

## أنه يقتل ولا يُشْتَتَاب ، سواء كان مسلماً أو كافراً

قال الإمام أحمد فى رواية حنبل: كل مَنْ شتم النبى صلى الله عليــه وسلم وتنقّصه مسلماً كان أو كافراً فعليه القتل ، وأرى أن يقتل ولا يستتاب .

وقال : كل مَنْ نقض العهد وأحْدَثَ في الإسلام حَدَثا مثل هذا رأيت عليه القتل ، ايس على هذا أعْطُوا العهد والذمة .

وقال عبد الله : سألت أبى عَمَّنْ شتم النبى عليه الصلاة والسلام يستتاب ؟ قال : قد وجب عليه القتل ، ولا يستتاب ، خاله ُ بن الوليد قَتَلَ رجلا َ شَتْمَ النبى صلى الله عليه وسلم ولم يستتبه .

هذا مع نصه أنه مرتد إن كان مسلماً ، وأنه قد نقض العهد إن كان ذميا ، وأطلق في سائر أجو بته أنه يقتل ، ولم يأمر فيه باستتابة ، هذا مع أنه لا يختلف نصه ومذهبه أن المرتد المجرد يستتاب ثلاثا ، إلا أن يكون ممن وُلد على الفطرَة ، فقد روى عنه أنه يقتل ولا يستتاب، والمشهور عنه استتابة جميع المرتدين ، واتَّبَعَ في استتابته ما صَسح في ذلك عن عمر وعمان وعلى وابن مسعود وأبي موسى وغيرهم من الصحابة رضى الله عنهم أنهم أمروا باستتابة المرتد في قضايا متفرقة ، وقدرها عمر رضى الله عنه ثلاثاً . وفسر الإمام أحمد قول النبي صلى الله عليه وسلم « مَنْ بَدَّلَ دينه فاقتلوه » بأنه المقيم على التبديل الثابت عليه ، فإذا تاب لم يكن مبدِّلاً ، وهو راجع يقول: قد أسلمت .

حكم استنتابة المرتد وهل استتابة المرتد واجبة أو مستحبة ؟ فيه عن الإمام أحمد روايتان ، وكذلك الخرق أطلق القول بأن مَنْ قذف أم الذي صلى الله عليه وسلم قتل مسلما كان أو كافراً ، وأطلق أبو بكر أنه يقتل من سب النبي صلى الله عليه وسلم، وكذلك غيرها ، مع أنهم في المرتد يذكرون أنه لا يقتل حتى يستتاب ، فإن تاب من السب بأن يسلم أو يعود إلى الذمة إن كان كافراً أو يعود إلى الإسلام إن كان مسلما و يُقلِيه عن السب فقال القاضي في الحجرد وغيرُه من أصحابنا : والردة تحصل بجَحْد الشهادتين ، وبالتعريض بسب الله تبارك وتعالى ، و بسب النبي صلى الله عليه وسلم ، إلا أن الإمام أحمد قال : لا تقبل تو بة مَنْ سب النبي صلى الله عليه وسلم ؛ لأن المَورَّة تلحق النبي عليه الصلاة والسلام بذلك ، وكذلك قال ابن عقيل : قال أصابنا في سب النبي عليه الصلاة والسلام : إنه لا تقبل تو بته من ذلك ؛ لما تُدخل من المَرَّة من السب على النبي عليه الصلاة والسلام ، إنه لا تقبل تو بته من ذلك ؛ لما تُدخل من المَرَّة من السب على النبي عليه الصلاة والسلام ، إنه لا تقبل و بعه من ذلك ؛ لما تُدخل من المَرَّة من السب على النبي عليه الصلاة والسلام ، وهو تردى لم يعلم إسقاطه .

النصوص في قتل\الساب بغير إستتانة

وقال القاضى فى خلافه وأبنه أبو الحسين: إذا سب النبى عليه الصلاة والسلام قتل ، ولم تقبل تو بته ، مسلمًا كان أو كافراً ، و يجعله ناقضا للعمد ، نص عليه أحمد .

وذكر القاضي النصوص التي قدمناها عن الإمام أحمد في أنه يقتل

ولا يستتاب ، وقد وجب عليه القتل ، قال القاضى : لأن حق النبى صلى الله عليه وسلم يتعلق به حقان : حق لله ، وحق لآدمى ، والعقو بة إذا تعلق بها حق لله وحق لآدمى لم تسقط بالتو بة كالحدفى المحار بة ؛ فإنه لو تاب قبل القُدْرة لم يسقط حق الله .

وقال أبو المواهب المحكبرى: يجب لِقَذْف النبى عليه الصلاة والسلام الحدُّ المغلَّظُ وهو القتل، تاب أو لم يتب، ذميًّا كان أر مسلمًا.

وكذلك ذكر جماعات آخرون من أصحابنا أنه يقتل سابُّ النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا تقبل تو بته ، سواء كان مسلماً أو كافراً ، ومرادهم بأنه لا تقبل تو بته أن القتل لا يسقط عنه بالتو بة ، والتو بة اسم جامع للرجوع عن السب بالإسلام و بغيره ، فلذلك أتوابها ، وأرادوا أنه لو رجع عن السب بالإسلام أو بالإقلاع عن السب والعود إلى الذمة إن كان ذميا لم يسقط عنه القتل ؛ لأن عامة هؤلاء لما ذكروا هذه المسألة قالوا : خلافا لأبي حنيفة والشافعي في قولها : إن كان مسلما يستتاب ، فإن تاب و إلا قتل كالمرتد ، وإن كان ذميا فقال أبو حنيفة : لا ينتقض عهده ، واختاف أصحاب الشافعي فيه ، فعلم أنهم أرادوا بالتو بة تو بة المرتد وهي الإسلام ، ولأنهم قد حكموا بأنه مرتد ، وقد صرحوا بأن تو بة المرتد أن يرجع إلى الإسلام ، وهذا ظاهر فيه ، فإن كل من ارتداً بقول فتو بته أن يرجع إلى الإسلام ، ويتوب من ذلك القول ، وأما الذمي فإن تو بته لها يرجع إلى الإسلام ، ويتوب من ذلك القول ، وأما الذمي فإن تو بته لها

إحداها : أن ُيقْدِع عن السب ، ويقول : لا أعود إليه ، وأما أعود إلى الله ، وأما أعود إلى الله ، وألَّرَم موجَّبَ العهدِ.

والثانية : أن يسلم ، فإن إسلامه تُوْ بَهُ مِن السب .

وكلا الصورتين تدخل في كلام هؤلاء الذين قالوا: لا تقبل تو بته مسلما كان أو كافراً ، و إن كانت الصورة الثانية أدْخَلَ في كلامهم من الأولى ، لـكن إذا

لم يسقط عنه القتل بتو بة هي الإسلام فأن لا يسقط بتو بة هي القود إلى الذمة أولى ، و إنما كانت أدْخَلَ لأنه قد علم أن التو بة من المسلم إنما هي الإسلام ، فكذلك من الكافر ؛ لذكرهم تو بة الاثنين بلفظ واحد ، ولأن تعليلهم بكونه حق آدمي ، وقياسه على المحارب دليل على أنه لا يسقط بالإسلام ، ولأبهم قد صرَّحُوا في مواضـم يأتي بعضها أن التو بة من الكافر هنا إسلامه .

وقد صرح بذلك جماعة غيرهم ؛ فقال القاضى الشريف أبو على بن أبى موسى فى « الإرشاد » وهو ممن يعتمد نقله : ومَنْ سَبَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل ولم يُشْتَتَبُ ، ومن سبه صلى الله عليه وسلم من أهل الذمة قتل و إن أسلم .

وقال أبو على بن البناء في « الخصال والأقسام » له : ومن سَبَّ النبيَّ عليه الصلاة والسلم وجب قتله ، ولا تقبل توبته ، وإن كان كافراً فأسلم فالصحيحُ من المذهب أنه يقتل أيضا ولا يستتاب . قال : ومذهبُ مالك كذهبنا .

وعامة هؤلاء لم يذكروا خلافا في وجوب قتل المسلم والمكافر، وأنه لا يسقط بالتو بة من الإسلام وغيره ، وهذه طريقة القاضي في كتبه المتأخرة من « التعليق الجديد » وطريقة من وافقه ، وكان القاضي في «انتعليق القديم» وفي « الجامع الصغير » يقول : إن المسلم يقتل ولا تقبل تو بته ، وفي المكافر إذا أسلم روايتان ، قال القاضي في « الجامع الصغير » الذي ضَمَّنه مسائل التعليق القديم : ومن سبَّ أمَّ النبي عليه الصلاة والسلام قتل ولم تقبل تو بته ، فإن كان كافراً فأسلم ففيه روايتان ؛ إحداهما : يقتل أيضا ، والثانية : لايقتل ويستتاب قياسا على قوله في الساحر : إذا كان كافراً لم يقتل ، و إن كان مسلما قتل ، وكذلك ذكر مَنْ نَقَلَ من « التعليق القديم » مثل الشريف أبي جعفر ، قتل ، وكذلك ذكر مَنْ نَقَلَ من « التعليق القديم » مثل الشريف أبي جعفر ،

قال: إذا سب أم النبي عليه الصلاة والسلام قتل ولم تقبل تو بته ، وفي الذمى إذا سب أم النبي عليه الصلاة والسلام روايتان ، إحداهما : يقتل ، والأخرى : لا يقتــل .

قال : وبهذا التفصيل قال مالك ، وقال أكثرهم : تقبـــل تو بته في الحالين .

لنا أنه حَدُّ وجَبَ كَقَدُّف آدمى فلا يسقط بالتو بة كقذف غير أم النبى عليه الصلاة والسلام .

وكذلك قال أبو الخطاب فى رؤوس المسائل: إذاقذف أم النبى عليه الصلاة والسلام لا تقبل التو بة منه وفى السكافر إذا سبها ثمأسلم روايتان ، وقال أبو حنيفة والشافعي : تقبل ثو بته فى الحالين .

لنا أنه حدّ وجب كمقذف آدمى فلا يسقط بالتو بة ، دليله قذف غير أمالنبى صلى الله عليه وسلم .

و إنما ذكرت عبارة هؤلاء ليتبين أن مرادهم بالتوبة هنا من الكافر الإسلام، ويظهر أن طريقتهم بعينها هي طريقة ابن البناء في أن المسلم إذا سب لم تقبل تو بته، وأن الذمي إذا سب ثم أسلم قتل أيضاً في الصحيح من المذهب، فإن قيل: أليس قد قلتم لو نَقَضَ

فإن قيل: فقد قال القاضى فى خلافه « فإن قيل: أليس قد قلم لو نَهَضَ الهمدَ بغير سب الذى صلى الله عليه وسلم — مثل أن نقضه بمنع الجزية ، أو قتال المسلمين ، أو أذيتهم — ثم تاب قبلتم تو بته ، وكان الإمام فيه بالخيار بين أر بمة أشياء ، كالحربى إذا حصل أسيراً فى أيدينا ، هلا قلتم فى سب النبى صلى الله عليه وسلم إذا تاب منه كذلك ، قيل : لأن سب النبى صلى الله عليه وسلم قَذْفُ لميت فلا يسقط بالتو بة ، كما لو قذف ميتاً » ، وهدذا من كلامه يدل على أن التو بة غير الإسلام ؛ لأنه لو نقض العمد بغير السب ثم أسلم لم يتخير الإمام فيه .

قلنا: لا فرق فى التخيير بين الأربعة قبل النوبة التى هى الإقلاع وبعده عنده من يقول به ، و إنما أراد المخالفُ أن يقيس على صورة تُشْبه صور النزاع، وهى الحكم فيه بعد النوبة إذا كان قبل النوبة قد ثبت جواز قتله

توبة الذي لما صورتان

على أن تو بة الذمى الناقض للعهد لها صورتان :

إحداها : أن يُسْلم ، فإن إسلامه تو بة من الكفر وتوابعه .

والثانية: أن يرجع إلى الدمة تائباً من الذنب الذي أحدَّتُه حتى انتقض عهده؛ فهذه تو بة من نقض العهد، فإذا تاب هذه التو بَه وهو مقدور عليه جاز للإمام أن يقبل تو بته حيث يكون حكم حكم الأسير، كما أن الأسير إذا طلب أن تعقد له الذمة جاز أن يجاب إلى ذلك.

فألزم المخالفُ القاضى على طريقته أن الناقض التائب من النقض يخير الإمام فيه ، فهلا خيرتموه في الساب إذا تاب تو بة يمكن التخيير بعدها ، بأن يُقلِم عن السب ويطلب عَقْدَ الذمة له ثانياً ، فلذلك قيل في هذه الصورة : هلا خُير الإمام فيه بعد التو بة ، و إن كان في صورة أخرى لا يمكن التخيير بعد تو بة هي الإسلام .

وقد تقدم ذكر ذلك ، وقد قدمنا أيضاً أن الصحيح أنه لا يخير فيمن نقض العهد بما يضر المسلمين بحال ، وقد ظهر أن الرواية الأخرى التي حَكَوْهاً في القرق بين المسلم والحكافر مُخرَّجة من نصه على الفرق بين الساحر الحكافر والساحر الملم ، وذلك أنه قد قال في الساحر الذمي : لا مُيقتل ، ما هو عليه من الحكفر أعظم ، واستدل بأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقتل لبيد بن أعْصَم لما ستحره ، والساحر المسلم يقتل عنده ؛ لمساحاء في ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم وعمر وعمان وابن عمر وحَفْصَة رضى الله عنهم من الأحاديث ، ووجه الترجيح أن وعمان وابن عمر وحَفْصَة رضى الله عنهم من الأحاديث ، ووجه الترجيح أن

ما الكافر عليه من الشرك أعظم مما هو عليه من السب والسحر ، فنسبة السب والسحر إليه واحدة ، بخلاف المسلم ، فإذا قُتِل الساحر المسلم دون الذمى فكذلك الساب الذمى دون المسلم ، لكن السب ينقض المهد ؛ فيجوز قتله لأجل نقض المهد ، فإذا أسلم امتنع قتله لنقض العهد ، وهو لا يقتل لخصوص السب كما لايقتل لخصوص السب كما لايقتل لخصوص السحر ، فيبتى دمه معصوماً .

وقد حكى هذه الرواية الخطابئ عن الإمام أحمد نفسه فقال: قال مالك بن أنس « مَنْ شَتَم رسول الله صلى الله عليه وسلم من اليهود والنصارى قتل ، إلا أن يسلم » وكذلك قال أحمد بن حنبل ، وحكى آخرون من أصحابنا رواية عن السب ، بأن يسلم و يرجع عن السب ، لإمام أحمد أن السلم تقبل تو بته من السب ، بأن يسلم و يرجع عن السب ، كذلك ذكر أبو الخطاب في « الهداية » ومن احتذى حَدْوَهُ من متأخرى أصحابنا في ساب الله ورسوله من المسلمين : هل تقبل تو بته أم يقتل بكل حال ؟ روايتان .

فقد تلخص أن أمحابنا حكوا في الساب إذا تاب ثلاثَ رواياتٍ .

إَحداهن : يقتــل بكل حال ، وهي التي نصروها كلهم ، ودلَّ عليها كلهم ، ودلَّ عليها كلامُ الإمام أحمد في نفس هــذه المسألة ، وأَكْثَرُ محقَّقِيهِمْ لم يذكروا سواها .

والثانية : تقبل تو بته مطلقاً .

والثالثة: تقبل تو بة الـكافر ولا تقبل تو بة المسلم، وتوكِهُ الله مى التى تقبل إذا قلنا بها أن يُسْلم، فأما إذا أقلع وطلب عقد الذمة له ثانيًا لم يَعْضِمُ ذلك دَمَه رواية واحدة كما تقدم.

وذكر أبو عبد الله السامرى أن من سبّ رسول الله صلى الله عليه وسلم من المسلمين فهل تقبل تو بته ؟ على روايتين ، قال : ومن سبه من أهل الذمة قتل و إنّ أسلم ، ذكره ابن أبى موسى ؛ فعلى ظاهر كلامه يكون الخلافُ فى المسلم

حكمالساب إذا تاب دون الذي ، عكس الرواية التي حكاها جاعة من الأصحاب ، وليس الأصحاب ، وليس الأصحاب وليس الأصحاب ، وليس الأصحاب ولين ابن أبي موسى قال : ومن سبّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قُتل ولم يستتب ، ومن سبّه من أهل الذمة قتل و إن أسلم ، فلم يذكر خلافًا في شيء من ذلك كما دل عليه المأثور عن الإمام أحمد ، وكتاب أبي عبد الله السامري تضمن نقل أبي الخطاب و نقل ابن أبي موسى كما اقتضى شرطة أن يضمنه عدة كتب صفار ، فلما ذكر ما حكاه أبو الخطاب من الروايتين في المسلم وما ذكره ابن أبي موسى في الذي إذا أسلم ظهر نوع خَلل ، و إلا فلا ركيب أما قبلنا تو بة المسلم بإسلامه أولى ، فإن كل ما يفرض في الكافر من غلظ السب فهو في المسلم وزيادة ، فإنهما يشتركان في أذى رسول الله الكافر من غلظ السب فهو في المسلم وزيادة ، فإنهما يشتركان في أذى رسول الله عليه وسلم ، و ينفرد سبّ المسلم بأنه يدل على زَنْدَقته ، وأن سابه منافق ظهر نفاقه ، مخسلاف الذي فإنه سبّ مستنداً إلى اعتقاد ، وذلك الاعتقاد زال بالإسلام .

نعم، قد يوجه ما ذكره السامرى بأن يقال: السبّ قد يكون عَلَمَا من المسلم لا اعتقادا، فإذا تاب منه قبلت تو بته ؛ إذ هو عثرة لسان وسوء أدب أو قلة علم، والذمئ سبه أذّى تحض لا ريب فيه ، فإذا وجب الحد عليه لم يسقط بإسلامه كسائر الحدود، وقد ينزع هذا إلى قول من يقول: إن السبّ لا يكون كفراً في الباطن إلا أن يكون اسْتِحْلاًلا ، وهو قول من غوب عنه كما سيأتى إن شاء الله تمالى.

واعلم أن أسحابنا ذكروا أنه لا تقبل تو بته ؛ لأن الإمام أحمد قال : لا يستتاب ، ومن أصله أن كل من قبلت تو بته فإنه يستتاب كالمرتد ، ولهذا لما اختلفت الرواية عنه في الزنديق والساحر والكاهن والمرّاف ومن ارتدّ وكان مسلم الأصل ، هل يستتابون أم لا ؟ على روايتين ، فإن قلنا : « لا يستتابون » قتلوا بكل حال و إن تابوا .

وقد صرح فى رواية عبد الله بأن من سبَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قد وجب عليه القتل ولا يستتاب ؛ فتبين أن القتل قد وجَبَ ، وما وجب من القتل لم يسقط بحال .

يُوْ يد هذا أنه قد قال فى ذمى فَجَر بمسلمة : يقتل ، قيل له : فإن أَسْلَم ؟ قال: يقتل ، هذا قد وجب عليه ، فتبين أن الإسلام لا يُسْقِط القتلَ الواجب ، وقد ذكر فى الساب أنه قد وجب عليه القتل .

وأيضاً ، فإنه أو جَبَ على الزانى بمسلمة بعد الإسلام القتل الذى وجب على الزنى بمسلمة ، حتى إنه يقتله سواء كان حراً أو عبداً أو نحصناً أو غير محصن ، كا قد نص عليه فى مواضع ، ولم يسقط ذلك القتل بالإسلام و يُوجِب عليه مجرد حد الزنى ؛ لأنه أد خَلَ على المسلمين من الضرر والمعرة ما أوجب قتله ونقض عهده ، فإذا أسلم لم تزل عقو بة ذلك الإضرار عنه كا لا تزول عنه عقو بة قطعه للطريق لو أسلم ، ولم يجز أن يقال : هو بعد الإسلام كمسلم فعل ذلك من أيفعل به ما يفعل بالمسلم ؛ لأن الإسلام يمنع ابتداء العقو بة ولا يمنع دوامها ، الأن الإسلام تمنع أسلم قتل ، ولو قتل له وهو مسلم لم يقتل .

ولهذا ينتقض عهد الذمى بأشياء : مثل الزنى بالمسلمة و إن لم يكن مُحْصَناً ، وقتل أى مسلم كان ، والتجشّس للكفار ، وقتال المسلمين ، واللحاق بدار الحرب ، و إن كان المسلم لا يقتل بهذه الأشياء على الإطلاق ، فإذا وَجَب قتل الذمى بها عيناً ثم أسلم كان كا لو وجب قتله بذمى ثم أسلم ؛ إذ لا فرق بين أن يجب عليه حد لا يجب على المسلم فيسلم أو يجب عليه قصاص لا يجب على المسلم فيسلم ، فإن القصاص في اندر اليم بالإسلام كالحدود ، وهو يسقط بالشبهة فيسلم ، فإن القصاص في اندر اليم بالإسلام كالحدود ، وهو يسقط بالشبهة فيكا يمنع الإسلام ابتداءه دون دوامه ، فكذلك العقو بات الواجبة على المعاهد،

وهذا ينبنى على قولنا: يتعين قتل الذى إذا فعل هذه الأشياء ، وأن لخصوص هذه الجنايات أثراً فى قتله وراء كونه كافراً غير ذى عهد ، ويقتضى أن قتله حد من الحدود التى تجب على أهل دار الإسلام من مسلم ومعاهد ، ليس بمرلة رجل من أهل دار الحرب أخذ أسيراً ؛ إذ ذاك المقصود بقتله تطهير دار الإسلام من فساد هذه الجنايات وحسم مادة جناية المعاهدين ، وإذا كان قد نص على أن لا تزول عنه عقو بة ما أدخله على المسلمين من الضرر فى زناه بالمسلمة فأن لا تزول عنه عقو بة أضراره بسب رسول الله عليه الصلاة والسلام أولى ؛ لأن ما يلحق المسلمين من المضرة فى دينهم بسب رسول الله عليه وسلم أكثر مما يلحق بالزنى عملمة إذا أقيم على الزانى الحد .

ونصه هذا يدل على أن الذمى إذا قذف رسول الله صلى الله عليه وسلم أو سبّة ثم أسلم قتل بذلك ، ولم يقم عليه مجرد حد قذف واحد من الناس وهو ممانون أو سبّ واحد من الناس وهو التعزير ، كما أنه لم يوجب على من زكى بمسلمة إذا أسلم حَدَّ الزني ، و إنما أوجب القتل الذي كان واجباً ، وعلى الرواية الأخرى التي حَرَّجها القاضى في كتبه القديمة ومن اتّبعه فإن الذمي يستتاب من السب، فإن تاب و إلاّ قتل.

وكذلك يستتاب المسلم على الرواية التي ذكر أبو الخطاب وغيره ، كا يستتاب الزنديق والساحر ، ولم أجد للاستتابة في كلام الإمام أحمد أصلا ، فأما استتابة المسلم فظاهرة كاستتابة من ارتد بكلام تكلم به ، وأما استتابة الذمي فأن يُدْ عَي إلى الإسلام ؛ فأما استتابته بالعَوْدِ إلى الذمة فلا يكفي على المذهب ؛ لأن قتله متمين .

فأما على الوجه المضطرب الذي يقال فيه « إن الإمام بخير فيه » فيشرع استتابته بالعَوْدِ إلى الذمة ، لأن إقراره بها جأئز بعد هذا ، لسكن لاتجب هذه

الاستتابة رواية واحدة ، وإن أوجبنا الاستتابة بالإسلام على إحدى الروايتين ، وأما على الرواية التي ذكرها الخطابي فإنه إذا أسلم الذي سقط عنه القتل مع أنه لا يستتاب ، كالأسير الحربي وغيره من الكفار يقتلون قبل الاستتابة ؛ ولو أسلموا سقط عنهم القتل ، وهذا أوجب من قول من يقول بالاستتابة ، فإن الذي إذا نقض العهد جاز قتله لكونه كافراً محارباً ، وهذا لا يجب استتابته بالاتفاق ، اللهم إلا أن يكون على قول من يوجب دهوة كل كافر قبل قتاله ، فإذا أسلم جاز أن يقال : عصم دمه ، كالحربي الأصلى ، بخلاف المسلم فإنه إذا أتبلت تو بته فقد يجوز استتابته كما يجوز استتابة الأسير ، فإنه يستتاب، ومعهذا فمن تقبل تو بته فقد يجوز استتابته كما يجوز استتابة الأسير ، لكن لا يجب ، لكن لأنه من جنس دعاء الكافر إلى الإسلام قبل قتله ، لكن لا يجب ، لكن المنصوص عن أصحاب هذا القول أنه لا يقال له : أسلم ولا لا نسلم ، لكن إذا أسلم سقط عنه القتل ، فتلخص من ذلك أنهما لا يستتابان في المنصوص المشهور ، فإن تابا لم تقبل تو بتهما في الشهور أيضاً .

وحكى عنه فى الذمى أنه إذا أسلم سقط عنه القتل ، و إن لم يستتب . وحكى عنه أن المسلم يستتاب وتقبل تو بته، وخرج عنه فى الذمى أنه يستتاب، وهو بعيد .

لافرق بين واعلم أنه لا فرق بين سبه بالقذف وغيره كما نص عليه الإمام أحمد وعامة السب بالقذف أصابه وعامة العلماء .

وفَرَقَ الشيخ أبو محمد المقدسي رحمه الله بين القذف والسب ، فذكر الروايتين في المسلم وفي السكافر في القذف ، ثم قال : وكذلك سبه بغير القذف ، إلا أن سبه بغير القذف يَسْقُط بالإسلام ؛ لأن سبَّ الله تعالى يسقط بالإسلام ، فسبُّ النبي صلى الله عليه وسلم أولى ، وسيأتى إن شاء الله تعالى تحرير ذلك إذا فسبُّ النبي السب ، فهذا مذهب الإمام أحمد .

وأما مذهب مالك رضى الله عنه فقال مالك في رواية ابن القاسم ومطرف : من سَبُّ النبيُّ صلى الله عليه وسلم قتل ولم يُسْتَنَفُّ عَالَ ابن القاسم : من سبه أو شتمه أو عابه أو تنقُّصه فإنه يقتـــل كالزنديق ، وقال أبو مصمب وابن أبي أو يس : سممنا مالكا يقول : من سِنَبِّ النهيِّ صلى الله عليه وسلم أو شتمه أو عابه أو تنقُّصه قتل ، مسلما كان أو كافراً ، ولا يستناب . وكذلك قال محمد ابن عبد الحسكم : أخبرنا أصحاب مالك أنه قال : من سَبَّ النبيُّ صلى الله عليه وسلم أو غيره من النبيين مسلما كان أو كافراً قتل ، ولم يستتب ، قال : وروى لنا مَالَكُ إِلا أَن يَسَلِمُ السَكَافَرِ ، قال أشهب عنه : من سَبٌّ النبي صلى الله عليه وسلم من مسلم أو كافر قتل ولم يستتب ؛ فهذه نصوصه نجو من نصوص الإمام أحمد، والشهور من مذهبه أنه لا تقبل تو بة ُ المسلم إذا سَبِّ النبي صلى الله عليه وسلم ، وحُكْمه حكم الزنديق عندهم ، ويقتل عندهم حَدًّا لا كفراً إذا أظهر التوبة من السب ، وروى الوايد بن مسلم عن مالك أنه جمل سبُّ النبي صلى الله عليه وسلم ردة ، قال أصحابه : فعلى هــــذا يستتاب ، فإن تاب نُــكِّلَ ، و إن أبى قتل ، ويحكم له بحكم المرتد ، وأما الذمى إذا سَبُّ النبي صلى الله عليه وسلم ثم أسلم فهل يَذْرَأُ عنه الإسلامُ القتلَ؟ على روايتين ذكرهما القاضي عبد الوهاب وغيره ، إحداها : يسقط عنه ، قال مالك في رواية جماعة منهم ابن القاسم : من شتم نبينا من أهل الذمة أو أحدا من الأنبياء قتل ، إلا أن يسلم ، وفي رواية : لا يقال له أُسْلِمْ ولا لا تسلم ، ولكن إن أَسْلَمَ فذلك له تو بة ، وفي رواية مطرف عنه : من سَبُّ النبي صلى الله عليه وسلم من المسلمين أو أحدا من الأنبياء أو أنْتَقَصه قتل وكذلك من فعمل ذلك من اليهود والنصارى قتل ، ولا يستتاب ، إلا أن يسلم قبل القتـــــــل ، قال ابن حبيب : وسممت ابنَ الماجِشُون يقوله ، وقال لى ابن عبد الحكم : وقال لى أصبغ عن ابن القاسم ، فعلى هذه الرواية قال ابن القاسم : قال مالك : إن شتم النصرائي النبي صلى الله عليه وسلم شمّا يعرف فإنه يقتـــل، إلا أن يُسْلم ، قاله مالك غير ص، ، ولم يقل : يستتاب . قال ابن القاسم وعمد : قوله عندى إن أسلم طائما ، وعلى هذا فإذا أسلم بعد أن يؤخذ وثَبَتَ عليه السبُ ويعلم أنهم يريدون قتله إن لم يُسْلم لم يسقط عنه القتل ، لأنه مُكْرَه في هذه الحال . والرواية الثانية : لا يَدْرَأ عنه إسلامُه القتل . قال محمد بن سحنون : وحَدَ القذف وشبهه من حقوق العباد لا يسقط عن الذمى بإسلامه ، و إنما تسقط عنه بإسلامه حدود الله ، فأما حد القذف فحد للعباد كان ذلك من نبى أو غيره .

وأما مذهب الشافعي رضي الله عنه فلهم في سابٌّ النبي صلى الله عليه وسلم وَجْهَان ، أحدها : هو كالمرتد إذا تاب سقط عنه القتل ، وهذا قول جماعة منهم ، وهو الذي يحكيه أصحاب الخلاف عن مذهب الشافعي ، والثاني : أن حَدًّ من سبه القتل، فكما لا يسقط حـــد القذف بالتوبة لايسقط القتل الواجب بسب النبي صلى الله عليه وسلم بالتوبة ، قالوا : ذكر ذلك أبو بكر الفارسي ، وادعى فيه الإجماع ، ووافقه الشيــخ أبو بكر القفال ، وقال الصيدلاني قولا ثالثا ، وهو أن السابُّ بالقذِف مثلاً يستوجب القتل للردة لا للسب، فإن تاب زال القتل الذي هو مُوجّبُ الردة ، وجلد ثمانين للقذف ، وعلى هذا الوجه لو كان السبُّ غير قذف عزر بحسبه ، ثم منهم من ذكر هذا الخلاف في المسلم إذا سَبٌّ ثم أسلم، ولم يتعرض للحكلام في الذمي إذا سب ثم أسلم، ومنهم من ذكر الخــلاف في الذمى كالخلاف في المسلم إذا جَدَّد الإسلام بعد السب ، ومنهم من ذكر في الذمي إذا سَبٌّ ثم أسلم أنه بسقط عنه القتل ، وهو الذي حكاه أصحاب الخلاف عن مذهب الشافعي ، وعليه يدل عموم كلام الشافعي في موضع من « الأم » فإنه قال بعد أن ذكر نواقض العهد وذكر فيها سَبَّ النبي صلى الله عليه وسلم: وأيهم قال أو فعل شيئا مما وصفته نَقْضًا للمهد وأسلم لم يقتل إذا كان ذلك قولاً، وكذلك إذا كان فعلا لم يقتل إلا أن يكون في دين المسلم أن من فَعَلَه قتل حداً أو قصاصاً ،

فيقتل بحد أو قصارص لانقض عهد ، وإن فعل مما وصفنا وشرط أنه نقض لعهد النّمة فلم يسلم ولكنه قال لا أتوب وأعطى الجزّية كما كنت أعطيها أو على صُلْح أجدده » عوقب ولم يقتل ، إلا أن يكون فعل فعلا وجب القصاص أو القود ، فأما مادون هذا من الفعل أو القول فكل قول فيعاقب عليه ولا يقتل ، قال : فإن فعل أو قال مما وصفنا وشرط أنه يحل دمه فظفرنا عليه فامتنع من أن يقول «أسلم أو أعطى الجزية » قتل ، وأخذ ماله فيئا ، فقد ذكر أن مَنْ نقض العهد فإنه تقبل تو بته إما بأن يسلم أو بأن يعود إلى الذمة .

وذكر الخطابي قال : قال مالك بن أنس : من شتم النبي صلى الله عليه وسلم من اليهود والنصارى قتل ، إلا أن يسلم ، وكذلك قال أحمد بن حنبل ، وقال الشافعي : يقتل الذمي إذا سبالنبي صلى الله عليه وسلم ، و تَبْرأ منه الذمة ، واحتج في ذلك بخبر كمب بن الأشرف ، وظاهر هذا القتل والاستدلال يقتضى أن لا يكف عنه إذا أظهر التو بة ؟ لأنه لم يحك عنه شيئاً ، ولأن ابن الأشرف كان مظهرا للذمة مُجيباً إلى إظهار التو بة لو قبلت منه .

## والكلام فى فصلين :

أحدهما: في استتابة المسلم، وقبول تو بة من سب النبي صلى الله عليه وسلم اقوال العلماء وقد ذكرنا أن المشهور عن مالك وأحمد أنه لايستتاب، ولا تُسْقِطُ القتل عنه في توبة الساب تو بته ، وهو قول الليث بن سدهد، وذكر القاضى عياض أنه المشهور من قول السلف وجمهور العلماء ، وهو أحد الوجهين لأسحاب الشافعي ، وحكى مالك وأحمد أنه تقبل تو بته ، وهو قول الإمام أبي حنيفة وأصحابه ، وهو المشهور من مذهب الإمام الشافعي بناء على قبول تو بة المرتد ، فنتكلم أولا في قبول تو بته ، والذي عليه عامة أهل العلم من الصحابة والتابعين أنه تقبل تو بة المرتد في الجلة ، وروى عن الحسن البصرى أنه يقتل و إن أسلم ، جَمَدَله كالزابي والسارق ، وذكر عن عن الحسن البصرى أنه يقتل و إن أسلم ، جَمَدَله كالزابي والسارق ، وذكر عن أهل الظاهم نحو ذلك أن تو بته تنفعه عند الله ، ولكن لا يُذْرَأُ القتل عنه ،

والصواب ماعليه الجاعة ، لأن الله سبحانه وتعالى قال فى كتابه ؛ (كَيْفَ يَهُدِى الله قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمانهم ، وَشَهِدُوا أَنَّ الرَّسُولَ حَقَّ ، وَجَاءَهُم الْبَيْنَاتُ ، وَالله لاَ يَهِدُى الْقَوْمَ الظّالمِينَ) (١) إلى قوله تعالى : ( إلاّ اللّذينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا ؛ فإن الله عَفُورُ رَحِيمٌ )(٢) فأخبر أنه غفور تأبُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا ؛ فإن الله عَفُورُ رَحِيمٌ )(٢) فأخبر أنه غفور رحيم لمن تاب بعد الردة ، وذلك يقتضى مغفرته له فى الدنيا والآخرة ، وَمَنْ هذا حالُه لم يعاقب بالقتل .

يبين ذلك مارواه الإمام أحمد قال: حدثنا على بن عاصم عن داود بن أبي هند عن عكرمة عن ابن عباس أن رجلا من الأنصار ارْ تَدَ عن الإسلام ولحق

<sup>(</sup>١) من الآية ٨٦ من سورة آلعمران (٢) من الآية ٨٩ من سورة آلعمران

بالمشركين ، فأعزل الله تعالى: (كَيْفَ يَهِدِى الله قَوْمًاكَفَرُوا) إلى آخرالآية (١) فبعث بها قومُه إليه ، فرجع تاثبًا ، فقبل النبى صلى الله عليه وسلم ذلك منه وخلّى عنه ، ورواه النسائى من حديث داود مثله .

وقال الإمام أحمد: ثنا على عن خالد عن عكرمة بمعناه ، وقال : والله ما كذَ بني قومى على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وما كذب رسول الله صلى الله عليه وسلم على الله ، والله أصدَقُ الثلاثة ، فرجع تائباً ، فقبل النبي صلى الله عليه وسلم خلى منه وخَلى عنه .

وقال: ثنا حجاج عن ابن جريج حديثا عن عكرمة مولى ابن عباس في قول الله تعالى : (كَنيفَ يَهْدِي الله قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَا بِهِمْ ، وَشَهِ وَدُوا أَنَّ الله تعالى : (كَنيفَ يَهْدِي الله قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَا بِهِمْ ، وَشَهِ وَدُوا أَنَّ الرَّسُولَ حَقّ )(() في أبي عامر بن النعان ووَحُوح بن الأسلت والحارث بن سويد بن الصامت في أثنى عشر رجلا رجعوا عن الإسلام ولحقوا بقريش ، ثم كتبوا إلى أهليهم : هل لنا من تو بة ؟ فنزلت ( إلا الذين تابوا من بعد ذلك)(٢) في الحارث بن سويد بن الصامت .

وقال: ثنا عبد الرزاق أما جمفر عن حميد عن مجاهد قال: جاء الحارث ابن سويد فأسلم مع النبى صلى الله عليه وسلم، ثم كفر الحارثُ فرجع إلى قومه، فأحزل الله فيه القرآن (كَيْفَ يَهْدِى الله قَوْمًا كَفروا بعد إيمانهم — إلى قوله غفور رحيم) (۱) قال: فحملها إليه رجل من قومه، فقرأها عليه، فقال الحارث: والله إنك ما علمت لصادق ، وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم لأمسدق منك، وإن الله لأصدق المحارث فأسلم فحسن إسلامه.

وكذلك ذكر غير واحدٍ من أهل العلم أنها نزلت في الحمارث بن سويد وجماعة ارتدُّوا عن الإسلام وخرجوا من المدينة كهيئة البَدْء، ولحقوا بمكة كفاراً،

<sup>(</sup>١) من الآية ٨٦ منسورة آل عمران (٢) من الآية ٨٩ من سورة آل عمران

فأنزل الله فيهم هذه الآية ، فندم الحارثُ وأرسل إلى قومه: أن سَلُوا رسولَ الله ملى الله فيهم هذه الآية ، فندم الحارثُ وأسل إلى قومه: أن سَلُوا رسولَ الله على الله على الله تعالى: ( إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا فإن الله غفور رحيم )(١) فحملها إليه رجل من قومه ، فقرأها عليه ، فقال الحارث : إنك والله ماعلمت لَصَدُوقٌ ، و إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لأصدقُ منك، و إن الله عز وجل لأصدقُ الثلاثة، فرجع الحارث إلى المدينة وأسلم وحَسُن إسلامه .

فهذارجل قدارتَدَّ ولم يقتله النبي عليه الصلاة والسلام بمدعو دو إلى الإسلام، ولأن الله تعالى قال فى إخباره عن المنافقين (أبا لله وَآيَاتِهِ وَرَسُو لِهِ كُنتُمُ تَسُمَّرُ وَّنَ ، لاَ تَعْتَذُرُوا ، قَدْ كَفَرْتُمُ بَعْدَ إِيمَا نِكُ ، إِنْ تَعْفُ عَنْ طَأَفْهَ مِعْدَ إِيمَا نِكُ ، إِنْ تَعْفُ عَنْ طَأَفْهَ مِعْدَ مِنْ نَعْفُ عَنْ طَأَفْهَ مِعْدَ بَعْف عنه وقد مِنْ نَعَذَب طَأَ فَقَ ) (٢) فدل على أن الكافر بعد إيمانه قد يعنى عنه وقد بعذب ، و إيما يعنى عنه إذا تاب ، فعلم أن تو بته مقبولة .

وذكر أهل التفسير أنهم كانوا جماعة ، وأن الذى تاب منهم رجل واحد يقال له تخشى بن حمير ، وقال بعضهم : كان قد أنكر عليهم بعض ما سمع ، ولم يمالئهم عليه ، وجمل يسير مجانباً لهم ، فلما نزلت هذه الآيات برى و من نفاقه ، وقال : اللهم إنى لا أزال أسمع آية تقر عينى تقشعر منها الجلود وتجيب منها القلوب ، اللهم فاجمل وفاتى قتلاً فى سبيلك ، وذكروا القصة .

وفى الاستدلال بهذا نظر ، ولأنه قال سالى : (يا أيها النبيُّ جَاهِدِ السَّمُارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَأَغْلُظُ عَلَيْهِمْ) (٢) إلى قوله : (يَحْلِفُونَ بِاللهِ مَا قَالُوا وَلَهَ وَلَهُ وَالْمُوا عَلَمُ اللهِ مَا قَالُوا وَمَا نَقَمُوا وَلَهَ قَالُوا عَلَمُ اللهُ وَرَسُولُه مِنْ فَضْلِهِ ، فَإِنْ يَتُوبُوا يَكُ خَيْرًا لَهُمْ ، وإنْ إِلاّ أَنْ أَيْنُ وَرَسُولُه مِنْ فَضْلِهِ ، فَإِنْ يَتُوبُوا يَكُ خَيْرًا لَهُمْ ، وإنْ

<sup>(</sup>١) من الآية ٨٩ من سورة آل عمران (٢) من الآيتين ٦٥ و٦٦من سورة التوبة (٣) من الآية سهره و مدودة التربة

<sup>(</sup>٣) من الآية ٧٣ من سورة التوبة

يَتُوَلُّوْا يُعَذَّ بَهُمُ الله عَذَابًا أَلِيماً فِي الدُّنْيَا والآخِرَةِ ، وما لَهُمْ فِي الأرْضِ مِنْ ولي ولا نَصِير )(ا).

وذلك دايل على قبول تو بة من كفر بعد إسلامه ، وأنهم لا يعذبون في الدنيا ولا في الآخرة عذاباً ألمياً : بمفهوم الشرط ، ومن جهة التعليل ، ولسياق الكلام ، والقتل عذاب أليم ، فعلم أن من تاب منهم لم يعذب بالقتل ، ولأن الله سبحانه قال : ( مَنْ كَفَرَ بالله مِنْ بَعْد إيمانه ، إلاّ مَنْ أكْر مَ وقابه مُطْمَئِن بالإيمان ، ولكن من شرح بالكفر صدراً ، فعكيهم غضب من الله ولهم عذاب عظيم ، ولكن من شرح بالكفر صدراً ، فعكيهم غضب من الله ولهم عذاب عظيم ، وأولئك بأمهم استحبوا الحياة الدنيا على الآخرة وأن الله لا تبدى القوم الكافرين ، أولئك الذين طبع الله على قلوبهم وشمهم وأبصارهم ، وأولئك هم الفافلون ، لا جرم أنهم في الآخرة هم الخاصرون ، نم إن ربح من بغدها لنفور رحيم (٢) ، فبين أن الذين هاجروا وصبروا المناسلام بعد أن فتنوا عن دينهم بالكفر بعد الإسلام وجاهدوا وصبروا إلى دار الإسلام بعد أن فتنوا عن دينهم بالكفر بعد الإسلام وجاهدوا وصبروا في الأخرة .

وقال سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عكرمة : خرج ناس من المسلمين ـ يعنى من المهاجرين ـ فأدركهم المشركون ، ففتنوهم ، فأعطوهم الفتنة ، فنزلت فيهم ( ومن الناس من يقول : آمنا بالله ، فإذا أوذي في الله جمل فتنة الناس كَمَذَابِ اللهِ ) (٢٠) الآية ، ونزل فيهم ( من كفر بالله من بعد إيمائه ) (٢٠) الآية ، ونزل فيهم أثوا المدينة ، فأنزل الله فيهم : الآية ، ثم إنهم خرجوا مرة أخرى فانقلبوا حتى أتوا المدينة ، فأنزل الله فيهم : ( ثم إن ر بك للذين هاجروا من بعد ما فتنوا ) (٢٠) إلى آخر الآية ، ولأنه سبحانه

<sup>(</sup>۱) من الآية ٧٤ من سورة التوبة(٢) من الآيات ٢٠٦ ــ ١١٠ سورة النحل (١) من الآية ٢٠٠

<sup>(</sup>٣) من الآية ١٠ من سورة العنكبوت

قال : (ومَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وهُو كَافِرْ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ اعْمَالُهُمْ فَى الدُّنْيَا والآخِرَةِ) (١) ، فعلم أن من لم يمتوهو كافرمن المرتدين لا يكون خلالاً في النار ، وذلك دليل على قبول التوبة وصحة الإسلام ، فلا يكون تاركا لدينه ، فلا يقتل ، ولعموم قوله تعالى : (فإذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْمُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ) (٢) إلى قوله : (فإن تَأَبُوا وأقامُوا الصَّلاَة وآ تَوُا الزَّكَاة فَخَلُوا الْمُشْرِكِينَ ) (٢) ، فإن هذا الخطاب عام فى قتال كل مشرك ، وتخلية سبيله إذا تاب من شركه وأقام الصلاة وآتى الزكاة ، سواء كان مشركا أصليا أو مشركا مرتدا .

وأيضاً ، فإن عبدالله بن سعد بن أبى سَرْح كان قدارتد على عهد النبى صلى الله عليه وسلم ، ولحق بمكة ، وأفترى على الله ورسوله ، ثم إنه بعد ذلك بايعه النبئ صلى الله عليه وسلم ، وحَقَنَ دمه ، وكذلك الحارث بن سويد ، وكذلك جاعة من أهل مكة أسلموا ثم ارتدوا ثم عادوا إلى الإسلام ، فقينَتْ دماؤهم ، وقصص مؤلاء وغيرهم مشهورة عند أهل العلم بالحديث والسيرة .

وأيضاً، فالإجاع من الصحابة رضى الله عنهم على ذلك ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم لما توفى ارتداً كثر العرب إلا أهل مكة والمدينة والطائف ، واتبع قوم من تنها لهم مثل مسيلمة والعنسي و طليعة الأسدى ، فقاتلهم الصديق وسائر الصحابة رضى الله عنهم ، حتى رجع أكثرهم إلى الإسلام ، فأقروهم على ذلك ، ولم يقتلوا واحداً ممن رجع إلى الإسلام ، ومن رؤس من كان قد ارتد ورجع طليحة الأسدى المتنبي ، والأشعث بن قيس ، وخلى كثير لا يُعْصَون ، والعلم بذلك ظاهر لا نخفاء به على أحد ، وهذه الرواية عن الحسن فيها نظر ، فإن مثل هذا لا يخفى

<sup>(</sup>١) من الآية ٢١٧ من سورة البقرة (٣) من الآية ٥ من سورة التوبة

عليه ، ولعله أراد نوعاً من الردة كظهور الزندقة ونحوها ، أو قال ذلك في المرتد الذي وُلاد مسلماً ، ونحو ذلك مما قد شاع فيه الخلاف .

وأما قوله صلى الله عليه وسلم : ﴿ مَنْ بَدُّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوه ﴾ فنقول بموجيه ، فإنما يكون مبدُّلا إذا دام على ذلك واستمر عليه ، فأما إذا رجع إلى الدين الحق فليس بمبدِّل ، وكذلك إذا رجع إلى المسلمين فليس بتارك لدينه مقارق للجاعة ، فليس بتارك لدينه مقارق المجاعة ، وهذا بخلاف القتل والزنى ، فإنه فيمل بل هو متمسك بدينه ، ملازم للجاعة ، وهذا بخلاف القتل والزنى ، فإنه فيمل صدر عنه لا يمكن دوامه عليه بحيث إذا تركه يقال إنه ليس بزان ولا قاتل ، فتى وجد منه ترتب حدَّه عليه ، و إن عزم على أن لا يمود إليه ؛ لأن المرم على ترك المود لا يقطع مَفْسَدَة ما مضى من الفعل .

على أن قوله « التارك لدينه المفارق للجاعة » قد يفسر بالحارب قاطع الطريق ، كذلك رواه أبو داود فى سُنّنه مفسّرا عن عائشة رضى الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يحلُّ دَمُّ امرى ه مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسولُ الله إلا بإحْدَى ثلاث : رجلى زَنى بعد إحصان فإنه يُرْجَم ، ورجل خرج محار با لله ورسوله فإنه يُقتل أو يُعثلب أو يُعثلب أو يُعثل نفساً فيقتل بها » فهذا المستثنى هو لملذكور أو يُعثل نفساً فيقتل بها » فهذا المستثنى هو لملذكور في قوله « التارك لدينه المفارق للجاعة » ولهذا وصَنفَه بفراق الجاعة ، وإنما يكون هذا بالحاربة .

ويؤيد ذلك أن الحديثين نضمًنا أنه لا يحلُّ دم مَنْ يشهد أن لا إله إلا الله وأن محداً رسول الله ، والمرتد لم يدخل في هذا العموم ، فلا حاجة إلى استثنائه ، وعلى هذا فيكون ترك دينه عبارة عن خروجه عن مُوجب الدين ، ويفرق بين ترك الدين وتبديله ، أو يكون المراد به من ارتدَّ وحارب كالمُر نيسين ومُقيس بن حبابة ممن ارتدَّ وقَتَلَ وأخذ المال ، فإن هذا يُقتل بكل حال إن تاب بعد القدرة عليه ، ولهذا والله أعلم استثنى هؤلاء النلائة الذين يقتلون بكل حال وإن أظهروا التوبة بعد القدرة ، ولوكان أريد المرتدُّ الحجرد لما احتيج إلى قوله « المفارق للجماعة » فإن مجرد الخروج من الدين يوجب القتل وإن لم يفارق جماعة الناس ؛ فهذا وَحُه يمتمله الحديث ، وهو \_ والله أعلم \_ مقصود هذا الحديث .

وأما قوله « لا يقبل الله تو بة عبد أشرك بعد إسلامه » فقد رواه ابن ماجه من هذا الوجه ، ولفظه « لا يقبل الله من مشرك أشرك بعد إسلامه عملاً حتى يفارق المشركين إلى المسلمين » وهذا دليل على قبول إسلامه إذا رجع إلى المسلمين ، وبيان أن معنى الحديث أن تو بته لا تقبل ما دام مقيما بين ظهرانى المشركين مُكَثِّرًا لسوادهم ، كحال الذين قتلوا ببدر ، ومعناه أن من أظهر الإسلام ثم فتن عن دينه حتى ارتد فإنه لا تقبل تو بته وعمله حتى يهاجر إلى المسلمين ، وفي مثل هؤلاء نزل قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ )(١) الآية ، وأيضاً فإن ترك الدين وتبديله وفراق الجاعة يدوم و يستمر ؛ لأنه تابع الاعتقاد ، والاعتقاد دائم ، فمتى قطعه وتركه عاد كاكان ، ولم يبق لما مضى حكم أصلا ، ولا فيه فساد ، ولا يجوز أن يطلق عليه القول بأنه مبدِّل للدين ، ولا أنه تارك لدينه ، كما يطلق على الزاني والقاتل بأن هــذا زان وقاتل ، فإن الكافر بعد إسلامه لا يجوز أن يسمى كافراً عند الإطلاق ، ولأن تبديل الدين وتركه في كونه موجبا للقتل بمنزلة الكفر الأصلي والحرَابِ في كوبهما كِذَلِكَ ، فإذا كان زوال الـكفر بالإسلام أو زوال الحاربة بالعهد يقطع حـكم الكفر فكذلك زوال تبديل الدين وتركه بالمَوْدِ إلى الدين وأخذه يقطع حكم ذلك التبديل والترك.

<sup>(</sup>١) من الآية ٧٧ من سورة النساء

## فصل

إذا تقرر ذلك فإن الذي عليه جاهير أهل العلم أن المرتد يستتاب ، مذهب العلماء ومذهب مالك وأحمد أنه يستتاب ، ويؤجّل بعد الاستتابة ثلاثة أيام ، في حكم وهل ذلك واجب أو مستحب ؟ على روايتين عنهما ، أشهرها عنهما : أن استتابة المرتد الاستتابة واجبة ، وهذا قول إسحاق بن راهويه .

وكذلك مذهب الشافعي هل الاستتابة واجبة أو مستحبة على قولين ، لحكن عنده في أحد القولين يستتاب ، فإن تاب في الحال و إلاَّ تُتل ، وهو تُول ابن المنذر والمزنى ، وفي القول الآخر يستتاب كذهب مالك وأحمد .

وقال الزهمى وابن القاسم فى رواية : يستتاب ثلاث مهات .

ومذهب أبى حنيفة أنه يستتاب أيضاً ، فإن لم يتب و إلا قتل ، والمشهور عندهم أن الاستتابة مستحبة ، وذكر الطحاوى عنهم : لا يقتل المرتد حتى يستتاب ، وعندهم يُعرض عليه الإسلام ، فإن أسلم و إلاَّ قتل مكانه ، إلا أن يؤجَّل ، فإنه يؤجَّل ثلاثَةَ أيام .

وقال الثورى : يؤجل ما رُجِيَتْ تو بته ، وكذلك معنى قول النخمي .

وذهب عبيد بن عمير وطاوس إلى أنه 'يقتــل ، ولا يستتاب ؟ لأنه صلى الله عليه وسلم أمر بقتل المبدّل دينه والتارك لدينه المفــارق للجماعة ، ولم يأمر باستتابته ، كما أمر الله سبحانه بقتال المشركين من غـــير استتابة مع أنهم لو تابوا لكففنا عنهم .

يؤيد ذلك أن المرتدَّ أغْلَظُ كفراً من الكافر الأصلى ، فإذا جاز قتل الأسير الحربى من غير استتابة فقتلُ المرتدِّ أوْلى ٰ .

وسرُّ ذلك أنا لا نجيز قتل كافر حتى نستتيبه ، بأن يكون قد بلغته دَعْوَة عجد صلى الله عليه وسلم إلى الإسلام ، فإنَّ قتلمَن لم تبلغه الدعوة غير جأثز ، عد صلى الله عليه وسلم إلى الإسلام ، فإنَّ قتلمَن لم تبلغه الدعوة غير جأثز ،

والمرتد قد بلغته الدعوة ، فجاز قتله كالكافر الأصلى الذى بلغته ، وهذا هو علة من رأى الاستتابة مستحبة ، فإن الكفار يستحب أن ندعوهم إلى الإسلام عند كل حرب وإن كانت الدعوة قد بلغتهم ، فكذلك المرتد ، ولا يجب ذلك فيهما .

زمم ، لو فرض المرتد من كَغْـفَى عليه جواز الرجوع إلى الإسلام ، فإن الاستتابة هنا لا بد منها .

ويدل على ذلك أيضاً أن النبي صلى الله عليه وسلم أهْدَر يومَ فتح مكة دَمَ عبد الله بن سعد بن أبي سَرْح ، ودَمَ مِقْيَس بن حبابة ، ودَمَ عبد الله بن خَطَل ، وكانوا مرتدين ، ولم يستتبهم ، بل تُتِلَ ذانك الرجلان ، وتوقف صلى الله عليه وسلم عن مبايسة ابن أبي سَرْح لعل بعض المسلمين يقتله ، فعلم أن قتل المرتد جائز مالم يسلم ، وأنه لا يستتاب .

وأيضاً، فإن النبي صلى الله عليه وسلم عاقب المُرنيِّينَ الذين كانوا في اللَّقاَحِ ثم ارتدُّوا عن الإسلام بما أوجب موتهم ولم يستتبهم ، ولأنه فعل شيئاً من الأسباب المبيحة للدم فقتل قبل استتابته كالكافر الأصلى وكالزافي وكقاطع الطريق ونحوهم ، فإن كل هؤلاء - من قبلت توبته ومن لم تقبل - يقتل قبل الاستتابة ، ولأن المرتد لو امتنع - بأن يلحق بدار الحرب ، أو بأن يكون المرتدُّون ذوى شو كة يمتنعون بها عن حكم الإسلام - فإنه يقتل قبل الاستتابة بلا تردد ، فكذلك إذا كان في أيدينا .

وحجة من رأى الاستتابة إما واجبة أو مستحبة قولُه سبحانه وتعالى : ( قُل لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرُ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ ) (1) أمر الله رسوله أن يخبر جميع الذين كفروا أنهم إن انتهوا غفر لهم ما سلف ، وهذا معنى الاستتابة ، والمرتد من الذين كفروا ، والأمر للوجوب ، فعلم أن استتابة المرتد (1) من الآية ٣٨ من سورة الأنفال واجبة ، ولا يقال « فقد بلغهم عموم الدعوة إلى الإسلام » لأن هذا الكفر أخص من ذلك الكفر ، فإنه يوجب قتل كل من فعله ، ولا يجوز استبقاؤه ، وهو لم يستتب من هذا الكفر .

وأيضاً ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم بَعث بالتو بة إلى الحارث بن سويد ومن كان قد ارتد معه إلى مكة كما قدمناه ، بعد أن كانت قد نزلت فيهم آية التو بة ، فيكون استتابته مشروعة ، ثم إن هذا الفعل منه خرج امتثالا للأمر بالدعوة إلى الإسلام والإبلاغ لدينه ، فيكون واجباً .

وعن جابر رضى الله عنه أن امرأة يقال لهـا « أم مروان » ارتدَّتُ عن الإسلام ، فأمر النبى صلى الله عليه وسلم أن يُمرَّضَ عليهـا الإسلام ، فإن رجمت و إلاّ قتلت .

وعن عائشة رضى الله عنها قالت : ارتدَّت ِ امرأة يوم أُحُد ، فأمر النبي صلى الله عليه وسلم أن تستتاب ، فإن تابت و إلاّ قتلت ، رواهما الدارقطني .

وهذا \_ إن صح \_ أمر بالاستتابة ، والأمر للوجوب ، والممدة فيه إجماع الصحابة ، عن محمد بن عبد الله بن عبد القارى ، قال : قدم على عمر بن الخطاب رجل من قبل أبى موسى الأشعرى ، فسأله عن الناس ، فأخبره ، ثم قال : هل من مُغْرِبَة خَبر ؟ قال : نعم ، رجل كَفرَ بعد إسلامه ، قال : فما فعلتم به ؟ قال : قر بناه فَضَر بنما عنقه ، قال عمر : فهلا حَبَستموه ثلاثا ، وأطعمتوه كل يوم رغيفا ، واستتبتموه لعله يتوب و يرجع إلى أمر الله ، اللهم إلى لم أحضر ، ولم آمر، ولم أرض إذ بلغنى ، رواه مالك والشافعى وأحمد وقال : أذ هَبُ إلى حديث عمر ، وهذا يدل على أن الاستتابة واجبة ، و إلا لم يقل عمر : لم أرض إذ بلغنى .

وعن أنس بن مالك قال : لما افتتحنا تُسْتُرَ بعثنى الأشعرى إلى عمر بن الخطاب ، فلما قدمت عليه قال : ما فمل البكريون ؟ قال : فلما رأيته لا يُقلع قلت : ياأمير المؤمنين، مافعلوا ؟ إنهم قَتَـالُوا ولحقوا بالمشركين ، ارتدُّوا عن الإسلام

قاتلوا مع المشركين حتى قتلوا ، قال : فقال : لأن أكون أخذتهم سلماكان أحَبّ إلى مما على وجه الأرض من صفراء أو بيضاء ، وقال : فقلت : وماكان سبيلهم لو أخذتهم سلما ؟ قال : كنت أغرض عليهم الباب الذى خرجوا منه ، فإن أبوً ا استودعتهم الحبس .

وعن عبد الله بن عُتبة قال : أخذ ابن مسعود قوماً ارتدُّوا عن الإسلام من أهل العراق ، قال : فكتب فيهم إلى عثمان بن عفان رضى الله عنه ، فكتب إليه أن أعرض عليهم دين الحقِّ وشهادة أنْ لا إله إلا الله ، فإن قبلوا فخلِّ عنهم، وإن لم يقبلوا فاقتلهم ، فقبلها بعضهم فتركه ، ولم يقبلها بعضهم فقتله ، رواها الإمام أحمد بسند صحيح .

وعن الملاء أبى محمد أن عليّا رضى الله تمالى عنه أخَذ رجلا من بنى بكر ابن وائل قد تنصّر ، فاستتابه شهراً ، فأبى ، فقدّمه ليضرب عنقه ، فنادى : يا لَبَكْرٍ ، فقال على : أما إنك واجدُه أمامك فى النار ، رواه الخلال ، وصاحبه أبو بكر .

وعن أبى موسى رضى الله عنه أنه أنى برجل قد ارتدًّ عن الإسلام ، فدعاً م عشرين نيلة أو قريباً منها ، فجاء مُعاَذ ، فدعاه ، فأبى ، فضرب عنقه ، رواه أبو داود .

وروى من وجه آخر أن أبا موسى استتابه شهراً ، ذكره الإمام أحمد . وعن رجل عن ابن عمر قال : يُسْتَتَابُ المرتد ثلاثا ، رواه الإمام أحمد .

وعن أبى وائل عن أبى معين السعدى ، قال : مررت فى السَّحر بمسجد بنى حنيفة وهم يقولون : إن مُسَيْلة رسول الله ، فأتيت عبد الله فأخبرته ، فبغث الشرط ، فجاءوا بهم ، فاستتأبهم ، فتابوا ، فخلَّى سبيلهم ، وضرب عنق عبد الله بن النواحة ، فقالوا : أحْدَث قوم فى أمر فقتلت بعضهم وتركت بعضهم،

فقال: إنى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وقدم إليه هذا وابن أثال فقال: أتشهد أنى رسول الله ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم أن رسول الله ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم: « آمنت بالله ورُسُله، ولوكنت قاتلا وَفْداً لقتلتكما » قال: فلذلك قتلتُه ، رواه عبد الله بن أحمد بإسناد صحيح.

فهذه أقوال الصحابة في قضايا متعددة ، لم ينكرها منكر ، فصارت إجماعا .

والفرق بين هذا و بين الكافر الأصلي من وجوه :

الفرق بين الـكافرالأصلى والمرتد

أحدها: أن تو بة هذا أقرب ، لأن المطلوب منه إعادة الإسلام ، والمطلوب من ذاك ابتداؤه ، والإعادة أشتهل من الابتداء ، فإذا أسقط عنا استتابة الكافر لصعو بتها لم يلزم سقوط استتابة المرتد .

الثانى: أن هذا يجب قتله عيناً ، و إن لم يكن من أهل القتال ، وذاك لا يجوز أن يقتل إلا أن يكون من أهل القتال ، ويجوز استبقاؤه بالأمان، والهد نة ، والذمة ، والإرقاق ، والمن ، والفداء ، فإذا كان حدَّه أغلظ فلم يقدم عليه إلا بعد الإعذار إليه بالاسماعية ، بخلاف مَنْ يكون جزاؤه دون هذا .

الثالث: أن الأصلى قد بلغته الدعوة ، وهي استنابة عامة من كل كفر ، وأما هذا فإنما نستتيبه من التبديل وترك الدين الذي كان عليه ، ونحن لم نصرح له بالاستتابة من هذا ولا بالدعوة إلى الرجوع .

وأما ابن أبى سَرْح وابن خَطَل ومِقْيَس بن حبابة فإنه كانت لهم جرائم زائدة على الردة ، وكذلك المُرَنِيُّونَ ؛ فإن أكثر هؤلاء قَتَلوا مع الردة وأخَذُ وا الأموال ، فصاروا قُطَّاع الطريق محاربين لله ورسوله ، وفيهم مَنْ كان يؤذى بلسانه أذَى صار به من جنس الحاربين ؛ فلذلك لم يُسْتَتابوا ، على أن

الممتنع لا يستتاب ، و إنما يستتاب المقدور عليه ، ولعـــل بمض هؤلاء قد استتيب فنَــكَلَ .

## فصــــل

الساب والمرتد

ذكرنا حكم المرتد استطراداً ؛ لأن السكلام في السابِّ متعلق به تعلقاً شديداً ، فن قال « إن ساب النبي صلى الله عليه وسلم من المسلمين يستتاب » قال : إنه نوع من السكفر ، فإن مَنْ سب الرسول أو حَجَد نبوته أو كذّب بآية من كتاب الله أو تهود أو تنصر ونحو ذلك كل هؤلاء قد بَدَّلوا دينهم وتركوه وفارقوا الجاعة ، فيستتابون و تقبل تو بتهم كفيرهم .

يؤيد ذلك أن فى كتاب أبى بكر رضى الله عنه إلى المهاجر فى المرأة السابة « أن جَدَّ الأنبياء ليس يُشْبه الحدود ؛ فن تَماطَى ذلك من مسلم فهو صرتد ، أو معاهد فهو محارب غادر » .

وعن ابن عباس رضى الله عنه: «أيما مسلم سبّ الله أو سب أحداً من الأنبياء فقد كذب برسول الله صلى الله عليه وسلم، وهي ردة بستتاب منها، فإن رجع، وإلا قتل ».

والأعمى الذى كانت له أم ولد نسب النبي صلى الله عليه وسلم كان ينهاها فلا تنتهى ، ويزجرها فلا تنزجر ، فقتلها بعد ذلك ، فإن كانت مسلمة فلم يقتلها حتى استتابها ، وإن كانت ذمية وقد استتابها فاستتابة المسلم أولى .

وأيضاً ، فإما أن يُقتل السابُ لكونه كفر بعد إسلامه ، أو لخصوص السب ، والثانى لا بحوز ، لأن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « لا يحِلُّ دَمُ اسرى مُسلم يَشْهِدُ أَنْ لا إِلهُ إِلا الله إلا الحدى ثلاث : كُفْرٍ بعد إسلام ، أو زَنّى بعد إخصاً إِن ، أو قَتْلِ نفس فيقتل بها »

وقد صبح ذلك عنه من وجوه متعددة ، وهذا الرجل لم يَرْن ولم يقتل ، فإن لم يكن قَدْلُه لأجل الكفر بعد الإسلام امتنع قتله ، فثبت أنه إنما يقتل لأنه كفر بعد إسلامه فإن تو بته تقبل ، لقوله تعالى : كفر بعد إسلامه فإن تو بته تقبل ، لقوله تعالى : (كَيْفَ يَهْدِي الله قَوْماً كفرُوا بَعْدَ إِيما بِهِمْ )(1) إلى قوله ( إلا الذين تابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا )(1) الآية ، ولما تقدم من الأدلة الدالة على قبول تو بة المرتد .

وأيضاً ، فعمومُ قوله تعالى : ( قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُفْفَرْ لَمُمْ مَا قَدْ سَلَفَ ) (٢) ، وقولُه صَلَى الله عليه وسلم : « الإسلام يَجُبُ ما قبله ، والإسلام يَهْدِمُ ما كان قبله » رواه مسلم ، يوجب أن مَنْ أَسَلَم غفر له كل ما مضى .

وأيضاً، فإن المنافقين الذين نزل فيهم قوله تعالى: (وَمِهُمُ الذِينَ يُواْذُونَ النبيّ ، وَيَقُولُونَ هُوَ أَذُن ، قُلْ أَذُن خَيْرِ لَكُم ) (٢) إلى قوله (لا تَعْتَذْرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ) (٢) ، وقد قيل فيهم: ( إنْ نَعْفُ عَن عَل طَأْفِلَةً مِنْكُمُ نُعُذَّب طَأَفْلَةً ) (٣) . مع أن هؤلاء قد آذَوْهُ بالسنتهم وأيديهم أيضاً ، ثم العفو مَرْجُو لهم ، وإنما برجى العفو مع التوبة ، فعلم أن تو بتهم مقبولة ، ومن عنى عنه لم يعذب فى الدنيا ولا فى الآخرة .

وأيضاً ، فقوله سبحانه وتعالى : (جَاهِدِ الْـكَفَّارَ وَالْمُنَافَقِينَ ) إلى قوله : ( فَإِنْ يَتُوبُوا يَكُ خَـيْرًا لهم ، و إِنْ يَتَوَلَّوْا يُعَذَّبُهُمُ اللهُ عذابًا أَلْمًا ( \* ) الآية ؛ فإنها تدل على أن المنافق إذا كفر بعد إسلامه ثم تاب

<sup>(</sup>١) من الآيات ٨٦-٨٩ من سورة آل عمران (٢) من الآية ٣٨من سورة الأنفال

<sup>(</sup>٣) من الآيات ٦٦ ـ ٦٦ من سورة التوبة

<sup>(</sup>٤) من الآيُتين ٧٣ و٧٤ من سورة التوبة

لم يمذَّبُ عذاباً ألمياً فى الدنيا ولا فى الآخرة ، والقتلُ عذابُ أليم ، فعلم أنه لا يقتل .

وقد ذكر عن ابن عباس رضى الله عنهما أنها نزلت فى رجال من المنافقين اطّلع أحدهم على النبى عليه الصلاة والسلام ، فقال : عَلاَمَ تشتمنى أنت وأصحابك ؟ فانطلق الرجلُ فجاء بأصحابه ، فحلفوا بالله ما قالوا شيئًا ، فأنزل الله هذه الآية .

وعن الضحاك قال: خرج المنافقون مع النبي صلى الله عليه وسلم إلى تَبُوك ، فكانوا إذا خلا بعضهم ببعض سَبُّوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه وطعنوا في الدين ، فنقل ما قالوا حذيفة إلى النبي عليه الصلاة والسلام ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: ﴿ يَا أَهِلَ النِّفَاقِ مَا هَذَا الذِي بَلَغْنِي عَنكُم ؟ ﴾ فحلفوا لرسول الله صلى الله عليه وسلم ما قالوا شيئاً من ذلك ، فأنزل الله هذه الآية إكذاباً لهم .

وأيضاً ، فلا رَيْبَ أن تو بتهم فيما بينهم و بين الله، و إن تضمنت التو بة من حقوق الآدميين لأوْجُه ِ :

الفرق بين سب الرسول وغيره

أحدها: أنه قد قيل كفارة الغِيبَةِ الاستغفار لمن استغيبه ، وقد ذهب كثير من العلماء أو أكثرهم إلى مثل ذلك ، فجاز أن يكون[ما]قد أنى به من الإيمان برسول الله صلى الله عليه وسلم الموجب لأنواع الثناء عليه والتعظيم له موجبا لما لله من عرضه .

الثانى: أن حقّ الأنبياء تابع لحق الله ، وإنما عَظُمَت الْوقيعة فى أعراضهم لما يتضمن ذلك من الكفر والوقيعة فى دين الله وكتابه ورسالته ، فإذا تبعت حقّ الله فى الوجوب تبعته فى السقوط ، لئلا ليكون أعظم منه ، ومعلوم أن الكافر تصحّ تو بته من حقوق الله ، فكذلك من حقوق

الأنبياء المتعلقة بنبوتهم ، بخلاف التو بة من الحقوق التي تجب للناس بعضهم على بعض

الثالث: أن الرسول صلى الله عليه وسلم قد عُلم منه أنه يدعو للتأسّى به واتباعه ، و يخبرهم أن مَنْ فعل ذلك فقد غفر له كل ما أسلفه في كفره ، فيكون قد عفاً لمن عما الله من عرضه

و بهذه الوجوه يظهر الفرق بين سب الرسول صلى الله عليه وسلم و بين سب واحد من الناس ، فإنه إذا سبّ واحداً من الناس لم يأت بعد سبه ما يناقض موجب السب ، وسبه حق آدمى محض لم يعف عنه ، والمقتضى للسب هو موجود بعد التو بة ، والإسلام كاكان موجوداً قبلهما إن لم يزجر عنه بالحد ، وهناكان الداعى إليه الكفر وقد زال بالإيمان ، و إذا ثبت أن تو بته و إيمانه مقبول منه فيا بينه و بين الله فإذا أظهرها وجب أن يقبلها منه ؛ لما روى أبو سعيد في حديث ذى الْخُوريُصِرَة التميمي الذى اعترض على النبي صلى الله عليه وسلم في القيسمة ؛ فقال خالد بن الوليد : يا رسول الله ، ألا أضرب عنقه ؟ فقال : « لا ، لعله أن يكون يصلى يقله عليه وسلم في قلبه ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم في قلبه ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم في قلبه ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « لم أومَر أن أنقُب عن قلوب الناس وَلا أشُق بُطونَهم » رواه مسلم .

وقال لأسامة في الرجل الذي قتَله بعد أن قال لا إله إلا الله « كيف وقتله بعد أن قال لا إله إلا الله » قال : إنما قالها تعورُذاً ، قال : « فهلا شققت عن قلبه » .

وكذلك في حديث المقداد نحو هذا ، وفي ذلك نزل قولُه تعالى : ( وَلا تقولوا لِمَنْ أَلْقَى إِلنِّ اللَّهُ اللَّاللَّالَّالِمُ اللَّهُ اللَّالِمُ اللَّالِمُ اللَّهُ اللّلْمُلَّالِمُ اللَّاللَّالِمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّلْمُ اللَّهُ ال

<sup>(</sup>١) من الآية ٤ ۽ من سورة النساء

يصح إسلامه وتقبل تو بته من الكفر ، و إن كانت دلالة الحال تقتضى أن باطنَه خلافُ ظاهر .

وأيضاً ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبل من المنافقين عَلاَ نيتهم ويَكُلُ سرائرهم إلى الله ، مع إخبار الله له أنهم اتخذوا أيمانهم جُنّة ، وأنهم ( يحلّفون بالله ما قالوا ، ولقد قالوا كلة الكفر ، وكفروا بعد إسلامهم ، وهموا عما لم ينالوا ) ( أ فعلم أن مَن أظهر الإسلام والتوبة من الكفر وبيل ذلك منه ، فهذا قول هؤلاء ، وسيأتى إن شاء الله تعالى الاستدلال على تعين قتله من غير استتابة ، والجواب عن هذه الحجح .

## الفصل الثاني

فى الذمى إذا سبَّه ثم ناب

وقد ذكرنا فيه ثلاثة أقوال :

أحدها: يقتل بكل حال ، وهو المشهور من مذهب الإمام أحمد، ومذهب الإمام مالك إذا تاب بعد أخذه ، وهو وَجْه لأصحاب الشافعي .

الثانى : يقتل إلا أن يتوب بالإسلام ، وهو ظاهر الرواية الأخرى عن مالك وأحمد .

والثالث: يقتل إلا أن يتوب بالإسلام أو بالمَوْد إلى الذمة كما كان ، وعليه يدل ظاهر عموم كلام الشافعي ، إلا أن يتأول ، وعلى هذا فإنه 'يعاقب' إذا عاد إلى الذمة ولا يقتل .

فن قال « إن القتل يسقط عنه بالإسلام » فإنه يستدل بمتل ما ذكرناه فى المسلم ، فإنه كله يدل على أن الكافر أيضاً إذا أسلم سقط عنه موجب السب، ويدل على ذلك أيضاً أن الصحابة ذكروا أنه إذا فَعل ذلك فهو غادر محارب ، وأنه ناقض للعهد ، ومعلوم أن كمن حارب ونقض العهد إذا أسلم

<sup>(</sup>١) من الآية ٧٤ من سورة التوبة

عَصَمَ دمه وماله ، وقد كان كثير من المشركين مثل إن الرَّبَهْرى و كعب بن زُهَيْر وأبى سفيان بن الحارث وغيرهم يَهجُونَ النبيّ صلى الله عليه وسلم بأنواع الهجاء ثم أسلموا فعصم الإسلام دماءهم وأمرائه ، وعولاء رأن كانوا محار بين لم يكونوا من أهل العهد ، فهو دليل على أن حفوق الآدميين التي بست الهما السكافر ، إذا فعامًا ثم أسلم سقطت عنه كرَّ يَعْطُ صفرق الله ، ولهد ذا أجمع المسلمون إجماعا مستنده كم كتاب الله وسنة في الطاهرة أن الكافر الحربي إذا أسلم لم يؤخذ بما كان أصابه من المسلمين من دم أو مال أو عروض ، والذمي أذا سب رسول الله صلى الله عليه وسلم فإنه معتقد سن دلام الم يوجب عليه تحريم ذلك ، فإذا أسلم لم يؤسل به به الاستدلال به خطأ .

and the same

وأيضاً، فإن الذي "إما أن يقتل إذا سند" لكفره أو حرابه كا يقتمن الحربي الساب ، أو يقتل حداً من الحدود كنا يغتل لزماء بنيمية وقطع العاريق عنى ذي ، والثاني باطل ، فتعين الأول ، وذلك لأن السب من حيث عو سب ليس فيها كثر من الباك الدي من الباك الدي من الباك المناك الدي من الباك الدي من الباك الدي من الباك الدي من الباك المناك المناك ، وهذا الفكر لا بوجب إلا البكن عده والإنساك في الدي شيئاً لا عتقاده حل ذلك ، من إما من لا على السكن عده والإنساك في المناف عده والإنساك في المناف منوعباً لاقتل حدا في المناف الموجب أو أكثر ما يذكر من الأولى عدا على المناف المن

رأى العلماء فى القياس فى الأسباب وتحوها

مِنَ الدِّينِ مَالَمَ ۚ يَأْذَنَ بِهِ اللَّهُ ﴾(١) والقياسُ في المسألة متعذر لوجهين :

أحدها: أن كثيراً من التنظّار يمنع جريان القياس في الأسباب والشروط والموانع ؟ لأن ذلك يفتقر إلى معرفة نوع الحسكة وقدرها ، وذلك متعذر ، لأن ذلك يخرج السبّ عن أن يكون سبا ، وشرط القياس بقاء حسكم الأصل ، ولأنه ايس في الجنايات الموجبة للقتل حداً ما يمكن إلحاق السب بها ، لاختلافها نوعا وقدرا ، واشترا كُهُما في عموم المَفسَدة لا يوجب الإلحاق بالاتفاق ، وكون هذه المفسدة مثل هذه المفسدة يفتقر إلى دليل ، و إلا كان شرعا بالرأى ، ووَضما الدين بالمعقول ، وذلك المحلل عن معاقد الدين ، وانسلال عن روابط الشريعة ، والمحلاع من ربق الإسلام ، وسياسة للخلق بالآراء الملكية والأنحاء العقلية ، وذلك حرام بلا ريب ، فثبت أنه إنما يقتل لأجل كفره وحرابه ، ومعلوم أن الإسلام بسقط القتل الثابت للكفر والحراب بالاتفاق .

وأيضاً ، فالذي وكان يسب الني صلى الله عليه وسلم فيا بينه وبين الله تعالى ويقول فيه ما عسى أن يقول من القبائح ثم أسلم واعتقد نبوته ورسالته لمَحا ذلك عنه جميع تلك السيئات ، ولا يجوز أن يقال : « إن النبي صلى الله عليه وسلم يطالبه بموجب سبه في الدنيا ولا في الآخرة » ومن قال ذلك علم أنه مبطل في مقالته ، للعلم بأن الكافرين يقولون في الرسول شر المقالات وأشنعها ، مبطل في مقالته ، للعلم بأن الكافرين يقولون في الرسول شر المقالات وأشنعها ، وقد أخبر الله تعالى عنهم في القرآن ببعضها ، مثل قولهم ساحر وكاهن ومجنون ومُذَّر ، وقول اليهود في مريم بهتاناً عظيما ، ونسبتها إلى الفاحشة ، وأن المسيح وأنه برى مهما رمته اليهود لم يبق للمسيح عليه تبيعة . وأنه عبد أنله ورسوله وأنه برى مهما رمته اليهود لم يبق للمسيح عليه تبيعة . ونهن نعتقد أن من الكفار من يعتقد نبسب وة نبينا إلى الأميين ، ومنهم من يعتقد نبوته مطلقا لكن إلف الدين وعادته وأغراض أخراً

<sup>(</sup>١) من الآمة ٢٠ من سورة الشوري

تمنع الدخول في الإسلام ، ومنهم المُعْرِضُ عن ذلك الذي لا ينظر إليه ولا يتفكر ، فهؤلاء قد يسبونه ، ومنهم من يعتقد فيه العقيدة الردِيَّة ويكف عن سبه وشتمه أو يَسُبُّه ويشتمه بما يعتقده فيه مما يكفر به ولا يظهر ذلك ، ومنهم من يسبه بما لم يكفر به مما يكون سباً من يظهر ذلك عند المسلمين ، ومنهم من يسبه بما لم يكفر به مما يكون سباً للنبي صلى الله عليه وسلم وغير النبي كالقَدْف ونحوه ، وإذا أسلم المكافر غفر لهم جميم ذلك ، ولم يجيء في كتاب ولا سنة أن المكافر إذا أسلم يبقى عليمه تبعية من التبعات ، بل المكتاب والسنة دليلان على أن الإسلام عليمه مطلقاً ، وإذا كان إثم السب مغفوراً له لم يجز أن يعاقب عليه بعد الإسلام .

وأيضاً، فلوسَبّ الله سبحانه ثم أسلم لم يُؤخذ بموجب ذلك، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم فيا يروى عن ربه تبارك وتعالى: « شَتَمَني ابنُ آدم، وَمَا يَنْبَغِي لَهُ ذَلِكَ ، أما شَتْمُه إيّاى فَقَوْلُه : إنّى اتّخذت وَلَدًا، وأنا الأحد الصّمَدُ » ثم لو تاب النصراني وتحوه من شَتْم الله سبحانه لم يصاقب على ذلك في الدنيا ولا في الآخرة بالانفاق، قال تعالى: ( لقَدْ كَفَرَ الذّينَ قَالُوا إنّ الله ثَالَثُ ثَلَاثُةً ، وَمَا مِنْ إلله إلا يلا أله واحد نه وإن لَمْ يَنْتَهُوا إلى الله وَاحد نه ، وإن لَمْ يَنْتَهُوا إلى الله وَالله عَنْورُونَ مَن سب الله ، فإنه إنما عظم وصار موجباً للقتل لكون حقه لا يكون أغظم من سب الله ، فإنه إنما عظم وصار موجباً للقتل لكون حقه نابعا لحق الله ، فإذا سقط المتبوع بالإسلام فالتابع أولى ، وبهذا يظهر الفرق نابعا لحق الله ، فإذا سقط المتبوع بالإسلام فالتابع أولى ، وبهذا يظهر الفرق لا يختلف بين ما قبل الإسلام وما بعده ، والأذى والفضاضة التي تلحق المسبوب تنبل إسلام الساب و بعده سواء ، بخلاف سب النبي صلى الله عليه وسلم ؛ فإنه قبل إسلام الساب و بعده سواء ، بخلاف سب النبي صلى الله عليه وسلم ؛ فإنه وبهل من الآومنية ، والمنه عليه وسلم ؛ فإنه وبهله وسلم ؛ فإنه وبهله الله عليه وسلم ؛ فإنه المناه الساب و بعده سواء ، بخلاف سب النبي صلى الله عليه وسلم ؛ فإنه وبهل إسلام الساب و بعده سواء ، بخلاف سب النبي صلى الله عليه وسلم ؛ فإنه قبل إسلام الساب و بعده من سورة المائدة

قد زال موجّبُه بالإسلام ، وتبدّل بالتعزير له والتوقير والثناء عليه والمِدْحة له كما تبدّل السب لله بالإيمان به وتوحيده وتقديسه وتحميده وعبادته .

يوضح ذلك أن الرسول له نعت البشريّة ونعت الرسالة ، كا قال : السبخان ربّى مَلْ كُنْتُ إِلاّ بَشَرًا رَسُولاً ) (١) فمن حيث هـو بشر له أحكام البشر ، ومن حيث هو رسول قد ميزه الله سبحانه وفضّله بما خصه به ، فسبشه موجب العقو به من حيث هو بشر كغيره من المؤمنين وموجب العقو به من حيث هو رسول عاضمه الله به ، لكن إنما أوجب القتل من حيث هو رسول فقط ؟ لأن الدسر المتعلق بالبشرية لا يوجب قتلا وسبه من حيث هو رسول، حق الله فقط ع فإذا أسلم الساب انقطع حكم السب المتعلق برسالته ، كا انتفاع حشم السب المتعلق برسالته ، و يبقى حق الله به من هذا السب ، وحق البشرية إنما يوجب حلّه أله أله السب ، وحق البشرية إنما يوجب حلّه كا يوجب علين .

فمن قال « إنه بجلد لقذفه بعد إسلامه و يعزر لسبه لغير القذف » ، قال : إن الإسلام يُشْقط حتى الله وحتى الرسالة و ببتى حق خصوص الآدمية كغيره من الآدميين ، فيؤدب سَأَنْهِ كَا يُؤدّب ساب جميع المؤمنين بعد إسلامه .

ومن قال « إنه لا يماقَبُ بشيء » قال : هذا الحق إند رَج في حق النبوة، وانغمر في حق الرسالة ، فإن الجريمة الواحدة إذا أوجَبَت القتل لم توجب معه عقو بة أخرى عند أكثر الفقهاء ، ولهذا اندرج حق الله المتعلق بالقتل والقذف في حق الآدمى ، فإذا عُني للجاني عن القصاص وحد القذف لم يعاقب على ما انتهكه من الحرمة ، كذلك أندرج هنا حق البشرية في حق الرسالة ، وفي هذين الأصلين المقيس عليهما خلاف بين الفقهاء ، فإن مذهب مالك أن القاتل يعزرُهُ الإمام إذا عفا عنه ولي الدم .

<sup>(</sup>١) من الآية ٣٣ من من سورة الإسراء

وعند أبى حنيفة ان حَدَّ القذف لا يسقط بالعفو ، وكذا تردَّد من قال : «إن القتل يسقط بالإسلام » هل يؤدب حَدًّا أو نعز براً على خصوص القذف والسب؟ ومن قال هذا القول قال : لا يُسْتَدَلُ علينا بأن الصحابة قتلوا سابَّه أو أمروا بفتل سابه أو أرادوا قتل سابه من غير استتابة ، فإن الذي إذا سبَّه لا يُسْتَتَاب بلا تردد ، فإنه يقتل لكفره الأصلى كا يقتل الأسير الحربي ، ومثلُ ذلك بلا تردد ، فإنه يقتل لكفره الأصلى كا يقتل الأسير الحربي ، ومثلُ ذلك لا يستتاب كاستتاب كاستتاب المرتد إجماعا ، لكن لو أشلَمَ عَصَم دمه .

كذلك يقول فيمن شَتَمه من أهل الذمة ، فإنه مُيقْتَل ولا يستتاب كأنه حربى آذى المسلمين وقد أسرناه فإنا نقتله ، فإن أسلم سقط عنه القتل .

وكذلك أكثر نصوص مالك وأحمد وغيرهما إنما هي أنه يقتل ولا يستتاب، وهذا لا تردد فيه إذا سبه الذمي

ومن قال: « إن الذمى يستتاب » فقد يقول: إنه قد لا يُمْمَ أنه إذا أسلم سقط عنه القتل فيستتاب كا يستتاب المرتد وأو لى ، فإن قتل الكفار قبل الإعذار إليهم وتبليغهم رسالات الله غيرُ جائز.

ومن لم يستتبه قال: هذا هو القياس ؛ لما جاء في الكتب في قتل كل كافر أصلى أسير، وقد ثبت ثبوتا لايمكن دفعه أن النبي صلى الله عليه وسلم وخُلفاءه الراشدين كانوا يقتلون كثيراً من الأسْرَى من غير عَرْض الإسلام عليهم رأن كانوا ناقضين للعهد، وذلك في قصة قرر يُظة وخَيْبَر ظاهر لا يختلف فيه اثنان من أهـل العمل بالسيرة، فإن النبي صلى الله عليه وسلم أخَذَهم أشرى بعد أن نقضُوا العهد، وضرب رقابهم من غير أن يعرض عليهم الإسلام، وقد أمر بقتل ابن الأشرف من غير عَرْض الإسلام عليه، و إنما قتله لأنه كان يؤذى الله ورسوله، وقد نقض العهد.

ومن قال : « إذا تاب بالمَوْدِ إلى الذمة قَبُلت تُو بِتِه أُو خُيِّر الإِمام فيه» قال : إنه في هذه الحال بمنزلة حربي قد بَذَل الجزَّية عن يَدِ وهو صاغر ؛ فيجب الكف عنه .

حکم إسلام الجربی بعد أسره

واعلم أن هنا معنى لابُدَّ من التنبيه عليه ، وهو أن الأسير الحربى الأصل لو أسلم فإن إسلامه لا يزيل عنه حكم الأُسْر ، بل إما أن يصير رقيقا للمسلمين عمزلة النساء والصبيان كأحد القولين في مذهب الشافعي وأحمد ، أو يخير الإمام فيه بين الثلاثة غير القتل على القول الآخر في المذهبين .

والدليل على ذلك مارواه مسلم في صحيحه عن عمران بن حُصين قال: كانت ثقيف محلفة لبني عقيل، فأسرت ثقيف رجلين من أسحاب النبي صلى الله عليه وسلم، وأسر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في الوثاق عقيل، وأصابوا معمه المَضْباء، فأتى عليه صلى الله عليه وسلم وهو في الوثاق فقال: يامحمد، فأتاه، فقال: ما شأنك ؟ فقال: بم أخَذ تني وأخذت سابقة الحاج ؟ يعنى العضباء، فقال: أخذتك بجريرة حُلفائك من ثقيف، ثم انصرف عنمه، فناداه: يا محمد، يا محمد، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم رحيا رقيقاً، فرجع إليه فقال: ما شأنك ؟ قال: إنى مُسلم، قال: أو قُلْتَها وَأَنْت تَملك أمرك أفلحت كل الفلاح، ، ثم انصرف، فناداه: يا محمد، يا محمد، يا محمد، ناتمه فأطعمني، وظمآن يا محمد، يا محمد، ناتاه فقال: ما شأنك ؟ فقال: إنى جائع فأطعمني، وظمآن فأشتني، قال: هذه حاجتك، ففدى بالرجلين، فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم أنه إذا أسلم بعد الأسر لم يفلح كل الفلاح، كما إذا أسلم قبل الأسر، وأن ذلك الإسلام لا يوجب إطلاقه.

وكذلك العباس بن عبد المطلب رضى الله عنه أظهر الإسلام بعد الأسر ، بل أخبر أنه قد أسلم قبل ذلك ، فلم يُطلّفه النبيُّ صلى الله عليه وسلم حتى فَدَى نفسه ، والقياس يقتضى ذلك ، فإنه لو أسلم رقيقُ للسلمين لم يمنع ذلك دوام رقه ، فكذلك إسلام الأسير لا يمنع دوام أشره ، لأنه نوع رق ومجوز للاسترقاق ، كما أن إسلامه لايوجب أن يرد عليه ما أُخِذَ من ماله قبل الإسلام، فإذا كان هذا حال من أسلم بعد أن أسر ممن هو حربي الأصل ، فهذا الناقض

للمهد حاله أشد بلا ريب ؛ فإذا أسلم بعد أن نقض المهد وهو في أيدينا لم بجزأن يقال : إنه يُطْلَقُ ، بل حيث قلنا قد عَصم دمه فإما أن يصير رقيقاً وللإمام أن يبيعه بعد ذلك وثمنه لبيت المال ، أو أنه يتخير فيه ، وهذا قياس قول من يُجوّز أسترقاق ناقض المهد ، ومن لم يجوز استرقاقهم فإنه يجعل هذا بمنزلة المرتد ويقول : إذا عاد إلى الإسلام لم يسترق ولم يقتل ، ومعنى قوله عليه الصلاة والسلام : « لو أسلَمْتَ وأنت تملِكُ أمْرَكَ لأَفلَحْت كلَّ الفلاح » دليل على أن من أسلم وهو مالك أمره ، فلا يجوز التسوية بينهما بحال ، وفي هذا أيضاً دليل على أنه إذا بذل الجزية لم فلا يجوز التسوية بينهما بحال ، وفي هذا أيضاً دليل على أنه إذا بذل الجزية لم يجب إطلاقه ؛ فإنه إذا لم يجب إطلاقه بالإسلام فببذل الجزية أولى ، لكن يجب إطلاقه ؟ فإنه إذا لم يجب إطلاقه .

## 

والدليلُ على أن المسلم يقتل من غير استتابة و إن أظهر التو بة بعد أخذه كما دليل أن المسلم هو مذهب الجمهور قولُه سبحانه : ( إنَّ الذينَ 'يُؤذُونَ الله ورسولَه لعنهمُ الله في بغير استتابة الدنياً والإخرة ، وأعَدَّ لهم عذابًا مُهينًا )(١)

وقد تقدمأن هذا يقتضى قتله ، ويقتضى تَحَثَّمَ قتله ، وإن تاب بعد الأخذ ، لأنه سبحانه ذكر الذين يؤذون الله ورسوله ، والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات ؛ فإذا كانت عقو بة أولئك لا تسقط إذا تابوا بعد الأخذ فعقو بة هؤلاء أولى وأحرى ؛ لأن عقو بة كليهما على الأذى الذي قاله بلسانه ، لا على مجرد كفر هو باق عليه .

<sup>(</sup>١) من الآية ٥٨ من سورة الأحزاب

وأيضاً ؛ فإنه قال (كَثَنْ لَمَ كَنْتُهَ المنافقون)(١) إلى قوله (مَلمونينَ أَينَا ثَقُفُوا أُخِذُوا وَقُتَّلُوا تَقْتِيلاً )(١)، وهو يقتضى أن مَنْ لم ينته فإنه يؤخذ ويقتل ؛ فعلم أن الانتهاء العاصمَ ماكان قبل الأخذ .

وأيضاً ؛ فإنه جمل ذلك تفسيراً للمن ؛ فعلم أن الملمون متى أخذ قتل إذا لم يكن انتهى قبل الأخذ ، وهذا ملمون ؛ فدخل فى الآية .

يؤيد ذلك ما قدمناه عن ابن عباس أنه قال في قوله تعالى : (إنَّ الذين يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْفَافِلاَتِ المؤمناتِ لُمِنوا في الدنيا والآخرةِ ، وَلَمْمْ عذابُ عظيم (٢) قال : هذه في شأن عائشة وأزواج الني صلى الله عليه وسلم خاصة ، ليس فيها تو بة ، ثم قرأ (والذينَ يَرْمونَ المحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَاتُوا بأرْبَعةِ شُهداء) (٢) الله قوله (إنَّ الذينَ تابُوا مِن بعد ذلك وأصْلَحوا) (٢) ؛ فجعل لمؤلاء تو بة ، ولم يجعل لأولئك تو بة ، قال : فهم وجل أن يقوم فيقبل رأسه من حُسن ما فسر ؛ فهذا ابن عباس قد بين أن من لعن هذه اللعنة لا تَوْبة كه ، واللعنة الأخرى أبلغ منها .

يقرره أن قاذف أمهات المؤمنين إنما استحقَّ هذه اللعنة على قوله لأجلِ النبي صلى الله عليه وسلم ؛ فعلم أن مؤذيه لا تو بة له .

وأيضاً ؛ قوله سبحانه ( إنماً جَزَاه الذينَ يحَارِ بُونَ الله ورسولَهُ وَ يَسْمَوْنَ فَى الأَرْضِ فساداً )(4) الآية .

وهذا السابُ محاربُ لله ورسوله كا تقدم تقريرُه من أنه محادُ لله ورسوله ، وأن المحادً لله ورسوله ،

 <sup>(</sup>١) من الآية ، ٦من سورة الأحزاب (٢) من الآية ٢٣من سورة النور

<sup>(</sup>٣) من الآية ٤ من سورة النور (٤) من الآية ٣٣من سورة المائدة

ولأن المحارب ضدُّ المسالم ، والمسالم الذي تَسْلَم منه ويَسْلَم منك ، ومن آذاه لم يسلم منه ، فليس بمسالم ، فهو محارب ، وقد تقدم من غير وجه أن النبي عليه الصلاة والسلام سَمَّاه عَدُوًّا له ، ومن عاداه فقد حار به، وهو من أعظم الساعين في الأرض بالفساد ، قال الله تعالى في صفة المنافقين : ( وَ إِذَا قِيلَ لَهُم لا نُفْسِدُ وا في الأرض قَالُوا إِنما نَحْنُ مُصْلِحُونَ ، أَلاَ إِنهُمْ مُمُ المُفْسِدُ ونَ وَلَكِنْ لا بَشْهُرُونَ )(١) .

وكل ما فى القرآن من ذكر الفساد\_كقوله (وَلاَ تُفْسِدُ وا فى الأرضِ بَقْدَ إَصْلاحِها) (٢) ، وقوله ( وَ إِذَا تَوَلَّى سَعَى فى الأرْضِ لِيُفْسِدَ فيها ) (٦) إلى قوله ( وَ الله لا يُحِبُّ الْفسادَ ) (٩) وغير ذلك \_ فإن السب داخلُ فيه ؛ فإنه أصل الكل فساد فى الأرض ؛ إذ هو إفساد للنبوة التى هى عِمادُ صلاح الدين والدنيا والآخرة .

وإذا كان هذا السابُ محاربًا لله ورسوله ساعيًا في الأرض بفساد وجب أن يماقب بإحدى العقو بات المذكورة في الآية إلا أن بتوب قبل القدرة عليه ، وقد قدمنا الأدلة على أن عقو بته متعينة بالقتل كعقو بة من قتل في قطع الطريق ، فيجب أن يقام ذلك عليه إلا أن يتوب قبل القدرة ، وهذا الساب الذي قامت عليه البينة ثم تاب بعد ذلك إنما تأب بعد القدرة ؛ فلا تسقط العقو بة عنه ، ولهذا كان الكافر الحربي إذا أسلم بعد الأخذ لم تسقط عنه العقو بة مطلقًا كما قال النبي صلى الله عليه وسلم للعقيب لل «كو قلتما وأنت تملك أمرك أفلحت كل النبي صلى الله عليه وسلم للعقيب للاسترقاق أو بجواز الاسترقاق وغيره ، لكن هذا مُر تَد عارب ، فلم يكن استرقاقه كالعرب ؛ إذ المحاربة باللسان كالمحاربة باليد ، فتمين عقو بته بالقتال .

<sup>(</sup>۱) من الآيتين ١٦و١٢ من سورة البقرة (۲) الآيتان٥٦ من سورة الأعراف (٣) من الآية ٥٠٠ من سورة البقرة (٣) من الآية ٥٠٠ من سورة البقرة

وأيضاً ؛ فسُنّة ُ رسول الله صلى الله عليه وسلم دَلَّتُ مَن غير وجه على قتل الساب من غير استتابة ، فإنه أمر بقتل الذى كذب عليه من غير استتابة ، وقد ذكرنا أن ذلك يقتضى قتل الساب سواء أجْر ينا الحديث على ظاهره أو حَمَلْناه على من كذب عليه كذباً يَشِينُه ، وكذلك فى حديث الشعبى أو حَمَلْناه على من كذب عليه ف قسم مال العُزاى من غير استتابة .

وفى حديث أبى بكر لما استأذنه أبو بَرْزَة أن يقتل الرجل الذى شتمه من غير استتابة قال: إنها لم تكن لأحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم أفعلم أنه كان له قَتْلُ من شتمه من غير استتابة ، وعمر رضى الله عنه قتل الذى لم يَرْضَ بحكه صلى الله عليه وسلم من غير استتابة أصلا ، فنزل القرآن بإقراره على ذلك ، وهو من أدنى أنواع الاستخفاف به ، فكيف بأعلاها ؟

وأيضاً ؛ فإن عبد الله بن سَمْد بن أبى سَرْح لما طعن عليه وافترى افتراء عابه به بعد أن أسلم أهدر دمه وامتنع عن مبايعته ، وقد تقدم تقرير الدلالة منه على أن الساب يقتل و إن أسلم ، وذكرنا أنه كان قد جاءه مسلماً تائباً قد أسلم قبل أن يجىء إليه كما رويناه عن غير واحد ، أو قد جاء يريد الإسلام ، وقد علم النبى صلى الله عليه وسلم أنه قد جاء يريد الإسلام ثم كف عنه انتظار أن يقوم إليه رجل فيقتله .

وهذا نص فى أن مثل هذا المرتدِّ الطاعنِ لا يجب قبولُ تو بته ، بل يجوز قتله و إن جاء تائباً و إن تاب ، وقد قررنا هذا فيا مضى ــ وهنا ــ من وجوه أخرى أن الذى عَصَم دمّه عَفْوُ رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه ، لا مجرد إسلامه ، وأن بالإسلام والتو بة انمحى الإنم ، و بعفو رسول الله صلى الله عليه وسلم احتقن الدم ، والعفو بطل بموته صلى الله عليه وسلم ، وليس للأمة أن يعفوا

عن حقه ، وامتناعُهُ من بيعته حتى يقوم إليه بعضُ القوم فيقتله نصُّ في جواز قتله و إن جاء تائبًا .

وأما عصمة مُ دَمِهِ بعد ذلك فليس دليلا على أن نعصم دم من سَب وتاب بعد أن قدرنا عليه ؛ لأنا قد بيناً من غير وجه أن النبي صلى الله عليه وسلم قد كان يعفو عن سبه بمن لا خلاف بين الأمة في وجوب قتله إذا فعل ذلك ، وتعذر عفو النبي صلى الله عليه وسلم عنه ، وقد ذكرنا أيضاً أن حديث عبد الله بن خَطَل يدل على قتل الساب ؛ لأنه كان مسلماً فارتد ، وكان يهجوه فقتل من غير استتابة .

وأيضاً ؛ فما تقدم من حديث أنس المرفوع وأثر أبى بكر فى قتل مَنْ آذاه فى أزواجه وسَرَاريه من غير استتابة ، وما ذاك إلا لأجل أنه من نوع الأذى ، والذلك حرَّمه الله ، ومعلوم أن السب أشد أذى منه ، بدليل أن السب يحرم منه ومن غيره ، ونكاح الأزواج لا يحرم إلّا منه صلى الله عليه وسلم ، وإنما ذاك فى تحريم ما يؤذيه ووجوب قتل من يؤذيه أى أذًى كان من غير استتابة .

وأيضاً ؛ فإنه صلى الله عليه وسلم أمر بقتل النسوة اللاتى كن يؤذينه بالسنتهن بالهجا، مع أمانه لعامة أهل البلد ، ومع أن قتل المرأة لا يجوز إلا أن تفعل ما يوجب القتل ، ولم يستتب واحدة منهن حين قتل مَنْ قَتلَ ، والكافرة الحربية من النساء لا تقتل إن لم تقاتل ، والمرتدة لا تقتل حتى تستتاب ، وهؤلا النسوة أُقيلُن من غير أن يقاتلن ولم يُسْتَقَبْنَ ؛ فعلم أن قتل من فعل مثل فعلمن جائز بدون استتابة ؛ فإن صُدُورَ ذلك عن مُسْلمة أو معاهدة أعظم من صدوره عن حربية .

وذكرنا أن الشّنة تدلُّ على أن السبَّ ذَنبُ مقتطع عن عوم الكفر ، وهو من جنس المحاربة ، والتوبة ُ التى تَحَـْقِنُ دَمَ المرتد إنما هى التوبة عن الكفر ، فأما إن أرتد بمحاربة \_ مثل سَفْك الدم ، وأخذ المال ، كا فعل العر نيتُونَ وكا فعل مِقْيسُ بن حبابة حيث قتل الأنصاري واستاق المال ورجع مرتداً \_ فهذا يتعين قتله كما قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم مقيس بن حبابة ، وكما قيل له في مثل الدر نيين «إنما جزاؤهم أن يقتلوا» الآية ، فلذلك من تكلم بكلام من جنس المحاد ق والمحاربة لم يكن بمزلة من ارتد فقط .

وأيضاً ؛ ما اعتمده الإمام أحمد من أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فرقوا بين الساب و بين المرتد الحجرد ، فقتلوا الأول من غير استتابة ، واستتابوا الثانى وأمروا باستتابته ، وذلك أنه قد ثبت أنهم قتلوا سابه ، وقد تقدم ذكر بعض ذلك ، مع أنه قد تقدم عنهم أنهم كانوا يستتيبون المرتد ، ويأمرون باستتابته ، فثبت بذلك أنهم كانوا لا يقبلون تو بة من يسبه من المسلمين ؛ لأن تو بته لو ُ قبلَتْ لشرعت استتابته كالمرتد فإنه على هذا القول نوع من المرتدين ، ومن خص المسلم بذلك قال : لا يدلُّ ذلك على أن الـكافر السابُّ لا يُسْقِط عنه إسلامُه القتل، فإن الحربي يقتل منغير استتابة، مع أن إسلامه يُسْقِط عنه القتل إجماعا، ولم يبلغنا عن أحد من الصحابة أنه أمر باستتابة الساب، إلا ما روى عن ابن عباس ، وفي إسناد الحديث عنه مَقال ، ولفظه « أَثْمَا مُسْلِم سَبُّ اللهُأُوسَبُّ احَدامَن الأنبياء فقد كَذَّبَ برَسُول الله صلى الله عليه وسلم ، وهي رِدَّةٌ ، يُسْتَتَاب ، فإن رجم و إلا تُقتِلَ » وهذا \_ والله أعلم \_ فيمن كذب بنبوة شخص من الأنبياء وسبه بناء على أنه ليس بنبي ، ألا ترى إلى قوله « فقد كذب برسول الله عليه الصلاة والسلام » ولا ريب أن من كذب بنبوة بعض الأنبياء وسَبَّه بناء على ذلك ثم تابقبلت تو بته ، كمن كَذَّ ببيمض آيات القرآن ؛ فإن هذا أظهر أمره فهو كالمرتد، أما من كان يظهر الإقرار بنبوة النبي ثم أظهر سبه فهذا هو مسألتنا .

يؤيد هذا أنا قد روينا عنه أنه كان يقول « ليس لِقاذِفِ أَزْوَاجِ النبي عليه الصلاة والسلام تو بة ، وقاذف غيرهن له تو بة » ومعلوم أن ذلك رعاية لحق رسول الله عليه الصلاة والسلام ؛ فعلم أن مذهبه أن ساب النبي عليه الصلاة والسلام وقاذفه لا تو بة له ، وأن وجه الرواية الأخرى عنه إن صحت ما ذكرناه أو نحوه .

وأيضاً ؛ فإن سبه أو شتمه ممن يظهر الإقرار بنبوته دليل على فساد اعتقاده وكفره به ، بل هو دليل على الاستهانة به والاستخفاف بحرمته ، فإن مَنْ وَقَرَ الإيمانُ به في قلبه ، والإيمانُ موجبُ لإكرامه و إجلاله ، لم يتصور منه ذمه وسبه والنَّقْص به ، وقد كان من أقبح المنافقين نفاقاً مَنْ يستخف بشتم النبي عليه الصلاة والسلام ، كما روى عن ابن عباس قال : كان رسول الله عليه الصلاة والسلام جالساً في ظِلِّ حُجْرَة من حُجَر نسائه في نَفَرٍ من السلمين قد كان تَقَلُّصَ عنهم الظل ، فقال : سيأتيكم إنْسَان ينظر بعين شيطان ، فلا تكلموه ، فجاء رجل أزْرَقُ ، فدعاه النبي عليه الصلاة والسلام ، فقال : على مَ تَشْتُمُنِي أَنْتَ وَفُلَانٌ وَفُلاَن ؟ دعاهم بأسمائهم ، فانطلق فجاء بهم ، غَلَمُوا له ، واعتذروا إليه ، فأنزل الله تبارك وتعالى : ( يَعْلِفُونَ لَــُكُمْ · لِتَرْضُواْ عَنهم )(١) الآية ، رواه أبو مسعود بن الفرات . ورواه الحاكم في صحيحه ، وقال : فأنزل الله تعالى ( يَوْمَ كَيْبَعَثْهُمُ الله جَمِيعًا فَيَحْلِفُونَ لَهُ )(٢٠) الآية ، و إذا ثبت أنه كافر مستهين به فإظهار الإقرار برسالته بعد ذلك لا يدل على زوال ذلك الـكفر والاستهانة ؟ لأن الظاهر إنما يكون دليلا صحيحا معتمداً إذا لم يثبت أن الباطن بخلافه ، فإذا قام دليل على الباطن لم يلتفت إلى ظاهر قد علم أن الباطن بخلافه .

<sup>(</sup>١) من الآية ٩٦ منسورة التوبة (٢) من الآية ١٨ من سورة المجادلة

ليس للحاكم

وله\_ذا اتفق العلماء على أنه لا يجوز للحاكم أن يحـكم بخلاف علمه ، الْحَــَمُ بِخَلَافٌ وَإِنْ شِهِدَ عَنْدُهُ بِذَلِكُ المُدُولُ ، ويجوز له أَنْ يحــكم بشهادتهم إذا لم يعلم خلافها ، وكذلك أيضاً لو أقرَ إقراراً علم أنه كاذب فيه \_ مثل أن يقول لمن هو أكبر منه « هذا ابني » \_ لم يثبت نسبه ولا ميراثه ، باتفاق العلماء ، وكذلك الأدلَّة الشرعية \_ مثل خبر العَدْل الواحد ، ومثل الأمر والنهي والعموم والقياس \_ يجب اتباءُها إلا أن يقوم دليل أقوى منها يدل على أن باطنها مخالف لظاهرها ، ونظائر هذا كثيرة .

فإذا علمت هذا فنقول : هذا الرجل قد قام الدليل على فساد عقيدته ، وتكذيبه به ، واستهانته له ، فإظهاره الإقرار برسالته الآن ليس فيه أكثر مماكان يظهره قبل هذا ، وهذا القدر بطلت دلالته ، فلا يجوز الاعتماد عليه ، وهذه نكتة مَنْ لايقبل تَوْبَةَ الزنديق ، وهو مذهب أهل المدينة ومالك وأصحابه والليثِ بن سعد ، وهو المنصور من الروايتين عن أبي حنيفة ، وهو إحدى الروايات عن أحمد ، نَصَرَها كثير من أصحابه ، وعنهما أنه يستتاب ، وهو المشهور عن الشافعي .

وقال أبو يوسف آخراً : أقتله من غير استتابة ، لـكن إن تاب قبل أن أقتله قبلت تو بته ، وهذا أيضاً الرواية الثالثة عن أحمد .

وعلى هذا للـأخذ فإذا كان السابُّ قد تكرر منه السبُّ ونحورُه مما يدل على الكفر اعْتَضَد السبّ بدلالات أخّرَ ، من الاستخفاف بحرمات الله ، والاستهانة بفرائض الله ، ونحو ذلك من دلالات النفاق ، والزنديقُ كان ذلك أبلغ في ثبوت زندقته وكفره ، وفي أن لا يقبل منه مجرد مَا يُظْهُر مِن الإسلام مع ثبوت هــذه الأمور ، وما ينبغي أن 'يتَوَقَّفَ في قتل مثل هذا ، وفي أن لا يسقط عنه القتل بما ريظهر من الإسلام ؛ إذ تو بة هذا بمد أخذه لم تُجَدِّدُ له حالًا لم تكن قبل ذلك ، فسكيف تُعَطِّل الجدود بغير موجب ؟ نعم أو أنه

قَبْل رَفْمِهِ إلى السلطان ظهر منه من الأقوال والأعمال مايدلُّ على حسن الإسلام وكَفُّ عن ذلك لم يقتل في هذه الحال ، وفيه خلاف بين أهل هذا القول سيأتى إن شاه الله تعالى ذكره .

وعلى مثل هذا ومن هو أخف منه نمن لم يظهر نفاقه قط تُحُمَّل آيات التو بة من النفاق ، وعلى الأول تحمل آيات ُ إقامة الحد .

ثم مَنْ أسقط القتل عن الذميّ إذا أسلم قال : سهذا يظهر الفرق بينه و بين الكافر إذا أسلم ، فإنه كان يُظهر لدين يبيح سبه أو لا يمنعه من سبه ، فأظهر دين الإسلام الذي يوجب تعزيره وتوقيره ؛ فسكان ذلك دليلا على صحة انتقاله ، ولم يعارضه ما يخالف ؛ فوجب العمل به ، وهذه الطريقة مبنية على عدم قبول تو بة الزنديق كا قررناه من ظهور دليل الكفر مع عدم ظهور دليل الإسلام ، وهو من القياس الجلى .

دليلجوار قتل الثافق والزنديق ويدل على جواز قتل الزنديق والمنافق من غير استتابة قوله تعالى: ( قَلْ هَلْ تَرَبَّصُونَ ( قَلْ مَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَا إِلاَ إِخْدَى الْخُسْنَيَيْنِ ، وَتَحْنُ نَتَرَبَّصُ بِهِمْ أَنْ يُصِيبَهُ اللهُ بِعَسْدَابِ مِنْ عِنْدُهِ أَنْ يُصِيبَهُ اللهُ بِعَسْدَابِ مِنْ عِنْدُهِ أَوْ بِأَيْدِيناً ) (١) .

قال أهل التفسير: (أو بأيدينا) بالقتل: إن أظهرتم ما في قلوبكم قتلناكم ، وهو كا قالوا ؛ لأن العذاب على ما يُنطِنونه من النفاق بأيدينا لا يكون إلا القتل لكفرهم ، ولوكان المنافق يجب قبول ما يُظهر من التوبة بعد ما ظهر نفاقه وزندقته لم يمكن أن يتربص بهم أن يصيبهم الله تعالى بعد اب من عنده أو بأيدينا ؛ لأناكل أردة أن نعذبهم على ما أظهروه أظهروا التوبة .

<sup>(</sup>١) مِن الآيات ٤٩\_٢٥ من سورة التوبة

وقال قَتَادة وغيره: قوله ( وَ مِمَّنْ حَوْلَكُمْ مِنَ الأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ ) (1) إلى قوله ( سَنُعَذَّبُهُمْ مَرَّ تَدِيْنِ ) (1) ، قالوا : في الدنيا القتل ، وفي البرزخ عذاب القبر .

ومما يدل على ذلك أيضاً قوله تعالى : ( يَحْلِفُونَ بِالله لَكُمْ لِيُرْضُوكُم وَالله وَرَسُولُه أَحَقُ أَن يُرْضُوه ) (٢) ، وقوله سبحانه : ( سَيَحْلِفُونَ بِالله لَكُمْ إِذَا الْقَلَبْتُمْ إِلَيْهِمْ لَتُمْرْضُوا عَنْهُمْ ، فَأَعْرِضُوا عَنْهُمْ ) (٢) إلى قوله ( يَحْلِفُونَ لَكُمْ لَتَرْضُوا عَنْهُمْ ، فَإِنَّ الله لا يَرْضَى عَنِ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ ) (٤) لَتَرْضُوا عَنْهُمْ ، فَإِنَّ الله لا يَرْضَى عَنِ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ ) (٤) وكَفَرُوا لَتَرْضُوا عَنْهُمْ ، وَلِلهُ مَا قَالُوا وَلَقَدْ قَالُوا كَلَةَ الكُفْرِ ، وكَفَرُوا بَعْدَ إِسْلاَمِهِمْ ) (٥) ، وقوله سبحانه : ( إذا جَاءك المُنافقُونَ قَالُوا نَشْهِدُ إِنَّكَ لَرَسُولُه ، والله يَشْهِدُ إِنَّ الْمُنافقُونَ قَالُوا يَشْهِدُ إِنَّ لَكَا ذَبُونَ ، وَقُوله سبحانه ، والله يَشْهِدُ إِنَّ الْمُنافقُونَ قَالُوا يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنافقُونَ قَالُوا يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنافقُونَ قَالُوا يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنافقُونَ قَالُوا يَشْهِدُ إِنَّ الْمُنافقُونَ قَالُوا يَشْهِدُ إِنَّ الْمُنافقُونَ قَالُوا يَشْهِدُ إِنَّ الْمُنافقُونَ قَالُوا يَشْهُدُ إِنَّ الْمُنافقُونَ قَالُوا يَشْهُدُ إِنَّ الْمُنافقُونَ قَالُوا يَشْهُدُ إِنَّ الْمُنافقُونَ قَالُوا يَشْهُدُ إِنَّ الْمُنافقُونَ قَالُوا يَعْمَلُونَ ) (٢) الله قوله تعالى ( انتَّخَذُوا أَيْمَ مُ جُنَّةُ فَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ الله ، فَلَهُمْ عَذَابٌ مُهِينَ اللهُ عَلَيْهُنَ لَهُ عَلَيْهُنَ لَكُمْ ، وَيَعْشَبُونَ النَّهُمْ عَذَابٌ مُهِينَ الله بَعِيمَا فَيَحْلُونَ لَهُ كَمَا يَعْفُونَ لَكُمْ ، وَيَعْشَبُونَ النَّهُمُ اللّهُ عَنْهُمْ أَلُولُ كَمَا يَعْلُونَ لَكُمْ ، وَيَعْشَبُونَ النَّهُمْ مُعُمُ الْمُحَامِنَ النَّهُمُ اللّهُ عَلَولُهُ عَلَيْهُ إِلَا إِنَّهُمْ اللّهُ عَلَولُهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُونَ لَكُمْ ، وَلَهُ مُ الْمُحَامُ وَلَاهُ عَلْهُ الْمُؤْلُونَ كُلُومُ اللّهُ الْمُؤْلُونَ كُلُومُ اللّهُ الْمُؤْلُونَ كُلُولُولُولُولُ اللّهُ اللّهُ الْمُؤْلُونَ لَكُمْ اللّهُ اللّهُ

دَلّت هذه الآيات كلّها على أن المنافقين كانوا أيرْضُون المؤمنين بالأيمان الكاذبة ، وينكرون أنهم كفروا ، ويحلفون أنهم لم يشكلموا بكامة الكفر .

<sup>(</sup>١) من الآية ١٠١ من سورة التوبة (٢) من الآية ٦٣ من سورة التوبة

 <sup>(</sup>٣) من الآية ٥٥ من سورة التوبة (٤) من الآية ٩٦ من سورة التوبة

<sup>(</sup>٥) من الآية ٤٧ من سورة التوبة

 <sup>(</sup>٦) الآيتان ١و٢ من سورة المنافقين (٧) الآيات ١٣-١٨ من سورة المجادلة

وذلك دليل على أُنهِم يقتلون إذا ثبت ذلك عليهم بالبينة لوجوه .

أحدها: أمهم لوكانوا إذا أظهروا التوبة قبل ذلك منهم لم يحتاجوا إلى الحلف والإنكار ، وليكانوا يقولون: قلنا وقد تبنا ، فعلم أنهم كانوا يخافون إذا ظَهَرَ ذلك عليهم أنهم يعاقبون من غير استتابة .

الثانى : أنه قال تبالى ( اتخذوا أيمانهم جُنة (١) واليمين إيما تكون جُنة إذا لم نأت ببينة عادلة الخرقت الجُنّة ، فجاز قتلهم ، ولا يمكنه أن يجزن بعد ذلك إلا بجنة من جنس الأولى ، وتلك جنة مخروقة .

الثالث: أن الآياتُ دليل على أن المنافقين إنميا عصم دماءهم الكذبُ والإنكار، ومعلوم أنَّ ذلك إنما يعصم إذا لم تقم بينة بخلافه، والدلك لم يقتلهم النبي صلى الله عليه وسلَمْ .

و يدل على ذلك قوله سبحانه ( يا أيها النبي جَاهِدِ الكُفَّارَ وَالْمُنَا فَقِينَ وَالْمُنَا فَقِينَ وَالْمُنَا فَقِينَ مَا قَالُوا ، وَلَقَدْ وَالْمُنَا فَقِينَ بَاللهِ مَا قَالُوا ، وَلَقَدْ قَالُوا كُلُمَةَ الْلَهُ مَا قَالُوا ، وَلَقَدْ قَالُوا كُلُمَةَ الْلَهُ مَا قَالُوا ، وَلَقَدْ قَالُوا كُلُمَةَ الْلَهُ مَا فَالُوا بَاللّهِ ، وقولُه تعالى في موضع آخر ( جاهِدِ الكفّارَ والْمُنَا فَقِينَ (٢٠) ) قال الحسن وقتادة : بإقامة الحدود عليهم ، وقال ابن مسعود : بيده ، فإن لم يستطع فبقلبه ، وعن ابن عباس وابن جُرَيح: بيده ، فإن لم يستطع فبقلبه ، وعن ابن عباس وابن جُرَيح: باللسان ، وتغليظ الكلام ، وترك الرفق .

ووجه الدليل أن الله أصر رسوله عليه الصلاة والسلام بجهاد المنافقين كا أمره بجهاد المنافقين كا أمره بجهاد السكافرين ، وأن جهادهم إنما يمكن إذا ظَهَرَ منهم من القول أو الفعل مايوجب المقوبة ، فإنه ما لم يظهر منه شيء البتة لم يكن لنا سبيل عليه ، فإذا ظهر منه كلة الكفر فجهاده القتل، وذلك يقتضي أن لا يسقط عنه بتجديد الإسلام

<sup>(</sup>۱) من الآية ۲ من سورة المنافقين ﴿ (۲) من الآيتين ۲۷وع ۷من سورة التوبة (۱) من الآية و من من سورة التوبة (۱) من الآية و من من من النام و النام

<sup>(</sup>٣) من الآية ٩ من سورة التحريم

له ظاهراً ؛ لأنا لو أسقطنا عنهم القتل بما أظهروه من الإسلام لكانوا بمنزلة الكفار ، وكان جهادهم من حيث هم منافقون ، والآية تقتضى جهادهم لأنهم صنف غير الكفار ، لا سيا قوله تعالى (جاهِدِ الكُفَّارِ وَالْمُنَافِقِينَ (۱) يقتضى جهادهم من حيث هم منافقون ؛ لأن تعليق الحكم باشم مشتق مناسب يدل على أن موضع الاشتقاق هو العلة ، فيجب أن الحجاهد لأجل النفاق كما مجاهد الكافر لأجل الكفر .

ومعلوم أن الـكافر إذا أظهر التو بة من الـكفركان تركاله فى الظاهر، ولا يُعلم ما يخالفه .

أما المنافق فإذا أظهر الإسلام لم يكن تركا للنفاق؛ لأن ظهور هذه الحال منه لاينافي النفاق ، ولأن المنافق إذا كان جهاده بإقامة الحد عليه كجهاد الذي في قلبه مَرَض وهو الزاني إذا زني لم يسقط عنه حده إذا أظهر التو بة بعد أخذه لإقامة الحد عليه كما قد عرف ، ولأنه لو قبلت عَلاَ نِيتَهُم دائمًا مع ثبوت ضدها لم يكن إلى الجهاد على النفاق سبيل ، فإن المنافق إذا ثبت عنه أنه أظهر الكفر فلوكان إظهار الإسلام حينئذ ينفعه لم يمكن جهاده .

ويدل على ذلك قوله ( لأن لمَ عَنْتُهِ الْمُسَافِقُونَ وَالدِينَ فَى قُلُو بِهِمْ مَرَضْ وَالْمُرْ جِغُونَ فَى الْمَدِينَةِ لَنْغُرِينَاكَ بِهِمْ ، مُمَّ لاَ يُجَاوِرُونَكَ فِيها إلاّ قَلْيسلاً ، مَلْعُو نِينَ أَيْها أَيُهُو الْخِذُوا وَقُتِّلُوا تَقْتِيلاً ، سُنةَ اللهِ فَى الذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبَلُ مِنْ قَبَلُ المَافقين إذا لم ينتهوا فإن الله يُغْرِي خَلَوْا مِنْ قَبَلُ مَنْ وَأَنْهُم لا يجاورونه بعد الإغراء بهم إلا قليلا ، وأن ذلك في حال نبية بهم ، وأنهم لا يجاورونه بعد الإغراء بهم إلا قليلا ، وأن ذلك في حال كونهم ملعونين ، أيها وُجِدُوا وأصيبوا أُسِرُوا وقتلوا ، و إنما يكون ذلك إذا أظهروا النفاق ؛ لأنه ما دام مكتوما لا يمكن قتلهم .

وكذلك قال الحسن: أراد المنافقون أن يُظهروا مافى قلوبهم من النفاق، (١) من الآية ٧٣ من سورة التوبة (٢) من الآيات، ٦-٢٢مس سورة الأحزاب فأوعدهم الله فى هذه الآية فكتموه وأسَرُّوه ، وقال قتادة : ذُكِرَ لنا أن المنافقين أرادوا أن يظهروا ما فى قلوبهم من النفاق ، فأوعدهم الله فى هـــذه الآية فكتموا ، ولو كان إظهار التو بة بعد إظهار النفاق مقبولا لم يمكن أخدذ للنافق ولا قتله ؛ لتمكنه من إظهار التو بة ، لاسيا إذا كان كلما شاء أظهر النفاق ثم أظهر التو بة وهى مقبولة منه .

يؤيد ذلك أن الله تبارك وتعالى جَمَلَ جزاءهم أن يُقتلوا ، ولم يجعل جزاءهم أن يُقتلوا ، ولم يجعل جزاءهم أن يُقا تسلوا ، ولم يستثن حال التوبة كما استثناه من قتل المحاربين وقتل المشركين ؛ فإنه قال ( فإذَ ا انسلخ الأشهر ُ اكثرُمُ مُ فَاقتُلُوا الْمُشْركِينَ حَيْثُ وَجَدْ نَمُوهُمْ وَخَدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدِ ، فإن تَبُوا وَأَفَامُوا الصّلاَة وَآتُوا الزّكاة فَخَدَلُوا سَبِيلَهُمْ (١) ، وقال في الحاربين تأبُوا وَأَفَامُوا الصّلاَة وَآتُوا الزّكاة فَخَدَلُوا سَبِيلَهُمْ (١) ، وقال في الحاربين ( إنما جَزَاه الذينَ مُجَاربُونَ الله وَرَسُولَهُ وَيَسْمَونَ في الأرْضِ فَسَاداً أن يُقدرُوا في يَقدون في الأرْضِ فَسَاداً أن يُقدرُوا عَلَيْهُمْ (٢٠ ) فعلم أنهم يقتلون من غير استتابة ، وأنه لا يقبل منهم ما يُظهرونه من التوبة .

ويوضح ذلك أنه جعل انتهاءهم النافع قبل الإغراء بهم وقب الأخذ والتقتيل، وهناك جعل التوبة بعد ذكر الحصر والأخذ والقتل، فعلم أن الانتهاء بعد الإغراء بهم لا ينفعهم كما لا تنفع المحارب التوبة بعد القدرة عليه، و إن نفعت المشرك من مرتد وأصلى التوبة بعد القدرة عليه، وقد أخبر سبحانه أن سنته فيمن لم يتب عن النفاق حتى قدر عليه أن يؤخذ ويقتل، وأن هذه السنة لا تبديل لها، والانتهاء في الآية إما أن يعني به الأنتهاء عن النفاق بالتوبة الصحيحة أو الانتهاء عن إظهاره عند شياطينه وعند بعض المؤمنين.

مات النبي صلى الله عليه وســلم وانتهوا عن إظهاره حتى كان في آخر الأمر لا يكاد أحد يجترىء على إظهار شيء من النِّفاق ، نعم الانتهاء يعمُّ القسمين ، فمن انتهى عن إظهاره فقط أو عن إسراره و إعلانه خرج من وعيد هذه الآية، ومن أظهر لحقَّهُ وعيدُها .

ومما يشبه ذلك قوله تعالى ( يَعْلِفُونَ بِاللَّهِ مَاقَالُوا ، وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَـةَ الْكُفُر )(١) إلى قوله تعالى: ﴿ فَإِنْ يَتُوبُوا يَكُ خَلِرًا لَهُمْ ، وَإِنْ يَتُولُوا يُعَذُّ بَهُمُ اللهُ عَذَابًا أَلِيمًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ (١) ) فإنه دليل على أن المنافق إذا لم يَتُبْ عذَّ به الله في الدنيا والآخرة ، وكذلك قوله تِمالى ( وَ يَمَنْ حَوْ لُـكُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ ﴾ (٢) إلى قوله : ( سَنَمَذَّ بُهُمْ مَرْ تَيْنِ (٢) ) ، وأما قوله ( لأن لمَ عَنْقَهِ الْمُنَافِقُونَ وَالذِينَ فِي تُعْلُونِهِمْ مَرَضٌ وَالْمُرْجِفُونَ فِي الْمَدِينَةِ (٣) ) ، فقد قال أبو رزين : هــذا شيء واجد ، هم المنافقون ، وكذلك قال مجاهد: كل هؤلاء منافقون ، فيكون من باب عطف الخاص على العام ، كقوله تمالى : ( وَ رَجِبْرِيلَ وَمِيكا لَ ( ) وقال سلمة بن كهيل وعكرمة : الذين في قلوبهم مرض أصحاب الفواحش والزُّناة ، ومعاوم أن مَنْ أَظْهَرَ الفاحشة لم يكن بدُّ من إقامة الحدِّ عليه ، فَكَلَفْكُ مَنْ أَفْهُر النفاق .

و يدل على جواز قتل الزُّ نْدِيق المنافق من غير استتابتماخَرَ جَاه في الصحيحين قتل الرنديق عن على في قصة حاطب بن أبي بَلْتُعة فقال عمر : دَعْنِي يا رسول الله أَضْرَبُ عُمُقَ هذا المنافق، فقال النبي صلى الله عليه وسلم « إنه قَدْ تَشهِدَ بَدْرًا ، ومَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ الله الطَّلَعَ عَلَى أَهْــلِ بَدْرِ فَقَالَ : اعْمَلُوا مَا شِنْتُمْ فَقَدْ عَفَرْتُ لَكُمُ » فدلٌ على أن ضرب عنق المنافق من غير استتابة مشروعٌ ؛ إذ لم ينكر النبي صلى الله عليه وسلم على عمر استحلال ضَرْبِ عنق المنافق ، ولسكن أجاب

دليل المنافق

<sup>(</sup>١) من الآية ٧٤ من سورة التوبة (٧) من الآية ١٠١ من سورة النوبة

<sup>(</sup>٣) من الآية ٢٠منسورة الأحزاب (٤) من الآية ٩٨ من سورة البقرة

بأن هذا ليس بمنافق ، ولكنه من أهل بَدْر المففور لهم ، فإذا أظهر النفاق الذي لا ريب أنه نفاق فهو مُباَح الدم .

وعن عائشة رضى الله تعالى عنها في حديث الإفكِ قالت : فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم مِن نومه ، فاسْتَمْذَرَ من عبد الله بن أبي ابن سَلُولَ ، فقال بَلَغَنَى أَذَاهُ فِي أَهْلِي ؟ فَوَاللَّهِ مَا عَلِمْتُ عَلَى أَهْـلِي إِلاَّ خَيْرًا ، وَلَقَدْ ذَ كَرُوا رَجُلاً مَا عَلِيْتُ عَلَيْهِ إِلا خَيْرًا، ومَا كَانَ يَدْخُلُ عَلَى أَهْلِي إِلا مَعِي، فَقَامَ سَمْدُ بنُ مُمَاذِ أَحَدُ بَنِي عَبْدِ الْأَشْهَلِ ، فَقَالَ : يَارَسُولَ اللهِ أَبَا واللهِ أَعْذِرُكَ مِنْكُ : إِنْ كَانَ مِنَ الأَوْسِ ضَرَبْنَا عُنْقَهُ ، وَإِنْ كَانَ مِنْ إِخْوَانِنَا الْخُزْرَجِ ِ أَمَرْتَنَا فَفَعَلْنَا فِيسِهِ أَمْرَكَ ، فَقَامَ سَمْدُ بِنُ عُبَادَةَ وَهُوَ سَيِّدُ الْخَزْرَجِ ، وكانت أمُّ حَسَّانَ بِنْتَ عَمِّهِ مِنْ فَخِــذهِ ، وكَانَ رَجُلاً صَالحًا ولْسَكِن أَحْتَمَلَتُهُ الْحَمِيَّـةُ ، فقالَ لسَمْد بن مُعَاذِ : كَذَ بْتَ لعمْرُ ُ الله ِ لاتقتله وَلا تقدرُ على ذلكَ ، فقامَ أُسيدُ بنُ حُضَيْر وهُوَ ابنُ عَمِّ سَمدِ يَمْنِي ابنَ مُمَاذِي، فَقَالَ لِسَمْدِ بن عُبَادَةً : كَذَبْتَ لَعَمْرُ اللهُ لَنَقْتُكُنَّهُ فَإِنَّكَ مُنافَقُ تَجادل عن المنافقين ، فثار الحيَّانِ الأوْسُ والخزرجُ حتى هموا أن يقتتلوا ورسول الله صلى الله عليه وسلم قائم مل على المنبر ، فلم يَنزَلُ النبي صلى الله عليه وسلم يُخفصُهُمُ حتى سكتوا وسكت » متفق عليه .

وفى الصحيحين عن عمر وعن جابر بن عبد الله قال : غزّو نا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد ثاب معه ناس من المهاجرين حتى كثروا ، وكان من المهاجرين رجل لماب ، فكسع أنصاريا ، فغضب الأنصاري غضباً شديداً حتى تداعوا ، وقال الأنصاري : ياللا نصار ، وقال المهاجرين ، يا للمهاجرين ، فخرج الذي صلى الله عليه وسلم فقال : مابال دعوى الجاهلية ؟ ثم قال : ماشأنهم؟ فأخبر بكسمة المهاجري الأنصاري ، قال : فقال النبي عليه الصلاة والسلام :

دعوها فإنها خبيشة ، وقال عبد الله بن أبى ابن سَلُولَ : أقد تداعوا علينا ؟ لَمْن رَجِعنا إلى المدينة ليخرجَن الأعر مها الأذل ، قال عمر : ألا نقتل يا نبى الله هـذا الخبيث ، لعبد الله ، فقال النبى عليه الصلاة والسلام « لا يتحد ش الناس أن محداً يقتل أصحابه »

وذكر أهل التفسير وأصحاب السير أن هذه القصة كانت في غزوة بني المُصْطلق: اختصم رجل من المهاجرين ورجل من الأنصار حتى غضب عبد الله ابن أبى وعنده رَحْمُـطُ من قومه فيهم زيدُ بن أرقم غُلامْ حديث السن ،وقال عبداللهبن أبي : أفَمَلُوها؟ قد نافرونا وَكَابِرونا في بلادنا ، والله مامَثَلُناً وَمَثَلَمُهم إلا ً كما قال القائل: سَمِّنْ كلبك يأكلك ، أما والله لئن رجعنا إلى المدينة ليخرجن الأعزُّ منها الأذل، يعني بالأعز نفسه، وبالأذل رسول الله عليه الصلاة والسلام، ثم أقبل على من حضره من قومه فقال : هــذا ما فعلم بأنفسكم ، أحللتموهم بلادكم ، وقاسمتموهم أموالسكم ، أما والله لئن أمسكتم عنهم فضـل الطعام لم يركبوا رقابكم ، ولأوشكوا أن يتحوُّلُوا عن بلادكم ، ويلحقوا بعشائرهم ومواليهم ، فلا تُتنفِقوا عليهم حتى يَنْفَضُّوا من حَوْل محمد ، فقال زيد بن أرقم : أنتَ والله الذَّليلُ القليلُ المبغض في قومك ، ومحمد في عرَّ من الرحمن ، ومَوَدَّة من المسلمين ، والله لا أحبك بعد كلامك هذا ، فقال عبد الله : اسكت فإنما كنت أَلْعَبُ ، فمشى زيدُ بن أرقم بها إلى النبي عليه الصلاة والسلام ، وذلك بعد فراغه من الغزوة ، وعنده عمر بن الخطاب ، فقال : دَعْنِي أَضرب عُنْقه يا رسول الله ، فقال « إِذاً تُرْعَدُ لَهُ آ نُفُ كَثيرةٌ بَيْثُر بَ » فقال عمر : فإن كرهت يارسول الله أن يقتله رجل من المهاجرين فمر سعد بن مماذ أو محمد ابن مسامة أو عباد بن بشر فليقتلوه ، فقال رسول الله عليه الصلاة والسلام « فسكيف يا عمر ؟ إذاً يتحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه ، لا، والكن أذُّنْ بالرحيل » وذلك في ساعة لم يكن رسول الله عليه الصلاة والسلام يرتحل فيها ،

وأرسل النبي صلى الله عليه وسلم إلى عبد الله بن أبيّ ، فأتاه ، فقال : أنت صاحبُ هذا الكلام؟ فقال عبد الله : والذي أنزلَ عليك الكتاب بالحق ما قلت من هذا شيئًا ، و إن زيدًا لـكاذبُ ، فقال مَنْ حضر من الأنصار : يا رسول الله شيخُناً وكبيرُنا ، لاتُصَدِّقُ عليه كلام غلام من غلمان الأنصار ، عسى أن يكلون هذا الغلامُ وَهِمَ في حديثه ولم يحفظ ما قال ، فعَذَره رسول الله صلى الله عليه وسلم، وَفَشَتِ المَلامة فِي الْأَنْصَارِ لَزِيدٍ ، وَكُذَّ بُوه ، قالوا : و بلغ عبدَ الله بن عبد الله بن أبى \_ وكان من فَضَلاء الصحابة \_ ماكان من أمر أبيه ، فأنى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : يا رسول الله ، بلغنى أنك تريد قَتْلَ عبد الله ابن أبي لما بلغك عنه ، فإن كنت فاعلا فَمُرْ ني فأنا أحمل إليك رأسه ، فوالله الله علمت ِ الحزرجُ ما كان بها رجلُ أبرُ بوالديه منى ، و إنى أخشى أن تأمر به غيرى فيقتله ، فلا تَدَعُني نفسى أنظر إلى قاتل عبد الله بن أبي " يمشى في الناس ، فأقتله ، فأقتل مؤمناً بكافر ، فأدخــل النار ، فقال له النبي عليه الصلاة والسلام: « أَبَلْ نَرْفُقُ بِهِ ، وَنُحْسِنُ صُحْبَتُهُ مَا آبقي مَعَنَا » ، وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « لاَ يَتَحدَّثِ الناسُ أَنه يَقْتُـل أصحابه ، ولَـكِن بِرَّ أَبَاكَ وأَحْسِنْ صُحْبَتَه » وذكروا القصة ، قالوا : وفي ذلك نزلت سورة المنافقين .

وقد أخرَجا في الصحيحين عن زيد بن أرقيم، قال : خَرَجْنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في سَفَر أصاب الناس فيه شدَّة ، فقال عبد الله بن أبي : لا تُتنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله ، وقال : لئن رجعنا إلى المدينة ليخرجن الأعز منها الأذل ، فأتيت النبي عليه الصلاة والسلام فأخبرته بذلك ، فأرسل إلى عبد الله بن أبي ، فسأله ، فاجهد يمينه ما فعل ، فقالوا : كذَب زيد يارسول الله ، قال : فوقع في نفسي مما قالوه شدة ، حتى فقالوا : كذَب زيد يارسول الله ، قال : فوقع في نفسي مما قالوه شدة ، حتى

أنزل الله تصديقي ( إذَا جَاءَكَ المنافقِونَ )(١) قال : ثم دعاهم النبي صلى الله عليه وسلم ليستغفر لهم ، فلووا رؤسهم .

يان أن قتل

فني هذه القصـة بيان أن قَتْلَ المنافق جائز من غير استتابة ، و إن المنافق جائز أظهر إنكار ذلك القول ، وتَبَرَّأ منه ، وأظهر الإسلام ، وإنما منع النبيُّ صلى الله عليه وسَّلم من قتله ما ذكره من تحدُّث ِ الناس أنه يقتل أصحابه ؛ لأن النفاق لم يثبت عليه بالبينة ، وقد حلف أنه ما قال ، و إنما علم بالوَحْى وخبرِ زيد ان أرقم .

وأيضاً ، لما خافه من ظهور فتنة بقتله ، وغضــب. أقوام يخاف افتتانهم بقتله .

وذكر بعض أهل التفسير أن النبي صلى الله عليه وسلم عَدَّ المنافقين الذين وقفوا له على العقبة في غزوة تَبُوك ليفتكوا به ، فقال حذيفة : ألا تبعث إليهم فتقتلهم ، فقال « أ كُرَهُ أن يقول العربُ لما ظفر بأصحابه أقبل يقتلهم ، بَلْ يكفيناهم الله بالرسالة » .

وذكر بعضهم أن رجلا من المنافقين خاصمَ رجلا من اليهود إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فقضى النبي عليه الصلاة والسلام لليهوديٌّ ، فلما خرجا من عنده كَزِمه المنافق ، وقال : انطلِقُ بنا إلى عمر بن الخطاب ، فأقبل إلى عمر ، فقال اليهودى : اختصمتُ أنا وهذا إلى محـــد ، فقضى لى عليه ، فلم يَرْضَ بقضائه ، وزعم أنه مخاصم إليك ، وتعلُّق بي ، فجئت معه ، فقال عمر للمنافق : أكذلك ؟ قال : نعم ، فقال لهما : رُوَيْدَ كَا حتى أُخْرِرُجُ إليكما ، فدخل عمر البيتَ فأخذ السيف ، واشتمل عليه ، ثم خرج به إليهما فضرب به المنافقَ حتى بَرَد ، فقال : هَكَذَا أَقْضَى بين مَنْ لم يرض

<sup>(</sup>١) من الآية ١ من سورة المنافقين

بقضاء الله وقضاء رسوله ، فنزل قوله ( أَلَمَ تَرَ إِلَى الذين يَزْ ُعُون )(١) الآية ، وقال جبريل : إن عمر فَرَقَ بين الحق والباطل ، فسمى الفاروق ، وقد تقدمت هذه القصة مرويَّةً من وجهين .

فقى هذه الأحاديث دلالة على أن قُتْلَ النافق كان جائزاً ؛ إذ لولا ذلك لأنكر النبى عليه الصلاة والسلام على من استأذنه فى قتل المنافق، ولأنكر على عر إذ قَتَلَ من قتل من المنافقين ، ولأخبر النبى عليه الصلاة والسلام أن الدم معصوم بالإسلام ، ولم يعلل ذلك بكراهية غضب عشائر المنافقين لهم، وأن يتحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه ، وأن يقول القائل : لما ظفر بأصحابه أقبل يقتلهم ؛ لأن الدم إذا كان معصوماً كان هذا الوصف عديم التأثير فى عصمة دم المعصوم ، ولا يجوز تعليل الحكم بوصف لا أثر له ، ونزل تعليله بالوصف الذى هو مَناط ولا يجوز تعليل الحكم بوصف لا أثر له ، ونزل تعليله بالوصف الذى هو مَناط الحكم ، وكما أنه دليل على القتل من غير استتابة ، على ما لا يخفى .

فإن قيل : فَلِمَ لَم يَقْتَلَهُم النبي عليه الصلاة والسلام مع علمه بنفاق بعضهم وقبل عَلاَنيتهم ؟

قلنا: إنما ذاك لوجهين :

أحدها: أن عامتهم لم يكن ما يتكامون به من الكفر مما يثبت عليهم بالبينة ، بلكانوا يظهرون الإسلام ، ونفاقهُم يُعْرف تارةً بالكلمة يسمعها الرجل المؤمن فينقلها إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فيحلفون بالله أنهم ما قالوها أو لا يحلفون ، وتارة بما يَظهر من تأخرهم عن الصلاة والجهاد واستثقالهم للزكاة وظهور السكراهة منهم لكثير من أحكام الله ، وعامتهم يُعْرَفُونَ في لحن القول ، كما قال الله (أم حسب الذين في قلوبهم مرض أن لن يخرج الله

<sup>(</sup>١) من الآية ، ٦ من سورة النساء

لا شت إلا

أَضْغَانَهُم ؟ وَلَوْ نَشَاء لأَرَيْنَا كَهُمْ فَلَمَرَ فَتَهُمْ بِسِياهُمْ ، وَلَتْمْرِ فَنَهُمْ فِي لَحْن الْقُوْل )(١) ، فأخبر سبحانه أنه لو شاء لَمَرَّ فهم رسولَه بالسياء في وجوههم ، ثم قال : ( والتعرفَنَّهُمْ في آخْنِ القَوْل )(١) فأقسم أنه لا بُدُّ أن يعرفهم في لحن القول ، ومنهم من كان يقول القول أو يعمل العمل ، فينزل القرآنُ يخبر أن صاحب ذلك القول والعمل منهم ، كا في سورة براءة ، ومنهم من كان المسلمون أيضاً يعلمون كثيراً منهم بالشواهد والدلالات والقرائن والأمارات ، ومنهم ، مَنْ لم يكن يُمْرُف كما قال تعالى : ﴿ وَمَمَّنْ حَوْلَكُمُ مِنَ الْأَعْرَابِ مُنافقُونَ وَمِنْ أَهْلِ المدينَةِ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقَ ، لا تَمْلَمُهُمْ ، نَحْنُ نَمْلَمُهُمْ )(٢) ثم جميع هؤلاء المنافقين يظهرون الإسلام ، و يحلفون أنهم مسلمون ، وقد أتخذوا أيمانهم جُنَّـة ، ببينة أو إقرار و إذا كانت هذه حاكم فالنبي عليه الصلاة والسلام لم يكن رُيقيمُ الحدود بعلمه ، ولا بخبر الواحد ، ولا بمجرد الوحى ، ولا بالدلائل والشواهد ، حتى يثبت الموجب للحدِّ ببينة أو إقرار ، ألا ترى كيف أخبر عن المرأة الملاعنة أنها إن جاءت بالوَلد على نَعت كذا وكذا فهو للذى رُمِيَتْ به ، وجاءت به على النعت المـكروه ، فقال « لَوْلاً الإيمانُ لَـكانَ لِي ولها شأن » .

وكان بالمدينة امرأة تعلن الشر ، فقال « لو كنتُ رَاجماً أحداً من غير بينة لرجمتها » .

وقال للذين اختصموا إليه « إنكم تختَصِمون إلى ً ، ولعل بعضكم أن يكون أَكُنَ بِحِجتِه مِن بِمِضَ فَأَقْضِيَ بِنحوِ مَمَا أَسْمِم ، فَمَن قَضَيْتُ له مِن حق أُخيه شيئًا فلايأخذه ، فإنما أقطع له قطمة من النار» ؛ فكان ترك ُ قَتْلهم مع كونهم كفاراً \_ لعدم ظهور الكفر منهم بحجة شرعية .

و يدل على هذ أنه لم يستتبهم على التميين ، ومن المعلوم أن أحْسَنَ حال

 <sup>(</sup>١) الآيتان ٢٩ و ٣٠ من سورة محمد (٦) من الآية ١٠١ من سورة النوبة

من ثبت نفاقهُ وزندقتُه أن يستتاب كالمرتد ، فإن تاب و إلا قتل ، ولم يبلغنا أنه استتاب واحداً بمينه منهم ؛ فعلم أن الكفر والردة لم تثبت على واحد بمينه ثبوتًا يوجب أن يقتل كالمرتد، ولهذا 'تقبل عَلاَنيتهم ، وَنَـكَلِ ُ سرائرهم إلى الله ؛ فإذا كانت هذه حال من ظَهر نفاقه بغير البينة الشرعية فكيف حال من لم يَظْهِر نَفَا ُقَه ؟ ولهذا قال عليه الصلاة والسلام « إِنِّي لم أُومَرُ أَنْ أَنْقُبَ عَن قلوب الناس ، ولا أَشُقَّ بطونهم » لما استؤذِنَ في قتل ذي الْخُوَيْصِرَةِ ، ولما استؤذِنَ أيضاً في قَتْل رجل من المنافقين قال «أليْسَ يَشْهِدُ أَنْ لا إِلَّه إلاالله؟» قيل: بلي ، قال « أليسَ يُصَلِّي ؟ » قيل: بلي ، قال « أُولَمْكَ الذِّنَ نَهَا فِي اللهُ عن قتلهم » فأخبر عليه الصلاة والسلام أنه نُهي عن قتل مَنْ أظهر الإسلام من الشهادتين والصلاة \_ و إنْ ذكر بالنفاق ورُمِي به وظهرت عليه دلالته \_ إذا لم يثبت بحجة شرعية أنه أظهر الكفر، وكذلك قوله في الحديث الآخر ؛ « أُمِرْتُ أَن أَقَاتِل النَّاسَ حتى يَشْهَدُوا أَن لا إِلَّهَ إِلَّا اللهُ وأَنَّى رَسُولُ اللهُ ، فإذا قالوها عَصَمُوا منى دِماءهم وأموالهم ، إلا يحقُّها ، وحسابُهم على الله ، إلى الله ، والزنديقُ والمنافقُ إنما يقتل إذا تكلم بكلمة الكفر ، وقامت عليه بذلك بينة ، وهذا حكم بالظاهر، لا بالباطن ، وبهذا الجواب يظهر فقه المسألة .

الوجه الثانى: أنه عايه الصلاة والسلام كان يخاف أن يتو لد مِن قتلهم من الفساد أكثر مما فى استبقائهم ، وقد بين ذلك حين قال «لايتَحدَّثِ الناسُ أن محداً يقتلُ أصحابه »وقال « إذا تُرْعدُ له آ نُف كَثِيرة بِيتْرب » فإنه لوقتالهم بما يعلمه من كفرهم لأوشك أن يظن الظانُ أنه إما قتلهم لأغراض وأحقادٍ ، وإنما قصدُ مالاستعانة بهم على الملك ، كا قال « أكرَ ه أنْ تقولَ العرب الناطَفرَ بأصحابه

أَقْبَلَ يَمْتُكُمُمْ » وأن يخاف مَنْ يريد الدخول في الإسلام أن يُمُتّل مع إظهاره الإسلام كما قتل غيره .

وقد كان أيضاً يغضب لقتل بعضهم قبيلتُه وأناسُ آخرون فيكون ذلك سبباً للفتنة ، واعتبر ذلك بما جرى فى قصة عبد الله بن أبى لما عرض سعد بن معاذ بقتله خاصم له أناسُ صالحون ، وأخذتهم الحميَّة حتى سكتهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد بين ذلك رسول الله عليه الصلاة والسلام لما استأذنه عر فى قتل ابن أبى ، قال أصحابنا : ونحن الآن إذا خفنا مثل ذلك كففناً عن القتل .

فحاصله أن الحدَّ لم يقم على واحدٍ بعينه ، لعدم ظهوره بالحجة الشرعية التي يعلمه بها الخاص والعام ، أو لعدم إمكان إقامته إلا مع تنفير أقوام عن الدخول في الإسلام، وارتداد آخرين عنه ،و إظهار قوم من الحرب والفتنة ما يُرْ بي فسادُ على فساد ترك قتل منافق ، وهدذان المعنيان حكمهما باق إلى يومنا هذا ، إلا في شيء واحد وهو أنه صلى الله عليه وسلم ربما خاف أن يظنَّ الظانُ أنه يقتل أسحابه لفرض آخر مثل أغراض الملوك ، فهذا مُنتَفِ اليوم .

والذي يبين حقيقة الجواب الثاني أن النبي صلى الله عليه وسلم لما كان بمكة مُسْتَضْعَفًا هو وأصحابه عاجزين عن الجهاد أمرهم الله بكف أيديهم والصبر على أذى المشركين ، فلما هاجروا إلى المدينة وصار له دار عزق ومَنمَة أمرهم بالجهاد وبالكف عن سالمهم وكف يده عنهم ؛ لأنه لو أمرهم إذ ذاك بإقامة الحدود على كل منافق لَنَفَر عن الإسلام أكثر العرب إذا رأوا أن بعض مَن دخل فيه يُقْتل ، وفي مثل هذه الحال نزل قوله تعالى ( وَلاَ تُطِع الْكَافِرِينَ فيهُ يُقْتل ، وفي مثل هذه الحال نزل قوله تعالى ( وَلاَ تُطعع الْكَافِرِينَ وَالمُنافِقِينَ ، وَدَع أَذَاهُم ، وَتَو كُل عَلَى الله ، وَكَفَى بالله وكيلا(١) ) ، وهذه السورة نزلت بالمدينة بعد الخندق ، فأمره الله في تلك الحال أن يترك أذى

<sup>(</sup>١) من الآية ٤٨ من سورة الأحزاب

الكافرين والمنافقين له ، فلا يكافئهم عليه لما يتولد في مكافأتهم من الفتنة ، ﴿ ولم كَيْرَل الأمر كذلك حتى فتحت مكة ، ودخلت العربُ في دين الله قاطبة ، سورة براءة ، وكمل شرائع الدين من الجهاد والحج والأمر بالمعروف ، فكان كال الدين حين نزل قوله تعالى ( الْيَوْمَ أَكُمَلْتُ لَـكُمْ دَيْنَكُمْ ( ) قبل الوفاة بأقل من ثلاثة أشهر ، ولما تزلت براءة أمره الله بنبد العمود التي كانت المشركين وقال فيهـ ا ( يا أيها النبيُ جَاهِدِ الـكُفَّارَ وَالْمُنَا فَقَينَ وَأَغْلُظُ عَلَى مُ (٢) وهذه ناسخة لقوله تعالى ﴿ وَلاَ تُطِعمِ الْحَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ وَدَعُ أَذَاهُمْ (٣) وذلك أنه لم يَبْقَ حينئذ للمنافق مَنْ يعينه لو أقيم عليه الحد، ولم يبق حول المدينة من الكفار من يتحدَّث بأن محمدًا يقتل أصحابه ، فأمره الله بجهادهم والإغلاظ عليهم ، وقد ذكر أهل العلم أن آية الأحزاب منسوخة بهـــذه الآية ونحوها ، وقال في الأحراب ﴿ لَئِنْ لَمْ ۚ يَنْتَهِ ِ الْمُنافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ والْمُرْجُفُونَ فِي الْمَدِينَةِ لَنْغُو يَنَّكَ بِهِمْ ، ثُمَّ لاَ يُجَاوِرُونَكَ فِيهَا إلاً قَلِيلاً، مَلْمُو نَينَ ، أَيْمَا تُقَفُوا أَخِذُ وا(٤٠) الآية ، فعلم أنهم كانوا يفعلون أشياءَ إذ ذاك إن لم ينتهوا عنها أقبلوا علمها في المستقبل لما أعز الله دينه و نَصَرَ رسوله، فحيث ماكان المنافق ظهور وُتخاف من إقامة الحد عليه فتنة أكبر من بقائه عملنا بآية ( دَعُ أَذَاهُمُ )(٢) كما أنه حيث مجزنا عنجهاد الكفارعملنا بآية الكف والمنافقين )(٢).

فهذا يبين أن الإمساك عن قتل مَن أظهر نفاقه بكتاب الله على عهد رسوله عليه الصلاة والسلام إذ لا نَسْخ بعده ، ولم نَدَّع أن الحسكم تغير بعده لتغير

<sup>(</sup>١) من الآية ٣ من سورة الماثدة (٢) من الآية ٧٣ من سورة التوبة (٣) من الآية ٣ من سورة الأحزاب (٤) من الآيتين ٢ و ٢ من سورة الأحزاب

المصلحة من غير وَحْي نزل ، فإن هذا تَصَرَّفُ في الشريعة ، وَتَحُويلُ لَمَا بِالرَّامِ ، ودعوى أن الحسكم المطلق كان لمعنى وقد زال ، وهو غير جائز ، كما قد نسبوا ذلك إلى من قال : إن حكم المؤلفة انقطع ، ولم يأت على انقطاعه بكتاب ولا سنة سوى ادعاء تغير المصلحة .

و بدل على المسألة ما روى أبو إدر بس قال : أيّى على وضى الله عنه بناس من الزنادقة ارْ تَدَوُّوا عن الإسلام ، فسألهم ، فجحدوا ، فقامت عليهم البينة العدول ، قال : فقتلهم ولم يستتبهم ، قال : وأتى برجل كان نصرانيا وأسلم ، ثم رجع عن الإسلام ، قال : فسأله فأقر عما كان منه ، فاستتابه ، فتركه ، فقيل له : كيف تستتيب هذا ولم تستتب أولئك ؟ قال : إن هذا أقر عما كان منه ، وإن أولئك لم يقروا وجحدوا حتى قامت عليهم البينة ؛ فلذلك لم أستتبهم ، رواه الإمام أحمد .

وروى عن أبى إدريس قال: أتى على شرجل قد تنصر ، فاستتابه ، فأبى أن يتوب ، فقتله ، وأتى برَ هُطر يصلون القبلة وهم زنادقة ، وقد قامت عليهم بذلك الشهود المعدول ، فبحدوا ، وقالوا : لبس لنا دين إلا الإسلام ، فقتلهم ولم يستتبهم ، ثم قال : أتَدْرُونَ لم استتبت هذا النصراني ؟ استبته لأنه أظهر دينه ، وأما الزنادقة الذين قامت عليهم البينة وجحدوني فإنما قتلتهم لأنهم جحدوا وقامت عليهم البينة .

فهذا من أمير المؤمنين على "بيان أن كل زنديق كتم زندقته وجَحدَها حتى قامت عليه وسلم لم يقتل من حتى قامت عليه البينة تُقبِلَ ولم يستتب، وأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقتل من جحد زندقته من المنافقين لعدم قيام البينة

ويدل على ذلك قوله تمالى (وَ مِمَّن حَوْ لَكُمُ مِنَ الْأَعْرَابِ مُنَا فَقُونَ ، وَمِنْ أَهْلِ اللَّذِينَةِ (١) إلى قوله (وَآخَرُونَ اعْتَرَ فُوا بِذَنُوبِهِمْ خَلَطُوا عَمَلاً وَمِنْ أَهْلِ اللَّذِينَةِ (١) إلى قوله (وَآخَرُونَ اعْتَرَ فُوا بِذَنُوبِهِمْ خَلَطُوا عَمَلاً (١) مِن الْآية ١٠١ مِن سورة التوبة

صالحًا وآخَرَ سَيِّمًا) (1) فعلم أن مَنْ لم يعترف بذنبه كان من المنافقين ، ولهذا الحديث قال الإمام أحمد في الرجل يُشْهَد عليه بالبدعة فيجحد : ليست له تو بة ، إنما التو بة لمن اعترف ، فأما من جَحَد فلا تو بة له .

قال القاضى أبو يَعْلَى وغيره: وإذا اعترف بالزندقة ثم تاب قُبلت تو بته ؟ لأنه باعترافه يخرج عن حد الزندقة ؟ لأن الزنديق هو الذى يَسْتَبْطن الكفر ولا يظهره ، فإذا اعترف به ثم تاب خرج عن حَدِّه ، فلهذا قبلنا تو بته ، ولهذا لم يقبل على وضى الله عنه تو بة الزنادقة لما جحدوا .

وقد يستدل على المسألة بقوله تعسل (ولَيْسَتِ التَّوْبَةُ للذين يعملون السيئات (٢٠) الآية ، وروى الإمام أحمد بإسناده عن أبي العالية في قوله تعالى (إنما التوبة على الله للذين يعملون السوء بجهالة ثم يتوبون من قريب (٢٠) قال : هذه في أهل الأيمان ، (وليست التوبة للذين يعملون السيئات حتى إذا حضر أحَدَهُم الموتُ قال : إنى تبت الآن) (٢٠) قال : هذه في أهل الذين يموتون وهم كفار) (٢٠) قال : هذه في أهل الشرك ، هذا مع أنه الراوى عن أصحاب محمد عليه الصلاة والسلام فيما أظن أنهم قالوا : كل مَنْ أصاب ذنبا فهو جاهل بالله ، وكل من تاب قبل الموت فقد تاب من قريب .

و يدل على ما قال أن المنافق إذا أُخِذَ ليقتل ورأى السيف فقد حضره الموت، بدليل دخول مثل هذافى عوم قوله تعالى (كُتِبَ عليكم إذا حضراً حَدَ كَم الموت) وقوله تعالى (شهادة بينكم إذا حضراً حدكم الموت) وقدقال حين حضره الموت (إنى تبت الآن) فليست له تو بة كماذكره الله سبحانه ، نعم إن تاب توبة صحيحة فيابينه و بين الله لم يكن عمن قال (إنى تبت الآن) (٢٠ بل يكون عمن تاب عن قريب، الأن الله سبحانه إنما نفى التو بة عمن حضره الموت و تاب بلسانه فقط ، ولهذا قال فى الأول (ثم يتونون) (٣)

<sup>(</sup>١) من الآية ٢٠٣ من سورة التوبة (٢) من الآية ١٨ من سورة النساء

<sup>(</sup>٣) من الآية ١٧ من سورة النساء (٤) من الآية ١٨٠ منسورة البقرة

<sup>(</sup>٥) من الآية ٢٠٦ من سورة المائدة

وقال هنا ( إنى تبت الآن ) فمن قال « إنى تبت » قبل حضور الموت ، أو تاب تو بة محيحة بعد حضور أسباب الموت صحت تو بته .

ور بحــا استدل بعضهم بقوله تعالى: (فلما رأوا بأسناً قالوا آمنًا بالله وحد مراه الآية بوقوله وحد مراه الآية بالآية بالآلة أن عقو بة الأمم الخالية بمنزلة السيف للمنافقين باثم أولئك إذا تابوا بعد مُماينة العذاب لم ينفعهم فكذلك المنافق بالمنافق بالمذا فرق بينه و بين الحربي بأنا لا نقاتله عقو بة له على كفره بالمنافق بالمنافق بالأنافق بالمنافق بالمنافق

وفيه طريقة أخرى ، رهى أن سَبَّ النبى صلى الله عليه وسلم بنفسه موجب للقتل ، للقتل ، مع قطع النظر عن كونه مجرد ردة ، فإنا قد بينًا أنه مُوجِبُ للقتل ، وبينًا أنه جناية غير الكفر ؛ إذ لو كان رِدَّةً مَعْضةً وتبديلا للدِّينِ وتركا له لما جاز للنبى عليه الصلاة والسلام العفو عن كان يؤذيه ، كما لإيجوز العفو عن المرتد ولما قتل الذين سَبُّوه ، وقد عفا عن قاتل وحارب .

وقد ذكرنا أدلة أخرى على ذلك فيا تقدم ، ولأن التنقص والسب قد يصدر عن الرجل مع اعتقاد النبوة والرسالة ، لسكن لما وجب تعزير الرسول وتوقيره بكل طريق غُلِظَتْ عقوبة من انتهك عُرْضَه بالقتل ، فصار قتله حدًا من الحدود ؛ لأن سبه نوع من الفساد في الأرض مُكالحار بة باليد ، لا لجردكونه بدّل الدين وتركه وفارق الجماعة ، وإذا كان كُذِلك لم يسقط بالتو بة كسائر

<sup>(</sup>١) من الآية ٨٤ من سورةغافر (٢)من الآية ١٠ من سورة يونس

<sup>(</sup>٣) من الآية ٩٨ من سورة يونس

الحدود غير عقوبة الكفر وتبديل الدين ، قال الله تعالى : (إنما جَزَاء الذين يُحَارِ بُونَ الله وَرَسُولَه وَ يَسْمَوْنَ فَى الأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا ، أَوْ يُصَلَّبُوا ، أَوْ يُصَلَّبُوا ، أَوْ يُسْمَوْنَ فَى الأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا ، أَوْ يُصَلَّبُوا ، أَوْ يُنفَوْا مِنَ الأَرْضِ ، ذَلِكَ لَهُم أَو يُتفَوِّا مِنَ الأَرْضِ ، ذَلِكَ لَهُم خِزْى فَي الدُّنْيَا ، ولهم فى الآخِرَة عَذَابُ عَظِيم ، إلا الذين تأبُوا مِن قَبْل فَي تقدر وا عَلَيْهم ، فاعْلَمُوا أَنَّ الله غَنُور وَحِيم () (1) .

فثبت بهذه الآية أن من تاب بعد أن تُدرَ عليه لم تسقط عنه العقوبة ، وكذلك قال سبحانه : ( والسَّارِقُ والسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِنَ الله ، والله عَزيز حَكِيم ، فَمَنْ تاب مِن بَعْد ظُلْمِه وأصلح فإن الله يَتُوب عَلَيْهِ ، إنَّ الله عَفُور رَحِيم ) (٢) ، فأمر بقطع أيديهم جزاء على ما مضى ، و نكالا عن السرقة في المستقبل ، منهم ومن غيرهم ، وأخبر أن الله يتوب على من تاب ، ولم يدرأ القطع بذلك ؛ لأن القطع له حكمتان : الجزاء ، والنكال ، والتوبة تُسقط الجزاء ولا تسقط النكال ، فإن الجانى متى علم أنه إذا تاب لم يُهاقب لم يردع ذلك الفسَّاق ، ولم يزجرهم عن ركوب العظائم ، فإن إظهار التوبة والإصلاح لمقصود حفظ النفس والمال سَهْل .

ولهذا لم نعلم خلافاً نعتمده أن السارق أو الزانى لو أظهر التو بة بعد ثبوت الحد عليه عند السلطان لم يسقط الحد عنه ، وقد رَجَمَ النبي عليه الصلاة والسلام ماعزًا والغامدية ، وأخبر بحسن تو بتها ، وحُسن مصيرها ، وكذلك لو قيل « إن سب النبي صلى الله عليه وسلم يسقط بالتو بة وتجديد الإسلام» لم يَرْدَع ذلك الألسن عن انتهاك عرضه ، ولم يزجر النفوس عن استحلال حرمته ، بل يؤذيه الإنسان عن انتهاك عرضه ، ولم يزجر النفوس عن استحلال حرمته ، بل يؤذيه الإنسان عايريد ويصيب من عرضه ماشاه من أنواع السب والأذى ثم يجدد الإنسان عايريد ويصيب عن عرضه ماشاه من أنواع السب والأذى ثم يجدد بسلامه ، ويظهر إبمانه ، وقد ينال المرء من عرضه ويقع منه تنقص له واستهزاء بسمض أقواله أو أعماله و إن لم يكن منتقلا من دين إلى دين فلاً نه [لا] يصعب على بعمض أقواله أو أعماله و إن لم يكن منتقلا من دين إلى دين فلاً نه [لا] يصعب على (١) من الآيتين ٣٠ و٣٠ من سورة المائدة (٢) من الآيتين ٣٠ و٣٠ من سورة المائدة

مَنْ هذه سبيله كلا نال من عرضه واستخفٌّ بحرمته أن يجدِّد إسلامه ، بخلاف الردةالمجردة عن الدين؛ فإن سقوط القتل فيها بالعود إلى الإسلام لا يوجب اجتراء المناس على الردة أو الانتقال عن الدين [ لأن الانتقال عن الدين ] لا يقم إلا عن شبهة قادحة في القلب أو شهوة قامعة للعقل ، فلا يكون قبول التو بة من المرتد محرضاً للنفوس على الرَّدة ، ويكون ما يتوقعه من خوف القتل زاجرا له عن السكفر ، فإنه إذا أظهر ذلك لا يتم مقصوده ، لعلمه بأنه ُ يُجْبِبُر على الْعَوْد إلى الإسلام ، وهنا من فيه استخاف أو اجتراء أو سفاهة تمكن من انتقاص النبي صلى الله عليه وسلم وعيمه والطمن عليه كلا شتم بجدد الإسلام ويظهر التو بة ، وبهذا يظهر أن السب والشتم يظهر الفساد في الأرض الذي يوجب الحدُّ اللازم من الزنى وقطع الطريق والسرقة وشرب الخمر ، فإن مريدَ هذه المعاصي إذا علم أنه تسقط عنه المقوبة إذا تاب فعلماً كلا شاء ، كذلك مَن يدعوه ضعف عقله أو ضعف دينه إلى الانتقاص برسول الله صلى الله عليه وسلم إذا علم أن التو بة تقبل منه أنى ذلك متى شاء ثم تاب منه ، وقد حصل مقصوده بما قاله كما حصل مقصود أُولئاك بما فعلوه ، بخلاف مريد الردة فإن مقصوده لا يجصل إلا بالمُقاَم عليها ، وذلك لا يحصل له إذا قتل إن لم برجع ، فيكون ذلك رادعا له ، وهذا الوجه لا يخرج السب عن أن يكون ردة ، ولكن حقيقته أنه نوع من الردة يغلظ بما فيه من انتهاك عرض رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كما قد تتغلظ ردة ُ بعض الناس بأن ينضم إليها قتل وغيره فيتحتم القتل فيها ، دون الردة الحجردة ، كما يتحتم القتلُ في قتل من قطع الطريق لفلظ الجرم ، و إن لم يتحتم قتلُ من قتل لفرض آخر ، فعودُه إلى الإسلام يسقط موجبَ الردة الحضة ، ويبقى خصوص السبِّ، ولا بد من إقامة حده ، كما أن تو بة القاطع قبل القدرة عليه تسقط تحتم القتل ، ويبقى حق أولياء المقتول من القتل أو الدية أو العفو ؛ وهذه مناسبة ظاهرة ، وقد تقدم نص الشارع وتنبيهه على اعتبار هذا المعنى .

فإن قيل: تلك المعاصى يدعو إليها الطمع مع صحة الاعتقاد، فلو لم يُشرع عنها زاجر لتسارعت النفوس إليها ، بخلاف سب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإن الطبع لا يدعو إليه إلا مخلل فى الاعتقاد أكثر ما يوجب الردة ، فعلم أن مصدر و أكثر ما يكون الكفر ، فيلزمه عقو بة الكافر ، وعقو بة الكافر ، مشروطة بعدم التو بة ، وإذا لم يكن إليه مجرد باعث طبعى لم يشرع ما يزجر عنه و إن كان حراماً كالاستخفاف فى الكتاب والدين ونحو ذلك .

قلمنا : بل قد يكون إليه باعث طبعي غير الخلل في الاعتقاد ، من الكِبْرِ الموجب للاستخفاف ببعض أحواله وأفعاله ، والغضب الداعى إلى الوقيمة فيه إذا خالف الغرض بعض أحكامه ، والشهوة الحاملة على ذم ما يخالف الغرض من أموره ، وغيرذلك ؛ فهذه الأمور قد تدعو الإنسانَ إلى نوع من السبِّ له وضرب من الأذى والانتقاص وإن لم يصدر إلا مع ضعف الإيمان به ، كما أن تلك المعاصى لا تصدر أيضاً إلا مع ضعف الإيمان ، و إذا كان كذلك فقبولُ التو بة ممن هذه حالُه يوجبُ اجتراء أمثاله على أمثال كلاته ، فلا يزال المرضُ منهوكا ، والحرمة مخفورة ، بخلاف قبول التو بة ممن يريد انتقالاً عن الدين إما إلى دين آخرَ أو إلى تعطيل ، فإنه إذا علم أنه يستتاَبُ على ذلك فإن تاب و إلا قتل لم ينتقل ، بخلاف ما إذا صدر السب عن كافر به ثم آمن به ، فإن علمه بأنه إذا أظهر السب لا يقبل منه إلا الإسلام أو السيف يردعه عن هذا السب ، إلا أن يكون صريدا للاسلام ، ومتى أراد الإسلام فالإسلام يجبُّ ماكان قبله ، فليس في سقوط القتل بإسلام الكافر من الطريق إلى الوقيعة في عرضه ما في سقوطُهُ بتجديد إسلام من أيظهر الإسلام .

وأيضاً ؛ فإن سبَّ النبي صلى الله عليه وسلم حقُّ آدى ، فلا يسقط بالتو بة كحد القذف وكَسَبِّ غيره من البشر . ثم مَن فرق بين المسلم والذمى قال: المسلم قد التزم أن لا يسب ، ولا يعتقد سبه ، فإذا أتى ذلك أقيم عليه حده ، كما يقام عليه حد الخمر ، وكما يعزر على أكل لحم الميت والخمزير ، والكافر لم يلتزم تحريم ذلك ، ولا يعتقده ؛ فلا تجب عليه إقامة حده ، كما لا تجب عليه إقامة حد الخمر ، ولا يعزر على الميت والخنزير .

نعم ، إذا أظهره تَقَضَ العهدَ الذي بيننا و بينه ، فصار بمنزلة الحربي ، فنقتله لذلك فقط ، لا لكونه أتى حدا يعتقد بحرمته ، فإذا أسلم سَقَطَ عنه العقو بة على الكفر ، ولا عقو بة عليه لخصوص السب ، فلا يجوز قتله .

وحقيقة هـذه الطريقة أنَّ سَبَّ النبي عليه الصلاة والسلام لما فيه من الغضَاضة عليه يوجِبُ القتلَ تعظيما لحرمته وتمزيراً له وتوقيراً ، و نَكالاً عن التعرض له ، والحد إنما يقام على الكافر فيما يعتقد تحريمه خاصة ، لكنه إذا أظهر ما يعتقد حِله من المحرمات عندنا زُجِرَ عن ذلك وعوقب عليه ، كما إذا أظهر الخمر والخنزير ، فإظهار السب إما أن يكون كهذه الأشياء كما زعمه بعض الناس ، أو يكون تَقْضًا للمهد كمقاتلة المسلمين ، وعلى التقديرين فالإسلام يُسْقيطُ تلك المعقوبة ، مخلاف ما يصيبه المسلم مما يوجب الحد عليه .

وأيضاً ، فإن الردة على قسمين : ردة مجردة ، وردة مُفَلَظة شرع القتل على خصوصها ، وكل منهما قد قام الدليلُ على وجوب قتل صاحبها ، والأدلّة الدالة على سقوط القتل بالتو بة لا تعم القسمين ، بل إنما تدل على القسم الأول ، كما يظهر ذلك لمن تأمَّل الأدلة على قبول تو بة المرتد ، فيبتى القسمُ الثانى ، وقد قام الدليل على وجوب قتل صاحبه ، ولم يأت نَصُّ ولا إجماع لسقوط القتل عنه ، والقياس متعذر مع وجود الفرق الجلى ، فانقطع الإلحاق .

والذى يحقق هــذه الطريقة أنه لم يأت فى كتاب ولا سنة ولا إجماع أن كل من ارتدًّ بأى قول أو أى فعل كان فإنه يسقط عنه القتل إذا تاب بعد

القدرة عليه ، بل الكتاب والسنة والإجماع قد فَرَّق بين أنواع المرتدين كما سنذكره ، و إنما بعض الناس يجمل برأيه الردة جِنْسًا واحداً على تباين أنواعه ، ويقيس بعضها على بعض ، فإذا لم يكن معه عموم أنطق يعم أنواع المرتد لم يبق إلا القياس ، وهو فاسد إذا فارق الفرع الأصل بوصف له تأثير في الحبكم ، وقد دل على تأثيره نص الشارع وتنبيهه ، والمناسبة المشتملة على المصلحة المعتبرة .

وتقرير هذا من ثلاثةً أوْجُهِ :

متى تقبل توبة المرتد ؟

أحدها: أن دلائل قبول تو بة المرتد مثل قوله تعالى: (كَيْفَ يَهْدِي اللهُ قَوْماً كَفَرُوا بَهْدَ إِيمانِهِ )(1) ، إلى قوله : (إلاَّ الّذِينَ تَابُوا بَهْدَ ذَلِكَ وَاصْلَحُوا)(1) ، وقوله تعالى: (مَنْ كَفَرَ باللهِ مِنْ بَهْدِ إِيمانِهِ )(7) ، وتحوها ليس فيها إلا تو بة من كفر بعد الإيمان فقط ، دون من انضم إلى كفره مزيدُ أذَى وإضرار ، وكذلك سنة رسول الله عليه الصلاة والسلام ، إنما فيها قبول تو بة من جرَّ د الردة فقط ، وكذلك سنة الحلفاء الراشدين ، إنما تضمنت قبول تو بة من جرَّ د الردة وحارب بعد ارتداده كمحار بة السكافر الأصلى على كفره ؛ تو بة من جَرَّ د الردة وحارب بعد ارتداده كمحار بة السكافر الأصلى على كفره ؛ فن زعم أن في الأصول ما يعمُ تو بَةَ كل مرتد سواء جرد الردّة أو غلظها فن زعم أن في الأصول ما يعمُ تو بَةَ كل مرتد سواء جرد الردّة أو غلظها وأنه مرتد ، ولم تدل الأصول على أن مثله يسقط عنه القتل ، فيجب قتله بالدليل وأنه مرتد ، ولم تدل الأصول على أن مثله يسقط عنه القتل ، فيجب قتله بالدليل السالم عن المعارض .

الثانى : أن الله سبحانه قال : (كَيْفَ يَهْدِى اللهُ قَوْماً كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ ، وَشَهْدُوا أَنَّ الرَّسُولَ حَقَّ ، وجَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ ، والله لا يَهْدِى الْقَوْمَ الْطَالَينَ ، أُولَيْكَ جِزَاؤُهُمُ أَنَّ عَلَيْهِم لَعْنَةَ اللهِ وَالْمَلاَئِكَةِ والنَّاسِ أَجْمَعِين، الظّالَمِينَ ، أُولَيْكَ جِزَاؤُهُمُ أَنَّ عَلَيْهِم لَعْنَةَ اللهِ وَالْمَلاَئِكَ مَهُ والنَّاسِ أَجْمَعِين، خَالِدِينَ فَيْهَا لا يُحْفَفُ عَنْهُمُ الْعَذَابُ ولا هُمْ يُنْظَرُونَ ، إلا الذينَ تَابُوا مِنْ خَالَدِينَ فَيْهَا لا يُحْفَفُ عَنْهُمُ الْعَذَابُ ولا هُمْ يُنْظَرُونَ ، إلا الذينَ تَابُوا مِنْ

<sup>(</sup>١) من الآية ٨٦ من سورة آل عمران (٢) من الآية ١٠٦ من سورةالنحل

بَعْد ذَلِك وأَصْلَحُوا فإنَّ الله غَفُورْ رَحيمْ ، إنَّ الذينَ كَفَرُوا بَعْدَ إِيمانِهِم مُمَّ ازْدادُ وا كُفرًا لَنُ تُقْبَلَ تَوْ بَتُهُمْ ، وَأُولَئِكَ مُمُ الضَّالُونَ) (١) فأخبرسبحانه أَن من ازداد كفرًا بعد إيمانه لن تقبل تو بته ، وفرق بين الكفر المزيد كفرًا والكفر الجرد في قبول التو بة من الثاني دون الأول ؛ فمن زعم أن كل كفر بعد الإيمان تُقْبِل منه التو بة فقد خالف نَصَّ القرآن .

وهذه الآية إن كان قد قيل فيها إن ازدياد الكفر المُقاَمُ عليه إلى حين الموت ، وإن التوبة المنفية هي توبته عند الغرغرة أو يوم القيامة ؛ فالآية أعم من ذلك .

وقد رأينا سنة رسول الله عليه الصلاة والسلام فَرَّقَتْ بين النوعين ، فقبل تو بة جماعة من المرتدين ، ثم إنه أمر بقتل مقيس بن حبابة يوم الفتح من غير استتابة لملًا ضمَّ إلى ردته قَتْلَ المسلم وأخْذَ المال ولم يتب قبل القدرة عليه ، وأمر بقتل العرر نيسين لما ضمُّوا إلى ردتهم نحواً من ذلك ، وكذلك أمر بقتل ابن خطل كملًا ضمَّ إلى ردته السب وقَتْ ل المسلم ، وأمر بقتل ابن أبى سَرْح لما ضمَّ إلى ردته الطمن عليه والافتراء ، وإذا كان المكتاب والسنة قد حكما في المرتدين بحكين ، ورأينا أن مَنْ ضرَّ وآذى بالردَّة أذَى يوجب القتل لم يسقط عنه القتل إذا تاب بعدالقدرة عليه ، وإن تاب مطلقا ، دون من بَدَّل دينه فقط، لم يصبح القول بقبول تو بة المرتد مطلقا ، وكان الساب من القسم الذى لا يجب غظيم للمسلمين أغظم عليهم من الحاربة باليد كما تقدم تقريره ، فيجب أن يتحتم عقو بة فاعله ، ولأن المرتد المجرّد إنما نقتله لمُقامِه على التبديل ، يتحتّم عقو بة فاعله ، ولأن المرتد المجمد كا يزول المبيح لدم الكافر الأصلى فإذا عاود الدِّين الحق زال المبيح لدمه كا يزول المبيح لدم الكافر الأصلى فإذا عاود الدِّين الحق زال المبيح لدمه كا يزول المبيح لدم الكافر الأصلى فإذا عاود الدِّين الحق زال المبيح لدمه كا يزول المبيح لدم الكافر الأصلى فإذا عاود الدِّين الحق زال المبيح لدمه كا يزول المبيح لدم الكافر الأصلى فإذا عاود الدِّين الحق زال المبيح لدمه كا يزول المبيح لدم الكافر الأصلى

<sup>(</sup>١) من الآيات ٨٦ - ٩٠ من سورة آل عمران

بإسلامه ، وهذا السابُّ أَنَّى من الأذى لله ورَسوله ـ بعد المعاهدة على ترك ذلك ـ بعد المعاهدة على ترك ذلك ـ بما أنّى به ، وهو لا يقتل لمقامه عليه ؛ فإن ذلك ممتنع ، فصار قُتْـُله كَقَتْل الحارب باليد .

و بالجملة فمن كانت ردته محارَبةً لله ورسوله بيدٍ أو لسانٍ فقد دلت السنة المفسرة للسكتاب أنه مَنْ كفر كفراً مزيداً لا تقبل تو بته منه.

الردة قد تتجرد عن السب الوجه الثالث: أن الردة قد تتجرد عن السبِّ والشّم؛ فلا تتضمنه ، ولا تستلزمه ، كا تتجرد عن قُتل المسلمين وأخْذ أموالهم ؛ إذ السبُّ والشّم إفراط في العدّاوة ، وإبلاغ في المُحَادَّة مَصْدَرُ م شِدَّة سفه الـكافر ، وحرصه على فساد الدين وإضرار أهله ، ولربما صَدَرَ عمن يعتقد النبوّة والرِّسالة ، لكن لم يأت بموجب هذا الاعتقاد من التوقير والانقياد ، فصار بمزلة إبليس ، حيث اعتقد ربو بية الله سبحانه بقوله (ربّ ) وقد أيتن أن الله أمر ، بالسجود ثم لم يأت بموجب هذا الاعتقاد من الاستسلام والانقياد ، بل استكبر وعائد معادة معارض طاعن في حِكْمة الآمِر .

ولا فرق بين من يعتقد أن الله ربه ، وأن الله أمره بهذا الأمر ثم يقول : إنه لا يطيعه ؛ لأن أمره ليس بصواب ولا سداد ، و بين من يعتقد أن محمداً رسول الله وأنه صادق واجب الاتباع في خبره وأمره ، ثم يسبه أو يعيب أمره أو شيئاً من أحواله ، أو تنقصه انتقاصاً لا يجوز أن يستحقه الرسول ، وذلك أن الإيمان قول وعل ؛ فمن اعتقد الوحدانية في الألوهية لله سبحانه وتعالى ، والرسالة لعبده ورسوله ، ثم لم يُتبيع هذا الاعتقاد مُوجَبه من الإجلال والإكرام - الذي هو حال في القلب يَظهر أثر مُ على الجوارح ، بل قار نه الاستخفاف والتسفيه والازدراء بالقول أو بالفعل - كان وجود ذلك الاعتقاد كعدمه ، وكان ذلك موجباً لفساد ذلك الاعتقاد ، ومُزيلا لما فيه من المنفعة والصلاح ؛ إذ الاعتقادات الإيمانية تُزَكَى النفوس وتصلحها ؛ فمتى لم توجب والصلاح ؛ إذ الاعتقادات الإيمانية تُزَكَى النفوس وتصلحها ؛ فمتى لم توجب

زكاة النفس ولا صَلاَحَهَا فِ ذاك إلا لأنها لم ترسَخ في القلب ، ولم تَصِرُ صفة ونَمْتًا للنفس ولا صلاحا ، وإذا لم يكن علم الإيمان المفروض صفة لقلب الإنسان لازمة له لم ينفعه ؛ فإنه يكون بمنزلة حديث النفس وخواطر القلب ، والنجاة لا تخصل إلا بيقين في القلب ، ولو أنه مثقال درَّة .

هذا فيما بينه و بين الله ، وأما في الظاهر فيجرى الأحكام على ما 'يظهرِه من القول والفعل .

والغرضُ بهذا التنبيةُ على أن الاستهزاء بالقلب والانتقاص ينافي الإيمان الذي في القلب منافاة الضد ضدَّه ، والاستهزاء باللسان ينافي الإيمان الظاهر باللسان كذلك .

والغرضُ بهذا التنبيهُ على أن السبُّ الصادرَ عن القلب يوجب الـكفر ظاهراً و باطناً .

هذا مذهب الفقهاء وغيرهم من أهل السنة والجماعة ، خلاف ما يقوله بعض الجَهْمية والمُرْجِئة القائلين بأن الإيمان هو المعرفة والقول بلا عمل من أعمال القلب من أنه إنما ينافيه في الظاهر ، وقد يجامعه في الباطن ، وربما يكون لنا إن شاء الله تعالى عَوْدة إلى هذا الموضع .

والغرض عنا أنه كما أن الردة تتجرد عن السبّ ، فكذلك قد تتجرد عن قصد تبديل الدين و إرادة التكذيب بالرسالة ، كما تجرد كُفُرُ إبليس عن قصد التكذيب بالربو بيَّة ، و إن كان عدم هذا القصد لا ينفعه ، كما لا ينفع من قال : الكفر أن لا يقصد أن يكفر .

وإذا كان كذلك فالشارع إذا أمر بقبول تو بة مَنْ قصد تبديل دينه الحق وغَيَّرَ اعتقاده وقوله ، فإنما ذاك لأن المقتضى للقتل الاعتقاد الطارىء وإعدام الاعتقاد الأول ، فإذا عاد ذلك الاعتقاد الإيماني ، وزال هذا الطارىء ، كان بمنزلة الماء والعصير : يتنجس بتغيره ، ثم يزول التغير فيعود حلالا ؛ لأن الحكم

إذا ثبت بعلَّة ِ زال بزوالها ، وهذا الرجل لم 'يظهر' مجرد تغير الاعتقاد حتى يعود معصوماً بمَوْدِهِ إليه ، وليس هذا القول من لوازم تغير الاعتقاد حتى يكون حكمه كحكمه ؛ إذ قد يتغير الاعتقاد كثيراً ، ولا يكون به أذى لله ورسوله .

الإضرار من تفير الاعتقاد

و إضرار المسلمين يزيد على تغير الاعتقاد ، ويفعلُه مَنْ يظن سلامَةَ الاعتقاد وهو كاذب عند الله ورسوله والمؤمنين في هذه الدعوى والظن ، ومعلوم أن المفسدة بالمسلمين أشد في هذا أعظم من المفسدة في مجرد تغير الاعتقاد من هذين الوجهين : من جهة كونه إضراراً زائداً ، ومن جمة كونه قد يظن أو يقال إن الاعتقاد قد يكون سالما معه ، فيصدر عمن لا يريد الانتقال من دين إلى دين ، ويكون فساده أعظم من فساد الانتقال ؛ إذ الانتقالُ قد علم أنه كفر ، فنزع عنه ما نزع عن الكفر، وهذا قد يظن أنه ليس بكفر إلا إذا صدر استحلالاً ، بل هو معصية ، وهو من أعظم أنواع الـكفر ، فإذاكان الداعي إليه غير الداعي إلى مجرد الردة ، والمفسدَّةُ فيه مخالفة لمفسدة الردة ، وهي أشدُّ منها ، لم يجز أن يُلْحق التائب منه بالتاثب من الردة بالردة ؛ لأن من شرط القياسِ قياسِ المعنى استواء الفرع والأصل في حكمه الحسكم باستوائهما في دليل الحسكمة إذا كانت خفية ، فإذا كان فى الأصل معان مؤثرة كيجوز أن تكون التو بة إنما تُعبلت لأجاما ، وهي معدومة في الفرع ، لِم يجز ؛ إذ لا بازم من قبول تو بة مَنْ خففت مفسدة جنايته أو انتفت قبولُ تو بة من تغلَّظت مفسدتُه أو بقيت .

> وحاصلُ هذا الوجه أن عصمة دَم هذا بالتوبة قياساً على المرتد متعذرُ م لوجود الفرق المؤثر ، فيكون المرتدُّ المنة ملُ إلى دينِ آخَرَ ، ومَنْ أَتَى من القول بما يضرُّ المسلمين ويؤذى الله ورسواه وهو موجب للـكفر على نوءين تحت جنس الكافر بعد إسلامه ، وقد شرعت التو بة في حق الأول ، فلا يلزم شرع التو بة في حق الثاني ، لوجود الفارق من حيث الإضرار ، ومن حيث إن مفسدته لا تزول بتبول التوبة .

## فصل

قد تضمن هذه الدلالة على وجوب قتل السابِّ من المسلمين و إن تاب وأسلم، ويوجبه قولُ مَنْ فَرَّقَ بينه و بين الذمى إذا أسلم، وقد تضمن الدلالة على أن الذمى إذا عاد إلى الذمة لم يسقط عنه القتل بطريق الأولى ؛ فإن عَوْدَ المسلم إلى الإسلام أَحْقَنُ لدمه من عود الذمى إلى ذمته ، ولهذا عامَّةُ العلماء الذين حَقَنُوا دم همذا وأمثاله بالعود إلى الإسلام لم يقولوا مثل ذلك في الذمى إذا عاد إلى الإسلام لم يقولوا مثل ذلك في الذمى إذا عاد إلى الإسلام .

سنة الرسول تدل على أن الساب يقتل وإن تاب

ومن تأمَّل سنة رسول الله عليه الصلاة وسلام في قتله لبني قُريْظة و بعض أهل خَيْبر و بعض بني النَّضير و إجلائه لنبي النضير و بني قينُقاَع بعد أن نقض هؤلاء الذمة وحرَ صوا على أن يجيبهم إلى عقد الذمة ثانياً فلم يفعل ، ثم سنة خلفائه وصحابته في مثل هذا المؤذى وأمثاله ، مع العالم بأنه كان أحرَ ص شيء على المقود إلى الذمة ؟ لم يَسْتَر ب في أن القول بوجوب إعادة مثل هذا إلى الذمة قول مخالف للسنة ولإجماع خير القرون ، وقد تقدم التنبيه على ذلك في حكم ناقض العهدمطلقا ، ولولا ظهور مو لأشبَمْنا القول فيه ، و إنما أحلنا على سيرة رسول الله عليه الصلاة والسلام وسنته من له بها علم ، فإنهم لا يستريبون أنه لم يكن الذي بين النبي عليه الصلاة والسلام وهؤلاء اليهود هُذُ نَه مؤقتة ، و إنما كانت ذمة مؤ بدة على أن الدارد ار الإسلام ، وأنه يجرى عليهم حكم الله ورسوله فيا يختلفون فيه ، إلا أنهم لم يضرب عليهم جزية ، ولم يكزموا بالصَّفار الذي ألزموه بعد نزول براءة ؛ لأن ذلك لم يكن شرع بعد .

وأما من قال « إن الساب يقتل و إن تاب وأسلم ، وسواء كان كافرا أو مسلما » فقد تقدم دليله على أن المسلم يقتل بعد التو بة ، وأن الذمِّيّ يقتل و إن طلب العَوْدَ إلى الذمة .

طرق الاستدلال على تحتم قتلاالذمى والمسلم بالسب وأما قَتْلُ الذمى إذا وجب عليه القتل بالسب و إن أسلم بعد ذلك فلهم فيه طرُق م، وهي دالة على تحتم قتل للسلم أيضاً كما تدل على تحتم قتل الذمي :

الطريقة الأولى: قوله تمالى: (إنمَّا جَزَاء الذينَ يَحَارِبُونَ الله ورَسُولَهُ ويسمونَ فَى الأَرْضِ فَسَادًا أَن يُعَتَّلُوا ، أَو يُصَلَبُوا ، أَو تقطعَ أيديهم وأرجلهم من خلاف ، أو ينفوا مِن الأَرْض ، ذلك لهم خزى فى الدنيا ، ولهم فى الآخرة عذاب عظيم ، إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم ، فاعلموا أن الله غفور رحيم (١) فوجه الدلالة أن هذا الساب المذكور من المحار بين لله ورسوله ، الساعين فى الأَرْض فساداً ، الداخلين فى هذه الآية ، سواء كان مسلماً أو معاهداً ، وكل من كان من المحار بين الداخلين فى هذه الآية ، شواء كان مسلماً أو معاهداً ، وكل من كان من المحار بين الداخلين فى هذه الآية فإنه يقام عليه الحد إذا قدر عليه قبل التو بة من الحد عليه ، وحد قدر عليه قبل التو بة فيجب إقامة الحد عليه ، وحد أه القتل ، فيجب قتله سواء تاب أو لم يتب .

والدايل مبنى على مقدمتين :

إحداهما : أنه داخل مفي هذه الآية .

والثانية : أن ذلك يُوجب قتله إذا أُخذ قبل التوبة .

أما المقدمة الثانية فظاهرة ؛ فإنا لم نعلم مخالفا في أن المحار بين إذا أخذوا قبل التو بة وجب إقامة الحد عليهم ، و إن تابوا بعد الأخذ ، وذلك بَيِّن في الآية ، فإن الله أخبر أن جزاءهم أحد هـذه الحدود الأربعة إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم ، فالتائب قبل القدرة ليس جزاؤه شيئا من ذلك ، وغيره أحد هذه جزاؤه ، وجزاء أصحاب الحدود تجب إقامته على الآية ؛ لأن جزاء العقو بة إذا لم يكن حقاً لآدمى حَى من بل كان حدا من حدود الله م وجب استيفاؤه باتفاق

<sup>(</sup>١) من الآيتين ٣٣و٣٤ من سورة المائدة

المسلمين ، وقد قال تعالى في آية السرقة ( فَاقَطْمُوا أَيْدِيَهُمَا ، جزَاءً بِمَا كَسَبَا (١) فأم بالقطع جزاء على ما كسباه ، فلو لم يكن الجزاء المشروع المحدود من العقوبات واجبا لم يُمكل وجوب القطع به ؛ إذ العلة المطلوبة يجب أن تكون أبلغ من الحكم وأقوى منه ، والجزاء اسم للفعل واسم لما يجازى به ، ولهذا قرىء قوله تعالى ( فجزالا مثل ماقتل ) بالتنوين و بالإضافة ، وكذلك الثواب والعقاب وغيرها ، فالقتل والفطع قد يسمى جزاء ونكالا ، وقد يقال فعل هذه ليجزيه ، وللجزاء .

ولهذا قال الأكثرون: إنه نصب على المفعول له ، والمعنى أن الله أمر بالقطع ليجزيهم ولينكل عن فعلهم .

وقد قيل: إنه نصب على المصدر؛ لأن معنى « اقطعوا » اجزوهم ونكلوا وقيل: إنه على الحال، أى فاقطعوهم مجزين منكلين هم وغيرهم، أوجازين منكلين و بكل حال فالجزاء مأمور به ، أو مأمور لأجله ، فثبت أنه واجب الحصول شرعاً ، وقد أخبر أن جزاء المحاربين أحد الحدود الأربعة ، فيجب تحصيلها ؛ إذ الجزاء هنا يتّحد فيه معنى الفعل ومعنى المجزى به ؛ لأن القتل والقطع والصلب هي أفعال ، وهي عين ما يجزى به ، وليست أجساماً بمنزلة الميثل من النّعة من ال

يبين ذلك أن لفظ الآية خبر عن أحكام الله سبحانه التي يؤمر الإمامُ بفعلها ليستعن الحكم الذي يُخَير فيه بين فعله وتركه ؛ إذ ليس لله أحكام في أهل الذنوب يخير الإمام بين فعلها وترك جميعها .

وأيضاً ؛ فإنه قال (ذلك لهم ْ خَزْ ى ْ فى الدنياً) ، والخزى لا يحصل إلا بإقامة الحدود ، لا بتعطيلها .

<sup>(</sup>١) من الآية ٣٨ من سورة المائدة (٢) من الآية ٩٥من سورة المائدة

وأيضاً؛ فإنه لوكان هذا الجزاء إلى الإمام له إقامته وتركه بحسب المصلحة لندب إلى العفوكما في قوله تعالى : ﴿ وَ إِنْ عَاقَبْتُمْ فَمَاقِبُوا بَمْثُلِ مَاعُوقَبْتُمْ بِهِ ، وَلَئُنْ صَبَرْ تَم لهوَ خير ۗ للصَابِرينَ ﴾ (١) وقوله : ﴿ وَالْجِرُوحُ مِقْصَاصٌ ، فَمَنْ تَصَدُّقَ بِهِ فهو كفارة )(٢) وقوله : ( وَدِ يَةٌ مسِلمة إلى أهلِهِ ، إلا أنْ يصدقوا )(٢) .

وأيضاً ؛ فالأدلة على وجوب إقامة الحدود على السلطان من السنة والإجماع ظاهرة ، ولم نعلم مخالفا في وجوب جزاء المحار بين ببعض ما ذكر الله في كتابه ، و إنما اختلفوا فيهذه الحدود : هل يخير الإمام بينها بحسب المصلحة أو لكل جُرْم جزاء محدود شرعا ؟ كما هو مشهور ، فلا حاجة إلى الإطناب في وجوب الجزاء ، لكن نقول : جزاء السابُّ القتلُ عينا بما تقدم من الدلائل الكثيرة ، ولايخير - وقد أخذ قبل التوبة - وجب إقامة الحد عليه إذا كان من الحاربين ملا تردد .

فلنبين المقدمة الأولى ، وهي أن هــذا من المحار بين لله ورسوله الساعين في الأرض فساداً ، وذلك من وجوه :

من المحاديين لله ولرسوله

أحدها : مارويناه من حديث عبدالله بن صالح كاتب الليث قال : ثنامعاوية بيان أن الساب ابن صالح عن على بن أبي طلحة عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : وقوله (إنما جزاء الذين يحار بون الله ورسوله و يسعون في الأرض فساداً ) . قال : كان قوم من أهل الكتاب بينهم و بين النبي صلى الله عليه وسلم عمد وميثاق ، فنقضوا العهد وأفسدوا في الأرض ، فخير الله رسولَه صلى الله عليه وسلم: إن شاء الله أن يقتل ، و إن شاء أن يصلب ، و إن شاء أن يقطع إيديهم وأرجلهم من خلاف .

<sup>(</sup>٢) من الآية ٤٥ من سوزة المائدة (١) من الآية ١٣٦ من سورة النحل (٣) من الآية ٩٢ من سورة النساء

وأما النفى فهو أن يهرب فى الأرض ، فإن جاء تائباً فدخل فى الإسلام قبُلِ منه ، ولم يؤاخذ بما سلف منه ، ثم قال فى موضع آخر ، وذكر هذه الآية : من شَهْرَ السلاح فى قبة الإسلام وأخاف السبيل ثم ظفر به وقدر عليه فإمام المسلمين فيه بالخيار : إن شاء قتله ، و إن شاء صلبه ، و إن شاء قطع يده ورجله ، ثم قال (أو ينفوا من الأرض) يُخرَجوا ،ن دار الإسلام إلى دار الحرب ( فإن تابوا من قبل أن تقدروا عليهم فاعلموا أن الله غفور رحيم )

وكذلك روى محمد بن يزيد الواسطى عن جُو يبر عن الضحاك قوله تعالى : ( إنما جزاء الذين يحار بون الله ورسوله و يَسْمَوْن فى الأرض فساداً ) قال : كان ناس من أهل الكتاب بينهم و بين رسول الله صلى الله عليه وسلم عهد وميثاق ، فقطموا الميثاق ، وأفسدوا فى الأرض ، فخير الله رسوله أن يقتل إن شاء ، أو يصلب ، أو يقطع أيديهم وأرْ جُلَهم من خلاف . وأما النفى فهو أن يهرب فى الأرض ولا يقدر عليه ، فإن جاء تائبا داخلا فى الإسلام قبل منه ولم يؤاخذ بما عمل .

وقال الضحاك: أيما رجل مسلم قتل أو أصاب حَدًّا أو مالا لمسلم فلحق بالمشركين فلا تو بة له حتى يرجع فيضع يده فى يدالمسلمين فيقر بما أصاب قبل أن يهرب من دم أو غيره أقيم عليه أو أخذ منه .

فني هذين الأثرين أنها نزلت في قوم معاهدين من أهل الكتاب لما نقضوا المهد وأفسدوا في الأرض ، وكذلك في تفسير الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس و إن كان لا يعتمد عليه إذا انفرد — أنها نزلت في قوم مُوَادِعينَ ، وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وادع هلال بن عويمر — وهو أبو بردة الأسلبي — على ألاً يعينه ولا يعين عليه ، ومن أتاه من المسلمين فهو آمن أن يهاج ، ومن مر بهلال بن عُويمر إلى رسول ومن أتى المسلمين منهم فهو آمن أن يهاج ، ومن مر بهلال بن عُويمر إلى رسول الله عليه وسلم فهو آمن أن يهاج .

قال: فمرَّ قوم من بنى كنانة يريدون الإسلام بناس من أسلم من قوم هلال ابن عور يُمر، ولم يكن هلال يومئذ شاهدا، فهَدُوا إليهم، فقتلوهم وأخذوا أموالهم، فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم، فنزل عليه جبريلُ بالقصة فيهم ؛ فقد ذكر أنها نزلت في قوم معاهدين، لكن من غير أهل الكتاب.

وروى عكرمة عن ابن عباس – وهوقول الحسن – أنها نزلت فى المشر كين ، ولعله أراد الذين نقضوا العهد كما قال هؤلاء ؛ فإن الكافر الأصلى لا ينطبق عليه حكم الآية .

والذي يحقق أن ناقض العهد بما يضرُّ المسلمين داخلُ في هذه الآية من الأثر ماقدمناه من حديث عر بن الخطاب رضى الله عنه أنه أتى برجل من أهل الذمة نَحَسَ بامرأة من المسلمين حتى وقعت ، فتجللها ، فأمر به عمر فقتل وصلب ، فكان أولَ مصلوب في الإسلام . وقال : ياأيها الناس ، اتقوا الله في ذمة محمدعليه الصلاة والسلام ، ولا تظلموهم ، فمن فعل هذا فلا ذمة له ، وقد رواه عنه عوف ابن مالك الأشجعي وغيره كما تقدم .

وروى عبد الملك بن حبيب بإسناده عن عياض بن عبد الله الأشعرى ، قال : مَرَّتِ امرأة تسير على بغل ، فنخس بها عِلْج ، فوقعت من البغل ، فبدا بعض عَوْرتها ، فكتب بذلك أبو عُبَيْدَة بن الجرَّاح إلى عمر رضى الله عنه ، فكتب إليه عمر : أن أصلُبِ الْمِلْج في ذلك المحكان ، فإنا لم نعاهدهم على هذا ، إنما عاهدناهم على أن يُعْطُوا الجزية عن يَد وهم صاغرون .

وقد قال أبو عبد الله أحمد بن حنبل فى مجوسى فَجَرَ بمسلمة : يقتل ، هذا نقض المهد ، وكذلك إن كان من أهل الكتاب يقتل أيضاً ، قد صلب عمر رجلا من اليهود فَجَرَ بمسلمة ، هذا نقض المهد ، قيل له : ترى عليه الصلب مع القتل ؟ قال : إن ذَهَبَ رجل إلى حديث عمر ، كأنه لم يعب عليه .

فهؤلاء أسحاب النبى صلى الله عليه وسلم: عمر، وأبو عبيدة، وعوف بن مالك ، ومَنْ كان فى عصرهم من السابقين الأوَّلينَ قد استحلوا قتل هذا وصَلْبه. وبَيِّن عمر أنَّا لم نعاهدهم على مثل هذا الفساد، وأن العهد انتقض بذلك ؛ فعلم أنهم تأوَّلُوا فيمن نقض العهد بمثل هذا أنه من محار بة الله ورسوله والسعى فى الأرض فساداً ، فاستحلوا لذلك قتله وصلبه ، وإلا فصَلْبُ مثله لا يجوز إلا لمن ذكره الله فى كتابه .

وقد قال آخرون - منهم ابن عمر ، وأنس بن مالك ، ومجاهد ، وسعيد بن جُبيْر ، وعبد الرحمن بن جبير ، ومكحول ، وقتادة ، وغيرهم رضى الله عنهم - إنها نزلت في المر نيين الذين ارتد وا عن الإسلام ، وقتاوا راعى النبي عليه الصلاة والسلام ، واستاقوا إبل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وحديث العرنيين مشهور ، ولا منافاة بين الحديثين ؛ فإن سَبَبَ النزول قد يتعدد مع كون الله ظاماً في مدلوله ، وكذلك كان عامة العلماء على أن الآية عامة في المسلم والمرتد والناقض ، كا قال الأوزاعي في هذه الآية : هذا حكم حكمه الله في هذه الأمة على من حارب مقيا على الإسلام أو مرتداً عنه ، وفيمن حارب من أهل الذمة .

وقد جاءت آثار صحيحة عن على وأبى موسى وأبى هريرة وغيرهم رضى الله عنهم تقتضى أن حكم هذه الآية ثابت فيمن حارب المسلمين بقطع الطريق ونحوه مقيا على إسلامه ، ولهذا يستدل جمهور الفقهاء من الصحابة والتابعين ومَنْ بعدهم على حد قُطَّاع الطريق بهذه الآية .

والمقصود هنا أن هذا الناقض للمهد والمرتد عن الإسلام بما فيه الضرر داخل فيها كما ذكرنا دلائله عن الصحابة والتابعين ، وإن كان يدخل فيها بعضُ مَنْ هو مقيمٌ على الإسلام ، وهذا السابُ ناقض للمهد بما فيه ضرر على المسلمين ، ومرتد بما فيه ضرر على المسلمين ؛

ومما يدل على أنه قد عنى بها ناقضو العهد فى الجملة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نفى بنى قَيْنُقاَع والنَّضِير لما نقضوا العهد إلى أرض الحرب ، وقتَل بنى قريظة و بعض أهل خيبر لما نقضوا العهد ، والصحابة قتلوا وصَلَبُوا بعض مَنْ فعل ما ينقض العهد من الأمور المضرة ؛ فحكم رسُول الله صلى الله عليه وسلم وخلفائه فى أصناف ناقضى العهد كحكم الله فى هذه الآية \_ مع صلاحه لأن يكون امتثالا لأمر الله \_ فيها دليل على أنهم مرادون منها .

ناقض العهد محارب المسلمين فهو محارب لله الوجه الثانى: أن ناقض العهد والمرتد المؤذى لا ريب أنه محارب لله ورسوله ، فإن حقيقة نقض العهد محاربة المسلمين ، ومحاربة المسلمين محاربة لله ورسوله ، وهو أولى بهذا الاسم من قاطع الطريق ونحوه ؛ لأن ذلك مسلم ، لكن لما حارب المسلمين على الدنيا كان محاربا لله ورسوله ؛ فالذى يحاربهم على الدين أولى أن يكون محاربًا لله ورسوله ، ثم لا يخلو إما أن لا يكون محاربًا لله ورسوله ، ثم الا يخلو إما أن لا يكون محاربًا لله ورسوله حتى يقاتلهم و يمتنع عنهم ، أو يحون عاربًا إذا فعل ما يضرهم مما فيه نقض العهد و إن لم يقاتلهم ، والأول لا يصح ؛ لما قدمناه من أن هذا قد نَقَضَ العهد وصار من المحاربين ، والأن أبا بكر الصديق رضى الله عنه قال : أيما مُعاَهد تعاطى سب الأنبياء فهو محارب غادر .

وعمر وسائر الصحابة قد جعلوا الذي تجلل المسلمة بعد أن نخس بها الدابة محاربا بمجرد ذلك ، حتى حكموا فيه بالقتل والصلب ، فعلم أنه لا يشترط في المحاربة المقاتلة ، بل كل ما نقض العهد عندهم من الأقوال والأفعال المضرة فهو محارب داخل في هذه الآية .

فإن قيل: فيلزم من هذا أن يكون كل من نقض المهد بما فيه ضرر يقتل إذا أسلم بعد القدرة عليه .

قيل: وكذلك نقول ، وعليه يدل ما ذكرناه في سبب نزولها ، فإنها إذا نزلت فيمن نقض المهد بالفساد ، وقد قيل فيها : ( إلا الدين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم )(١) علم أن التائب بعد القدرة مبقى على حكم الآية .

ناقض العهد قديقتصرعليه

الوجه الثالث : أن كل ناقض للعمد فقد حارب الله ورســوله ، وقد يزيد عنه ولولا ذلك لم يجز قتله ، ثم لا يخلو إما أن يقتصر على نقض العهد — بأن يلحق بدار الحرب – أو يضم إلى ذلك فساداً ، فإن كان الأول فقد حارب الله ورسوله فقط ، فهذا لم يدخل في الآية ، وإن كان النانى فقد حارب وسَمَى في الأرض فساداً - مثل أن يقتل مسلماً ، أو يقطم الطريق على المسلمين ، أو يغصب مسلمة على نفسها ، أو يظهر الطمن في كتاب الله ورسوله ودينه ، أو يفتن مسلماً عن دينه — فإن هذا قد حارب الله ورسوله بنقضه العهد ، وسمى فى الأرض فسادا بفعله ما يفسد على المسلمين إما دينتُهُمُّ أو دنياهم ، وهذا قد دخل في الآية ، فيجب أن يقتل ، أو يقتل و يصلب ، أو ينفي من الأرض سحتى يلحق بأرض الحرب إن لم يقدر عليه ، أو تقطع يده ورجله إن كان قد قطع الطرُّ يق وأخذ المال ، ولا يسقط عنه ذلك إلا أن يتوب من قبل أن يقدر عليه ، وهو المطلوب .

الساب عدو

الوجه الرابع: أن هذا الساب محارب لله ورسوله سايع في الأرض فسادا لله ولرسوله فيدخل في الآية ، وذلك لأنه عدو لله ولرسوله ، ومَنْ عادى الله ورسوله فقد حارب الله ورسوله، وذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال للذى سَــــــبُّهُ « مَنْ يَكْفَيْنِي عَدُوتًى؟ » وقد تقدم ذكر ذلك من غير وجه ، و إذا كان عدوًا له فهو محارب .

<sup>(</sup>١) من الآية ٣٤ من سورة المائدة

وروى البخارى فى صحيحه عن أبى هريرة رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه على الله عليه على الله عليه وسلم قال : « يقول الله تبارك وتعالى : مَنْ عَادَى لِي وَلِيّاً فقـــد عَارَى بالمحاربة » .

وفى الحديث عن معاذ بن جبل قال : سمعت رسول الله عليه الصلاة والسلام يقول : «اليَسِيرُ مِنَ الرياء شِرْك ، ومَنْ عادى أولياء الله فقلا بارزَ الله بالحاربة» فإذا كان من عادى واحداً من الأولياء قد بارز الله بالحاربة ، فكيف من عادى صفوة الله من أوليائه ؟ فإنه يكون أشد مبارزة له بالمحاربة ، وإذا كان محارباً للأجل عداوته للرسول فهو محارب للرسول بطريق الأولى ، فثبت أن الساب للرسول محارب لله ورسوله .

لايدخل فى المحاربة من حارب وليا غير الأنبياء

فإن قيل : فلو سَبَّ واحداً من أولياء الله غير الأنبياء فقد بارز الله بالمحاربة فإنه إذا سبه فقد عاداه كما ذكرتم ، وإذا عاداه فقد بارز الله بالمحاربة ، كما نصه الحديث الصحيح ، ومع هذا لابدخل في المحاربة المذكورة في الآية ، فقد انتقض الحديث ، وذلك يوجب صَرْف المحاربة إلى المحاربة باليد .

قيل : هذا باطل من وجوه :

أحدها: أنْ ليس كل من سَبّ غير الأنبياء يكون قد عاداهم ؛ إذ لا دليل يدل على ذلك ، وقد قال سبحانه وتعالى : (والذين يُؤذُون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتاناً و إثماً مبيناً ) (١) بعد أن أطلق أنه مَنْ آذى الله ورسوله فقد لعنه الله فى الدنيا والآخرة ؛ فعلم أن المؤمن قد يُؤذَى بما اكتسب ويكون أذاه بحق كإقامة الحدود والانتصار فى الشّتمة ونحو ذلك ، مع كونه ولياً لله ، وإذا كان واجباً فى بعض الأحيان أو جائزاً لم يكن مؤذيه فى تلك الحال عدواً له ؛ لأن المؤمن يجب عليه أن يُوالى المؤمن ولا يساديه و إن عاقبه الحال عدواً له ؛ لأن المؤمن يجب عليه أن يُوالى المؤمن ولا يساديه و إن عاقبه

<sup>(</sup>١) من الآية ٥٨ من سورة الأحزاب

عقو به شرعیه کما قال تعالی : ( إَنَّمَا وليكم الله ورسوله والذين آمنوا<sup>(۱)</sup> ) وقال تعالى : (ومن يتولى الله ورسوله والذين آمنوا <sup>(۲)</sup> ) .

الثانى: أن من سَبَّ غير رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد يكون مع السب مُوَاليه من وجه آخر ؛ فإن سَبَّ المسلم إذا لم يكن بحق كان فُسُوقاً ، والفاسق لا يعادى المؤمنين ، بل يواليهم ، ويعتقد مع السب للمؤمن أنه تجب موالاته من وجه آخر ، أما سب النبي صلى الله عليه وسلم فإنه ينافى اعتقاد نبوته ، ويستلزم البراءة منه والمعاداة له ؛ لأن اعتقاد عدم نبوته وهو يقول « إنه نبى » يوجب أن يعامل معاملة النبيين ـ وذلك يوجب أبلغ العداوات له .

الثالث: لو فرض أنسب غير النبى صلى الله عليه وسلم عداوة له ، لكن ليس أحد بعينه يشهد له أنه ولى لله شهادة توجب أن ترتّب عليها الأحكام المبيحة للدماء ، بخلاف الشهادة للنبى بالولاية فإنها بعينه ، نعم لما كان الصحابة قد يُشْهَدُ لبعضهم بالولاية خرج في قتل سابهم خلاف مشهور ربما نبينه إن شاء الله تعالى عليه .

الرابع: أنه لو فرض أنه عادى ولياً علم أنه ولى فإنما يدل على أنه بارز الله بالحاربة ، وليس فيه ذكر محاربة الله ورسوله ، والجزاء المذكور فى الآية إنما هو لمن حارب الله ورسوله ، ومَنْ سَبَّ الرسول فقد عاداه ، ومن عاداه فقد حاربه ، وقد حارب الله أيضاً كما دل عليه الحديث ، فيكون محاربا لله ورسوله ، ومحاربة الله ورسوله أخص من محاربة الله ، والحمكم المعلّق بالأخص لا يدل على أنه معلّق بالأعم ، وذلك أن محاربة الرسول تقتضى مُشاقّته على ما جاء به من الرسالة ، وليس فى معاداة ولى بعينه مُشَاقّة فى الرسالة ، بخلاف الطعن فى الرسالة ، بخلاف الطعن فى الرسول .

<sup>(</sup>١) من الآية ٥٥ من سورة المائدة (٢) من الآية ٥٦ من سورة المائدة

الخامس: أن الجزاء في الآية لمن حارب الله ورسوله وسمى في الأرض فساداً ، والطاعن في الرسول قد حارب الله ورسوله كما تقدم ، وقد سعى في الأرض فساداً كما سيأتي ، وهذا الساب للولى و إن كان قد حارب الله فلم يسم في الأرض فساداً ؛ لأن السمى في الأرض فساداً إنما يكون بافساد عام لدين الناس أو دنياهم، وهسذا إنما يتحقق في الطمن في النبي صلى الله عليه وسلم ، ولهذا لا يجب على الناس الإيمان بولاية الولى ، و يجب عليهم الإيمان بنبوة النبي .

السادس: أن ساب الولى لو فرض أنه محارب لله ورسوله فخروجُه من الله ظ العام لدليل أوجبه لا يوجب أن يخرج هذا الساب للرسول ؛ لأن الفرق بين العداوتين ظاهر ، والقول العام إذا خُصَّت منه صورة لم تخص منه صورة أخرى لا تساويها إلا بدليل آخر .

السابع: أن حمله على المحاربة باليد متعذر أيضاً في حق الولى ؟ لأن من عاداه بيده لم يوجب ذلك أن يدخل في حكم الآية على الإطلاق ... مثل أن يضربه ومحو ذلك ... فلا فرق إذا في حقه بين المعاداة باليد واللسان ، محلاف النبى عليه الصلاة والسلام فإنه لافرق بين أن يعاديه بيد أولسان فإنه يمكن دخوله في الآية ، وذلك مقرر الاستدلال كا تقدم .

وإذا ثبت أن هذا الساب عارب لله ورسوله فهو أيضاً ساع في الأرض فسادا ؛ لأن الفساد نوعان : فساد الدنيا من الدماء والأموال والفروج ، وفساد الدين ، والذي يسب رسول الله صلى الله عليه وسلم و يقع في عرضه يسمى ليفسد على الناس دينهم ، ثم بواسطة ذلك يفسد عليهم دنياهم ، وسواء فرضنا أنه أفسد على الناس دينه أو لم يفسد ، لأنه سبحانه وتعالى إنما قال : (و يسعون في الأرض فسادا) (() ، قيل : إنه نَصْب على المفعول له ، أي و يسعون في الأرض للفساد ، وكا قال : (وَإِذَا تَوَلَّى سَمَىٰ في الأرض ليفسد ، لأناس ليُفسِد فيها وَمُها وَمُهالِكَ الحَرْث وَالنَّسُلَ

<sup>(</sup>١) من الآية ٣٣ من سورة المائدة

وَالله لا يُحِبُ الْفَسَادَ ) (١) والسمى هو العمل والفعل ، فمن سمى ليفسد أمر الدبن فقد سمى في الأرض فساداً و إن خاب سَعْيُه ، وقيل : إنه نَصْبُ على المصدر أو على الحال ، تقديره سعى في الأرض مُفْسِداً كقوله ( وَلاَ تَعْفَوْا في الأرْضِ مُفْسِداً كقوله ( وَلاَ تَعْفَوْا في الأرْضِ مُفْسِدينَ ) (٢) أو كا يقال : جَلَسَ قُمُوداً ، وهذا يقال لكل مَنْ عمل عملا يوجب الفساد ، و إن لم يؤثر لعدم قبول الناس له وتمكينهم إياه ، بمنزلة قاطع المطريق إذا لم يقتل أحداً ولم يأخذ مالا ، على أن هذا العمل لا يخلو من فساد في النفوس قط إذا لم يتم عليه الحد .

وأيضاً ؛ فإنه لا رَبْبَ أن الطمن في الدين وتقبيح َ حال الرسول في أعْبَنِ الناسِ وتنفيرهم عنه من أعظم الفساد ، كا أن الدعاء إلى تعزيره وتوقيره من أعظم الصلاح ، وكا أن كل قول أوعمل يحبه الله فهو من الصلاح ، وكل قول أو عمل يبغضه الله فهو من الفساد ، قال سبحانه وتعالى : الصلاح ، وكل قول أو عمل يبغضه الله فهو من الفساد ، قال سبحانه وتعالى : (وَلاَ تَفْسِدُ وَا فِي الْحُمْوِ المصية بعد الإيمان والطاعة ، لكن الفساد نوعان : لازم ، وهو مصدر فَسَدَ يَفْسُدُ فَسَادا ، ومتعد ، وهو اسم مصدر أفسد يُفْسِدُ إفسادا ، كا قال تعالى : (سمى في الأرض لِيُفْسِدُ فيها وَيُهالِكَ الحَرْثَ وَالنَّسْلَ والله لا يُحِبُ الفساد) (١) ، وهذا الأرض فساداً ) (١) ، وهذا إنما يقال من أفسد غيره ؛ لأنه لو كان الفساد في نفسه فقط لم يقل سمى في الأرض فساداً ، وهذا إنما يقال وهذا إنما يقال في الأرض لما انفصل عن الإنسان ، كما قال سبحانه وتعالى : (ما أصاب مِنْ مُصِيبَة في الأرض وَلا في أنفُسِكُمُ إلا في كتابه ) (٥) ،

 <sup>(</sup>۱) من الآية ۲۰۵ من سورة البقرة (۲) من الآية ۹۰ من سورة البقرة

 <sup>(</sup>٣) من الآية ٥٦ من سورة الأعراف (٤) من الآية ٣٣ من سورة المائدة

<sup>(</sup>٥) من الآية ٢٢ من سورة الحديد

وقال تمالى : ( سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ )<sup>(١)</sup> ، وقال تعــالى : ( وَفِي الأَرْضِ آيَاتَ ۚ لِلْمُوقِنِينَ وَفِي أَنْفُسِكُم )<sup>(٢)</sup> .

وأيضاً ؛ فَإِن السابُ وَنحُوه انتهاك حرمة الرسول و َنَقَصَ قدره ، وآذى الله ورسوله وعباده المؤمنين ، وأجرأ النفوسَ الكافرة والمنافقة على اصطلام أمر الإسلام وطلب إذ لال النفوس المؤمنة و إزالة عز الدين و إسفال كلة الله ، وهذا من أبلغ السعى فسادا .

ويؤيد ذلك أن عامة ما ذكر في القرآن من السعى في الأرض فسادا والإفساد في الأرض فإنه قد ُعنِيَ به إفساد الدين ، فثبت أن هذا السابُّ محاربُ لله ورسوله ساع في الأرض فسادا ، فيدخل في الآية .

الوجه الخامس: أن المحاربة نوعان: محاربة باليد ، ومحاربة باللسان ، المحاربة نوعان والمحاربة باللسان في باب الدين قد تكون أنسكي من الحجاربة باليد كما تقدم باللسان وباليد تقريره في المسألة الأولى ، ولذلك كان النبي عليه الصلاة والسلام يقتل مَنْ كان يحاربه باللسان مع استبقائه بعض من حاربه باليد ، خصوصاً محاربة الرسول عليه الصلاة والسلام بعد موته ، فإنها إنما تمكن باللسان ، وكذلك الإفساد قد يكون باليد ، وقد يكون باللسان ، وما يفسده اللسان من الأديان أضماف ما تصلحه أضماف ما تصلحه الليد ، فثبت أن محاربة الله ورسوله باللسان أشد ، والسمى في الأرض لفساد الدين باللسان أو كد ؛ فهذا الساب لله ولرسواه أو لى باسم المحارب المفسد من قاطم الطريق .

المحاربة مند المسالمة

الوجه السادس: أن الحاربة خلاف المسالمة ، والمسالمة: أن يسلم كل من المتسالمين من أذى الآخر ، فمن لم تسلم من يده أو السانه فليس بمسالم لك ، بل هو محارب .

<sup>(</sup>۱) من الآية ٥٣ من سورة فصلت (۲) من الآيتين ٢٠ و٢ ٢من سورة الداريات ( ١٥ – الصارم المسلول )

ومعلوم أن محاربة الله ورسوله هى المفالبة على خلاف ما أمر الله به ورسوله ؟ إذ المحاربة لذات الله ورسوله محال ، فمن سَبَّ الله ورسوله لم يُسَالم الله ورسوله ؟ لأن الرسول لم يسلم منه ، بل طَمَنْهُ فى رسول الله مغالبة شه ورسوله على خلاف ما أمر الله به على لسان رسوله ، وقد أفسد فى الأرض كا تقدم ، فيدخل فى الآية .

وقد تقدم فى المسألة الأولى أن هذا الساب مُحَادُ لله ورسوله مُشَاقٌ لله تعالى ورسوله ، وكل من شَاق الله ورسوله فقد حارب الله ورسوله ؛ لأن الحار بةوالمشاقّة سواء ، فإن الحرب هو الشق ،ومنه سمى الحراب محراباً ، وأما كونه مفسداً فى الأرض فظاهر .

واعلم أن كل ما دل على أن السب نقض للمهد ، فقد دل على أنه محار بة لله ورسوله ؛ لأن حقيقة نقض المهد أن يعود الذي محار با ، فلو لم يكن بالسب يعود محار با لما كان ناقضاً للمهد ، وقد قدمنا في ذلك من السكلام مالا يليق إعادته لما فيه من الإطالة فليراجع ما مضى في هذا الموضع ؛ فبقى أنه سعى في الأرض فساداً ، وهذا أوضح من أن يحتاج إلى دليل ؛ فإن إظهار كلة السكفر والطمن في المرسلين والقدّح في كتاب الله ودينه ورسوله ، وكل سب بينه و بين خلقه لا يكون[شيء] أشد منه فساداً ، وعامة الآي في كتاب الله التي تنهى عن الإفساد في الأرض ، فإن من أكثر المراد بها الطمن في الأنبياء ، كقوله سبحانه عن المنافقين الذين يخادعون الله والذين آمنوا : (و إذا قيل كمم سبحانه عن المنافقين الذين يخادعون الله والذين آمنوا : (و إذا قيل كمم سبحانه عن المنافقين الذين يخادعون الله والذين آمنوا : (و إذا قيل كمم شمنافي المنافقين الذين أن أنها إنهم مثافقيم وكفره ، وقوله : ( الا تُقسدُوا في الأرض بَعد إصلاحها) (٢٠) ، وإنماكان إفساده نفاقهم وكفره ، وقوله : ( لا تُقسدُوا في الأرض بَعد إصلاحها) (٢٠) ، وقوله سبحانه : ( والله كلا يحب الفساد) ) في الأرض بَعد إصلاحها) (٢٠) ، وقوله سبحانه : ( والله كلا يحب الفساد) (١٠) ، في الأرض بَعد إصلاحها) (٢٠) ، وقوله سبحانه : ( والله كلا يحب الفساد) (١٠) ، في الأرض بَعد إصلاحها) (٢٠) ، وقوله سبحانه : ( والله كلا يحب الفساد) (١٠) ، في الأرض بَعد إصلاح المناف الم

<sup>(</sup>۱) من الآية ۱۱ من سورة البقرة (۲) من الآية ۱۲ من سورة البقرة (۳) من الآية ۲۰ من سورة البقرة (۳) من الآية ۲۰ من سورة الأعراف (٤) من الآية ۲۰ من سورة البقرة

وقوله : (وأَصْلِحْ وَلا تَتَبِعْ سَبِيلِ الْمُشْدِينَ )(١) ، وإذا كان هذا محار بَا للهُ ورسوله ساعيًا في الأرض فسادًا تناولَتْهُ الآية ُ وشملته .

ومما يقرر الدلالة من الآية أن الناسفيها قسمان: منهم من يجعلها مخصوصة بالكفار من مرتد وناقض عهد ونحوها ، ومنهم من يجعلها عامة في المسلم المقيم على إسلامه وفي غيره ، ولا أعلم أحداً خصها بالمسلم المقسيم على إسلامه ، فتخصيصها به خلاف الإجماع ، ثم الذين قالوا إنها عامة ، قال كثير منهم قتادة وغيره : قوله ( إلا الذين تأبوا مِن قبل أن تقدر وا عَلَيْهِمْ ) (٢) هذه لأهل الشرك خاصة ، فمن أصاب من المشركين شيئاً من المسلمين ، وهو لهم حرّب ، فأخذ مالا أو أصاب دما ثم مات من قبل أن يُقدر عليه أهدر عنه ما مضى ، لكن المسلم المقيم على إسلامه محار بته إما هي باليد ؛ لأن لسانه موافق مسالم المسلمين غير محارب ، أما المرتد والناقض للمهد ؛ فحار بته تارة باليد، مسالم المسلمين غير محارب ، أما المرتد والناقض للمهد ؛ فحار بته تارة باليد، و باللسان أخرى ، ومن زعم أن اللسان لا تقع به محار بة فالأدلة المتقدمة في أول المسألة \_ مع ما ذكرناه هنا \_ تدل على أنه محار بة ، على أن الكلام في قول المالة ما هو بعد أن تقرر أن السب محار بة ونقض للمهد .

واعلم أن هذه الآية آية جامعة لأنواع من المفسدين ، والدلالة منها هنا ظاهرة قوية لمن تأملها ، لا أعلم شيئاً يدفعها .

فإن قيل : مما يدل على أن الحجار بة هنا باليد فقط أنه قال : ( إلا الذينَ تابوا من قَبْل أن تقدرُوا عليهم )(٢) ، و إعما يكون هذا فيمن كان ممتنما ؟ والشاتم ليس ممتنماً .

قيل: الجواب من وجوه:

أحدها : أن المستثنى إذا كان ممتنماً لم يلزم أن يكون المستبقى ممتنعاً ، لجواز أن تكون الآية تعم كل محارب بيدر أو لسان ، ثم استثنى منهم (١) من الآية ٢٤ من سورة المائدة

الممتنع إذا تاب قبل القدرة ، فيبقى المقدور عليه مطلقا ، والممتنع إذا تاب بعد الكدرة .

الثانى : أن كل من جاء تائباً قبل أخذه فقد تاب قبل القدرة عليه .

سُئِلِ عطاء عن الرجل يجىء بالسرقة تائباً ، قال : ليس عليه قطع ، وقرأ ( إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم ) ( ) ، وكل من لم يؤخذ فهو ممتنع ، لا سيا إذا لم يُوجَدُ ولم تقم عليه حجة ، وذلك لأن الرجل وإن كان مقيا فيمكنه الاستخفاء والهرب كا يمكن المُضحِر (٢) ، فليس كل من فعل جُرْماً كان مقدوراً عليه ، بل قد يكون طلب المُضحِر (٢) أَشْهَلَ من طلب المقيم ، إذا كان لا يواريه في الصحراء خَرَد (٣) ولاغابة ، بخلاف المقيم في المصر ، وقد يكون المقيم له من إقامة الحد عليه ، وكل من تاب قبل أن يؤخذ و يرفع إلى السلطان فقد تاب قبل القدرة عليه .

وأيضاً ؛ فإذا تاب قبل أن يعلم به وثبت الحدُّ عليه ، فإن جاء بنفسه فقد تاب قبل القدرة عليه ؛ لأن قيام البينة \_ وهو في أيدينا \_ قدرة عليه ، فإذا تاب قبل هذين فقد تاب قبل القدرة عليه قطعاً .

الثالث: أن المحارب باللسان كالمحارب باليد قد يكون ممتنعاً ، وقد يكون المحارب باليد مستضعفا بين قوم كثيرين ، وكما أن الذي يخاطر بنفسه بقتال قوم كثيرين قليل ، فكذلك الذي يُظهر الشتم ونحوه من الضرر بين قوم كثيرين قليل ، وإن الغالب أن القاطع بسيفه إنما يخرج على من يستضعفه ، فكذلك الذي يُظهر الشتم ونحوه أمن الساب ونحوه إنما يفعل ذلك في الغالب مستخفيا مع من لا يتمكن من أخذه ورفعه إلى السلطان والشهادة عليه .

<sup>(</sup>١) من الآية ٣٤ من سورة المائدة (٣) المصحر : أراد به المقيم في الصحراء (٣) الحمر في في المحراء (٣) الحمر في في من الحاء والميم — كل ما واراك من شجر ونحوه

ومما يقرر الاستدلال بالآية من وجهين آخرين :

أحدها: أنها قد نزلت في قوم بمن كفر وحارَب بعد سلمه بانفاق الناس ، فيا علمناه ، وإن كانت نزلت أيضاً فيمن حارب وهو مقيم على إسلامه ، فالذمئ إذا حارب \_ إما بأن يقطع الطريق على المسلمين ، أو يستكره مسلمة على نفسها ، ونحو ذلك \_ يصير به محارباً ، وعلى هذا إذا تاب بعد القدرة عليه لم يسقط عنه القتل الواجب عليه ، وإن كان هذا قد اختلف فيه ، فإن العمدة على الحجة ؛ فالساب للرسول أولى ، ولا يجوز أن يخص بمن قاتل لأخذ المال ؛ فإن الصحابة جعلوه محارباً بدون ذلك ، وكذلك سبب النزول الذي ذكرناه ليس فيه أنهم قتلوا أحداً لأخذ مال ، ولو كانوا قتلوا أحداً لم يسقط القوَد عن قاتله إذا تاب قبل القدرة ، وكان قد قته وله عهد، كما لو قتله وهو مسلم .

وأيضاً ؛ فقطع الطريق إما أن يكون نقضاً للعهد ، أو يقام عليه ما يقام على المسلم مع بقاء العهد ، فإن كان الأول فلا فرق بين قطع الطريق وغيره من الأمور التي تضر المسلمين ، وحينئذ فمن نقض العهد بها لم يسقط حده \_ وهو القتل \_ إذا تاب بعد القدرة ، و إن كان الثاني لم ينتقض عهد الذمي بقطع الطريق ، وقد تقدم الدليل على فساده ، ثم إن الكلام هنا إنما هو تفريع عليه ؛ فلا يصح المنع بعد التسليم .

لتعطلت الحدود ، وانْبَثَقَ سدُّ الفساد ، فإن كل مفسد يتمكن إذا أُخِذَ أَن يتوب ، بخلاف التو بة قبل القدرة ، فإنها تقطع دابر الشر من غير فساد ؛ فهذه مَعَانِ مناسبة قد شهدلها الشارع بالاعتبار في غير هذا الأصل ، فتكون أوصافًا موثرة أو ملائمة ، فيملُّلُ الحكم بها ، وهي بعينها موجودة في السابُّ ، فيجب أن يسقط الفتل عنه بالتو بة بعد الأخذ، لأن إسلامه تو بة منه ، وكذلك تو بة كل كافر ، قال سبحانه وتعالى : ( فإنْ تَأْبُو ا وأَقَامُو ا الصَّلاَةَ )(١) في موضمين ، والحدُّ قد وجب بالرفع ، وهذه تو بة إكراه أو اضطرار ، وفي قبولها تعطيل للحد ، ولا ينتقض هذا علينا بتوبة الحربي الأصلى ، فإنه لم يدخل في هذه الآية ، ولأنه إذا تاب بعدالأسر لم يخلُّ سبيلُه ، بل يسترقُّ و يستعبد ، وهو إحدى المقو بتين اللتين كان يعاقب بإحداها قبل الإسلام ، والسابُّ لم يكن عليه إلا عقو بة واحدة ؛ فلم يسقط كقاطع الطريق ، والمرتد الحجرد لم يسع في الأرض فسادا فلم يدخل في الآية ، ولا يَردُ نقضا من جهة المعنى ؛ لأنا إنما نعرضه للسيف ليعود إلى الإسلام ، و إنما نقتله لمُقاَمه على تبديل الدين ، فإذا أظهر الإعادة إليه حصل المقصود الذي يمكننا تحصيله ، وزال المحذور الذي يمكننا إزالته ، و إما تعطيل هذا الحد أن يترك على ردَّته غير مرفوع إلى الإمام ، ولم يقدح كونه مكرها بحقٌّ في غرضنا ؛ لأنا إنما طلبنا منه أن يعود إلى الإسلام طَوْعا أوكرها ، كما لو قاتلناه على الصلاة أو الزكاة فَبَذَكُما طَوْعا أو كرها حصل مقصودُ نا ، والسابُّ ونحوه من المؤذين إنما نقتلهم لما فعلوه من الأذى والضرر ، لا لحجرد كفرهم ، فإناقد أعطيناهم العهد على كفرهم ، فإذا أسلم بعد الأخذ زال الـكفر الذي لم يعاقب عليه عجرده.

وأما الأذى والضرر فهو إفساد فى الأرض قد مضى منه كالإفساد بقطّع الطريق لم يزل إلا بتو بة اضطرار لم تطلب منه ، ولم يقتــل ليفعل ، بل قوتل (١) من الآية ٥ومن الآية ١١ من سورة التوبة

أو لا ليبذل واحدًا من الإسلام أو إعطاء الجزية طَوْعًا أو كرهًا ، فَبَذَلَ الجزيَّةَ كُرِهَا عَلَى أَنْهُ لَا يَضِرُ السَّلِّينِ ، فَضَرْهُ ، فاسـتحق أَن يَقْتُل ، فإذا تاب بعد القدرة عليه وأسلم كانت تُوبَةً محاربٍ مُفْسِدٍ مقدورٍ عليه .

الناكث الطاعن إمام

الطريقة الثانية : قوله سبحانه : (و إنْ تَنكَثُوا أَ يَمَانِهِم مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ ، وَطَعَنُوا فِي دِينِكُم ، فَمَا تِلُوا أَيْمَةَ الْكُفْرِ ، إِنهُمْ لاَ أَيْمَانَ لَهُمْ ، لَعَلْمُم في الكّفر ينتهُونَ )(١) الآيات .

> وقد قرأ ابن عامر ، والحسن ، وعطاء ، والضحاك ، والأصمى ، وغيرهم .عن أبى عمرو ( لا إيمان لهم ) بكسر الهمزة ، وهي قراءة مشهورة .

> > وهذه الآية تدُّلُّ على أنه لا يعصم دم الطاعن إيمان ولا يمين ثانية .

أما على قراءة الأكثرين ؛ فإن قوله ( لا أيمان لهم ) أى لا وفاء بالأيمان ، ومعلوم أنه إنما أراد لا وفاء في المستقبل بيمين أخرى ؛ إذ عدم اليمين في الماضي قد تحقق بقوله ( و إن نكثوا أيمانهم ) فأفاد هذا أن الناكث الطاعن إمام م في الكفر لايمُقَد له عَقْدٌ ثان أبدا.

وأما على قراءة ابن عاص فقد علم أن الإمام في الكفر ايس له إيمان ، ولم يخرج هذا محرج التعليل لقتالهم ؛ لأن قوله تعالى : ( فقاتلوا أنمة الكفر ) أبلغ في انتفاء الإيمان عنهم من قوله تعالى : (لا إيمان لهم) وأدَّلُ على علة الحسكم، ولكن يشبه والله أعلم أن يكون المقصود أن الناكث الطاعن إمام في الكفر لا يُوثَقُّ بما يظهره من الإيمان ، كا لم يوثق بما كان عَقده من الأيمان ؟ لأن قوله تعالى : ( لا إيمان ) نكرة منفية بلا التي تنغى الجنس ؛ فتقتضى نغى الإيمان عنهم مطلقاً ؛ فثبت أن الناكث الطاعن في الدين إمام في الكفر ، لا إيمان له من هؤلاء ، وأنه <sup>(٢)</sup> يجب قتله وإن ظهر الإيمان .

<sup>(</sup>١) من الآية ١٢ منسورةالتوبة ( ٢ )في الهندية « فإنه \_ إلخ »

يؤيد ذلك أن كل كافر فإنه لا إيمان له في حال الكفر، فسكيف بأنمة الكفر ؟ فتخصيص مؤلاء بسلب الإيمان عنهم لا بد أن يكون له موجب ، ولا موجب له إلا نفيه مطلقاً عنهم .

والمعنى أن هؤلاء لا يرتجى إيمانهم فلا يُسْتَبقُونَ ، وأنهم لو أظهروا إيماناً لم يكن صحيحاً ، وهذا كما قال النبي عليه الصلاة والسلام : « اقتلوا شيوخ المشركين ، واستبقوا شرخهم ه (۱) لأن الشيخ قد عسا في السكفر (۲) ، وكما قال المشركين ، واستبقوا شرخهم في وصية لأمراء الأجناد شرخبيل بن حسنة ، أبو بكر الصديق رضى الله عنه في وصية لأمراء الأجناد شرخبيل بن حسنة ، ويزيد بن أبي سفيان ، وعرو بن الماص : « سَتَلقون أقواما مُجوّفة رؤوسُهم فاضر بوا مماقد الشيطان منها بالسيوف ، فلأن أقتل رجلا منهم أحب إلى من أن أقتل سبعين من غيرهم ، وذلك بأن الله تعالى قال : ( قاتِلُوا أنمة السكفر من أن أقتل سبعين من غيرهم ، وذلك بأن الله تعالى قال : ( قاتِلُوا أنمة السكفر أبنهم لا إيمان لهم لملهم كن يُمتهود الطاعنين في الدين أئمة السكفر حسن إسلامه ، مخلاف أحداً من الناقضين للمهود الطاعنين في الدين أئمة السكفر حسن إسلامه ، مخلاف من لم ينقض المهد ، أو نقضه ولم يطمن في الدين ، أو طعن ولم ينقض عهدا ؟ فإن هؤلاء قد يكون لهم إيمان

يبين ذلك أنه قال: (لعلهم ينتهون) أى عن النقض والطمن كما سنقرره ، وإيما يحصل الانتهاء إذا قوتلت الفئة الممتنعة حتى تُغلب، أو أخذ الواحد الذى ليس بممتنع فقتل؛ لأنه متى اسْتُحْرِي بعد القدرة طمع أمثالُه في الحياة فلا ينتهون.

وبما يوضح ذلك أن هذه الآية قد قيل : إنها نزلت في اليهود الذين كانوا غَدَرُوا برسول الله صلى الله عليه وسلم ونكثوا ما كانوا أعطوا من العهود

<sup>(</sup>١) الشرخ ، هنا : الشباب

<sup>(</sup>٢) عسا في الكفر : قوى واشتد وشاخ عليه ؛ فصار رجوعه عنه صعبا

والأيمان على أن لا يعينوا عليه أعداءه من المشركين ، وهَتُموا بمعاونة الكفار والمنافقين على إخراج النبي عليه الصلاة والسلام من المدينة ، فأخبر أنهم بدأوا بالغَدُر و نَكْث العهد، فأمر بقتالهم .

ذكر ذلك القاضى أبو يعلى ؟ فعلى هــــــــذا يكون سبب نزول الآية مثل مسألتنا سواء .

وقد قيل: إنها نزلت في مشركي قريش، ذكره جماعة، وقالت طائفة من العلماء: و براءة إنما نزلت بعد تُبُوك و بعد فتح مكة، ولم يكن حينئذ بقي بمكة مشرك يقاتل، فيكون المراد مَنْ أظهر الإسلام من الطُّلقاء، ولم يبق قلة من السُّلة أظهروا النفاق.

ويؤيد هذا قراءة مجاهد والضحاك ( نكثوا إيمانهم ) بكسر الهمزة ، فتكون دالة على أن من نكث عهده الذى عاهد عليه من الإسلام وطَعَنَ فى الدين فإنه يقاتل و إنه يقاتل اله قال مَنْ نصر هذه الآية (؟) قال : (فإنْ تَابُوا وأقامُوا السلاة وآ تَوْا الزكاة فإخُوانكم فى الدِّين ) (١) ثم قال ( وَ إن نكثوا إيمانهم ) (٢) فعلم أن هذا نكث بعد هذه التوبة ؛ لأنه قد تقدم الإخبار عن نكثهم الأول بقوله تعالى : ( لا يَرْقَبُونَ في مؤمن إلاَّ وَلا ذِمَّةً ) (٢) ، وقوله تعالى : ( كيف بقوله تعالى : ( لا يَرْقبُونَ في مؤمن إلاَّ وَلا ذِمَّةً ) (٢) ، وقوله تعالى : ( كيف تعم الآية مَنْ نكث عهد الإيمان هي العهود ، فعلي هذا تعم الآية مَنْ نكث عهد الإيمان أنه إذا طعن في الدين بسب قوتل ، وأنه لا إيمان له حين ذ فقصون دالة على أن الطاعن في الدين بسب الرسول ونحوه من المسلمين وأهل الذمة لا إيمان له ولا يمين له ، فلا يُحقَّن دمه بشيء بعد ذلك .

<sup>(</sup>١) من الآية ١١ من سورة التوبة (٢) من الآية ١٢ من سورة التوبة

<sup>(</sup>٣) من الآية ١٠ من سورة التوبة ﴿ ﴿ ٤) من الآية ٨ منسورة التوبة

ه كذا ، ولعل أصل السكلام « وإنه لا إعان له ، فإن من نص هذه الآية\_إلخ

فإن قيل : قد قيل قولُه تعالى : ( لا إيمان لهم ) أى لا أمان لهم ، مصدر آمنْتُ الرجُلَ أومِنُهُ إيماناً ؛ ضـد أُخَفْتُه ، كما قال تعالى : ( وَآمَنهُمْ مِنْ خَوْفِ ) (١)

قيل: إن كان هذا القولُ صحيحاً فهو حجة أيضاً ؛ لأنه لم يقصد لا أمان لهم مجالي لهم في الحال فقط ؛ للملم بأنهم قد نقضوا المهد ، وإنما يقصد لا أمان لهم مجالي في الزمان الحاضر والمستقبل ، وحينئذ فلا يجوز أن يُؤْمَنَ هذا بحال ، بل يقتل بكل حال .

فإن قيل: إنما أمر في الآية بالمقاتلة لا بالقتل، وقد قال بعدها: (وَيَتُوبِ الله على مَنْ يَشَاء) (٢) ؛ فعلم أن التوبة منه مقبولة قبل ، لما تقدم ذكر طائفة ممتنعة أمر بالمقاتلة ، وأخبر سبحانه أنه يعذبهم بأيدى المؤمنين ، وينصر المؤمنين عليهم ، ثم من بعد ذلك يتوب الله على من يشاء ، لأن ناقضى العهد إذا كانوا ممتنعين ؛ فن تأب منهم قبل القُدْرة عليه سقطت عنه الحدود ، ولذلك قال (على من يشاء) وإنما يكون هذا في عدد تتعلق المشيئة بعضهم .

يوضح ذلك أنه قال (ويتوب الله) بالضم ، وهذا كلام مستأنف ليس داخلا في حَيِّزِ جواب الأمر ، وذلك يدل على أن التوبة ليست مقصودة من قتالهم ، ولا هي حاصلة بقتالهم ، وإنما المقصود بقتالهم انتهاؤهم عن النكث والطعن ، والمضمون بقتالهم تعذيبهم وخزيهم والنصر عليهم ، وفي ذلك ما يدل على أن الحد لا يسقط عن الطاعن الناكث بإظهار التوبة ؛ لأنه لم يقتل ويقاتل لأجلها .

و يورُّ يد هذا أنه قال : ( كيف يكون للمشركين عهد عند الله ) إلى قوله :

<sup>(</sup>١) من الآية ٤ من سورةقريش (٢)من الآية ١٥ منسورة التوبة

(فإنْ تَابِوا وَأَقَامُوا الصلاة وآتَوُا الزكاة فإخوانكم فى الدِّين) (١) ثم قال : (و إن نكثوا أيمانهم من بعد عهدهم وطعنوا فى دينكم فقاتلوا أثمة الكفر)(٢) فذكر التو بة الموجِبَة للأخوة قبــل أن يذكر نقض العهد والطعن فى الدين ، وجعل المعاهدِ ثلاثة أحوال :

للماهد ثلاثة أحوال

أحدها : أن يستقيم لنا ، فنستقيم له كما استقام ، فيكون مخلَّى سبيله ، لكن ليس أخاً في الدين .

الحالة الثانية : أن يتوب من السكفر ، ويقيم الصلاة ، ويؤتى الزكاة ، فيصير أخاً في الدين ، والمذا لم يقل هنا فحلوًا سبيلهم كما قال في الآية قبلها ؛ لأن السكلام هناك في تو بة المحارب ، وتو بته توجب تخلية سبيله ، وهنا السكلام في تو به المعاهد ، وقد كان سبيله مخلًى ، وإنما تو بته توجب أخُوَّته في الدين ، قال سبحانه : (و نُفَصِّلُ الآياتِ لقوم يعلمون )(٢) .

وذلك أن المحارب إذا تابوجب تخلية سبيله ؛ إذ حاجته إنما هي إلى ذلك، وجاز أن يكون قد تابخوف السيف ، فيكون مسلما لامو منا ، فأخوته الإيمانية تتوقف على ظهور دلائل الإيمان كما قال تعالى : (قالت الأغراب آمناً ، قُل لم توفي أولكن تُولُوا أسْلَما ) (أ) والمعاهدإذا تاب فلا ملجاً له إلا التو بة ظاهراً، فإنا لم نكرهه على التو بة ، ولا يجوز إكراهه ، فتو بته دليل على أنه تاب طائعا ، فيكون مسلما مؤمنا ، والمؤمنون إخوة ، فيكون أخًا .

الحالة الثالثة: أن ينكث يمينه بعدعهده و يطعن فى ديننا ، فأمر بقتاله ، و بَيِّنَ أَنه ايس له أيمان ولا إيمان ، والمقصود من قتاله أن ينهى عن النقض والطعن ، لا عن الكفر ، ولم يكن قتاله جائزاً ؛ فعلم لا عن الكفر ، ولم يكن قتاله جائزاً ؛ فعلم

 <sup>(</sup>۱) الآية ۱۱من سورة التوبة
 (۲) من الآية ۱۲ من سورة التوبة

<sup>(</sup>٣) من الآية ١ من سورة التوبة (٤) من الآية ٤ من سورة الحجرات

أن الانتهاء من مثل هذاعن الكفر ليس هو المقصود بقتاله ، و إنما المقصود بقتاله انتهاؤه عن ما أضَرَّ به المسلمين من نَقْض العهد والطعن فى الدين ، وذلك لا يحصل إلا بقتل الواحد المسكن ، وقتال الطائفة الممتنعة قتالاً "يَمَذَّ بون به ويُخْزُوْنَ و يُنْصَر المؤمنون عليهم ، إذ تخصيص التوبة بحال دليل على انتفائها فى الحال الأخرى .

وذِ رُرُهُ سبحانه التوبَة بعد ذلك جملة مستقلة سبعد أن أمر بما يوجب تعذيبهم وخز يَهم وشفاء الصدور منهم ـ دليل على أن توبة مثل هؤلاء لابد معها من الانتقام منهم بما فعلوا ، بخلاف توبة الباقى على عهده ، فلو كان توبة المأخوذ بعد الأخذ تُشقط القتل لكانت توبة خالية عن الانتقام ، وللزم أن مثل هؤلاء لا يعلنون ولا يخزون ولا تشفى الصدور منهم ، وهو خلاف ما أمر به فى الآية ، وقد صار هؤلاء الذين نقضوا العهد وطعنوا فى الدين ما أمر به فى الآية ، وقد صار هؤلاء الذين نقضوا العهد وطعنوا فى الدين كن ارتد وسقك الدماء ، فإن كان واحدا فلا بد من قتله ، وإن عاد إلى الإسلام ، وإن كانوا ممتنعين قُو تِلُوا ؟ فمن تاب بعد ذلك منهم لم يقتل ، والله سبحانه أعلم .

الطريقة الثالثة: قوله سبحانه: (وَ لَيْسَتِ التَّوْ بَهُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّنَاتِ حَتَّى إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ المَوْتُ قَالَ: إِنِّى تُبْتُ الآن (١) وقوله السَّيِّنَاتِ حَتَّى إِذَا بَاسَنَا قَالُوا: آمَنَّا بِاللهِ وَحْدَهُ ، وَكَفَرْ نَا بِمِ كُنَّا بِهِ مَشْرِكِينَ ، فَلَمْ يَكُ يَنفَعُهُمْ إِيمَانُهُمْ لَمَّا رَأُوا بَاسَنَا (٢) وقوله تعالى: مُشْرِكِينَ ، فَلَمْ يَكُ يَنفَعُهُمْ إِيمَانُهُمْ لَمَّا رَأُوا بَاسَنَا (٢) وقوله تعالى: (حتى إِذَا أَدْرَكَهُ الْفَرَقُ قَالُ : آمَنْتُ أَنَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَ الذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ وَأَنَا مِنَ المُسْلِمِينَ ، آلآنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنْتَ مِنَ المُسْلِمِينَ ، آلآنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنْتَ مِنَ المُسْلِمِينَ ، آلآنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنْتَ مِنَ المُسْلِمِينَ ، آلآنَ قَرْ يَة آمَنَتْ فَنَعُمَا إِيمَانُهُمْ الْمُنْ المُسْلِمِينَ ، آلآنَ قَرْ يَة آمَنَتْ فَنَعُمَا إِيمَانُهُمْ الْمُعَلِّمُ الْمُنْ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ إِلَّا اللهُ الل

<sup>(</sup>٣) من الآيتين ٩٠ و ٩ من سورة يونس

إِلاّ قَوْمَ يُونُسَ (١) . وقد تقدم تقرير الدلالة من هـذه الآيات في قتل المنافق ، وذكرنا الفَرْق بين تو بة الحربي والمرتد الحجرد ، وتو بة المنافق والمفسدُ من المعاهدين ونحوها ، وفرقنا بين التو بة التي تدرأ العـذاب والتو بة التي تنفع في المآب .

الطريقة الرابعة : قوله سبحانه (إنَّ الذينَ يُؤْذُونَ اللهَ وَرَسُولَهُ لَمَنَهُمُ اللهُ فَي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ (٢) الآيات ، وقد قررنا فيا مضى أن هذه الآية تدل على قتل المؤذى من المسلمين مطلقاً ، وهي تدل على قتل مَنْ أظهر الأذى من أهل الذمة ؛ لأن اللمُنةَ المذكورة موجِبة للقتل كا في تمام الكلام ، وقد تقدم تقرير هذا .

وقد ذكرنا أن قوله تعالى: (أولئك الذين كَفَتَهُمُ الله ، وَمَن يَلْمَن الله فَلَنْ تَجِدَ لَهُ نَصِيرًا (٢) ) تزلت في ابن الأشرف لما طمن في دين الإسلام ، وقد كان عاهد النبي صلى الله عليه وسلم ، فانتقض عهده بذلك ، وأخبر الله أنه ليس له نصر ، والنفاق له قسمان : نفاق المسلم استبطان الحاربة ، ونفاق الذمي استبطان المحاربة ، وتكلم المسلم بالكفر كتكلم الذمي بالمحاربة ، فمن عاهدنا على أن لا يؤذي الله ورسوله ثم نافق بأذى الله ورسوله فهو من منافقي المعاهدين ، فمن لم يَنْتَهُ من هؤلاء المنافقين أغرى الله نبيه بهم ، فلا يجاورونه إلا قليلا ، ملعونين ، أينا ثقفوا أخِذُ وا وقتلوا تقتيلا، فني ألآية دلالتان .

إحداها: أن هذا ملمون، والملمون هو الذى يؤخذ أين وجد و يُقْتل، فعلم أن قَتْله حَتْم ؛ لأنه لم يستثن حالا من الأحوال كما استثنى فى سائر الصور، ولأنه قال (قتلوا) وهذا وعد من الله لنبيه يتضمن نصره، والله لايخلف

<sup>(</sup>١) من الآية ٩٨ من سورة يونس (٧) من الآية ٥٧ من سورة الأحزاب

<sup>(</sup>٣) من الآية ٥٣ من سورةالنساء

ساب الني

لقتل حداً

الميماد؛ فعلم أنه لابد من تقتيلهم إذا أخذوا ، ولو سقط عنهم القتــل بإظهار الإسلام لم يتحقق الوعد مطلقا .

الثانية : أنه جعل انتهاءهم النافع قبل الأخدد والتقتيل ، كما جعل تو بة المحاربين النافعة لهم قبل القدرة عليهم ؛ فعلم أنهم إن انتهوا عن إظهار النفاق من الأذى ونحوه النفاق في العهد والنفاق في الدين و إلا أغراه الله بهم حتى لايجاورونه في البلد ملمونين يؤخذون ويقتلون ، وهذا الطاعن الساب لم يَنته حتى أخذ ؛ فيجب قتله .

وفيها دلالة ثالثة ، وهو أن الذى يؤذى المؤمنين من مسلم أو معاهد إذا أخذ أقيم عليه حد ذلك الأذى ، ولم تَدْرَأه عنسه التوبة الآن ، فالذى يؤذى الله ورسوله بطريق الأولى ؛ لأن الآية تدل على أن حاله أقبح فى الدنيا والآخرة .

الطريقة الخامسة : أن سابً النبي عليه الصلاة والسلام يقتل حـــدا من الحـــدود ، لا لمجرد الـــكفر ، وكل قتـــل وجب حدا لا لمجرد الـــكفر فإنه لا يسقط بالإسلام .

وهذا الدليل مبنى على مقدمتين:

إحداهما: أنه يقتل لخصوص سَبِّ رسول الله عليه الصلاة والسلام المستازم الردة ونقض العهد، وإن كان ذلك متضمنا للقتل لعموم ما تضمنه من عجرد الردة ومجرد نقض العهد في بعض المواضع، والدليل على ذلك أنه قد تقدَّم أن النبي عليه الصلاة والسلام أهْدَرَ دم المرأة الذمية التي كانت تسبه عليه الصلاة والسلام عند الأعمى الذي كان يأوى إليها، ولا يجوز أن يكون قتلها لمجرد نقض العهد ؛ لأن المرأة الذمية إذا انتقض عهدها فإنها يكون قتلها لمجوز قتلها، ولا يجوز قتل المرأة للكفر الأصلى إلا أن تقاتل، وهذه المرأة لم تكن تقاتل، ولم تكن مُعينة على قتال كما تقدم، ثم إنها لو

كانت تقاتل ثم أسرت صارت رقيقة ولم تقتل عنــد كثير من الفقهاء منهم الشافعي ، لا سما إذا كانت رقيقة فإن قَتْلَهَا يمتنع لكونها امرأة ولكونها رقيقة لمسلم ؛ فثبت أن قتلها كان لخصوص السب للنبي عليه الصلاة والسلام ، وأنه جناية من الجنايات الموجبة للقتل ، كما لو زَنَتِ المرأة الذمية أو قَطَمَت الطريق على المسلمين أو قتلت مسلماً ، أو كما لو بَدَّلَتْ دينَ الحق عند أكثر الفقهاء الذين يقتلون المرأة ، بل هـ ذا أَبْلَغُ ؛ لأنه ليس في قتل المرتدة من السُّنَّة المأثورة الخاصة في كتب السنن المشهورة مثل الحديث الذي في قتل السابة الذمية . يوضح ذلك أن بني قُرُ مُظْلَةً نقضوا العهد ، ونزلوا على حكم سعدبن معاذ، فحكم فيهم بأن تُقْتَلَ مُقَاتِلَتُهُمْ ، وتسى الذرية من النساء والصبيان ، فقال النبي عليه الصلاة والسلام « لَقَدُ حَـكُمْتَ فيهمْ مِحُـكُمْمِ اللهِ مِنْ فَوْقِ سَبْمَةِ أَرْقِمَةِ » (١) ثم قتل النبي صلى الله عليه وسلم الرجال ، واسترقَّ النساء والذرية ، ولم يقتل من النساء إلا امرأة واحدة كانت قد ألْقَتْ رَحَّى من فوق الحيضن على رجل من المسلمين ، ففرق رسول الله عليه الصلاة والسلام بين الذرية التي لم يثبت في حقهم إلا مجرد انتقاض العهد و بين الذرية الذين نقضوا العهد بما يضر المسلمين ، وهذه المرأة الذمية لم ينقض عهدها بأنها لحقت بدار الحرب وامتنعت عن المسلمين ، و إنما نقضت العهد بأن ضَرَّتِ المسلمين ، وآذت الله ورسوله ، وسَعَتُ في الأرض فسادًا بالصد عن سبيل الله والطعن في دين الله ، كما فعات المرأة المُلْقِية للرَّحَى ، فعلم أنها لم تُقْتِل لمجرد انتقاض العمد، وهي لم تكن مسلمة حتى يقال: إنها قتلت للردة ، ولا هي أيضاً بمنزلة امرأة قاتلت ثم أُسِرَتْ حتى يقال : تصير رقيقة بنفس السبي لا تقتل ، أو يقال : بجوز قتلها كما يجوز قتل الرجل ، فإذا أسلمت عَصَمَ الإسلامُ الدمَ ، و بقيت رقيقة لوجهين :

<sup>(</sup>١) سبعة أرقعة : سبع سموات .

أحدهما : أن هذا السب الذي كانت تقوله لم تكن [تقوله] للمشركين ولا لعموم المسلمين حتى يقال : هو بمنزلة إعانة الكفار على القتـال من كل وجه .

الثانى : أنها لم تكن ممتنعة حين السب ، بل هى حين السب ممكنة مقدور علمها ، وحالها قبله و بعده سواء .

فالسب وإن كان حِرابًا لكنه لم يصدر من ممتنعة أسرت بعد ذلك ، بل من امرأة ما برمة للحكم ، بيننا و بينها العهد على الذمة ، ومعلوم أن السب من الأمور المضرة بالمسلمين ، وأنه من أبلغ الفساد في الأرض ؛ لما فيه من ذل الإيمان وعز الكفر ، وإذا ثبت أنها لم تقتل للكفر ولا لنقض العهد ولا لحراب أصلى متقدم على القدرة عليها ثبت أن قتلها حَد من الحدود ، والقتل الواجب حَد الزاني والقاطع والقاتل وغيرهم من المفسدين .

وعما يقرر الأمن أن السب إما أن يكون حرابا أو جناية مُفسدة ليست حرابا ؟ فإن كان حرابا فهو حراب من ذمى أومن مسلم وسَعْى فى الأرض فسادا ، والذمى إذا حارب وسعى فى الأرض فساداً وجَبَ قتله ، وإن أسلم بعد القدرة عليه ، حيث يكون حراباً موجباً للفتل ، وحراب هذه المرأة موجب للفتل كا جاءت به السنة ، وإن كانت جناية مفسدة ليست حرابا – وهى موجبة للقتل - قتلت أيضاً بعد الأخذ بطريق الأولى كسائر الجنايات الموجبة للقتل ، وهذا كلام مُقَرَّر ، ومَدَارُه على حرف واحد ، وهو أن السب وإن كان من أعال اللسان فقد دلَّت السنة بأنه عمزلة الفساد والحاربة بعمل الجوارح وأشد ، ولا فتلت هذه المرأة .

وتمامُ ذلك أنَّ قياس مذهب من يقول « إن الساب إذا قتل إنما يقتل لأنه نقض العهد » أنْ لا يجوز قتل هذه ، بل لو كانت قد قاتلت باليد واللسان ثم أُخِذَتُ لم تقتل عنده ، فإذا دَلَّتِ السنة على فساد هذا القول علم صحة القول الآخر ؛ إذ لا ثالث بينهما ، ولا ريب عند أحد أن مَنْ قتل لحدث أخذ به أوجب نقض عهده ، ولم يقتل لمجرد أن انتقض بهده فقط ، فإن قتله لا يسقط بالإسلام ؛ لأن فساد ذلك الحدث لا يزول بالإسلام .

ألا ترى أن الجنايات الناقضة للمهد \_ مثل قطع الطريق ، وقتل المسلم ، والتجسس على الكفار ، والزُّني عسلمة ، واستكراهما على الفجور ، ونحو ذلك \_ إذا صَدَر من ذمي ، فمن قَتَله لنقض العهد قال « متى أَسْلَمَ لم آخذه إلا بما يوجب القتل؛ إذا فعله المسلم باقيــاً على إسلامه ، مثل أن يكون قد قتل في قطع الطريق فأقتله ، أو زَلَى ۖ فأحدَّه ، أو قتل مسلمًا فأقيده ؛ لأنه بالإسلام صار بمنزلة المسلمين فلا يقتل كـُمْراً » ومن قال « أقتله لمحار بة الله ورسوله وسعيه في الأرض فساداً » قال : أقتله و إن أسلم وتاب بعد أخذه ، كما أقتل المسلم إذا حارب ثم تاب بعد القدرة ؛ لأن الإسلام الطارى. لا يسقط الحدود الواجبة قبله لآدمی بحال ، و إن منع ابتداء وجوبها ، كما لو قتل ذمي ذميًّا أو قَذَنه ثم أسلم فإن حَدَّه لا يسقط ، ولو قتله أو قذفه ابتداء لم يجب عليه قود ولا حد، ولا يسقط ماكان منما لله إذا تاب بعد القدرة ، كما لو قتل في قطع الطريق ، فإنه لا يسقط عنه بالإسلام وفاقاً فيما أعلم ، وكذلك لو زبى ثم أسلم ، فإن حده القتل الذي كان يجب عليه قبل الإسلام عند أحمد ، وعند الشافعي حده حد فليس هو حدا على الـكفر الطارىء والحاربة الأصلية ، كما دلَّتِ عليه السنة ، ولا على مجرد الـكفر الأصليِّ بالاتفاق ، فيكون حد الله على محار بة موجبة ، كقتل المرأة ، وكل قتل وجب حدًّا على محار بة ذمية لم يسقط بالإسلام بمد القدرة بالاتفاق ؛ فإن الذمية إذا لم تقتل في الحجار بة لم يقتلها من يقول « قَتْلُ (٢٦ -- الصاوم المساول)

الذمى الحارب إنما هو لنقض العهد » ومن قتام اكما دلَّتْ عليه السنة ، فلا فرق عنده في هذا الباب بين أن تُسْلم بعد القدرة أو لا تسلم .

واعلم أن من قال « إن هذه الذمية تقتل ، فإذا أسْلَمت سقط عنها القتل » لم يجد هذا في الأصول نظير أن ذمية تقتل وهي في أيدينا ، ويسقط عنها القتل بالإسلام بعد الأخذ ، ولا أصلا يدل على المسألة ، والحكم إذا لم يثبت بأصل أولا نظير كان تحكما ، ومن قال « إنها تقتل بكل حال » فله نظير نقيس به ، وهو الحاربة باليد والزانية ونحوها .

الطريقة السادسة : الاستدلال من قتل بنت مروان ، وهو كالاستدلال من هذه القصة ؛ لأنا قد قد من المهادنين الموادعين ، وإنما قتلت للسب حاصة ، والتقرير كا تقدم .

لا ينعقد أمان الطريقة السابعة: أن النبي عليه الصلاة والسلام قال: « مَنْ لِكَمْبُ بْنِ مع سب النبي الأشرف فإنَّهُ قَدْ آذَى الله وَرَسُولَهُ » وقد كان معاهداً قبل ذلك ، ثبم هجا رسول الله عليه رسول الله عليه الصلاة والسلام ، وقتَله الصحابة غيلة بأص رسول الله عليه الصلاة والسلام مع كونه قد أمنهم على دَمِهِ وماله باعتقاده بقاء العهد ، ولأنهم جاءوه مجيء مَنْ قد آمنه ، ولو كان كعب بمنزلة كافر محارب فقط لم يجز قتله إذا أمنهم كما تقدم ؛ لأن الحربي إذا قلت له أو عملت معه ما يمتقد أنه أمان صار له أماناً ، وكذلك كل من يجوز أمانه ؛ فعلم أن هجاءه للنبي عليه السلاة والسلام ، وأذاه لله تعملي ورسوله لا ينعقد معه أمان ولا عهد ، وذلك دليل على أن قَتْله حد من الحدود كقتل قاطع الطريق ؛ إذ ذلك يُقتل وإن أومِن كما يقتل الزابي والمرتد و إن أومِن ، وكل حد وجب على الذمي فإنه لا يسقط بالإسلام وفاقا .

الطريق الثامنة: أنه قد دلَّ هذا الحديثُ على أن أذى الله ورسوله علة للانتداب إلى قتل كل أحد، فيكون ذلك علة أخرى غير مجرد الكفر والردة،

أذى الرسول علة لوجوب القتل فإنَّ ذَكْرَ الوصف بعد الحُكم بحرف الفاء دليلُ على أنه علة ، والأذى لله ورسوله يوجب الردة .

يوضح ذلك أن أذى الله ورسوله لوكان إنمــا أوجب قتله احكونه كافراً غير ذي عهد لوجب تعليل الحـكم بالوصف الأعَمِّ ؛ فإن الأعم إذا كان مستقلا بالحسكم كان الأخص عديمَ التأثير ، فلما علل قتله بالوصف الأخص علم أنه مؤثر في الأمر بقتله ، لا سما في كلام من أوتى جوامع السكلم ، و إذا كان المؤثر في قتله أذى الله ورسوله وجب قتله و إن تاب ، كما ذكرناه فيمن سبَّ النبي عليه الصلاة والسلام من المسلمين ، فإن كلاها أوجب قِتله أنه آذي الله ورسوله ، وهو مقر للمسلمين بأن لا يفعل ذلك ، فلوكان عقو بة هذا المؤذى تسقط بالتو بة سقطت عنهما ﴿ وَلَانَهُ قَالَ سَبْحَانَهُ : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُ وَنَ اللَّهُ وَرَسُولَهُ لَقَنَّهُمُ الله في الدُّنياَ وَالْآخِرَةِ وَأَعَدُّ لَهُمْ عَذَابًا مُهينًا )(١) ، وقال في خصوص هذا المؤذى : (أولئكَ الَّذِينَ لَمَنَهُمُ الله ، وَمَنْ يَلْمَنِ الله فَانْ تَجِدَ لَهُ نَصِيراً ) (٢٠) ، وقد أسلفنا أن هذه اللعنة توجب القتل إذا أخذ ، ولأنه سبحانه ذكر الذين يؤذون الله ورسوله ثم قال : ﴿ وَالَّذِينَ يُؤَذُّونَ الْمُؤْمِنِينَ ۖ وَالْمُؤْمِنَاتِ بِغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدِ احْتَمَاُوا بُهِمْتَانًا وَإِنْمًا مُبِينًا ) (٢٠) ، ولا خلاف علمناه أن الذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات لا تسقط عقو بتهم بالتو بة ، فالذين يؤذون الله ورسوله أحَقُّ وأولى ؛ لأن القرآن قد بينأن هؤلاء أسوأ حالا في الدنيا والآخرة، فلو أسقطنا عنهم المقوبة بالتوبة لكانوا أحسن حالاً .

وليس المنازع هنا إلا كله واحدة ، وهو أن يقول : هذا قد تغلّظت عقو بته بالقتل ؛ لأنه نوع من المرتدين ، وناقض المهدد والسكافر تقبل تو بته من الكفر ، وتسقط عنه العقو بة ، بخلاف المؤذى بالفسق .

<sup>(</sup>١) من الآية ٥٧ من سورة الأحزاب (٣) من الآية ٥٢ من سورة النساء (٥) من الآية ٨٥ من سورة الأحزاب

فيقال له : هذا لوكان الموجب لقتله إنما هو الكفر ، وقد دلَّتِ السنة على أن الموجب لقتله إنما هو أذى الله ورسوله ، وهذا أخص من عموم الـكفر ، وكما أن الزني والسرقة والشرب وقطع الطريق أخص من عموم المعصية ، والشارع رتُّبَ الأمر بالقتل على هذا الوصف الأخص الذي نسبتُهُ إلى سائر أنواع الكفور نسبةُ أذى المؤمنين إلى سائر أنواع المعاصى ، فإلحاق هذا النوع بسائر الأنواع جمع بين ما فَرَّقَ الله ورسوله ، وهو من القياس الفاسد كقياس الذين قالوا : إنمــا البيع مثل الربا ، و إنمــا الواجب أن يوفَّر على كل نوع حظُّه من الحــكم بحسب ما عَلَقه به الشارع من الأسماء والصفات المؤثرة الذي دل كلامه الحسكم على اعتبارها ، وتغلُّظُ عقو بته ابتداء لا يوجِبُ تخفيفها انتهاء ، بل يوجب تغلظها مطلقا إذا كان الجرم عظيما ، وسائر الكفار لم تغلظ عقو بتهم ابتداء ، والانتهاء مثلهذا ، فإنه يجوز إقرارهم بجزية واسترقاقهم في الجملة ، و يجوز الكف عنهم مع القدرة لمصلحة ترتقب ، وهذا بخلاف ذلك .

وأيضاً ؛ فإن الموجب لقتله إذا كان هو أذى الله ورسوله كان محار باً لله ورسوله وساعياً في الأرض فساداً ، وقد أوْمَأ النبئ عليه الصلاة والسلام إلى ذلك في حديث ابن الأشرف كما تقسدم ، وهذا الوصف قد رتَّب عليه من العقو بة مالم يرتب على غيره من أنواع الكفر ، وحتمت عقو بة صاحبه إلا أن يتوب قبل القدرة .

الطريقة التاسعة : أنا قد قَدَّمنا عن النبي عليه الصلاة والسلام أنه أهدر ر نسوة كن عام الفتح دِماء نسوة ؛ لأجل أنهن كن يؤذينه بألسنتهن ، منهن القَيْنَتَان لابن خَطَل اللَّمَان كَانَتَا تَغْنَيَانَ بِهِجانَّه ، ومولاة لبني عبد الطَّلب كَانت تؤذيه ، وبينًا بيانًا واضحا أبهنَّ لم يقتلن لأجل حِرَاب ولا قتال ، و إنمــا قتلن لمجرد السبُّ ، و بينًا أن سبهن لم يَجْرِ عَجْرَى قتالهن ، بلكان أُغْلَظَ ؛ لأن النبي عليه الصلاة والسلام آمَنَ عام الفتح المقاتلة كامِم إلا من له جُرْم خاص يوجب

أهدر الني دم يهجونه

قتله ، ولأن سبهن كان متقدما على الفتح ، ولا يجوز قتل المرأة فى بعض الفزوات لأجل قتال متقدم منها قد كفت عنه ، وأمسكت فى هذه الفزوة ، و بينا بيانًا واضحا أن قتل هؤلاء النسوة أدَلُّ شىء على قتل المرأة السابة من مسلمة ومعاهدة ، وهو دليل قوى على جواز قتل السابة و إن تابت من وجوه :

أحدها: أن هذه المرأة الكافرة لم تقتل لأجل أنها مرتدة ، ولا لأجل أنها مقاتلة كما تقدم ، فلم يَبْقَ ما يوجب قتلها إلا أنها مُفْسِدة في الأرض محاربة لله ورسوله ، وهذه بجوز قتلها بعد التوبة إذا كان قتلها جائزاً قبلها بالكتاب والسنة والإجماع .

الثانى: أن سب أولئك النسوة إما أن يكون حرابًا أو جناية موجبة للقتل غير الحراب؛ إذ قتابهن لمجرد السكفر غير جائز كما تقدم، فإن كان حرابًا فالذمئ إذا حارب الله ورسوله وسَعَى فى الأرض فسادًا يجب قتله بكل حال كما دل عليه القرآن، و إن كان كان جناية أخرى مبيحة للدم فهو أو لى وأخرى، وقد قدّمنا فيما مضى ما يبين أن هؤلاء النسوة لم يُقتلن لحراب كان موجودًا منهن فى غزوة الفتح، وإيما قتلن جزاء على الجرم الماضى نكالا عن مثله، وهذا يبين أن قتلهن عمراة قتل أصحاب الحدود من المسلمين والمعاهدين.

الثالث: أن اثنتين منهن قتلتا ، والثالثة أخفيت حتى استُوْمِنَ لها النبي صلى الله عليه وسلم بعد ذلك فآمنها ، لأنه كان له أن يعفو عمن سبه كما تقدم ، وله أن يقتله ، ولم يعصم دم أحد بمن أهدر دمه عام الفتح إلا أمانه ؛ فعلم أن مجرد الإسلام لم يعصم دم هذه المرأة ، وإنما عصم دَمَهَا عَفُوهُ .

وبالجملة فقصة قتله لأولئك النسوة من أفوى مايدلُّ على جواز قتل السابة بكل حال ؛ فإن المرأة الحربية لايبياح قتلها إلا قتالها، و إذا قاتلت ثم تركت القتال في غزوة أخرى واستسلمت وانقادت لم يجز قتلها في هذه المرة الثانية ، ومع هذا فالنبي صلى الله عليه وسلم أمر بقتلهن .

## وللحديث وجهان :

أحدها: أن النبى صلى الله عليه وسلم قد كان عاهد أهْلَ مكة ، والظاهر أن عهده انتظم الكفّ عن الأذى باللسان ، فإن فى كثير من الحديث ما يدل على ذلك ، وحينئذ فهؤلاء اللواتى هَجَوْنَه نقض ناهمد نقضاً خاصاً بهجائهن ، فكان للنبى عليه الصلاة والسلام قتلهن بذلك و إن تُبْنَ ، وهذه ترجة المسألة .

الثانى : أنه كان له أن يقتل مَنْ هجاه إذا لم يَتُبُ حتى قدر عليه ، وإن كان حربيا ، لكن سقط هذا كما يسقط بموته العفو عن المسلم والذمى الساب ، و يكون قد كان أمر الساب هو مخير فيه مطلقا لكونه أعلم بالمصلحة ، فإذا مات تحتم قتل من النزم أن لا يسب ، وكان الحربي الساب كغيره من الحربيين إذا تاب .

وهذا الوجه ضعيف ؛ فإنه إثبات حكم باحتمال ، والأول جارِ على القياس ، ومن تأمل قصة الذين أهدرت دماؤهم عام الفتح علم أنهم كلهم كانوا محار بين الله ورسوله ساعين في الأرض فساداً .

> أمر الرسول بقتل قوم كانوا بم يسبونه مع عفوه عن و غيرهم ال

الطريقة العاشرة: أنه صلى الله عليه وسلم أمر فى حال واحدة بقتل جماعة ممن كان يؤذيه بالسب والهجاء، مع عفوه عمن كان أشد منهم فى الكفر والمحاربة بالنفس والمال، فقتل عُقْبة بن أبى مُمَيَّظ صبراً بالصفراء، وكذلك النَّضْر بن الحارث، لما كاما يؤذيانه، ويَفتريان عليه، ويطعنان فيه، مع استبقائه عامة الأشرى.

وقد تقدم أنه قال: يامَعْشَرَ تُورَيشِ مَالِي أَقْتَلُ مِنْ بينكُم صبراً ؟ فقال رسول الله صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم : « بِكُفْرِكَ وَافْـتِرَائْكَ على رسول الله صلى الله عليه وسلم » ، ومعلوم أن مجرد الكفر يبيح القتل ، فعلم أن الافتراء على

النبى صلى الله عليه وسلم سَبّ آخر أخص من عوم الكفر موجب للقتل ، فحيث ما وجد وجد معه وجوب القتــل ، وأهدر عام الفتح دَمّ الحويرث بن نقيد ، ودم أبى سفيان بن الحارث ، ودم ابن الزِّبَعْرَى ، وأهدر بعد ذلك دم كعب بن زهير ، وغيرهم ؛ لأنهم كانوا يؤذون رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كا أهدر دم من ارتد وحارب ، ودم من ارتد وافترى على النبى صلى الله عليه وسلم ، ودم من ارتد وحارب وآذى الله ورسوله ، مع أمانه لجميع الذين حاربوا ونقضوا عهده ؛ فعلم أن أذاه سبب منفرد بإباحة القتل وراء الكفر والحراب بالأنفس والأموال كقطع الطريق ، وقتل النفس .

وقد تقدم ما كان يأمر به ويقر عليه إذا بلغه وما كان يحرض عليه المسلمين من قبل الساب دون غيره من الكافرين، حتى إنه لا يَحْقِنُ دم الساب إلا عفو م بعد ذلك ، فعلم أنه كان يُلْحِق الساب بذوى الأفعال الموجبة للقبل من قطع الطريق ونحوه ، وهذا ظاهر لمن تأمله فيا مضى من الأحاديث ، وما لم نذ كره، ومثل هذا يوجب قبل فاعله من مسلم ومعاهدو إن تاب بعد القدرة ، و إذا ضم هذا الوجه إلى الذى قبله وعُلم أن الأذى وحده سبب يوجب القبل لا لكونه من جنس القبال لأن النبي عليه الصلاة والسلام قد آمن الذين قاتلوه بالأنفس والأموال من الرجال .

فأمانُ المرأة التي أتَتْ بما يُشْبه القتال أولى لو كان جرمها من جنس القتال، ولأن المرأة إذا قاتلت في غزوة من الفزوات ثم غزا المسلمون غزوة وعلموا أنها لم تقاتل فيها بيد ولا لسان لم يجز قتلها عند أحد من المسلمين علمناه، وهؤلاء النسوة كان أذاهُنَّ متقدِّماً على فتح مكة ، ولم يكن لمن في غزوة الفتح مَقرَّة

بيد ولا لسان ، بل كن مستسلمات منقادات لو علمن إن إظهار الإسلام يعصم دماه هن لبادر ن إلى إظهاره ، فهل يعتقد أحد أن هذه المرأة تقتل لكونها محاربة خصوصاً عند الشافهي فإن منصوصه أن قتل المرأة والصبي إذا قاتلا بمنزلة قتل المصائل من المسلمين يقصد به دفعهما و إن أفضي إلى قتلهما ، فإذا انكفا بدون القتل كأشر أو ترك للقتال ونحو ذلك لم يجز قتلهما ، كا لا يجوز قتل الصائل . و إذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يأصر بقتل من كان يؤذيه و يهجوه من النساء ، وقد تركن ذلك واستسلمن ور بماكن يوددن أن يظهرن الإسلام إن كان عاصما ، وقد آمن المقاتلين كلهم ، علم أن السب سبب مستقل موجب

يؤيد ذلك أن النبي عليه الصلاة والسلام آمن أهل مكة إلا مَنْ قاتل، إلا هوُّلاء النفر فإنه أصر بقتلهم قاتلوا أو لم يقاتلوا ، فعلم أن هؤلاء النسوة قتلن لأجل السب ، لا لأجل أنهن يقاتلن .

مُحلُّ دَمَ كُل أحد ، وأنَّ تركه ذلة وهجز .

قصة ابن أبي سرح

الطريقة الحادية عشر: أن عبد الله بن سعد بن أبى سَرْح كان قد ارتد وافترى على النبى صلى الله عليه وسلم أنه يُلقّنه الوَحْى ويكتب له ما يريد وأهد رَ النبى صلى الله عليه وسلم دمه ، ونذر رجُل من المسلمين لَيَقْتُلَنّه ، نم حبسه عثمان أياماً حتى أطمأن أهل مكة ، ثم جاء تائباً ليبايع النبى عليه الصلاة والسلام ويؤمنه ، فصمَت رسول الله عليه الصلاة والسلام طويلا رَجاء أن يقوم اليه الناذر أو غيره فيقتله ويوفى بنذره .

فنى هذا دلالة على أن المفترى على النبى عليه الصلاة والسلام الطاعن عليه قد كان له أن يقتله ، وأن دمه مُباَح ، و إن جاء تائبا من كفره وفر يَتِه ؛ لأن قتله لو كان حراما لم يقل النبى عليه الصلاة والسلام ما قال ، ولا قال للرجل : هلا وَفَيْتَ نذرك بقتله .

ولا خلاف بين المسلمين علمناه أن الكافر إذا جاء تائبا مريداً للاسلام مظهراً لذلك لم يجز قتله لذلك ، ولا فرق فى ذلك بين الأصلى والمرتد ، الا ماذ كرناه من الخلاف الشاذ فى المرتد ، مع أن هذا الحديث يبطل ذلك الخلاف ، بل لو جاء الكافر طالباً لأن يمرض عليه الإسلام ويقرأ عليه القرآن لوجب أمانه لذلك .

قال الله تعمالى : ﴿ وَ إِنْ أَحَدُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ السَّمَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَى يَسْمَعَ كَلامَاللهِ ، ثُمَّ أَبْلِغُهُ مُأْمَنَهُ ﴾ (١).

وقال تعالَى في المشركين : ( فإن تابُوا وَأَقامُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ فَخَلُوا سَبِيلَهُمْ )(٢).

وعبد الله بن سمد إنما جاء تائبا ملتزما لإقامة الصلاة و إيتاء الزكاة ، بل جاء بمد أن أسلم كا تقدم ذكر ذلك ، ثم إن النبي صلى الله عليه وسلم بَيْنَ أنه كان مريداً لقتله ، وقال للقوم : « هَلا قامَ بِمْضُكُم الله ليقتله » و « هَلا قَنْيتَ بِنَذْرِكَ فِي قَدْلِه » فعلم أنه قد كان جائزاً له أن يقتل مَنْ يفترى عليه ويؤذيه من الكفار و إن جاء مظهراً للاسلام والتوبة بعد القدرة عليه ، وفي ذلك دلالة ظاهرة على أن الافتراء عليه وأذاه يُجَوِّز له قَتْلَ فاعله ، وإن أظهر الإسلام والتوبة .

ومما بشبه هذا إعراضه عن أبى سفيان بن الحارث وابن أبى أمية وقد جاءا مهاجرين يريدان الإسلام ، أو قد أسلما ، وعلَّل ذلك بأنهما كانا يؤذيانه وبَقَمَان في عرضه ، مع أنه لاخلاف علمناه أن الحربيَّ إذا جاء يريد الإسلام وجبت المسارعة ُ إلى قبوله منه ، وكان الاستثناء به حراما ، وقد عدَّه بعض الناس كفراً .

 <sup>(</sup>١) من الآية ٦ من سورة التوبة (٢) من الآية ٥ من سورة التوبة

وقد كانت سيرتُه صلى الله عليه وسلم فى المسارعة إلى قبول الإسلام من كل من أظهره وتأليف الناس عليه بالأموال وغيرها أشهرَ من أن يوصف ، فلما أبطأ عن هذين وأراد أن لا يلتفت إليهما البتة عُلم أنه كان له أن يعاقب مَنْ كان يؤذيه و يسبه و إن أسلم وهاجر ، وأن لا يقبل منه من الإسلام والتو بة ما يقبل من الكافر الذى لم يكن يؤذيه ، وفى هذا دلالة على أن السب وحده موجب للعقو بة .

يوضح ذلك ما ذكره أهل المفازى أن على بن أبى طالب قال لأبى سفيان بن الحارث: اثت رسول الله صلى الله عليه وسلم من قبل وجمه ، فَقُلُ له ما قال إخوة يوسف ليوسف: (تالله لقد آثرك الله علينا، و إن كنا لخاطئين) (١٠ ؛ فإنه لا يرضى أن يكون أحد أحسن قولاً منه ، فقمل ذلك أبو سفيان ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: (لا تَثر بب عليكم اليوم ، يغفر الله لكم ، وهو أرحم الراحين) (٢٠).

فنى هذا دلالة على أن ما ناله من عرضه كان له أن يعاقب عليه وأن يعفو كما كان ليوسف عليه الصلاة والسلام أن يعاقب إخوته على ما فعلوا به من الإلقاء فى الجبِّ وَبَيْعه للسّيَّارة ، ولكن لكرمه عَفاً صلى الله عليه وسلم ، ولو كان الإسلام يُسْقط حقه بالكلية كما يسقط حقوق الله لم يتوجَّه شىء من هذا .

وقد تقدم تقرير هــــــذا الوجه فى أول الكتاب ، وبينًا أنه نص فى جواز قتل المرتد الساب بعد إسلامه ؛ فلذلك قتل الساب المعاهد لأن المأخذ واحد.

ومما يوضحه أن المسلمين قد كان استَقرَّ عندهم أن السكافر الحربي إذا أظهر الإسلام حَرُم عليهم قتله ، لا سيا عند السابقين الأولين مثل عثمان بن عفان الإسلام حَرُم عليهم قتله ، لا سيا عند السابقين الأولين مثل عثمان بن عفان (١) من الآيتين ٩٦ من سورة يوسف (١) من الآيتين ٩٦ من سورة يوسف

ونحوه ، وقد علموا قوله تعالى : (وَلاَ تَقُولُوا لِمَن أَلْقَى إِلَيكُمُ السَّلاَمَ لَسْتَ مُؤْمِناً) (١) وقصة أسامة بن زيد ، وحديث المقداد ، فلما كان أولئك الذين أهدر النبي صلى الله عليه وسلم دماءهم : منهم من قتل ، ومنهم من أخفى حتى اطمأن أهل مكة وطلب من رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبايعه ؛ دل على أن عنمان رضى الله عنه وغيره من المسلمين علموا أن إظهار عبد الله بن أن عنمان رضى الله عنه وغيره من المسلمين علموا أن يؤمنهم النبي صلى الله سمّد بن أبي سَرْح ونحوه الإسلام لا يحقن دماءهم دون أن يؤمنهم النبي صلى الله عليه وسلم ، و إلا فقد كان يمكنهم أن يأمروهم بإظهار الإسلام والخروج من أول يوم .

والظاهر — والله أعلم — أنهم قد كانوا أسلموا ، و إنما تأخرت بيمتهم للنبي عليه الصلاة والسلام على الإسلام حتى يؤمنهم النبي عليه الصلاة والسلام ، وذلك دايل على أنه قد كان للنبي عليه الصلاة والسلام قتلهم لأجل سبه مع إظهار التو بة .

وقد روى عن عكرمة أن ابن أبى سَرْح رجع إلى الإسلام قبل فنح مكة ، وكذلك ذكر آخرون أن ابن أبى سَرْح رجع إلى الإسسلام قبل فتح مكة إذ نزل النبى عليه الصلاة والسلام بمَرِّ الظَّهْرَان .

وهذا الذى ذكروه نص فى المسألة ، وهو أشبَه بالحق ؛ فإن النبى عليه الصلاة والسلام لما نزل بمرِ الظّهر ان شَمَرَت به قريش حينئذ ، وابن أبى سرّح قد علم ذنبه ، فيكون قد أسلم حينئذ ، ولما بلغه أن النبى عليه الصلاة والسلام قد أهدر دمه تغيب حتى استُؤمن له ، والحديث لمن تأمله دليل على أن النبى عليه الصلاة والسلام كان له أن يقتله وأن يؤمنه ، وأن الإسلام وحده

<sup>(</sup>١) من الآية ٤٥ من سورة النساء

لم يعصم دمه حتى عفا عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم .

فمن ذلك أن عثمان جاء ليشفع له إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فصمَتَ عنه رسول الله عليمه الصلاة والسلام طويلا، وأعرض عنه مرة بعد مرة، وكان عَمَان يأتيـه من كل وجهة وهو يُعْرِض عنه رجاء أن يقوم بعضهم فيقتله ، وعُمَان في ذلك يكبُّ على النبي عليه الصلاة والسلام يقبل رأسه ويطلب منه والسلام من عُمَان فقضى حاجته ببيعته ، مع أنه كان يَوَدُّ أن لا يُغدل ، فعلم أن قتله كان حقاله أن يعفو عنه ويقبل فيــه شفاعة شافع وله أن لا يفعل ، ولوكان ممن يعصم الإسلامُ دَمَةُ لم يحتـج إلى شافع ولم يجز

ومنها: أن عُمَان لما قال للنبي صلى الله عليه وسلم: إنه يفر منك، قال « أَلَمُ ۚ اَبَايِعَهُ ۗ وَأُومِنْه » قال : بلى ، ولكنه يتذكر عظيم جرمه ، فقــال : « الإِسْلاَمُ يَجُبُ مَا قَبَلَه » وفي هذا بيان لأن خوفه من النبي عليه الصلاة والسلام أن يقتله إنما زال بأمانه و بيعته ، لا لحجرد الإسلام ؛ فعلم أن الإسلام يَمْحُو إِنْمُ السَّبِّ ، وأما سقوطُ القتل فلا يحصل بمجرد الإســــلام ، لأن النبي عليه الصلاة والسلام أزال خَوْفَه من القتل بالأمان، وأزال خوفه من الذنب بالإسلام.

ومما يدل على أن الأنبياء لهم أن يعاقبوا من آذاهم بالهلاك و إن أظهر التوبة والنَّدَمَ ما رواه حَمَّاد بن سَلَمة عن على بن زيد بن جدعان عن عبد الله بن قارون لموسى الحارث بن نوفل أن قارُونَ كان يورُذي مُوسى ــوكان ابن عمه ــ فبلغ من أذاه إياهأن قالُلامرأة بغي: إذا اجتمعالناسعندي غدا فتعالى وقولى : إن موسى رَ اوَدَ ْ بِي عن نفسي ، فلما كان الغد واجتمع الناسُ جاءتفسارَّتُ قارون ثم قالت للناس: إن قارون قال لى كذا وكذا ، و إن موسى لم يقل لى شيئًا من هذا ، فبلغ ذلك

إيذاء وعاقبته موسى عليه الصلاة والسلام وهو قائم يصلى في المحراب ، فخرّساجداً فقال:أى رَبّ، إن قارون قد آذا بي وفعل وفعل ، و بلغ من أذاه إيابي أن قال ما قال ، فأوحى الله إلى موسى: أن يا موسى إبي قد أمر ث الأرض أن تطيعتك ، وكان لقارون غرُوة قد ضرب عليها صفائح الذهب ، فأناه موسى ومعه جُلساؤه ، فقال لقارون : قد بلغ من أذاك أن قلت كذا وكذا ، يا أرض خُذيهم ، فأخذتهم الأرض إلى عهمهم ، فهتفوا : ياموسى ادْعُ لنا ربك أن ينجينا مما نحن فيه فنؤمن بك ونتبعك ونطيعك ، فقال : خذيهم ، فأخذتهم إلى أنصاف فيه فنؤمن بك ونتبعك ونطيعك ، فقال : خذيهم ، فأخذتهم إلى أنصاف فيؤمن بك ونتبعك ونطيعك ، فقال : خذيهم ، فأخذتهم إلى أنصاف فنؤمن بك ونتبعك ونطيعت ، فقال : يا أرض خُذيهم ] إلى ركبهم فنؤمن بك ونطبعت ، فقال : يا أرض خُذيهم ] إلى ركبهم فنؤمن بك ونطبعت ، فقال : يا أرض خُذيهم ، حتى تطابقت عليهم وهم يهتفون ، فأوحى الله إليه ياموسى ما أفظك ا أما إنهم لوكانوا إياى دَعَوا الخلصتهم .

ورواه عبد الرزاق قال: ثنا جعفر بن سليان ثنا على بن زيد بن جدعان ، فذكره أبسط من هــــذا ، وفيه أن المرأة قالت : إن قارون بَعَثَ إلى فقال : هل لك إلى أن أمولك وأعطيك وأخلطك بنسائى على أن تأتينى والمسلأ من بنى إسرائيل عندى تقولين : يا قارون ُ ألا تَنهَى موسى عن أذاى (۱) وإلى لم أجد اليوم تو بة أفضل من أن أكذب عدو الله وأبرى وسول الله ، قال : فنكس قارون رأسه ، وعرف أنه قد هلك ، وفشا الحديث فى الناس حتى بلغ موسى صلى الله عليه وسلم ، وكان موسى صلى الله عليه وسلم شديد الغضب ، فلما بلغه ذلك توضأ فسجد و بكى وقال : يارب عدوك قارون كان لى مؤذيا ، فذكر أشياء ، ثم لم يَتَناه حتى أراد فضيحتى ، عدوك قارون كان لى مؤذيا ، فذكر أشياء ، ثم لم يَتَناه حتى أراد فضيحتى ، يارب فَسَلطَّني عليه ، فأوحى الله إليه أن مُر الأرض بما شئت تُطعك ، على بارب فَسَلطَّني عليه ، فأوحى الله إليه أن مُر الأرض بما شئت تُطعك ، على بارت قارون ثم قالت للناس : إن قارون لى كذا وكذا ، وإن موسى لم يقل لى شيئا من هذا ، إلى آخره

قال : فجاء موسى يَمْشِي إلى قارون ، فلما رآه قارون عَرَفَ الفضب فى وجهه ، فقال : يا موسى ارحمنى ، فقسال موسى : يا أرْضُ خذيهم ، فاضطربت داره ، وخسف به و بأصحابه إلى ركبهم ، وساخت داره على قَدْر ذلك ، وجعل يقول : يا موسى ارْحَمْنِي ، ويقول موسى : ياأرْضُ خذيهم ، وذكر القصة .

فهذه القصة مع أن النبي عليه الصلاة والسلام قال لابن مسعود لما بلغه قول القائل: إن هذه لقسمة ما أريد بها وَجْهُ الله « دَعْنَا مِنْكَ ، لقد أُوذِيَ مُوسى بأَكْمَرَ مِنْ هٰذَا فَصَبَرَ ».

فهذا \_ مع ما ذكرناه من أحوال النبي عليه الصلاة والسلام \_ دليل على أن الأنبياء صلوات الله عليهم وسلامه لهم أن يعاقبوا مَنْ آذاهم و إن تاب ، ولهم أن يعقبوا من كا ذلك لغيرهم من البشر ، لكن لهم أن يعاقبوا من يؤذيهم بالقتل والإهلاك ، وليس لغيرهم أن يعاقبه بمثل ذلك .

وذلك دليل على أن عقوبة مُؤذيهم حَدُّ من الحدود ، لا لمجرد الكفر ، فإن عقوبة الكافر تسقط بالتوبة بلا ريب ، وقارون قد كان تاب فى وقت تنفع فيه التوبة ، ولهذا فى الحديث «أما إنهم لوكانوا إياى دَعَوْا لله المستهم » وفى لفظ « لرحمهم » و إنما كان يرحمهم سبحانه والله أعلم بأن يستطيب نفس موسى من أذاه ، كا يستوهب المظالم لمن رحمه من عباده ممن هى له و يُمَوِّضه منها .

الطريقة الثانية عشر: ما تقدم من حديث أنس بن زنيم الديلى الذي ذكر عنه أنه هجا النبي عليه الصلاة والسلام ثم جاءه وأنشده قصيدة تتضمن إسلامه و براءته مما قيل عنه ، وكان معاهدا، فتوقف النبي عليه الصلاة والسلام فيه ، وجعل يسأل المفوعنه حتى عفا عنه ، فلو لم تكن المقو بة بعد الإسلام على السب من المعاهد جائزة لما توقف النبي صلى الله عليه وسلم في حقن دمه ، ولا احتاج إلى العفو

عنه ، ولولا أن للرسول صلى الله عليه وسلم حقا يملك استيفاءه بعد الإسلام لما عفا عنه كما لم يكن يعفو عمن أسلم ولا تبعة عليه ، وحديثه لمن تأمله دليل واضح كما أن حديث ان أبي سَرْح دايل واضح على جواز قتل من سبه مهتدا ثم أسلم ، وذلك أنه لما بلغه أنه هجاه وقد كان مهادِ نَا موادعًا ، وكان العهد الذي بينهم يتضمن الكفُّ عن إظهار أذاه ، وكان على ما قيل عنــه قد هجاه قبل أن يقتل بنو بكر خزاعة قبل أن ينقضوا العهد، فلذلك ندر النبي صلى الله عليه وسلم دمه ، ثم أنشد قصيدة يتضمن أنه مسلم يقول فيها « تَعَـلَمْ رسول الله » و « مَنْبَى رسولَ الله » و ينكر فيها أن يكون هجاه ، و يدعو على نفســـــــه بذهاب اليد إن كان هجاه ، وينسب الذين شهدوا عليه إلى الكذب ، وبلغت رسول الله صلى الله عليه وسلم قصيدته واعتذاره قبل أن يجيء إليه ، وشفع له كبيرُ قبيلته نوفلُ بن معاوية ، وكان نوفل هذا هو الذي نقض العهد وقال : يا رسول الله أنت أولى الناسِ بالعفو ، ومن منا لم يعاد لِكَ و يُؤذِك ، ونحن فى جاهلية لا ندرى ما نأخذ ولا نَدَعُ حتى هدانا الله بك وأنقــذنا بك عن الهلك ، وقد كذب عليه الركب وكثروا عنهدك ، فقال : « دَعِ الرَّكُبَ عَنْكَ ؟ فإنا لَمْ نَجِدْ نِبْهِامَةَ أَحَدًا من ذي رَحِم قَرِيبٍ وَلاَ بَعِيدِكَان أَبْرَ ۚ مِنْ خُزَاعَةً » فأسكت نوفل بن معاوية ، فلما سكت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « قَدْ عَفَوْتُ عَنْهُ ﴾ قال نوفل : فداك أبي وأمى .

فلو كان الإسلام المتقدم قد عَصَمَ دمه لم يحتج إلى العفو ، كما لم يحتج إليه من أسلم ولا حَدَّ عليه ، ولكان قال: الإسلام يجبُّ ما قبله ، كما قاله لغيره من الحربيين كما يقول له من يقول : ألا نقتل هذا بعسد إسلامه ؟ فيقول : « الإسلام يجبُّ ما قبله » وصاحب الشريعة بيّنَ أن ما أسقط قتله عَفْوُه ، وذلك أن قوله «عفوت عنه» إما أن يكون أفاده سقوط ما كان أهدره من دمه

أو لم يفده ذلك ، فإن لم يفده فلا معنى الهوله « عفوت عنه » وإن كان قد أقاده سقط ذلك الإهدار ، فقبل ذلك لو قتله بعض المسلمين بعد أن أسلم وقبل أن عَفا عنه النبى صلى الله عليه وسلم لكان جائزاً ؛ لأنه متبع لأمر رسول الله عليه الصلاة والسلام بقتله أمراً مطلقاً إلى حين عفا عنه ، كما أن أمره بقتل ابن أبى سَرْح كان باقيا حكه إلى أن عفا عنه ، وكذلك عتبهم إذ لم يقتلوه قبل عفوه ، وهذا بين من هذه الأحاديث بيانا واضحاً ، ولو كان عندالمسلمين أن من هجاه من معاهد ثم أسلم عصم دمه لكان نوفل وغيره من المسلمين علموا ذلك ، وقالوا له كما قالوا لكعب بن زهير ونحوه ممن هجاه وهو حربى: إنه لا يقتل مَن جاءه مُسلما ، ألا ترى أمهم لم يظهروه لرسول الله صلى الله عليه وسلم حتى عفا عنه ، مخلاف كعب بن زهير وابن الزبَعْرَى فإنهما جاءا بأنفسهما لثقنهما بأنه لا يمكن قتل الحربي إذا جاء مسلماً ، وإمكان أن يقتل الذمي الساب والمرتد الساب و إن جاءا مسلمين وإن جاءا مسلمين وإن

قَإِنِّى َ لاَ عِرْضاً خَرَقْتُ ،ولاَ دَماً ﴿ هَرَقْتُ ، ففكَرَ عَالِمَ الْحُقِّ وَاقْصِدِ فجمع بين خرق العرض وسفك الدم ، فعلم أنه مما يؤخذ به و إن أسلم ، ولولا أن قتله كان ممكنا بعد إسلامه لم يحتح إلى هذا الإنكار والاعتذار .

و يؤيد ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يندر دم واحد بعينه من بي بكر الناقضى العهد إلا هذا ، مع أنهم فعلوا تلك الأفاعيل ؛ فعلم أن خَرَق عرضه كان أعظم من نقص العهد بالمقاتلة والحجار بة باليد ، وقد تقدم الحديث بدلالته ، وإنما نهنا عليه هنا إحالة على مامضي .

الطريقة الثالثة عشرة: أنه قد تقدم أنه كان له عليه الصلاة والسلام أن يقتل من أُغْلَظَ له وآذاه ، وكان له أن يعفو عنه ، فلو كان المؤذى له إنما يُقْتل للردة لم يجز العفو عنه قبل التوبة ، وإذا كان هذا حَقًّا له ، فلا فَرْقَ فيه بين

السب حد يشبه القصاص فلا يسقط المسلم والذي ، فإنه قد أهدر دم مَنْ آذاه من أهل الذمة ، وقد تقدم أن ذلك لم يكن لمجرد نقص العهد ، فعلم أنه كان لأذاه ، وإذا كان له أن يقتل من آذاه وسبّة من مسلم ومعاهد وله أن يعفو عنه عُلم أنه بمنزلة القيصاص وحد القذف وتمزير السب كفير الأنبياء من البشر ، وإذا كان كذلك لم يسقط عن مسلم ولا معاهد بالتوبة كما لا تسقط هذه الحدود بالتوبة ، وهذه طريقة قوية ، وذلك أنه إذا كان صلى الله عليه وسلم قد أباح الله له أن يعفو عنه كان المغلب في هذا الحدحق ، بمنزلة سب غيره من البشر ، إلا أن حد سابه القتل وحد ساب بالتوبة على المغلب حقه ، وكان الأمر في حياته مفوضاً إلى اختياره لينال بالعفو على الدرجات ، فإنه صلى الله عليه وسلم نبى الرحمة ، ونبى الملحمة ، وهو الضحوك الدرجات ، فإنه صلى الله عليه وسلم نبى الرحمة ، ونبى الملحمة ، وهو الضحوك القيال ، والذمى قد عاهده على أن لا يخرق عرضه ، وهو لو أصاب لواحد من المسلمين أو المعاهدين حقا من دم أو مال أو عرض ثم أسلم لم يسقط عنه ؛ فأولى أن لا يسقط عنه هذا .

و إذقدقدمنا أن قتله لم يكن لمجرد نقض العهد و إنما كان لخصوص السب، و إذا كان يجوز له أن يقتل هذا الساب بعد مجيئه مسلماً وله أن يعفو عنه ، فبعد موته تعد ر العفو عنه ، وتمحصت العقو بة حقا لله سبحانه ، فوجب استيفاؤها على مالا يخفى ؟ إذ القول بجواز عفو أحد عن هذا بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم يُغضي إلى أن يكون الإمام محيراً بين قتل هذا واستبقائه ، وهو قول لم نعلم له قائلا ، ثم إنه خلاف قواعد الشريعة وأصولها ، وقد تقدم فيا مضى الفرق بين حال حياته وحال مماته .

الطريقة الرابعة عشرة : أنه قد تقدم الحديثُ المرفوع إن كان ثابتا « مَنْ (٢٧ — الصارم المسلول)

سَبَّ نبيا قتل ، ومن سَبَّ أصحابه جلد » فأمر بالقتل مطلقا كما أمر بالجلد مطلقا، فعلم أن السب للنبى عليه الصلاة والسلام مُوجبُ بنفسه للقتل ، كما أن سب غيره موجب للجلد ، وأن ذلك عقو بة شرعية على السب ، وكما لا يسقط هذا الجلد بالتو بة بعد القدرة فكذلك لا يسقط هذا القتل .

النصوص من قول الصحابة وأفعالهم

الطريقة الخامسة عشرة : أقوال أصحاب رسُــول الله صلى الله عليه وسلم وأفعالهم .

فن ذلك: أن أبا بكر رضى الله عنه كتب إلى المهاجر بن أبى ربيعة فى المرأة التى غَنَّتُ بهجاء النبى صلى الله عليه وسلم : لولا ما سبقتنى فيها لأمرتك بقتلها ؟ لأن حد الأنبياء ليس يشبه الحدود ، فمن تعاطى ذلك من مسلم فهو مرتد أو معاهد فهو محارب غادر ، فأخبره أبو بكر أنه لولا الفوت لأمره بقتلها من غير استيابة ولا استيناء حال تو بة ، مع أن غالب من تقدم ليقتل على مثل هذا يُبادر الحى التو بة أو الإسلام إذا علم أنه يَدْرا عنه القتل ، ولم يستفصله الصديق عن السابة : هل هي مسلمة أو ذمية ؟ بل ذكر أن القتل حد من سَبَّ الأنبياء ، وأن حدم ليس كمد غيرم ، مع أنه فَصَّل في المرأة الى عنت بهجاء المسلمين بين أن تكون مسلمة أو ذمية .

وهذا ظاهر فى أن عقو بة الساب حد للنبى واجب عليه ، له أن يعفو عنها فى بعض الأحوال ، كما أن عقو بة ساب غيره حد له واجب على الساب .

وقوله: « فمن تعاطى ذلك من مسلم فهو مرتد » ليس فيه دلالة على قبول تو بته ؛ لأن الردة جنس تحتها أنواع: منها ما تقبل فيه التو بة ، ومنها مالا تقبل، كما تقدم التنبيه على هذا ، ولعله أن تكون لنا إليه عَوْدة ، و إنما غَرَضُه أن يبين الأصل الذى يبيح دم هذا ، وكذلك قوله « فهو خارب غادر » فإن الححارب

الغادر جنس يباح دمه ، ثم منهم من يقتل و إن أسلم كما لو حارب بقطع الطريق أو باستكراه مسلمة على الزني ونحو ذلك .

قال تمالى : ( إِنَّمَا جَزَاء الذينَ يُحَارِ بُونَ اللهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فَى الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَمِّلُوا أَوْ يُصَلِّبُوا) (١) الآية ، ثم إنه لم يرفع العقو بة إلا إذا تابوا قبل القدرة عليهم ، وقد قدمنا أن هذا محارب مفسد ، فيدخل فى هذه الآية .

وعن مجاهد قال : أنى عمر برجل يسبُّ رسول الله صلى الله عليه وسلم فقتله ، ثم قال عمر : مَنْ سَبُّ الله أو سبَّ أحداً من الأنبياء فاقتلوه .

هذا ، مع أن سيرته في المرتد أنه يستتاب ثلاثا ، ويُطْمَمُ كل يوم رغيفا لعله يتوب ، فإذا أمر بقتل هذا من غير استتابة علم أن جُرْمه أغْلَظُ عنده من جرم المرتد الحجرد ، فيكون جرم سابه من أهل العهد أغْلَظَ من جرم من اقتصر على نقض العهد ، لاسما وقد أمر بقتله مطلقا من غير ثُذْيا (٢٠) .

وكذلك المرأة التي سَــَّبتِ النبي صلى الله عليه وسلم فقتلها. خالد بن الوليد ولم يستقبها دليل على أنها ليست كالمرتدة الحجردة .

وكذلك حديث محمد بن مسلمة لما حَلَفَ ليقتلَنَّ ابن يامين لما ذكر أن وطلبه لقتله بعد ذلك مدة طويلة، ولم ينكر المسلمون ذلك عليه ، مع أنه لو قتله لمجرد الردة لكان قد عاد إلى الإسلام بما أتى به بعد ذلك من الشهادتين والصلوات ولم يقتل حتى يستناب.

وكذلك قولُ ابن عباس فى الذمى يَرْمِى أمهات المؤمنين « إنه لا تو بة له » نصُ فى هذا الممنى ، وهذه القضايا قد اشتهرت ، ولم يبلغنا أن أحداً أنكر شيئا

<sup>(</sup>١) من الآية ٣٣من سورة المائدة (٢) ثنيا: أي استثناء

من ذلك \_كما أنكر عمر رضى الله عنه قتلَ المرتد الذي لم يُسْتَتَبُّ ، وكما أنكر ابن عباس رضى الله عنهما تحريق الزنادقه وأخبر أن حَدَّمُ القتل \_ فعلم أنه كأن مستفیضاً بینهم أن حَدَّ الساب أن يقتل ، إلا ما روى عن ابن عباس « مَنْ سَبِّ نبياً من الأنبياء فقد كَذَّب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهي ردة ؛ يستتاب، فإن تاب و إلا قتل » وهذا في سبِّ يتضمن جَحْدَ نبوة نبي من الأنبياء ، فإنه يتضمن تكذيب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا ريب أن مَنْ قال عن بعض الأنبياء إنه ليس بني وسبه بناء على أنه ليس بنبي فهذه ردة محضة ، ويتمين حلُ حديث ابن عباس على هذا أو نحوه إن كان محفوظاً عنه ؛ لأنه أخبر أن قاذف أمهات المؤمنين لا تُوْبَهَ له ، فكيف تكون حرمتهن لأجل سَبِّ رسول الله صلى الله عليه وسلم أعظم من حرمة نبي معروف مذكور في القرآن ؟ .

> للرسولحقوق التصديق بشو ته

الطريقة السادسة عشرة : أن الله سبحانه وتعالى أو جَبَّ لنبينا صلى الله عليه زائدة طي مجرد وسلم على القلب واللسان والجوارح حقوقا زائدة على مجرد التصديق بنبوته ،كما أوْجَبَ سبحانه على خَلْقه من العبادات على القلب واللسان والجوارح أموراً زائدةً على مجرد التصديق به سبحانه ، وحرم سبحانه لحرمة رسوله - مما يباح أن يفعل مع غيره — أموراً زائدة على نجرد التكذيب بنبوته .

فمن ذلك : أنه أمر بالصلاة عليه والتسليم بعد أن أخبر أن الله وملائكته يصلون عليه ، والصلاة تتضمن ثناء الله عليه ، ودعاء الخيرله ، وقر بته منه ، ورحمته له ، والسلام عليه يتضمن سلامته من كل آفة ؛ فقد جمعت الصلاة عليه والتسليم جميع الخيرات ، ثم إنه يصلى سبحانه عشراً على من يصلى عليه مرة واحدة حضاً للناس على الصلاة عليه ؛ ليسمدوا بذلك ، وليرحمهم ومن ذلك : أنه أخبر أنه أولى المؤمنين من أنفسهم ، فمن حقه أن يحب أن يؤقر المطشان بالماء ، والجائم بالطعام ، وأنه يحب أن يُوقي بالأنفس والأموال كما قال سبحانه وتعالى : ( ما كانَ لأهل للهيئة وَمَنْ حَوْ لَمُمْ مِنَ الأَعْرَابِ أَنْ يَهَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ اللهِ، وَلاَ يَرْغَبُوا بَأَنْفُسِهِمْ عَنْ نَفْسِهِم )(١)

فعلم أن رغبة الإنسان بنفسه أن يصيبه ما يصيب رسول الله صلى الله عليه وسلم من المشقة معه حرام .

وقال تعالى مخاطباً للمؤمنين فيما أصابهم من مشقات الحصر والجهادا: ( لَقَدْ كَانَ لَكُمُ فَى رَسُولِ اللهِ أَسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللهِ وَالْيَوْمَ الآخرَ وذَكَرَ اللهَ كَثيراً ) (٢٠ .

ومن حقه: أن يكون أحب إلى المؤمن من نفسه وولده وجميع الحلق كما دل على ذلك قوله سبحانه: ( قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُم وَأَبِنَاؤُكُم وَإِخُوانُكُم وَازُوَاجُكُم وَعَشِيرَ تُكُم ) إلى قوله: ( أحب إليكم مِن الله ورسوله ) ( الآية ، مع الأحاديث الصحيحة المشهورة كما في الصحيح من قول عمر : يارسول الله لأنت أحب إلى من كل شيء ، إلا من نفسي ، فقال : لا ياعمر ، حتى أكون أحب إليك من نفسك ، قال : فأنت والله يا رسول الله أحب الى من نفسي ، قال : الآن يا عمر ، وقال رسول الله عليه وسلم : إلى من نفسي ، قال : الآن يا عمر ، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يؤمن أحد كم حتى أكون أحب إليه من ولده ووالده والناس أجمعين متفق عليه .

 <sup>(</sup>١) من الآية ١٢ من سورة التوبة (٦) من الآية ٢١ من سورة الأحزاب
 (٣) من الآية ٢٤ من سورة التوبة

ومن ذلك : أن الله أمر بتعزيره وتوقيره فقال : (وَتُمَزِّرُوهُ وَتُوَوِّرُوهُ ('') والتعزير: أسم حامع لنصره وتأبيده ومنعه من كل مايؤذيه ، والتوقير: اسم حامع للكل ما فيه سكينة وطمأ نينة من الإجلال والإكرام وأن يعامل من التشريف والتحظيم بما يَصُونه عن كل ما يخرجه عن حد الوقار .

ومن ذلك : أنه حَصَّه في المخاطبة بما يليق به فقال: ( لاَ تَجُمَلُوا دُعاءَ الرَّسُولِ بَينَكُمُ كُدُعاء بَهْضِهِ بَهُ بَهْضًا (٢) فنهى أن يقولوا: يا محمد، أو يا أبا القاسم ، ولكن يقولوا: يا رسول الله ، يانبي الله ، وكيف لا يخاطبونه بذلك والله سبحانه وتعالى أكرمه في مخاطبته إياه بما لم يكرم به أحداً من الأنبياء ؛ فلم يَدْعُهُ باسمه في القرآن قط ، بل يقول ( يا أيها النبي قُل لأزاوجك إن كُنْتُنَ تُودْنَ الحَياة الله ثنياً وَزِينَتَهَا (٣) ) ( يا أيها النبي قل لأزواجك وَ بَناتك ونساء المؤمنين (١) ) ( يا أيها النبي إنا أحلاناك شاهداً ومُبَشِّراً ونذيراً (٧) ( يا أيها النبي إنا أرسلناك شاهداً ومُبَشِّراً ونذيراً (٧) ( يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك (١) ( يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك (١) ( يا أيها النبي أنها النبي أنها المُزمِّلُ قُمْر ( يا أيها النبي حَسْبُك الله (١٠) ) ( يا أيها النبي حَسْبُك الله (١١) ) ( يا أيها النبي حَسْبُك الله (١١) ) ( يا أيها النبي حَسْبُك الله (١١٠) ) ( يا أيها النبي حَسْبُك الله (١١٠) ) الآية مع أنه سبحانه قد قال : ( وقلنا يا آدَمُ الشكن أنت وزوجك (١١) ) الآية

<sup>(</sup> ١ ) من الآية ٩ سن سورة الفتح ( ٢ ) من الآية ٣٣ من سورة النور ( ٣ ) من الآية ٢٨ من سورة الأحزاب ( ٤ ) من الآية ٥٩ من سورةالأحزاب

<sup>(</sup> ٥ ) من الآية ٥٠من سورة الأحزاب ( ٦ ) من الآية ١من سورة الأحزاب

<sup>(</sup>٧) من الآية ٤٥ من سورة الأحزاب (٨) من الآية ١ من سورة الطلاق

<sup>(</sup> ٩ ) من الآية ١ من سورة التحريم (١٠) من الآية ٦٧ من سورة المائدة

<sup>(</sup>١١) من الآية ١ من سورة المزمل (١٢) من الآية ١ من سورة المدثر

<sup>(</sup>١٣) من الآية ٦٤ من سورة الأنفال (١٤) من الآية ٣٥من سورة البقرة

( يا آدمُ أُ بَيِثُهُمُ بأسمائهم (١) (يانوحُ إِنه ليس من أَهْلَكُ (٢) ( يا إبراهيم أَعْرِضُ عَنْ هَٰذَا (٢) ) ( يا مُوسى إنى اصْطَفَيْتُكَ عَلَى الناس (١) ) ( يا داودُ إنا جَعَلْنَاكَ خليفَ قَى الأرض (٥) ) ( يا عيسى ابنَ مَرْبَمَ اذْ كُرُ نعمتى عليك وعلى والدتك (١)

ومن ذلك : أنه حرّم التقدم بين يديه بالكلام حتى يأذَنَ ، وحرم رفع الصوت فوق صوته ، وأن يُجهر له بالكلام كا يجهر الرجل للرجل ، وأحبر أن ذلك سَبَبُ حُبُوطِ العملِ ، فهــــذا يدل على أنه يقتضى الكفر ؛ لأن العمل لا يحْبَطُ إلا به ، وأحبر أن الذين يَفَضُّون أصواتهم عنده هم الذين امتُحنت قلوبهم للتقوى ، وأن الله ينفر لهم ويرحمهم ، وأخبر أن الذين يُنادونه وهو فى منزله لا يعقلون ؛ لكونهم رفعوا أصواتهم عليه ، ولسكونهم لم يصبروا حتى منزله لا يعقلون ؛ لكونهم رفعوا أصواتهم عليه ، ولسكونهم لم يصبروا حتى يخرج ، ولسكن أزعجوه إلى الخروج .

ومن ذلك : أنه حرم على الأمة أن يؤذوه بما هو مُمبَاح أن يعاول به بعضهم بعضا ، تمييزا له ، مثل نكاح أزواجه من بعده ، فقال تعالى : ( وَمَا كَانَ لَكُمُ أَنْ تَوْدُوا رسول الله ، ولا أن تَنْكَحُوا أزوَاجَه من بَعْدهِ أَبداً ، إن ذلكم كان عند الله عظيما (٧٠) .

وأوجب على الأمة لأجله احترامَ أزواجِه ، وسِعامِنَ أَمْمِاتِ فِي التَّحرِيمِ وأَلاَ حَتَرَام ، فقال سبحانه وتعالى : ( النبيُ أَوْلَى اللَّوْمِنَـينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ ، وَأَذْ وَالْجِهُ أَمْهَا تُهُمْ (٨٠)

وأما ما أوجبه من طاعته والانقياد لأمره والتأسِّسي بفعله فهذا بابُ واسع ،

<sup>(</sup>١) من الآية ٣٣ من سورة البقرة (٢) من الآية ٤٦ من سورة هود

 <sup>(</sup>٣) من الآية ٧٦ من سورة هود (٤) من الآية ١٤٤ من سورة الأعراف

<sup>(</sup>٥) من الآية ٢٦ من سورة ص (٦) من الآية ١١٠ من سورة الماثدة

<sup>(</sup>٧) من الآية ٥٣من سورة الأحزاب (٨) من الآية ٦ من سورة الأحزاب

لكن ذاك قد يقال : هو من لوازم الرسالة ، و إنما الغرضُ هنا أن ننبه على بعض ما أوجبه الله له من الحقوق الواجبة والمحرمة مما يزيد على لوازم الرسالة ، محيث يجوز أن يَبْمَتَ الله رسولا ولا يوجب له هذه الحقوق .

ومن كرامته المتعلقة بالقول: أنه فرق بين أذَاه وأذى المؤمنين فقال تعالى: ( إن الذين يُوزْذُونَ الله ورسوله لعنهم الله فى الدنيا والآخرة وأَعد لهم عــذابا مهينا، والذين يُؤذونَ المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فَقَدِ احْتَمَاوا بهْتَانًا و إنما مبينا(١))

وقد تقدم أن في هذه الآية مايدل على أن حَدَّ مَنْ سبه القتل، كما أن حَد من سب غيره الجلد .

ومن ذلك : أن الله رفع له ذكره ؛ فلا يُذ كر الله سبحانه إلا ذكر معه ، ولا تصح للأمة خطبة ولا تَشَهّد حتى يشهدوا أنه عبده ورسوله ، وأو جَبَ ذكره في كل خطبة ، وفي الشهادتين اللتين هما أساس الإسلام ، وفي الأذان الذي هو شعار الإسلام ، وفي الصلاة التي هي عِمَاد الدين ، إلى غير ذلك من المواضع .

هذا ، إلى خصائص له أُخَرَ يطول تعدادها .

وإذا كان كذلك فعلوم أن سابه ومنتقصه قد ناقض الإيمــان به ، وناقض تعزيره وتوقيره ، وناقض رفع ذكره ، وناقض الصلاة عليه والتسليم ، وناقض تشريفه في الدعاء والخطاب ، بل قابل أفضل الخلق بما لا يقابل به أشر الخلق .

و يوضح ذلك أن مجرد إعراضه عن الإيمان به يبيح الدم مع عدم العهد، وإعراضه عن هذه الحقوق الواجبة يبيح العقوبة؛ فهـذا بمجرد سكوته عن تشريفه وتكريمه وتعظيمه، فإذا أنى بضد ذلك من الذم والسب والانتقاص

<sup>(</sup>١) من الآيتين ٧٥و٨٥ من سورة الأحزاب

والاستخفاف فلابد أن يُوجِب ذلك زيادةً على الدم والمقاب ؛ فإن مقادير المعقوبات على مقادير الجرائم ، ألا ترى أن الرجل لو قتل رجلا اعتباطاً لكان عقوبته القوّد ، وهو التسليم إلى ولى المقتول ، فإن انضم إلى ذلك قتله لأخذ المال مُجاهَرة صارت المقوبة تحتم القتل ، فإن انضم إلى ذلك أخد المال عوقب مع ذلك بالصلب ، وعوقب عند بعض الملاء أيضاً بقطع اليد والرجل حما ، مع أن أخذ المال سرقة لا يوجب إلا قطع اليد فقط ، وكذلك لو قذف عبداً أو ذمياً أو فاجراً لم يجب عليه إلا التعزير ، فلو قذف حرا مسلما عفيفا لوجب عليه الحد التام ، فلو قيل «إنه لا يجب عليه مع ذلك إلا ما يجب على مَنْ ترك عليه الحد التام ، فلو قيل «إنه لا يجب عليه مع ذلك إلا ما يجب على مَنْ ترك الإيمان به أو ترك المهد الذي بيننا وبينه » لسوى بين الساكت عن ذمّه وسبّه والمبالغ في ذلك ، وهذا غير جائز كما أنه غير عائز التسوية بين الساكت عن مدّحه والصلاة عليه والمبالغ في ذلك ، ولام في ذلك أن لايكون لخصوص سبة وذمه وأذاه عقوبة مع أنه من أعظم الجرائم ، وهذا باطل قطما .

ومعلوم أن لا عقو بة فوق القتل ، ثم [ ليس ] سوى الزيادة على ذاك إلا تمين قتله وتحتمه تاب أو لم يتب كحد قاطع الطريق؛ إذ لا يعلم أحد وَجَبَ أن بجلد لحصوص السب ، ثم يُقتل للكفر إذا كانت العقو بة لخصوص السب كانت حداً من الحدود ، وهذه مناسبة ظاهرة قد دل على صحتها دلالات النصوص السالفة من كون السب موجبا للقتل ، والعلة إذا ثبتت بالنص أو بالإيماء لم يحتج إلى أصل يقاس عليه الفرع ، وبهذا يظهر أنا لم نجمل خصوص السب موجبا للقتل إلا بما دل عليه من الكتاب والسنة والأثر ، لا بمجرد الاستحسان موجباً للقتل إلا بما دل عليه من الكتاب والسنة والأثر ، لا بمجرد الاستحسان والاستصلاح كما زعمه كمن لم يحظ ممآخذ الأحكام ، على أن الأصل الذي يقاس به هذا الفرع ثابت ، وهر :

الطريقة السابعة عشرة: وذلك أنا وجدنا الأصول التي دلَّ عليها الكتابُ أو السنة أو إجماع الأمة حكمت في المرتد وناقض العهد حكين ، فن لم يصدر منه

إلا مجرد الردة أو مجرد نقض العهد ثم عاد إلى الإسلام عصم دمه ، كما دل عليه كتابُ الله وسنةُ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد تقــدم ذكر بعص ما يدل على ذلك في المرتد، وهو في ناقض العهد أيضاً موجود بقوله في بعض مَنْ نقض العهد (ثُمُّ يَتُوب الله مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَلَى مَنْ يَشَاء (١) ) و بأن النبي صلى الله عليه وسلم قَبَلِ إسلام مَنْ أُسلم من بنى بكر وكانوا قد نقضوا العهد وَعَدَوْا عَلَى خُزَاعَة فَقَتَلُوهُم ، وقَبِلَ إسلام قريش الذين أعانوهم على قتالالسلمين حتى انتقض عهدهم بذلك ، ودلت سُنَّتا على أن مجـرد إسلامهم كاز، عاصا لدمائهم ، وكذلك في حَصْرِه لقريظة والنَّضيرِ مذكور أنهم لو أسلموا لكفَّ عنهم ، وقد جاء نفر منهم مسلمين فعصموا دماءهم وأمرالهم ، منهم ثعلبة بن سعية ، وأسد بن سعية ، وأسد بن عبيد ، ألموا في الليلة التي نزل فيهــــا بنو قر يظة على حكم رسول الله عليه الصلاة والسلام ، وخبره مشهور ، ومن تَعَلَّظت ردته أو نَقَضُه بما يضر المسلمين إذا عاد إلى الإسلام لم تسقط عنه المقو بة مطلقاً ، بليقتل إذا كان جنس ما فعله موجباً للقتل ، أو يعاقب بما دونه إز لم يكن كذلك، كمادلعليه قوله تمالى : ﴿ إنَّمَا جَزَاهُ الذين يحار بون الله ورسوله و يَسْمَوْن في الأرض فساداً(٢) ) الآية ، ركما دلت عليه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في قصة ابن أبى سَرْح، وابن زنيم، وفي قصة ابن خَطَل، وقصة مقيس بن حُبابة، وقصة العرنية ين وغيرهم ، وكما دل عليه الأصول المقررة؛ فإن الرجل إذا اقترن بردته قَطْعُ طريق أو قتــل مسلم أو زِ تَى أو غير ذلك ثم رجع إلى الإسلام أخذت منه الحدود ، وكذلك لو اقترن بنقض عهده الإضرار بالمسلمين من قطع الطريق أو قتل مسلم أُو زِ نَّى بمسلمة فإن الحدود تُشتوفى منه بعد الإسلام : إما الحدُّ الذي يجب على المسلم لو فعل ذلك، أو الحدُّ الذي كان واجباً قبل الإسلام، وهذا الرجل الساب قد وجد منه قدر واثد على جرد نقض العهد كما قدمنا في الإضرار بالمسلم الذي (١) من الآية ٢٧ من سورة التوبة (٢) من الآية ٣٣ من سورة المائدة

صار به أغْلَظَ جُرْما من مجرد ناقض العهد، أو فعل ما هو أعظم من أكثر الأمور المضرة كما تقدم ؛ فصار بمنزلة من قرآن بنقض عهده أذى المسلمين فى دم أو مال أو عرض وأشد ، و إذا كان كذلك فإسلامه لايزيل عنه عقو بة هذا الإضرار كما دلت عليه الأصول فى مثله ، وعقو بة هذا الإضرار قد ثبت أنه القتل بالنص ، والإسلام الطارىء لا يمنع ابتداء هذه العقو بة ؛ فإن المسلم لو ابتدأ بمثل هذا قتل لا يسقط بالتو بة كما تقدم .

و إذا لم يمنع الإسلامُ ابتداءها فأن لا يمنع بقاءها ودوامها أو لى وأحرى؛ لأن الدوام والبقاء أقوى من الابتداء والحدوث في الحسيات والعقليات والحكيات ألا ترى أن العدَّة والإحرام والردَّة تمنع ابتداء النكاح ، ولا تمنع دوامه ، ولا يمنع ابتداء وجوبِ القود وحدِّ الإسلام يمنع ابتداء وجوبِ القود وحدِّ القذف على المسلم إذا قتل أو قذف ذميا ، ولا يمنع دوامه عليه إذا أسلم بعد القتل والقذف .

ولو فرض أن الإسلام يمنع ابتداء قتل هذا ؛ فلا يجب أن يسقط القتلُ بإسلامه ؛ لأن الدوام أقوى من الابتداء ، وجاز أن يكون بمزلة القود وسكً القذف ؛ فإن الإسلام يمنع ابتداءه دون دوامه ، لا سيا والسبُ فيه حق لآدى ميت ، وفيه جناية متعلقة بعموم المسلمين ؛ فهو مثل القتل في المحار بة ليس حقًا لمين ، وإذا كان كذلك وجب استيفاؤه كغيره من المحار بين المفسدين .

يحقق ذلك أن الذمى إذا قطع الطريق وقتل مسلما فهو يمتقد فى دير جواز قتل المسلم وأخذ ماله ، و إنما حَرَّمه عليه العهدُ الذى ببننا و ببنه ، كما أنه يعتقد جواز السبِّ فى دينه ، و إنما حرَّمه عليه العهدُ ، وقطعُ الطريف قد يُغمَلُ استحلالا ، وقد يفمل استخفافاً بالحرمة لفرض ، كما أن سَبِّ الرسول قد يفعل استخفافاً بالحرمة لفرض ، كما أن سَبِّ الرسول قد يفعل استخفافاً بالحرمة لفرض ، فهو مثله من كل وجه ، إلا أن مَفْسَدة ذلك فى الدنيا ، وهى أعظم من مَفْسَدة الدبيا عند المؤمنين بالله ،

المالمين به و بأصره ، فإذا أسلم قاطع الطريق فقد تجدّد منه إظهار اعتقاد تحريم دم المسلم وماله ، مع جواز أن لا يني بموجب هذا الاعتقاد ، وكذلك إذا أسلم السابُ فقد تجدّد إظهار اعتقاد تحريم عرض الرسول مع جواز أن لا يني بموجب هذا الاعتقاد ، فإذا كان هناك يجب قتله بعد إسلامه ، فكذلك يجب قتله هنا بعد إسلامه ، و يجب أن يقال : إذا كان ذلك لا يسقط حده بالتو بة بعد القدرة فكذلك هذا لا يسقط حده بالتو بة بعد القدرة

ومَنْ أممن النظر لم يَسْتَرِبْ فى أن هذا محاربُ مفسد ، كما أن قاطع الطريق محاربُ مفسد.

ولا يرد على هذا سَبُ الله تعالى ؛ لأن أحداً من البشر لا يسبُه اعتقاداً إلا بما يراه تعظيا وإجلالا ، كرز عم أهل التثليث أن له صاحبة ووقداً ؛ فإنهم يمتقدون أن هذا من تعظيمه والتقرب إليه ، ومَنْ سَبَّه لا على هذا الوجه فالقول فيه كالقول فيمن سب الرسول على أحد القولين \_ وهو المختار كما سنقرره \_ ومن فرَق قال : إنه تعالى لا تلحقه غضاضة ولا انتقاص بذلك ، ولا يكاد أحد يفعل ذلك أصلا إلا أن يكون وَقْت غضب ومحو ذلك ، علاف سب الرسول ، فإنه يسبُه \_ انتقاصاً له واستخفافاً به \_ سَبًا يصدر عن اعتقاد وقصد إهانة ، وهو من جنس تلحقه الغضاضة ويقصد بذلك ، وقد يُسَبُ تُشَفِيًا وغيظاً ، ور بما حل منه في النفوس خبائل ، ونقر عنه بذلك خلائق ، ولا تزول مفسدة الزني وقطع ولا تزول مفسدة الزني وقطع الطريق ومحو ذلك بإظهار التوبة ، وكما لا يزول العار الذي يلحق بالمقذوف بإظهار القاذ في التوبة ، وكما لا يزول العار الذي يلحق بالمقذوف بإظهار القاذ في التوبة ، فكانت عقو بة الكفر يندرج فيها ما يتبعه من سب الرسول .

فإن قيل: قد تكون زيادة المقوبة على مجرد الناقض للعهد تحتم قتله ما دام كافراً ، مخلاف غيره من الكافرين ، فإن عقد الأمان والهُدُنة والدمة واسترقاقهم والمن عليهم والمفاداة بهم جائز في الجلة ، فإذا أتى مع حل دمه لنقض العهد أو لعدمه بالسب تمين قتله كما قررتموه ، وهكذا الجواب عن المواضع التي قَتَلَ النبي عليه الصلاة والسلام فيها من سَبّه ، أو أمر بقتله ، أو أمر أصحابه بذلك ، فإنها تدل على أن الساب يقتل وإن لم يقتل من هو مثله من السكافرين .

وكذلك قال النبى عليه الصلاة والسلام ليهود فى قصة ان الأشرف : « إنه لو قَرَّ كَمَا قَرَّ غيرُه ممن هو على مثل رأيه ما اغْتِيلَ ، ولـكنه نَالَ مِنَّا وهجانا بالشعر ، ولم يفعل هذا أحد منكم إلا كان السيف » .

و إذا كان كذلك فيكون القتل وجب لأمرين: للكفر، ولتغلظه بالسبّ، كما يجب قتل المرتد للكفر ولتغلظه بترك الدين الحق والخروج منه، فهي زال الكفر زال الموجب للذم، فلم يستقل بقاء أثر السب بإحلال الدم، وتبع الكفر في الزوال كما تبعه في الحصول، فإنه فرع للكفر ونوع منه، فإذا زال الأصل زالت جميع فروعه وأنواعه.

وهذا السؤال قد يمكن تقريره في شُبُّ من يدعى الإسلام ، بناء على أن السب فرع للردة ونوع منها ، وقد لا يمكن ؛ لأنه يتجدَّد من هذا بعد السب مالم يكن موجوداً حال السب ، بخلاف الكافر .

قلنا: وهذا أيضاً دليل على أن قتل الساب حد من الحدود ؛ فإنه قد تقدم أنه بجب قتله إن كان معاهداً ، ولا بجوز استبقاؤه بعد السب بأمان ولا استرقاق ، ولو كان إنما يُقتل لـكونه كافراً محارباً لجـاز أمانه واسترقاقه والمفاداة به ، فلما كان جزاؤه القتل عُـلم أن قتله حدّ من الحدود ، وليس بمنزلة قتــل سائر الـكفار .

ومن تأمَّل الأدلة الشرعية نصوصها ومقاييسها ـ مما ذكرناه ومما لم نذكره ـ

ثم ظن بعد هذا أن قتل الساب لمجرد كونه كافراً غير معاهد كقتل الأسير، فليس على بَصيرَة من أمره ، ولا ثِهَــة من رأيه .

وليس هذا من المَسَالِكِ المُحتملة . بَل من مسالك القطع ؛ فإن مَنْ تأمَّل دلالات الـكتاب والسنة ، وما كان عليه سَلَفُ الأمة ، وما توجبه الأصولُ الشرعية علم قطعا أن للسب تأثيراً في سَفْح الدم زائداً على تأثير مجرد الـكفر الخالى عن عهد .

نعم قد يقال : هو مقتول بمجموع الأمرين ، بناء على أن كفر الساب نوع منطّظ لا يحتمل الاستبقاء ككفر المرتد ؛ فيكون مقتولاً لكفره وسبه ، ويكون القتل حدًّا بمعنى أنه يجب إقامته . ثم يزول مُوجِبُه بالتو بة كقتل المرتد ؛ فهذا ليس بمساغ ، لكن فيما تقدم ما يضعف هذا الوجه ، ومع هذا فإنه لا يَقدَ ح في كون قتل الساب حدًّا من الحدود وجب لما في خصوص ظهور سب الرسول من المفسدة .

و إنما يبقى أن يقال : هذا الحد هل يسقط بالإسلام أم لا ؟

فنقول: جميع ما ذكرناه من الدلالات وإن دلت على وجوب قتله بعد إظهار التوبة ؛ فهى دالة على أن قتله حد من الحدود، وليس بمجرد الكفر، وهى دالة على هذا بطريق القطع ؛ لما ذكرناه من تفريق السكتاب والسنة والإجماع بين من اقتصر على السكفر الأصلى أو الطارىء أو نقض العهد وبين من سبّ الرسول من هؤلاء، وإذا لم يكن القتل لمجرد السكفر لم يبق إلا أن يكون حدًا، وإذا ثبت أنه يقتل لخصوص السب؛ لسكونه حدا من الحدود يكون حدًا، وإذا ثبت أنه يقتل لخصوص السب؛ لسكونه حدا من الحدود أن لا يسقط بالتوبة والإسلام ؛ لأن الإسلام والتوبة لا يسقطان شيئًا من الحدود الواجبة قبل ذلك إذا كانت التوبة بعد الثبوت والرقع إلى الإمام بالاتفاق

وقد دَلَّ القرآن على أن حدَّ قاطع الطريق والزَّاني والسارف والقاذف لا يسقط بالتو به بعد التمكن من إقامة الحد .

ودلَّتِ السنة على مثل ذلك في الزاني وعيره ، ولم يختلف المسلمون فيما علمناه أن المسلم إذا زني أو سرق أو قطع الطريق أو شرب الحمر فرفع إلى السلطان وثبت عليه الحدُّ ببينة ثم تاب من ذلك أنه تجب إقامة الحد عليه ، إلا أن يظن أحد في ذلك خلافا شاذا لا يمتدُّ به ؛ فهذه حدود الله ، وكذلك نو وجب عليه قصاص أو حد أو قذف أو عقوبة سب لمسلم أو معاهد ثم تاب من ذلك لم تسقط عنه المعقوبة ، وكذلك أيضاً لم يختلفوا فيما علمناه أن الذمي لو وجب عليه حد قطع الطريق أو حد السرقة أو قصاص أو حد قذف أو تمزير ثم أسلم وتاب من ذلك لم تسقط عنه عقوبة ذلك ، وكذلك أيضاً لوزني فإنه إذا وجب عليه حد الزي ثم أسلم لم يسقط عنه ، بل يقام عليه حد الزني عند من يقول بوجو به قبل الإسمال م ويقتل حتما عند الإمام أحمد إن كان زيّى فيض عهده

هذا مع الإسلام يجب ما قبله والتوبة تجب ما قبلها فيغفر للتائب ذنبه مع إقامة الحد عليه تطهيرا له وتنكيلا للناس عن مثل تلك الجريمة ، فتحصل بإقامة الحد المصلحة العامة \_ وهي زَجْر الملتزمين للاسلام أو الصغار عن سثل ذلك الفساد \_ فإنه لو لم يقم الحد عند إظهار التوبة لم يتأت إقامة حد في الغالب ؟ فإنه لا يشاء المفسد في الأرض إذا أخذ أن يُظهِر التوبة إلا أظهرها وأوشك كل فإنه لا يشاء المفسد من العظائم من الأقوال أو الأفعال أن يرتبكها ثم إذا أحيط به قال : إنى تائب

ومعلوم أن ذلك لودَرَأ الحد الواجب لتعطلت الحدود ، وظهر الفساد في البرو البحر ، ولم يكن في شرع العقو بات والحدود كثير مصلحة ، وهذا ظاهر لا خفاء به .

أثر التوبة النصوح

ثم الجانى لو تاب توبة نَصُوحاً فتلك نافعة فيا بينه وبين الله ، يغفر له ما سلف ، ويكون الحد تطهيرا وتكفيرا لسيئته ، وهو من تمام التوبة ، كما قال ما عزبن مالك للنبى صلى الله عليه وسلم « طَهِرْ ني » وقد جاء تائباً ، وقال تعالى لما ذكر كفارة قتل الخطأ ( فَمَنْ لم يَجِدْ فَصِيام شَهْرَيْنِ مُتَنَابِعَـ ثِ ، توبة من الله ، وكان الله عليا حكيا ) (١) وقال تعالى في كفارة الظمار : ( ذلك تُوعَظُون به ) (٢)

فيشتمل الحد مع التو بة على مصلحتين عظميتين :

مصلحة زجر النفوس عن مثل تلك الجريمة ، وهي أهم المصلحتين ؛ فإن الدنيا في الحقيقة ليست داركال الجزاء ، و إيما كمال الجزاء في الآخرة ، و إيما الغالبُ في العقو بات الشرعية الزَّجْر والنكال ، و إن كان فيها مقاصد أخر ، كما أن غالب مقصود العدَّة براءة الرحم ، و إن كان فيها مقاصد أخر ، ولهذا كانت هذه المصلحة مقصودة في كل عقو بة مشروعة .

والمصلحة الثانية: تطهير الجانى، وتكفير خطيئته، إن كان له عند الله خير أو عقوبة، والانتقام منه إن لم يكن كذلك، وقد يكون زيادة فى ثوابه ورفعة فى درجاته.

ونظيرُ ذلك المصائب المُقدَّرة فى النفس والأهل والمال ؛ فإنها تارة تكون كفارة وطَهُوراً ، وتارة تكون زيادةً فى الثواب وعلوًا فى الدرجات بم وتارة تكون عقابًا وانتقامًا .

لَكُن إذا تاب الإنسان سِرًا فإن الله يقبل تو بته سِرًا ، ويغفر له من غير إحْوَاجِ له إلى أن يُظهر ذنبه حتى يُقاَم حدم عليه ، أما إذا أعلن الفَسَادَ بحيث يراه الناس ويسمعونه حتى شهدوا به عند السلطان ، أو اعترف به هو عند السلطان ، فإنه لا يُطهره \_ مع التو بة بعد القدرة \_ إلا إقامته منه عليه ،

إلا أن فى التو بة \_ إذا كان الحد لله ، وثبت بإقراره \_ خلافاً سنذكره إن شاء الله تعالى ، ولهذا قال عليه الصلاة والسلام: « تعافو الحدود فيا بينكم ، فما بَلفني من حد فقدوَجَب وقال النبي عليه الصلاة والسلام لما شُفِع إليه فى السارقة: « تطهر خيراً لها » ، وقال : « مَنْ حَالَتْ شفاعتُه دون حد من حدود الله فقد ضادً الله فى أمره » ، وقال : « مَن ابْتُلِي من هذه القاذورات بشيء فليستتر بستر الله ، فإنه مَنْ يُبدُد لنا صَفْحَتِه أَنقم عليه كتاب الله » .

إذا تبين ذلك فنقول : هذا الذي أظهر سَبَّ رسول الله عليه الصلاة والسلام من مسلم ومعاهد قد أتى بهذه المفسدة التي تضمنت مع الكفر ونقض العهد ـ أذى الله ورسوله ، وانتهاك تلك الحرمة التي هي أفضـ ل حرمة المخلوقين ، والوقيمة في عرض لا يُسَاوى غيره من الأعراض ، والطعن في صفات الله وأفعاله وفي دين الله وكتابه وجميع أنبيائه والمؤمنين من عباده ؛ فإن الطعن في واحد من الأنبياء طعن في جميع الأنبياء كا قال سبحانه وتعالى : (أولَـــــــكُ في واحد من الأنبياء والمؤمنين من الأنبياء والمؤمنين المنافر ون حقًا ) (1) ، وطعن في مَنْ آمن بنبينا من الأنبياء والمؤمنين المتقدمين والمتأخرين ، وقد تقدم تقرير هذا .

ثم هذه العظيمة صدرت بمن التزم بمقد إيمانه أو أمانه أنه لا يفعل ذلك ؟ فإذا وجبت عقو بته على تلك الجريمة لخصوصها كما تقدم امتنع أن يسقط بما يظهره من التوبة كا تقدم أيضاً.

ثم هنا مسلكان :

المسلك الأول (٢٠ \_ وهو مسلك طائفة من أصحابنا وغيرهم \_ أن يقتل حدًّا لله كما يقتل القطع الطريق وللردة وللكفر ؛ لأن السب للرسول عليه

<sup>(</sup>۱) من الآية ١٥١من سورة النساء (٧) سيأتي المسلك الثاني في ص ٤٤٢ (١)

الصلاة والسلام قد تعلق به حق الله ، وحق كل مؤمن ؛ فإن أذاه ايس مقصوراً على رسول الله عليه الصلاة والسلام فقط كمن يسب واحداً من عُرْض الناس ، بل هو أذًى لكل مؤمن كان ويكون ، بل هو عندهم من أبلغ أنواع الأذى ، ويود كل مؤمن منهم أن يفتدى هذا العرض بنفسه وأهله وعرضه وماله ، كا تقدم ذكره عن الصحابة من أنهم كانوا يَبْدُلُون دماءهم في صون عرضه ، وكان رسول الله عليه الصلاة والسلام يمدح مَن فعل ذلك سواء قتل أو غلب ويسميه ناصر الله ورسوله ، ولو لم يكن السب أعظم من قتل بعض المسلمين لما جاز بَذْلُ الدم في در ثه كما لا يجوز بذل الدم في صون عرض واحد من الناس ، وقد قال حسان بن ثابت يخاطب أبا سهان الن الحارث :

مَعَجُوْتَ مَحَدِداً فَأَجَبِّتُ عَنْهُ وَعِنْدَ الله في دَاكَ الجُدرَاءُ فَإِنَّ أَبِي وَوَالِدَّ بِي وَعِبْرُ ضِي لِيرِ ضِي مَحْدِ مِنْكُمُ وِقَاءُ

وذلك أنه انتهاك للحرمة التي نالوا بها سَعادة الدنيا والآخرة ، وبها ينالها كل واحد سواهم ، وبها يقام دين الله ، و يرضى الله عن عباده ، و يحصل ما يحبه، وينتنى ما يبغضه ، كما أن قاطع الطريقو إن قتل واحداً فإن مَفسدة قطع الطريق تعمُّ جميع الناس ، فلم يفوض الأمر فيه إلى ولى المقتول .

نعم كان الأمر في حياة النبي عليه الصلاة والسلام مفوضاً إليه فيمن سَبّه: إن أحبّ عفا عنه ، و إن أحبّ عاقبه ، و إن كان في سبه حق لله ولجميع المؤمنين؟ لأن الله سبحانه بجعل حقه في العقو به تبعاً لحق العبدكا ذكرناه في القصاص ، وحقوق الآدميين تابعة لحق الرسول ، فإنه أو لي بهم من أنفسهم ، ولأن في ذلك تمكينه صلى الله عليه وسلم من أخذ العفو والأمر بالمرف والإعراض عن الجاهلين الذي أمره الله تعالى به في كتابه ، وتمكينه من العفو والإصلاح الذي يستحق به

أن يكون أجره على الله ، وتمكينه من أن يدفع بالتي هي أحسن السيئة كما أمره الله ، وتمكينه من استعطاف النفوس ، وتأليف القلوب على الإيمان ، واجتماع الحلق عليه ، وتمكينه من ترك التنفير عن الإيمان ، وما يحصل بذلك من المصلحة يغمر ما يحصل باستبقاء السابِ من المفسدة كما دل عليه قوله تعالى : (وَلَوْ كُنْتَ فَظًا غَلِيظَ الْقَلْبِ لاَ نَفْضُهُ وا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنهُمْ وَاسْتَفْفِرْ لمَ وَشَاوِرْهُمْ فَى الأَمْرِ)(١)

وقد بين رسول الله صلى الله عليه وسلم نفس هذه الحكمة حيث قال : « أَ كُرَهُ أَن يتحدَّثَ الناسُ أَن محمداً يقتلُ أصبحابه » وقال فما عامل به ابن أبيّ من الـكرامة « رَجَوْتُ أن يوامن بذلك ألفُ من قومه » فحقق الله رجاءه ، ولو عاقب كلَّ من آذاه بالقتل لخامر القلوب\_عَقْدًا أو وسوــة \_ أن ذلك لما في النفس من حب الشرف ، وأنه من باب غضب الملوك وقتلهم على ذلك ، ولو لم يبح له عقو بته لانتهك المرض ، واسـتبيحت الحرمة ، وانخلُّ ر باطُ الدين ، وضعفت العقيدة في حرمة النبوة ، فجمل الله له الأمرين ؛ فلما انقلب إلى رضوان الله وكرامته ، ولم يبق واحد مخصوص من الخلق إليه استيفاء هذه العقو بة والعفو عنها ، والحقُّ فهما ثابت لله سبحانه ورسول الله عليه الصلاة والسلام ، ولعباده المؤمنين ، وعلم كل ذى عقل أن المسلمين إنما يقتلونه لحفظ الدين ، وحفظ حمى الرسول ، ووقاية عرضه فقط — كما يقتلون قاطع الطريق لأَمْنِ النُّطُرُقَات من المفسدين ، وكما يقطعون السارق لحفظ الأموال ، وكما يقتلون المرتد صوناً للداخلين في الدين من الخروج عنه — ولم يبق هنا توهّم مقصود جزوى كما قد كان يتوهم في زمانه أن قتل الساب كذلك

<sup>(</sup>١) من الآية ٩٩١ من سورة آل عمران

وتقرير ذلك بالساب له من المسلمين ؛ فإنه قد كان له أن يعفو عنه مع أنه لا يحل للأمة إلا إراقة دمه ، فحاصله أنه في حياته قد غلّب في هذه الجناية حَقَّه ليتمكن من الاستيفاء والعفو ، و بعد موته فهي جناية على الدين مطلقاً ، ليس لها من يُعْدَكنه العفو عنها ، فوجب استيفاؤها ، وهذا مسلك خير لمن مَدَّر غَوْره .

کل شیء آباح 🛚 ثم

ل سيء اباح. الدم فهو فساد في الأرض

ثم هنا تقر يران:

أحدهما: أن يقال: السابُ من جنس المحارب المفسد، وقد تقدم فى ذلك زيادة البيان، ومما يؤيده أنه سبحانه وتعالى قال: ( مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَاد فى الأرْض فكا مما أوجب القتل فَسَاد فى الأرْض فكا مما أوجب القتل حقاً لله كان فساداً فى الأرض، و إلا لم يبح.

وهذا السب قد أباح الدم ، فهو فساد فى الأرض ، وهو أيضاً محاربة لله ورسوله على مالا يخفى ؛ لأن الحجاربة هنا – والله أعلم – إنما عُنِيَ بها الحجاربة بعد المسالمة ، لأن الحجاربة الأصلية لم يدخل حكمها فى هذه الآية ، وسبب نزولها إنما كان فعل مرتد وناقض عهد ، فعلم أنهما جميعاً دخلاً فيها ، وهذا قد حارب بعد المسالمة وأفسد فى الأرض ، فتمين إقامة الحد عليه .

الثانى: أن يكون السبُّ جناية من الجنايات الموجبة للقتل كالزنى ولمن لم يكن حراباً كراب قاطع الطريق؛ فإن من الفساد ما يوجب القبل وإن لم يكن حراباً، وهسذا فساد قد أوجب القبل، فلا يسقط بالتو بة كغيره من أنواع الفساد، إذ لا يُسْتشنى من ذلك إلا القبل للسكفر الأصلى أو الطارى، وقد قدمنا أن هذا القبل ليس هو كقبل سائر السكفار.

<sup>(</sup>١) من الآية ٣٢ من سورة المائدة

هل يسقط الإسلام كل فرع من فروع الكفر ؟

فإن قيل: فإذا كان السبُّ حدًّا لله فيجب أن يسقط بالإسلام كما يسقط حدُّ المرتد بالإسلام وكما يسقط قتل الـكافر بالإسلام ، وذلك أن مجرد تسميته يقولون: باب حد المرتد، ثم إنه يسقط بالإسلام، ثم إن هذا أمر لفظى لاتُناَط به الأحكام ، و إنما تناط بالمعانى ، وكل عقو بة لجرم فهى حد من حيث تزجره وتمنعه من تلك الجريمة وإن لم تسمَّ حداً ، لكن لا رَيْبَ أنه إنما يُقتل للكفر والسب، والسب لا يمكن تجريد. عن الكفر والحاربة حتى يفرض ساب قد وجب قتله وهو مؤمن أو معاهد باق على عهده كما يفرض مثل ذلك في الزاني والسارق والقادف ، فإن أولئك وجبت عقو باتُهم لتلك الجرائم ، وهي قبل الإسلام و بعده سواء ، وهذا إنما وجب عقو بته بجُرْيم هو من فروع الكفر وأنواعه، فإذا زَال الأصلُ تبعته فروعه ، فيكونالموجب للقتل أنه كافر محارب ، وأنه مؤذ لله ولرسوله ، كما قال النبي عليه الصلاة والسلام لمُقبَة بن أبي مُمَيْط لما قال «مالى أقْتَلُ من بينكم صبراً »؟ فقال له النبي صلى الله عليه وسلم « بكفرك وافتراثِكَ على رسول الله » ، والعلة إذا كانت ذات وصفين زال الحسكم بزوال أحدها .

ونحن قد نسلًم أنه يتحتم قتله إذا كان ذمياً كما يتحتم قتل المرتد لتغلظ كفره بأذى الله ورسواه كتغلظ كفر المرتد بترك الدين، لكن الإسلام يسقط كل حد تعلق بالكفر ، كما يسقط حد المرتد ، فلم ألحقتم هذا الحد بقاطع الطريق والزانى والسارق ولم تلحقوه بالمرتد ؟ فهذا نكتة هذا الموضع .

فنقول : لا يسقط شيء من الحدود بالإسلام ، ولا فرق بين المرتد وغيره فى المعنى ، بل كلّ عقو بة وجبت لسبب ماض أو حاضر ؛ فإنها تجب

لوجود سببها وتعدم لعدمه ، والـكافر الأصليُّ والمرتد لم يقتل لأجل ما مضي من كفره فقط، و إنما 'يقتل للـكفر الذي هو الآن موجود؛ إذ الأصل بقاؤه على ما كان عليه ، فإذا تاب زال السكفر فزال المبيــــ للدم ، لأن الدم لا يباح بالكفر إلا حالَ وجود الكفر، إذ المقصودُ بقتله أن تكون كلمة الله هي العليا ، وأن يكون الدين كله لله ، فإذا انقاد لـكلمة الله ودَانَ بدين الله حصل مقصود القتال ومطلوب الجهاد ، وكذلك المرتدُّ إنمــــا يقتل لأنه تاركُ للدين مُبَدِّلُ له ، فإذا هو عاد لم يبق مبدلا ولاتاركا ، و بذلك يحصل حفظ الدين ، فإنه لا بترك ميدلاله.

> الفرق بينقتل الساب

أما الزاني والسارق وقاطع الطريق فإنه سواء كان مسلماً أو معاهداً لم يقتل المرتد وقتل لدوامه على الزني والسب وقطم الطريق، فإن هذا غير ممكن، ولم يقتل لمجرد اعتقاده حِلَّ ذلك أو إرادته له ، فإن الذمى لا يُباَح دمه بهذا الاعتقاد ، ولا يباح دم مسلم ولا ذمي بمجرد الإرادة ، فعلم أن ذلك وجب جزاء على ما مضى وزَجْرًا عما يستقبل منه ومن غيره ، فمن أظهر سب الرسول من أهل الذمة أو صبه من المسلمين ثم ترك السبُّ وانتهى عنه فليس هو مستديمًا للسب كما يستديم الكافر المرتد وغيره على كفره ، بل أفْسَد في الأرض كما أفسد غيره من الزُّنَاة وقُطاع الطريق ، ونحن نخاف أن يتكرر مثلُ هذا الفساد منه ومن غيره كما نخاف مثل ذلك في الزاني وقاطع الطريق ؛ لأن الداعي له إلى ما فَعَلَه من السب ممـكن منه ومن غيره من الناس ، فوجب أن يعاقب جزاء بما كسب \_نـكَالاً من الله له ولغيره ، وهذا فرق ظاهر بين قتل المرتد والكافر الأصلي و بين قتل السابُّ والقاطع والزاني .

وبيانه أن السب من جنس الجريم\_\_\_ة الماضية ، لا من جنس الجريمة الدائمة ، لكن مَبْناًه على أن يوجب الحد لخصوصه ، لا لكونه كفراً ، وقد تقدم بيان ذلك . يوضح ذلك أن قتل المرتد والسكافر الأصلى ــإلا أن يتوب ـ يزيل مفسدة السكفر ؛ لأن الهام ً بالردة متى علم أنه لا يترك حتى يقتل أو يتوب لم يأتها ، لأنه ليس له غرض فى أن يرتد ثم يعود إلى الإسلام ، و إنما غرضُه فى بقائه على السكفر واستدامته .

فأما الساب من المسلمين والمعاهدين فإن غَرَضَه من السب يحصل بإظهاره و يَنْكُأ المسلمين بآذاه كما يحصل غرض القاطع من القتل والزاني من الزني ، وتسقط حرّ مَة الدين والرسول بذلك كاتسقط حرمة النفوس والأموال في قطع الطريق والسرقة ، و يؤذى عموم المسلمين أذًى يخشى ضرره كما يؤذيهم مثل ذلك من فعل القاطع والسارق و يو و عائم إنه إذا أخذ فقد يُظهر الإسلام والتوقير مع استبطانه العو د إلى مثل ذلك عند القدرة كما يُظهر القاطع والسارق والزاني العو د إلى مثل هذه الجرائم عند أمكان الفرصة ، بل ربما يتمكن من هذا السب بعد إظهار الإسلام عند شياطينه ما لم يتمكن قبل ذلك ، و يتنوع في أنواع التنقص والطعن غيظاً على ما فعل به من القهر والضغط حتى أظهر الإسلام ، مخلاف من لم يظهر شيئاً من ذلك حتى أسلم ؟ فإنه لا مَفْسَد ته ظهرت لنا منه ، و مخلاف المحارب الأصلى إذا قتَلَ وفعل الأفاعيل ؟ فإنه لا مَفْسَد ته ظهرت لنا منه ، و مخلاف المحارب الأصلى إذا قتَلَ وفعل الأفاعيل ؟ فإنه لا يمن لم يكن قد النزم الأمان على أنه لا يفعل شيئاً من ذلك.

وهذا قد كان النزم لنا بعقد الذمة أن لا يؤذينا بشيء من ذلك ، ثم لم يف بعهده ، فلا يؤمن إليه أن يلنزم بعقد الأيمان أن لا يؤ ذينا بذلك ولا ينى بعهده ، وذلك لأنه واجب عليه في دينه أن يني بالعهد فلا يظهر الطعن علينا في ديننا ، وهو عالم أن ذلك من النزام الأمور التي عاهدناه على أن لا يؤذينا بها ، وهو خائف من سيف الإسلام إن خالف ، كما أنه واجب عليه في دين الإسلام أن لا يتعرض للرسول بسوء ، وهو خائف من سيف الإسلام إن هو خالف ؛ فلم يتجد د له بإظهار الإسسلام جنس العاصم الزاجر ، بخلاف الحربي في ذلك ، يتجد د له بإظهار الإسسلام جنس العاصم الزاجر ، بخلاف الحربي في ذلك ، وإن كان في ضمن ذلك زَجْر لغيره من الناس عن الردّة ، ألا ترى أنه

لايشرع الستر عليه ، ولا يستحب التعريض للشهود بترك الشهادة عليه ، وتحب إقامة الشهادة عليه عند الحاكم ، ولا يستحب العفو عنه قبل الرَّفْع إلى الحاكم ، وإن كان قد ارتد سراً ؛ لأنه متى رفع إلى الحاكم استتابه فنجاه من النار ، وإن لم يتب قبله فقصر عليه مدة الكفر ، فكان رفعه مصلحة له تحضة ، مخلاف من استسر لقاذورة من القاذورات فإنه لا ينبغى التعرض إليه ، لأنه إذا رفع يقتل حما ، وقد يتوب إذا لم يرفع ، فلم يكن الرفع له مصلحة محضة ، وإنا المصلحة للناس، فإذا لم تظهر الفاحشة لم تضرهم .

ومنسب الرسول فإنما يقتله لأذاه لله وارسوله والمؤمنين ولطعنه في دينهم ، فكان بمنزلة مَنْ أظهر قطع الطريق والزني ونحوه ، المغلّب فيه جانب الرَّدْعِ والرَّجْرِ و إن تضمن مصلحة الجانى وكان قتله لأنه أظهر الفساد في الأرض ، وكذلك لوسب الذمي سراً لم يتعرض له ، وكذلك لاينبغي السترعليه ؛ لأن من أظهر الفساد لا يسترعليه بحال

وقوله « السب مستازم للكفر والحراب ، بخلاف تلك الجرائم » قلنا : ليس لنا سَب خال عن الكفر حتى تجرد العقو بةله ، بل العقو بة على مجموع الأصرين، وهـذه الملازمة لا تُوهِنُ أص السب ، فإن كونه مستازماً للكفر يوجب تغلظً عقو بته ، فإذا انفصل الكفر عنه فيا بعد لم يلزم أن لا يكون موجباً للعقو بة إذا كان هو فى نفسه يتضمن من المفسدة ما يوجب العقو بة والزجر كما دل عليه الكتاب والسنة والأثر والقياس .

ثم نقول: أقصى ما يقال أنه حد على كفر مغلظ فيه ضرر على المسلمين صَدَر عن مسلم أو معاهد، فن أين لهم أن مثل هذا تقبل منه التوبة بسد القدرة ؟ فإنا قد قَدَّمْنا أن التوبة إنما شرعت في حق مَنْ تجرَّدت ردته أو تجرد نقضه للعهد، فأما مَنْ تغلَظت ردته أو نقضُه بكونه مُضِرًا بالمسلمين فلابدً من عقو بته بعد التوبة.

هل السب مستازم للسكفر ؟ وقولهم « إن السب من فروع الكفر وأنواعه » فإن عَنَوْ ا أن الكفر يوجب هل السب من ذلك فليس بصحيح ، و إن عَنَوْ ا أن الكفر يبيح ذلك فنقول : لكن عَقْدُ فروع الكفر؟ الذمة حرَّم عليه في دينه إظهار ذلك ، كا حرَّم قتل المسلمين ، وسرقة أموالهم ، وقطع طريقهم ، وافتراش نسائهم ، وكا حرم قتالهم و إن كان دينهم يبيح له ذلك كله ، فإذا هو آدى المسلمين بما يقتضيه الكفر المجرد عن عهد فإنه بعاقب على ذلك ، و إن زال الكفر الموجب لذلك ، فيقتل و يقطع و يعاقب ، كذلك هنا يعاقب على ما آذى به الله ورسوله والمؤمنين مما يخالف عهده و إن كان دينه يبيحه .

وقولهم ﴿ إِن الزانى والسارق وقاطع الطريق قبل الإسلام و بعده سواء ﴾ قلنا : هو مثل الساب ً ؛ لأنه قبل الإسلام يمتقد استحلال دماء المسلمين وأموالهم وأعراضهم لولا العهد الذى بيمهم و بينه ، و بعد الإسلام إنما يمتقد تحريمهالأجل الدين ، وكذلك انتهاكه لعرض رسول الله صلى الله عليه وسلم يمتقد حِلّه لولا العهد الذى بيننا و بينه ، و بعد الدين إنما يمنعه منه الدين ، ولا فرق بين أن يَضُرَّ المسلمين في دينهم أو دنياهم .

وأما قولهم « إنما وجب قتله لأجل الأصرين فيسقط بزوال أحدها » فنقول، بل اجتمع فيه سببان كل مهما يوجب نوعاً من القتل مخالفا لنوع الآخر، وإن كان أحدها يستلزم الآخر؛ فالكفر يوجب القتل للكفر الأصلى أو للكفر الارتدادي ، وله أحكام معروفة ، والسب يوجب القتل للخصوصه حتى يندرج فيه قتل السكفر وقتل الردة ، وهذا القتل هو المفل في حق مثل هدذا ، حتى كان رسول الله صلى الله عليه وسلم له القتل والعفو ، وله القتل مع امتناع القتل بالكفر والردة ، وله القتل بعد سقوط القتل بالكفر والردة كما قدمنا من الدلائل على ذلك أثراً ونظراً ، و بينا أن في خصوص السب ما يقتضى الفتل لو فرض تجرده عن الكفر والردة ، فإذا انفصل عنه في أثناء الحسال

فِسقط موجب الـكفر والردة لم يسقط موجب السب، وقــد قدمنا فى المسألة الثانية دلائل على ذلك.

ثم نقول : هب أنه وجب لأجل الأمرين ، فالقتل الواجب لكفر متغلظ الإضرار إذا زال لا تسقط عقو بة فاعله فوجب أن لاتسقط عقو بة فاعل هذا ، والمقو بة التي استحقّها هي القتل .

وأيضاً ؛ فإن الإسلام الطارى، لا يمنع ما وجب من العقوبة ، وإن كان الإسلام يمنع وجوبها ابتداء كالقتل قَوَداً وكحد القذف ، فإنه إنما يجب بشرط كون الفاعل ذميا ، ولا يسقط بإسلامه بعد ذلك إذا كان المقتول والمقذوفذميا .

وأيضاً ؛ فإن الإسلام لا يمنع قتل الساب ابتداء ، فأنْ لا يَمْنَعَ قتله دَوَاما بطريق الأولى ، فقوله : « اجتمع سببان فزال أحدهما » ممنوع من بل الموجب ُ المقتل هذا لم يزل .

المسلك الثانى (1): أن يقتل حَدًّا للنبي صلى الله عليه وسلم ، كما يقتل قَوَداً قتل الله على الله على أن عقو بة قتل الساب حد وكما يجلد القاذف والساب لغيره من المؤمنين ، وقد تقدمت الدلالة على أن عقو بة المحافظة على شاتم النبي عليه الصلاة والسلام القتل ، كما أن عقو بة شاتم غيره الجلد ، وهذا عرض الرسول مَسْلَكُ كثير من أحجابنا وغيرهم .

ومن المعلوم الذي لا رَبِّبَ فيه أن الرجل لو سبَّ واحداً من المؤمنين ، أو سبَّ واحداً من أعيان الأمة ، وهو ميت أو غائب ؛ لوجب على مَنْ حضره من المسلمين أن ينتصروا له ، وإذا بَلَغَ الأمر إلى السلطان فإنه يعاقب هـذا الجرى عما يَزعُه عن أذى المؤمنين ، ثم إن كان حَيًّا وعلم فله أن يعفو عن سابه ، وأما إن تعذّر علمه لموته أو غيبته لم يجز المسلمين الإمساك عن عقو بة هذا ، وأما إن تعذّر علمه لموته أو غيبته لم يجز المسلمين الإمساك عن عقو بة هذا ، وإذا رفع إلى السلطان عاقبه وإن أظهر التو بة ؛ لأن هذا من المعاصى والذنوب المتعلقة بحق آدمى لا يمكن قيامه بطلب هذا الحد ، وكل ما كان كذلك لم تحتج

<sup>(</sup>١) سبق المسلك الأول في ص ٤٣٣ .

المقوبة عليه إلى طلب أحـد ، ولا تسقط بالتوبة إذا رُفع إلى السلطان ، ولهذا قلنا : إنَّ مَنْ سَبٌّ أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فإنه يجب أن يعزُّر ويؤدب أو يقتل، وإن لم يطالب بحقهم معين ؛ لأن نصر المسلمين واجب على كل مسلم بيده ولسانه ، فكيف على ولى الأمر ؟

وعلى هذا التقدير فنقول : إن سبُّ النبي عليه الصلاة والسلام كان موجبًا للقتل في حياته كما تقدم تقريره ، وكان إذا علم بذلك تولَّى هــــذا الحقُّ ، فإنْ أَحَبُّ استوفى ، و إن أحبُّ عَمَا ، فإذا تعذر إعلامُه لغيبته أو موته وجب على المسلمين القيامُ بطلب حقه ، ولم يجز العفو ُ عنه لأحد من الخلق كما لا يجوز العفو عن مَنْ سبَّ غيره من الأموات والفيَّاب.

وقد قَدَّمنا الدلائل على أن القتل لخصوص سـبه ، وأن المُعَلَّب فيه حقه حتى كان له أن يقتل مَنْ سَبِّه أو يعفو عنه ، كما للرجل أن يعاقب سَابَّه وأن يعفو عنه .

فإن قيل : هذا يبتني على مقدمتين :

هل لقذف الميت حد ؟

إحداها : أن قَذْفَ الميت موجب للحد ، وقد ذهب أبو بكر بن جعفر صاحبُ الخلاُّل إلى أنه لا حَدَّ لقذف ميث ؛ لأن الحيَّ وارثُهُ لم يُقذَف ، و إنما قذف الميت ، وحد القذف لا يستوفي إلا بعد المطالبة ، وقد تعذرت منه ، والحد لا يُورَث إلا بمطالبة الميت وهي منتفية ، والأكثرون 'يُثبتُونَ' الحد لقذف الميت ، لكن من الفقهاء من يقول : إنما يثبت إذا تضمَّن القَدْحَ في نسب الحيِّ ، وهو قول الحنفية و بعض أصحابنا ، وقيل عن الحنفية : لا يأخذ به إلا الوَّالد والولد ، ومن الفقهاء من يقول : يثبت مطلقا ، ثم هل يرثه جميع الوَرثة ، أو مَنْ سِـــوَى الزوجين لبقاء سبب الإرث، أو العصبة ُ فقط لمشاركتهم له في عَمُودِ نسبه ؟ فيه ثلاثة أقوال في مذهب الشافعي وأحمد .

الثانية: أن حَدَّ قذف الميت لا يستوفَى إلا بطلب الورثة ، وذلك أنهم لا يختلفون أنه لا يستوفى إلا بمطالبة الورَثَةِ أو بمضهم ، ومتى عَفَوْا سقط عند الأكثرين .

فعلى هذا ينبغى أن يسقط الحدُّ لقذف النيّ عليه الصلاة والسلام ؟ لأنه لا يُورَث ، ويكون كقذف مَنْ لا وارِثَ له ، وهذا ليسَ فيه حد قذف عند أكثر الفقهاء ، أو يقال : لا يستوفى حتى يطالب بمض الهاشميين و بعض القرشيين .

فنقول : الجواب من ثلاثة أوجه :

الفرق بينسب الرسولوقذف غيره

أحدها: أنا لم نجمل سبّ النبي عليه الصلاة والسلام وقَذْفَه من حد القذف الذي لا يستوفى حتى يطلبه المستحق ، فإن ذاك إنما هو إذا علم به ، وإنما هو من باب السبّ والشتم الذي يعلم أنه حرام باطل ، وقد تعذّر علم المسبوب به ، كما لو رمى رجل بعض أعيان الأمة بالكفر أو الكذب ، أو شهادة الزور ، أو سبّه سبّا صريحاً ، فإنا لا نعلم مخالفا في أن هذا الرجل يعاقبُ على ذلك كما يعاقب على ما ينتهكه من الحارم انتصاراً لذلك الرجل الكريم في الأمة ، وزَجْراً عن معصية الله كمن يسبّ الصحابة أو العلماء أو الصالحين .

الوجه الثانى: أن سُبّه سب لجيع أمته وطَمَن فى دينهم ، وهو سب تلحقهم به غَضَاضة وعار ، مخلاف سب الجماعة الكثيرة بالزبى ، فإنه يعلم كذب فاعله ، وهذا يوقع فى بعض النفوس رَيْباً ، وإذا كان قد آذى جميع المؤمنين أذّى يوجب القتل ، وهو حق نجب عليهم المطالبة به من حيث وجب عليهم إقامة الدين ، فيكون شبها بقذف الميت الذى فيه قَدْح فى نسب الحى إذا طالب به ، وذاك يتمين إقامته .

وبهذا يظهر الفرق بينه وبين غيره من الأموات على قول أبى بكر ، فإن ذلك الميت لا يتمدَّى ضرر قَذْفه فى الأصل إلى غيره ؛ فإذا تمدَّرت مطالبته أمكن أن يقال : لا يستوفى حدُّ قذفه ، وهنا ضررُ السبُّ فى الحقيقة إنما يعود إلى الأمة بفساد دينها وذُلُ عصمتها وإهانة مستمسكها ، وإلا فالرسولُ صلوات الله عليه وسلامه فى نفسه لا يتضرر بذلك .

وبهذا يظهر الفرق بينه و بين غيره في أن حد قذف الغير إنما ثبت لورثه أو لبعضهم ، وذلك لأن العار هناك إنما يلحق الميت أو ورثته ، وهنا العار يلحق جميع الأمة لا فرق في ذلك بين الهاشميين وغيرهم ، بل أى الأمة كان أقوى حبا لله ورسوله وأشد اتباعا له وتعزيراً وتوقيراً كان حظه من هدا الأذى والضرر أعظم ، وهذا ظاهر لا خَفاء به ، وإذا كان هذا ثابتاً لجميع الأمة ، فإنه مما يجب عليهم القيام به ، ولا يجوز لهم العفو عنه بوجه من الوجوه ؛ لأنه وجب لحق دينهم ، لا لحق دنياهم ، مخلاف حد قذف قريبهم فإنه وجب لحظ نفوسهم ودنياهم ، فلهم أن يتركوه ، وهذا يتعلق بدينهم ؛ فالعفو عنه عفو عن عنود عن انتهاك حرماته ، فظهر الجواب عن المقدمتين المذكورتين .

الوجه الثالث: أن النبئ صلى الله عليه وسلم لا يُورَثُ ؛ فلا يصح أن يقال : إن حق عرضه يختص به أهل بيته ، دون غيرهم ، كما أن ماله لا يختص به أهل بيته دون غيرهم ، كما أن ماله لا يختص به أهل بيته دون غيرهم ، بل أو لى ؛ لأن تعلق حق الأمة بعرضه أعظم من تعلق حقهم بماله ، وحينئذ فيجب المطالبة على كل مسلم ؛ لأن ذلك من تعزيره ونصره ، وذلك فرض على كل مسلم .

ونظيرُ ذلك أن يقتل مسلم أو معاهد نبيًا من الأنبياء ، فإن قتل ذلك الرجل متعين على الأمة ، ولا يجوز أن يجمل حق دمه إلى مَنْ يكون وارثًا له لوكان يورث: إنْ أَحَبَّ قتل ، وإن أُحَبَّ عفا على الدية أو مجانًا ، ولا يجوز تقاعد الأمة عن قتل قاتله ، فإن ذلك أعظم من جميع أنواع الفساد ، ولا يجوز

أن يسقط حق دمه بتوبة القاتل أو إسلامه ؛ فإن المسلم أو المعاهد لو ارتدًّ أو نقض العهد وقتل مسلما لوجب عليه القود ، ولا يكون ما ضَمَّه إلى القتل من الردة ونقض العهد مخففا لعقوبته ، وما أظن أحداً بخالف فى مثل هذا مع أن مجرَّد قتل النبى ردة ونقض للعهد باتفاق العلماء ، وعرضه كدمه ، فإن عقوبته القتل ، كما أن عقوبة دمه وعرضه ممنوع من المسلم بإسلامه ومن المعاهد بعهده ، فإذا انتهكا حرمته وجبت عليهما العقوبة لذلك .

سب الرسول الطريقة الثامنة عشرة \_ وهي طريقة القاضي أبي يعلى \_ أن سبَّ النبي عليه يتعلق به حق الصلاة والسلام يتعلق به حقان : حق لله ، وحق لآدى .

فأما حق الله فهو ظاهر ، وهو القَدْحُ في رسالته وكتابه ودينه وأما حق الآدمى فظاهر أيضاً ؛ فإنه أَدْخَلَ الْمَرَّةَ على النبي عليه الصلاة والسلام بهذا السب ، وأنالَهُ بذلك غَضَاضَةً وعارا .

والعقوبة إذا تعلق فيها حق لله وحق لآدى لم تسقط بالتوبة كالحسد في المحاربة؛ فإنه يتحتَّم قتلُه ، ثم لو تاب قبل القُدْرَة عليه سقط حق الله من انحتام القتل والصلب ، ولم يسقط حق الآدمى من القود ، كذلك هنا.

فإن قيل : المغلبُ هنا حق الله ، ولهذا لوعَفاَ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك لم يسقط بعفوه .

قلنا : قد قال القاضى أبو يعلى : فى ذلك نظر ، على أنه إنما لم يَسْقُطْ بعفوه لتعلق حق الله به ؛ فهو كالعدَّة إذا أسقط الزوج ُ حقَّه منها لم يسقط لتعلق حق الله بها ، ولم يدل هذا على أنه لا حق ً لآدمى فيها كذلكها ، فقد تردَّدَ القاضى أبو يعلى فى جواز عَنْو النبى صلى الله عليه وسلم فى هذا الموضع ، وقطع فى موضع آخر أنه كان له أن يُسْقط حق سبه ؛ لأنه حق له ، وذكر فى قول الأنصارى للنبى عليه الصلاة والسلام « أن كان أن عَمَّتك » (١) وقد عرض للنبى عليه الصلاة والسلام بما يستحق العقو بة ، ولم يعاقبه لأنه حَمَلَ قول النبى صلى الله الصلاة والسلام بما يستحق العقو بة ، ولم يعاقبه لأنه حَمَلَ قول النبى صلى الله

(١) كان ذلك في خصومة بين الأنصارى والزبير بن العوام بشأن ماء يسقى به الزرع

سب الرسول يتعلق به حق الله وحق الرسول،وأثر ذلك عليه وسلم للزبير بأنه قضى له على الأنصارى للقرابة ، وفي الرجل الذي أغلظ لأبي بكر ولم يعزره ، فقال القاضى : التعزير هنا وجب لحق آدمى ، وهو افتراؤه على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى أبي بكر ، وله أن يعفو عنه ، وكذلك ذكر أبن عقيل عنه أن الحق كان للنبي صلى الله عليه وسلم ، وله تركه ، وقال ابن عقيل : قد عرض هذا للنبي صلى الله عليه وسلم بما يقتضى العقو بة والتهجيم على النبي صلى الله عليه وسلم ، فوجب التعزير للحق الشرع ، دون أن يختصة في نفسه ، قال : وقد عَزَّره النبي عليه الصلاة والسلام محبس الماء عن زرعة ، وهو نوع ضرر وكسر لعرضه وتأخير لحقه ، وعندنا أن العقو بات بالمال باقية غير منسوخة ، وليس مختص التعزير بالضرب في حتى كل أحد .

وقول ابن عقيل هذا تضمن ثلاثة أشياء :

أحدها : أن هذا القول إنماكان يوجب التعزير لا القتل .

والثانى : أن ذلك واجب لحق الشرع ، ليس له أن يعفو عنه

الثالث: أنه عَزَّره بحبس الماء.

والثلاثة ضعيفة جدا . والصوابُ المقطوع به أنه كان له العفو كما دلت عليه الأحاديث السابقة لما ذكرناه من المعنى فيه ، وحينئذ فيكون ذلك مؤيداً لهذه الطريقة .

وقد دل على ذلك ما ذكرناه من أن النبي صلى الله عليه وسلم عاقبَ مَنْ سبه وآذاه فى الموضع الذى سقطَتْ فيه حقوقُ الله ، نعم صارسب النبي عليه الصلاة والسلام سبالميت ، وذلك لا يسقط بالتو بة البتة .

وعلى هذه الطريقة فالفرق بين سب الله وسب رسوله ظاهر ؛ فإن هناك الحق لله خاصة كالزنى والسرقة وشرب الخمر ، وهنا الحق لهما فلا يسقط حق الآدمى بالتو بة كالقتل فى الحجار بة .

الطريقة التاسعة عشرة : أنا قد ذكرنا أن النبي صلى الله عليه وسلم أراد لايعصم الإسلام من المسلمين قتل ابن أبي سَرْح ، وقد جاء مسلما نائباً ، وندر دم أنس بن زنيم يجب قبوله منه

إلى أن عَفا عنه بعد الشفاعة ، وأعرض عن أبي سفيان بن الحارث وعبدالله بن أبي أمية وقد جاءا مسلمين مهاجرين ، وأراق دماء مَنْ سَبّه من النساء من غير قتال وهن منقادات مستسلمات ، وقد كان هؤلاء حربيين لم يلتزموا ترك سبه ولا عاقدُونا على ذلك ؛ فالذي عقد الأيمان أو الأمان على ترك سبه إذا جاء تائبا يريد الإسلام ويرغب فيه إما أن يجب قبول الإسلام منه والكف عنه أو لا يجب، فإن قيل « يَجب » فهو خلاف سنة رسول الله عليه وسلم، وإن قيل « لا يجب» فهو دليل على أنه إذا جاء ليتوب ويسلم جاز قتله ، وكل من جاز قتله وقد جاء مسلما تائبا \_ مع علمنا بأنه قد جاء كذلك \_ جاز قتله وإن أظهر الإسلام والتو بة ، لا نعلم بينهما فرقاً عند أحد من الفقهاء في جواز القتل ، فإن إظهار إرادة الإسلام هي أول الدخول فيه ، كا أن التكلم بالشهاد تين هو أول الانتزام له ، ولا يعصم الإسلام إلا دم من يجب قبوله منه ، فإذا أظهر أنه يريده فقد بذل ما يجب قبوله ؟ فيجب قبوله كا لو آذاه ..

وهنا نكتة حسنة ، وهى أن ابن أبى أمية وأبا سفيان لم يزالا كافرين ، وليس فى القصة بيان أنه أراد قتلهما بعد مجيئهما ، و إنما فيها الإعراض عنهما ، وذلك عقوبة من النبى صلى الله عليه وسلم .

وأما حديث ابن أبى سَرْح فهو نص فى إباحة دمه بعد مجيئه لطلب البيعة ، وذلك لأن ابن أبى سرح كان مسلما فارتد وافترى على النبى عليه الصلاة والسلام وأبه كان يتمم له القرآن و يلقنه ما يكتبه من الوحى ، فهو ممن ارتد بسب النبى عليه الصلاة والسلام ، ومن ارتد بسبه فقد كان له أن يقتله من غير استتابة ، وكان له أن يعفو عنه ، و بعد موته تعين قتله .

وحديث ابن زُنَيم فإنه أسلم قبل أن يقدم على النبي صلى الله عليه وسلم مع بقاء دمه مندوراً مباحاً إلى أن عَفاً عنه النبي صلى الله عليه وسلم بعد أن رُوجِع في ذلك .

وكذلك النسوة اللاتى أمر بقتلهن إنما وَجْهه \_ والله أعلم \_ أنهن كن قد سببنه بعد المعاهدة فانتقض عهدهن ؛ فقتلت اثنتان ، والثالثة لم يعصم دمها حتى استؤمن لها بعد أيام ، ولوكان دمها معصوما بالإسلام لم يحتج إلى الأمان ، وهذه الطريقة مَبناها على أن من جاز قتله بعد أن أظهر أنه جاء ليسلم جاز قتله بعد أن أطهر أنه جاء ليسلم هو العاصم بعد أن أسلم ، فإن من لم يعصم دَمَه إلا عفو وأمان لم يكن الإسلام هو العاصم لدمه ، وإن كان قد تقدم ذكر هذا لكن ذكرناه لخصوص هذا المأخذ .

النصوصلم تفرقبین حال وحال

الطريقة الموفية عشرين: أن الأحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه مطلقة بقتل سابه ، لم يؤمر فيها بالاستتابة ، ولم يستثن فيها من أسلم ، كا هي مُطلقة عنهم في قتل الزاني المُحصَن ، ولو كان يُستثنى منها حال دون حال لوجب بيانُ ذلك ؛ فإن سَبَّ النبي عليه الصلاة والسلام قد وقع منه ، وهو الذي علق القتل عليه ، ولم يبلغنا حديث ولا أثر يعارض ذلك ، وهذا عنلاف قوله صلى الله عليه وسلم « مَنْ بَدَّلَ دينة مُ فَاقْتُلُوهُ » فإن المبدّل للدين هو المستمر على التبديل ، دون مَنْ عَادَ ، وكذلك قوله : « التّارك لدينه المُفارق للجماعة » فإن مَنْ عاد فيه لم يجز أن يقال : هو تارك لدينه ولا مفارق للجماعة » فإن مَنْ عاد فيه لم يجز أن يقال : هو تارك لدينه ، ولا مفارق للجماعة » وهذا المسلم أو المعاهد إذا سبّ الرسول ثم تاب لم يمكن أن يقال : ليس بساب للرسول ، أو لم يَسُت الرسول ، فإن هذا الوصف واقع ان يقال : ليس بساب للرسول ، أو لم يَسُت الرسول ، فإن هذا الوصف واقع عليه تاب أو لم يتب ، كا يقع على الزاني والسارق والقاذف وغيرهم .

الطريقة الحادية والعشرون: أنا قد قررنا أن المسلم إذا سبّ الرسول هل بين المسلم يقتل و إن تاب بما ذكرناه من النص والنظر ، والذي كذلك ، فإن أكثر والذي فرق ا ما يفرق به إما كون المسلم تبين بذلك أنه منافق أو أنه مرتد ، وقد وجب عليه حد من الحدود بستوفى منه ونحو ذلك ، وهذا المعنى موجود فى الذي ، فإن إظهاره للاسلام بمنزلة إظهاره للذمة ، فإذا لم يكن صادقًا فى عهده وأمانه فإن إظهاره للاسلام بمنزلة إظهاره للذمة ، فإذا لم يكن صادقًا فى عهده وأمانه ( ٢٩ — المسارم المسلول )

لم يعلم أنه صادق فى إسلامه و إيمانه ، وهو معاهد قد وجب عليه حد من الحدود ؛ فيستوفى منه كسائر الحدود .

وقولُ من يقول « قتلُ المسلم أوْلَى » يعارضه قولُ من يقولُ « قتلُ الذميُّ أُوْلَى ﴾ وذلك أن الذمئَّ دمُه أُخَفُّ حرمةً ، والقتل إذا وجب عليه في حال الذمة لسبب لم يسقط عنه بالإسلام .

يبين ذلك أنه لا يبيحُ دمَه إلا إظهار السب وصريحه ، بخلاف المسلم فإن دَمَه كَعْقُون ، وقد يجوز أنه غلط بالسب ، فإذا حَقَّقَ الإسلام والتو بة من السب ثبت العاصم مع ضعف المبيح ، والذمئ المبيحُ محققٌ والعاصمُ لا يَرْفَعُ ما وجب ، فيكون أقوى من هذا الوجه .

ُ أَلَا تَرَى أَنَ الْمُسَلِمُ لُو كَانَ مِنَافَقًا لَمْ يَقْتَصَرُ عَلَى السَّبِّ فَقَطَ ، بَلَ لَا بَد أَن تَظْهِر منه كَالَتُ مَكْفِرة غير ذلك ، بخلاف الذمي ؛ فإنه لا يُطلّبُ على كفره دليل"، و إنما يطلب على محار بته و إفساده ، والسبُّ من أظهر الأدِلَّة على ذلك كما تقدم .

لاتسقط عقوبة

الطريقة الثانية والعشرون : أنه سَبٌّ لمخلوق لم يُسلم عفوه ، فلا يسقط السب بالإسلام بالإسلام كسب سائر المؤمنين وأولى ؛ فإن الذميُّ لو سَبٍّ مسلماً أو مُعاهَداً ثم أسلم لموقب على ذلك بماكان يعاقَبُ به قبل أن يُسْلم ، فكذلك إذا سَبٌّ الرسولَ وأولى ، وكذلك يقال في المسلم إذا سبه .

تحقيقُ ذلك أن القاذف والشاتم إذا قَذَفَ إنسانًا فَرَفَمه إلى السلطان فتاب كان له أن يستوفي منه الحد ، وهذا الحدُّ إنما وجب لما ألحْقَ به من العار والغَضَاضة ؛ فإن الزنا أمر يُسْتَخْنَى منه ، فقَذْفُ المرء به يوجب تصديق كثير من الناس به ، وهو من الكبائر التي لا يساويها غيرُها في العار رَّالْمَنْقُصَة إذا تَحْقَق ، ولا يشبهه غيرُه في لحوق العار إذا لم يتحقق ، فإنه إذا

قذفة بقتل كان الحق لأولياء المقتول ، ولا يكاد يخلو غالباً من ظهور كذب الرامى به أو براءة المرمى به من الحق \_ بإبراء أهل الحق، أو بالصلح، أو بغير ذلك \_ على وَجْهِ لا يبقى عليه عار ، وكذلك الرَّمْى بالكفر فإن ما يُظهره من الإسلام يكذب هذا الرامى به ، فلا يضر إلا صاحبه ، ورَمْى الرسول صلى الله عليه وسلم بالقظائم يوجب إلحاق العار به والفضاضة ؛ لأنه بأى شىء ملى الله عليه وسلم بالقظائم يوجب إلحاق العار به والفضاضة ؛ لأنه بأى شىء رَمّاه من السب كان متضمناً للطعن فى النبوة ، وهى وَضف خنى ؛ فقد يؤثر كلامُه أثراً فى بعض النفوس ، فتو بته بعد أخذه قد يقال : إنما صَدَرَت عن خوف و تَقيّة فلا يرتفع العار والفضاضة الذى لحقه ، كا لا يرتفع العار الذى يلحق بالمقذوف بإظهار القاذف التو بَة ، ولذلك كانت تو بقه توجب زوال يلحق عله وفاقاً ، وتوجب قبول شهادته عند أكثر الفقهاء ، ولا يسقط الحد الذى للمقذوف ، فكذلك شاتم الرسول .

فَانَ قَيلَ : مَا أَظْهُرُهُ الله لنبيه مِن الآيات والبراهين الحَقَّقَةَ لَصَدَقَهُ فِي نبوتُهُ تَرْيِلُ عَارَ هَذَا السب ، وتبين أنه مُبرَّأً ، بخلاف المقذوف بالزني .

قيل: فيجب على هذا أن لو قذفه أحد بالزبى في حياته أن لا يجب عليه حد قذف ، وهذا ساقط ، وكان يجب على هذا أن لا يعبأ بمن يسبه ويهجوه ، بل يكون مَنْ يخرج عن الدين والعهد بهذا و بغيره على حَدَّ واحد ، وهو خلاف الـكتاب والسنة وما كان عليه السابقون ، و يجب إذا قَذَفَ رجل سفيه معروف بالسفه والفر ية مَنْ هو مشهور عند الخاصة والعامة بالعِقة مشهود له بذلك أن لا يحد ، وهذا كله فاسد ؛ وذلك لأن مثل هذا السب والقذف لا يُحاف من تأثيره في قلوب أولى الألباب ، و إنما يخاف من تأثيره في عقول ضعيفة وقلوب مريضة ، ثم سمع العالم بكذبه له من غير نكير يصغر الحرمة عنده ؛ ور بما طرق له شبهة وشك ، فإن القلوب سريعة نكير يصغر الحرمة عنده ؛ ور بما طرق له شبهة وشك ، فإن القلوب سريعة

التقلب، وكما أن حد القذف شُر عَ صَوْناً للعرض من التلطخ بهذه القاذورات، وسَتْراً للفاحشة ، وكَتْماً لها ، فشَرْعُ مايصون عرض الرسول من التلطيخ بما قد ثبت أنه برى، منه أوْ لَىٰ ، وسَتْرُ الكلات التي أوذِي بها في نيل منه فيها أولى ؟ لما فى ذكرها من تسهيل الاجتراء عليه ، إلا أن حد هذا السبُّ والقدف القتلُ لعظم موقعه وقبح تأثيره ؛ فإنه لولم يؤثر إلا تحقيرًا لحرمته أو فساد قلب واحد أو إلقاء شبهة في قلب كان بعض ذلك يوجب القتل ، بخلاف عرض الواحد من الناس ، فإنه لا مُحَاف منه مثل هذا ، وسيجيء الجواب عما يتوهم فرقا بين سب النبي صلى الله عليه وسلم وسبٌّ غيره في سقوط حده بالتو بة دون حد غيره .

> كل عقوبة وجبت على الدمى زيادة على الكفر لا تسقطبالإسلام

> > بعد التوبة

الطريقة الثالثة والعشرون : أن قتل الذميّ إذا سب إما أن يكون جائزا غير واجب أو يكون واجبا ، والاول باطل بما قد مناه من الدُّلائل في المسألة الثانية ، و بينا أنه قتل واجب ، و إذا كان واجبا فكلُّ قتل بجب على الذميُّ بل كُلُّ عَمْو بَهْ وَجَبَتَ عَلَى الذَّمَى بِقَدْرِ زَائَدْ عَلَى السَّكَفَرُ فَإِنَّهَا لَا تَسْقَطُ بِالْإِسْلامِ أَصْلا جامعًا وقياسًا جليًا ، فإنه يجب قتله بالزنى والقتل في قَطَّم الطريق و بقتل المسلم أو الذمي ، ولا يُسْقِط الإسلامُ قتلا واجبا ، وبهذا يظهر الفرق بين قتله وقتل الحربي الأصليُّ أو الناقض المحض ؛ فإن القتل هناك ليس وأجبا عينا ، و به يظهر الفرق بين هذا و بين سقوط الجزية عنه بالإسلام عند أكثر الفقهاء غير الشافعي فإن الجزية عند بعضهم عقوبة للمُقام على السكفر ، وعند بعضهم عوض عن حَقُّن الدَّمَاء ، وقد يقال : أجرة سكني الدَّار بمن لا يملك السكني فليست عقو بة وجبت بقدر زائد على الكفر

الطريقة الرابعة والعشرون : أنه قتل لسبب ماض فلم يسقط بالتوبة السبب الماضى والإسلام كالقتل للزنى وقطعالطريق، وعَـكُسهُ القتلُ لسبب حاضر ، وهو القتلُ يبقى موجبه لكفر قديم باق أو 'محدَّث جديد باق ، أعنى الكفر الأصلى والطارىء،

وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: « من لِهِ كَمْ بِنِ الأَشْرَف؛ قَإِنّه قَدْ الله وَرَسُولَه » فأس بقتله لأذّى ماض ، ولم يقل « فإنه يؤذى الله ورسوله » وكذلك ما تقد من الآثار فيها دلالة على أن السب أو جب القتل ، والسب كلام لا يدوم ويبقى ، بل هو كالأفعال المتصرمة من القتل والزنى ، وما كان هكذا فالحكم فيه عقو بة فاعله مطلقا ، بخلاف القتل للردة أو لله كفر الأصلى فإنه إنما يقتل لأنه حاضر موجود حين القتل ؛ لأن الكفر اعتقاد ، والاعتقاد يبقى في القلب ، و إنما يظهر أنه اعتقاد مما يظهر من قول و محوه ، فإذا ظهر فالأصل بقاؤه ، فيكون هذا الاعتقاد حاصلا في القلب وقت القتل ، وهذا وجه محقق ، بقاؤه ، فيكون هذا الاعتقاد حاصلا في القلب وقت القتل ، وهذا وجه محقق ، والإضرار ، وهذا أصل تقدر زائد على ذلك ، وهو ما جاء به من الأذى والإضرار ، وهذا أصل قد تمه على وجه لا يستريب فيه لبيب

سب النبي أذي يوجب القتل فلا يسقط بالتوبة الطريقة الخامسة والعشرون: أن هذا قتل تعلق بالنبي صلى الله عليه وسلم فلم يسقط بإسلام الساب ، كا لو قتل نبيا ، وذلك أن المسلم أو المحاهد إذا قتل نبيا ثم أسلم بعد ذلك لم يسقط عنه القتل ؛ فإنه لو قتل بعض الأمة لم يسقط عنه القتل بإسلام ، فكيف يسقط عنه إذا قتل النبي ؟ ولا يجوز أن يتخبر في قتل قاتل بعد الإسلام بين القتل والعفو عن الدية أو أكثر منها كما يتخبر في قتل قاتل من لاوارث له ؛ لأن قتل النبي أعظم أنواع الحجار بة والسعى في الأرض فسادا ، فإن هذا حارب الله ورسوله وسمى في الأرض فسادا بلاريب ، وإذا كان من قاتل على خلاف أمره محار با له ساعيا في الأرض فسادا فمن قاتلَه أو قتله فهو أعظم محار بة وأشد سعياً في الأرض فسادا، وهو من أكبر أنواع الكفر ونقض أعظم محار بة وأشد سعياً في الأرض فسادا، وهو من أكبر أنواع الكفر ونقض العهد ، وإن رعم أنه لم يقتله مستحلا كاذكره إسحاق بن رهوية من أن هذا إجماع من المسلمين ، وهو ظاهر ، وإذا وجب قتله عينا وإن أسلم وجب قتل سابه أيضاً وإن أسلم ؛ لأن كلاها أذى له يوجب القتل ، لا لمجرد كونه ردة أو نقض أيضاً وإن أسلم ؛ لأن كلاها أذى له يوجب القتل ، لا لمجرد كونه ردة أو نقض

عهد ، ولا تمثيلا له بقتل غيره أو سبه ، فإن سب غيره لا يوجب القتل ، وقتل غيره إَمَا فيه القَوَد الذي يتخير فيه الوارث أو السلطان بين القتل أو أخذ الدية ، وللوارث أن يعفو عنه مطلقا ، بل لـكون هــذا محار بةً لله ورسوله وسَعْيًا َ في الأرض فساداً ، ولا يعلم شيء أكثر منه ؛ فإن أعظم الذنوب الكفر ، و بعده قتل النفس ، وهذا أقبح الـكفر وقتل أعظم النفوس قَدْرًا ، ومن قال « إن حَدَّ سبه يسقط بالإسلام » ازمه أن يقول: إن قاتله إذا أسلم يصير بمنزلة قاتل مَنْ لا وارث له من السلمين ؛ لأن القتل بالردة ونقض العهد سَقَط ، ولم يبق إلا مجرد القُوَد كما قال بعضهم : إن قاذفه إذا أسلم جُلِدَ ثمانين ، أو أن يقول: يسقط عنه القُود بالكلية كما أسقط حد قذفه وسبه بالكلية، وقال: انغمر حَدُّ السب في موجب الكفر ، لا سيا على رأيه إن كان السب من كافر ذمي يستحل قتله وعداوته ثم أسلم بعد ذلك ، وأَقْبِحُ بهــذا من قول ، مَا أَنْكُرَهُ وَأَبْشَمَهُ ! و إنه ليقشعرُ منه الجلد أنْ تُطَلُّ دماه الأنبياء في موضع تُشْأَر [ فيه ] دماء غيرهم ، وقد جمل الله عامة ما أصاب بني إسرائيل من الذَّلة والمسكنة والغضب حتى سفك منهم من الدماء ما شاء الله ، ونهبت الأموال ، وزال الملك عنهم ، وسُبيتِ الذرية ، وصاروا تحت أيدى غيرهم إلى يوم القيامة ، إنما هو بأنهم كانوا يكفرون بآيات الله ، ويقتلون النبيين بغير الحق ، وكل من قتل نبيًّا فهــذا حالُه ، و إنما هذا بقوله : ﴿ وَ إِن نَـكَثُوا أَيمَا مَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ )(١) عطف خاص على عام ، وإذا كان هذا باطلا فنظيره باطل مثله ؛ فإن أذى النبي إما أن يندرج في عموم الكفر والنقض ، أو يُسَوَّى بينه و بين أذى غيره فما سوى ذلك ، أو يوجب القتل لخصوصه ؟ فإذا بَطَلَ القسمان الأوَّلاَن تعيَّن الثالث ، ومتى أوجب لخصوصه فلا رَيْبٌ أنه يوجبه مطلقاً .

<sup>(</sup>١) من الآية ١٢ من سُورة التوبة

واعلم أن منشأ الشبهة في هذه المسألة القياسُ الفاسدُ ، وهو التسوية في الجنس بين المتباينين تبايناً لايكاد يجمعهما جامع ، وهوالتسوية بين النبي وغيره في الدم أو في العرض إذا فرض عَوْدُ المنتهك إلى الإسلام ، وهو مما يعلم بطلابه ضرورة ، ويقشعر الجلد من التفوه به ؛ فإن مَنْ قتله للردة أو للنقض فقط ، ولم يجعل لخصوص كونه أذى له أثراً ، وإنما المؤثر عنده عموم وصف السكفر ، إما أن يُهدر خصوص الأذى أو يسوى فيه بينه و بين غيره زعاً منه أن جَعْله كفراً و نَقْضاً هو غاية التعظيم ، وهذا كلام مَنْ لم ير للرسول حقاً يزيد على مجرد تصديقه في الرسالة ، وسوَّى بينه و بين سائر المؤمنين فيا سسوى هذا الحق.

وهذا كلام خبيث يصدر عن قلة فقه ، ثم يجر إلى شُعْبة نفاق ، ثم يخاف أن يخرج إلى النفاق الأكبر ، و إنه خَليق به ، ومن قال هذا القول من الفقهاء لا يرتضى أن يلتزم مثل هذا الحذور ، ولا يَقُوهَ به ؟ فإن الرسول أعظم فى صدورهم من أن يقولوا فيه مثل هذا ، لكن هذا لازم قولهم لزوماً لا تحيد عنه ، وكنى بقول فساداً أن يكون هذا حقيقته بعد تحريره ، و إلا فمن تصور أن له حقوقاً كثيرة عظيمة مضافة إلى الإيمان به — وهى زيادة فى الإيمان به — كيف يجوز أن يهدر أذاه إذا فرض عَريًا عن الكفر أو يسوى بينه و بين غيره ؟ أرأيت لو أن رجلا سب أباه وآذاه كانت عقو بته المشروعة مثل عقو بة من سب غير أبيه أم يكون أشد لما قابل الحقوق بالعقوق ؟ وقد قال سبحانه وتعالى : ( فَلاَ تَقَلْ لَمَا أَفَ ولا تَنْهَرُهُما وَقَلْ لَمُما قَوْلا كريمًا ، وَاخفِض لهماً جَنَاحَ الذُل مِن الرَّحْمَة ) (١) الآية .

<sup>(</sup>١) من الآيتين ٢٣ و ٢٤ من سورة الإسراء

وفى مراسيل أبى داود عن ابن المسيب أن النبى عليه الصلاة والسلام قال: « مَن ضرَب أباه ُ فَاقْتُدُلُوه ُ » وبالجملة فلا يخنى على لبيب أن حقوق الوالدين لما كانت أعظم كان النكال على أذاها باللسان وغيره أشدً ، مع أنه ليس كفراً ، فإذا كان قد أو جَب له من الحقوق ما يزيد على القصديق ، وحَرَّم من أنواع أذاه ما لايستلزم التكذيب ، فلا بد اللك الخصائص من عقو بات على الفعل والترك ، ومما هو كالإجماع من المحققين امتناع أن يُسَوَّى بينه و بين غيره فى المقو بة على خصوص أذاه ، وهو ظاهم لم يبق إلا أن يكون القتل جزاء ما قو بل به من حقوقه بالمقوق جزاء وفاقا ، و إنه لقليل له ، ولعذاب الآخرة أشد من وقد لهن الله مؤذيه فى الدنيا والآخرة ، وأعد لهن الله مؤذيه فى الدنيا والآخرة ، وأعدً له عذا بًا ميها .

سب الرسوله الطريقة السادسة والمشرون: أما قد قدَّمنا من السنة وأقوال الصحابة أفظع جرما ما دل على قتل مَنْ آذاه بالتروج بنسائه ، والتعرض بهذا الباب لحرمته فى من التروج حياته ، أو بعدموته ، وأن قتله لم يكن حد الزى من وطء ذوات المحارم وغيرهن ، بنسائه بل لما فى ذلك من أذاه ؛ فإما أن يجعل هذا الفعل كفراً أو لا يجعل ، فإن لم يجعل كفراً فقد ثبت قتل مَنْ آذاه مع تجرده عن المكفر ، وهو المقصود ؛ فالأذى بالسبِّ وبحوه أغلظ ، وإن جُعل كفراً فاو فرض أنه تاب منه لم يجز أن يقال : يسقط القتل عنه ؛ لأنه يستلزم أن يكون من الأفعال ما يوجب القتل ، ويسقط بالتو بة بعد القدرة وثبوته غند الإمام ، وهذا لا عهد لنا به قى الشريعة ، ولا يجوز إثبات مالا نظير له إلا بنص ، وهو لعمرى سمح ، فإن إظهار التو بة باللسان من فعل تشتهيه النفوس سئول على ذى الفرض إذا أخذ

فيسقط مثل هذا الحد بهذا ، و إذا لم يسقط القتل الذي أوجبه هذا الأذى عنه فكذلك القتل الذي أوجبه أذى اللسان وأولى ' ؛ لأن القرآن قد غلَظ هذا على ذلك ، والتقدير أن كلاهما كفر ؛ فإذا لم يسقط قتل مَنْ أتى بالأدْ ني فأن لا يسقط قتل من أتى بالأدْ ني أولى ' .

ساب النبي شانىء لەفيجب أن يېتر

الطريقة السابعة والعشرون: أنه سبحانه وتعالى قال: (إنَّ شَا نَفَكَ هُوَ الأَبْتَرُ )(١) ؛ فأخبر سبحانه أن شابقه هو الأبتر، والبَثر: القطع، يقال: بَتَرَ بَبْرًا ، وسيف بَتَّار، إذا كان قاطعا ماضيا، ومنه في الاشتقاق الأكبر تبيراً إذا أهلكه ، والتَّبَار: الهلاك والخسران ، وبين سبحانه أنه هو الأبتر بصيفة الخصر والتوكيد لأبهم قالوا: إن محمداً ينقطع ذكرُه لأنه لاولد له، فبين الله أن الذي يَشْنَأه هو الأبتر لاهو، والشَّنان منه ما هو باطن في القلب فبين الله أن الذي يَشْنَأه هو الأبتر لاهو أعظم الشنان وأشدَّه ، وكل جُرم استحق فاعله عقوبة من الله إذا أظهر ذلك الجرم عندنا وجب أن نعاقبه ونقيم عليه حد الله ؛ فيجب أن تَنبَّرَ مَنْ أظهر شنآنه وأبدى عَدَاوته، وإذا كان ذلك واجبا وجب قتله ، وإن أظهر التوبة بعد القدرة ، وإلا لما انبتر له شاني، بأيدينا في غالب الأمر ؛ لأنه لا يشاء شاني، أن يُظهر شنآنه ثم يظهر المتآب بعد رؤية السيف إلا فعل ، فإن ذلك سمل على من يُظهر شنآنه ثم يظهر المتآب بعد رؤية السيف إلا فعل ، فإن ذلك سمل على من يخاف السيف .

تحقيق ذلك أنه سبحانه رتب الأنبتار على شنآنه ، والاسم المشتق المناسب إذا عُلَق به حكم كان ذلك دليلا على أن المشتق منه علة لذلك الحكم ؛ فيجب أن يكون شنآنه هو الموجب لانبتاره ، وذلك أخص عما تصمنه الشنآن من الكفر المحص أو نقض المهد ، والانبتار يقتضى وجوب قتله ، بل يقتضي

<sup>(</sup>١) من الآية ٣من سورة الكوثر

الجواب عن

انقطاع المين والأثر ، فلو جاز استحياؤه بعد إظهار الشنآن لـكان في ذلك إبقاء لعينه وأثره ، و إذا اقتضى الشنآن قطع عينه وأثره كان كسائر الأسباب الموجبة لقتل الشخص ، وليس شيء يوجب قتل الذمي إلا وهو مُوجبُ لقتله بمد الإسلام ؛ إذ الكفر المحض مجوِّز للقتل لا موجب له على الإطلاق ، وهذا لأن الله سبحانه لما رفع ذكر محمد عليه الصلاة والسلام فلا يذكر إلا ذكر معه ، ورفع ذكر من اتَّبعه إلى يوم القيامة ، حتى إنه يبقى ذكر مَنْ بلُّـغ عنه ولو حديثًا ، و إن كان غيرَ فقيهِ ، قطع أثرَ من شنأه من المنافقين و إخوانهم من أهل الكتاب وغيرهم ؛ فلا يبقى له ذكر حميد ، و إن بقيت أعيانهم وقَّتًا ما إذا لم 'يظهروا الشنآن، فإذا أظهروه 'محقِّت أعيانهم وآثارهم تقديراً وتشريعًا ، فلو استبقى من أظهر شنآنه بوجه ما لم يكن مبتورًا ؟ إذ البتر يقتضى قطعَه وَتَحقَّهُ من جميع الجوانب والجهات ؛ فلو كان له وجُهُ ۚ إلى البقاء لم يكن مبتوراً .

يوضح ذلك أن المقوبات التي شرعها الله نَكَالًا مثل قطع السارق ونحوه لا تسقط بإظهار التو بة ؛ إذ النكال لا يحصل بذلك ، فما شرع لقطع صاحبه وبَـ تُره وَتَحْقه كيف يسقط بعد الأخذ ؛ فإن هذا اللفظ يشمر بأن المقصودَ اصْطِلاَمُ صاحبه ، واستئصاله ، واجْتِياَحُه ، وقطع شنآنه ، وما كان بهذه المثابة كان عما يسقط عقو بته أبعد من كل أحد ، وهذا بين لمن تأمله ، والله أعلم .

والجواب عن حججهم : أما قولهم « هو مرتد فيستتاب كسائر المرتدين » حجيج المخالفين فالجوابُ أن هذا مرتدّ بمعنى أنه تكلم بكامة صار بها كافراً حَلاَلَ الدم ، مع جواز أن يكون مُصَدِّقا للرسول ، ممتر فا له بنبوته ، لكن موجب التصديق توقيره في المكلام؛ فإذا انتقصه في كلامه ارتفع حكم التصديق، وصار

بمنزلة اعتراف إبليس لله بالربوبية ، فإنه موجب للخضوع له ، فلما استكبر ليس كل موتد عن أمره بطل حكم ذلك الاعتراف ، فالإيمان بالله و برسوله قول وعمل — تجب استتابته أعنى بالعمل ما ينبعث عن القول والاعتقاد من التمظيم والإجلال — فإذا عمل ضد ذلك من الاستكبار والاستخفاف صار كافراً ، وكذلك كان قتل النبي كفراً باتفاق العلماء ، فالمرتد : كل مَن أتى بعد الإسلام من القول أو العمل عا يناقض الإسلام ، محيث لا يجتمع معه ، وإذا كان كذلك فليس كل من

وقع عليه اسم المرتد يحقن دمه بالإسلام ؛ فإن ذلك لم يثبت بلفظ عام عن

النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن أصحابه ، و إنما جاء عنه وعن أصحابه في نارس

مخصوصين أنهم استتابوهم أو أمروا باستتابتهم ، ثم إنهم أمروا بقتل السَّابُّ ،

وقتلوه من غير استتابة .

فهذه سنة النبى عليه الصلاة والسلام وخلفائه الراشدين وسأثر الصحابة تبين لك أن من المرتدين من يقتل ولا يستتاب ولا تقبل تو بته ، ومنهم من يستتاب وتقبل تو بته ، فمن لم يُوجَد منه إلا مجرد تبديل الدين وتركه وهو مُظهر لذلك فإذا تاب قبلت تو بته كالحارث بن سُويد وأصحابه والذين ارتدُّوا في عهد الصديق رضى الله عنه ، ومن كان مع ردته قد أصاب ما يبيح الدم من قتل مسلم وقطع الطريق وسب الرسول والافتراء عليه ونحو ذلك وهو في دار الإسلام غير ممتنع بفئة فإنه إذا أسلم يؤخذ بذلك الموجب للدم ، فيقتل للسب وقطع الطريق مع قبول إسلامه .

هذه طريقة من يقتله لخصوص السب وكونه حدًا من الحدود أو حقا للرسول ، فإنه يقول : الردة نوعان : ردة مجردة ، وردة مغلظة ، والتو بة إنما هي مشروعة في الردة الحجردة فقط دون الردة المغلظة ، وهذه ردة مغلظة ، وقد تقدم تقرير ذلك في الأدلة .

ثم الـكلمة الوجيزة فى الجواب أن يقال : جَمْلُ الردة جنسا واحداً تقبل تو بة أصحابه ممنوع ، فلابدله من دليل ، ولا نص ً فى المسألة ، والقياس متعذر لوجود الفرق .

ومن يقتله لدلالة السب على الزندقة فإنه يقول : هذا لم يثبت ؛ إذ لادليل يدل على صحة التو بة كما تقدم .

وبهذا حصل الجواب عن احتجاجهم بقول الصديق ، وتقدم الجواب عن قول ابن عباس ، وأما استتابة الأعمى أمَّ ولده فإنه لم يكن سلطاناً ، ولم تكن إقامة الحدود واجبة عليه ، و إنما النظر في جواز إقامته للحدِّ ، ومثل هذا لاريب أنه يجوز له أن ينهى السابُّ ويستتيبه ؛ فإنه ليس عليه أن يقيم الحد ، ولا يمكنه أن يشهد به عند السلطان وحده ، فإنه لا ينفع ، ونظيرُه في ذلك مَن كان يسمع من المسلمين كان من المنافقين توجب الكفر ، فتسارة ينقلها إلى النبى صلى الله عليه وسلم ، وتارة ينهى صاحبها و يخوفه و يستتيبه ، وهو بمثابة من ينهى من يمل منه الزبى أو السرقة أو قطع الطريق عن فعله لعله يتوب قبل أن يرفع إلى السلطان ، ولو رفع قبل التوبة لم يسقط حده بالتوبة بعد ذلك .

وأما الحجة الثانية ، فالجواب عمها من وجوء :

أحدها: أنه مقتول بالسكفر بعد الإسلام، وقولهم « كل من كفر بعد

سلامه فإن تنو بته تقبل » .

قلنا : هذا ممنوع ، والآية إنما دلت على قبول تو بة مَنْ كفر بعد إيمانه

إذا لم يَزْدَدُ كَفَرا ، أما من كَفر وزاد على الكفر فلم تدلَّ الآية على قبول تو بته ، بل قوله : ( إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَا بِهِمْ ، ثم ازْدَادُوا كُفراً ) (1) قد يتمسك بها من خالف ذلك ، على أنه إنما استثنى مَنْ تاب وأصلح ، وهذا لا يكون فيمن تاب بعد أخذه ، و إنما استفدنا سقوط القتل عن التائب بمجرد تو بته من السنة ، وهي إنما دَلَّتُ على من جَرَّد الردة مثل الحارث ابن سُويْد ، ودلَّتُ على أن مَنْ غلَّظُها كابن أبي سَرْح يجوز قتله بعد التو بة والإسلام .

الوجـه الثانى: أنه مقتول لـكونه كَفَرَ بعد إسلامه، ولخصوص السبِّ مَعْلَظًا لَجْرِمِهُ كَمَا تَقْدُمُ تَقْرُ بِرَهُ ، فَانْذَرَجَ فَى عموم الحديث مع كون السبِّ مَعْلَظًا لَجْرِمِهُ وَمُؤْكِداً لَقَتْلُهُ .

الوجه الثالث: أنه عام ، وأنه قد خصمنه تارك الصلاة وغيرها من الفرائض عند مَن يقتله ولا يكفره ، وخُصَّ منه قَتْلُ الباغي وقَتْلُ الصائل بالسنة والإجاع فاو قيل «إن السب موجب للقتل بالأدلة التي ذكرناها ، وهي أخص من هذا الحديث » لكان كلامًا صحيحاً.

وأما من يحتج بهذا الحديث في الذمي إذا سب مم أسلم فيقال له: هذا وجب قتله قبل الإسلام، والنبي صلى الله عليه وسلم إنما يريد إباحة الدم بعد حَقّنه بالإسلام، ولم يتعرض لمن وجب قتله ثم أسلم أي شيء حُكه ، ولا يجوز أن يُحمَل الحديث عليه ، فإنه إذا حُمل على حِل الدم بالأسباب الموجودة قبل الإسلام و بعده لزم من ذلك أن يكون الحربي إذا قتل أو زني ثم شهد شهادتي المحسلام و بعده لزم من ذلك أن يكون الحربي إذا قتل أو زني ثم شهد شهادتي الحق أن يقتل بذلك القتل والزبي ؛ لشمول الحديث على هذا التقدير له ، وهو باطل قطعا ، ولا يجوز أن يحمل على أن كل من أسلم لا يحل دمه إلا بإحدى الثلاث إن صدر عنه بعد ذلك ، لأنه يلزمه أن لا يُقْتَلَ الذمي بقتل أو زني

<sup>(</sup>١) من الآية ٩٠ من سورة آل عمران

صدر منه قبل الإسلام ؛ فعلم أن المراد أن المسلم الذي تكلم بالشهادتين يعصم دمه ، لا يبيحه بعد هذا إلا إحدى الثلاث ، ثم لو اندرج هذا في العموم لكان مخصوصا بما ذكر ناه من أن قتله حد من الحدود ، وذلك أن كل من أسلم فإن الإسلام يعصم دمه فلا يباح بعد ذلك إلا بإحدى الثلاث ، وقد يتخلف الحكم عن هذا المقتضى لمانع من ثبوت حد قصاص أو زنى أو نَقَض عهد فيه ضرر وغير ذلك ، ومثل هذا كثير في العمومات .

وأما الآية على الوجهين الأولين فنقول : إنما تدل على [أن] من كنفر بعد إيمانه ثم تاب وأصلح فإن الله غفور رحيم ، ونحن نقول بموجب ذلك ، أما مَنْ ضمَّ إلى الكفر انتهاك عَرض الرسول والافتراء عليه أو قَتَلَه أو قَتَلَ واحداً من المسلمين أو انتهك عِرْضَه فلا تدل الآية على سقوط المقوبة عن هذا على ذلك، والدليل على ذلك قوله سبحانه (إلا ً الذينَ تَأْبُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا)(١) فإن التوبة عائدة إلى الذنب المذكور، والذنب المذكور هو الكفر بعد الإيمان وهــذا أتى بزيادة على الـكفر توجب عقو بةً بخصوصها كما تقدم ، والآية لم تتعرض للتو بة من غير الـكفر، ومن قال « هو زنديق » قال : أنا لا أعلم أن هذا تاب، ثم إن الآية إنما استثنى فيها مَنْ تاب وأصلح، وهذا الذى رفع إلى لم يُصْلح ، وأنا لا أَوْخر المقو بة الواجبة عليه إلا أن يظهر صَلاَحُه ، نعم الآية قد تعم من فعل ذلك ثم تاب وأصلح قبل أن يرفع إلى الإمام ، وهذا قد يقول كثير من الفقهاء بسقوط العقو بة ، على أن الآية التي بعدها قد تُشْعر بأن المرتد قسمان : قسم تقبل تو بته ، وهو من كفر فقط ، وقسم لاتقبل تو بته ، وهو مَنْ كَفَرَ ثُمَ ازْدَادَ كَفَرًا ، قال الله سبحانه وتعمالي : ﴿ إِنَّ اللَّهِ بِنَ كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَا بِهِمْ ، مُمَّ ازْدَادُوا كُفْرًا ، لَنْ تُقْبَلَ تَوْ بُتُهُمْ )(٢) وهذه الآية وإن كان قد تأوُّلها. أقوام على مَن ِ ازداد كفرا إلى أن عايَنَ الموتَ فقد يستدل بعمومها (١) من الآية ٨٩ من سورة آل عمران (٢) الآيتان ٩٠ من سورة آل عمران

على هذه المسألة فقال: من كفر بعد إيمانه وازداد كفرا بسب "الرسول ونحوه لم تقبل تو بته ، خصوصا من استمر به أزدياد الكفر إلى أن ثبت عليه الحد وأراد السلطان قتله ، فهذا قد يقال: إنه ازداد كفراً إلى أن رأى أسباب الموت ، وقد يقال فيه: ( فَلَمَّ رأُوا بأسناً قالُوا آمَنَا بالله وَحْدَه ) (١) إلى قوله (فلم يَكُ يَنْفُعُهُمُ إِيمَانَهُمْ لمَا رَأُوا بأسناً ) (١) وأما قوله سبحانه وتعالى: ( قُلْ للّذِينَ يَنْفُعُهُمُ إِيمَانَهُمْ لمَا رَأُوا بأسناً ) (١) وأما قوله سبحانه وتعالى: ( قُلْ للّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُنْفَرُ لَهُمْ مَاقَدُ سَلَفَ ) (٢) فإنه يُفْفَرُ لهم ما قد سلف من الآثام ، وأما من الحدود الواجبة على مسلم مرتد أو معاهد فإنه يجب استيفاؤها بلا تردد ، على أن سياق الحكلام يدل أنها في الحربي .

<sup>(</sup>۱) من الآيتين ٨٤و٨٥ من سورة غافر (٣) من الآيتين ٣٠ و ٣٦ من سورة الأنفال الأحزاب

بذلك أنه يهدم الآثام والذنوب التي سأل عمرو مغفرتها ، ولم يَجْرِ للحدود ذكر ، وهي لاتسقط بهذه الأشياء بالانفاق ، وقد بين صلى الله عليه وسلم في حديث ابن أبي سَرْح أن ذَنْبه سقط بالإسلام ، وأن القتل إنما سقط عنه بعَفُو النبي صلى الله عليه وسلم كما تقدم ، ولو فرض أنه عام فلا خلاف أن الحدود لا تسقط عن الدي بإسلامه ، وهذا منها كما تقدم .

وأُمَّا قُولُهُ سَبِحَانُهُ وَتَعَـَّالِي : ( إِنْ أَمْفُ عَنْ طَأَنْفِقَرٍ مِنْكُمْ 'نَعَذَّبُ ' طَأَنْفَةً )(١) فالجواب عنها من وجوه :

أحدها : أنه ليس في الآية دليل على أن هذه الآية نزلت فيمن سب النبي صلى الله عليه وسلم وشتمه ، و إنما فيها أنها نزلت في المنافقين ، وليس كـل منافق يسبه و يشتمه ، فإن الذي يشتمه من أعْظَـم المنافقين وأقبحهم نفاقاً ، وقد ينافق الرجل بأن لا يعتقد النبوة وهو لا يشتمه كحال كثير من الكفار ، ولو أن كل منافق بميزلة من شَمَّمه الكان كل مرتد شاعاً ، ولاستحالت هذه المسألة ، وليس الأمر كذلك ، فإن الشُّتم قدر زائد على النفاق والـكفر على ما لايخفي ، وقد كان ممن هو كافر مَنْ يُحبه ويَوَدُّه و يصطنع إليه المعروف خلق كشير ، وكان ممن يكف عنه أذاهِ من الكفار خلق كثير أكثر من أولئك وكان ممن يحار به ولا يشتمه خلق آخرون ، بل الآية تدل على أنهـــا نرَلت في منافقين غير الذين يؤذونه ، فإنه سبحانه وتعالى قال : ﴿ وَمِنْهُمُ اللَّهِ بِنَ ۖ يُؤْذُونَ النَّى ﴾ [الى قوله ﴿ يَحْذَر المَنَافَقُونَ أَنْ تُنَزِّل عَلَيْهِمْ سورة تنبئهم بمـــا ف ُقلوبِهِمْ ، قلِ اسْتَهِرْتُوا إِنَّ اللهُ مُخْرِجِ مَا تَحْدُرُونَ ، وَ لَئِنْ سَأَلْتُهُمْ ۚ لَيَقُولُنَّ إِمَا كَنَا نَخُوضٌ وَ نَلْعَبُ قُلُ أَ بِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولُهِ كُنْتُمْ تَسْتَهُوْ ثُونَ ؟ لاَتَمْتَذُرُوا قَدْ كَفَرْتُمُ بَعْدَ إيمانكم"، إنْ نَمْفُ عن طَأَيْفة منكم 'نَعْذَّبْ طَأَتْفة بأنهم كِانُوا مجرمين )(٣) ؛ (١) من الآية ٦٦ من سورة التوبة (٣) من الآية ٦٦ من سورة التوبة

<sup>(</sup>۱) من الآیه ۲۶ من سورهانبوبه -- (۲) من الآیه ۲۱ من سوره البو (۳) من الآیات ۲۶ - ۲۶ من سورة التوبة

فليس فى هــذا ذكر سب ، و إنمــا فيه ذكر استهزاء بالدين مالايتضمن سباً ولاشتما للرسول .

وفى هذا الوجه نظركا تقدم فى سبب نُزُولها ، إلا أن يقال : تلك الـكلمات ليست من السب المختلف فيه ، وهذا ليس مجيد .

الوجه الثانى: أنهم قدد كروا أن المعفَّو عنه هو الذى استمع أداهم ولم يتكلم وهو مَخْشِئُ بن حمير، هو الذى تِيبَ عليه، وأما الذين تكلموا بالأذى فسلم يعف عن أحد منهم .

يحقق هـذا أن العفو المطلق إنما هو ترك المؤاخذة بالذب وإن لم يتب صاحبه، كقوله تعالى: (إنَّ الذينَ تَوَلوْا مِنْكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ إِنَّمَا اللهِ عَنْهُمُ )(1)، والكفر لايعفى السَّرَ لهمُ الشَّيْطانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا، وَلَقَدْ عَفَا الله عَنْهُمُ )(1)، والكفر لايعفى عنه ؛ فعلم أنّ الطائفة المعفو عنها كانت عاصية لا كافرة — إما بسماع الكفر دون إنكاره، والجلوس مع الذين يَخُوضون في آيات الله ، أو بكلام هو ذَنْبُ وليس هو كفرا، أو غير ذلك — وعلى هـذا فتـكون الآية دالة على أنه لابدً من تعذيب أولئك المستهزئين ، وهو دليل على أنه لاتو بَة لهم ؛ لأنه من أخبر الله بأنه يعذب وهو مُمَيِّن امتنع أن يتوب تو بة تمنع العذاب ، فيصلح أن يُجْعل هذا دليلا في المسألة .

الوجه التالث: أنه سبحانه وتعالى أخبر أنه لابد أن تمذ ب طائفة من هؤلاء إن عَفا عن طائفة ، وهذا يدل على أن المذاب واقع بهم لا تحالة ، وليس فيه ما يدل على وقوع المفو ؛ لأن العفو معلق بحرف الشرط ، فهو محتمل ، وأما العذاب فهو واقع بتقدير وقوع العفو ، وهو بتقدير عدمه أو قع ' ؛ فعلم أنه لابد من التعذيب : إما عاما ، أو خاصا لهم ، ولو كانت تو بهم كلهم مر بحوة صحيحة لم يكن كذلك ؛ لأنهم إذا تابوا لم يعذبوا ، وإذا ثبت أنهم لابد أن صحيحة لم يكن كذلك ؛ لأنهم إذا تابوا لم يعذبوا ، وإذا ثبت أنهم لابد أن

يعذبهم الله لم يجز القول بجواز قبول التو بة منهم و إنه يحرم تعذيبهم إذا أظهروها ، وسواء أراد بالتعذيب بعذاب من عنده أو بأيدى المؤمنين ؛ لأنه سبحانه وتعالى أمر نبيه فيا بعد بجهاد الكفار والمنافقين ، فكان مَنْ أظهره عُذِّبَ بأيدى المؤمنين ، ومن كتمه عذبه الله بعذاب من عنده ، وفي الجلة فليس في الآية دليل على أن العفو واقع ، وهذا كاف هنا .

الوجه الرابع: أنه إن كان في هذه الآية دليل على قبول تو بنهم فهو حق وتكون هذه التو بة إذا تابوا قبل أن يثبت النفاق عند السلطان كا بين ذلك قوله تعالى: (أَنْ لَمْ يَنْتَهُ الْمُنَافِقُونَ وَالذِينَ فَى قُلُو بِهِمْ مَرَضٌ )(1) الآيتين؛ فإنها دليل على أن مَنْ لم ينته حتى أخذ فإنه يقتل ، وعلى هذا فلمله والله أعلم عنى : (إن نَمْفُ عن طائفة منكم)(٢) وهم الذين أسَرُوا النفاق حتى تابوا منه (نُمَذَّب طائفة ) وهم الذين أظهروه حتى أخذوا ؛ فتكون دالة على وجوب تعذيب من أظهره .

الوجه الخامس: أن هذه الآية تضمنت أن العفو عن المنافق إذا أظهر النفاق وتاب أو لم يتب فذلك منسوخ بقوله تعالى: (جَاهِدِ الْسَكُفَارَ وَالْمُنَافِقِينَ ) (٢٠) السَافِناه و بينًاه .

ويؤيده أنه قال (إن نَمْفُ) ولم يبت ، وسبب البزول يؤيد أن النفاق ثبت عليهم ولم يعاقبهم النبي صلى الله عليه وسلم ، وذلك كان في غزوة تَبُوكَ قبل أن تنزل براءة ، وفي عقبها نزلت سورة براءة فأمر فيها بنَبذِ العمود إلى المشركين وجهاد الكفار والمنافقين .

فالجواب عما احتج به منها من وجوه :

أحدها: أنه سبحانه وتعالى إنما ذكر أنهم قالوا كلة الكفر، وَهَوَّا بما لم ينالوا، وليس في هذا ذكر للسب، والكفر أعم من السب، ولا يلزم من ثبوت (١) الآيتان ٢٠و١٦من سورة الأحزاب (٢) من الآية ٢٦من سورة النوبة

(٣) من الآية ٧٣ من سورة التوبة

الأجوبة عن

شبه المخالفين

الأعم ثبوتُ الأخص ، لكن فيا ذكر من سبب نزولها مايدلُ على أنها نزلت فيمن سب؛ فيبطل هذا .

الوجه الثاني : أنه سبحانه وتعالى إنما عَرَضَ التو بة على الذين يحلفون بالله ما قالوا ، وهذا حالُ مَنْ أنكر أن يكون تكلُّم بكفر وحلف على إنكاره ، فأعلم الله نبيَّه أنه كاذب في يمينه ، وهذا كان شأن كثير ممن يبلغ النبيِّ صلى الله عليه وسلم عنه الكلمة من النفاق ولا تقوم عليه به بينة ، ومثل هذا لايقام عليه حد ؛ إذ لم يثبت عليه في الظاهر شيء ، والنبي صلى الله عليه وسلم إنما يحكم في الحدود ونحوها بالظاهر ، والذي ذكروه في سبب نزولها من الوقائم كلها إنما فيه أن النبي الله صلى الله عليه وسلم أخبر بمــا قالوه بخبر واحد إمَّا حُذَيفة أو عامر بن قيس أو زيد بن أرقم أوغير هؤلاء ، أو أنه أوحِي َ إليه وَحْيُ بحالهم ، وفي بعض التفاسير أن الحِمكيَّ عنه هذه السكامة الجلاس بن سويد ، اعْتَرَفَ بأنه قالمًا وتاب من ذلك من غير بينة قامت عليه فقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك منه ، وهذا كله دلالة واضحة على أن التوبة من مثل هذا مقبولة ، وهو تو بة مَنْ ثبت عليه نفاق ، وهــذا لاخلاف فيه إذا تاب فيما بينه و بين الله سراً كما نافق سراً أنه تِقبل تو بته ، ولو جِاء مُظْهراً لنفاقه المتقدِّم ولتو بته منه من غير أن تقوم عليه بينة بالنفاق قبلت تو بته أيضاً على القول المختار كما تُقْبِل تو بة مَنْ جاء مظهرا للتو بة من زنى أو سرقة ولم يثبت عليه على الصحيح ، وأولى من ذلك ، وأما من ثبت نفاقه بالبينة فليس في الآية ولا فيما ذكر من سبب نزولها مايدل على قبول تو بته، بل وليس في نفس الآية مايدل على ظهور التو بة، بل يجوز أن يُحْمَلَ على تو بته فيما بينه و بين الله ، فإن ذلك نافع وفاقا و إن أقيم عليه الحد كما قال تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَأَحِشَةً ۚ أَوْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ ذَكَرُوا الله فاستغفَّرُوا لذنوبهم ، ومن يغفرُ الذنوبَ إلا الله )(١) وقال تعالى ( وَمَنْ يعْمَلُ ،

<sup>(</sup>١) من الآية ١٣٥ من سورة آل عمر ان

سوءًا أو يظلِمْ نفســه ثمَّ يستغفر الله يجدِ الله غَفُوراً رحيماً )(١) وقال تعالى : ﴿ بِاعِبَادِيَ الذِّينَ أَسْرَفُوا على أَنفسهم لاتقنطوا من رَحمة الله ؛ إنَّ الله يغفرُ الذنوبَ جميماً )(٢) وقال تعالى ( ألم يعلمُوا أنَّ الله هُوَ يقبــلُ التوبةَ عن عباده )(٣) وقال تعالى ( غَافِر الذنبِ وَقَابِل التوب )(١) إلى غير ذلك من الآيات، مع أن هــذا لايوجب أن يسقط الحد الواجب بالبينة عمن أتى بفاحشة موجبة للحد أو ظلم نفسه بشرب أو سرقة ، فلو قال من لم يُسْقط الحد عن المنافق سواء ثبت نفاقه ببينة أو إقرار « ليس في الآية مايدل على سقوط الحد عنه » لكان ل**قوله م**ساغ .

الوجه الثالث: أنه قال سبحانه وتعالى ﴿ جَاهِدِ الـكَفَّارَ وَالْنَافِقِينَ وَاغْلُظُ علمهم )(٥) إلى قوله ( يحلفونَ بالله مَاقَالُوا )(١) الآية وهذا تقرير لجهادهم، وبيان لحنكمته ، و إظهار لحالهم المقتضى لجهادهم ؛ فإن ذكر الوصف المناسب بعد الحسكم يدل على أنه علة له ، وقوله : ( يَحْلِفُونَ بالله مَاقَالُوا )(١٠) وصف لهم ،وهومناسب لجهاده ، فإن كونهم يكذبون في أيمانهم ويظهرون الإيمان ويُبطِّنون الكفر موجب اللاغلاظ عليهم ، بحيث لايقبل منهم ولايصدقون فيم يظهرونه من الإيمان، بل يُنتهر ون ويُرد ذلك عليهم.

وهذا كله دليل على أنه لايقبل ما يُظهره من التو بة بعد أخذه ، إذ لافرق بين كذبه فيما يخبر به عن المساضى أنه لم يكفر وفيما يخبره من الحاضر أنه ليس بكافر ، فإذا بين سبحانه وتعالى من حالهم ما يوجب أن لا يصدقوا وجب أن لا يصدق

<sup>(</sup>١) مَنْ الآية ١١٠ من سورة النساء

<sup>(</sup>٣) من الآية ١٠٤ من سورة التوبة

<sup>(</sup>٥) من الآية ٧٣ من سورة التوبة

<sup>(</sup>٢) من الآية ٥٣ من سورة الزمر (٤) من الآية ٣ من سورة غافر

<sup>(</sup>٦) من الآية ٧٤ من سورة التوبة

فى إخباره أنه ليس بكافر بعد ثبوت كفره ، بل يجرى عليه حكم قوله تعالى ( وَالله يَشْهَدُ إِنَّ المنافقين لَكَاذِبونَ ) (١) لكن بشرط أن يظهر كذبه فيها ، فأما بدون ذلك فإنا لم نؤمر أن ننقب عن قلوب الناس ولا نشق بطو هم ، وعلى هذا فقوله تعالى : ( فإنْ يَتُوبوايكُ خيراً لهم ) (٢) أى قبل ظهور النفاق وقيام البينة به عند الحاكم حتى يكون للجهاد موضع وللتو بة [موضع] و إلا فقبول التو بة الظاهرة فى كل وقت يمنع الجهاد لهم بالكلية .

الوجه الرابع: أنه سبحانه وتعالى قال بعد ذلك: (وَإِنْ يَتُولُواْ يُمَدِّ بهم الله عَدَابًا الهما في الدُّنيا والآخرة على الله عَدَابًا الهما في الدُّنيا والآخرة على الله عَدَابًا الله عَدَه التو به قبل أن نتمكن من تعذيبهم بأيدينا ؛ لأن مَن تولّى عن التو به قبل أن نتمكن من تعذيبهم بأيدينا ؛ لأن مَن تولّى عن التو به التي عرضها التو به حتى أظهر النفاق وشُهدَ عليه به وأخِذ فقد تولى عن التو به التي عرضها الله عليه ، فيجب أن يعذبه الله عذابًا الهما في الدنيا ، والقتلُ عذابُ ألم فيصلح أن يعذب به ، لأن المتولى أبعد أحواله أن يكون ترك التو به إلى أن لا يتركه الناس ؛ لأنه لوكان المراد به تركها إلى الموت لم يعذب في الدنيا ؛ لأن عذاب الدنيا قد فات ، فلا بد أن يكون التولّى ترك التو به و بينه و بين الموت مَهل الدنيا قد فيه كا ذكره سبحانه ، فين تاب بعد الأخذ ليعذب فهو من لم يتب يعذبه الله فيه كا ذكره سبحانه ، فين تاب بعد الأخذ ليعذب في الدنيا والآخرة ، ومن عبل ذلك ، بل تولى ، فيستحق أن يعذبه الله عذابًا ألهما في الدنيا والآخرة ، ومن تأمل هذه الآية والتي قبلها وجدها دالتين على أن التو بة بعد أخذه لا ترفع عذاب الله عنه .

وأما كون هذه التو بة مقبولة فيما بينه و بين الله و إن تضمنت التو بة من

 <sup>(</sup>١) من الآية ١ من سورة المنافقين
 (٣) من الآية ٥٦ من سورة النوبة

عرض الرسول ؛ فنقول أولا \_ و إن كان حق هذا الجواب أن يؤخر إلى المقدمة الثانية \_ : هذا القَدْرُ لا يمنع إقامة الحد عليه إذا رُفع إلينا ثم أظهر التو بة بعد ذلك ، كا أن الزانى والشارب وقاطع الطريق إذا تاب فيا بينه و بين الله قبل أن يُرْفع إلينا قَبِلَ الله تو بته ، و إذا اطلعنا عليه ثم تاب فلا بد من إقامة الحد عليه، و يكون ذلك من تمام تو بته ، وجميع الجرائم من هذا الباب .

وقد يقال: إن المنتهك لأعراض الناس إذا استغفر لهم ودعا لهم قبل أن يعلموا بذلك رُجِي أن يغفر الله له ، على ما فى ذلك من الخلاف المشهور ، ولو ثبت ذلك عند السلطان ثم أظهر التو بة لم تسقط عقو بته ، وذلك أن الله سبحانه لا بد أن يجمل للمذنب طريقاً إلى التو بة ، فإذا كان عليه تبمات للخلق فعليه أن يخرج منها حَبْدَه ، ويعوضهم عنها ما يمكنه ، ورحمة الله من وراء ذلك ، ثم ذلك لا يمنع أن نقيم عليه الحد إذا ظهر نا عليه ، ونحن إنما نتكلم فى التو بة المشقطة للحد والعقو بة ، لا فى التو بة الماحية للذنب .

ثم نقول ثانياً: إن كان ما أتاه من السبِّ قد صدر عن اعتقاد يوجبه؛ فهو بمنزلة ما يصدر من سأتر المرتدين وناقضى العهد من سفك دماء السلمين وأخذ أموالهم وانتهاك أعراضهم ؛ فإنهم يعتقدون فى المسلمين اعتقاداً يوجب إباحة ذلك ، ثم إذا تابوا تو بة نَصُوحاً من ذلك الاعتقاد غفر لهم موجبه المتعلق بحق الله وحق العباد كما يغفر للكافر الحربى موجب اعتقاده إذا تاب منه ، مع أن المرتد أو الناقض متى فعل شيئاً من ذلك قبل الامتناع أقيم عليه حده ، وإن المرتد أو الناقض متى فعل شيئاً من ذلك قبل الامتناع أقيم عليه حده ، وإن الطريق ، وإن كان فى زمن الردة ونقض العهد يعتقد حِلَّ ذلك الفرج لكونه وطثه بملك الممين إذا قهر مسلمة على نفسها ، ويعتقد حلَّ دماء المسلمين وأموالهم،

كما يؤخذ منه القَوَد وحد القذف و إن كان يعتقد حِلَّهما ، و يضمن ما أتلفه من الأموال و إن اعتقد حلما .

والحربى الأصل لا يؤخذ بشىء من ذلك بعد الإسلام ؛ فكان الفرق أن ذلك كان ملتزماً بأيمانه وأمانه أن لا يفعل شيئاً من ذلك ؛ فإذا فعله لم يُعذَّر بغعله ، بخلاف الحربى الأصل ، ولأن فى إقامة هذه الحدود عليه زَجْراً له عن فعل هذه المو بقات كما فبها زَجْر للمسلم المقيم على إسلامه ، بخلاف الحربى الأصل ؛ فإن ذلك لا يزجره ، بل هو مُنفِّر له عن الإسلام، ولأن الحربى الأصل عمتنع ، وهذان ممكنان .

وكذلك قد نص الإمام أحمد على أن الحربي إذا زَنَى بعد الأُسْر أقيم عليه الحد؛ لأنه صار في أيدينا ، كما أن الصحيح عنه وعن أكثر أهل العلم أن المرتد إذا امتنع لم تقم عليه الحدود لأنه صار بمنزلة الحربي ؛ إذ الممتنع يفعل هذه الأشياء باعتقاد وقوة من غير زاجر له ؛ فني إقامة الحدود عليهم بعد التو بة تنفير و إغلاق لباب التو بة عليهم ، وهو بمنزلة تضمين أهل الحرب سواء ، وليس هذا موضع استقصاء هنا ، و إنما نبهنا عليه ، و إذا كان هذا هنا هكذا فالمرتد والناقض إذا آذيا الله ورسوله ثم تابا من ذلك بعد القدرة تو بة نصوحاً كانا بمنزلتهما إذا حار با باليد في قطسم الطريق أو زنياً وتابا بعد أخذها وثبوت الحد عليهما ، ولا فرق بينهما ، وذلك لأن الناقض للعهد قد كان عهد يحربً عليه هذه الأمور في دينه ، و إن كان دينه الحجرية عن عهد يبيحها له .

وكذلك المرتد قدكان يعتقد أن هذه الأمور محرمة ؛ فاعتقاده إباحَتَها إذا لم يتصل به قوة ومَنَعَة ليس عذراً له فى أن يفعلها ، لما كان ملتزماً له من الدين الحقّ ، ولما هو به من الضعف ، ولما فى سقوط الحدِّ عنه من الفساد و إن

كان السبُّ صادراً عن غير اعتقاد ، بل سبه مع اعتقاد نبوته أو سبه بأ كبر مما يوجبه اعتقاد، أو بغير ما يوجبه اعتقاده ؛ فهذا من أعظم الناس كفراً بمنزلة إبليس ، وهو من نوع العِناد أو السَّفة ، وهو بمنزلة مَنْ شتم بعض المسلمين أو قتلَهم وهو يعتقد أن دمامهم وأعراضهم حرام .

وقد اختلف الناسُ في سقوط حدِّ المشتوم بتو بة الشاتم قبل العلم به ، سواء كان نبيًّا أو غيره ؛ فمن اعتقد أن التو بة لا تُسُـقِطُ حقَّ الآدمى له أن يمنع هنا أن تو بة الشاتم في الباطن صحيحة على الإطلاق ، وله أن يقول : إن للنبي صلى الله عليه وسلم أن يطالب هذا بشتمه مع علمه بأنه حرام ، كسائر المؤمنين لهم أن يطالبوا شاتمهم وسابَّهم ، بل ذلك أولى ، وهذا القول قوى في القياس ، وكثير من الظواهر يدل عليه .

ومن قال « هـذا من باب السب والفيبة ونحوها بمـا يتعلق بأعراض الناس ، وقد فات الاستحلال ، فكيات المشتوم من الدعاء والاستغفار بمـا يَزِنُ حق عرضه ، ليكون ما يأخذه المظلوم من حسنات هذا بقدر ما دَعاً له واستغفر فيسلم له سائر عمله ؛ فكذلك من صدرت منه كلمة سب أو شتم فليكثر من الصلاة والتسليم ، ويقابلها بضدها » . فمن قال « إن أخسنات ذلك يوجب قبول التوبة ظاهراً وباطناً » أدخله في قوله تعالى : (إن الحسنات يُدُهُ هِن السَّيناك ) (١) « وَأَتَّ عِم السَّينَةَ الحَسنة تَمْحُها » ومن قال «لابد من القصاص » قال : قد أعد له من الحسنات ما يقوم بالقصاص ، وليس لنا غرض في تقرير واحد من القولين هنا ، وإنهـا الغرض أن الحد لا يسقط غرض في تقرير واحد من القولين هنا ، وإنهـا الغرض أن الحد لا يسقط بالتوبة ؛ لأنه إن كان عن اعتقاد فالتوبة منه صحيحة مُسْقطة لحق الرسول في الآخرة ، وهي لا تُسْقِط الحد عنه في الدنيا كا تقدم ، وإن كانت عن غير اعتقاد فني سقوط حق الرسول بالتوبة خلاف .

<sup>(</sup>١) من الآية ١١٤ من سورة هود

فإن قيل « لا يسقط » فلا كلام ، و إن قيل « يسقط الحق ولم يسقط الحد تو بة الأول وأولى » فحاصله أن الـكلام في مقامين :

أحدهما: أن هذه التوبة إذا كانت صحيحة نَصُوحا فيما بينه وبين الله هل يسقط معها حق المخلوق ؟ وفيه تفصيل وخلاف ، فإن قيل « لم يسقط » فلا كلام ، و إن قيل « يسقط » فسقوط حقه بالتوبة كسقوط حق الله بالتوبة ؛ فتكون كالتوبة من سائر أبواع الفساد ، وتلك التوبة إذا كانت بعد القدرة لم تسقط شيئًا من الحدود ، و إن كانت تجب الإثم في الباطن .

وحقيقة هذا الكلام أن قتل الساب ليس لمجرد الردة ومجرد عدم المهد حتى تقبل تو بته كغيره ، بل لردة مغلظة ونقض مغلظ بالضرر ، ومثله لا يسقط موجبه بالتو بة ؛ لأنه من محاربة الله ورسواه والسّمى فى الأرض فساداً ، وهو من جنس القَتْل والقَذْف ، فهذه حقيقة الجواب و به يتبين الخلل فما ذكر من الحجة .

ثم نبينه مفصلا فنقول: أما قولهم « إن ما جاء به من الإيمان به مَارِح لما أَتَى به من هَتْكُ عرضه » فنقول: إن كان السبُّ مجرد موجب اعتقاد فالتو بة من الاعتقاد تو بة من موجبه ، وأما من زاد على موجب الاعتقاد أو أتى بضدًّ م وم أكثر السابين – فقد لا يُسَسَمَّ أن ما يأتى به من التو بة ماح إلا بعد عَفُوه ، بل يقال: له المطالبة ، و إن سلم ذلك فهو كالقسم الأول ، وهذا القدر لا يسقط الحدود كا تقدم غير مرة

وأما قولهم «حقوق الأنبياء من حيث النبوة تابعة لحق الله فى الوجوب، فتبعته فى السقوط» فنقول : هذا مُسَلم إن كان السب موجب اعتقاد، و إلا فقيه الخلاف ، وأما حقوق الله فلا فرق فى باب التو بة بين ما موجبه اعتقاد أو غير اعتقاد ؛ فإن التائب من اعتقاد الكفر وموجباته والتائب من الزنى

سواء، ومن لم يُسَوِّ بينهما قال: ليست أعْظَمَ من حق الله إذا لم يسقط في الباطن بسقوطه، ولكن الأمر إلى مستحقها: إنْ شاء جَزَى، وإن شاء عَفَا، ولم يعلم بعد ما يختاره الله سبحانه، وقد أعلمنا أنه يغفر لكل من تاب.

وأيضاً ؛ فان مستحقَّها من جنس تلحقهم الَضَرَّةُ والْمَرَّةُ بهذا ، ويتألمون به ، فجمل الأمر إليهم ، والله سبحانه وتعالى إنما حقه راجع إلى مصلحة المكلف خاصة ؛ فانه لا ينتفع بالطاعة ، ولا يستضر بالمعصية ، فإذا عاود المكلفُ الخير فقد حصل ما أراده ربُّه منه ، فلما كان الأنبياء عليهم السلام فيهم نعت ُ البشر ولهم نعت النبوة صارحة مهم له نعت حق الله و نعت حَق سائر العباد ، و إنما يكون حقهم مُنْدَرِجًا في حق الله إذا صَدَر عن اعتقاد فإنهم لماوجَبَ الإيمان بنبوتهم صار كالإيمان بِوَحْدَ انية الله ، فإذا لم يعتقد معتقد نبوتَهم كان كافراً ، كما إذا لمُ يُقِرُّ بوحدانية الله، وصارالـكفر بذلك كفراً برسالات الله ودينه وغير ذلك ، فإذا كان السُّب موجبا بذًا الاعتقاد فقط مثل نفي الرسالة أو النبوة أو نحو ذلك وتاب منه تو بة نصوحا قُـُبلت تو بته كتو بة المُـثَلَّث ، وإذا زاد على ذلك ــ مثل قَدْرِح في نسب أو وصف بمَسَاوى أخلاق أو فاحشة أوغيرذلك بما يعلم هو أنه باطل أو لا يعتقد صحته أوكان مخالفًا للاعتقاد مثل أن يحسدُ أو يتكبرُ أو يغضب لفَوَاتِ غرض أو حصول مكروه مع اعتقاد النبوة فيَسُبَ \_ فهنا إذا تاب لم يتجدد له اعتقاد أزال موجب السب، إنما غيّر نيته وقَصْده، وهو قد آذاه؛ فهذا السبُّ إذا لم يتألم به البشر ولم يكن معذوراً بعــدم اعتقاد النبوة فهو لحق الله من حيث جَنَّى على النبوة التي هي السبب الذي بين الله و بين خلقه فوجب قتله ، وهو كحق البشر من حيث إنه آذى آدميًا يعتقد أنه لا يحل أذاه ، فلذلك كان له أن يُطالبه بحق أذاه وأن يأخــذ من حَسَناَته بقــــدر أذاه ، وليست له حسنة تَزِنُ ذلك إلا ما يضادُّ السبُّ من الصلاة والتسليم ونحوهما ، وبهــذا يظهر أن

التوبة من سبّ صدر من غير اعتقاد من الحقوق التي تجب للبشر ، ثم هو حق يتعلق بالنبوة لا محالة ، فهذا قول هذا القائل ، وإن كنا لم ترجّع واحدا من القولين .

ثم إذا كانت حقوقهم تابعة لحق الله فمن الذى يقول: إن حقوق الله تسقط عن المرتد وناقض العهد بالتو بة ؟ فإنا قد بينا أن هؤلاء تقام عليهم حدود الله بعد التو بة ، و إنما تسقط بالتو بة عقو بة الردة الحجردة والنقض الحجرد ، وهذا ليس كذلك .

وأما قوله « إن الرسول يَدْعُو الناس إلى الإيمان به ، و يخبرهم أن الإيمان يَمَحُو السَكفر ، فيكون قد عفا لمن كفر عن حقه » فنقول : هذا جيد إذا كان السب موجب الاعتقاد فقط ، لأنه هو الذي اقْتَضَاه ودَعَاه إلى الإيمان به ، فإنه مَنْ أَزَالَ اعتقاد الكفر به باعتقاد الإيمان به زال موجبه ، أما من زاد على ذلك وسبَّه بعد أن آمَنَ بهِ أو عاهده فلم يلتزم أن يعفو عنه ، وقد كان له أن يعفو وله أن لا يعفو ، والتقدير المذكور في السؤال إنما يدل على سب أوْجَبه الاعتقاد ثم زال باعتقاد الإيمان ؛ لأنه هو الذي كان يَدْ عو إليه الكفر وقد زال بالإيمان ، وأما ماسوَّى ذلك فلا فرق بينه و بين سب سائر الناس من هـــذه الجهة ، وذلك أن الساب إن كان حربيا فلا فرق بين سبه للرسول أو لواحد من الناس من هذه ألجمة ، و إن كان مسلما أو ذميا فإذا سب الرسول سبا لا يوجبه اعتقاده فهو كما لو سب غيره من الناس ، فإنَّ تجدُّدُ الإسلام منه كتجدد التوبة منه يَزُّهُه عنهذا الفعل وينهاه عنه و إن لم يرفع موجبه ، فإن موجب هذا السب لريكن الكفربه ، إذكلامُناَفي سبلايُوجبه الكفربه ،مثل فِر يَة عليه يعلم أنهافر يةونحو ذلك، لكن إذا أسلم الساب فقدعظم في قلبه عظمة تمنعه أن يفتري عليه ، كما أنه إذا تاب من سب المسلم عظم الذنب في قاء عظمة تمنعه من مواقعته ، وجار أن لا يكون هذا الإسلام وازعاً؛ لكون موجب السب كان شيئا غير الكفر، وقد يضعف هذا الإسلام عن دَفْعه كما يضعف هذه التوبة عن موجب الأذى، وفرق بين ارتفاع الأمر بارتفاع سببه أو بوجود ضده، فإن ما أو جبه الاعتقاد إذا زال الاعتقاد زال سببه ، فلم يُخش عَوْدُه إلا بعود السبب، وما لم يوجبه الاعتقاد من الفر يَة ونحوها على النبي عليه الصلاة والسلام وغيره يرفعها الإسلام والتوبة رَفْع الضد للضد ؛ إذ قبح هذا الأمر وسوه عاقبته والعزم الجازم على فعل ضده وتركه ينافى وقوعه ، لكن لوضعف هذا الدافع عن مقاومة السبب المقتضى عمل عمله ؛ فهذا يبين أنه لا فرق فى الحقيقة بين أن يتوب من سب يوجبه مجرد الكفر بالإيمان به الموجب لعدم ذلك السب و بين أن يتوب من سب مسلم بالتوبة الموجبة لعدم ذلك السب

واعْتَبِرْ هذا برجل له غَرَضْ في أمر ، فرجر عنه ، وقيل له : هذا قد حرمه النبي عليه الصلاة والسلام فلا سبيل إليه ، فحمَلَهُ فَرْطُ الشهوة وقوة الفضب لفوات المطلوب على أن لَمَنَ وقبح فيا بينه وبين الله مع أنه لا يشك في النبوة ، ثم إنه جَدَّد إسلامه وتاب وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ولم يزل باكيا من كلته ، ورَجُلِ أرادأن يأخذ مال مسلم بغير حق ، فمنمه منه ، فلمَن وقبح سِرًا ، ثم إنه تاب من هذا واستغفر لذلك الرجل ، ولم يزل خائفا من كلته ، أليست تو بة هذا من كلته ؟ و إن كانت تو بة هذا يجب أن تكون أغظم لعظم كلمته ، لكن نسبة هذه إلى هذه كنسبة هذا يجب أن تكون أغظم لعظم كلمته ، لكن نسبة هذه إلى هذه كنسبة أنه كان ضالا في ذلك الاعتقاد ، وكان في مَهْوَاة التّلَف ؛ فتاب ورجع من ذلك الاعتقاد تو بة مثله ؛ فإنه يندرج فيه جميع ما أوجبه .

ومما يقرر هذا أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا بَلَغه سبُّ مرتد أو معاهد مِ سُئِل أن يمفو عنه بعد الإسلام ، ودآت سيرتُه على جواز قتله بعد

إسلامه وتوبته ، ولو كان مجردُ التوبة يغفر لهم بها ما فى ضمنها مغفرة تُسْقطُ الحد لم يجز ذلك ؛ فعسلم أنه كان يملك العقوبة على من سبه بعد التوبة كما يملكما غيرُه من المؤمنين .

فهذا الحكلام في كون تو بة الساب فيما بينه و بين الله هل تسقط حق الرسول أم لا ؟ و بكل حال ـ سواء أسقطت أم لم تسقط ـ لا يقتضى ذلك أن إظهارها مُسْقِط للحد ، إلا أن يقال : هو مقتول لمَحْضِ الرِّدَّةِ ، أو تحضِ نقض العهد ؛ فإن تو به المرتد مقبولة وإسلام من جَرَّد نقض العهد مقبول مسقط القتل .

وقد قَدَّمنا فيما مضى بالأدلة القاطعة أن هذا مقتولُ لردة مفلّظة ونقض مغلظ ،بمنزلة مَنْ حارب وسَعَى فى الأرض فسادا.

ثم من قال « يقتل حقا لآدمى » قال : العقو بة ُ إذا تعلَّق بها حقان حق لله وحق لآدمى ثم تاب سقط حق الله ، و بقى حق الآدمى من القَوَد ، وهذا التائب ُ إذا تاب سقط حق ُ الله ، و بقى حقالآدمى .

ومن قال « يقتل حدًّا لله » قال : هو بمنزلة المحارب ، وقد يسوى بين من سب الله و بين من سب الرسول ، على ما سيأتى إن شاء الله تعالى .

وقولهم فى المقدمة الثانية « إذا أظهر النوبة وجب أن نقبلها منه » قلنا : هذا مبنى على أن هذه النوبة مقبولة مطلقا ، وقد تقدم الـكلام فيه .

ثم الجواب هنا من وجهين :

أحدها: القولُ بموجب ذلك ؛ فإنا نقبل منه هذه التوبة ، وتحسكم بصحة إسلامه ، كما نقبل تو بة السارق وغيرهم ، إسلامه ، كما نقبل تو بة القاذف وتحسكم بعدالته ، ونقبل تو بة السارق وغيرهم ، لسكن السكلام في سقوط القتل عنه ، ومن تاب بعد القدرة لم يسقط عنه شيء من الحدود الواجبة بقدر زائد على الردة أو النقض ، ومن تاب قبلها لم تسقط من الحدود الواجبة بقدر زائد على الردة أو النقض ، ومن تاب قبلها لم تسقط

عنه حقوق العباد إذا قبلنا تو بته أن يُطَهَّر بإقامة الحد عليه كسائر هؤلاء ، وذلك أنا نحن لا ننازع فى صحة تو بته ومغفرة الله له مطلقا ، فإن ذلك إلى الله ، وإنما السكلام فى : هل هذه التو بة مُسْقطة للحد عنه ، وليس فى الحديث ما يدل على ذلك ، فإنا قد نقبل إسلامه وتو بَتَه ونقيم عليه الحد تطهيراً له ، وهذا جواب من يقتله حدًا محضا مع الحسكم بصحة إسلامه .

الثانى: أن هــذا الحديث فى قبول الظاهر إذا لم يثبت خلافه بطريق شرعى ، وهنسا قد ثبت خلافه ، وهذا جواب مَنْ يقتله لزندقته ، وقد يجيب به مَنْ يقتل الذمئ أيضاً ، بناء على أنه زنديق فى حال المهد ، فلا يوثق بإسلامه .

وأما إسلام الحربي والمرتد ونحوها \_ عند معاينة القتل \_ فإيما جاز لأنا إيما نقاتلهم لأن يُسْلموا ، ولا طريق إلى الإسلام إلا ما يقولونه بألْسِنَتهم ؛ فوجب قبولُ ذلك منهم ، و إن كانوا في الباطن كاذبين ، و إلا لوجب قبلُ كل كافر أسلم أو لم يسلم ، ولا تكون القاتلة حتى يسلموا ، بل يكون القتال دائماً ، وهذا باطل ، ثم إنه قد يسلم الآن كارهاً ، ثم إن الله يحبِّبُ إليه الإيمان ، ويُزينه في باطل ، ثم إنه قد يسلم الآن كارهاً ، ثم إن الله يحبِّبُ إليه الإيمان ، ويُزينه في قلبه ، كذلك أكثر من يسلم لرغبته في المال ونحوه ، أو لرهبته من السيف ونحوه ، ولا دليل يدل على فساد الإسلام إلا كونه مكرهاً عليه بحق ، وهذا لا يلتفت إليه .

أما هنا فإنما نقتله لما مضى من جرمه من السب ، كما نقتل الذمى لقتله النفس أو لزناه بمسلمة ، وكما نقتل المرتد لقتله مسلما ولقطعه الطريق؛ كما تقدم تقريره ؛ فليس مقصودنا بإرادة قتله أن يسلم ، ولا تجب مقاتلته على أن يسلم ، بل نحن نقتله جزاء له على ما آذانا ، ونكالا لأمثاله عن مثل هذه الجريمة ، فإذا أسلم فإن صححنا إسلامه لم يمنع ذلك وجوب قتلما كالحارب المرتد

أحدهما: أن الحربي والمرتد لم يتقدم منه مادل على أن باطنه بخلاف ظاهره، بل إظهاره للردَّة لل ارتد دليل على أن ما يُظهره من الإسلام صحيح، وهدذا مازال مظهراً للاسلام، وقد أظهر مادل على فساد عَقَدْه، فلم يوثق بما يظهره من الإسلام بعد ذلك، وكذلك ناقض المهد قد عاهد نا على أن لايسب، وقد سب فثبت جنايته وغدره، فإذا أظهر الإسلام بعد أن أخذ ليقتل كان أولى أن يخون ويغدر، فإنه كان ممنوعا من إظهار السب فقط، وهو لم يَفِ بذلك، فكيف إذا أصبح ممنوعاً من إظهاره وإسراره ؟ ولم يكن له عذر فيا فعله من إلا السب، بل كان محرماً عليه في دينه ؛ فإذا لم يَفِ به صار من المنافقين في العهد.

الثانى: أن الحربي أو المرتد نحن نطلب منه أن يُسُلم، فإذا أعطانا ما أردناه بحسب قدرته وجب قبوله منه والحسكم بصحته، والساب لا نطلب منه إلا القتل عيناً ؛ فإذا أسلم ظهر أبما أسلم ليدراً عن نفسه القتل الواجب عليه، كما إذا تاب المحارب بعد القدرة عليه أو أسلم أو تاب سائر الحياة بعد أخذِه ؛ فلا يكون الظاهر صحة هذا الإسلام، فلا يسقط ما وجب من الحدقبله.

وحقيقة الأمر أن الحربى أو المرتد يقتل لكفر حاضر ، ويُقا َتلُ ليسلم ، فلا يمكن أن يظهر وهو مقاتل أو مأخوذ الإسلام ، إلا مكرها ، فوجب قبوله منه ؛ إذ لايمكن بذله إلا هكذا ، وهذا الساب والناقض لم يقتل لمقامه على السكفر أو كونه بمنزلة سائر السكفار غير المعاهدين ، لما ذكرناه من الأدلة

الدالة على أن السب مؤثر فى قتله ، ويكون قد بذل التو بة التى لم تطلب منه فى حال الأخذ للمقو بة فلا تقبل منه .

وعلى هذين المأخذين ينبنى الحسكم بصحة إسلام هذا الساب في هذه الحال مع القول بوجوب قتله :

أحدهما : لا بحكم بصحة إسلامه ، وهو مقتضى قول ابن القاسم وغيره من المالكية .

والشانى : يحكم بصحة إسلامه ، وعليه يدل كلام الإمام أحمد وأصحابه فى الله مى مع وجوب إقامة الحد ، وأما المسلم إذا سب ثم قتل بعد أن أسلم فمن قال « يقتـل عقو بة على السب لكونه حق آدمى أوحـدا محضاً الله » قال بصحـة هذا الإسلام وقبله ، وهذا قول كثير من أصحابنا وغيرهم ، وقول من قال يقتل من أصحاب الشافمي .

وكذلك من قال «يقتل من سب الله» ومن قال « يقتل لزندقته » أجرى عليه \_ إذا قتل بعد إظهار الإسلام \_ أحكام الزنادقة ، وهو قول كثير من المالكية، وعليه يدل كلام بعض أصحابنا ، وعلى ذلك ينبنى الجواب عما احتج به من قبول النبى صلى الله عليه وسلم ظاهر الإسلام من المنافقين ؛ فإن الحجة إما أن تكون في قبول ظاهر الإسلام منهم في الجلة ، فهذا لا حجة فيه من أر بعة أوجه قد تقدم ذكرها.

أحدها: أن الإسلام إنما تُعبِلَ منهم حيث لم يَثْبت عنهم خلافه ، وكانوا ينكرون أنهم تكلموا بخلافه ؛ فأما أن البينة تقوم عند رسول الله عليه الصلاة والسلام على كفر رجل بعينه فيكف عنه فهذا لم يقع قط إلا أن يكون في بادىء الأمر.

والتابي : أنه كان في أول الأمر مأموراً في مبادى. الأمر أن يَدَعَ أذَاهم

ويصبر عليهم لمصلحة التأليف وخشية التنفير ، إلى أن نسخ ذلك بقوله تعالى : ( جَاهِدِ الـكَفَّارَ وَالْمُنَافَقِين وَاغلظ علمهم )(١) .

الثالث: أنا نقول بموجبه ، فنقبل من هذا الإسلام ، ونقيم عليه حد السب كا لو أتى حدا غيره ، وهذا جوابُ مَنْ يصحح إسلامه ، ويقتله حدًا لفساد السب .

الرابع: أن النبى عليه الصلاة والسلام لم يَسْتَتِبُ أحداً منهم ويعرضه على السيف ليتوب من مقالة صدرت منه ، مع أن هذا مُجْمَع على وجو به ، فإن الرجل منهم إذا شُهِدَ عليه بالكفر والزندقة فإما أن يقتل عينا أو يستتاب ، فإن لم يتب و إلا قتل (٢).

وأما الاكتفاء منه بمجرد الجحود ، فما أعلم به قائلا ، بل أقلُ ما قيل فيه أنه يكتنى منهم بالنطق بالشهادتين والتَّبَرِّى من تلك المَقالة ، فإذا لم تكن السيرة في المنافقين كانت هكذا عُلم أن ترك هذا الحكم لِفُوَات شرطه \_ وهو إما ثبوت النفاق ، أو العجز عن إقامة الحد ، أو مصلحة التأليف في حال الضعف \_ حتى قوى الدين فنسخ ذلك .

و إن كان الاحتجاج بقبول ظاهر الإسلام بمن سبّ فعنه جواب خامس، وهو أنه صلى الله عليه وسلم كان له أن يعفو عمن شتمه فى حياته ، وليس هذا المفو لأحد من الناس بعده .

وأما تسمية الصحابة الساب غادراً محارباً فهو بيان لحل دمه ، وليس كل من نقض العهد وحارب سقط القتل عنه بإسلامه ، بدليل ما لوقتل مسلما ، أو قطع الطريق عليه ، أو زَكَى بمسلمة ، بلتسميته محارباً مع كون السب فساداً ... يوجب دخولًه في حكم الآية كما تقدم .

<sup>(</sup>١) من الآية ٧٣ من سورة التوبة (٢) محة العبارة « فإن لم يتب قتل » (١) من الآية ٢٣ من سورة التوبة (٢)

وأما الذين هَجَوْا رسول الله صلى الله عليه وسلم وسَبُّوه ، ثم عفا عنهم ؟ فالجواب عن ذلك كله قد تقدَّم في المسألة الأولى لما ذكرنا قصصَمَهم و بينًا أن السبَّ عُلَّب فيه حقُّ الرسول ، إذا علم فله أن يعفو وأن ينتقم ، [وليس في] (١) هؤلاء ما يدل على أن العقو بة إنما سقطت عنهم مع عَفْوه وصَفْحِه لمن تأمل أحوالهم معه ، والتفريق بينهم و بين مَنْ لم يَهْجُه ولم يسبه .

وأيضاً ؛ فهؤلاء كانوا محاربين ، والحربي لا يؤخذ بما أصابه من المسلمين من دم أو مال أو عرض ، والمسلم والمعاهد يؤخذ بذلك .

وقولُهم « الذي يعتقد حل السب كما يعتقده الحربي وإن لم يعتقد حل الدم والمال » غلط ؛ فإن عقد الذمة مَنَهَهم من الطعن في ديننا ، وأوجب عليهم الكف عن أن يسبوا نبينا ، كا منعهم دماء نا وأموالنا وأبلغ ، فهو إن لم يعتقد تحريمه للدين فهو يعتقد تحريمه للمهد كاعتقادنا نحن في دمائهم وأموالهم وأعراضهم ، ونحن لم نعاهدهم على أن نكف عن سَبِّ دينهم الباطل و إظهار معاتبهم ، بل عاهدناهم على أن يظهروا في دارنا ما شئنا ، وأن يلتزموا جَرَيان أحكامنا عليهم ، وإلا فأين الصَّغار ؟

وأما قولهم ﴿ الذِي إِذَا سَبُ فَإِمَا أَن يُقِتِلُ لَكَفُره وحرابه كَمَا يُقتِلُ الحربي الساب ، أو يقتلُ حدًّا من الحدود ﴾ قلنا ؛ هذا تقسيم منتشر ، بل يُقتلُ لكفره وحرابه بعد الذمة ، وليس مَنْ حارب بعد الذمة بمنزلة الحربي الأصل ، فإن الذمي إذا قَتَلَ مسلما اجتمع عليه أنه نَقَضَ العهد وأنه وجب عليه القود ، فلو عقا ولي الدم قتل لنقض العهد بهذا الفساد ، وكذلك سائر الأمور المُضِرَّة فلو عقا ولي الدم قتل لنقض العهد بهذا الفساد ، وكذلك سائر الأمور المُضِرَّة بالمسلمين يقتل بها الذمي إذا فعلها ، وليس حكمه فيها كحكم الحربي الأصل بالمسلمين يقتل بها الذمي إذا فعلها ، وليس حكمه فيها كحكم الحربي الأصل إجماعا ، وإذا قتل لحرابه وفساده بعد العهد فهو حدّ من الحدود ؛ فلا تنافى بين الوصفين حتى يجعل أحدها قسيما للآخر ، وقد بينًا بالأدلة الواضحة أنَّ قتله

<sup>(</sup>١) زيادة يحتاج إليها الـكلام ، أو مايؤدى هذا المعنى

ليس لمجرد كونه كافراً غير ذي عهد ، بل حد أو عقو بة على سَبِّ نبينا الذي أوجبت عليه الذمةُ تركه والإمساك عنه ، مع أن السب مستلزم لنقض العهد العاصم لدمه وأنه يصير بالسب محار با غادراً ، وليس هو كحد الزبى ونحوه مما لا مَضَرَّة علينا فيه ، وإما أشْبَهُ الحدود به حدُّ المحار بة .

وأما قولهم « ليس فى السب أكثر من انتهاك العرض ، وهذا القدر لا يوجب إلا اَلجَلْد » فنى الكلام عنه ثلاثة أجوبة :

أحدها (١): أن هذا كلام في رأس المسألة ، فإنه \_ إذا لم يوجب إلا الجلد ، والأمورُ الموجبة ُ للجلد لاتنقض العهد \_ لم ينتقض العهد به كسب بعض المسلمين ، وقد قد منا الدلالات التي لا تحل مخالفتها على وجوب قتل الذمي إذا فعل ذلك ، وأنه لا عَهْدَ له يعصم دمه مع ذلك ، و بينًا أن انتهاك عرض عموم المسلمين يوجب الجلد ، وأما انتهاك عرض الرسول فإنه يوجب القتل ، وقد صولح على الإمساك على العرضين ، فمتى انتهك عرض الرسول فقد أتى بما يوجب القتل مع التزامه أن لا يفعله ؛ فوجب أن يقتل ، كما لو قطع الطريق أو زنى ، والتسوية ُ بين عرض الرسول وعرض غيره في مقدار العقو بة من أفسك القياس .

والحكلامُ في الفرق بينهما يعدُّ تكلّقاً ؛ فإنه عرض قد أوجب الله على جميع الخلق أن يقابلوه من الصلاة والسلام والثناء والمدْحة والحجبة والتعظيم والتعزير والتوقير والتواضع في الحكلام والطاعة للأمر ورعاية الحرمة في أهل البيت والأصحاب بما لاخفاء به على أحد من علماء المؤمنين ، عرض به قام دينُ الله وكتابه وعباده المؤمنين ، به وجَبَتِ الجنة لقوم والنار لآخرين ، به كانت هذه الأمة خسير أمة أخرجت للناس ، عرض قرَنَ الله ذكره به كانت هذه الأمة وبينه في كتابة واحدة ، وجعل بيعته بيعة له ، وطاعته بذكره وجَمَعَ بينه و بينه في كتابة واحدة ، وجعل بيعته بيعة له ، وطاعته

<sup>(</sup>١) يأني الجواب الثاني في ص ٤٨٨ والثالث في ص ٥٩٠

طاعــة له ، وأذاه أذّى له ، إلى خصائص لا تُحْصَى ولا يُقْدَرُ قدرها ، أفيليق ـ لو لم يكن سبه كفراً ـ أن تجعل عقوبة منتهك هذا العرض كعقوبة منتهك عرض غيره ؟

ولو فرضنًا أن لله نبيًا بعثه إلى أمة ولم يوجب على أمة أخرى أن يؤمنوا به عموما ولا خصوصا فسبَّه رجلُ ولعنه عالمًا بنبوته إلى أولئك ، أفيجوز أن يقال : إن عقو بته وعقو بَهَ مَنْ سَبَّ واحداً من المؤمنين سواء ؟ هذا أفسد من قياس الذين قالوا : إنما البيع مثل الربا .

قولهم « الذمى يعتقد حل ذلك » قلنا : لا نسلم ؛ فإن العهد الذى بيننا و بينه حَرَّم عليه فى دينه السبَّ كما حرم عليه دماءنا وأموالنا وأعراضنا ؛ فهو إذا أظهر السبَّ يَدْرى أنه قد فعل عظيمة من العظائم التى لم نُصَالحه عليها ، ثم إن كان يعلم أن عقو بة ذلك عندنا القتل فَبها ، و إلا فلا يجب ؛ لأن مرتكب الحدود يكفيه العلم بالتحريم كمن زَنى أو سرق أو شرب أو قذف أو قطع الطريق ؛ فإنه إذا علم تحريم ذلك عوقبَ العقو بة المشروعة ، و إن كان يظن أن لا عقو بة على ذلك وأن عقو بته دون ما هو مشروع .

وأيضاً ؛ فإن دينهم لا يبيح لهم السب واللعنة للنبى و إن كان دينا باطلا ، أكثر ما يعتقدون أنه ليس بنبى ، أو ليس عليهم انباعه ، أما أن يعتقدوا أن لعنته وسَبَّهُ جائزة ؛ فكثير منهم أو أكثرهم لا يعتقدون ذلك ، على أن السب نوعان ؛ أحدها : ما كفروا به واعتقدوه ، والثانى : مالم يكفروا به ؛ فهذا الثانى لا رَيْبَ أنهم لا يعتقدون حله .

وأما قولهم « صُولح على تَرُك ذلك فإذا فعله انتقض العهد » فإنه إذا فعله انتقض عهده ، وعوقب على نفس تلك الجريمة ، و إلا كان يستوى حالُ مَنْ ترك العهد ولحق بدار الحرب من غير أذى لنا ، وحالُ من قتل وسرق وقطع الطريق وشتم الرسول مع نقض العهد وهذا لا يجوز

وأما قولهم «كون القتل حدا حكم شرعى يفتقر إلى دليل شرعى » فصحيح م، وقد تقدمت الأدلَّة الشرعية من الـكتاب والسنة والأثر والنظر الدالة على أن نفس السبِّ \_ من حيث خصوصيته \_ موجب للقتل ، ولم يثبت ذلك استحسانا صِرْفًا واستصلاحا محضـا ، بل أثبتاه بالنصوص وآثار الصحابة ، ومادل عليه إيماء الشارع وتنبيهه ، و بمادل عليه الـكتاب والسنة و إجماع الأمة من الخصوصية ِ لهذا السبُّ والحرمَةِ لهذا العرضِ التي يُوجِبُ أن لا يصونه إلا القتل ، لا سيما إذا قُوِى َ الداعي على انتها كه وخفة حرمته بخفة عقابه ، وصَغُر فى القلوب مقدار مَنْ هو أعظم العالمين قدرا إذا ساوى فى قدر العرض زيداً وعمرا وتمضمض بذكره أعداء الدين من كافر غادر ومنافق ما كر ، فهل يستريب مَنْ قَلَبَ الشريمَةَ ظهرا لبطن أن محاسنها توجب حفظ هذه الحرمة التي هي أعظم حُرُماَت المخلوقين وحرمتها متعلقة بحرمة رب العالمين بسَفْكِ دم واحدِ من الناس؟مع قطع النظر عن الكفر والارتداد فإنهما مَفْسَدَ تان اتحادها في معنى التمداد ولسنا الآن نتكام في المصالح المُرْسَلة ، فإنا لم نحتج إليها في هذه المسألة لما فيها من الأدَّلة الخاصة الشرعية ، و إنما ننبه على عظم المصلحة في ذلك بيانا لحـكمة الشرع ؛ لأن القلوب إلى ما فهمت حكمته أُسْرَعُ انقيادا ، والنفوس إلى ما تَطَّلع على مصلحته أعْطَشُ أكبادا ، ثم لو لم يكن في المسألة نص ولا أثر لكان اجتهاد الرأى يقضى بأن يجعل القتل عقو بة هذا الجرم لخصوصه ، لالعموم كونه كفرا أوردة ، حتى لو فرض تجرده عن ذلك لـكان مُوجِبًا للقتل أُخْذًا له من قاعدة المقو بات في الشرع ؛ فإنه يجمل أعلى المقو بات في مقابلة أرفع الجنايات ، وأوسطها في مقابلة أو سطمًا ، وأدناها في مقابلة أدناها ؛ فهذه الجناية إذا انفردت تمتنع أن تجعل في مقابلة الأذى فتقابل بالجلد أو الحبس تسوية بينها و بين الجناية على عِرْضِ زيد وعمرو ، فإنه لا يخني على من له أَدْ كَى نظر بأسباب الشرع أنَّ هذا من أفسد أنواع الاجتهاد ، ومثله في الفساد ُخلوها عن عقو بة تخصها وأماجملُه في الأوسطكا اعتقده المهاجرُ بن أبي أمية حتى قَطَع يد الجارية السابة وقلَع ثنيتها فباطلُ أيضاً كما أنكره عليه أبو بكر الصديق رضى الله عنه ؛ لأن الجناية جناية على أشرف الحرُماتِ ، ولأنه لا مناسبة بينها و بين أو سط العقوبات من قطع عضو من الأعضاء ، فتمين أن تقابَلَ بأعلى العقو بات وهو القتل .

ولو نزلت بنما نازلة السب ، وليس معنا فيها أثر يُتَبع ، ثم استراب مستريب في أن الواجب إلحاقها بأعلى الجنايات لمما عُدَّ من يُصَراء الفقهاء ، ومثل هذه المصلحة ليست مرسلة بحيث أن لا يشهد لهما الشرع بالاعتبار ، فإذا فرض أنه ليس لها أصل خاص تلحق به ، ولا بد من الحكم فيها ، فيجب أن يُحْكم فيها بما هو أشبَه بالأصول الكلية ، وإذا لم يعمل بالمصلحة لزم العمل بالمفسدة ، والله لا يحب الفساد .

ولا شك أن العلماء في الجلة \_ من أسحابنا وغيرهم \_ قد يختلفون في هذا الضرب من المصالح إذا لم يكن فيها أثر ، ولا قياس خاص ، والإمام أحمد قد يتوقّف في بعض أفرادها مثل قتل الجاسوس المسلم ونحوه إن جعلت من أفرادها ، وربما عمل بها ، وربما تركها إذا لم يكن معه فيها أثر أو قياس خاص، ومن تأمل تصاريف الفقهاء علم أنهم بضطرون إلى رعايتها إذا لم يخالف أصلا من الأصول ، ولم يخالف في اعتبارها الطوائف من أهل الجدل والكلام من أصحابنا وغيرهم ، ولو أنهم خاضوا تحاص الفقهاء لعلموا أنه لا بد من اعتبارها ، وذ وق ألفقه ممن أحج فيه شيء ، والكلام على حواشيه من غير معرفة أعيان وذ وق ألفقه ممن أحر . وأهل الكلام والجدل إنما يتكلمون في القسم الثاني ؛ للسائل شيء آخر . وأهل الكلام والجدل إنما يتكلمون في القسم الثاني ؛ فيلزمون غيرهم ما لايقدرون على النزامه ، و يتكلمون في الفقه كلام من لا يعرف فيلزمون غيرهم ما لايقدرون على النزامه ، و يتكلمون في الفقه كلام من لا يعرف من عرف أعيان المسائل .

وأثبتناه أيضاً بالقياس الخاص ، وهو القياس على كلِّ من ارتدًّ ونقض العهد على وجه يضر المسلمين مضرة فيها المقوبة بالقتل ، وبيناً أن هذا أخص من مجرد الردة ، ومجرد نقض العهد ، وأن الأصول فرقت بينهما .

وأثبتناه أيضاً بالنافى لحقن دمه ، و بينًا أن هذا حَلَّ دمُه بما فعله ، والأدلةُ الماصمة لمن أسلم من مرتد وناقض ِ لا تتناوله لفظاً ولا معنى .

وقولهم : « القياس فى الأسباب لا يصـح » خلاف ما عليه الفقهاء ، وهو قول باطل قطعاً ، لكن ليس هذا موضع الاستقصاء فى ذلك .

وقولهم: « معرفة نوع الحكمة وقَدْرها متعذر » قلنا: لا نسلم هذا على الإطلاق ، بل قد يمكن وقد يتعذر ، بل ربما علم قطعاً ؛ لأن الفرع مشتمل على الحكمة الموجودة في الأصل وزيادة .

قولهم: « هو يخرج السبب عن أن يكون سبباً » ليس كذلك ؛ فإن سبب السبب لا يمنعه أن يكون سبباً ، والإضافة إلى السبب لا تقدح في الإضافة إلى سبب السبب ، والعلم بها ضرورى .

وأما قولهم: « ليس في الجنايات الموجبة للقتل حداً ما يجوز إلحاق السب بها » قلنا: بل هو يلحق بالردة المقترنة بما يغلظها والنقض المقترن بما يغلظه ، وإن الفساد الحاصل في السب أ بلغ من الفساد الحاصل بتلك الأمور المغلظة كما تقدم بيانه بشواهده من الأصول الشرعية ، على أن هسذا الحكم مُسْتَفْن عن أصل يقاس به ، بل هو أصل في نفسه كما تقدم ، ثم إن هذا السكلام مقابل مقابل مقابل مقابل مقابل عن هذا الساب – بعد الاتفاق على حل دمه – قول بوجوب الكف عن هذا الساب – بعد الاتفاق على حل دمه – قول لا دليل عليه إلا قياس له على بعض المرتدين وناقضي العهد مع ظهور الفرق بينهما ،

ومن قاس الشيء على ما يخالفه ويفارقه كان قياسه فاسداً ؛ فإن جل هذا سبباً عاصا قياس لسبب على سبب مع تباينهما في نوع الحسكة وقدرها ، ثم إنه إخلاء للسب الذي هو أعظم الجناية على الأعراض من العقو بات ، ولا عهد لنا بهذا في الشرع ؛ فهو إثبات حكم خارج عن القياس ، وجعل لكونه موجباً للقتل موجباً لكونه أهون من أعراض الناس في باب السقوط ، وهدذا تعليق على العلة ضد مقتضاها ، وخروج عن موجب الأصول ؛ فإن العقو بات لا يكون تغلظها في الوجوب سبباً لتخفيفها في السقوط قط ، لسكن إن كان جنسها مما يسقط سقطت ، خفيفة كانت أو غليظة ، كقوق الله في بعض المواضع ، ولم تسقط خفيفة كانت أو غليظة كحقوق العباد .

ثم إن القول باستتابة السابِ قول يخالف كتاب الله و يخالف صريح سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وسنة خلفائه وأسحابه ، والقول بأن لاحق للرسول على الساب إذا أسلم الذمى أو المسلم ولا عقوبة له عليه قول يخالف المعروف من سيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، و يخالف أصول الشريعة ، ويُتبيت حكما ليس له أصل ولا نظير إلا أن يلحق بما ليس مثلا له .

الجواب الثاني (١) : أنا لم نَدَّع أن مجرد السب موجب للقتل ، وإما بينا أن كل سلب فهو محار بة ونقض للعهد بما يضر المسلمين فيقتل بمجموع الأمرين السب ونقض العهد ، ولا يجوز أن يقال : خصوص السب عديم التأثير ، فإن فساد هذا مله لوم قطعاً بما ذكرناه من الأدلة القاطعة على تأثيره ، وإذا كان كذلك لم نثبته سبباً خارجاً عن الأسباب المعهودة ، وإبما هو مُفَلظ السبب المعروف وهو الكفر ، كما أن قتل النفوس موجب لحل دمه ، ثم إن كان قد قَتَله في المحار بة تغلظ محتم القتل ، وإلا بقي الأمر فيه إلى الأولياء ،

ومعلوم أن المقتول من قطًاع الطريق لا يقال فيه « تُقتِل قَوَداً ، ولا قصاصا » حتى يرتَّب عليه أحكام من يجب عليه القَوَد ، و إنما يضاف القتل إلى خصوص جنايته ، وهو القتيال في المحاربة ، كذلك هنا الموجب هو خصوص المحاربة .

وقولهم: « الأدلة متردِّدَة " بين كون القتل لمجرد المحاربة ، أو لخصوص السب » قلنا : هي نصوص في أن السب مؤثر تأثيراً زائداً على مطلق تأثير الـكفر الخالى عن عهد ؛ فلا يجوز إهمال خصوصه بعد اعتبار الشرع له ، وأن يقال : إنما المؤثر مجرد ما في ضمنه وطيه من زوال العهد ، ولذلك وجب قتلُ ً صاحبه عينا من غير تخيير كما قررنا دلالته فيما مضى ، وإذا كان كذلك فليس مع المخالف ما يدلُّ على أن القتل المباح يسقط بالإسلام و إن كان هذا من فروع الكفر، كما أن الذمى إذا استحلّ دماء المسلمين وأموالهم وأعراضهم فانتهكمها لاغتقاده أنهم كفار وأن ذلك حلال لهم منهم ثم أسلم فإنه يعاقب على ذلك : إما بالقتل إن كان فيها ما يوجب القتل ، أو بغيره ، ولذلك لو استحل ذلك ذميٌّ من ذميٌّ – مثل أن يقتل نصراني يهوديًّا ، أو يأخذ ما له لاعتقاده أن ذلك حلال له ، أو يقذفه ، أو يسبه — فإنه يعاقب على ذلك عقو بة مثله و إن أسلم ، وكذلك لو قطع ألطريق على قافلة فيهم مسلمون ومعاهدون فقتل بعص أولئك المسلمين أو المعاهدين تُتل لأجل ذلك حتما وانتقض عهده و إن أسلم بعد ذلك ، و إن كان هذا من فروع الكفر ؛ فهذا رجل انتقض عهده بأمر يعتقد حِلَّه قبل العهد ولو فعله مسلم لم يقتل عند كثير من الفقهاء إذا كان المقتول ذميا. ، وكل واحد من الكفر ومن القتل مؤثر في قتله وإن كان عهده إنما زال بهذا القتل ؛ فهذا نظير السبِّ ، ثم لو أسلم هذا لم يسقط عنه القتل بل يقتل إما حداً أو قصاصاً ؛ سواء كان ذلك القتل مما 'يقتل به/المسلم — بأن يكون

المقتول مسلما — أو لا يقتل به بَان يكون المقتول ذميا ، وعلى التقديرين يقتل هذا الرجل بعد إسلامه ؛ لقَطْعه الطريق مشلا ، وقتله ذلك المعاهد من غير أهل دينه ، وإن كان إنما فعل هذا مستحلا له لكفره ، وهو قد تاب من ذلك الكفر ، فتكون التوبة منه توبة من فروعه ، وذلك لأن هذا الفرع ليس من لوازم الكفر ، بل هو محرم عليه في دينه لأجل الذمة ، كما أن تلك الدماء والأموال محرمة عليه لأجل الذمة .

ومَنشأ الغَلط في هذه المسألة اعتقاد أن الذمي " يستبيح هـذا السب ، فإن هذا غلط ؛ إذ لا فرق – بالنسبة إليه – بين إظهار الطمن في دين المسلمين و بين سفك دمائهم ، وأخذ أموالهم ؛ إذ الجميع إنما حرامه عليهم العهد ، لا الدين الحجراد ، فكيف لم يندرج أخذه لعرض بعض الأمة أو لعرض واحد من غير أهل دينه من أهل الذمة في ضمن التوبة من كفره مع أنه فرعه ، واندرج أخذ و لعرض نبينا عليه الصلاة والسلام في ضمن التوبة من كفره من كفره ؟

الجواب الثالث: هب أنه إنما يقتل للكفر والحراب فقوله « الإسلام يُشقط القتل الثابت للكفر والحراب بالاتفاق » غلط ، وذلك أنا إنما انفقنا على أنه يسقط القتل الثابت للكفر والحراب الأصلى ؛ فإن ذلك إذا أسلم لم يؤخذ بما أصاب في الجاهلية من دم أو مال أو عرض للمسلمين ، أما الحراب الطارى، فن الذى وافق على أن القتل الثابت بجميع أنواعه يسقط بالإسلام ؟ نعم نوافق على ما إذا نقض العهد بما لاضرر على المسلمين فيه ثم أسلم ، أما إذا أسلم ثم حارب وأفسد بقطع طريق أو زبى بمسلمة أو قتل مسلم أو طعن في الدين فهذا يقتل بكل حال كا ذَلُ عليه الكتاب والسنة ، وهو يقتل في مواضع بالإجماع كا إذا قتل في الحاربة ، وحيث لم يكن مجماً عليه فهو كمحل النزاع ، والقرآن يدل على أنه المحاربة ، وحيث لم يكن مجماً عليه فهو كمحل النزاع ، والقرآن يدل على أنه

يقتل؛ لأنه إنما استثنى مَنْ تاب قبــل القدرة فى الجملة؛ فهذه المقدمة ممنوعة ، والتمييز بين أنواع الحرّاب يكشف اللبس .

وأما ما ذكروه من أن الحكافر والمسلم إذا سبٌّ فما بينه و بين الله وقذف الأنبياء ثم تاب قَبلَ الله تو بته ، ولم يطالبه النبي بموجب قذفه في الدنيا ولا في الآخرة، وأن الإسلام يَجُبُّ قذف المهود لمريم وابنها وقولهم في الأنبياء والرسل، فهو كما قالوا ، ولا ينبغي أن يُشتَرَاب في مثل هذا ، وقد صرح [به] بعض أصحابنا وغيرهم وقالوا : إنما الخلاف في سقوط القتل عنه ، أما تو بته و إسلامه فيما بينه و بين الله فمقبولة ، فإن الله يقبل التو بة عن عباده من الذنوب كلما ، وعموم الحَـكُم في تو بة المسلم والذمي ؟ فأمَّا تو بة المسلم فقد تقدُّم القول فيها ، وأما تو بة الذمى من ذلك ؛ فإن كان ذلك السبُّ ليس ناقضاً للمهد بأن يقوله سراً. فتو بتُهُ منه كتو بة الحربي من جميع ما يقوله و يفعله وتو بة ِ الذميُّ من جميع ما ُيقَر عليه من الكفر ، فإن هذا لم يكن ممنوعاً بمقد الذَّمة ، وليس كلامنا فيه ، و به يخرج الجواب عما ذكروه ؛ فإن السبُّ الذي قامت الأدلة على مغفرته بالإسلام ليس هو السب الذي ينتقض به عهد الذمي إذا فعله ، و إنما فرق في الذمي بين الجهر بالسبِّ والإسرار به مخلاف المسلم لأن ما يُسيرُّه من السب لا يمنعه منه إيمان ولا أمان ، ألا ترى أنه لو قذف واحداً من المسلمين سراً مستحلا لذلك ثم أسلم كان كَمَا لُو قَذَفَه وهو حربي ثم أسلم ، ومعلوم أن الـكافر الذي لاعهد ممه يمنعه من شيء متى أسلم سقط عنه جميع الذنوب تبعاً للـكفر، نعم لو أتى من السبُّ بما يعتقده حراماً في دينه ثم أسلم فني سقوط حق السبوب هنا نظر ، ونظيره أن يسب الأنبياء بما يعتقده محرماً في دينه ، وأما إن كان السب ناقضاً للمهد فإظهاره له مستحلا له في الأصل وغير مستحل كقتله المسلم مستحلا أو غير مستحل ، فالتو بة هنا تسقط حق الله في الباطن ، وأما إسقاطها لحقِّ الآدميِّ ففيه نظر، والذي يقتضيه القياسُ أنه كتو بة المسلم: إن كان قد بلغ المشتوم فلابد من استحلاله، وإن لم يبلغه ففيه خلاف مشهور، وذلك لأنه حق آدمى يعتقده محرما عليه، وقد انتهاكه، فهو كا لو قتل المعاهد مسلماً سراً ثم أسلم وتاب، أو أخذ له مالا سراً ثم أسلم، فإن إسلامه لا يُسقطُ عنه حق الآدمى الذي كان يعتقده محرما بالعهد، لا ظاهراً ولا باطناً، وهذا معنى قول من قال من أصحابنا: «إن تو بته فيما بينه و بين الله مقبولة » فإن الله يقبل التو بة من الذبوب كلها، وإن الله يقبل التو بة من حقوقه مطلقا، أما من حقوق العباد فإن التو بة لا تبطل حقوقهم، بل إما أن يستوفيها صاحبها ممن ظلمه، أو يعوضه الله عنها من فضله العظيم.

وجاع مذا الأمر أن التو بة من كل شيء كان يستحله في كفره تُسْقِط حقوق الله وحقوق العباد ظاهراً و باطناً ، لـكن السب الذي نشكلم فيه هو السب الذي يظهره الذي ، وليس هذا مما كان يستحله كما لم يكن يستحل دماء ما وأموالنا ، و إن كان ذلك مما يستحله لولا العهد .

وقد تقدم ذكر هذا ، و بينًا أن العهد نحرًم عليه فى دينه كثيراً مماكان يعتقده حلالا لولا العهد ، ونظير هذا تو بة المرتد من السب الذى يعتقد صحته ، وأما مالم يكن يستحسَّله وهو إظهار السب ففيه حَقَّانِ : حق لله ، وحق للآ دى ، فتو بته تسقط فيما بينه و بين الله حقه ، لكن لا يلزم أن تُسْقط حق الآدى فى الباطن ؛ فهذا الكلام على قبول التو بة فيما بينه و بين الله .

## وحينتذ فالجواب من وجوه :

أحدها: أن المَوْضِعَ الذي ثبت فيه قبول تو بته فيا بينه و بين الله من حق الله وحق عباده ليس هو الموضع الذي ينتقض فيه عهده ويقتل و إن تاب، فإن ادعى أنه يسقط حق العباد في جميع الصور فهذا محل مَنْعٍ ؟ لما فيه من

الخلاف ، فلابد من إقامة الدلالة على ذلك ، والأدلة المذكورة لم تتناول السبُّ الظاهر الذي ينتقض به العهد .

الوجه الثالث: أن مَنْ يقول بقبول التو بة من ذلك في الباطن بكل حال يقول : إن تو بة العبد فيما بينه و بين الله ممكنة من جميع الذنوب ، حتى إنه لو سب سراً آحادا من الناس مَوْ آن ثم ناب واستغفر لهم بدل سبهم لَرُجِيَ أن يغفر الله له ، ولا يكلف الله نفسا إلا وسعيا ، فكذلك ساب الأنبياء والرسل لو لم 'تُقبل' تو بته وتغفر زلَّته لا نُسَدَّ باب التو بة وقطع طريق المُغفرة والرحمة ، وقد قال الله تعالى لما نهى عن الفيهة ( أَيُحِبُ أَحَدُ كُمْ ۚ أَنَّ يَأْكُلُ ۚ لَحَمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكُرِ هُتُمُوهُ ، وأَنَّقُوا الله ؛ إِنَّ الله تَوَّابُ رَحِيمٌ ) (١) فعلم أن المغتاب له سبيل إلى التوبة بكل حال ، وإن كان الذى اغْتِيبُ ميتا أو غائبا ، بل أصحُّ الروابتين ليس عليه أن يستحِـله في الدنيا إذا لم يكن علم ؛ فإن فساد ذلك أكثر من صلاحه ، وفي الأثر «كفارة الغيبة أن تستغفر لمن اغْتَبْتُهُ » وقد قال تعالى : ( إِنَّ الْحُسَنَاتِ 'يَذْ هِـْبِنَ السَّيِّئَاتِ ) (٢) أما إذا كان الرسول حيا وقد بلغه السب فقد يقول هنا : إن التو بة لا تصح حتى يستحلُّ الرسول و يعفو الرسول عنه ، كما فعل أنَسُ بن زنيم ، وأبو سفيان بن الحارث ، وعبد الله بن أبى أمية ، وعبد الله بن سَمَد بن أبي سَرْح ، وابن الزِّبَمْرَى ، و إحـــــدى القينتين ، (١) من الآية ١٢ من سورة الحجرات (٢) من الآية ١٤٤ من سورة هود

وكمبُ بن زُهَير، وغيرهم ، كما دلت عليه السيرة لمن تدبرها ، وقد قال كعب بن زهير:

أُنَّبِنْتُ أَنَّ رسول الله أَوْعَدَني \* وَالْعَفُو عِنْدَ رَسُولِ الله مَاْمُولُ وَإِمَا يَقَالَ وَإِمَا يَقَالَ وَإِمَا يَقَالَ هَا الله عَلَى شَيْء يجوز فيه العفو والانتقام ، وإنميا يقالَ « أُوعده » إذا كان حكم الإيعاد باقيا بعد الإسلام ، و إلا فلو كان الإيعاد معلقا ببقائه على الكفر لم يبق إيعاد .

إذا تقرر هذا فصحة التوبة فيا بينه و بين الله وسقوط حق الرسول بما أبدله من الإيمان به الموجب لحقوقه لا يمنع أن يقيم عليه حد الرسول إذا ثبت عند السلطان، و إن أظهر التو بة بعد ذلك ، كالتو بة من جميع الكبائر الموجبد المعقو بات المشروعة ، سواء كانت حقا لله أو حقا لآدمى ، فإن تو بة العبة فيا بينه و بين الله \_ بحسب الإمكان \_ صحيحة ، مع أنه إذا ظهر عليه أقيم عليه الحد ، وقد أسلفنا أن حق الرسول فيه حق لله وحق لآدمى ، وأنه من كلا الوجهين يجب استيفاؤه إذا رفع إلى السلطان و إن أظهر الجانى التوبة بعد الشهادة .

وأما ما ذكروه من كون سب الرسول ليس بأعظَمَ من سبِّ الله ، وأن مافيه من الشرف فلا جله ؛ فني الجواب عنه طريقان :

أحدها: أنه لا فَرْق بين البابين ؛ فإن ساب الله أيضاً يقتل ، ولا تُسقط التوبة القتل عنه ، إما لكونه دايلا على الزندقة في الإيمان والأمان ، أولكونه ليس مجرد ردة ونقض ، و إيما هو من باب الاستخفاف بالله والاستهانة ، ومثل هذا لا يسقط القتل عنه إذا تاب بعد الشهادة عليه كما لا يسقط القتل عنه إذا انتهاك محارمه ؛ فإن انتهاك حرمته أعظم من انتهاك محارمه ، وسيأتي إن شاء الله تعالى بيان ذلك ، ومن قاله من أصحابنا وغيرهم ، ومن أجاب بهذا لم يورد عليه صحة إسلام النصراني ونحوه وقبول توبتهم ، لأنه لا خلاف في قبول عليه صحة إسلام النصراني ونحوه وقبول توبتهم ، لأنه لا خلاف في قبول

التوبة فيما بينه و بين الله وفى قبول التوبة مطلقا إذا لم يظهروا السب، و إنما الخلاف فيما إذا أظهر النصرائى ما هو سب وطعن ، ودعاؤهم إلى التوبة لا يمنع إقامة الحدود عليهم إذا كانوا معاهدين كقوله سبحانه وتعالى: (إنَّ الَّذِينَ فَتَنَهُم المُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا) (١) وكانت فتنتهم أنهم ألقوهم فى النار حتى كفروا ، ولو فعل هذا معاهد بمُسْلم فإنه يقتل وإن أسلم بالاتفاق ، وإن كانت توبته فيما بينه وبين الله مقبولة .

وأيضاً ؛ فإن مقالات الكفار التي يعتقدونها ليست من السب المذكور ، فإنهم يعتقدون هذا تعظيما للهودينا له ، و إعاالكلام في السب الذي هو سبعند الساب وغيره من الناس ، وفر في بين من يتكلم في حقه بكلام يعتقده تعظيما له و بين من يتكلم بكلام يعلم أنه استهزاء به واستخفاف به ، ولهذا فرق في القتل والزني والسرقة والشرب والقذف ونحوهن بين المستحل لذلك المعذور و بين من يعلم التحريم .

وكذلك قول الذي صلى الله عليه وسلم: « لا تَسَبُوا الدَّهْرَ ؟ فإنَّ الله هُو الدَّهْرُ » وقوله فيا يروى عن ربه عز وجل : « يُوْذِينِي ابنُ آدَمَ ، يَسُبُّ الدَّهْرَ ، وَأَنَا الدَّهْرُ ، بِيدِي الأَمْرُ أَقلِبُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارِ » فإن من سَبَّ الله هر من الخلق لم يقصد سبَّ الله سبحانه ، وإنما قصد أن يسب مَنْ فعل به ذلك الفعل مُضيفاً له إلى الدهر، فيقع السب على الله ؟ لأنه هو الفاعل في الحقيقة ، وسواء قلنا إن الدهر الله من أسماء الله تعالى كا قال نعيم بن حاد أو قلنا إنه ليس باسم ، وإنما قوله « أنا الدهر » أى أنا الذي أفعل ما ينسبونه إلى الدهر ويوقعون السب عليه كا قاله أبو عبيدة والأكثرون ، ولهذا لم يكفر من سَبَّ الدهر ، ولا يقتل ، لكن يؤدّب ويعزّر لسوء منطقه ، والسب المذكور في الدهر ، ولا يقتل ، لكن يؤدّب ويعزّر لسوء منطقه ، والسب المذكور في قوله تعالى : ( وَلاَ تَسُبُوا الله عَدُوا الله عَدَوا الله عَدَا المُ عَنْ المَا الدهر عن سَورة البروج

سُبُوْا عَلِيًّا كَمَا سَبُوا عَتِيقَكُمُ كُفْرًا بِكُفْرٍ ، وَ إِيمَانًا بَإِيمَانِ وَكَمَا يَعْدِ ، وَ إِيمَانًا بَإِيمَانِ وَكَمَا يَقُولُ بَعْضَ الْجَهَالُ : مقابلة الفاسد بمثله ، وكما قد تحمل بعض جُهَّالُ الله عليه المسلمين الحميَّةُ على أن يَسُبَّ عيسى اذا جاهره المحاربون بسبِّ رسول الله عليه الصلاة والسلام ، وهذا من الموجبات للقتل .

الطريقـة الثانية: طريقة مَنْ فرق بين سب الله وسب رسوله، وذلك من وجوه:

أحدها: أن سَبِّ الله حق مَحْض لله ، وذلك يَسْقُط بالتوبة كالزبى والسرقة وشرب الخر ، وسَبِّ النبي عليه الصلاة والسلام فيه حقان: لله ، وللعبد ، ولا يسقط حق الآدمى بالتوبة كالقتل في المحاربة ، هذا فرق القاضى أبي يَمْلى في خلافه .

الوجه الثانى : أن النبي عليه الصلاة والسلام تلحقه المَعَرَّةُ بالسب ؛ لأنه (۱) من الآية ۱۰۸ من سورة الأنعام

مخلوق ، وهو من جنس الآدميين الذين تلحقهم المعرة والفَضَاضة بالسبِّ والشمّ ، وكذلك يُتابون على سبهم ، ويعطيهم الله من حسنات الشاتم أو من عنده عوضاً على ما أصابهم من المصيبة بالشمّ ؛ فمن سبه فقد انتقص حرمته ، والخالق سبحانه لا تلحقه مَعرَّة ولا غَضَاضة بذلك ، فإنه معرَّه عن لحوق المنافع والمضار ، كا قال سبحانه فيما يرويه عنه رسوله عليه الصلاة والسلام « يا عبادي إنكم لن تَبلُفُوا فَمْرِي فتنفموني » وإذا كان إن مَبلُفُوا نَفْمي فتنفموني » وإذا كان سب النبي صلى الله عليه وسلم قد يؤثر انتقاصه في النفوس ، وتلحقه بذلك مَعرَّة وضمَ ، ور بما كان سببا للتنفير عنه ، وقلَّة هَيْبته ، وسقوط حُرْمته ؛ شُرعت العقوبة على خصوص الفساد الحاصل بسبه ، فلا تسقط بالتو بة كالعقو بة على جميع الجرائم . وأما سابُ الله سبحانه فإنه يضرُ نفسة بمنزلة الكافر والمرتد ، فتى تاب رئال ضرر نفسه فلا يقتل .

وهذا الفرق ذكره طوائف من المالكية والشافعية والحنبلية ، منهم القاضى عبد الوهاب بن نصر ، والقاضى أبو يَمْلى نَى « المجرَّد » وأبو على بن البناء ، وابن عَقيل ، وغيرهم ، وهو يتوجَّه مع قولنا : إن سبَّ النبي عليه الصلاة والسلام حدُّ لله كالزني والسرقة .

يَوْيِد ذلك أن القذف بالـكفر أعظم من القذف بالزنى ، ثم لم يشرع عليه حد مقدر كما شرع على الرّمى بالزنى ، وذلك لأن المقذوف بالـكفر لا يلحقه العار الذى يلحقه بالرمى بالزنى ؛ لأبه بما يُظهر من الإيمان يعلم كذب القاذف ، وبما يظهره من التو بة تزول عنه تلك المعرة ، بخلاف الزنى فإنه يُسْتَسَرُ به ، ولا يمكنه إظهار البراءة منه ، ولا تزول مَعَرَّته فى عُرْف الناس عند إظهار التو بة ، فكذلك ساب الرسول يُلْحِق بالدين وأهله من المعرة ما لا يلحقهم التو بة ، فكذلك ساب الرسول يُلْحِق بالدين وأهله من المعرة ما لا يلحقهم إذا سب الله ، لكون المنافى لسب الله ظاهرا معلوما لكل أحد يشترك فيه كل الناس

الوجه الثالث: أن النبي عليه الصلاة والسلام إنما يُسَبُّ على وجه الاستخفاف به والاستهانة ، وللنفوس الكافرة والمنافقة إلى ذلك داع: من جهة الحسد على ما آتاه الله من فَصْله ، ومن جهة المخالفة في دينه ، ومن جهة الانقهار تحت حكم دينه وشرعه ، ومن جهة المراغمة لأمته ، وكل مفسدة يكون إليها داع فلا بد من شرع المقو بة عليها حدا ، وكل ما شرعت المقو بة عليه لم يسقط بالتو بة كسائر الجرائم ، وأما سبُّ الله سبحانه فإنه لا يقع في الغالب استخفاظ واستهانة ، و إنما يقع تديناً واعتقادا ، وليس للنفوس في الغالب داع إلى إلقاء السب إلا عن اعتقاد ، يرونه تعظيما وتمجيدا ، وإذا كان كذلك لم يحتج خصوص السبُّ إلى شرع زاجر ، بل هو نوع من الكفر ، فيقتل الإنسان عليه كرد ته السبُّ إلى شرع زاجر ، بل هو نوع من الكفر ، فيقتل الإنسان عليه كرد ته وكفره ، إلا أن يتوب .

وهذا الوجه من نمط الذى قبله ، والفرق بينهما أن ذلك بيان لأن مَفْسَدة السب لا نرول بإظهار التو بة ، مخلاف مفسدة سب الله تعالى، والثانى بيان لأن سب الرسول إليه داع طبعى فيشرع الزجر عليه لخصوصه كشرب الحمر ، وسَبُ الله تعالى ليس إليه داع طبعى فلا يحتاج خصوصه إلى زَجْر آخر كشرب البول وأ كل الميتة والدم .

والوجه الرابع: أن سب النبي عليه الصلاة والسلام حد وجب لسب آدمى ميت لم يعلم أنه عفا عنه ، وذلك لا يسقط بالتو بة ، بخلاف سب الله تعالى ، فإنه قد علم أنه قد عفا عمن سبه إذا تاب ، وذلك أن سب الرسول متردّد في سقوط حده بالتو بة بين سب الله وسب سائر الآدميين ، فيجب إلحاقه بأشبه الأصلين به ، ومعلوم أن سب الآدمى إنما لا تسقط عقو بته بالتو بة لأن حقوق الآدميين لا تسقط بالتو بة ، لأمهم ينتفعون باستيفاء حقوقهم ، ولا ينتفعون بتو بة التائب، فإذا تاب مَن للآدمى عليه حق قصاص أو قذف فإن له أن يأخذه منه لينتفع

به تَشَفِّيا ودَرْكُ ثَارٍ وصيانَةَ عرض ، وحق الله قد عُلم سقوطُه بالتوبُّة ، لأنه سبحانه إنما أوْجَبَ الحقوق لينتفع بها العباد فإذا رجعوا إلى ما ينفعهم حصل مقصود الإيجاب ، وحينئذ فلا ريب أن حرمة الرسول ألحقت بحرمة الله من جهة التغليظ ؛ لأن الطمن فيه طمن في دين الله وكتابه ، وهو من الخلق الذين لا تسقط حقوقهم بالتو بة ، لأنهم ينتفعون باستيفاء الحقوق ممن هي عليه ، وقد ذكرنا مادل على ذلك من أن رسول الله عليه الصلاة والسلام كان له أن يعاقب مَنْ آذاه و إنَّ جاءه تائبًا ، وهو عليه الصلاة والسلام كما أنه بلُّـغ الرساله لينتفع بها العباد فإذا تابوا ورجموا إلى ما أمرجم به فقد حصل مقصوده فهو أيضاً يتألم بأذاهم له فله أن يعاقب مَنْ آذاه تحصيلا لمصلحة نفسه كما أنه يأكل ويشرب، فإن تمكين البشر من استيفاء حقه ممن بني عليه من جملة مصالح الإنسان، ولولا ذلك لماتت النفوس غما ، ثم إليه الخِيرَةُ في العفو والانتقام ، فقد تترجُّحُ عنده مصلحة الانتقام ، فيكون فاعلا لأمر مُباَح وحظ جائز كاله أن يتزوج النساء ، وقد يترجُّح العفو ، والأنبياء عليهم السلام منهم مَن كانقد يترجُّح عنده أحيانا الانتقام ويُشَدّد الله قلوبهم فيه حتى تـكون أشدُّ من الصخر كنوح وموسى ، ومنهم من كان يترجُّح عنده المفوفيلين الله قلوبهم فيه حتى تــكون أَلْمَيْنَ مِن اللَّيْنِ كَالْمِرَاهِيمِ وعيسى ، فإذا تمذِّر عفوه عن حقه تمين استيفاؤه ، و إلاّ لزم إهدَارُ حقه بالكلية .

قولهم « إذا سقط المتبوعُ بالإسلام فالتابع أولى»

قلنا : هو تابع من حيث تفلظت عقو بته ، لا من حيث إن له حقافي الاستيفاء لا ينجبر بالتو بة .

قولهم « سابُّ الواحِدِ من الناس لا يختلف حاله بين ما قبل الإسلام و بعده ، بخلاف ساب الرسول .

عنه جوابان:

أحدها: المنعُ ؟ فإن سبّ الذي المسلم جائز عنده ، لأنه يعتقد كفره وضلاله ، وإنما يحرِّمه عنده العهدُ الذي بيننا و بينه فلا فرق بينهما ، وإن فُرِضَ الكلام في سبّ خارج عن الدين مثل الرمي بالزني والافتراء عليه ونحو ذلك ، فلا فرق في دلك بين سب الرسول وسب الواحد من أهل الذمة ، ولاريب أن الكافر إذا أسلم صار أخا للمسلمين يؤذيه ما يؤذيهم ، وصار معتقدا لحرمة أعراضهم ، وزال المبين لا نتهاك أعراضهم ، ومع ذلك لا يسقط حق المشتوم بإسلامه ، وقد تقدم هذا الوجه غير مرة .

الثانى: أن شاتم الواحد من الناس لوتاب وأظهر براءة المشتوم وأثنى عليه ودَعاً له بعد وَفْعه إلى السلطان كان له أن يستوفى حدَّه مع ذلك ، فلا فرق بينه و بين شاتم الرسول إذا أظهر اعتقاد رسالته وعلو منزلته ، وسبب ذلك أن إظهار مثل هذه التو بة لا يزيل ما لحق المشتوم من الفضاضة والمَعرَّة ، بل قد يحمل ذلك على خوف العقو بة ، و يبقى آثار السب الأول جارحة ، فإن لم يمكن المشتوم من أخذ حقه بكل حال لم يندمل جرحه .

قولهم « القتلُ حقُّ الرسالة ، وأما البشر يَّةُ فإنما لها حقوق البشرية ، والتو بة تقطع حق الرسالة »

قلنا: لانسلم ذلك، بلهو من حيث هو بشر مُفَضَّل في بشر يته على الآدميين تفضيلا يوجب ُ قَتْلَ سابه ، ولو كان القتل إنما وجب لكونه قدْحاً في النبوة لكان مثل غيره من أنواع الكفر، ولم يكن خصوص السب موجب للقتل، وقد قدَّ منا من الأدلة ما يدل على أن خصوص السب موجب للقتل، وأنه ليس بمنزلة سائر أنواع الكفر، ومَنْ سَوَّى بين الساب للرسول و بين المعرض عن تصديقه فقط في العقوبة فقد خالف الكتاب والسنة الظاهرة والإجاع الماضى، وخالف المعقول، وسَوَّى بين الشيئين المتباينين،

وكونُ القاذف له لم يجب عليه مع القتل جَلا ُ ثمانين أوضح ُ دليل على أن القتل عقو بة لخصوص السب ، و إلا كان قد اجتمع حقان : حق لله — وهو تكذيب رسوله فيوجب الجلد على هذا الرأى — فكان ينبغى قبل التو بة على هذا أن بجتمع عليه الحدّان ، كا لو ارتدّ وقدَ ف مسلما ، و بعد التو بة يستوفى منه حد القذف ؛ فكان إنما النبى عليه الصلاة والسلام أن يعاقب من سبّه وجاء تائباً بالجلد فقط ، كا أنه ليس للإمام أن يعاقب قاطع الطريق إذا جاء تائباً إلا بالقود ونحوه مما هو خالص حق الآدمى ، ولو سلمنا أن القتل حق الرسالة فقط فهو ردة مغلظة بما فيه ضرر أو نقض مغلظ بما فيه ضرر ، كا لو اقترن بالنقص حراب وفساد بالفعل من قطع طريق وزنى بمسلمة وغير ذلك ، فإن القتل هنا حق لله ، ومع هذا لم يستقط بالتو بة والإسلام ، وهذا المأخذ متحقق سواء قلنا إن سابً الله يقتل بعد التو بة أو لا يقتل كا تقدم تقريره .

قولهم : « إذا أسلم سقط القتل المتعلق بالرسالة » .

قلنا : هذا ممنوع ، أما إذا سَوِّينا بينه و بين سب الله فظاهر ، و إن فرقنا فإن هذا شبه من باب فعل المحارب لله ورسوله الساعى في الأرض فساداً ، والحاجة داعية إلى ردَّع أمثاله كا تقدم ، و إن سلّمنا سقوط الحق المتعلق بالكفر بالرسالة ، لكن لم يسقط الحق المتعلق بشتم الرسول وسبه ، فإن هذه جناية زائدة على نفس الرسول مع الترام تركها ؛ فإن الذمي يلتزم لنا أن لا يظهر السب ، وليس ملتزماً لنا أن لا يكفر به ، فكيف يجعل ما الترم تركه من جنس ما قرراه عليه ؟ وجاع الأمر أن هذه الجناية على الرسالة له تقض يتضمن حراباً عليه ؟ وجاع الأمر أن هذه الجناية على الرسالة له تقض مثل هذا ممنوع وفساداً أو ردة تضمنت فساداً وحراباً ، وسقوط القتل عن مثل هذا ممنوع كا تقدم .

قولهم : « حق البشرية انغمر فى حق الرسالة ، وحق الآدمى انغمر فى حق الله » .

قلنا: هذه دعوى محضة ، ولو كان كذلك لما جاز للنبي عليه الصلاة والسلام المفو عن سبه ، ولا جاز عقو بته بعد مجيئه تائباً ، ولا احتيج خصوص السب أن يغرد بذكر المقو بة ؛ لعلم كل أحد أن سب الرسول أغلظ من الكفر به ، فلما جاءت الأحاديث والآثار في خصوص سب الرسول بالقتل علم أن ذلك خاصة في السب و إن اندرج في عموم الكفر .

وأيضاً ؛ فحق العبد لا ينغمر في حق الله قط ، نعم المكس موجود ، كما تندرج عقوبة القاتل والقاذف على عصيانه لله في القَوَد وحدِّ القذف ، أما أن يندرج حقُّ العبدِ في حق الله فباطل ؛ فإن من جني جناية واحدة تملَّق بها حقان لله ولآدمي ثم سقط حق الله لم يسقط حق الآدمي ، سواء كان من جنس أو جنسين ، كما لو جني جنايات متفرقة كمن قتل في قطع الطريق فإنه إذا سَقَط عنه نحتُّم القتل لم يسقط عنه القتل ، ولو سرق سرقة ثم سقط عنه القطعُ ُ لم يسقط عنه الغُرْمُ الإجماع المسلمين ، حتى عند من قال ﴿ إِن القطم والمرم لا يجتمعان » نعم إذا جَنَى جناية واحدة فيها حقان لله ولآدنى : فإن كان موجب الحقين من جنس واحد تداخَلاً ، و إن كانا من جنسين فني التداخل خلاف معروف ، مثالُ الأول قتل المحارب فإنه يوجب القتلَ حقًّا لله وللآدمى ، والقتل لا يتمدد ، فمتى قتل لم يبق الآدمى حق في تركته من الدية ، و إن كان له أن يأخذ الدية إذا قتل عدة مقتولين فيقتل ببعضهم عند الشافعي وأحمد وغيرهما، أما إن قلنا « إن موجب العمد القود عيناً » فظاهر ، و إن قلنا « إن موجبه أحد شيئين » ؟ فَا نِمَا ذَاكَ حيث يمكن العقو ، وهنا لا يمكن العقو ، وصار موجبه القود عينا ، وولى استيفائه الإمام ؛ لأن ولايته أعم ، ومنال اثناني أخذ المال

سرقة وإنلافه ؛ فإنه موجب للقطع حدًا لله ، وموجب للغرم حقاً لآدمى ، ولهذا قال الكوفيون : إن حق الآدمي يدخل في القطع فلا يجب ، وقال الأكثرون: بل يغرم للآدمي ماله ، و إن ُقطيعت يده ، وأما إذا جني جنايات متفرقة لكل جناية حد ؛ فإن كانت لله وهي من جنس واحسد تداخلت بالاتفاق ، وإن كانت من أجناس وفيها القتلُ تداخلت عند الجمهور ، ولم تتداخل عند الشافعي ، و إن كانت لآدمي لم تتداخل عند الجمهور ، وعند مالك تتداخل في القتل ، إلا حد القذف ، فهنا هذا الشاتم السابُّ لاريب أنه يتعلَّق بسبه حتى لله ، وحتى لآدمي ، ونحن نقول : إن موجب كل منهما القتل ، ومن ينازعنا إما أن يقول : الدرج حق الآدمي في حق الله أو موجبه الجلد ؛ فإذا قتل فلا كلام إلا عند من يقول : إن موجبه الجلد ؛ فإنه يجب أن يخرج على الخلاف ، وأما إذا أسقط حق الله بالتو بة فكيف يسقط حق العبد ؟ فإنا لا نحفظ لهذا نظيرًا ، بل النظائر تخالفه كما ذكرناه ، والسنة تدل على خلافه ، و إثبات ُ حكم بلا أصل ولا نظير غير ُ جائزٍ ، بل مخالفته للأصول دليل على بطلانه .

وأيضاً ؛ فهَبُ أن هذا حد محض لله ، لكن لم يقال : «إنه يسقط بالتو به»؟ وقد قدمنا أن الردة ونقض العهد نوعان : مجرد ، ومغلظ ؛ فما تغلظ منه بما يضر المسلمين بجب قتل صاحبه بكل حال وإن تاب ، وبينًا أن السبب من هذا النوع .

وأيضاً ؛ فأقصى ما يقال أن يلحق هـذا السب بسب الله ، وفيه من الخلاف ما سيأنى ذكره إن شاء الله تعالى .

وأما ما ذكر من الفرق بين سب المسلم وسب المكافر فهو — و إن كان له توجُّه، كما للتسوية بينهما في السقوط توجُّه أيضاً — فا نه معارض بما يدل على أن

المكافر أولى بالقتل بكل حال من المسلم ، وذلك أن المكافر قد ثبت المبيح الدمه وهو المكفر ، و إنما عَصَمه العهد ، و إظهار السب لا ريب أنه محار بة لله ورسوله و إفساد في الأرض و نكاية في المسلمين ، فقد تحقق الفساد من جهته ، و إظهاره التوبة بعد القدرة عليه لا يوثق بها كتو بة غيره من الحار بين لله ورسوله الساءين في الأرض فساداً ، بخلاف من علم منه الإسلام وصدرت منه المكامة من السب مع إمكان أنها لم تصدر عن اعتقاد ، بل خرجت سَفَها أو غَلَطاً ؛ فإذا عاد إلى الإسلام – مع أنه لم يزل يتدين به لم يعلم منه خلافه – كان أولى لقبول تو بته ؛ لأن ذنبه أصب عر ، وتو بته أقرب الى الصحة .

ثم إنه بجاب عنه بأن إظهار المسلم تجديد الإسلام بمنزلة إظهار الله الإسلام؟ لأن الله كان يَزعُه عن إظهار سبه ما أظهره من الأمان كا يَزعُ المسلم ما أظهره من عقد الإيمان، فإذا كان المسلم الآن إيما يُظهر عقد إيمان قد ظهر ما يدل على ما يدل على فساده فكذلك الذمى إيما يُظهر عقد إيمان قد ظهر ما يدل على فساده، فإن من يُتهم في أمانه يتهم في إيمانه، ويكون منافقاً في الإيمان كما كان منافقاً في الأمان، بل ربما كان حال هذا الذي تاب يعد معاينة السيف أشد على المسلمين من حاله قبل التوبة، فإنه كان في ذلة الكفر، والآن فإنه قد يشرك المسلمين في ظاهر العز مع ما ظهر من نفاقه وخُبثه الذي لم يظهر ما يدل على زواله، على أن في تعليل سبه بالزندقة نظراً ؛ فإن السب أمر ظاهر أظهره ولم يظهر منه ما يدل على استبطانه إياه قبل ذلك، ومن الجائز أن يكون قد حدث له ما أوجب الردة.

نعم إن كان ممن تكرر ذلك منه أو لَه دلالات على سوء العقيدة فهنا الزندقة ظاهرة ، لكن يقال : نحن نقتله للأمرين ، لكونه زنديقاً ، ولكونه

سابا ، كما نقتل الذى لكونه كافراً غير ذى عهد ، ولـكونه سابا ؛ فإن الفرق بين المسلم والذمى فى الزندقة لا يمنع اجتماعهما فى عـلّة أخرى تقتضى كون السب موجباً للقتل ، وإن أحـدث الساب اعتقاداً صحيحاً بعد ذلك ، بل قد يقال : إن السب إذا كان موجباً للقتل قتل صاحبه وإن كان صحيح الاعتقاد فى الباطن فى حال سبه كسبه لله تعالى وكالقذف فى إيجابه للجلد وكسب جميع البشر.

وأما الفرق الثاني الذي مَبُّناًه على أن السب يوجب قتل المسلم حداً لأن مَفسدَ ته لا تزول بسقوطه بتجديد الإسلام، بخلاف سب السكافر، فمضمونه أنا نرخص لأهل الذمة في إظهار السب إذا أظهروا بعده الإسلام ، ونأذن لهم أَن يَشْتُمُوا ، ثُم بِعَد ذَلَكَ يُشْلُمُونَ ، ومَا هَذَا إِلاَ بَمَثَابَةَ أَن يَقَالَ : عَلَمُ الذَّمي بأنه إذا زَكَى بمسلمة أو قطع الطريق أخذ فقتـــل إلا أن يسلم يَزَعُه عن هذه المفاسد إلا أن يكون بمن يريد الإسلام ، وإذا أسلم فالإسلام يَجُبُ ما كان قبله، ومعلوم أن معنى هذا أن الذمي يحتمل منه ما يقوله ويفعله من أنواع المحاربة والفساد إذا قصد أن يسلم بعده وأسلم ، ومعلوم أن هذا غير جائز ؛ فإن الحكلمة الواحدة من سبِّ النبي صلى الله عليه وسلم لا تحتمل بإسلام ألوف من الكفار ، ولأن يَظهرَ دين الله ظهوراً يمنع أحــــداً أن ينطق فيه بطعن أحبُّ إلى الله ورسوله من أن يدخل فيه أقوام وهو مُنتَهَكُ مستهان ، وكثير ممن يسب الأنبياء من أهــل الذمة قد يكون زنديقاً لا يبالى إلى أى دين انتسب ، فلا يبالي أن ينال غرضه من السب ثم ريْظهِر الإسلام كالمنافق سواء ، ثم هذا يوجب الطمع منهم في عرصه ، فإنه ما دام العدو يرجو أن يستبقى ولو بوجه لم يَزَعْه ذلك عن إظهار مقصوده في وقت ما 

فقد حصل غرضه ، وكل فساد قصد إزالته بالكاية لم يجعل لفاعله سبيل إلى استبقائه بعد الأخذكالزبي والسرقة وقطع الطريق ، فإن كان مقصود الشارع من تطهييز الدار من ظهور كلة الكفر والطمن في الدين أبلغ من مقصوده من تطهيرها من وجود هذه القبائح ابتغى أن يكون تحتّم عقو بة مَنْ فعل ذلك أبلغ من تحتم عقو بة هؤلاء .

وأما الفرق الثالث قولهم « إن الكافر لم يلتزم تحريم السب » فباطل ؛ فإنه لا فرق بين إظهاره لسب النبي صلى الله عليه وسلم وبين إظهاره لسب آحاد من المسلمين و بين سفك دمائهم وأخذ أموالهم ، فإنه لولا العهد لم يكن فرق عنده بيننا و بين سائر مَن يخالفه في دينه من الحار بين ، ومعلوم أنه يستحل ذلك كله ممهم ، ثم إنه بالعهد صار ذلك محرما عليه في دينه منا لأجل العهد ، فإذا فعل شيئاً من ذلك أقيم عليه حده و إن أسلم ، سواء انتقض عهده بما يفعله أو لم ينتقض ، فتارة يجب عليه الحد مع بقاء العهد كا لو سَرَقَ أو قذف مسلما ، وتارة بين ، وتارة يجب عليه الحد و ينتقض عهده كا إذا سَب الرسول أو زني بمسلمة أو قطع الطريق على المسلمين ، فقدا يقتل و إن أسلم ، وعقو بة هسذا النوع من الجنايات القتل حما كمقو بة فهذا يقتل و إن أسلم ، وعقو بة هسذا النوع من الجنايات القتل حما كمقو بة القاتل في الحار بة من المسلمين جزاء له على ما فعل من الفساد الذي التزم بعقد الإيمان أن لا يفعله مع كون مثل ذلك الفساد موجبا للقتل و نكالا لأمثاله عن فعل مثل هذا إذا علموا أنه لا يترك صاحبه حتى يقتل

فهذا هو الجواب عما ذكر من الحجج للمخالف ، مع أن فيما تقدّم من كلامنا ما 'يغْنِي عن الجواب لمن تبينت له المآخذ ، والله سبحانه وتعالى أعلم.

## فصـــل في مواضع التوبة

وذلك مبني على التوبة من سائر الجرائم ، فنقول :

لا خلاف علمناه أن قاطع الطريق إذا تاب قبل القدرة عليه سقط عنه توبة قاطع ما كان حدًّا لله من تحتَّم القتل والصلب والنفى وقطع الرِّجل، وكذلك قطع الطريق اليد عند عامة العلماء، إلا في وجه لأصحاب الشافعي، وقد نص الله على ذلك بقوله : ( إلا الدِّن تَأبُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ ، فَأَعْلَمُوا أَنَّ اللهَ عَلَى ذلك عَمْور ( رَحِيمُ ) ( ) ومعنى القدرة عليهم إمكان الحسد عليهم لثبوته بالبينة أو بالإقرار وكونهم في قَبْضَة المسلمين ، فإذا تابوا قبل أن يُؤخذُوا سقط ذلك عنهم .

وأما مَنْ لم يو جَدْ منه إلا مجرد الردة وقد أظهرها فذلك أيضاً تقبل توبة المرتد تو بته عند العامة ، إلا مايروى عن الحسن ومن قيل إنه وافقه .

وأما القاتل والقاذف فلا أعلم محالفا أن تو بتهم لا تُسْقِطُ عنهم حق توبة القاتل والقاذف الآدمى ، بمعنى أنه إذا طلب بالقورد وحد القذف فله ذلك ، و إن كانوا قد تابوا قبل ذلك

وأما الزانى والسارق والشارب فقد أطلق بعض أصحابنا إذا تاب قبل أن توبة الزانى ونحوم يقام عليه الحد، فهل يسقط عنه الحد؟ على روايتين:

أصهمي : أنه يسقط عنه الحد بمجرد التوبة ، ولا يعتبر مع ذلك إصلاح العمل .

والثانية : لا يسقط، ويكون من تو بته تطهيره بالحد.

وقيد بعضهم إذا تابقبل ثبوت حدوعند الإمام، وليس بين المكلامين خلاف

<sup>(</sup>١) من الآية ٣٤ من سورة المائدة

فى المعنى ، فإنه لا خلاف أنه لا يسقط فى الموضع الذى لا يسقط حــد الحجارب بتوبته ، وإن اختلفت عباراتهم : هل ذلك لعــدم الحــكم بصحة التوبة أو لإفضاء سقوط الحدإلى المفسدة ؟ فقال القاضي أبو يعلى وغيره ، وهو بمن أطلق الروايتين : التو بةُ غير محكوم بصحتها بمد قدرة الإمام عليه ؛ لجواز أن يكون أُظهرِها تَقَيَّـةً من الإمام والخوف من عقو بته ، قال : ولهذا نقول في تو بة الزابي والسارقوالشارب: لايحكم بصعتها بعد علم الإمام بحدهم وثبوته عنده ، و إنما يحكم بصحتها قبــل ذلك ، قال : وقد ذكره أنو بكر في « الشافي » فقال : إذا تاب به الزانی - به د أن قدر علیه فمن تو بته أن یطهر بالرجم أو الجلد ، وإذا تاب قبل أن يقدر عليه قبلت توبته ؛ فمأخذ القاضي أن نفس التوبة المحكوم بصحتها مُسْقِط للحد في كل موضع ، فلم يحتـج إلى التقييد هو ومن أبى بكر وغيره الفرق بين ما قبل القدرة و بعدها فى الجيم مع صحة التو بة بعد القدرة ، و يكون الحد من تمام التوبة ؛ فلمذا قيدوا ، فلا فرق في الحسكم بين القولين ، والتقييدُ بذلك موجود في كلام الإمام أحمد ، نقل عنه أبو الحارث في سارق جاء تائبا ومعه السرقة فردُّها قبل أن يقدر عليه ، قال : لم يقطع ، وقال : قال الشمبي : ليس على تائب قطع ، وكذلك نقل حَنْبَل ومهنا في السارق إذا جاء إلى الإمام تائباً : يدرأ عنه القطع.

ونقل عنه الميدونى فى الرجل إذا اعترف بالزنى أربع مرات ، ثم تاب قبل أن يقام عليه الحد: إنه تقبل تو بته فلا يقام عليه الحد،وذكر قصة ماعز إذ وجَدَ مسًّ الحجر فهرب قال النبى عليه الصلاة والسلام « فَهَلاّ تَرَكُتُتُوهُ » قال اليمونى: وناظرته فى مجلس آخـــر، قال: إذا رجع عما أقر به لم يرجم ، قلت: فإن تاب ؟ قال: من تو بته أن يطهر بالرجم ، قال: ودار بينى و بينه الحكلام غير مرة أنه إذا رجع لم يقم عليه ، وإن تاب فمن تو بته أن يطهر بالجلد، قال القاضى : والمذهبُ الصحيــ أنه يسقط بالتو بة كما نقل أبو الحارث وحَنْبل ومهنا .

فتلخص من هذا أنه إذا أظهر التوبة بعد أن ثبت عليه الحد عند الإمام بالبينة لم يسقط عنه الحد ، وأما إن تاب قبل أن يقدر عليه \_ بأن يتوب قبل أخذه و بعد إقراره الذى له أن يرجع عنه \_ ففيه روايتان ، وقد صرح بذلك غير واحد من أثمة المذهب ، منهم الشيخ أبو عبد الله بن حامد ، قال : فأما الزلى فإنه لاخلاف أنه فيا بينه و بين الله تصح تو بته منه .

فأما إذا تاب الزانى وقد رُفِع إلى الإمام فقول واحد: لا يسقط الجد، فأما إذا تاب الزانى وقد رُفِع إلى الإمام فإنه ينظر؛ فإن كان بإقرار منه ففيه روايتان، فأما إن تاب بحضرة الإمام فإنه ينظر؛ فإن كان بإقرار منه فقول واحد: لا يسقط؛ لأنه إذا قامت البينة عليه بالزنى فقد وجب القضاء بالبينة، والإقرار بخلاف البينة ؛ لأنه إذا رجع عن إقراره قبل منه.

وقال فى السرقة : لاخلاف أن الحق الذى لله يستقط بالتو بة ، سواء تاب قبل القطع أو بعده ، و إنما الخلاف فيمن تاب قبل إقامة الحد ، فإن كان ذلك قبل أن يُرْفَع إلى الإمام أو لم يرفع ، وأما قبل أن يُرْفَع إلى الإمام أو لم يرفع ، وأما إذا تاب بعد أن رفع إلى الإمام فلا يسقط الحد عنه ؟ لأنه حق يتعلّق بالإمام فلا بجوز تركه .

قال: وكذلك المحارب إذا تاب من حق الله ، وقد قدمنا أنا إذا قلنا يسقط الحد عن غير قطاع الطريق بالتو بة فإنه يكنى مجرد التو بة ، وهذا هو المشهور من المذهب ، كا يكنى ذلك فى قُطّاع الطريق .

وفيه وجه ثاني: أنه لابد من إصلاح العمل مع التوبة ، وعلى هــذا فقد قيــل: يعتبر مضى مدة يعتبربها صدق توبته وصلاح نيته ، وليست مُقَدَّرَة عدة معلومة ؛ لأن التوقيت يفتقر إلى توقيف ، ويتحرج أن يعتبر مضى سنة ، كا

نص عليه الإمام أحمد في تو بة الداعى إلى البِدْعَة أنه يتمين فيه مضى سنة ، اتباعا لما أمر به عمر بن الخطاب رضى الله عنه في قضية ضبيع بن عسل ؛ فإنه تاب عنده ثم نفاه إلى البصرة ، وأمر المسلمين بهتجره ، فلما حال الحول ولم يظهر منه إلا خير أمر المسلمين بكلامه ، وهذه قضية مشهورة بين الصحابة ، هذه طريقة أكثر أسحابنا

وظاهم طريقة أبى بكر أنه يفرق بين التوبة قبل أن يقر ـ بأن يجىء تاثبا ـ و بين أن يقر ثم يتوب ؛ لأن أحمد رضى الله عنه إيما أسقط الحد عن حاء تائبا ، فأما إذا أقر ثم تاب فقد رجم أحمد عن القول بسقوط الحد وللشافعي أيضاً في سقوط سائر الحدود غير حد المحارب بالتوبة قولان أصحهما أنه يسقط ، لكن حد المحارب يسقط بإظهار التوبة قبل القدرة ، وحد غيره لا يسقط بالتوبة حتى يقترن بها الإصلاح في زمن يُوثَقُ بتوبته ، وقيل: مدة ذلك، سنة .

هكذا ذكر المراقبون من أصحابه ، وذكر بعض الخراسانيين أنفى تو بة المحارب وغيره بعد الظفر قولين إذا اقترن بها الإصلاح ، واستشكلوا ذلك فيما إذا أنشأ التو بة حيث أخذ لإقامة الحد ، فإنه لا يؤخر حتى يصلح العمل .

ومذهب أبى حنيفة ومالك أنه لايسقط بالتوبة ، وذكر بمضهم أن ذلك إجاع ، وإنما هو إجماع في التوبة بعد ثبوت الحد .

## فمــــل

إذا تلخص ذلك فمن سَبَّ الرسول صلى الله عليه وسلم، ورُفع إلى السلطان، وثبت ذلك عليه بالبينة، ثم أظهر التوبة؛ لم يسقط عنه الحد عند من يقول « إنه يُقْتل حداً » سواء تاب قبل أداء البينة أو بعد أداء البينة ؛ لأن هذه توبة بعد أخذه والقدرة عليه، فهو كما لو تاب قاطع الطريق والزانى والسارق

توبة الساب بعد ثبوته بالبينة في هذه الحال ، وكذلك لو تاب بعد أن أريد رفعه إلى السلطان والبينَةُ بذلك ممكنة ، وهذا لار يب فيه ، والذمي في ذلك كالملي إذا قيل «إنه يقتل حدا » كما قررناه .

الإقرار بالسب

وأما إن أقرَّ بالسب ثم تاب أو جاء تائبًا منه ، فمذهب المالكية أنه يقتل توبته بعد أيضاً ؛ لأنه حد من الحدود لا يسقط عندهم بالتو بة قبل القدرة ولا بمدها ، ولهم في الزنديق إذا جاء تائبًا قولان ، لكن قال القاضي عياض : مسألته أقوى لا يتصور فمها الخلاف ؛ لأنه حق يتعلق بالنبي صلى الله عليه وسلم ، ولأمتــه بسببه ، لا يسقط بالتو بة كسائر حقوق الآدميين ، وكذلك يقول من يرى أنه يقتله حداكما يقوله الجمهور ، ويرى أن التو بة لا تُسْقط الحد بحال كأحد قولى الشافعي وإحدى الروايتين عن أحمد ، وأما على المشهور في المذهبين — من أن التو بة قبل القدرة تَسْقِط الحد — فقد ذكرنا أنما ذاك في حدود الله ، فأما حدود الآدميين من القَوَد وحد القذف فلا تسقط بالتو بة ، فعلى هذا لا يسقط القتل عنه و إن تاب قبل القدرة كما لا يسقط القتــل قَوَدًا عن قاطع الطريق إذا تاب قبل القدرة ؛ لأنه حتى آدمي ميت ، فأشبه القود وحد القذف ، وهــذا قول القاضي أبي يملي وغيره ، وهو مبنى على أن قتله حق لآدمي وأنه لم يَعْفُ عنه ، ولا يسقط إلا بالعفو ، وهو قول مَنْ يفرق بين من سب الله ومن سب رسوله ، وأما مَنْ سَوَّى بين من سب الله ومن سب رسوله وقال : « إن الحدود تسقط. بالتو بة قبل القدرة » فإنه يسقط القتل هنا ؛ لأنه حد من الحـــدود الواجبة لله تمالى تاب صاحبه قبل القدرة عليه ، وهذا موجب قول من قال : « إن تو بته تنفعه فيما بينه و بين الله ، ويسقط عنه حتى الرسول في الآخرة » و به صرح غير واحدٍ من أصحابنا وغيرهم؛ لأن التو بة المُشقِطة لحق الله وحق العبد وجدت قبل أخذه لإقامة الحدد عليه ، وذلك أن هذا الحد ليس له عاف عنه ، فإن لم تسكن التو بة مُسْقطة لهِ لزم أنْ يكون من الحدود ما لا تسقطه تو بة قبل القدرة ولاعفو،

وليس لهذا نظير، نعم لو كان الرسول صلى الله عليه وسلم حيا لتوجَّه أز يقال: لا يُسْقِط الحدَّ إلا عفوه بكل حال.

وأما إن أخذ وثبت السب بإقراره ، ثم تاب أو جاء فأقر بالسب غيرَ مظهر للتو بة ثم تاب ، فذلك مبنى على جواز رجوعه عن هذا الإقرار : فإذا لم يقبل رجوعه أقيم عليه الحد بلا تردد ، و إن قبل رجوعه وأسقط الحد عن جاء تائباً فنى سقوطه عن هذا الوجهان المتقدمان ، و إن أقيم الحدُّ على من جاء تائباً فعلى هذا أولى ، والقول فى الذمى إذا جاء مسلماً ممترفاً أو أسلم بعد إقراره كذلك .

فهذا ما يتعلق بالتو بة من السب ذكرنا ماحَضَرَنا ذكره كما يسره الله سبحانه وتعالى .

وقد حان أن نذكر المسألة الرابعة ، فنقول :

## المسألة الرابعة

في بيان السب المذكور ، والفرق بينه و بين مجرد الكفر

وقبل ذلك لا بد من تقديم مقدمة ، وقد كان يليق أن تُذكر في أول المسألة الأولى ، وذكرها هنا مناسب أيضاً ، لينكشف سر المسألة .

وذلك أن نقول: إن سب الله أو سب رسوله كفر ظاهراً وباطناً ، سواء كان الساب يمتقد أن ذلك محرم ، أو كان مستحلا له ، أو كان ذاهلا عن اعتقاده ، هذا مذهب الفقماء وسائر أهل السينة القائلين بأن الإيمان قول وعمل .

وقد قال الإمام أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم الحنظلي ، المعروف بابن راهوية \_ وهو أحد الأئمة ، يعدل بالشافعي وأحمد \_ : قد أجمع المسلمون أن مَنْ سب الله أو سب رسوله عليه الصلاة والسلام أو دفع شيئًا مما أنزل الله أو قتل نبيًا من أنبياء الله أنه كافر بذلك و إن كان مقراً بما أنزل الله .

السب كفر فى الباطن وفى الظامر وكذلك قال محمد بن سحنون \_ وهو أحد الأئمة من أصحاب مالك ، وزمنه قريب من هذه الطبقة \_ : أجمع العلماء أن شاتم النبي عليه الصلاة والسلام المنتقص له كافر ، والوعيد جار عليه بعذاب الله ، وحكمه عند الأمة القتل ، ومن شك في كفره وعذابه كَفَر .

وقد نص على مثل هذا غير واحد من الأئمة ، قال أحمد فى رواية عبد الله فى رجل قال لرجل يا ابن كذا وكذا \_ أعنى أنت ومَنْ خلقك \_ : هذا مرتد عن الإسلام نضرب عنقه ، وقال فى رواية عبد الله وأبى طااب : من شتم النبى عليه الصلاة والسلام قتل ، وذلك أنه إذا شتم فقد ارتد عن الإسلام ، ولا يشتم مسلم النبي عليه الصلاة والسلام ، فبين أن هذا مرتد ، وأن المسلم لا يتصور أن يشتم وهو مسلم .

وكذلك أنقل عن الشافعي أنه سُمُل عن هَزَل بشيء من آيات الله تعالى أنه قال : هوكافر ، واستدل بقول الله تعالى : (قُلْ : أَباللهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ نَسْتَمْزِ نُونَ ؟ لاَ تَمْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْ ثَمْ بَمْدَ إِيمَانِكُمْ ) (١) .

وكذلك قال أصحابنا وغيرهم : من سب الله كفر ، سواء كان مازحا أو جادا لهذه الآية ، وهذا هو الصواب القطوع به .

وقال القاضى أبو يعلى فى « المعتمد » : من سب الله أو سب رسوله فإنه بكفر ، سواء استحل سبه أو لم يستحله ، فإن قال « لم أستحل ذلك » لم يقبل منه فى ظاهم الحكم ، رواية واحدة ، وكان مرتدا ؛ لأن الظاهم خلاف ما أُخْبِرَ ؛ لأنه لا غرض له فى سب الله وسب رسوله إلا أنه غير معتقد لعبادته غير مصدق بما جاء به النبى عليه الصلاة والسلام ، ويفارق الشارب والقاتل والسارق إذا قال « أنا غيرُ مستحل لذلك » أنه يصدق فى الحكم ؛

<sup>(</sup>١) من الآيتين ٦٦و٦٦ من سورة التوبة

لأن له غرضاً فى فعل هـذه الأشياء مع اعتقاد تحريمها ، وهو ما يتعجل من اللذة ، قال : وإذا حكمنا بكفره فإنما نحكم به فى ظاهر من الحكم ، فأما فى الباطن فإن كان صادقاً فيا قال فهو مسلم ، قلنا فى الزنديق : لا تقبل تو بته فى ظاهر الحكم .

وذكر القاضى عن الفقهاء أن ساب النبي عليه الصلاة والسلام إن كان مستحلا كفر ، وإن لم يكن مستحلا فسق ، ولم يكفر كساب الصحابة ، وهذا نظير ما يحكى أن بعض الفقهاء من أهل العراق أفتى هارون أمير المؤمنين فيمن سب النبي عليه الصلاة والسلام أن يجلده ، حتى أنكر ذلك مالك ، ورد هذه الفُدياً مالك ، وهو نظير ما حكاه أبو محمد بن حزم أن بعض الناس لم يكفر المستخف به.

وقد ذكر القاضى عياض بعد أن ردَّ هذه الحكاية عن بعض فقهاء العراق والخلاف الذى ذكره ابن حزم بما نقله من الإجماع عن غير واحد ، وحَمَل الحكاية على أن أولئك لم يكونوا بمن يُوثَقُ بفتواه لميل الهوى به ، أو أن الفتوى كانت في كلة اختلف في كونها سبا ، أو كانت فيمن تاب ، وذكر أن الساب إذا أقرَّ بالسبِّ ولم يتب منه قتل كفراً ؛ لأن قوله إما صريح كفر كالتسكذيب ونحوه ، أو هو من كلمات الاستهزاء أو الذم ، فاعترافه بها وتركُ تو بته منها دليل على استحلاله لذلك ، وهو كفر أيضاً ، قال : فهذا كافر بلا خلاف .

وقال في موضع آخر: إن من قتله بلا استتابة فهو لم يره ردَّةً ، و إنما يوجب القتل فيه حَدًّا ، و إنما نقول ذلك مع إذكاره ما شهد عليه به أو إظهاره الإقلاع عنه والتوبة ، ونقتله حدًّا كالزنديق إذا تاب ، قال : ونحن و إن أثبتنا له حكم الكافر في القتل فلا نقطع عليه بذلك ، لإقراره بالتوحيد ، و إذكاره ما شُهد به عليه ، أو زعمه أن ذلك كان منه ذهولا ومعصية وأنه مُقْلِم عنذلك نادم عليه ،

قال : وأما مَنْ عـلم أنه سبه معتقداً لاستحلاله فلا شك في كفره بذلك ، وكذلك إن كان سبه في نفسه كفراً كتـكذيبه أو تكفيره ونحوه ؟ فهـذا مالا إشكال فيه ، وكذلك مَنْ لم ُيظْهِر التو بة واعترف بما شُهِد به وصمم عليه فهو كافر بقوله واستحلاله هَتْكَ حرمة الله أو حرمة نبيه ، وهذا أيضًا تثبيت منه بأن السب يكفر به لأجل استحلاله له إذا لم يكن في نفسه تبكذيباً صريحاً . وهذا موضع لا بُدٌّ من تحريره ، ويجب أن يعلم أن القول بأن كفر الساب في نفس الأمر إنما هو لاستحلاله السبُّ زلَّةٌ مذكرة وهفوة عظيمة ، و يرحم الله القاضي أبا يعلى ، قد ذكر في غير موضع ما يناقض ما قاله هنا ، و إنما وقع مَنْ وقع في هذه المَهْوَاة بمـا تلقوه من كلام طائفة من متأخرى المتكامين \_ وهم الجهمية الإماث الذين ذهبوا مذهب الجهمية الأولى في أن الإيمان هو مجرد التصديق الذي في القلب و إن لم يقترن به قولُ اللسان ولم يقتض عملا في القلب ولا في الجوارح \_ وصرح القاضي أبو يعلى هنا ، قال عَقِبَ أن ذكر ما حكيناه عنه : وعلى هذا لو قال الـكافر « أنا معتقد بقلبي معرفة الله وتوحيده ، لكني لا آتى بالشهادتين كالا آتى غيرها من العبادات كسلا » لم يحكم بإسلامه فى الظاهر ، و يحكم به باطنا ، قال : وقول الإمام أحمد « من قال إن المعرفة تنفع في القلب من غير أن يتلفظ بها فهو جَمْعي» محمول على أحد وجهين ؟ أحدها : أنه جَمْمي في ظاهر الحـكم ، والثاني : على أنه يمتنع من الشهادتين عناداً ؛ لأنه احتج أحمد في ذلك بأن إبليس ءَرَفَ ربه بقلبه ولم يكن مؤمنا . ومعلوم أن إبليس اعتقد أنه لا يلزم امتثال أمره تعمالي [بالسجود] لآدم، وقد ذكر القاضي في غير موضع أنه لا يكون مؤمناً حتى يصدُّقَ بلسانه مع القدرة و بقلبه ، وأن الابمان قول وعمل ، كما هو مذهب الأثمة كلمهم : مالك ، وَسَفِيانَ ، وَالْأُوزَاعَى ، وَاللَّيْتُ ، وَالشَّافَعَى ، وَأَحْمَدَ ، وَإِسْحَاقَ ، وَمَنْ قَبْلُمْم

و بعدهم من أعيان الأمة

المتحل

وليس الغرض هنا استيفاء الكلام في الأصل ، و إنما الفرض البينة على ما يختص هذه المسألة } وذلك من وجوه :

أحدها : أن الحكاية المذكورة عن الفقهاء أنه إن كان مستحلا كفَرَ ، الرد على من و إلا فلا ، ليس لها أصل ، و إنما نقلها القاضى من كتاب بعض المتكلمين الذين قال : لا يكفر إلا الساب فقاوها عن الفقهاء ، وهؤلاء نقلوا قول الفقهاء بما ظنوه جاريا على أصولهم ، أو بما قد سمعوه من بعض المنتسبين إلى الفقه ممن لا يعدُّ قولُه قولًا ، وقد حكينا نصوص أئمة الفقهاء وحكاية إجماعهم عَمَّنْ هو من أعلم الناس بمذاهبهم ، فلا يظن ظان أنفي المسألة خلافا يجعل المسألة من مسائل الخلاف والاجتماد ، و إنما ذلك غَلَط ، لا يستطيع أحد أن يحكي عن واحد من الفقهاء أئمة الفتوى هــذا التفصيل البتة .

الوجه الثاني : أن الكفر إذا كان هو الاستحلال فإنما معناه اعتقاد أن السب حلال ، فإنه لما اعتقد أن ما حرمه الله تعالى حلال كفَرَ ، ولاريب أن من اعتقد في المحرمات المعلوم تحريمها أنها حلال كفَرَ ، لكن لا فرق في ذلك بين سب النبي و بين أَفَذْف المؤمنين والـكذب علمهم والغيبة لهم إلى غير ذلك من الأقوال التي علم أل الله حرمها ؛ فإنه من فعل شيئًا من ذلك مستحلا كفر ، مع أنه لا يجوز أن إيقال : من قذف مسلما أو اغتابه كفر ، ويعنى بذلك إذا استحلّه .

الوجه الثالث : أن اعتقاد حل السب كفر ، سواء اقترن به وجودُ السب أو لم يقترن ، فإذًا لا أثر للسب في التكفير وجودا وعدما ، و إنما المؤثر هو الاعتقاد ، وهو خلاف ما أجمع عليه العلماء .

الوجه الرابع : أنه إذا كان المـكفر هو اعتقاد الحل فليس في السب ما يدل على أن الساب مستحل ، فيُجب أن لا يكفر ، لا سما إذا قال « أنا أعتقد أن هذا حرام ، و إنما أقول غيظا وسفها ، أو عبثا أو لعبا » كما قال المنافقون ( إنما

كُنّا تَخُوضُ وَنَدْمَبُ (' وكا إذا قال : إما قذفت هذا وكذبت عليه لعبا وعبثا ، فإن قيل لا يكونون كفارا فهو خلاف نص القرآن ، و إن قيل يكونون كفارا فهو تكفير بغير موجب إذا لم يجمل نفس السب مكفرا ، وقول القائل أنا لا أصدقه في هذا لا يستقيم ؛ فإن التكفير لا يكون بأمر محتمل ، فإذا كان قد قال « أنا أعتقد أن ذلك ذنب ومعصية وأنا أفعله » فكيف يكفر إن لم يكن ذلك كفرا ؟ وله ذا قال سبحانه وتعالى : ( لا تَمْتَذَرُوا قَدْ كَفَرْهُمُ مُمْ بَمَدَ إِمَا يَعْدَبُهُم في سائر ما أظهروه من المذر الذي يوجب براحتهم من في هذا المذركا كذبهم في سائر ما أظهروه من المذر الذي يوجب براحتهم من الكفر لو كانوا صادقين ، بل بين أنهم كفروا بعد إبمانهم بهذا الخوض واللعب .

الدليل ملى كفر الساب مطلقا وإذا تبين أن مذهب سلف الأمة ومن اتبعهم من الخلف أن هذه المقالة في نفسها كفر استحلّها والم يستحلها فالد ليل على ذلك جميع ماقدمناه في المسألة الأولى من الدليل على كفر الساب مثل قوله تعالى (وَمِنهُمُ الّذِينَ مُؤْذُونَ الله وَرَسُولَه ) (٢) وقوله من الدليل على كفر الساب مثل قوله تعالى (وَمِنهُمُ الّذِينَ مُؤْذُونَ الله وَرَسُولَه ) (٢) وقوله تعالى ( لا تَمّتذرُوا قَدْ كَفَر مُهمْ بَعْدَ إِيما نسكم ) (٢) وما ذكرناه من الأحاديث والآثار فإيما هو أدلة بينة في أن نفس أذى الله ورسوله كُفر ، مع قطع النظر عن اعتقاد التحريم وجودا وعدما ؛ فلا حاجة إلى أن نعيد السكلام هنا ، بل في الحقيقة كلُّ مادل على أن الساب كافر وأنه حلال الدم لكفره فقد دل على هذه المسألة ؛ إذ لو كان السكفر المبيح هو اعتقاد أن السب حلال لم يجز تسكفيره وقتله ، حتى يظهر هذا الاعتقاد ظهورا تثبت بمثله الاعتقادات المُبيحة للدماء

<sup>(</sup>١) من الآية ٦٥ من سورة التوبة (٢) من الآية ٢٦ من سورة التوبة (٣) من الآية ٥٧ من سورة الأحزاب (٣) من الآية ٥٧ من سورة الأحزاب

شبهتان للمرجئة وللجهمية

ومنشأ هذه الشبهة التي أوجبت هذا الوهم من المتكلمين ومَن عَذَا حَذُوهم من الفقهاء أنهم رأوا أن الإيمان هو تصديق الرسول فيما أخبر به ، ورأوا أن اعتقاد صدقه لا ينافي السب والشتم بالذات ، كما أن اعتقاد أيجاب طاعته لا ينافي معصيته ؛ فإن الإنسان قد يهين من يعتقد وجوب إكرامه ، كا يترك ما يعتقد وجوب فعله ، ويفعل ما يعتقد وجوب تركه ، ثم رأوا أن الأمة قد كفرت السابُّ ، فقالوا : إنما كفر لأن سبه دليل على أنه لم يعتقد أنه حرام ، واعتقادُ حلَّه تكذيب للرسول ، فكفر بهذا التكذيب لا بتلك الإهانة ، و إنما الإهانة دليل على التكذيب ، فإذا فرض أنه في نفس الأمر ايس بمكذب كان في نفس الأمر مؤمنًا ، و إن كان حكم الظاهر إنما يجرى عليه بمــا أظهره ؛ فهذا مأخذ المُرْجِئة ومعتضديهم ، وهم الذين يقولون : الإيمان هو الاعتقاد والقول ، وغلاتهم وهم الكرامية الذين يقولون : مجردالقول و إن عَرِى عن الاعتقاد ، وأما الجَهْمية الذين يقولون « هو مجرد المعرفة والتصديق بالقلب فقط و إن لم يتكلم بلسانه » فلهم مأخذ آخر ، وهو أنه قد يقول بلسانه ما ليس في قلبه ، فإذا كان في قلبه التعظيم والتوقير للرسول لم يقدح إظهار خلاف ذلك بلسانه في الباطن ، كما لا ينفع المنافقُ إظهارٌ خلافٍ ما في قلبه في الباطن .

وجواب الشبهة الأولى من وجوم :

أحدها: أن الإيمان و إن كان أصله تصديق القلب فذلك التصديق لا بد أن يوجب حالاً فى القلب وعملا له ، وهو تعظيم الرسول و إجلاله ومحبته ، وذلك أمر لازم كالتألم والتنمم عند الإحساس بالمؤلم والمنعم ، وكالنفرة والشهوة عند الشعور بالملائم والمنافى ، فإذا لم تحصل هذه الحال والعمل فى القلب لم ينفع ذلك التصديق ولم 'يغن شيئاً ، و إيما يمتنع حصوله إذا عارضه معارض من حسد الرسول والتكبر عليه أو الإهال له و إعراض القلب عنه ، ونحو ذلك ، كما أن إدراك الملائم والمنافى بوجب اللذة والألم إلا أن يعارضه معارض ، ومتى حصل المعارض كان وجود

جواب على الشبهة الأولى ذلك التصديق كعدمه ، كا يكون وجود ذلك كعدمه ، بل يكون ذلك المعارض موجباً لعدم المدلول الذي هو حال في القلب ، وبتوسط عدمه يزول التصديق الذي هو العلة فينقلع الإيمان بالكلية من القلب ، وهذا هو الموجب لكفر مَنْ حَسَد الأنبياء ، أو تكبر عليهم ، أو كره فراق الإلف والعادة ، مع علمه بأنهم صادقون ، وكفرهم أغلظ من كفر الجهال .

الثانى : أن الإبمان و إن كان يتضمن التصديق فليس هو مجرد التصديق ، و إنما هو الإقرار والطمأنينة ، وذلك لأن التصديق إنما يعرض للخبر فقط ، فأما الأمر فليس فيه تصديق من حيث هو أمر ، وكلام الله خبر وأمر ؛ فالخبر يستوجب تصديق المخبر، والأمر يستوجب الانقياد له والاستسلام ، وهو عمل في القلب جماعُه الخضوعُ والانتياد اللاُّ مر ، و إن لم يفعل المأمور به ، فإذا قو بل الخبر بالتصديق ، والأمر بالانقياد ؛ فقد حصل أصل الإيمان في القلب ، وهو الطمأنينة والإفرار ؛ فإن اشتقاقه من الأمن الذى هو القرار والطمأنينة ، وذلك إنما يحصل إذا استقر في القلب التصديقُ والانقياد ، وإذا كان كذلك فالسبُّ إهابة واستخفاف ، والانقياد للأمر إكرام وإعزاز ، وُمحَالُ ۗ أن يهين القلب من قد انقاد له وخصع واستسلم أو يستحف به ؛ فإذا حصل في القلب استخفاف واستهانة امتنع أن يكون فيه انقياد أو استسلام ، فلا يكون فيه إيمان ، وهذا هو بعينه كفر إبليس ، فإنه سمع أمر الله فلم يكذب رسولا ، ولكن لم ينقد للأمر ، ولم يخضم له ، واستكبر عن الطاعة ؛ فصاركافراً ، وهذا موضع ﴿ زَاعَ فيه خلق من الخلف : تخيل لهم أن الإيمان ليس في الأصل إلا التصديق ، ثم يَرَوْنَ مثل إبليس وفرعون ممن لم يصدر عنه تكذيب أو صدر عنه تكذيب باللسان لا بالقاب وكفره من أغلظ الكفر فيتحيرون ،

ولو أنهم هُدُوا لما هُدِي إليه السلف الصالح لعلموا أن الإيمان قول وعمل، أعنى في الأصل قولا في القلب ، وعملا في القلب ؛ فإن الإيمان بحسب كلام الله ورسالته ، وكلام الله ورسالته يتضمن إخباره وأوامره ، فيصدق القلب إخباره تصديقاً يوجب حالاً في القلب بحسب للصدق به ، والتصديق هو من نوع العلم والقول ، وينقاد لأمره ويستسلم ، وهذا الانقياد والاستسلام هو من نوع الإرادة والممـــل، ولا يكون مؤمناً إلا بمجموع الأمرين ؛ فمتى ترك الانقياد كان مستكبراً فصار من الكافرين، وإن كان مصدقاً للكفر أعم من التكذيب يكون تكذيباً وجهلا، ويكون استكباراً وظلماً ، ولهذا لم يوصف إبليس إلا بالكفر والاستكبار، دون التكذيب، ولهذا كان كفر مَنْ يعلم مثل اليهود ونحوهم من جنس كفر إبليس ، وكان كفر من يجهل مثل النصارى وبحوهم ضلالاً وهو الجمل ، ألا ترى أن نفراً من اليهود جاءوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم وسألوه عن أشياء ، فأخبرهم ، فقالوا; نشهد أنك نبي ، ولم يتَّبعوه ، وكذلك هرقل وغيره ، فلم ينفعهم هذا العلم وهذا التصديق ؟ ألا ترى أن من صدق الرسول بأنَّ ما جاء به هو رسالة الله وقد تضمنت خبراً وأمراً فإنه بحتاج إلى مَقَامٍ ثان ، وهو تصديقه خبرَ الله وانقيادُه لأمر الله ، فإذا قال : « أشهد أن لا إِلَّهُ إِلاَّ لللهِ » فهذه الشهادة تتضمن تصديق خبره والانقياد لأمره « وأشهد أن محمداً رسول الله » تضمنت تصديق الرسول فيما جاء به من عند الله ؛ فبمجموع هاتين الشهادتين يتم الإفرار ؛ فلما كان التصديق لا بد منه في كلا الشهادتين -- وهو الذي يتلقى الرسالة بالقبول - ظن مَنْ ظن أنه أصل لجميم الإيمان ، وغَفَلَ عن أن الأصل الآخر لابد منه وهو الانقياد ، و إلا فقد يصدق الرسول ظاهراً و باطناً ثم يمتنع من الانقياد للا مر ؛ إذ غايته في تصديق الرســول أن يكمون بمنزلة من سمع الرسالة من الله سبحانه وتعالى كإبليس ، وهذا مما يبين

لك أن الاستهزاء بالله أو برسوله ينافى الانقياد له ، لأنه قد بلغ عن الله أنه أمر بطاعته ؛ فصار الانقياد له من تصديقه فى خبره ؛ فمن لم يَنْقَدُ لأمره فهو إمّا مكذب له أو ممتنع عن الانقياد لر به ، وكلاها كفر صريح، ومن استخف به واستهزأ بقلبه امتنع أن يكون منقاداً لأمره ؛ فإن الانقياد إجلال وإكرام ، والاستخفاف إهانة وإذلال ، وهذان ضدان ، فمتى حصل فى القلب أحدها انتفى الآخر ؛ فعلم أن الاستخفاف والاستهانة به ينافى الإيمان منافاة الضد للضد .

الوجه الثالث: أن العبد إذا فعل الذنب مع اعتقاد أن الله حرمة عليه واعتقاد انقياده لله فيما حرمه وأوجبه فهذا ليس بكافر؛ فأما إن اعتقد أن الله لم يحرمه أو أنه حرمه لكن امتنع من قبول هذا التحريم وأبى أن يُذْعِنَ لله وينقاد فهو إما جاحد أو معاند، ولهذا قالوا: مَنْ عصى الله مستكبراً كإبليس كفر بالانفاق، ومن عصى مشتهياً لم يكفر عند أهل السنة والجماعة، وإيما يكفره الخوارج؛ فإن العاصى المستكبر وإن كان مصدقا بأن الله ربه فإن معاندته له ومحادً ته تنافى هذا التصديق.

و بيان هذا أن من فعل المحارم مستحلا لها فهوكافر بالاتفاق ؟ فإنه ما آمن بالقرآن من استحل محارمه ، وكذلك لو استحلها من غير فعل ، والاستحلال اعتقاد أن الله لم يحرمها ، وتارة بسدم اعتقاد أن الله حرمها ، وهذا يكون لخلل فى الإيمان بالرسالة ، ويكون جَحْداً محضا غير مبنى على مقدمة ، وتارة يعلم أن الله حرمها ، و يعلم أن الرسول إيما حرم ماحرمه الله ، شم يمتنع عن الترام هذا التحريم ، و يعاند المحرم ، فهذا أشد كفراً ممن قبله وقد يكون هذا مع علمه أن من لم يلتزم هذا التحريم عاقبه الله وعذبه ، ثم إن هذا الامتناع والإباء إما لخلل في اعتقاد حكمة الآمر وقد يمود هذا إلى

عدم التصديق بصفة من صفاته ، وقد يكون مع العلم مجميع ما يصدق به مرداً أو اتباعاً لفرض النفس ، وحقيقته كفر ؛ هذا لأنه يعترف لله ورسوله بكل ما أخبر به و يصدق بكل ما يصدق به المؤمنون ، لكنه يكره ذلك ويبغضه و يسخطه لعدم موافقته لمراده ومشتهاه ، و يقول : أنا لا أقر بذلك ، ولا ألتزمه ، وأبغض هذا الحق وأنفر عنه ، فهذا نوع غير النوع الأول ، وتكفير هذا معلوم بالاضطرار من دين الإسلام ، والقرآن مملولا من تكفير مثل هذا النوع ، بل عقو ته أشد ، وفي مثله قيل : «أشد الناس عذاباً يوم القيامة عالم ينفعه الله بعلمه » – وهو إبليس ومن سلك سبيله – ومهذا يظهر الفرق بين العاصى فإنه يعتقد وجوب ذلك الفعل عليه و يحب أنه يفعله ، لكن بالتصديق والخضوع والانقياد ، وذلك قول وقول لكن لم يكمل العمل .

وأما إهانة الرجل من يعتقد وجوب كرامته كالوالدين ونحوها فلا نه لم يهن من كان الانقياد له والإكرام شرطاً في إيمانه ، و إيما أهان مَنْ إكرامه شرط في بره وطاعته وتقواه ، وجانب الله والرسول إيما كفر فيه لأنه لا يكون مؤمناً حتى يصدق تصديقاً يقتضى الخضوع والانقياد ، فحيث لم يَقْتَضِه لم يكن ذلك التصديق إيماناً ، بل كان وجوده شراً من عدمه ؛ فإن مَنْ تُخلِق له حياة و إدراك ، ولم يرزق إلا العذاب ؛ كان فقد تلك الحياة والإدراك أحباً إليه من حياة ليس فيها إلا الألم ، وإذا كان التصديق ثمرته صلاح حاله وحصول النعم له واللذة في الدنيا والآخرة ، فلم يحصل معه إلا فساد وحصول النعم له واللذة في الدنيا والآخرة كان أن لا يوجد أحباً إليه من يوجد.

وهنا كلام طويل في تفصيل هذه الأمور ، ومَنْ حَـكُمُ الـكتابُ والسنة على

نفسه قولاً وفعلاً ونوَّر الله قلبه تبين له ضلال كثير من الناس عمن يتكلم برأيه فى سعادة النفوس بعد الموت وشقاوتها ، جريًا على منهاج الذين كذبوا بالـكتاب وبما أرسل الله به رسله ، ونبذوا الكتاب وراء ظهورهم ، واتباعًا لمـا تتلوه الشياطينُ .

الجواب على الشبهة الثانية وأما الشبهة الثانية فجوابها من ثلاثة أوْجُه: المُطُوعِ الله الشبهة الثانية فجوابها من ثلاثة أوْجُه: المُحَدِّدُ وسائر أنواع الكفر من غير المُحَدِّدُ وسائر أنواع الكفر من غير المُحَدِّدُ وسائر أنواع الكفر من غير المُحَدِّدُ وسائر أنواع الكفر من جوز أن يكون مع ذلك في نفس الأمر مؤمناً ، ومن جوز

هذا فقد خَلَع رِ بْقَةَ الإسلام من عنقه .

الثانى: أن الذى عليه الجماعة أن من لم يتكلم بالإيمان بلسانه من غير عذر لم ينفعه ما فى قلبه من المعرفة ، وأن القول من القادر عليه شرط فى صحة الإيمان ، حتى اختلفوا فى تكفير من قال : « إن المعرفة تنفع من غير عمل الجوارح » وليس هذا موضع تقرير هذا .

وما ذكره القاضى رحمه الله من التأويل لـكلام الإمام أحمد فقد ذكر هو وغيره خلف ذلك فى غير موضع ، وكذلك ما دل عليه كلام القاضى عياض ؛ فإن مالـكا وسائر الفقهاء من التابعين ومَنْ بعدهم — إلا من ينسب إلى بِدْعَة — قالوا : الإيمان قول وعمل ، وبَسْطُ هذا له مكان غير هذا .

الثالث: أن من قال: « إن الإيمان مجرد معرفة القلب من غير احتياج إلى المنطق باللسان » يقول: لا يفتقر الإيمان في نفس الأمر إلى القول الذي يوافقه باللسان ، لا يقول إن القول الذي ينافى الإيمان لا يبطله ، فإن القول قولان: قول يوافق تلك المعرفة ، وقول يخالفها ، فهب أن القول الموافق لا يشترط ، لكن القول المخالف ينافيها ، فمن قال

بلسانه كلة الكفر من غير حاجة عامدا لها عالما بأنها كلة كفر فإنه يكفر بذلك ظاهماً و باطناً ، ولأنا نجوز أن يقال : إنه في الباطن بجوز أن يكون مؤمنا ، ومن قال ذلك فقد مَم ق من الإسلام ، قال سبحانه : ( مَنْ كَفَرَ بالله مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ مَنْ أَكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئُنٌ بِالإِيمَانِ ، وَلَدَكِنْ مَنْ شَرَح بِاللهِ عَنْ مَدْ راً فَمَا يَهِم عُضَبٌ مِنَ اللهِ ، وَلَمْمُ عَذَابٌ عَظِيمٌ ) (١٥)

ومعلوم أنه لم يرد بالسَّكفر هنا اعتقاد القلب فقط ، لأن ذلك لا يكره الرجلُّ عليه ، وهو قد استثنى من أكره ولم يرد من قال واعتقد ، لأنه استثنى المُكْرَةَ وهو لا يكره على المقد والقول ، و إنما يكره على القول فقط ، فعلم أنه أراد من تحكم بكلمة الكفر فعليه غصب من الله وله عذاب عظيم وأنه كافر بذلك إلا من أكره وهو مطمئن بالإيمان ، ولكن من شَرَحَ بالكفر صدرا من الكرهين فإنه كافر أيضًا؛ فصار من تـكلم بالـكفر كافرًا إلا من أكره فقال بلسانه كلــة الـكمفر وقلبه مطمئن بالإيمان ، وقال تعالى في حق المستهزئين ( لاَ تَعْتَذَرُوا قَدُّ كَفَرْتُمُ بَعْدَ إِيمَانِكُمُ ﴾ (٧)، فبين أنهم كفار بالقول مع أنهم لم يعتقـدوا صحته ، وهــذا باب واسع ، والفقهُ فيه ما تقدم من أن التصديق بالقلب يمنع إرادة التكلم و إرادة فعل فيه اسم نة واستخفاف ، كما أنه يوجب الحجبة والتعظيم ، واقتضاؤه وجود هذا وعدم هذا أمرُ حَرَت به سنة الله في مخلوقاته ، كاقتضاء إدراك الموافق المذة و إدراك المخالف للألم ، فإذا عُدِم المعلول كان مستلزما لعدم العلة ، و إذا وجــد الضدكان مستلزما لعدم الضد الآخر ؛ فالــكلام والفعل المتضمن الاستخفاف والاستهانة مستلزم لعدم التصديق النافع ولعدم الانقياد والاستسلام فلذلك كان كفرا.

واعلم أن الإيمان و إن قيـل هو التصديق فالقلب يصدق بالحق، والقول يصدق في القلب، والعمل يصدق القول، والتكذيب بالقول مستلزم ...

(۱) من الآية ١٠٦ من سورة النحل (٧) من الآية ٢٦ من سورة التوبة

للتكذيب بالقلب، ورافع للتصديق الذي كان في القلب ؛ إذ أعمال الجوارح يؤثر في القلب كما أن أعمال القلب يؤثر في الجوارح، فإنما قام به كفر تعدى حكمه إلى الآخر ، والـكلام في هذا واسع ، وإنمــــا نبهنا على هذه المقدمة .

## فص\_\_\_ل

ثم نمود إلى مقصود المسألة فنقول:

نصوص العلماء التي تدل على

قد ثبت أن كل سب وشم يبيح الدم فهو كفر و إن لم يكن كل كفر سبنا ، أنالسب كفر ونحن نذكر عبارات العلماء في هذه المسألة :

> قال الامام أحمد: كل مَنْ شَهِم النبي عليه الصلاة والسلام أو تنقُّصه - مسلما كان أو كافرا — فعليه القتل ، وأرى أن يقتل ولا يستتاب .

> وقال في موضع آخر : كل مَنْ ذكر شيئًا يعرضٍ بذكر الرب سبحانه وتعالى فعليه القتل، مسلما كان أو كافراً ، وهذا مذهب أهل المدينة .

> وقال أصحابنا : التعريض بسب الله وسب رسوله صلى الله عليه وسلم ردة ، وهو موجب للقتل ، كالتصريح ، ولا يختلف أصحابنا أن قذف أم النبي صلى الله عليه وسلم من جملة سبه الموجب للقتل وأغلظ؛ لأن ذلك يُغْضَى إلى القَدْرِح في نسبه ، وفي عبارة بعضهم إطلاق القول بأن من سبَّ أم النبي عليه الصلاة والسلام يقتل ، مسلما كان أو كافراً ، وينبغي أن يكون مُرَادهم بالسب هنا القذف ، كما صرح به الجمهور ، لما فيه من سب النبي صلى الله عليه وسلم .

> وقال القاضى عياض : جميعُ من سب النبي صلى الله عليه وسلم أو عابه أو ألحق به نقصا في نفسه أو نسبه أو دينه أو خَصَّلة من خصاله أو عرض به شمهة بشيء على طريق السب له والإزراء عليــه أو البغض منه والعيب له فهو سابٌ

له ، والحميم فيه حكم الساب : يقتل ، ولا تستثن فصلا من فصول هذا الباب عن هذا القصد ، ولا تَمْتَر فيه ، تصريحا كان أو تلويحا ، وكذلك من لمنه ، أو تمنّى مَضَرَّة له ، أو دعا عليه ، أو نسب إليه ما لا يليق بمنصبه على طريق الذم ، أو عيبه فى جهته العزيزة بسُخف من المكلام وهُجْر ومنكر من القول وزور ، أو عَيْره بشى م مما يجرى من البَلاء والمحنة عليه ، أو غمضه ببعض العوارض البشرية الجائزة والمعهود لديه ، قال : وهذا كله إجماع من العلماء وأثمة الفتوى من لدن أصحابه وهلم جرا .

وقال ابن القاسم عن مالك : مَنْ سبَّ النبى صلى الله عليه وسلم قتل ، ولم يستتب ، قال ابن القاسم: أو شتمه ، أو عابه ، أو تنقصه ، فإنه يقتل كالزنديق ، وقد فرض الله توقيره

وكذلك قال مالك فى رواية المدنيين عنه: من سبرسول الله صلى الله عليه وسلم أو شتمه أو عابه أو تنقصه قتل ، مسلما كان أوكافرا ، ولا يستتاب . وروى ان وهب عن مالك من قال : إن رداء النبي صلى الله عليه وسلم —

وروى بُرْدَه — ﴿ وَسِـخْ ۗ ﴾ وأراد به عَيْبه قُتِل . وروى بعضُ المالـكية إجماع العلماء على أَن مَنْ دعا على نبي من الأنبياء

وذكر القاضى عياض أُجْوِبَةَ جَاعَةٍ من فقهاء المالكية المشاهير بالقتل بلا استتابة في قضايا متعددة أُفْتَى في كل قضية بعضهم :

منها: رجل سمع قوما يتذاكرون صفة النبي صلى الله عليه وسلم إذ مرَّ بهم رجل قبيــــ الوجه واللحية ، فقال: تريدون تعرفون صفته ؟ هذا المار في خلقه ولحيته

ومنها : رجل قال : النبي صلى الله عليه وسلم أسود .

ومنها : رجل قيلله : «لا، وحقرسول الله» فقال: فمل الله برسول الله كذا

وكذا ، ثم قيل له : ما تقول يا عدو الله ، فقال أشد من كلامه الأول ، ثم قال : إنما أردت برسول الله المعقرب ، قالوا : لأن ادِّعاء التأويل في لفظ صُراحِ لايقبل ؟ لأنه امتهان ، وهو غير مُعَزِّر لرسول الله صلى الله عليه وسلم ولا مُوَقِّر له ، فوجبت إباحة دمه .

ومنها : عَشَّار قال : أدوا شك (؟) إلى النبى ، أو قال : إن سألْتُ أو جهلْتُ فقد سأل النبى وجهل .

ومنها: مُتَفَقَّه كان يستخف بالنبي صلى الله عليه وسلم، ويسميه في أثناء مناظرته اليتيم وخَتَنَ حَيْدَره، ويزعم أن زُهْدَه لم يكن قصدا، ولو قدرَ على الطيبات لأكلما، وأشباه هذا.

قال: فهذا الباب كله مما عدَّه العلماء سبا وتنقصا، يجب قتل قائله، لم يختلف في ذلك متقدمهم ومتأخره، و إن اختلفوا في سبب حكم قتله

وكذلك قال أبوحنيفة وأصحابه فيمن تنقصه أو برىء منه ، أو كذبه ؛ إنه مرتد ، وكذلك قال أصحاب الشافعي : كل من تعرض لرسول الله صلى الله عليه وسلم عما فيه استهانة فهو كالسب الصريح ؛ فإن الاستهانة بالنبي كفر ، وهل يتحتم قتله أو يسقط بالتو بة ؟ على الوجهين ، وقد نص الشافعي على هدذا المعنى .

فقداتفقت نصوص العلماء من جميع الطوائف على أن التنقص له كفر مبيح للدم، وهم فى استتابته على ما تقدم من الخلاف، ولا فرق فى ذلك بين أن يقصد عَيْبَه لكن المقصود شىء آخر حَصَل السب تبعاله أو لا يقصد شيئا من ذلك، بل يهزل و يمزح أو يفعل غير ذلك.

فهذا كله يشترك في هذا الحسكم إذا كان القول نفسه سبا ، فإن الرجل يتكلم بالسكامة من سخط الله تعالى ما يظن أن تبلغ ما بلغت يَهُوى بها في النار أبعد مما بين المشرق والمغرب ، ومن قال ما هو سب وتنقص له فقد آذى الله ورسوله ، وهو مأخوذ بما يؤذى به الناس من القول الذى هو في نفسه أذى و إن لم يقصد

أذاهم ، ألم تسمع إلى الذين قالوا : إنما كنا نخوض ونلعب ، فقال الله تعسالى : (أَ بِاللهِ وَآتَاتِهِ وَرَسُو لِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهُرْ ثُونَ؟ لاَ تَعْتَذَرُوا قَدُ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكِمْ) (١) .

وهذا مثل من يغضب فيذكر له حديث عن النبي عليه الصلاة والسلام أو حكم من حكمه أو يُدْعَى إلى سنته فيلمن و يقبح ونحو ذلك ، وقد قال تعالى: ( فَلَا وَرَ بِلّٰكَ لا يُوْمِنُونَ حَلَّى يُحَكِّمُوكَ فِيماً شَجَرَ بَيْبَهُمْ ثُمَ لا يَجِدُوا فَل أَنْهُسِهِمْ حَرَجًا مِما قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً )(٢) فأقسم سبحانه بنفسه أنهم لا يؤمنون حتى يحكموه ثم لا يجدوا في نفوسهم حَرَجًا من حسكمه ؛ فمن شاجر غيره في حكم وحرج لذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أفحش في منطقه فهو كافر بنص التنزيل ، ولا يعذر بأن مقصوده ردُّ الخصم ؛ فإن الرجل لا يؤمن حتى يكون الرسول أحمين .

ومن هذا الياب قول القائل: إن هذه لقسمة ما أريد بها وجه الله ، وقول الآخر: أعدل قائلت من تعدل ، وقول ذلك الأنصارى: أن كان ابن عملت ، فإن هذا كفر محض ، حيث زعم أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما حكم الزبير لأنه ابن عملته ، ولذلك أنزل الله تعالى هذه الآية ، وأقسم أنهم لايؤمنون حتى لا يجدوا فى أنفسهم حرَجًا من حكمه ، وإنما عفا عنه النبي عليه الصلاة والسلام كا عفا عن الذي قال: إن هذه لقيسمة ما أريد بها وجه الله ، وعن الذي قال: أن هذه لقيسمة ما أريد بها وجه الله ، وعن الذي قال: يرض بحكم النبي عليه الصلاة والسلام ، فنزل الفرآن بموافقته ، فكيف بمن عليه الصلاة والسلام ، فنزل الفرآن بموافقته ، فكيف بمن طمن في حكم ؟ وقد ذكر طائفة من الفقهاء – منهم ابن عقيل ، و بعض أسحاب الشافعي – أن هذا كان عقو بته التعزير ، ثم منهم من قال : لم يعزره النبي الشافعي – أن هذا كان عقو بته التعزير ، ثم منهم من قال : لم يعزره النبي الشافعي – أن هذا كان عقو بته التعزير ، ثم منهم من قال : لم يعزره النبي الشافعي به الآيتين ٥٥و٦٠ من سورة التوبة (٣) الآية ٥٠ من سورة النساء

صلى الله عليه وسلم لأن التمزير [غير] واجب ، ومنهم من قال: عفا عنه لأن الحق له ، ومنهم من قال: عفا عنه لأن الحق له ، ومنهم من قال: عاقبه بأن أمر الزبير أن يستى ثم يَحْدِسَ الماء حتى يرجع إلى الجدر ، وهذه أقوال رَدِيَّةٌ ، ولا يستريب من تأمل في أن هــذا كان يستحق القتل بعد نص القرآن أن من هو بمثل حاله ليس بمؤمن .

فإن قيل: فني رواية صحيحة أنه كان من أهل بَدْرٍ ، وفي الصحيحين عن على عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: « وَمَا يُدْرِيكَ لَمَل الله اطلَع على أَهْلِ عَلَى الله عليه وسلم أنه قال: « وَمَا يُدْرِيكَ لَمَل الله اطلَع على أَهْلِ بَدْر وَقَالَ اعرادا ما شِئْتُمُ فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُم » ولوكان هذا القول كفرا للزم أن ينفر الكفر، والكفر لاينفر، ولا يقال عن بدرى: إنه كَفَر.

فیقال: هذه الزیادة ذكرها أبو الیمان عن شعیب، ولم یذكرها أكثرالرواة؟ فیمكن أنها وَهم، كما وقع فی حدیث كعب وهلال بن أمیة أنهما لم یشهدا بدراً، وكذلك لم یذكره ابن إسحاق فی روایته عن الزهری ،ولـكن الظاهر صحتها.

فنقول: ليس في الحديث أن هذه القصة كانت بعد بدر ، فلعها كانت قبل بدر ، وسمى الرجل بَدْريا لأن عبد الله بن الزبير حدث بانقصة بعد أن صار الرجيل بدريا ؛ فمن عبد الله بن الزبير عن أبيه أن رجلا من الأنصار خاصم الزبير عند رسول الله صلى الله عليه وسلم في شراج الحرة التي يَشقُون بها النخل ، فقال الأنصاري : سَرِّح الماء يمر ، فأبي عليه ، فاختصماً عند رسول الله عليه وسلم الله عليه وسلم الأنبير : « اسْق ياز بَيْر مم أَرْسِلِ الماء إلى جارك » فغضب الأنصاري ثم قال : يارسول الله أن كان ثم أرْسِلِ الماء إلى جارك » فغضب الأنصاري ثم قال المرسول الله أن كان ثم احبس الماء حتى يرجع إلى الجدر » فقال الزبير : والله لأني أحسب هذه الآية نزلت في ذلك ( فَلَا وَرَ بِكَ لا يُوتِمنُونَ حتى يُحَكِمُ وَق قال : فاستَوَعى رسول الله متفق عليه ، وفي رواية للبخاري من حديث عُرْوة قال : فاستَوَعى رسول الله متفق عليه ، وفي رواية للبخاري من حديث عُرْوة قال : فاستَوَعى رسول الله متفق عليه ، وفي رواية للبخاري من حديث عُرْوة قال : فاستَوَعى رسول الله متفق عليه ، وفي رواية للبخاري من حديث عُرْوة قال : فاستَوَعى رسول الله متفق عليه ، وفي رواية للبخاري من حديث عُرْوة قال : فاستَوَعى رسول الله متفق عليه ، وفي رواية للبخاري من حديث عُرْوة قال : فاستَوَعى رسول الله متفق عليه ، وفي رواية للبخاري من حديث عُرْوة قال : فاستَوَعى رسول الله متفق عليه ، وفي رواية للبخاري من حديث عُرْوة قال : فاستَوَعى رسول الله متفق عليه ، وفي رواية للبخاري من حديث عُرْوة قال : فاستَوَعى رسول الله مي الله مي الله و ا

<sup>(</sup>١) من الآية ٦٥ من سورة النساء

صلى الله عليه وسلم حينئذ للزبير حقّه ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل ذلك قد أشار على الزبير برأى أراد فيه سَمّة له وللا نصارى، فلما أحْفَظَ (1) الأنصارى رسول الله صلى الله عليه وسلم استوعى رسول الله عليه الصلاة والسلام للزبير حقه في صريح الحكم ، وهذا يقوى أن القصة متقدمة قبل بدر ؛ لأن النبي عليه الصلاة والسلام قضى في سيل مهزور (1) أن الأعلى يستى ثم يحبس حتى يبلغ الماء الى الكمبين ؛ فلو كانت قصة الزبير بعد هذا القضاء لكان قد عُلم وجه الحكم فيه ، وهذا القضاء الظاهر أنه متقدم من حين قدم النبي صلى الله عليه وسلم ؛ لأن الحاجة إلى الحكم فيه من حين قدم ، ولعل قصة الزبير أو جَبَتْ هذا القضاء .

وأيضاً ، فإن هؤلاء الآيات قد ذكر غير واحد أن أولها نزل لما أراد بعض المنافقين أن يحاكم يهودياً إلى ابن الأشرف ، وهذا إيما كان قبل بدر ، لأن ابن الأشرف ذهب عقب بدر إلى مكة ، فلما رجع قتل ، فلم يستقر بعد بدر بالمدينة استقرارا يُتَحاكم إليه فيه ، و إن كانت القصة بعد بدر فإن القائل لهذه المحكلمة يكون قد تاب واستغفر وقد عفا له النبي صلى الله عليه وسلم عن حقه ، فنفر له ، والمضمون لأهل بدر إيما هو المففرة : إما بأن يستغفروا إن كان الذنب مما لايغفر الا بالاستغفار أو لم يكن كذلك ، و إما بدون أن يستغفروا ، ألا ترى أن قدامة ابن مظفون — وكان بدرياً — تأول في خلافة عمر ما تأول في استحلال الخر من قوله تعالى : ( لَيْسَ عَلَى الذينَ آمَنُو وَعَمِلُو الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيماً طَعَمُوا ) (٢٠ من قوله تعالى : ( لَيْسَ عَلَى الذينَ آمَنُو وَعَمِلُو الصَّالِحَاتِ بُنَاحٌ فِيماً طَعَمُوا ) الله من قوله تعالى : ( لَيْسَ عَلَى الذينَ آمَنُو وَعَمِلُو الصَّالِحَاتِ بُنَاحٌ فِيماً طَعَمُوا ) الله بعر رأى عر وأهل الشورى أن يُستَتَاب هو وأصحابه ؛ فإن أقروا بالتحريم جلدوا ، وإن لم يقروا به كفروا ، ثم إنه تاب وكاد يَيْأَسُ لطم ذنبه في نفسه ، حتى أرسل إليه عمر رضى الله عنه بأول غافر ، فعلم أن المضمون للبَدْريين أن غاتمهم حسنة ، وأنهم مغفور لهم وإن جاز أن يصدر عنهم قبل ذلك ماعسى أن يصدر ، فإن التو بة تجبُ ما قبلها .

<sup>(</sup>١) أحفظ بمعنى أغضب ، وفى مجمعالبحارمهزور وادى بنى قريظة

<sup>(</sup>٢) من الآية ٩٣ من سورة المائدة

و إذا ثبتأن كل سب ــ تصر بحا أو تعريضا ــ موجب للقتل فالذي يجب أن يعتنى به الفرق بين السب الذي لا تقبل منه التو بة والـكفر الذي تقبل منه التو بة ، فنقول :

هذا الحمكم قد نِيطَ في الكتاب والسنة باسم أذى الله ورسوله ، وفي بعص الفرق بين الأحاديث ذكر الشُّم والسب ، وكذلك جاء في ألفاظ الصحابة والفقهاء ذكر السب والشم ، والاسم إذا لم يكن له حَدُّ في اللغة كاسم الأرض والسماء والبحر والشمس والقمر ، ولا في الشرع كاسم الصلاة والزكاة والحج والإيمان والكفر ، فإنه يرجع في حده إلى العُرُّف كالقبض والحرز والبيع والرهن والكرى ونحوها ، فيجب أن يرجع في الأذي والسب والشَّم إلى العرف، فما عَدَّه أهلُ العرف سبا وانتقاصا أو عيبا أو طعنا ونحو ذلك فهو من السب ، وما لم يكن كذلك فهو كفر به ، فيكون كفرا ليس بسب ، حُكم صاحبه حكم المرتد إن كان مظهراً له و إلا فهو زندقة ، والمعتبر أن يكون سباً وأذى للنبي عليه الصلاة والسلام و إن لم يكن سبا وأذى لغيره ؛ فعلى هذا كل مالو قيل لغير النبي عليه الصلاة والسلام أُوْجَبَ تعزيراً أوحدا بوجه من الوجود فإنه من باب سب النبي عليه الصلاة والسلام كالقذف واللمن وغيرهما من الصور التي تقدم التنبيه عليها، وأما ما يختص بالقَدْح في النبوة فإن لم يتضمن إلا مجرد عدم النصديق بنبوته فهوكفر محض ، و إن كان فيه استخفاف واستهانة مع عدم التصديق فهو من السب. وهنا مسائل اجتهادية يتردُّد الفقهاء هل هي من السب أو من الردة المحضة ، ثم ماثبت أنه ليس بسب فإن استسر به صاحب فهو زنديق حكمه حكم الزنديق ، و إلا فهو مرتد محض ، واستقصاء الأنواع والفرق بينها ليس هذا موضعه .

## فصل

سب الذمى له ينقض العهد الا ويوجب القتل

فأما الذمى فيجب التفريق بين مجرد كفره به و بين سبه ، فإن كفره به لا ينقض المهد ، ولا يبيح دم المعاهد بالاتفاق ؛ لأنا صالحناهم على هـذا ، وأما سبه له فإنه ينقض العهد ويوجب القتل كما تقدم .

قال القاضى أبو يعلى : عقد الأمان يوجب إقرارهم على تكذيب النبي عليه الصلاة والسلام ، لا على شتمهم وسبهم له

وسب المسلم له موجب للقتل

وقد تقدم أن هذا الفرق أيضاً معتبر فى المسلم حيث قتلناه بخصوص السب، وكونه موجباً للقتل حدًّا من الحدود بحيث لا يسقط بالتوبة و إن صحت، وأما حيث قتلناه لدلالته على الزندقة أو لمجرد كونه مرتدا فلا فرق حينتُذ بين مجرد الكفر و بين ما يضمنه من الأنواع ، فنقول :

الآثار عن الصحابة والتابعين والفقهاء — مثل مالك وأحمد وسائر الفقهاء القائلين بذلك — كلها مطلقة في شتم النبي عليه الصلاة والسلام من مسلم أو معاهد ، فإنه يقتل ، ولم يفصلوا بين شتم وشتم ، ولا بين أن يكرر الشتم أو لا يكرره ، أو يظهره أو لا يظهره ، وأعنى بقولي لا يظهره : أن لا يتكلم به في مَلَا من المسلمين ، و إلا فالحدُّ لا يقام عليه حتى يشهد مسلمان أنهما سمعاه في مَلَا من المسلمون إظهار له ، يشتمه ، أو حتى يقر بالشتم ، وكونه بشتمه بحيث يسمعه المسلمون إظهار له ، اللهم إلا أن يُفرَضَ أنه شتمه في بيته خالياً ، فسمعه جيرانه المسلمون أو من الشتر ق السمع منهم .

قال مالك وأحمد: كل من شتم النبي عليه الصلاة والسلام أو تنقَّصَه مسلما كان أو كافراً فإنه يقتل ، ولا يستتاب ، فنصا على أن الكافر بجب قتله بتنقصه له كما يقتل بشتمه ، وكما يقتل المسلم بذلك ، وكذلك أطلق سائر أصحابنا أز سب النبي عليه الصلاة والسلام من الذمي يوجب القتل .

وذكر القاضى وابن عقيل وغيرها أن ما أبطل الإيمان فإنه يبطل الأمان إذا أظهروه ، فإن الإسلام أو كد من عقد الذمة ، فإذا كان من الكلام ما يبطل حَقْنَ الذمة أولى ، مع الفرق بينهما من وجه آخر ، فإن المسلم إذا سب الرسول دل على سوء اعتقاده فى رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فلذلك كفر ، والذمى قد عُلم أن اعتقاده ذلك ، وأقررناه على اعتقاده ، وإنما أخذ عليه كتمه وأن لا يظهره ، فبتى تفاوت ما بين الإظهار والإضمار .

فرق بين إظهار السب وكتانه قال ابن عقيل: فكما أخذ على المسلم أن لا يعتقد ذلك أخذ على الذمى أن لا يظهره ، فإظهار هذا كإضمار ذاك ، و إضماره لا ضَرَرَ على الإسلام ولا إزراء فيه ، وفى إظهاره ضرر و إزراء على الإسلام ، ولهذا ما بَطَنَ من الجرائم لايتبعها في حق المسلم ، ولو أظهرها أقمنا عليهم حد الله .

وطرد القاضى وابن عقيل هذا القياس فى كل ماينقص الإيمان من الكلام، مثل التثنية والتثليث، كقول النصارى: إن الله ثالثُ ثلاثة ، ونحو ذلك: أن الذمى متى أظهر ما يعلمه من دينه من الشرك نقص العهد، كا أنه إن أظهر ما نعلمه بقوله فى نبينا عليه الصلاة والسلام نقض العهد.

قال القاضى : وقد نص أحمد على ذلك فقــال فى رواية حنبل : كل من ذكر شيئاً يمرض به الرب فعليه القتل \_ مسلما كإن أو كافرا \_ وهذا مذهب أهل المدينة .

وقال جمغر بن محمد : سممت أبا عبد الله يُسْأَل عن يهودى مرَّ بمؤذن وهو يؤذن ، فقال له: كذبت ، فقال : يقتل؛ لأنه شَتْم ، فقد نص على قتل من كذب المؤذن فى كلات الأذان ، وهى قول « الله أكبر » أو «أشهد أن لا إله إلا الله » أو « أشهد أن محمدا رسول الله » وقد ذكرها الخلال والقاضى فى سب الله ، بناء على أنه كذبه فيا يتعلق بذكر الرب سببحانه ، والأشبه أنه عام في تكذيبه فيا يتعلق بذكر الرب وذكر الرسول ، بل هو في هذا أولى ؟ لأن اليهودي لا يكذب من قال « لا إله إلا الله » ولا من قال « الله أكبر » وإنما يكذب من قال إن محمداً رسول الله ، وهذا قول جمهور المالكيين ، قالوا : إنه يقتل بكل سب ، سواء كانوا يستحلونه أو لا يستحلونه ، لأنهم وإن استحلوه فإما لم نعطهم العهد على إظهاره ، وكا لا يحصن لأنهم وإن استحلوه فإما لم نعطهم العهد على إظهاره ، وكا لا يحصن منه الذمة ، وهو قول أبي مصعب وطائفة من المدنيين .

قال أبو مصعب فى نصرانى قال « والذى اصْطَلَقَ عيسى على محمد » : اختلف العلماء فيه ، فضر بته حتى قتلته ، أو عاش يوماً وليلة ، وأمَرْتُ من جَرَّ برجله وطرح على مز بلة فأ كلته الكلاب .

وقال أبو مصعب في نصراني قال « عيسي خَلَقَ محمداً » قال : يقتل .

وأفتى سلف الأندلسيين بقتل نصرانية استهلَّتُ بننى الربوبية ، وبنوة عيسى لله .

وقال ابن القاسم فيمن سبه فقال « ليس بنبي ، أو لم يرسل ، أو لم يمزل عليه قرآن ، و إنما هو شيء يقوله » ونحو هذا : فيقتل ، و إن قال « إن محمداً لم يرسل إلينا ، و إنما أرسل إليكم ، و إنما نبينا موسى أو عيسى » ونحو هذا : لا شيء عليهم ؛ لأن الله أقرهم على مثله .

قال ابن القاسم: وإذا قال النصراني « ديننا خير من دينكم ، إنما دينكم دين الحمير» ونحو هذا من القبيح ، أو شمع المؤذن يقول « أشهد أن محمداً رسول الله » فقال : كذلك يعظكم الله ؛ فني هذا الأدبُ الموجِسمُ والسجنُ الطويل ، وهذا قول محمد بن سحنون ، وذكره عن أبيه ، ولهم قول آخر فيا إذا سبه بالوجه الذي به كفروا أنه لا يقتل .

قال سحنون عن ابن القاسم : مَنْ شتم الأنبياء من اليهود والنصارى بغير الوجه الذى به كفروا ضربت عنقه إلا أن يسلم .

وقال سحنون فى اليهودى يقول للمؤذن إذا تشهد «كذبت»: يعاقب المقوبة الموجعة مع السجن الطويل.

وقد تقدم نص الإمام أحمد في مثل هذه الصورة على القتل ، لأنه شتم.

وكذلك اختلف أصحاب الشافعي في السب الذي ينتقض به عهد الذي ويقتل به إذا قلنا بذلك ، على وجهين : أحدها : ينتقض بمطلق السب لنبينا والقدح في ديننا إذا أظهروه ، و إن كانوا يعتقدون ذلك دينا ، وهذا قول أكثرهم والثاني : أنهم إن ذكروه بما يعتقدونه فيه دينا من أنه ليس برسول والقرآن ليس بكلام الله فهو كإظهارهم قولهم في المسيح ومعتقدهم في التثليث ، قالوا : وهذا بكلام الله فهو كإظهارهم قولهم في المسيح ومعتقدهم في التثليث ، قالوا : وهذا لاينقض المهد بلا تردد ، بل بُعز رون على إظهاره . وأما ماذكروه بما لا يعتقدونه دينا كالطعن في نسبه فهو الذي قيل فيه : ينقض المهد ، وهذا اختيار الصيدلاني وأبي المعالى وغيرها .

وحجة من فرق بين ما يعتقدونه فيه دينا وما لايعتقدونه \_ كما اختاره بعض المالكية و بعض الشافعية \_ أنهم قدأ قرُّوا على دينهم الذى يعتقدونه ، لكن منعوا من إظهاره ، فإذا أظهروه كان كما لو أظهروا سائر المناكير التي هي من دينهم كالحمر والحمرير والصليب ورفع الصوت بكتابهم ونحو ذلك ، وهذا إنما يستحقون عليه العقو بة والنكال بمادون القتل .

يؤيد ذلك أن إظهار معتقدهم فى الرسول ليس بأعظم من إظهار معتقدهم فى الأسول ليس بأعظم من إظهار معتقدهم فى الأله، وقد علم هؤلاء أن إظهار معتقدهم لايوجب القتل، واستبعدوا أن ينتقض عهدهم بإظهار معتقدهم إذا لم يكن مذكورا فى الشرط، وهذا بخلاف ما إذا سَبُّوه بما لايعتقا ونه دينا؛ فإنالم نقرهم على ذلك ظاهرا ولا باطنا، وليس هو من دينهم، فصار بمنزلة الزنى والسرقة وقطع الطريق، وهذا القول مقارب لقول الكوفيين،

وقد ظن من سلكه أنه خَلَصَ بذلك من سؤالهم ، وليس الأمركا اعتقده ؛ فإن الأدلة التي ذكرناها من الكتاب والسنة والإجماع والاعتبار كلما تدل على السب بما يعتقده فيه دينا ، وأن مطلق السب موجب للقتل ، ومن تأمل كلَّ دليلِ بانفراده لم يَخْفَ عليه أنها جميعا تدلُّ على السب المعتقد دينا كا تدلُّ على السب الذي لا يعتقد دينا ، ومنها ما هو نص في السب الذي يعتقد دينا ، بل أكثرها كذلك ؛ فإن الذين كانوا يَهْجُونه من الكفار الذين أهدر دماءهم لم يكونوا يهجونه إلا بما يعتقدونه دينا ، مثل نسبته إلى الكذب والسحر ، وذم دينه ومن اتبعه ، وتنفير الناس عنه إلى غير ذلك من الأمور ، فأما الطَّمْنُ في نسبه أو خلقه أو خلقه أو أمانه أو وفائه أو صدقه في غير دعوى الرسالة فلم يكن أحد يتعرض لذلك في غالب الأمور ، ولا يتمكن من دعوى الرسالة فلم يكن أحد يتعرض لذلك في غالب الأمور ، ولا يتمكن من ذلك ، ولا يصدقه أحد في ذلك لامسلم ولا كافر لظهور كذبه ، وقد تقدم ذلك فلا حاجة إلى إعادته .

ثم نقول : هذا الفرق متهافِتٌ من وجوه :

أحدها: أن الذي لو أظهر لعنة الرسول أو تقبيحه أو الدعاء عليه بالسخط وجهم والعذاب أو نحو ذلك ، فإن قيل «ليس من السب الذي ينتقص به العهد» كان هذا قولا مردودا سمجا ، فإنه من لعن شخصا وقبحه لم يبق من سبه غاية ، وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « لَعَن المؤمن كقتله » ومعلوم أنهذا أشد من الطعن في خلقه وأمانته أو وفائه ، وإن قيل «هو سب له» فقد علم أن من الكفار من يعتقد ذلك دينا ، ويرى أنه من قُرُ باته كتقر يب السلم بلعن مسيلمة والأسود العنسي

الوجه الثانى: أنه على القول بالفرق المذكور إذا سبه بما لايعتقده دينا مثل الطعن فى نسبه أو خَلْقه أو خُلْقه ونحو ذلك، فمن أين ينتقض عهده ويحل دمه؟ ومعلوم أنه قد أقرَّ على ماهو أعظم من ذلك من الطعن فى دينه الذى هو أعظم

الرد على التفرقة بين ما يعتقده ومالا متقده من الطمن في نسبه ، ومن الكفر بر به الذي هو أعظم الذنوب ، ومن سب الله بقوله : إن له صاحبة وولدا ، و إنه ثالث ثلاثة ، فإنه لاضرر يلحق الأمة في دينها بإظهار ما لا يعتقد صحته من السب إلا و يلحقهم بإظهار ما كفر به أعظم من ذلك، فإذا أقر على أعظم السبين ضررا فإقراره على أد ناها ضررا أولى ، نعم بينهما من الفرق أنه إذا طعن في نسبه أو خلقه فإنه يقر لنا بأنه كاذب ، أو أهل دينه يعتقدون أنه كاذب آثم ، مخلاف السب الذي يعتقده دينا فإنه وأهل دينه متفقون على أنه ليس بكاذب فيه ولا آثم ، فيمود الأمر إلى أنه قال كلة أثم بها عندهم وعندنا لكن في حق من لاحرمة له عنده ، بل مثاله عنده أن يقذف الرجل مسيله أو العنسي أو ينسبه وعو ذلك من الوقيعة في عرضه بغير حق ، ومعلوم أن هذا لا يوجب القتل ، ولا يوجب الجلد أيضا ، فإن العرض يتبع الدم ، فن لم يعصم دمه لم يَصُنْ عرضه ، فلو لم يجب قتله الذي إذا سب الرسول لكونه قد قدح في ديننا لم يجب قتله بشيء من السب أيضا ، فإن خطب ذلك يسير .

يبين ذلك أن المسلم إنما قتل إذا سبه بالقذف ونحوه لأن القدح في نسبه قدح في نبوته ، فإذا كنا بإظهار القدح في النبوة لانقتل الذمي فأن لانقتله بإظهار القدح مما لايقدح في النبوة أولى ، إذ الوسائلُ أضعف من المقاصد .

وهذا البحث إذا حقق اضطر المنازع إلى أحد الآمرين: إما موافقة من قال من أهل الرأى إن العهدلا ينقض من السب، وإما موافقة الدَّهُماء في أن العهد ينتقض بكل سب، وأما الفرق بين سب وسب في انتقاض العهدواستحلال الدم فمتهافت.

ثم إنه إذا فرق لم يمكنه إيجاب القتل ولا نقض العهد بذلك أصلا، ومن ادعى وجوب القتل بذلك وحده لم يمكنه أن يقيم عليه دليلا .

الثالث : أما إذا لم نقتامهم بإظهار ما يعتقدونه دينا لم يمكنا أن نقتامهم بإظهار

أنواع السب

شيء من السب ، فإنه مامن أحد منهم يظهر شيئا من ذلك إلا و يمكنه أن يقول: إنى معتقد الله متدين به ، وإن كان طمنا في النسب كما يتدينون بالقدح في عيسى وأمسه عليهما السلام، ويقولون على مريم بهـــةاما عظيما ، ثم إنهم فَمَا بِينْهُمْ قَدْ يُخْتَلَفُونَ فِي أَشِياءً مِن أَنُواعِ السب : هل هي صحيحة عندهم أو باطلة ؟ وهم قوم بُهُتُ ضالون ، فلا يشاءون أن يأنوا ببنهتان ونوع من الضلال الذي لا راد للقلوب منه ثم يقولون « هو معتقدنًا » إلا فعلوه ؛ فحينئذ لا يُقْتَلُونَ " حتى يثبت أنهم لايعتقدونه دينا ، وهذا القدر هو محل اختـــلاف ، وبعضُه لايعلم إلا من جهتهم ، وقول بعضهم في بعض غير مقبول ، ونحن و إن كنا نعرف أكثر عقائدهم فما يُحفِّني صدورُهم أكبر، وتجدد الكفر والبدع منهم غيير مستنكر ، فهذا الفرق مَفْضَاة إلى حَتْم القتل بسب الرسول ، وهو لعمرى قول أهل الرأى ، ومستندهم ما أبداه هؤلاء ، وقد قدمنا الجواب عن ذلك ، وبيناً أمَّا إنما أقررناهم على إخفاء ديمهم ، لا على إظهار باطل قولهم والمجاهرة بالطعن في ديننا ، و إن كانوا يستحلون ذلك ؛ فإن الماهدة على تركه صيرته حراماً في ديمهم كالماهدة على الكف عن دمائنا وأموالنا ، و بينا أن المجاهرة بكلمة الكفر في دار الإسلام كالمجاهرة بضرب السيف بل أشد ، على أن الكفر أعم من السب، فقد يكون الرجل كافرا ولا يسب، وهذا مو سر المسألة ، فلا بد من بسطه ، فنقول :

التحكم في تمثيل سب رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر صفته ، ذلك مما وحَكُمْ كُلُّ نُوعٍ يَثْقُلُ عَلَى الْقُلْبِ وَاللَّسَانِ، وَنحن نتعاظم أَن نتفوه بذلك ذاكرين، لكن للاحتياج إلى الـكلام في حكم ذلك نحن نفرض الـكلام في أنواع السب مطلقا وخبر ، أما الدعاء فمثل أن يقول القائل لغيره : لمنه الله ، أوقبحه الله ، أو أخْرَاه

الله ، أو لارحمه الله ، أولا رَضِى الله عنه ، أو قَطَع الله دابره ، فهذا وأمثاله سب للأنبياء ولغيرهم ، وكذلك لو قال عن نبى : لا صلى الله عليه أو لاسلم ، أو لارفع الله ذكره ، أو محا الله اسمه ، ونحو ذلك من الدعاء عليه بما فيه ضرر عليه فى الدنيا أو فى الآخرة

فهذا كله إذا صدر من مسلم أو معاهد فهوسب ، فأما السلم فيقتل به بكل حال ، وأما الذمئ فيقتل بذلك إذا أظهره

فأما إن أظهر الدعاء للنبى وأبطن الدعاء عليه إبطاناً يمرف من لحن القول يفهمه بعض الناس دون البعض ـ مثل قوله : السَّامُ عليكم ـ إذا أخرجه مخرج التحية وأظهر أنه يقول السلام ، ففيه قولان :

أحدهما : أنه من السبُّ الذي يقتل به و إنماكان عفو النبي صلى الله عليه وسلم عن اليهود الذين حَيَّوْه بذلك حال ضعف الإسلام بالبقاء عليه لما كان مأموراً بالعفو عنهم والصبر على أذاهم ، وهذا قول طائفة من المالكية والشافعية والحنبلية مثل القاضى عبد الوهاب والقاضى أبى يعلى وأبى إسحاق الشيرازى وأبى الوفاء ابن عقيل وغيرهم ، وممن ذهب إلى أن هذا سب من قال قال لم يعسلم أن هؤلاء كانوا أهل عهد، وهَذا قول ساقط لأماقد بينا فيها تقدمأن اليهود الذين بالمدينة كانوامعاهدين ، وقال آخرون :كانالحق له ، وله أن يَعْفُو عَنْهُم ، فأما بعده فلا عَفُو والقول الشـــانى: أنه ليس من السب الذي ينتقض به العمد، لأنهم لم يظهروا السبُّ ولم يجهروا به ، و إنما أظهروا التحيَّةَ والسلام لفظا وحالاً ، وحذفوا اللام حَذْفًا خَفيا يَفْطِن له بعض السامعين ، وقد لايفطن له الأكثرون ، ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم « إن اليهود إذا سلموا فإنما يقول أحدهم : السام عليــكم ، فقولوا : وعليكم» فجُمل هذا شرعا باقيا في حيانه و بعد موته حتى صارت السنة أن يقال للذمي إذا سلم : وعليكم، وكذلك لما سلم عليهم اليهودي قال « أتدرون ماقال ؟ إنما قال : السام عليكم » ولوكان هذا من السب الذي هو سب لوجب أن يشرع عقو بة اليهودى إذا سُمِع منه ذلك ولو بالجلد ، فلما لم يشرع ذلك علم

أنه لايجوز مؤاخذتهم بذلك ، وقد أخبر الله عنهم بقوله تعالى ( و إذا جَاءُوكَ حَيُّوكَ بِمَا ثُمَّ يُحَيِّكَ بِهِ الله ، و يَقُولُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ : لَوْلاَ يُعَذِّبُنَا الله بِمَا لَقُولُ ، حَسَّبُهُمْ جَهَنَم يَصْلُونَهَا فَبِينْسَ المَصِيرُ) (١٠ تَجْعُلُ عذابِ الآخرة حسبهم يدلُّ على أنه لم يشرع على ذلك عذابا في الدنيا، وهذا لو أنهم قد قرروا على ذلك لقالوا إنما قلمنا السلام، و إنما السمع يخطىء وأنتم تتقولون علينا ؛ فكانوا في هذا مثل المنافقين الذين يظهرون الإسلامو يُعْرَ فون في لحن القول، ويعرفون بسياهم، فإنه لايمكن عقو بتهم باللحن والسيما ، فإن موجبات العقو بات لابدً أن تكون ظاهرة الظهور الذي يشترك فيه الناس، وهذا القدر و إن كان كفرا من المسلم فإنما يكون نقضاً للمهدإذا أظهره الذمي ، و إتيانه به على هذا الوجه غاية ُما يكون من الكتمان والإخفاء ، ونحن لانعاقبهم على ما يُسِرُّونه ويُخفُّونه من السب وغيره ، وهذا قول جماعات من العلماء من المتقدمين ومن أصحابنا والمالكيين وغيرهم ، وممن أجاز هذا القول بمن زعم أن هذا دعاء بالسام وهو الموت على أصح القولين أو دعاء بالسامة ، وأما الذين قالوا إن الموت محتوم على الخليقة قالوا : وهذا تعريض بالأذى لا بالسب، وهذا القول ضعيف، فإن الدعاء على الرســول والمؤمنين بالموتوترك الدين من أبلغ السب ، كما أن الدعاء بالحياة والعافية والصحة والثبات على الدين من أبلغ الكرامة .

النوع الثانى: الخبر، فكل ما عَدَّه الناس شيما أو سبا أو تنقصا فإنه بجب به القتل كا تقدم ، فإن الكفر ليس مستلزما للسب ، وقد يكون الرجل كافرا ليس بساب ، والناس يعلمون علما عاما أن الرجل قد يبغض الرجل و يعتقد فيه العقيدة القبيحة ولا يسبه ، وقد يضم إلى ذلك مَسَبة و إن كانت المسبة مطابقة للمعتقد ؛ فليس كل ما يحتمل عقدا يحتمل قولا ، ولا ما يحتمل أن يقال سرا يحتمل أن يقال حررا ، والكلمة الواحدة تكون في حال سبا وفي حال ليست بسب ؛ فعلم أن هذا يختلف باختلاف الأقوال والأحوال ، و إذا لم يكن للسب حد فعلم أن هذا يختلف باختلاف الأقوال والأحوال ، و إذا لم يكن للسب حد

معروف فى اللغة ولا فى الشرع فالمرجع فيه إلى عُرْفِ الناس ، فما كان فى العرف سبا للنبى فهو الذى يجب أن ننزل عليه كلام الصحابة والعلماء ، وما لا فلا ، ونحن نذكر من ذلك أقساما ، فنقول :

لا شك أن إظهار التنقص والاستهالة عند المسلمين سب كالتسمية باسم الحار أو الكلب، أو وصفه بالمسكنة والخزى والمهانة، أو الإخبار بأنه في العذاب وأن عليه آثام الخلائق ونحو ذلك ، وكذلك إظهار التكذيب على وجه الطمن في المكذَّب مثل وصفه بأنه ساحر خادع محتال ، وأنه يضر من اتَّبعه ، وأن ما جاء به كله زور و باطل ونحو ذلك ، فإنْ نَظَمَ ذلك شعرا كان أبلغ في الشتم ، فإن الشمر يحفظ و يروى وهو الهجاء ، وربما يؤثر في نفوس كثيرة \_ مع العلم ببطلانه \_ أ كثر من تأثير البراهين ، فإن غُنِّي به بين ملاً من الناس فهو الذي قد تفاقم أمره ، وأما مَن أخبر عن معتقده بغير طمن فيه ــ مثل أن يقول : أنا لست متبعه ، أو لست مصدقه ، أولا أحبه ، أولا أرضى دينه ، ونحو ذلك ــ فإنما أخبر عن اعتقاد ٍ أو إرادة لم يتضمن انتقاصا ؛ لأن عدم التصديق والحبة قد يصدر عن الجهل والمناد والحسد والكبر وتقليد الأسلاف و إلْف الدين أ كثر مما يصَدر عن العلم بصفات النبي ، خلاف ما إذا قال مَنْ كان ومن هو رأى كذا وكذا ونحو ذلك ، وإذا قال: لم يكن رسولا ولا نبيا ، ولم ينزل عليه شيء ، ونحو ذلك ؛ فهو تسكذيب صريح ، وكل تسكذيب فقد تضمن نسبته إلى الكذب ووصفه بأنه كذاب ، لكن بين قوله « ليس بنبي » وقوله « هو كذاب » فرق"، من حيث إن هذا إنما تضمَّن التكذيب بواسطة عِلْمنا أنه كان يقول: إنى رسول الله ، وليس مَنْ نَفِيَ عن غيره بعضَ صفاته نفيا مجردا كمن نفاها عنه ناسباله الـكذب في دعواها ، والمعنى الواحد قد يؤدَّى بعبارات بمضَّها يمد سبا و بمضها لا يمدُّ سبا ، وقد ذكرنا أن الإمام أحمد نص على أنَّ من قال المؤذن « كذبت » فهو شاتم ؟؛ وذلك لأن ابتداءه بذلك للمؤذن مُعْلينا بذلك \_ بحيث يسمعه المسلمون طاعنا في دينهم ، مكذِّبا للأمة في تصديقها بالوحدانية والرسالة \_لاريب أنه شتم .

فإن قيل : فنى الحديث الصحيح الذى يرويه الرسول عن الله تبارك وتعالى أنه قال « شَتَمَنِي ابنُ آدم ، وما ينبغى أنه ذلك ، وكَذَّ بنى ابنُ آدم ، وما ينبغى له ذلك ، وكَذَّ بنى ابنُ آدم ، وما ينبغى له ذلك ، فأما شَتْمُهُ إياى فقولُه : إنى اتخذْتُ ولدا ، وأما تكذيبُه إياى فقولُه : أن يُعيدَ فِي كَا بدأنى » فقد فرَّق بين التكذيب والشتم .

فيقال قوله « ان يميدنى كما بدأنى » يفارق قول اليهودى المؤذن «كذبت» من وجهين :

أحدها: أنه لم يصرح بنسبته إلى الـكذب ، ونحن لم نقل: إن كل تكذيب شم ؛ إذ لو قيل ذلك لـكان كل كافر شاتما، و إنما قيل: إن الإعلان بمقابلة داعى الحق بقوله «كذبت » سب للأمة وشتم لها في اعتقاد النبوة، وهو سب للنبوة ، كا أن الذين هَجَوا من اتبع النبي عليه الصلاة والسلام على اتباعهم إياه كانوا سابين للنبي صلى الله عليه وسلم ، مثل شعر بنت مروان وشعر كعب بن زهير وغيرها ، وأما قول الـكافر «لن يعيدني كا بدأني » فإنه نني لمضمون خبر الله بمزلة سائر أنواع الـكفر .

الثانى : أن السكافر المسكذّب بالبعث لا يقول : إن الله أخبر أنه سيعيدنى ، ولا يقول : إن هذا السكلام تسكذيب لله ، وإن كان تسكذيبا ، بخلاف القائل للرسول أولمن صدَّق الرسول «كذبت » فإنه مُقر بأن هذا طعن على المسكذّب ، وعيب له ، وانتقاص به ، وهذا ظاهر ، وكل كلام تقدم ذكره في المسألة الأولى من نظم ونحوه وعدَّه النبي عليه الصلاة والسلام سباحتي رتب على قائله حكم الساب فإنه سب أيضاً ، وكذلك ما كان في معناه ، وقد تقدم ذكر ذلك ، والسكلام على أعيان السكات لا ينحصر ، وإن جماع ذلك أن مايعرف ذلك ، والسكلام على أعيان السكات لا ينحصر ، وإن جماع ذلك أن مايعرف

الناس أنه سب فهو سب ، وقد يختلف ذلك باختلاف الأحوال والاصطلاحات والعادات وكيفية الـكلام ونحو ذلك ، وما اشتبه فيه الأمر أُلْحِقَ بنظيره وشبهه ، والله سبحانه أعلم .

## فصــــــل

من السب

وكل ماكان من الذمى سبا ينقض عهده ويوجب قتله فإنَّ تو بته منه حكم توبةالذمى لا تقبل على ما تقدم ، هذا هو الذي عليه عامَّةُ أهل العلم من أصحابنا وغيرهم .

> وقد تقدم عن الشيخ أبي محمد المقدسي رضي الله عنه أنه قال : إن الذمي إذا سبَّ النبي عليه الصلاة والسلام ثم أسلم سقط عنه القتل ، و إنه إذا قَذَفه ثم أسلم فني سقوط القتل عنه روايتان ، وينبغي أن يُبنِّيَ كلامه على أنه إن سبه بما يعتقده فيه دينا سقط عنه القتل بإسلامه كاللُّمْن والتقبيح ونحوه ، و إن سبه مما لا يعتقده فيه كالقذف لم يسقط عنه ؛ لأن ما يعتقده فيه كفر نحض سقط حده بالإسلام باطنا ، فيجب أن يسقط ظاهرا أيضاً ؛ لأن سقوط الأصل الذي هو الاعتقاد يستتبع سقوط فروعه ، ، وأما مالا يعتقده فهو فيرْ يَةُ يعلم هو أنها فِرْ يَة ، فهي بمنزلة سائر حقوق الآدميين ، و إن حمل الكلام على ظاهره في أنه يستثني القذف فقط من بين سائر أنواع السبِّ فيمكن أن يوجَّه بأن قَذْفَ غيره لما تَعَلَّظُ بأن جِمل على صاحبه الحد الموقت وهو ثما نون ، بخلاف غيره من أنواع السبُّ فإن عقوبته التمزير المفوض إلى اجتهاد ذي السلطان ، كذلك يفرق فى حقه بين القذف وغيره ، فيجمل على قاذفه الحد مطلقًا وهو القتل و إن أسلم ، ويدرأ عن الساب الحد إذا تاب ، لـكن هذا الفرق ليس بمرضى ؛ فإن قذفه إنما أوجب القتل ونقص العهد لما قدح في نسبه ، وكان ذلك قدحا في نبوته ، وهذا معنى يستوى فيه السب بالقذف وبغيره من أنواع الأكاذيب ، بل قد توصف من الأفعال أو الأقوال المنكرة بما 'يلْحِق بالموصوف شيَّناً وغَضَاضة

أعظم من هذا ، و إنما فرق فى حق غيره بين القذف وغيره لأنه لا يمكن تكذيبُ القاذف به كأ يمكن تكذيبُ غيره ، فصار العار به أشدَّ .

وهنا كلمات السبِّ القادحَةُ فى النبوة سواء فى العلم ببطلانها ظهورا وخفاء ؟ فإن العلم بكذب القاذف كالعلم بكذب الناسب له إلى مُنْكَرِ من القول وزور ، لا فرق بينهما .

وبالجلة فالمنصوصُ عن الإمام أحمد وعامة أصحابه وسائر أهل العلم أنه لا فرق في هذا الباب بين السب بالقذف وغيره ، بل من قال « إنه ينتقض عهده ، و يتحتَّم قتله » لم يفرق بين القذف وغيره ، ومن قال « يسقط عنه القتل بإسلامه » لم يفرق بين القذف وغيره ، ومن فرق من الفقهاء بين ما يعتقده وما لا يعتقده فإنما فرق في انتقاض العهد ، لا في سقوط القتل عنه بالإسلام ، لكن هو يصلح أن يكون معاضدًا لقول الشبيخ أبي محمد ؛ لأنه فرق بين النوعين في الجُملة ، وأما الإمام أحمد وسائر العلماء المتقدمين فإنما خلافهم في السب مطلقا ، وليس في شيء من كلام الإمام أحمد رضي الله عنه تعرض للقذف لخصوصه ، و إنما ذكره أصحابه في القذف لأنهم تكلموا في أحكام القذف مطلقا فذكروا هذا النوع من القذف أنه موجب للقتل وأنه لا يسقط القتل بالتو بة لنص الإمام على أن السب الذي هو أعَمُّ مِن القذف موجب للقتل لا يستتاب صاحبه ، ثم منهم من ذكر المسألة بلفظ السب كما هي في لفظ أحمد وغيره ، ومنهم من ذ كرها بلفظ القذف لأن الباب باب القذف ، فكان ذكرها بالاسم الخاص أظهر تأثيرًا في الفرق بين هذا القذف وغيره ، شم عِلَلُ الجميع وأدلتهم تعمُّ أنواعَ السب، بل هي في غير القذف أنَصُّ منها في القذف إنما تدل على القذف بطريق المموم أو بطريقالقياس، والدليل يوافق ماذكره الجمهور من التَّسُوية كما تقدم ذكره نفيا و إثباتا ، ولاحاجة إلى الإطناب هنا ، فإن من سَم أن جميعاً نواع السب من القذف وغيره ينقض العهدو يوجب القتل ثم فرق بين بعضها و بعض فى السقوط بالإسلام فقد

أَبْعَدَ جِداً ؟ لأن السب لوكان بمنزلة الكفر عنده لم ينقض العهد ، ولوجب قتل الذي ، وإذا لم يكن بمنزلة الكفر فإسلامه إما أن يُسْقِط الكفر فقط ، أو يسقط الكفر وغيره من الجناية على عرض الرسول ؟ فأما إسقاطه لبعض الجنايات دون بعض - مع استوائهما في مقدار العقو بة - فلا يتبين له وجه محقق .

والاحتجاج بأن الإسلام يُسْقِط عقو بة من سَبَّ الله فإسقاطه عقو بة أسب النبي أولى إن صَحَّ فإيما يدل على أن الإسلام يُسْقِط عقو بة الساب مطلقاً وَذُفا كان السب أو غير قذف ، ونحن في هذا المقام لا نتكلم إلا في النسوية بين أنواع السب ، لا في صحة هذه الحجة وفسادها ؛ إذ قد تقدم التنبيه على ضعفها ، وذلك لأن سب النبي إن جُمل بمنزلة سب الله مطلقاً ، وقيسل بالسقوط في الفرع ، و إن جُمل بمنزلة سب الخلق ، أو جسل موجباً للقتل حدًّا لله ، أو سُوِّى بين السبين في عدم السقوط ونحو ذلك من الما خذ التي تقدم ذكرها ، فلا فرق في هذا الباب بين القذف وغيره في السقوط بالإسلام ، فإن الذي لو قذ ، مسلما أو ذميا أو شتمه بغير القذف ثم أسلم لم يسقط عنه التمزير السُتَحَق بالسب كا لا يسقط في مقدار المقوبة بالقدف ثم أسلم لم يسقط عنه التمزير السُتَحَق بالسب كا لا يسقط في مقدار المقوبة بالقدة إلى غير النبي ، أما بالنسبة إلى النبي فعقو بنهما سواء ؟ في مقدار المقوبة بالنسبة إلى النبة .

\* \* \*

و إذ قد ذكرنا حكم الساب للرسول عليه الصلاة والسلام فَنُرْدِفَهُ بما هو منجنسه مما قد تقدم فى الأدلة المذكورة بأصل حكمه ، فإن ذلك من تمام الكلام فى هذه المسألة على مالا يخنى ، ونفصًله فصولا .

( ۳۰ -- الصارم المباول)

## فصل

## فيمن سب الله تعالى

حكممن سباقه

فإن كان مسلما وجب قتله بالإجماع ؛ لأنه بذلك كافر مرتد، وأَسُوأُ من الدين الكافر، فإن الكافر، يُمَظِّم الرب، ويعتقد أن ما هو عليه من الدين الباطل ليس باستهزاء بالله ولا مسبة له.

هل تقبل توبته **؟** 

ثم اختلف أصحابنا وغيرهم في قبول تو بته ، بمه في أنه هل يُسْتَتَاب كالمرتد و يَسْقُط عنه القتلُ إذا أظهر التو بة من ذلك بعد رفعه إلى السلطان وثبوت الحد عليه ؟ على قولين :

أحدها: أنه بمنزلة ساب الرسول ، فيه الروايتان في ساب الرسول ، هذه طريقة أبي الخطاب وأ كُثَرِ من أحتذي حَذْوَه من المتأخرين ، وهو الذي يدل عليه كلام الإمام أحمد حيث قال : كل من ذكر شيئاً يعرض بذكر الرب تبارك وتعالى فعليه القتل ، مسلما كان أو كافرا ، وهذا مذهب أهل المدينة ، فأطلق وجوب القتل عليه ، ولم يذكر استتابته ، وذكر أنه قول أهل المدينة ؛ ومن وجب عليه القتل يَشقُط بالتوبة ، وقول أهل المدينة المشهور أنه لا يَشقُط القتل بتو بته ، ولو لم يرد هذا لم يخصه بأهل المدينة ، فإن الناس مجمون على أن من سب الله تعالى من المسلمين يقتل ، وإنما اختلفوا في تو بته ، فلما أخذ بقول هل المدينة في المُسْلم كما أخذ بقولهم في الذي علم أنه قَصَد محل الخلاف بإظهار التو بة بعد القدرة عليه ، كما ذكرناه في ساب الرسول .

وأما الرواية الثانية فإن عبد الله قال: سئل أبى عن رجل قال « يا ابن كذا وكذا أنت ومَنْ خلقك » قال أبى: هذا مرتد عن الإسلام ، قلت لأبى: تضرب عنقه ؟ قال: أمم ، نضرب عنقه ، فجعله من المرتد .

والرواية الأولى قول الليث بن سعد ، وقول مالك ، وروى ابن القاسم عنه قال : من سب الله تعالى من المسلمين قتل ، ولم يستتب ، إلا أن يكون افترى على الله بارتداده إلى دين دان به وأظهره فيستتاب ، و إن لم يظهره لم يستتب ، وهذا قول ابن القاسم ، ومطرف ، وعبد الملك ، وجماهير المالكية .

والثانى: أنه يستتاب وتقبل تو بته بمنزلة المرتد المحض ، وهذا قول القاضى أبي يعلى ، والشريف أبي جعفر ، وأبي على بن البناء ، وابن عقيل ، مع قولهم : إن مَنْ سب الرسول لا يستتاب ، وهذا قول طائفة من المدنيين : منهم محمد بن مسلمة ، والمخزوى ، وابن أبي حازم ، قالوا : لا يقتل المسلم بالسب حتى يستتاب ، وكذلك اليهودى والنصرانى ، فإن تابوا تُقبِلَ منهم ، وإن لم يتو بوا قتلوا ، ولا بد من الاستتابة ، وذلك كالم كالردة ، وهو الذى ذكره العراقيون من المالكمة .

وكذلك ذكر أصحاب الشافعي رضى الله عنه ، قالوا : سب الله ردة ، فإذا تاب قبلت تو بته ، وفرَّقوا بينه و بين سب الرسول على أحد الوجهين ، وهذا مذهب الإمام أبي حنيفة أيضاً .

وأما من استتاب الساب لله ولرسوله فأخذه أن ذلك من أنواع الردة ، ومَنْ فرق بين سب الله وسب الرسول قالوا : سب الله تعالى كفر محض ، وهو حق لله ، وتو به مَنْ لم بصدر منه إلا مجرد السكفر الأصلى أو الطارى، مقبولة مُشقِطة للقتل بالإجماع ، ويدل على ذلك أن النصارى يَشبُون الله بقولهم : هو ثالث ثلاثة ، و بقولهم : إن له ولداً ، كما أخبر النبي عليه الصلاة والسلام عن الله عز وجل أنه قال : « شتمنى ابن آدم ، وما ينبغى له ذلك ، وكذبنى ابن آدم ، وما ينبغى له ذلك ، وأما شتمه إياى فقوله : إن لى ولداً ، وأنا الأحد الصمد » وقال سبحانه : ( لَقَدْ كَفَرَ الذينَ قَالُوا إنَّ اللهَ ثَالِثُ

ثَلَاثَةً ) إلى قوله : (أفلاً يَتُو بُونَ إِلَى اللهِ وَ بَسْتَمْفِرُونَهُ )(١) ، وهو سبحانه قد عُلِمَ منه أنه يُسقِط حقه عن التائب ، فإن الرجل لو أتى من الكفر والمعاصى على الأرض ثم تاب تاب الله عليه ، وهو سبحانه لا تَلْحَقُه بالسب غضاضة ولا مَعرَّة ، و إنما يعود ضرر السب على قائله ، وحرمته فى قلوب العباد أعظم من أن يهتكها جرأة الساب ، وبهذا يظهر الفرق بينه و بين الرسول ؛ فإن السب هناك قد تعلَّى به حق آدى ، والعقو بة الواجبة لآدى لا تسقط بالتو بة ، والرسول تلحقه المَعرَّة والفَضَاضة بالسب ؛ فلا تقوم حرمته ولا تثبت فى القلوب مكانقه إلا باصطلام سابه ، كما أن هَجْوَه وشَتْمَه ينقص من حرمته عند كثير من الناس ، و يقدح فى مكانه فى قلوب كثيرة ، فإن لم يُحفظُ هذا الحلى بعقو بة المنتهك و إلا أفضَى الأمم إلى الفساد .

وهذا الفرق يتوجَّه بالنظر إلى أن حــد سب الرسول حق لآدى ، كا يذكره كثير من الأصحاب ، وبالنظر إلى أنه حق الله أيضاً ، فإن ما انتهكه من حرمة الله لا ينجبر إلا بإقامة الحد ، فأشبه الزانى والسارق والشارب إذا تابوا بعد القدرة عليهم

وأيضاً ؛ فإن سب الله ليس له داع عقلى في الغالب ، وأكثر ما هو سب في نفس الأمر إنما يصدر عن اعتقاد وتدين يراد به التعظيم لا السب ، ولا يَقْصِد السابُّ حقيقة الإهانة لعلمه أن ذلك لايؤثر ، بخلاف سب الرسول ، فإنه في الغالب إنما يقصد به الإهانة والاستخفاف ، والدواعي إلى ذلك مُتَوَفِّرة من كل كافر ومنافق ، فصار من جنس الجرائم التي تدعو إليها الطباع ، فإن حدودها لا تسقط بالتوبة ؛ بخلاف الجرائم التي لاداعي إليها .

ونكتة هذا الفرق أن خصوص سب الله تعالى ليس إليه داع غالب

<sup>(</sup>١) من الآيتين ٧٣.و٤٧من سورة المائدة

الأوقات ، فيندرج في عموم الكفر ، مخلاف سب الرسول ، فإن لخصوصه دواعي متوفرة ، فناسب أن يُشرَع لخصوصه حد ، والحد المشروع لخصوصه لا يسقط بالتو بة كسائر الحدود ، فلما اشتمل سَبُّ الرسول على خصائص من جهة توفر الدواعي إليه ، وحر ص أعداء الله عليه ، وأن الحرمة تنتهك به انتهاك الحرمات بانتهاكها ، وأن فيه حقا لمخلوق \_ تحتمت عقو بته ، لا لأنه أغلظ إثماً من سب الله ، بل لأن مَفْسَدَته لا تنحسم إلا بتحتم القتل .

ألا ترى أنه لا رَيْبَ أن الكفر والردة أعظم إنما من الزِّنى والسرقة وقطع الطريق وشرب الخر ، ثم الكافر والمرتد إذا تابا بعد القدرة عليهما سقطت عقو بتهما ، ولو تاب أولئك الفُسَّاقُ بعد القدرة لم تسقط عقو بتهم ، مع أن الكفر أعظم من الفسق ، ولم يدل ذلك على أن الفاسق أعظم إنما من الكافر؟ أمن أخذ تحتَّم العقو بة وسقوطها من كبر الذنب وصغره فقد نأى عن مسالك الفقه والحكمة .

ويوضح ذلك أنا نقر الكفار بالذمة على أعظم الذنوب ، ولا نقر واحداً منهم ولا من غيرهم على زنى ولا سرقة ولا كبير من المعاصى الموجبة للحدود ، وقد عاقب الله قوم لوط من العقوبة بما لم يعاقبه بشرا فى زمنهم لأجل الفاحشة والأرض مملوءة من المشركين وهم فى عافية ، وقد دفن رجل قتل رجلا على عهد النبى صلى الله عليه وسلم مرات والأرض تُلفظه فى كل ذلك ، فقال النبى صلى الله عليه وسلم ، «إن الأرض لَتقبلُ مَن هُوَ شَرٌ مِنه ، وَلَكِن الله أَرَاكُم هُذَا لِتَعْقَيرُوا » ولهذا يعاقب الفاسق المسلى أن ذلك أحسن حالا والجد وغير ذلك مما لا يعاقب به المحافر الذمى ، مع أن ذلك أحسن حالا عند الله وعندنا من المحرق الكافر .

فقد رأيت العقوبات ِ المقدورة َ المشروعة تتحتم حيث تؤخر عقوبة ما هو أشد منها ، وسبب ذلكِ أن الدنيا في الأصل ليست دار الجزاء ، وإنما الجزاء

يوم الدِّينُو ، يجزى الله العباد بأعمالهم : إن خبرا فحير، و إن شرا فشر ، لكن ينزل الله سبحانة من العقاب و بشرع من الحدود بمقدار ما يَزْجُر النفوسَ عما فيه فساد عام لا يخصُّ فاعِلَه ؛ أو ما يطهر الفاعل من خطيئته ، أو لتغلظ الجرم ، أو لما يشاء سبحانه ، فالخطيئة إذا خِيفَ أن يتعدَّى ضررها فاعِلَمَا لم تنحسم مادتها إلا بعقو بة فاعلما ، فلما كان الكفر والردة إذا تُعبلت التو بة منه بعد القدرة لم تترتب على ذلك مفسدة تتعدَّى التائب وجب قبول التو بة ؛ لأن أحدا لا يريد أن يكفر أو يرتد ثم إذا أخذ أظهر التوبة لعلمه أن ذلك لا يحصِّلُ مقصوده ، بخلاف أهل الفسوق فإنه إذا أسقطت المقو بة عنهم بالتو بة كان ذلك فتحا لباب الفسوق ، فإن الرجل يعمل ما اشتهى ، ثم إذا أخذ قال : إنى تائب، وقد حصل مقصوده من الشهوة التي أقتضاها ، فكذلك سبُّ الله هو أعظم من سب الرسول ، لكن لا مُحاَف أن النفوس تتسرَّع إلى ذلك إذا استتيب فاعله وعُرض على السيف ، فإنه لا يصدر غالبا إلا عن اعتقاد ، وليس للخلق اعتقاد يبعثهم على إظها السب لله تعالى ، وأكثر ما يكون ضَجَرًا وَبَرَماً وسَفَهاً ، وروعَةُ السيفِ والاستتابة تكفُّ عن ذلك ، بخلاف إظهار سب الرسول، فإن هناك دواعِي متعددة تبعث عليه ، متى علم صاحبها أنه إذا أظهر التو بة كف عنه لم يَزَعْه ذلك عن مقصوده .

ويما يدل على الفرق من جهة السنة أن المشركين كانوا يَسُبُون الله بأنواع السب ، ثم لم يتوقف النبئ صلى الله عليه وسلم فى قبول إسلام أحد منهم ، ولا عَهد بقتل واحد منهم بعينه ، وقد توقف فى قبول تو بة من سبه مثل أبى سفيان وابن أبى أمية ، وعَهد بقتل من كان يسبه من الرجال والنساء ـ مثل الحويرث بن نقيد ، والقينتين ، وجارية لبنى عبد المطلب ، ومثل الرجال النساء الخويرث بن نقيد ، والقينتين ، وجارية لبنى عبد المطلب ، ومثل الرجال النساء الخين أمر بقتلهم بعد الهجرة \_ وقد تقدم السكلام على تحقيق الفرق عند من يقول به بما هو أبسط من هذا فى المسألة الثالثة .

وأما من قال: « لا تقبل تو بة من سب الله سبحانه وتعالى ، كا لا تقبل تو بة من سب الرسول » فوجهه ما تقدم عن عمر رضى الله تعالى عنه من التسوية بين سب الله وسب الأنبياء فى إيجاب القتل ، ولم يأمر بالاستتابة ، مع شهرة مذهبه فى استتابة المرتد ، لكر قد ذكرنا عن ابن عباس رضى الله عنه أنه لا يستتاب ؟ لأنه كذّب النبى عليه الصلاة والسلام ، فيحمل ذلك على السب الذي يتدين به .

وأيضاً ؛ فإن السب ذنب منفرد عن الكفر الذي يطابق الاعتقاد ؛ فإن الكافر يتدين بكفره ويقول: إنه حق، ويدعو إليه، وله عليه موافقـــون، وليس من الكفار من يتدين بما يعتقده استخفافا واستهزاء وَسَبًّا لله ، و إن كان في الحقيقة سباً ، كما أنهم لا يقولون : إنهم ضُـلاًل جُهَّال مُعَذبون أعداء الله ، و إن كانوا كذلك ، وأما الساب فإنه مظهر للتنقص والاستخفاف والاستهانة بالله منتهك لحرمته انتهاكا يعلم هو من نفسه أنه منتهك مستخف مستهزىء، ويعلم من نفسه أنه قد قال عظيما ، وأن السموات والأرض تـكاد. تنفطر من مقالته ونخر ألجبال ، وأن ذلك أعظم من كل كفر ، وهو يعلم أن ذلك كذلك ، ولو قال بلسانه « إنى كنت لا أعتقد وجود الصانع ولا عظمته ، والآن قد رجعت عن ذلك » علمنا أنه كاذب ؛ فإن فطرة الخلائق كلمها مجبولة على الاعتراف بوجود الصانع وتعظيمه ؛ فلا شبهة تدعوه إلى هذا السب ، ولا شهوة له في ذلك ، بل هو مجرد سُخْرِية واســــتهزاء واستهالة وتمرد على رب العالمين ، تنبعث عن نفس شيطانية ممتلئة من الغضب أو من سفيه لا وَقَار لله عنده ، كصدور قطع الطريق والزنى عن الغضب والشهوة ، وإذا كان كذلك وجب أن يكون للسب عقو بة تخصه حداً من الحدود، وحينئذ فلا تسقط تلك العقو بة بإظهار التو بة كسائر الحدود. ومما يبين أن السب قدر زائد على الكفر قوله تعالى : ﴿ وَلاَ تَسُبُّوا الَّذِينَ لِلهُ عَلَمُ اللَّهِ عَلَمُ اللَّهِ عَدُواً بِغَيْرِ عِلْمُ ﴾ (١٠) .

ومن المعلوم أنهم كانوا مشركين مكذبين مُعادِين لرسوله ، ثم بُهِي المسلمون أن يفعلوا ما يكون ذَرِيعة إلى سبهم لله ؛ فعلم أن سب الله أعظم عنده من أن يُشرَك به ويكذب رسوله و يعادى ، فلا بد له من عقوبة تختصه لما انتهكه من حرمة الله كسائر الحرمات التي تنتهكها بالفعل وأولى ، فلا يجوز أن يعاقب على ذلك بدون القتل القتل ؛ لأن ذلك أعظم الجرائم ؛ فلا يقابل إلا بأبلغ المقوبات.

ويدل على ذلك قوله سبحانه وتعالى : ( إِنَّ الذِينَ 'يُوْذُونَ الله ورَسُولُه ) (٢٠ إلى آخرها ، فإنها تدل على قتـــل من يؤذى الله كما تدل على قتــل من يؤذى الله كما تدل على قتل من يؤذى رسوله ، والأذى المطلق إنما هو باللسان ، وقد تقدم تقرير هذا .

وأيضاً؛ فإن إسقاط القتل عنه بإظهار التوبة لا يرفع مَفْسَدَة السب لله تعالى ؛ فإنه لا يشاء شاء أن يفعل ذلك ثم إذا أخذ أظهر التوبة إلا فعل كما فى سائر الجرائم الفعلية .

وأيضاً ؛ فإنه لم ينتقل إلى دين يريد المُقام [عليه] حتى يكون الانتقال عنه تركاله ، و إنما فعل جريمة لا تُشتَدام ، بل هي مثل الأفعال الموجبة للمقوبات ؛ فتكون المقوبة على نفس تلك الجريمة الماضية ، ومثل هذا لا يستتاب عند مَنْ عاقب على ذنب مستمر من كفر أو ردة .

وأيضاً ؛ فإن استتابة هذا توجب أن لا يقام حد على ساب لله ، فإنا نعلم أن ليس أحد من الناس مصراً على السب لله الذي يرى أنه سب ، فإن ذلك لا يدءو إليه عقل ولا طبع ، وكل ما أفضَى إلى تعطيل الحدود بالكاية كان باطلا ،

ولما كان استتابة الفساق بالأفعال يُفضي إلى تعطيل الحدود لم يشرع ، مع أن أحدهم قد لا يتوب من ذلك لما يدعوه إليه طبعه ، وكذلك المستاب من سب الرسول قد لا يتوب لما يستحلّه من سبه ، فاستتابة الساب لله الذي يسارع إلى إظهار التوبة منه كلُّ أحد أولى أن لا يشرع إذا تضمن تعطيل الحد ، وأوجب أن تمضمض الأفواه بهتك حرمة اسم الله والاستهزاء به .

وهذا كلام فقيه ، لـكن يعارضه أن ما كان بهذه المثابة لا يحتاج إلى تحقيق إقامة الحد ، و يكنى تعريضُ قائله للقتل حتى يتوب.

ولمن ينصر الأول أن يقول: تحقيقُ إقامة الحد على الساب لله ليس لمجرد زَجْر الطباع عما تهواه، بل تعظيما لله، وإجلالا لذكره، وإعلاء لكلمته، وضبطاً للنفوس أن تتسرَّع إلى الاستهانة بجناية، وتقييداً للألسن أن تتفوه بالانتقاص لحقه.

وأيضاً ؛ فإن حدَّ سبِّ المخلوق وقذفه لا يسقط بإظهار التو بة ، فحد سب الخالق أولى .

وأيضاً؛ فحد الأفعال الموجبة للعقوبة لا تسقط بإظهار التوبة ، فَكَذَلَكُ حَدُّ الْأَقُوالُ ، بل شأن الأقوال وتأثيرها أعظم .

وجماع الأمر أن كل عقو بة وجبت جزاء ونكالا على فعل أو قول ما ض فإنها لا تسقط إذا أظهرت التو بة بعد الرفع إلى السلطان ؛ فسب الله أولى بذلك ، ولا ينتقض هذا بتو بة الكافر والمرتد ، لأن العقـو بة هنا إنما هي على الاعتقاد الحاضر في الحال المستصحب من الماضي ، فلا يحصـل نقضاً لوجهين :

أحدها: أن عقوبة الساب لله ليست كذنب استصحبه واستدامه ،

فإنه بعد انقضاء السب لم يستصحبه ولم يستدمه ، وعقو بة الكافر والمرتد إنما هي الكفر الذي هو مُصِرُ عليه مقم على اعتقاده.

الثانى: أن الـكافر إنما يساقب على اعتقاد هو الآن في قلبه ، وقوله وعمله دليل على ذلك الاعتقاد ، حتى لو فرض أنا علمنا أن كلة الـكفر التى قالما خرجت من غير اعتقاد لموجبها لم نكفره — بأن يكون جاهلا بمعناها ، أو مخطئا قد غلط وسبق لسانه إليها مع قصد خلافها ، ونحو ذلك — والساب أنما يعاقب على انتهاكه لحرمة الله واستخفافه محقه فيقتل ، وإن علمنا أنه لا يستحسن السب لله ولا يعتقده ديناً ؛ إذ ليس أحـــد من البشر يدين بذلك ، ولا ينتقض هذا أيضاً بتارك الصلاة والزكاة ونحوهما ؛ فإنهم إنما يعاقبُونَ على دوام الترك له خده الفرائض ، فإذا فعلوها زال الترك ، وإن شئت أن تقول : إن الـكافر ، والمرتد ، وتاركى الفرائض يعاقبون على عـدم الإيمان والفرائض امتنعت تقول : إن الـكافر ، والمرتد ، وتاركى الفرائض يعاقبون على عـدم الإيمان والفرائض امتنعت المقو بة لا يقطاع المدم ، وهؤلاء يعاقبون على وجود الأقوال والأفسال المقو بة لا يقطاع المدم ، وهؤلاء يعاقبون على وجود الأقوال والأفسال المقو بة لا يقطاع المدم ، وهؤلاء يعاقبون على وجود الم برتفع ذلك بالترك المد ذلك .

وبالجملة فهذا القول له توجه وقوة ، وقد تقدم أن الردة نوعان : مجردة ، ومغلظة ، و بسطنا هذا القول فيما تقدم فى المسألة الثالثة ، ولا خلاف فى قبول التو بة فيما بينه و بين الله سبحانه وسقوط الإثم بالتو بة النَّصُوح

ومن الناس مَنْ سلك في ساب الله تعالى مسلكا آخر ، وهو أنه جعله من باب الزنديق كأحد المسلكين اللذين ذكرناها في ساب الرسول ؛ لأن وجود السب منه — مع إظهاره للاسلام — دليل على خبث سريرته ، لسكن هذا ضعيف ، فإن السكلام هنا إنما هو في سب لا يتدبّن به ، فأما السب الذي

يتديَّنُ به \_ كالتثليث ، ودعوى الصاحبة ، والولد \_ فحكمه حكم أنواع الكفر ، وكذلك المقالات المكفرة — مثل مقالة الجهمية ، والقدرية ، وغيرهم من صنوف البدع — .

و إذا قبلنا تو بَهَ من سب الله سبحانه فإنه يؤدُّبُ أدباً وجيماً حتى كَرْدَعَه عن العَوْدِ إلى مثل ذلك ، هكذا ذكره بعض أصحابنا ، وهو قول أصحاب مالك في كل مرتد .

حکم الذمی إذا سب الله تعالی و إن كان الساب لله ذمياً فهو كالوسب الرسول ، وقد تقدم نص الإمام أحمد على أن مَن ذكر شيئاً يعرض بذكر الرب سبحانه فإنه يقتل ، سواء كان مسلماً أو كافراً ، وكذلك أصحابنا قالوا : من ذكر الله أو كتابه أو دينه أو رسوله بسوء ، فجملوا الحميم فيه واحداً ، وقالوا : الخلاف في ذكر الله ، وفي ذكر النبي عليه الصلاة والسلام سواء ، وكذلك مذهب مالك وأصحابه ، وكذلك أصحاب الشافعي ذكروا لمن سب الله أو رسوله أو كتابه من أهل الذمة حكا واحداً ، لكن هنا مسألتان :

إحداها: أن سب الله تعالى على قسمين ، أحدها: أن يسبه بما لايتديَّنُ به مما هو استهانة عند المتكلم وغيره ، مثل اللَّمْن والتقبيح ونحوه ؛ فهذا هو السب الذي لا رَيْبَ فيه .

والثانى: أن يكون مما يتدينُ به ، و يعتقده تعظيما ، ولا يراه سباً ولا انتقاصاً ، مثل قول النصرانى: إن له ولداً وصاحبة ، ونحوه ، فهذا مما اختلف فيه إذا أظهره الذمى ، فقال القاضى وابن عقيل من أصحابنا: ينتقض به العهد كا ينتقض إذا أظهروا اعتقادهم فى النبى عليه الصلاة والسلام ، وهو مقتضى ما ذكره الشريف أبو جعفر ، وأبو الخطاب ، وغيرها ؛ فإنهم ذكروا أن ما ينقض

الإيمان ينقض الذمة ، ويحكى هـذا عن طائفة من المالكية ، ووجه ذلك أنا عاهدناهم على أن لا يظهروا شيئا من الـكفر و إن كانوا يعتقدونه ، فمتى أظهروا مثل ذلك فقد آذوا الله ورسوله والمؤمنين بذلك ، وخالفوا العهد ، فينتقض العهد بذلك كسب النبى صلى الله عليه وسلم ، وقد تقدم عن عمر رضى الله عنه أنه قال للنصراني الذي كذب بالقدر : لمن عُدْت إلى مثل ذلك لأضربَن عُنقك ، وقد تقدم ما تقرر ذلك .

والمنصوص عن مالك أن مَنْ شتم الله من اليهود والنصارى بغير الوجمه الذى كفروا به قتل ولم يستتب ، قال ابن القاسم : إلا أن يسلم تطوعا ، فلم يجمل ما يتديَّنُ به الذي سبا ، وهذا قول عامة المالكية ، وهو مذهب الشافعي ، ذكرهُ أصحابه ، وهو منصوصُه ، قال في « الأم » في تحــديد الإمام ما يأخذه من أهل الذمة : وعلى أن لا يذكروا رسولِ الله صلى الله عليه وسلم إلا بما هو أهله ، ولا يطعنوا في دين الإسلام ، ولا يعيبوا من حكمه شيئا ، فإن فَعَلُوه فلا ذمــة لهم ، ويأخــذ عليهم أن لا يُسْمِعوا المسلمين شِرْكَهِم وقولهُم في عُزَيْر وعيسى ، فإن وجدوهم فعلوا بعـــد التقدُّم في عُزَيْر وعيسى إليهم عاقبهم على ذلك عقو بةً لا يبلغ بها حدا ؛ لأنهم قد أذن بإقرارهم على دينهم مع علم ما يقولون ، وهــذا ظاهر كلام الإمام أحد ، لأنه سئل عن مهودي مر بمؤذن فقال له م كذبت فقال: يقتل ، لأنه شتم ؛ فعلَّل قتله بأنه شَتْم ؛ فعلم أن ما يُظْهِرِه من دينه الذي ليس بشمَّم ليس كذلك ، قال رضى الله عنه : من ذكر شيئًا يمرض بذكر الرب تعالى فعليه القتل،مسلما كان أوكافراً ، وهذا مذهبأهلالدينة ، و إنما مذهب أهل المدينة فيما هو سبّ عند القائل ، وذلك أن هذا القسم ليس من باب السب والشّم الذي يلحق بسب الله وسب النبي عليه الصلاة والسلام ؛ لأن الكافر لا يقول هذا طَمُّنا ولا عَيْبًا ، و إنما يعتقده تعظيما و إجلالا ، وليس هو ولا أحدُ من الخلق 

من السوء ، فإنه لا يقال إلا طَمْمنا وعَيْبا ، وذلك أن الـكافر يتدَّينُ بكثيرِ من تعظیم الله ، ولیس یتدین بشیء من تعظیم الرسول ، ألا تری أنه إذا قال :« محمد عليه الصلاة والسلام ساحر أو شاعر » فهو يقول : إن هــذا نقص وعيب، وإذا قال : « إن المسيح أو عُزَيْرًا ابنُ الله » فليس يقول : إن هــــذا عيب ونقص ، و إن كان هذا عيبًا ونقصًا في الحقيقة ، وفرقُ بين قول يقصد به قائلُه العيبَ والنقصّ وقول لا يقصد به ذلك ، ولا يحوز أن يجمل قولهم في الله كقولهم في الرسول بحيث يجمل الجميع نقضا للمهد ، إذ يفرق في الجميع بين ما يعتقدونه و بين ما لا يعتقدونه ، لأن قولهم في الرسول كله طعن في الدين ، وغَضَاضـة على · الإسلام، وإظهار لعداوة المسلمين يقصدون به عَيْب الرسول ونَقَصه، وليس مجرد قولهم الذي يعتقدونه في الله مما يقصدون به عيب الله ونقصه ، ألا ترى أن قر يشا كانت تقارُ النبي عليه الصلاة والسلام على ماكان يقوله من التوحيد وعبادة الله وحده ، ولا يقارونه على عَيْب آلهتهم والطعن في دينهم وذم آبائهم، وقد َنهَى الله المسلمين أن يسبوا الأوثان ائلا يسب المشركون الله ، مع كونهم لم يزالوا على الشرك ، فعلم أن محذور سب الله أغلظ من محذور الكفر به ، فلا بجعل حكمهما واحدا.

## المسألة الثانية

فى استتابة هذا الذمى من هذا ، وقبول تو بته

أما القاضى وجمهور أصحابه -- مثل الشريف وان البناء وان عقيل ومن أقوال العلماء تبعهم - فإنهم يقبلون توبته ، ويُسقطون عنه القتل بها ، وهذا ظاهر على فى توبة الذمى أصلهم ، فإنهم يقبلون توبة المسلم إذا سب الله ، فتوبة الذمى أولى ، وهذا هو المعروف من مذهب الشافعى ، وعليه يدل عموم كلامه حيث قال فى شروط أهل الذمة : وعلى أن أحداً منكم إن ذكر محمداً صلى الله عليه وسلم أو كتاب الله

ودينة بما لا ينبغى فقد برئت منه ذمة الله ، ثم قال : وأيهم قال أو فعل شيئًا مما وصفته نقضا للعهد وأسلم لم يقتل إذا كان قولا ، إلا أنه لم يصرح بالسب لله ، فقد يكون عَنى إذا ذكروا ما يعتقدونه ، وكذلك قال ابن القاسم وغسيره من المالكية : إنه يقتل إلا أن يُسْلِم ، وقال ابن مسلمة وابن أبى حازم والمخزومى : إنه لا يقتل إلا أن يُسْلِم ، وقال ابن مسلمة وابن أبى حازم والمخزومى : إنه لا يقتل حتى يستتاب ، فإن تاب و إلا قتل ، والمنصوص عن مالك أنه يقتل ولا يستتاب كما تقدم ، وهذا معنى قول أحمد رضى الله عنه فى إحدى الروايتين .

قال فى رواية حنبل: مَنْ ذكر شيئاً يعرض بذكر الرب فعليه القتل، مسلماً كان أو كافراً، وهذا مذهب أهل المدينة ؛ وظاهر هذه العبارة أن القيل لا يسقط عنه بالتو بة كالا يسقط القتل عن المسلم بالتو بة ، فإنه قال مثل هذه العبارة فى شَم النبى صلى الله عليه وسلم فى رواية حنبل أيضا ؛ قال : كل من شم النبى صلى الله عليه وسلم كان أو كافراً فعليه القتل ، وكان حنبل يعرض عليه مسائل المدنيين و يسأله عنها .

ثم إن أصحابنا فسَّرُوا قوله فى شاتم النبى عليه الصلاة والسلام بأنه لا يسقط عنه القتل بالتو بة مطلقا وقد تقدم توجيه ذلك ، وهذا مثله ، وهذا ظاهر إذا قلنا إن المسلم الذى يسب الله لا يسقط عنه القتل بالتو بة ؛ لأن المأخذ عندنا ليس هو الزندقة ، فإنه لو أظهر كفرا غير السب استتبناه ، وإنما المأخذ أن يقتل عقو بة على ذلك وحدا عليه ، مع كونه كافرا ، كا يقتل لسائر الأفعال .

سب الله على ثلاثةمنازل

و يظهر الحكم فى المسألة بأن يرتب هذا السب ثلاث مهاتب:
المرتبة الأولى: أن من شَانَ الربَّ بما يقدين به وليس فيه سب لدين الإسلام ، إلا أنه سب عند الله تعالى ، مثل قول النصارى فى عيسى ونحو ذلك ، فقد قال الله تعالى في يرويه عنه رسوله « شتمنى ابن آدم ، وما ينبغى له ذلك » ثم قال : « وأما شَتْمه إياى فقولُه إنى اتخــــذت ولدا ، وأنا الأحد الصمد

الذى لم ألد ولم أولَد » فهذا القسم حكمه حسكم سائر أنواع الكفر ، سميت شما أو لم تُسَسم ، وقد ذكرنا الخلاف في انتقاض العهد بإظهار مثل هذا ، وإذا قيل بانتقاض العهد به فسقوط القتل عنه بالإسلام متوجّه ، وهو في الجلة قول الجمهور .

المرتبة الثانية: أن يذكر ما يتديّنُ به ، وهو سب لدين المسلمين وطعن عليهم ، كقول اليهودى للمؤذن «كذبت» وكرد النصراني على عمر رضى الله عنه ، وكا لو عاب شيئا من أحكام الله أو كتابه ، ونحو ذلك ، فهذا حكم حكم سب الرسول في انتقاض العهد به ، وهذا القسم هو الذي عَناه الفقهاء في نواقض العهد ، حيث قالوا: إذا ذكر الله أو كتابه أو رسوله أو دينه بسوء ، ولذلك اقتصر كثير منهم على قوله : أو ذكر كتاب الله أو دينه أو رسوله بسوء ، وأما سقوط القتل عنه بالإسلام فهو كسب الرسول إلا أن في ذلك حقا لآدى ، فمن سلك ذلك المسلك في سب الرسول فرق بينه و بين هذا ، وهي طريقة القاضي وأكثر أصحابه ، ومن قتله لما في ذلك من الجناية على الإسلام وأنه محارب لله ورسوله فإنه يقتل بكل حال ، وهو مقتضى أكثر الأدلة التي تقدم ذكرها .

المرتبة الثالث...ة: أن يسبه بما لا يتديّن به ، بل هو محرم في دينه كا هو محرم في دينه كا هو محرم في دين الله تعالى ، كاللمن والتقبيه ونحو دلك ، فهذا النوع لا يظهر بينه و بين سب المسلم فرق ، بل ربما كان فيه أشد ؛ لأنه يعتقد تحريم مثل هذا الهكلام في دينه كما يعتقد المسلمون تحريمه ، وقد عاهدناه على أن نقيم عليه الحد فيما يعتقد تحريمه ، فإسلامه لم يجدّد له اعتقاداً لتحريمه ، بلهو فيه كالذي إذا زنى أو قتل أو سرق ثم أسلم سواء ، ثم هو مع ذلك مما يؤذى المسلمين كسب الرسول بل هو أشد ، فإذا قلنا لا تقبل تو به المسلم من يؤذى المسلمين كسب الرسول بل هو أشد ، فإذا قلنا لا تقبل تو به المسلم من سب الله فأن نقول لا تقبل تو بة الذي أو لئ ، بخلاف الرسول ، فإنه يتديّن أسب الله فأن نقول لا تقبل تو بة الذي أو لئ ، بخلاف الرسول ، فإنه يتديّن أ

بتقبيـــح من يعتقد كذبه ، ولا يتدين بتقبيح خالقه الذى يقر أنه خالقه ، وقد يكون من هذا الوجه أولى بأن لا يسقط عنه القتل ممن سب الرسول ، ولهذا لم يذكر عن مالك نفســه وأحمد استثناء فيمن سب الله تعالى كما ذكر عنهـــا الاستثناء لمن سب الرسول ، و إن كان كثير من أصحابهمــا يرون الأمر بالعكس ، وإنما قَصَدَا هذا الضرب من السب ، ولهــذا قَرَنَا بين المسلم والكافر ، فلابد أن يكون سبا منهما ، وأشْبَهُ شيء بهــذا الضرب من الأفعال زِناَه بمسلمة فإنه محرم في دينه مضر بالمسلمين ، فإذا أسلم لم يسقط عنه ، بل إما أن يقتل أو يحد حد الزنى ، كذلك سب الله تعالى ، حتى لو فرض أن هذا الكلام لا ينقض المهد لوجب أن يقام عليه حده ، لأن كل أمر يعتقده محرما فإنا نقيم عليه فيه حد الله الذي شرعه فى دين الإسلام و إن لم يعلم مأخذه في كتابه ، مع أن الأغلب على القلب أن أهل الملل كلهم يقتلون على مثل هذا الكلام كاأن حده في دين الله القتل ، ألا ترىأن النبي صلى الله عليه وسلم لما أقام على الزابي منهم حَدُّ الزنا قال: « اللهم أبي أولُ من أحياً أمرك إذ أماتوه » ومعلوم أن ذلك الزانى منهم لم يكن يسقط عنه لو أسلم ، فإقامة الحد على من سب الرب تبارك وتعالى سبا هوسب في دين الله ودينهم عظيم عند الله وعندهم أُولى أن يُحْياً فيه أمر الله و يقام عليه حده .

# وهذا القسم قد اختلف الفقهاء فيه على ثلاثة أقوال:

أحدها: أن الذمى يستتاب منه كما يستتاب المسلم منه ، هـذا قول طائفة من المدنيين كما تقدم ، وكأنَّ هؤلاء لم يروه نقضًا للمهد ؛ لأن ناقض المهد يقتل كما يقتل الحارب ، ولا معنى لاستتابة الكافر الأصلى المحارب ، وإيما رأوا حدَّه القَتلَ فجملوه كالمسلم ، وهم يستتيبون المسلم ؛ فكذلك يستتاب الذمى ،

وعلى قول هؤلاء فالأشبه أن استتابته من السب لا تحتاج إلى إسلامه ، بل تقبل تو بته مع بقائه علىدينه .

القول الثاني : أنه لا يستتاب ، لـكن إن أسلم لم يقتل ، وهذا قول ابن القاسم وغيره ، وهو قول الشافعي ، وهو إحدى الروايتين عن أحمد ، وعلى طريقة القاضي لم يذكر فيه خلاف ، بناء على أنه قد نقض عهده ، فلا يحتاج قتله إلى استتابة ، لكن إذا أسلم سقط عنه القتل كالحربي .

القول الثالث : أنه يقتل بكل حال ، وهو ظاهم كلام مالك وأحمد ؛ لأن قتله وجب على جُرْم محرم في دين الله وفي دينه ، فلم يسقط عنه موجبه بالإسلام ، كعقو بنه على الزنى والسرقة والشرب، وهذا القول هو الذي يدل عليه أكثر الأدلة المتقدم ذكرها .

## فم\_\_\_ل

السب الذي ذكرنا حكمه من المسلم هو : الـكلام الذي يقصد به حقيقة السب الانتقاص ، والاستخفاف ، وهو ما ُيفهَم منه السب في عقول الناس على اختلاف اعتقاداتهم ، كاللمن ، والتقبيح ، وبحوه ، وهو الذى دل عليه قوله تعالى : ﴿ وَلاَ تَسُــبُوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ فَيَسُبُوا الله عَــدْواً بنسير علم )(١).

> فهذا أعظم ما تَفُوهُ به الألسنة ، فأما ما كان سباً في الحقيقة والحكم ، لكن من الناس من يعتقده ديناً ، ويراه صواباً وحقاً ، ويظن أنْ ليس فيه انتقاص ولا تعييب ؛ فهذا نوع من الكفر ، حكمُ صاحبه إما حكم المرتد المظهر للردة أو المنافق المبطن للنفاق ، والـكلام في الـكلام الذي يكفر به صــاحبه أو لا يَكْفَر ، وتفصيلُ الاعتقادات وما يوجب منها الكفر أو البدعة فقط

( ٣٦ - الصارم المساوم )

<sup>(</sup>١) من الآية ١٠٨ من سورة الأنعام

أو ما اختلف فيه من ذلك ليس هذا موضعه ، و إنما الغرضُ أن لا يدخل هذا في قسم السب الذي تكلمنا في استتابة صاحبه نفياً وإثباتًا ، والله أعلم .

حکم من سب أو بعض رسله

فإنسَبُّ موصوفًا بوَصْف أو مسمى باسم ، وذلك يقع على الله سبحانه أو مُوْصُوفًا أَو بعض رسله خصوصاً أو عموماً ، لـكن قد ظهر أنه لم يقصدذلك : إما لاعتقادهأن مسمى باسم الوصف أوالاسم لا يقع عليه ، أو لأنه و إن كان يمتقد وقوعه عليه لـكن ظهر أنه يقع على الله الوصف أوالاسم لا يقع عليه ، أو لأنه و إن كان يمتقد وقوعه عليه لـكن ظهر أنه لم يرده لـكون الاسم في الغالب لا يقصد به ذلك بل غيره ؛ فهذا القول وشبهه حرام في الجلة ، يستتاب صاحبه منه إن لم يعلم أنه حرام ، و يحزر مع العلم تعزيراً بليغاً ، لكن لا يكفر بذلك ولا يقتل و إن كان يُخَافُ عليه الكفر .

> من يسب الدهر

مثال الأول: أن يسب الدهر الذي فَرَّقَ بينه و بين الأحبة ، أو الزمان الذي أَحْوَجِه إلى الناس، أو الوَّقْتَ الذي أبلاه بمعاشرة من ينكد عليه، ونحو ذلك مما يكثر الناسُ قولَهُ نظا ونثراً ؛ فإنه إنما يقصد أن يسب من يفعل ذلك به ، ثم إنه يعتقد أو يقول إن فاعل ذلك هو الدهر الذي هو الزمان فيسبه ، وفاعل ذلك إنما هو الله ســبحانه ، فيقع السب عليه من حيث لم يعتمده المرء ، و إلى هذا أشار النبي صلى الله عليه وسلم بقوله : « لا تَسُبُّوا الدُّهْرَ فإن الله هُوَ الدُّهُرُ بِيَدِهِ الْأَمْرُ » ، وقوله فيما يرويه عن ربه تبارك وتعالى ، يقول : « يا ابنَ آدِمَ تَسُبُ الدُّهْرَ وأَنَا الدُّهْرُ بيدِي الأمرُ أُقلِّبُ الليلَ والنهارَ » ؛ فقد نعى رسول الله عليه الصلاة والسلام عن هذا القول وحرَّمه ، ولم يذكر كفرًا ولا قتلا، والقول المحرم يقتضي التعزير والتنكيل •

ومثالُ الثاني : أن يسب مسمَّى باسم عام يندرج فيه الأنبياء وغيرهم ، لكن يظهر أنه لم يقصد الأنبياء من ذلك العام ، مثل ما نقل الكرماني قال : سألت أحمد قلت : رجل افترى على رجل فقال : يا ابن كذا وكذا إلى آدم وحواء ، فعظم ذلك جداً ، وقال : نسأل الله العافية ، لقد أتى هذا عظما ، وسئل عن الحد فيه فقال : لم يبلغنى في هذا شيء ، وذهب إلى حد واحد ، وذكر هذا أبو بكر عبد العزيز أيضاً ، فلم يجعل أحمد رضى الله عنه بهذا القول كافرا ، مع أن هذا اللفظ يدخل فيه نوح ، و إدر بس ، وشيث ، وغيرهم من النبيين ؛ لأن الرجل لم يُدْخِلُ آدم وحواء في عمومه ، و إنما جعلهما غاية وحدا لمن قذفه ، و إلا لو كافا من المقذوفين تعين قتله بلا ريب ، ومثل هذا العموم في مثل هذا الحال لا يكاد يقصد به صاحبه من يدخل فيه من الأنبياء ، فعظم الإمام أحمد ذلك ، لأن أحسن أحواله أن يكون قد فذف خلقاً من المؤمنين ، ولم يوجب إلا حداً واحداً ؛ لأن الحد هنا ثبت للحي ابتداء على أصله ، وهو واحد ، وهذا قول أكثر المالكية في مثل ذلك .

وقال سحنون وأصبغ ونميرهما في رجل قال له غريمه : صلى الله على النبي محمد، فقال له الطالب: لا صلى الله على من صلى عليه ، قال سحنون : ليس هو كمن شتم رسول الله صلى الله عليه وسلم أو شتم الملائكة الذين يصلون عليه إذا كان على ما وصف من الغضب ، لأنه إنما شتم الناس ، وقال أصبغ وغيره : لا يقتل ، إنما شتم الناس ، وكذلك قال ابن أبى زيد فيمن قال : لعن الله العرب ، ولعن الله بنى إسرائيل ، ولعن الله بنى آدم ، وذكر أنه لم يرد الأنبياء ، وإنما أراد الظالمين منهم : إن عليه الأدب بقدر اجتهاد السلطان .

وذهب طائفة \_ منهم لحارث بن مسكين وغيره \_ إلى القتل فى مسألة المُصلى ونحوها ، وكذلك قال أبو موسى بن مياس فيمن قال : « لعنه الله إلى آدم » إنه يقتل ، وهذه مسألة الكرمانى بعينها ، وهذا قياس أحد الوجهين لأصحابنا فيمن قال : عصيت الله فى كل ما أمرني به ؛ فإن أكثر أصحابنا قالوا : ليس ذلك بيمين ؛ لأنه إنما التزم المعصية ؛ فهو كما لو قال : محوّت المصحف ،

أو شربت الخمر إن فعلت كذا ، ولم يظهر قصد إرادة الكفر من هذا العموم ؟ لأنه لو أرادهُ لذكره باسمه الخاص ، ولم يكتف بالاسم الذى يشركه فيـه جميعُ المعاصى ٠

ومنهم من قال: هو يمين ؛ لأن مما أمره الله به الإيمان ، ومعصيته فيه كفر ، ولو التزم الكفر بيمينه بأن قال : هو يهودى أو نصرانى ، أو هو برىء من الله أو من الإسلام ، أو هو يستحل الحر والخنزير ، أو لا يراه الله في مكان كذا إن فعل كذا ، ونحوه ، كان يميناً في المشهور عنه ، ووَجْهُ هذا القول أن اللفظ عام ، فلا يقب ل منه دعوى الخصوص ، ولعل من يختار هذا يحمل كلام الإمام أحمد على أن القائل كان جاهلا بأن في النسب أنبياء ،

ووجه الأول أن أبا بكر رضى الله عنه كتب إلى المهاجر بن أبى أميسة فى المرأة التى كانت تهجو المسلمين يَلومُه على قطع يدها ، ويذكر له أنه كان الواجب أن يعاقبها بالضرب ، مع أن الأنبياء يدخلون فى عموم هذا اللفظ ، ولأن الألفاظ العامة قد كثرت ، وغلب إرادة الخصوص بها ؛ فإذا كان اللفظ لفظ سب وقذف ، وللا نبياء ونحوهم من الخصائص والمزايا ما يوجب ذكرهم بأخص أسمائهم إذا أريد ذكرهم ، والغضب يحمل الإنسان على التجوز فى القول والتوسع فيه ، كان ذلك قرائن \_ عرفية ، ولفظية ، وحالية \_ فى أنه لم يقصد دخولهم فى العموم ، لا سيا إذا كان دخول ذلك الفرد فى العموم لا يكاد يشعر به ،

ويؤيد هذا أن يهودياً قال في عهد النبي عليه الصلاة والسلام: « والذي اصطنى موسى على العالمين » فلطمه المسلم حتى اشتكاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نفضيله على موسى، لما فيه من انتقاص المفضول؛ بعينه والغض منه ، ولو أن اليهودي أظهر القول بأن

موسى أفضل من محمد لوجَب التعزير عليه إجماعاً ، بالقتل أو بغيره ، كما تقدم التنبيه عليه

## فمسل

سب الأنبياء كفر وردة أو محاربة

والحكم في سب سائر الأنبياء كالحكم في سب نبينا ، فن سب نبيا مسمى باسمه من الأنبياء المعروفين المذكورين في القرآن أو موصوفا بالنبوة – مثل أن يذكر في حديث أن نبياً فعل كذا أو قال كذا ، فيسب ذلك القائل أو الفاعل ، مع العلم بأنه نبى ، و إن لم يعلم مَن هو ، أو يسب نوع الأنبياء على الإطلاق – فالحكم في هذا كا تقدم ؛ لأن الإيمان بهم واجب عوما ، وواجب الإيمان خصوصاً بمن قصه الله علينا في كتابه ، وسبهم كفر وردة إن كان من مسلم ، ومحار بة إن كان من دمى .

وقد تقدم فى الأدلة الماضية ما يدل على ذلك بعمومه لفظاً أو معنى ، وما أعلم أحداً فرق بينهما ، وإن كان أكثر كلام الفقهاء إنما فيه ذكر من سب نبينا ؛ فإنما ذلك لمسيس الحاجة إليه ، وأنه وجب التصديق له ، والطاعة له جلة وتفصيلا ، ولا ريب أن حرم سابه أعظم من حرم ساب غيره ، كما أن حرمته أعظم من حرمة غيره ، وإن شاركه سائر إخوانهمن النبيين والمرسلين فى أن سابهم كافر حلال الدم .

فأما إنْ سَبِّ نبيا غيرَ معتقد لنبوته فإنه يستتاب من ذلك ، إذا كان ممن علمت نبوته بالكتاب والسنة الأن هذا جَحْد لنبوته ، إن كان ممن يجهل أنه نبى ؛ فإنه سب تحض ، فلا يقبل قوله : إنى لم أعلم أنه نبى .

### امــــال

حكم ساب أزواج النبي صلى الله عليه وسلم فقال القاضي أبو يملى : مَنْ قذف أزواج النبي

حم ساب عائشة

عائشة بما برأها الله منه كفَر بلاخلاف، وقد حكى الإجماع على هــذا غير واحد، وصرح غير واحد من الأئمة بهــذا الحــكم

فروى عن مالك : من سَبَّ أَبا بَكر جلد ، ومن سب عائشة قتل ، قيل له : لَمْ ؟ قال : مَنْ رَمَاها فقد خالف القرآن ؛ لأن الله تعالى قال ( يَعَظُـكُمُ اللهُ أَنْ تَعُودُ وَا لَمِثْلِهِ أَبِداً إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ) (١) .

وقال أبو بكر بن زياد النيسابورى: سمعت القاسم بن محمد يقول لإسماعيل بن إسحاق : أتى المأمون بالرقة برجلين شَتَم أحدها فاطمة والآخر عائشة، فأمر بقتل الذى شتم فاطمة ، وترك الآخر ، فقال إسماعيل : ماحكمهما إلا أن يقتلا ؟ لأن الذى شتم عائشة ردّ القرآن ، وعلى هذا مضت سيرة أهل الفقه والعلم من أهل البيت وغيرهم .

قال أبو السائب القاضى: كنت يوما بحضرة الحسن بن زيد الداعى بطبرستان، وكان يلبس الصوف، ويأمر بالمعروف وينهى عن المنسكر، ويوجّه في كل سنة بعشرين ألف دينار إلى مدينة السلام يفرق على سائر ولد الصحابة، وكان بحضرته رجل فذكر عائشة بذكر قبيح من الفاحشة، فقال: ياغلام اضرب عنقه، فقال له العلويون: هذا رجل من شيعتنا، فقال: معاذ الله، هذا رجل طمن على النبي صلى الله عليه وسلم، قال الله تعالى ( الخبيئات المخبيئين والخبيئون والطيبئون المطابئية مُبرًات ما أولئك مُبرً ون يما يقولون ، مُلم مَنفرة ورزق كريم الله عليه وسلم خبيث والعرب فاضر بوا عنقه، فضر بوا عنقه وأنا حاضر، واه اللالكائى.

وروى عن محمد بن زيد أخى الحسن بن زيد أنه قَدِمَ عليــه رجل من

<sup>(</sup>١) من الآية ١٧ من سورة النور (٢) من الآية ٣٦ من سورة النود

العراق ، فذكر عائشة بسوء ، فقام إليه بعَمُود فضرب به دماغه فقتله ، فقيل له : هذا من شيمتنا ومن بنى الآباء ، فقال : هذا سَمَّى جدى قَرْ نَان، ومن سمى جدى قرنان استحق القتل ؛ فقتلته .

من سب من سب غير عائشة من أزواجه صلى الله عليه وسلم ففيه قولان : غير عائشة أحدها : أنه كساب غيرهن من الصحابة على ماسيأتى . منامهات

والثانى: وهو الأصح أنه مَنْ قذف واحدة من أمهات المؤمنين فهو كقذف عائشة رضى الله عنها، وقد تقدم معنى ذلك عن ابن عباس، وذلك لأن هذا فيه عار وغَضَاضة على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأذى له أعظم من أذاه بنكاحهن بعده، وقد تقدم التنبيه على ذلك فيا مضى عند الـكلام على قوله (إنَّ الله يَن يُؤذُونَ الله وَرَسُولَه )(1) الآية، والأمر فيه ظاهر •

### فصل

حكم من سب أحدا من الصحابة

المؤمنان

فأما من سب أحدا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ــ من أهل بيته وغيرهم ــ فقد أطلق الإمام أحمد أنه يضرب ضربا نسكالا، وتوقف عن قتله وكفره •

قال أبو طالب: سألت أحمد عمن شتَهَم أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، قال: القتل أُجْبُنُ عنه، ولكن أضربه ضربًا نكالا

وقال عبد الله : سألت أبى عن شتم أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم ، قال : أرى أن يضرب ، قلت له : حد ، فلم يقف على الحد ، إلا أنه قال : يضرب ، وقال : ما أراه على الإسلام .

وقال : سألت ألى: مَنِ الرافضة ؟ فقال: الذين يشتمون ــ أو يسبون ــ أبا بكر وعمر رضى الله عنهما

<sup>(</sup>١) من الآية ٥٧ من سورةالأحزاب

وقال فى الرسالة التى رواها أبو العباس أحمد بن يمقوب الإصطخري وغيره: وخير الأمة بعد النبي صلى الله عليه وسلم أبو بكر ، وعمر بعد أبى بكر ، وعمان بعد عمر ، وعلى بعد عمان ، ووقف قوم ، وهم خلفاء راشدون مهديون ، ثم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد هؤلاء الأربعة خير الناس ، لا يجوز لأحد أن يذكر شيئا من مساويهم ، ولا يطعن على أحد منهم بعيب ولا نقص ، فمن فعل ذلك فقد وجب تأديبه وعقو بته ، ليس له أن يعفو عنه ، بل يعاقبه ويستتيبه ، فإن تاب قبل منه ، وإن ثبت أعاد عليه العقو بة وخَلَده فى الحبس حتى يموت أو يراجع .

وحكى الإمام أحمد هذا عن أدركه من أهل العلم ، وحكاه الكرمانى عنه وعن إسحاق والحيدى وسميد بن منضور وغيرهم .

وقال الميمونى : سممت أحمد يقول : مألهم ولمعاوية ؟ نسأل الله العافية ، وقال لى : يا أبا الحسن إذا رأيت أحدا يذكر أصحاب رسول ِ الله صلى الله عليه وسلم بسوء فاء مه على الإسلام .

فقد نصَّ رضى الله عنه على وجوب تعزيره ، واستتابته حتى يرجع بالجاد ، وإن لم يَنْتَهَ حبس حتى يموت أو يراجع ، وقال : ما أراه على الإسلام ، وقال : والله على الإسلام ، وقال : أجبن عن قتله .

وقال إسحاق بن رَاهُوَيْهِ : مَنْ شم أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يعاقب و يحبس .

وهذا قول كثير من أصحابنا ، منهم ابن أبى موسى ، قال : ومن سَبّ السلف من الروافض فليس بكفؤ ولا يزوج ، ومن رمى عائشة رضى الله عنها بما برأها الله منه فقد مَرَقَ من الدين ، ولم ينعقد له نكاح على مسلمة ، إلا أن يتوب و يظهر تو بته ، وهذا في الجلة قول عمر بن عبد المزيز وعاصم الأحول وغيرهما من التابعين .

قال الحارث بن عتبة : إن عر بن عبد العزيز أتى برجل سب عثمان ، فقال: ماحملك على أن سببته ؟ قال : أبغضه ، قال : و إن أبغضت رجلا سببته ؟ قال : فأمر به فجلد ثلاثين سوطا .

وقال إبراهيم بن ميسرة : مارأيت عمر بن عبد العزيز ضرب إنساناقط ، إلا رجلا شتم معاوية فضر به أسواطا .

رواهما اللالكائى، وقد تقدم عنه أنه كتب فى رجل سبه: لايقتل إلا من سب النبى صلى الله عليه وسلم، ولكن أجلده فوق رأسه أسواطا، ولولا أنى رجوت أن ذلك خير له لم أفعل.

وروى الإمام أحمد : ثنا أبو معاوية ثنا عاصم الأحول قال : أتيت برجل قد سب عثمان ، قال : فضر بته عشرة أسواط ، قال : ثم عاد لما قال ، فضر بته عشرة أخرى ، قال : فلم يزل يسبه حتى ضر بته سبعين سوطا .

وهو المشهور من مذهب مالك ، قال مالك : من شتم النبي صلى الله عليه وسلم قتل ، ومن سب أصحابه أدب .

وقال عبد الملك بن حبيب: مَنْ غَلَا من الشيعة إلى بغض عثمان والبراءة منه أدب أدبا شديدا ، ومن زاد إلى بغض أبى بكر وعمر فالعقو بة عليه أشد ، و يكرر ضر به ، و يُطاَل سجنه حتى يموت ، ولا يبلغ به القتل إلا في سب النبي صلى الله عليه وسلم .

وقال ابن المنذر : لا أعلم أحدا يوجب قتل من سَبٌّ مَنْ بعد النبي صلى الله عليه وسلم .

وقال القاضى أبو يعلى: الذى عليه الفقهاء فى سب الصحابة: إنْ كان مستحلاً لذلك كفر، و إن لم يكن مستحلاً فسق ولم يكفر، سواء كفرهم أو طَمَنَ فى دينهم مع إسلامهم

وقد قطع طائفة من الفقهاء من أهل الكوفة وغيرهم بقتل من سَبَّ الصحابة

وكفر الرافضة . قال محمد بن يوسف الفرزيابي ، وسئل عمن شتم أبا بكر ، قال : كافر ، قيل : فيصلى عليه؟ قال: لا ، وسأله ؛ كيف يصنع به وهو يقول لا إله إلا الله ؟ قال : لا تمسؤه بأيديكم ، ادفعوه بالخشب حتى تواروه في حفرته .

وقال أحمد بن يونس : لو أن يهوديا ذبح شاة وذبح رافضي لأكلت ذبيحة اليهودي ، ولم آكل ذبيحة الرافضي ؛ لأنه مرتد عن الإسلام .

و كذلك قال أبو بكر بن هانى : لا تو كل ذبيحة الروافض والقدرية كما لا تؤكل ذبيحة المرتد ، مع أنه تؤكل ذبيحة الكتابى ؛ لأن هؤلاء يقامون مقام المرتد ، وأهل الذمة يقرون على دينهم ، وتؤخذ منهم الجزية .

وكذلك قال عبد الله بن إدريس من أعيان أثمة الكوفة: ليس لرافضي شفعة إلا لمسلم.

وقال فضيل بن مرزوق: سمعت الحسن بن الحسن يقول لرجل مر الرافضة: والله إن قتلك لَقُرْبة إلى الله ، وما أمتنع من ذلك إلا بالجواز، وفي رواية قال: رحمك الله ، قذفت ، إنما تقول هذا تمزح ، قال: لا ، والله ماهو بالمزاح ولكنه الجد ، قال: وسمعته يقول: لئن أمكننا الله منكم لنقطمَنَّ أيديكم وأرجلكم .

وصرح جماعات من أصحابنا بكفر الخوارج المعتقدين البراءة من على وعثمان، و مكفر الرافضة المعتقدين لسبِّ جميع الصحابة الذين كفَّروا الصحابة وفَسَّقوهم وسبوهم .

وقال أبو بكر عبد العزيز في المقنع: فأما الرافضي فإن كان يسبُ فقد كفر فلا يُزَوَّج.

ولفظ بعضهم وهو الذى نصره القاضى أبو يعلى أنه إن سَبَّهم سبا يقدح فى دينهم وعَدَ التهم كفر بذلك ، و إن سبهمسبا لايقدح ــ مثل أن يسب أبا أحدهم أو يسبه سبا يقصد به غيظه ونحو ذلك ــ لم يكفر .

قال أحمد فى رواية أبى طالب فى الرجل بشتم عثمان : هذا زندقة ، وقال فى رواية المروزى : من شتم أبا بكر وعمر وعائشة ما أراه على الإسلام .

قال القاضى أبو يملى : فقـد أطْاَقَ القولَ فيه أنه يكفر بسبه لأحد من الصحابة ، وتوقف فى رواية عبد الله وأبى طالب عن قتله وكمال الحد ، و إيجابُ التعزيز يقتضى أنه لم يحكم بكفره .

قال: فيحتمل أن يحمل قوله: « ما أراه على الإسلام » إذا استحل سبهم بأنه يكفر بلا خلاف ، و يحمل إسقاط القتل على مَنْ لم يستحل ذلك ، بل فعله مع اعتقاده لتجريمه كمن يأتى المعاصى ، قال: و يحتمل قوله: « ما أراه على الإسلام» على سب يطمن فى عدالتهم نحو قوله: ظلموا ، وفسقوا ، بعد النبى صلى الله عليه وسلم ، وأخذوا الأمر بغير حتى ، و يحمل قوله فى إسقاط القتل على سب لا يطمن نى دينهم ، نحو قوله : كان فيهم قلة علم ، وقلة معرفة بالسياسة والشجاعة ، وكان فيهم شح ومحبة للدنيا ، ونحو ذلك ، قال: و يحتمل أن يحمل كلامه على ظاهره فتسم من وعبة للدنيا ، ونحو ذلك ، قال : و يحتمل أن يحمل كلامه على ظاهره فتسم وغيره ، حكوا فى تكفيرهم روايتين .

قال القاضي : ومَنْ قذف عائشة رضى الله عنها بما برأها الله منه كفر بلاخلاف .

ونحن ترتب الكلام في فصلين ، أحدها : في سبهم مطلقا ، والثاني : في تفصيل أحكام الساب .

أما الأول فسبُ أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم حرام بالـكتاب والسنة .

أما الأول فلأن الله سبحانه يقول: (وَلاَ يَفْتَبُ بَعْضُكُمُ بَعْضًا)<sup>(1)</sup>
وأدنى أحوال الساب لهم أن يكون مغتابا ، وقال تعالى: (وَ يُلُ لِكُلِّ (1) من الآية ١٢ من سورة الحجرات

حم سب الصحابة ُهُمَزَةٍ لُمَزَةٍ )<sup>(١)</sup> وقال تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُـوْمِنَاتِ بِغَيْرِ مَاا كُتَسَبُوا فَقَدِ أَحْتَمَلُوا بُهِ تَاناً وَإِنْماً مُبِيناً ) (٢) وهم صدور المؤمنين فإنهم هم المواجَهُونَ بالخطاب في قوله تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا )(") حيث ذكرت ، ولم يكتسبوا ما يوجب أذاهم ، لأن الله سبحانه رضي عنهم رضي مطلقًا بقوله تعالى : ﴿ وَالسَّابِقُونَ الْأُوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ ، وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بإِحْسَانِ ، رَضِي الله عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ )( كَ فَرْضَى عَنِ السَّابِقِينِ مِن غَـير اشتراط. إحسان ، ولم يرض عن التابعين إلا أن يتبعوهم بإحسان ، وقال تمالى : ( لقَدْ رَضِيَ اللهُ عَن الْمُوْمِنِينَ إِذْ يُبَابِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ ) (٥٠ والرضى من الله صفة قديمة ، فلا يرضى إلا عن عبد علم أنه يوافيه على موجبات الرضى ومَنْ رضى الله عنه لم يسخط عليه أبداً ، وقوله تعالى : ﴿ إِذْ يُبَايِعُونَكَ ﴾ ( • سواء كانت ظرفا محضا أو كانت ظرفا فمها معنى التعليل فإن ذلك لتعلق الرضى بهم، فإنه يسمى رضيَّ أيضاً كما في تعلق العلم والمشيئة والقدرة وغير ذلك من صفات الله سبحانه ، وقيل : بل الظرف يتعلق بجنس الرضى ، و إنه يرضى عن المؤمن بعد أن يطيعه ، و يسخط عن الكافر بعد أن يعصيه ، و يحب من اتبع الرسول بعد اتباعه له ، وكذلك أمثال هذا ، وهذا قول جمهور السلف وأهل الحديث وكثير من أهل الـكلام ، وهو الأظهر ، وعلى هـــــذا فقد بين في مواضعَ أُخَرَ أَن هؤلاء الذين رضى الله عنهم هم من أهل الثواب في الآخرة ، يموتون على الإيمان الذي به يستحقُّمون ذلك ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَالسَّا بِقُونَ ۚ الْأُوَّ لُونَ ۗ مِنَ الْمُؤَجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَّمُوهُمْ بإحْسَـانِ ، رَضَىَ اللَّهُ عَنْهُمْ

<sup>(</sup>١) من الآية ١ من سورة الهمزة (٢) من الآية ٨٥ من سورة الأحزاب

 <sup>(</sup>٣) من الآية ١٠٤ من سورة البقرة (٤) من الآية ١٠٠ من سورة التوبة

<sup>(</sup>٥) من الآية ١٨ من سورة الفتح

وَرَضُوا عَنْهُ ، وَأَعَدَّ لَمُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الأَمْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبِدًا ، ذَلَكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ()() .

وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا بَدْخُلُ النَّارَ أَحَدْ تَبَايَعَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ »

وأيضاً ؛ فسكل مَنْ أخبر الله عنه أنه رضى عنه فإنه من أهل الجنسة و إن كان رضاه عنه بعد إيمانه وعمله الصالح ، فإنه يذكر ذلك فى مَعْرض الثناء عليه والمدح له ، فلو علم أنه يتعقب ذلك بما يسخط الرب لم يكن من أهل ذلك .

وهـذا كافى قوله تعالى : (يا أَيْتُهَا النَّهْسُ الْمُطْمَنْيَةُ ارْجِعِي إِلَى رَبِّكِ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً ، فَا دْخُدِلِي في عِبَادِي ، وَادْخُلِي جَنَّتِي ) (٢) وَلأَنه سبحانه وتعالى قال : (لقَدْ تَأَبَ الله عَلَى النّبِيُّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالأَنْصَارِ الذِينَ اتَّبَعُوهُ في سَاعَةِ الْمُسْرَةِ مِنْ بَعْدِ ما كادَ يَزِيغُ قُلوبُ فَرِيقِ مِنْهُمْ اتَّبَعُوهُ في سَاعَةِ الْمُسْرَةِ مِنْ بَعْدِ ما كادَ يَزِيغُ قُلوبُ فَرِيقِ مِنْهُمْ اتَّبَعُوهُ في سَاعَةِ الْمُسْرَةِ مِنْ بَعْدِ ما كادَ يَزِيغُ قُلوبُ فَرِيقِ مِنْهُمْ اللّهِ سَلَّا عَلَى اللّهِ وَالْمَسْيُ يُرِيدُن وَجْهَهُ ) (١) مُعَدَّ مَعَ الذِينَ يَدْعُونَ رَبِّهُمْ بِالْفَدَاةِ وَالْمَشْيُ يُرِيدُن وَجْهَهُ ) (١) وقال تعالى : (عَمَدُ رَسُولُ الله وَالّذِينَ مَعَهُ أَشِدًالا عَلَى السَكْفَارِ رُحَاءَ وقال تعالى : ( صَكَنْمُ خَيْرَ أُمَةً الْحَرَجَتُ لِلنَاسِ ) (١) وقال تعالى : ( صَكُنْمُ خَيْرَ أُمَةً الْحَرَجَتُ لِلنَاسِ ) (١) الله وَالذِينَ مَعَهُ أُولِ مِن ووجه بهذَا الخطاب ، فهم مُرَادون بلا ريب ، وقال سبحانه وتعالى : ( وَالّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَهُ مَلْ فِي يَقُولُونَ : رَبِّنَا اغْفِرْ لنَا وَلاْخُوانِنَا الذِينَ سَسَبَقُونَا بِالإِيمَانَ ، ولا تَجْمَلُ فِي يَقُولُونَ : رَبِّنَا اغْفِرْ لنَا ولاِخُوانِنَا الذِينَ سَسَبَقُونَا بِالإِيمَانَ ، ولاَ تَجْمَلُ فِي يَقُولُونَ : رَبِّنَا أَغْفِرْ لنَا ولإِخُوانِنَا الذِينَ سَسَبَقُونَا بِالإِيمَانَ ، ولاَ تَجْمَلُ فِي

 <sup>(</sup>۱) من الآیة ۱۰۰ من سورة التوبة (۲) من الآیة ۲۸ من سورةالفجر

<sup>(</sup>٣) من الآية ١١٧ من سورة التوبة (٤) من الآية ٢٨ من سورة الكهف

<sup>(</sup>٥) من الآية ٢٩ من سورة الفتح (٦) من الآية ٩١٠ من سورة آل عمران

<sup>(</sup>٧) من الآية ١٤٣ من سورة البقرة

قُلُوبِنَا غِلا ً لِلّذِينَ آمَنُوا ، رَبَّنَا إِنْكَ رَوْف رَحِيمٌ ) (١) فجعل سبحانه ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى للمهاجرين والأنصار والذين جاءوا من بعدهم مستغفرين للسابقين وداءين الله أن لايجعل فى قلوبهم غلا لهم ، فعلم أن الاستغفار لهم وطهارة القلب من الغل لهم أمر يجبه الله ، ويرضاه ، ويُثني على فاعله ، كا أنه قد أمر بذلك رسولَه فى قوله تعالى : ( فَاعْلَمُ أَنهُ لاَ إِلهَ إِلا اللهُ وَاسْتَغفر اللهُ عَد أمر بذلك رسولَه فى قوله تعالى : ( فَاعْلَمُ أَنهُ لاَ إِلهَ إِلا اللهُ وَاسْتَغفر اللهُ مَن وَالْمُؤْمِنينَ وَالْمُؤْمِناتِ ) (٢) ، وقال تعالى : ( فَاعْف عَنهُمُ واسْتَغفر الله يكره السب لهم الذى هو ضد الاستغفار والبغض لهم الذى هو ضد الطهارة ، وهذا معنى قول عائشة رضى الله عنها « أمروا بالاستغفار لأصحاب محمد فَسَبوهم » رواه مسلم .

وعن مجاهدعن ابن عباس قال « لانسبوا أصحاب محمد فإن الله قد أمر بالاستفقار لهم ، وقد علم أنهم سيقتتلون » رواه الإمام أحمد .

وعن سعد بن أبى وقاص قال: الناسُ على ثلاث منازل ، فحضت منزلتان وبقيت واحدة ، فأحسن ما أنتم كائنون عليه أن تكونوا بهذه المنزلة التي بقيت ، قال: ثم قرأ ( للفقراء المهاجِرِينَ ) إلى قوله ( رضوانا) ( فهؤلاء المهاجرون ، وهذه منزلة قد مضت ( وَالَّذِينَ تَبَوَّ وَا الدَّارَ وَالإِيمَانَ مِنْ قَبْلُهمْ ) الى قوله : ( وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ) قال : هؤلاء الأنصار ، وهذه منزلة قد مضت ، ثم قرأ ( والذينَ جَاءُ وا مِنْ بَعْدِهِم ) إلى قوله : ( رَحِيم ) قد مضت هاتان ، و بقيت هذه المنزلة ، فأحسنُ ما أنتم كائنون عليه أن تكونوا بهذه المنزلة التي بقيت ، يقول : أن تستغفروا لهم ، ولأن من جاز سبه بعينه أو بغيره لم يجزالاستغفارله ، كالايجوز الاستغفار الهشركين اقوله تعالى: ( ما كان الذي يُ

 <sup>(</sup>١) من الآية ١٠ من سورة الحشر
 (٢) من الآية ١٩ من سورة الحشر

<sup>(</sup>٣) من الآية ١١٩ من سورة آل عمران (٤) من الآية A من سورة الحشر

<sup>(</sup>٥) من الآية ٩ من سورةالحشر

والذينَ آمَنوا أَنْ يَسْتَغُفْرُوا لِلمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولِي قُرْبَى مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيِّنَ لَمُمْ أَنْهُمْ أَصْحَابُ الْجُحِيمِ )(١) وكما لا يجوز أن يستغفر لجنس العاصين مسمين باسم المعصية ، لأن ذلك لأسبيل إليه ، ولأنه شرع لنا أن نسأل الله أن لا يجمل في قلو بنا غلا للذين آمنوا ، والسب باللسان أعظم من الغل الذي لاسَبَّ معه ، ولو كان الغل عليهم والسب لهم جائزًا لم يشرع لنا أن نسأله ترك ما لا يضر والنُّصْرَة ؛ فعلم أن ذلك صفة للمؤثر فيهم ، ولو كان السب جائزًا لم يشترط في استحقاق الغيء ترك أمر جائز كما لا يشترط ترك سائر المبــاحات، بل لو لم يكن الاستغفار لهم واجبا لم يكن شرطا في استحقاق الفيء ، لا يشترط فيسه ما ليس بواجب ، بل هذا دليل على أن الاستغفار لهم داخل في عقد الدىن وأصله .

وأما السنة ففي الصحيحين عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد رضي الأدلة من الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا تَسُبُوا أصحابي، فوالذي نفسي السنة على بيده ِ لو أنَّ أحدَ كُم ْ أنفقَ مِثلَ أَحُد ِذَ هَبَأَ مَا أَدْرِكَ مُدَّ أحدِهم ولا نصيفه » وفى رواية لمسلم ، واستشهد بها البخارى ، قال : كان بين خالد بن الوليد و بين سب الصحابة

> عبد الرحمن بن عوف شيء ، فسبه خالد ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «لا تسبوا أصحابي فإن أحدكم لوأ نفق مثل أحد ذهباً ما أدرك مدأحدهم ولا نصيفه»

> وفي رواية للبرقاني في صحيحه « لا تسبوا أصحابي ، دعَوُ اليّ أصحابي ؛ فإن أحدكم لو أنفق كل يوم مثل أحد ذهباً ما أدرك مد أخدهم ولا نصيفه »

> والأصحاب: جمع صاحب، والصاحب: اسم فاعل من صحبه يصحبه،وذلك يقع على قليل الصحابة وكثيرها، لأنه يقال: صحبته ساعة، وصحبته شهراً، وصحبته

عدم جواز

<sup>(</sup>١) من الآية ١١٣ من سورة التوبة

سنة ، قال الله تعالى : (والصَّاحِبُ مِاجُنْبِ) (١) قد قيل : هو الرفيق فى السفر، وقيل : هو الزوجة ، ومعلوم أن صحبة الرفيق وصحبة الزوجة قد تكون ساعة فيا فوقها ، وقد أوصى الله به إحْسَاناً مادام صاحبا ، وفى الحديث عن النبى صلى الله عليه وسلم « خير الأصحاب عند الله خيرهم لصاحبه ، وخير الجيران عند الله خيرهم لمحاحبه ، وقد دخل فى ذلك قليل الصحبة وكثيرها، وقليل الجوار وكثيره، وكذلك قال الإمام أحمد وغيره : كل من صحب النبى صلى الله عليه وسلم سنة أو شهراً أو يوماً أو رآه مؤمناً به فهو من أصحابه له من الصحبة بقدر ذلك .

فإن قيل : فلم نهى خالداً عن أن يسبّ أصحابه ، إذا كان من أصحابه أيضاً ؟ وقال : « لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهبا ما بلغ مُدّ أحدهم ولا نصيفه » .

قلنا: لأن عبد الرحمن بن عوف ونظراء مُ هُم من السابقين الأولين الذين صحبوه في وقت كان خالد وأمثاله يعادونه فيه ، وأنفقوا أموالهم قبل الفتح وقاتلوا ، وهم أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد الفتح وقاتلوا ، وكلا وعد الله الحسنى ، فقد انفردوا من الصحبة بما لم يَشْرَ كمم فيه خالد ونظراؤه من أسلم بعد الفتح الذي هو صُلح الحديبية وقاتل ، فنهى أن يسب أولئك الذين صحبوه قبله ، ومَنْ لم يصحبه قَطُ نسبته إلى من صحبه كنسبة خالد إلى السابقين وأبعد .

وقوله « لا تَسُبُّوا أصحابی » خطاب لكل أحد أن يسب من انفرد عنه بصحبته عليه الصلاة والسلام فى عنه بصحبته عليه الصلاة والسلام ، وهدذا كقوله عليه الصلاة والسلام فى حديث آخر: « أيمًا الناسُ إنِّى أتيتكم ، فقلت : إنى رسول الله إليكم ، فقلت : كذبت ، وقال أبو بكر : صَدَقَت ، فهل أنتم تاركو لى صاحبى ؟ فهل أنتم تاركو لى صاحبى ؟ فهل أنتم تاركو لى صاحبى ؟ فهل أنتم تاركو لى صاحبى ، أو كما قال بأبى هو وأمى صلى الله عليه وسلم ، قال ذلك أنتم تاركو لى ما من سورة النساء

لما عاير بعضُ الصحابة أبا بكر ، وذاك الرجل من فُضَلاء أصحابه ، ولكن امتاز أبو بكر عنه بصحبته ، وانفرد بها عنه .

وعن محمد بن طلحة المدينى عن عبد الرحمن بن سالم بن عتبة بن عويم بن ساعدة عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن الله اختارنى ، واختار لى أصحاباً ، جمل لى منهم وُزَرَاء وأنصاراً وأصهاراً ، فَمَنْ سَبِهم فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ، لا يَقْبَلُ الله منه يوم القيامة صَرْفاً ولا عَذْلاً » وهذا محفوظ بهذا الإسناد .

وقد روى ابن ماجه بهذا الإسناد حديثا ، وقال أبو حاتم في تحديثه : هذا محله الصدق ، يكتب حديثه ، ولا يحتج به على انفراده ، ومعنى هذا السكلام أنه يصلح للاعتبار تحديثه والاستشهاد به ، فإذا عَضّده آخر مثله جاز أن يحتج به ، ولا يحتج به على انفراده .

وعن عبد الله بن مُغَفّل قال ؛ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الله الله في أصحابي ، لا تَتَخذُوهُم غَرَضًا من بعدى ، من أحَبَّهُمْ فقد أحَبِّني ، ومن أبغضَهُمْ فقد أَخَبِهُمْ فقد آذى الله ، أبغضَهُمْ فقد أبغضني ، ومن آذاهم فقد آذاني ، ومن آذاني فقد آذى الله ، ومن آذى الله فيوشك أن يأخُذَه » رواه الترمذي وغيره من حديث عبيدة ابن أبي رائطة عن عبد الرحمن بن زياد عنه ، وقال الترمذي : غريب ، لا نعرفه إلا من هذا الوجه .

وروى هذا المعنى من حديث أنس أيضاً ، ولفظه « مَنْ سَبَّ أصحابى فقد سَبَّ أصحابى فقد سَبِّنى ، ومن سبنى فقد سب الله » رواه ابن البناء .

وعن عطاء بن أبى رباح عن النبى عليه الصلاة والسلام قال: « لَعَنَ الله منْ سَبَّ أصحابى» زواه أبو أحمد الزبيرى: حدثنا محمد بن خالد عنه، وقد روى عنه عن ابن عمر مرفوعا من وجه آخز، وواهما اللالكائى.

( ٣٧ - المارم الماول)

لا يقتل

وقال على بن عاصم : أنبأ أبو قحذم ، حدثني أبو قلابة عن ابن مسمود قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ﴿ إِذَا ذَكُرُ الْقَدَرُ ۖ فَأَمْسَكُوا ، و إِذَا ذكر أصحابي فأمسكوا » رواء اللالكائي .

ولما جاء فيه من الوعيد قال إبراهيم النخمى : كان يقال : شُتُّمُ أبى بكر وعمر من الـكبائر ، وكذلك قال أبو إسحاق السبيعي : شَتْمُ أَبِّي بكر وعمر من الـكبائر التي قال الله تعالى : ﴿ إِنْ تَجْتَدَبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهُونَ عَنْهُ ﴾(١) ، و إذا كان شتمهم بهذه المثابة فأفلُّ ما فيه التعزير ؛ لأنه مشروع في كل مَعْصِية ليس فيها حد ولا كفارة ، وقد قال صلى الله عليه وسلم : « انْصُرْ أَخَاكَ طَالَمِكَ ا أو مَظْلُوماً ﴾ وهذا نما لا نعلم فيه خلافا بين أهل الفقه والعلم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والتابعين لهم بإحسان وسائر أهل السنة والجاعة ؟ فإنهم ُمجُمُعُونَ على أن الواجب الثناء عليهم ، والاستغفار لهم ، والترحم علمهم ، والترضَّى عنهم ، واعتقاد محبتهم ، وموالاتهم ، وعقو بة من أساء فيهم القول . دليل من ذهب ثم من قال: لا أقتل بشتم غير النبي صلى الله عليه وسلم ، فإنه يستدل بقصة إلى أن سابهم أبي بكر المتقدمة ، وهو أن رجلًا أغْلَظَ له ، وفي رواية شتمه ، فقال له أبو برزة : أَقْتُلُهُ ؟ فَانتهره ، وقال : ليس هذا لأحد بعد النبي صلى الله عليه وسـلم ، و بأنه كتب إلى المهاجر بن أبي أمية : إن حَدَّ الأنبياء ليس يشبه الحدود ، كَمَا تَقَدَم ، وَلَأَنَ اللهُ تَعَـالَى مَيَّز بَيْنِ مُؤْذَى الله ورسوله ومؤذى المؤمنين ؟ عجمل الأول ملموناً في الدنيا والآخرة ، وقال في الثاني : ﴿ فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَاناً وَ إِثْمًا مُبِينًا ﴾(٢) ، ومطلق البهتان والإثم ليس بموجب للقتل ، و إنما هو موجب للعقو بة فى الجُملة ؛ فتكون عليه عقو بة مطلقة ، ولا يلزم من العقو بة جواز القتل ، ولأن النبى عليه الصلاة والسلام قال : « لا يَحِلُّ دَمُ امْرِيء مُسْلِم يَشْهَدُ أَنْ

 <sup>(</sup>١) من الآية ٣١ من سورة النساء (٢) من الآية ١١٢ من سورة النساء

أُوْ رَجُلِ قَتَلَ أَفْسًا فيقتل بها » ومطلق السب لغير الأنبياء لا يستلزم الكفر ؛ لأن بعض مَن ۚ كان على عهد النبي عليه الصلاة والسلام كان ربما سب بعضهم بعضا ، ولم يكفر أحد بذلك ، ولأن أشخاص الصحابة لا يجب الإيمان بهم بأعيانهم ؛ فسبُّ الواحِدِ لا يقدح في الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر .

قال يكفرساب الصحابي

وأما مَنْ قال : « يقتل الساب » أو قال : « يكفر » فلهم دلالات استدلال من احتجوا بها:

> منها : قوله تعالى : ( محمدٌ رَسُولُ الله وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدًّاه عَلَى الـكُفَّار رُحَمَاء مَيْنَهُمْ ) إلى قوله تعالى : ( لِيَغِيظَ بِهِمُ الكَفَّارَ )(١) ، فلا بد أن يغيظ بهم الكفار ، و إذا كان الكفار يغاظون بهم ؛ فمن غيظ بهم فقد شارك السكفار فيما أذلهم الله به وأخزاهم وكَبَتَهِم على كفرهم ، ولا يشارك السكفار في غيظهم الذي كُبِيُّوا به جزاء لـكفرهم إلا كافر ؛ لأن المؤمن لا يكبت جزاء للكفر .

> يوضح ذلك أن قوله تعالى : ( ليغيظ َ بِهِمُ الكفارَ )(١) تعليق ۖ للحسكم بوصف مشتق مناسب ؛ لأن الكفر مناسب لأن 'يِغاظ صاحبه ، فإذا كان هو الموجب لأن يَفِيظَ الله صاحبه بأصحاب محمد ، فمن غاظه الله بأصحاب محمد فقد وجد في حقه موجب ذاك وهو الكفر .

> قال عبد الله بن إدريس الأودى الإمام : ما آمَنُ أن يكونوا قد ضارعوا الـكفار \_ يمنى الرافضة \_ لأن الله تعالى يقول: (ليغيظ َ بِهِمُ الـكفار)(١)، وهذا معنى قول الإمام أحمد : ما أراه على الإسلام .

<sup>(</sup>١) من الآية ٢٩ من سورة الفتح

ومن ذلك: ماروى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال « مَن أبغضهم فقد أبغضنى ، ومن آذاهم فقد آذانى ، ومن آذانى فقد آذى الله » وقال « فمن سَبُّهُم فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمين، لايقبل الله منه صَرْفا ولا عَدْلا» وأذى الله ورسوله كفر موجب للقتل كا تقدم ، وبهذا يظهر الفرق بين أذاهم قبل استقرار الصحبة وأذى سائر المسلمين ، و بين أذاهم بعد صحبتهم له ، فإنه على عهد قد كان الرجل ممن يظهر الإسلام يمكن أن يكون منافقا و يمكن أن يكون مرتدا ، فأما إذامات مقيا على صحبة النبى صلى الله عليه وسلم وهو غير مَزْنون بنفاق (1) فأذاه أذى مصحو به ، قال عبد الله بن مسعود : اعتبروا الناس بأخدانهم وقالوا :

عن المرء الله وسلعن قرينه ف كل قرين بالمقارن يقتدى وقال مالك رضى الله عنه: إنما هؤلاء أقوام أرادوا القد ح في النبي عليه الصلاة والسلام فلم يمكنهم ذلك ، فقد حُوا في أصحابه حتى يقال : رجل سوء ، ولو كان رجلا صالحا لكان أصحابه صالحين ، أو كا قال ، وذلك أنهما منهم رجل إلا كان ينصر الله ورسوله ، ويذب عن رسول الله بنفسه وماله ، ويعينه على إظهار دين الله و إعلاء كلة الله وتبليغ رسالات الله وقت الحاجة ، وهو حين لله يستقر أمره ، ولم تنشر دعوته ، ولم تطمئن قلوب أكثر الناس بدينه ، ومعلوم أن رجلا لو عمل به بعض الناس نحو هذا ثم آذاه أحد لفضب له صاحبه ، وعد ذلك أذى له ، و إلى هذا أشار ابن عر ، قال نسير بن ذعلوق : سممت ابن عمر رضى الله عنه يقول : لا تَسبو الصاب عمد ؛ فإن مقام أحدهم خير من عملكم رضى الله عنه يقول : لا تَسبُو الصاب عمد ؛ فإن مقام أحدهم خير من عملكم له ، رواه اللالكائي ، وكأنه أخذه من قول النبي صلى الله عليه وسلم عظم جدا .

<sup>(</sup>۱) غیر مزنون بنفاق : أی غیرمتهم ولامرمی به .

ومن ذلك: ما روى عن على رضى الله عنه قال: والذى فَكَنَ الحبة ، وَبَرَأَ النَّسَمَة ؛ إنه لعهدُ النبيِّ الأمى إلى ، أنه لا يُحِبِّنكَ إلا مؤمن ، ولا يُبُفِضُكَ إلا منافق ، رواه مسلم .

ومن ذلك : ما خرجاهُ فى الصحيحين عن أنس أن النبى صلى الله عليه وسلم قال « آيةُ الإيمانِ حُبُّ الأنصار ، وآيةُ النِّفَاقِ بُغْضُ الْأَنْصَارِ » وفى لفظة قال فى الأنصار « لا مُحِبَّهُمْ إلا مؤمن ، ولا يُبْغَضُهم إلا منافق »

وَفَى الصحيحين أَيضاً عن الْبَرَاء بن عازب عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال فى الأنصار « لا يُحِبِّمُهُمْ إلا مؤمن ، ولا يُبُفْضُهُمُ إلا منافق ، مَنْ أُحبهم أحبه الله ، ومن أبغضهم أبغضه الله » .

ولمسلم عن أبي هر يرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لاَ يُبغُضُ الأَنْصَارَ رَجُلُ آَ مَنَ باللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ »

وروى مسلم فى صحيحه أيضاً عن أبى سعيد رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم قال « لا يُبغِضُ الأنصار رجل يؤمن بالله واليوم الآخر »

فين سبهم فقد زاد على بغضهم ؛ فيجب أن يكون منافقا لا يؤمن بالله ولا باليوم الآخر ، و إنما خص الأنصار \_ والله أعلم \_ لأنهم هم الذين تَبوَ هوا الدار والإيمان من قبل المهاجرين وآؤوا رَسول الله صلى الله عليه وسلم ونصروه ومنقوه ، و بَذَ لُوا في إقامة الدين النفوس والأموال ، وعادَوُ الأحمر والأسود من أجله ، وآؤو المهاجرين وواسوهم في الأموال ، وكان المهاجرون إذ ذاك قليلا غرباء فقراء مستضعفين ، ومن عرف السيرة وأيام رسول الله عليه الصلاة والسلام وما قاموابه من الأمر ثم كان مؤمنا يحب الله ورسوله لم يملك أن لا يحبهم ، كا أن المنافق لا يملك أن لا يبغضهم ، وأراد بذلك \_ والله أعلم \_ أن يعرف الناس تكثرون والأنصار يقلون ، وأن يعرف الناس تكثرون والأنصار يقلون ، وأن الأمر سيكون في المهاجرين ، فين شارك الأنصار في نَصْرِ الله ورسوله بما أمكنه الأمر سيكون في المهاجرين ، فين شارك الأنصار في نَصْرِ الله ورسوله بما أمكنه

فهو شريكهم فى الحقيقة كما قال تعالى (يا أيها الَّذينَ آمَنُوا كُونُوا أَنْصَارِ اللهِ عَنْ اللهِ اللهِ ورسوله من أصحابه نفاق .

ومن هذا:ما رواه طلحة ن مصرف قال: كان يقال: بُغْضُ بنى هاشم نفاق، و و بغض أبى بكر وعمر نفاق ، والشاك في أبي بكر كالشاك في السنة .

ومن ذلك: ما رواه كثير النّواء عن إبراهيم بن الحسن بن على بن أبى طالب عن أبي طالب عن جـده قال: قال على بن أبى طالب رضى الله عنه: قال رســول الله عليه الصلاة وانسلام « يظهر فى أمتى فى آخر الزمانِ قوم م يُسَمُّونَ الرافضة يرفضون الإسلام » هكذا رواه عبد الرحمن بن أحمد فى مسند أبيه .

وفى السنة من وجوه صحيحة عن يحيى بن عقيل: ثنا كثير ، ورواه أيضاً من حديث أبى شهاب عبد ربه بن نافع الخياط عن كثير النوّاء عن إبراهيم بن الحسن عن أبيه عن جده يرفعه قال « يَجِيه قوم قبل قيام الساعة يسمُّونَ الرافضة بَرَاء من الإسلام » وكثير النواء يضعفونه .

وروى أبو يحيى الحمّانى عن أبى جناب الكلبى عن أبى سلبيان الهَمْدَانى \_ أو النخمى \_ عن عمه عن على قال : قال النبى عليه الصلاة والسلام « يا على ، أنْتَ وشيعتُكَ فى الجنة ، و إن قَوْماً لهم نَبْرْ يقال لهم الرافضة إن أَدْرَ كُتّهُمُّ فاقتلهم فإنهم مشركون » قال على : ينتحلون حُبَّنا أَهْلَ البيت ، وليسوا كذلك وآية ذلك أنهم يَشْتُمُون أبا بكر وعمر رضى الله عنها .

ورواه عبد الله بن أحمد: حدثنى محمد بن إسماعيل الأحمسى ثنا أبو يحيى، ورواه أبو بكرالأثرم فى سننه : حدثنامها و ية بن عمرو حدثنا فُضَيْل بن سرزوق عن أبى جناب عن أبى سليمان الهَمْدَ انى عن رجل من قومه قال : قال على : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ألاأ دلّك على عمل إن عملة كنت من أهل الجنة ؟ و إنك من

<sup>(</sup>١) من الآية ١٤ من سورة الصف

أهل الجنة ، إنه سيكون بمدنا قوم للم تَبْرُ يقال لهم الرافضة ، فإن أدركتموهم فاقتلوهم فإنهم مشركون » قال : وقال على رضى الله عنه : سيكون بمدنا قوم ينتحلون مودً تَنَا يَكُذُ بُونَ علينا ، مارقة ، آية ُ ذلك أنهم يَسُبُون أبا بكر وعمر رضى الله عنها .

ورواه أبو القاسم البغوى : حدثنا سويد بن سعيد حدثنا محمد بن حازم عن أبى جناب الكلى عن أبى سليان الهَمْدَانى عن على رضى الله عنه قال : يخرج في آخِرِ الزمان قوم لهم أبر يقال لهم الرافضة ، يُعْرَفُونَ به ، و ينتحاون شيعتنا ، وليسوا من شيعتنا ، وآية ُ ذلك أمهم يشتمون أبا بكر وعمر ، أيما أدركتموهم فاقتُكُوهم فإنهم مشركون .

وقال سويد : حدثنا مروان بن معاوية عن حَمَّاد بن كَيْسَان عن أبيه ، وكانت أخته سرية لعلى رضى الله عنه قال : سمعت عليا يقول : يكون فى آخر الزمان قوم لهم زَبْز يسمون الرافضة، يرفضون الإسلام ، فاقتلوهم فإنهم مشركون ، فهذا الموقوف على على رضى الله عنه شاهد فى المعنى لذلك المرفوع .

وروى هذا المعنى مرفوعا من حديث أم سلمة ، وفى إسناده سَوَّار بن مصعب وهو متروك .

وروى ابن بَطَّة بإسناده عن أنس قال : قال رسول الله عليه الصلاة والسلام « [ إن الله ] اختارلى واختارلى أصحابى فجملهم أنصارى ، وجعلهم أصهارى ، وإنه سيجىء فى آخر الزمان قوم يبغضونهم ، ألا فلا تواكلوهم ولا تشار بوهم ، ألا فلا تناكوهم ، ألا فلا تُصَلُّوا معهم ، ولا تُصَلُّوا عليهم ، عليهم حَلَّت اللهنة ». وفى هذا الحديث نظر .

وروى ما هو أغرب من هـذا وأضعف ، رواه ابن البناء عن أبى هريرة قال . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ولا تستُّوا أصحابي فإث كفارتهم القتل » . وأيضاً ؛ فإن هذا مأثور عن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ؛ فروى أبو الأحوص عن مغيرة عن شباك عن إبراهيم قال : بلغ على بن أبي طالب أن عبد الله بن السوداء يبغض أبا بكر وعمر ، فهم بقتله فقيل له : تقتل رجلا يدعو إلى حبكم أهل البيت ؟ فقال : لا يُسَا كنني في دار أبداً .

وفى رواية عن شباك قال: بلغ عليًّا أن ابن السَّوْدَاء يُبغضُ أبا بكر وعر، قال: فدعاه ودعا بالسيف، أو قال: فهم بقتله، فكُلُم فيه، فقال: لا يساكننى ببلد أما فيه، فنفاه إلى المدائن، وهذا محفوظ عن أبى الأحوص، وقد رواه النجاد وان بطة واللالكائي وغيرهم، ومراسيل إبراهيم جياد، ولا يظهر عن على رضى الله عنه أمه يريد قتل رجل إلا وقتله حلال عنده، ويُشبِه والله أعلم أن يكون إنما تركه خوف الفتنة بقتله، كما كان النبي عليه الصلاة والسلام يُمسِكُ عن قتل بعض المنافقين ؛ فإن الناس تشتت قلوبهم عقب فتنة عمان رضى الله عنه، وصار في عسكره من أهل الفتنة أقوام لهم عشائر لو أراد الانتصار منهم لغضبت لهم عشائرهم، و بسبب هذا وشبهه كانت فتنة الجلل.

وعن سلمة بن كَهَيْـل عن سعيد بن عبد الرحمن بن أَبْرَى قال : قلت لأبى : يا أبت لو كنت سمعت رجـلا يسب عرب الخطاب رضى الله عنه بالكفر ، أكنت تضرب عنقه ؟ قال : نعم ، رواه الإمام أحمد وغيره ، ورواه ابن عيينة عن خلف بن حَوْشَب عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزى ، قال : قلت لأبى : لو أتيت برجل يسب أبا بكر ما كنت صانعاً ؟ قال : أضرب عنقه ، قلت : فعمر ؟ قال : أضرب عنقه ، وعبد الرحمن بن أبزى من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، أدركه وصلى خلفه ، وأقره عمر رضى الله عنه عاملا على مكة ، وقال : هو ممن رفعه الله بالقرآن ، بعد أن قيل له : إنه عالم بالفرائض قارى و لكتاب الله ، واستعمله على رضى الله عنه على خراسان .

وروى قيس بن الربيع عن وائل عن البهى قال: وقَعَ بين عبيد الله بن

عمر و بين المقداد كلام ، فشتم عبيد الله المقداد ؛ فقال عمر : على بالحداد أقطع السانه لا يجترى و أحد بعده يشتم أحداً من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، وفى رواية : فهم عر بقطع السانه ، فكامه فيه أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم ، فقال : ذَرُ و بِي أَقَطَع لسان ابني لا يجترى و أحد بعده يسب أحداً من أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم ، رواه حنبل وابن بطة واللالكائي وغيرهم ، ولمل عمر إيما كف عنه لما شقع فيه أصحاب الحق ، وهم أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، ولمل المقداد كان فيهم .

وعن عمر بن الخطاب أنه أتى بأعرابى يهجو الأنصار، فقال: لولا أن له صحبة لكفيُّتُكوه، رواه أبو ذر الهَرَوىُ •

و يؤيد ذلك ما روى الحسكم بن حجل قال : سمعت عليا يقول لا يفضِّلنى أحد على أبى بكر وعمر رضى الله عنهما إلا جلدته حد المفترى .

وعن علقمة بن قبيس قال : خطبنا على رضى الله عنه فقال : إنه بلغنى أن قوما يفضلونى على أبى بكر وعمر ، ولوكنت تقدمت فى هذا لماقبت فيه ،ولكنى أكره المقوبة قبل التقدم ، ومن قال شيئاً من ذلك فهو مُفْتر عليه ما على المفترى خير الناس كان بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم أبو بكر ، ثم عمر ، رواها عبد الله بن أحمد ، وروى ذلك ابن بطة واللالكائى من حديث سُو يد بن غفلة عن على فى خطبة طويلة خطها .

وروى الإمام أحمد بإسناد صحيح عن ابن أبى ليلى قال: « تداروا فى أبى بكر وعمر ، فقال رجل من عطارد : عُمر أفضل من أبى بكر ، فقال الجارود : بل أبوبكر أفضل منه ، قال : فبلغ ذلك عمر ، قال : فجعل يضر به ضرباً بالدِّرة حتى شغر برجله ، ثم أقبل إلى الجارود فقال : إليك عنى ، ثم قال عمر : أبو بكر كان خير الناس بعد رسول الله عليه الصلاة والسلام فى كذا وكذا ، ثم قال عمر : من قال غير هذا أقمنا عليه ما نقيم على المفترى .

فإذا كان الخليفتان الراشدان عر ُ وعلى ُ رضى الله عنهما يَجْلِدَانِ حدَّ المفترى من يفضل على أبى بكر \_ مع أو من يفضل عر على أبى بكر \_ مع أن مجرد التفضيل ليس فيه سب ولا عيب \_ عُمْ أن عقو بة السب عندهما فوق هذا بكثير.

#### أصل

## فى تفصيل القول فيهم

أما من اقترن بسبه دعوى أن عليا إله ، أو أنه كان هو النبى و إنما غلط جبرئيل فى الرسالة ؛ فهذا لا شك فى كفره ، بل لا شك فى كفر من توقّف فى تكفيره .

وكذلك مَنْ زعم منهم أن القرآن نقص منه آيات وكتمت ، أوزعم أن له تأويلات باطنة تُسْقِط الأعمال المشروعة ، ونحو ذلك ، وهؤلاء يسمون القرَامِطة والباطنية ، ومنهم التناسخية ، وهؤلاء لا خلاف في كفرهم .

وأما مَنْ سبهم سبا لايقدح فى عَدَ النّهم ولا فى دينهم ـ مثل وصف سصهم بالبخل ، أو الجبن ، أو قلة العلم ، أو عدم الزهد ، ونحو ذلك \_ فهذا هو الذى يستحق التأديب والتمزير ، ولانحكم بكفره بمجرد ذلك ، وعلى هذا يحمل كلامٌ مَنْ لم يكفرهم من أهل العلم .

وأما مَنْ لَمَنَ وقبح مطلقا فهذا محل الخلاف فيهم ؛ انردد الأمر بين لعن الغيظ ولعن الاعتقاد .

وأما منجاوز ذلك إلى أن زعم أمهم ارتذُوا بعد رسول عليه الصلاةوالسلام إلا نفرا قليلا لا يبلغون بضمة عشر نفسا ، أو أنهم فسقوا عامتهم ؛ فهذا لا ريب أيضاً فى كفره ، لأنه مكذب لما نصه القرآن فى غير موضع : من الرضى عنهم

والثناء عليهم ، بل مَنْ يشك في كفر مثل هذا فإن كفره متمين ، فإن مضمون هذه المقالة أن رَقَلة السكتاب والسنة كفار أو فُسَّاق ، وأن هذه الآية التي هي (كنتم خير أمة أخرجت للناس) () ، وخيرها هو القرّن الأول ، كان عامتهم كفاراً أو فساقاً ، ومضمونها أن هذه الأمة شر الأم ، وأن سابقي هذه الأمة هم شرارها ، وكُفر هذا مما يعلم بالاضطرار من دين الإسلام ، ولهذا تجد عامة من ظهر عليه شيء من هذه الأقوال ، فإنه يتبين أنه زنديق ، وعامة الزنادقة أيما يستترون بمذهبهم ، وقد ظهرت لله فيهم مَثلات ، وتواتر النقل بأن وجوههم تُشتخ خنازير في المحيا والمات ، وجمع العلماء ما بلغهم في ذلك ، وممن صَدَّف تُستخ خنازير في المحيا والمات ، وجمع العلماء ما بلغهم في ذلك ، وممن صَدَّف فيه الحافظ الصالح أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدمي كتابه في النهي عن سب الأصحاب ، وما جاء فيه من الإثم والعقاب .

وبالجلة فن أصناف السابة مَنْ لا رَيْبَ فى كفره ، ومنهم من لا يحكم بكفره ، ومنهم من لا يحكم بكفره ، ومنهم من تردد فيه ، وليس هذا موضع الاستقصاء فى ذلك ، و إنما ذكرنا هذه المسائل لأنها من تمام السكلام فى المسألة التى قصدنا لها .

فهذا ما تيستر من السكلام في هذا الباب ، ذكرنا ما يسرهُ الله واقتضاه الوَقْتُ ، والله سبحانه يجعله لوجهه خالصاً ، وينفع به ، ويستعملنا فيما يرضاه من القول والعمل .

والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه ، وسلم تسليما كثيراً كثيراً .

\* \* \*

والحمد أنه الذى بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على رسؤله المؤيد بباهر المعجزات ، وعلى علماء أمته الله يله ويرضاه . الذين اهتدوا بهداه ، ووفقهم الله لما يحبه ويرضاه .

<sup>(</sup>١) من الآية ١١٠ من سورة آل عمران

# فهرس الموضوعات

## الواردة في كتاب « الصارم المسلول » لابن تيمية

	الموضوع	ص	الموضوع	ص
ن نےکث	أوجب الله تعــــالى قتال مو	14	خطبة مؤلف الكتاب	1
	العهد		ثبت بمضمون الكتاب	٣
ن في الله	شفاء الصدور من ألم الطعن	19	المسألة الأولى :	
	ورسوله مقصود للشارع		في بيان أن من سب النبي صلى الله	
بن عصل	ذهاب الغيظمن صدور المؤمنا		عليه وسلم من مسلم أو كافر فإنه	
	بقتل من يسب الرسول صلى		يحب قتله	
	. وسلم		حكاية الإجماع على قتل الساب	_
	أذى النبي محادة لله تعالى	۲١	تحرير القول في حكم الساب	٤
ette (	•	'	نصوص الإمام أحمــــد بن حنبل في	_
رو ن د نت	المحادة مغالبة ومعاداة ، ولا يك أها الى ا		هذه المالة	
	من أهل السلم		ماینقض به عهد الذمی ، و بیان اختلاف	
_	من أظهر المحادة فلا عهد له	40	العلماء في بعض فروع هذا الموضوع	
لی کفر	الآيات الـكريمة التي تدل ع	77	حكاية مذهب الإمام الشافعي، بالرجوع	
نل	شاتم الرسول ، واستحقاقه للقة		إلى نصوصه في كتبه	
محادون	لاموالاة بين المسلمين والذين	47	أفوال أصحاب الإمام الشافعي	1
	لله ورسوله	1	مذهب أبى حنيفة وأصحابه	
صلى الله	تفسير قول اليهود عن النبي		الأدلة على انتقاض عهد الساب	11
	عليه وسلم « هو أذن »		الاستدلال من القرآن الكريم ، مع	_
ار تـکب	اسم النفاق يقع على كل من ا	٣٠	ييان جمَّة الدلالة في كل آية وردت في	
رسول	خصلة من خصاله التي بينها الر		هذا الموضوع	
نر تقتصی	حقيقة إلإيمان بالله واليوم الآخ	_	بيان مابه استحقوا أن يكونوا أئمة	۱۷
فافة أن	ألا يواًد من أظهر الفسق ع		الكفر	

١٨ سب الرسول يوجب نقض عهد الذمى

أن يكون محادا لله ورسوله

ص الموضوع

وبأن النبي لم يقتل أحدا من أهل الإفك ، وبأنه قد كان بينهم قوم لم يتهموا بالنفاق ، والجواب عليه

اختلاف العلماء في بيان من نزلت فيه
 آنة القذف

٥٤ لايرفع المؤمن صوته فوق صوت النبي

٥٥ لايقبل الله العمل مع الكفر

٥٦ يخشى على من خالف رسول الله أن
 يزيخ أو يكفر

٥٧ لفظ الأذى يدل لغة على ماخف من الشر

٥٩ حرمـــة تُزوج أمهات المؤمنين ، ودلل ذلك

١٦ الادلة من السينة على أن الساب يستحق القتل

- الحديث الأول: قصة الأعمى الذي قتل اليهودية التي كانت تقع في النبي صلى الله عليه وسلم فأطل النبي دمها

٩٢ مايؤخذ من هذه القصة من الأحكام

أصناف اليهو دالدين كانوا حول المدينة ولا من الكث العهد من اليهود بنو قينقاع

حيف نقض بنو قينقاع العهد ؟
 وحصار رسول الله لهم ، وإجلاؤهم
 إلى أذرعات

٦٦ كانت المرأة المقتولة ذمية

ص الوضوع

٣٣ العبرة بعموم اللفظ ، وتعليق الحكم على وصف مناسب يؤذن بأن علة الحكم هي مامنه اشتقاق هذا الوصف

٣٤ الإيمان أو النفاق في القلب ، والعمل دليل عليهما

٣٥ جعل الله أقوال المافقين علامة مطردة على عدم إيمانهم ، والاستشهاد على ذلك بنصوص الكتاب الكريم ٣٧ من دعى إلى التحاكم إلى كتاب الله

وإلى رسوله فلم يقبل كان منافقا وربما استحق القتل ، والدليل على ذلك من كتاب الله تعالى ومن عمل الصحابة

۳۸ عمر رضی الله تعالی عنه یقتل رجلا لایرضی قضاء النبی

. ٤ من آذى الرسول فقد آذى الله تعالى

٤١ حق الله تعالى وحق رسوله صلى الله
 عليه وسلم متلازمان

٣٤ من لعنه الله في كتابه الـكريم فهو
 إماكافر وإما حلال الدم

ــــ اللعن بصيغة الخــبر غير اللعن بصيغة الدعاء

الفرق بین أذی الرسول وأذی سائر المؤمنین

٤٤ إبداء أزواج النبي وسبهن ليس كإبداء
 سائر المؤمنات

إلدايل على أن قذف أمهات المؤمنين
 أذى لرسول الله

ص

اعتراض بأن كعب بن الأشرف لم يكن معاهدا ، والجواب عليه

من كان قتل كعب بن الأشرف ؟ 44 الحديث الرابع: حديث على رضى الله عنه فيمن سب نبيا أو سب أمحابه

الحديث الخامس: قصة رجل أغلظ الصديق رضي الله عنه ، وينانماقاله الصديق لمن عرض عليه أن يقتل هذا الرحل

وجه الدلالة على المطاوب في هذه 92 القصة، وبيان ما يؤخذ منها من الأحكام الحديث السادس: قصة العصاء 40 بنت مروان ، وهي امرأة من خطمة كانت تؤذى الني صلى الله عليه وسلم وتهجوه

وجه دلالة هذه القعسة على أن 94 الساب يستحق القتل

١٠٤ الحديث السابع : قصـة أبي عفك الهودى

١٠٥ متى قتل أبو عفك ١

- الحديث الثامن : فصدة أنس بن زنيم الديلي

١٠٦ طلب خزاعة حلف السلمين

١٠٧ وجه دلالة قصة أنس بن زنيم

١٠٩ الحديث التاسع: قعسة عبد الله بن سعد بن أبي سرح ، وروايتها من طرق متعددة

الموضوع

٦٦ تعليق الحكم بالوصف المناسب دليل على العلمة

٧٧ الحدث الثاني : قصة الأعمى الذي قتل أم ولد له ؛ لأنها كانت تقع في رسول الله

٩٩ هل قصة المرأتين واحدة أم متعددة ؟

٧٠ الحددث الثالث : قصة كعب بن الأشرف اليهودى

٧٣ هذه القصة تدل على المطلوب من

 ٨٠ تعدادذنوب كعب نالأشرف ، وبيان . ماكان منها سبيا في إهدار دمه

٨٤ هل كون الإيذاء بالشعر له مدخل في الحسكر ؟

- هل تكرير الأذى له مدخل في الحسكم ا

٨٥ قد تنفلظ الجناية بالأحوال والأماكن والأزمان

ــ بان أن مطلق الأذى هو العلة في استحقاق القتل

٨٦ لاتأثير النظم في العلية

لافرق بين قليل الأذي وكثير.

٨٩ لامحقن دم هاجي الرسول بالأمان ولا العيد

. ۹ بین این یامین و محسد بن مسلمة عند معاوية بن أبي سفيان ( ويقال : عند مروان) في شأن قصة كعب بن الأشرف

## س المومنوع

۱۳۶ الحدیث الحادی عشر ؛ قصة ابن خطل ، وقتله وهو متملق بأستار السکمنة .

١٣٦ الأحكام التي يستدل بقصة ابن خطل علمها .

- الحديث آلثانى عشر : قصة جماعة أمر رسول الله بقتلهم حيثاوجدوا لأنهم كانوا يهجونه

۱۳۷ بین نجیر بن زهیر بن أبی سلمی المزنی وأخه کس بن زهیر

- ابن الزبيرى

أبو سفيان بن الحارث بن عبد المطلب
 181 وجددالة قصة أبى سفيان بن الحارث
 قصة الحورث بن نقيد

۱۶۳ النضر بن الحارث ، وعقبة بن أبي معيط

۱٤٥ وجه الدلالة من قصة النضر وعقبة

- تفصيل قصة كعب بن زهير بن أبى سلمى

۱٤۸ كان أصحاب وسول الله يقتلون من

یسبه ولو كان قریباً لحم، فيقرهم علی

ذلك ، وربما سمى من يفعل ذلك

« ناصر الله ورسوله »

۱۵۰ كان المؤمنون من الجن يقتلون من سب الرسول من كفارهم فيقرهم
 على ذلك

۱۵۱ قسة أبى رافع سلام بن أبى الحقيق الهودى

۱۵۲ دَلَالَة هذه الأحاديث كلمها على الطلوب إثباته

## ص الموضوع

۱۰۹ وجه المدلالة على المطلوب من قصة ابن أبي سرح

الله على الله على النبي المول الله على الله على الله على الله على النبي صلوات الله وسلامه على النبي صلوات الله وسلامه على

۱۱۷ من تجارب المسلمين في عصر المؤلف فيا يصنعه الله تعالى بمن يسب النبي صلى الله عليه وسلم من بنى الأصفر

۱۱۸ مایؤخذ من قصة ابن أبی سرح من الأحكام، ووجوه دلالتهاعی ذلك

۱۱۹ الرد على افتراء ابن أبى سرح والسكانب النصراني الآخر

١٢٠ آراء العلماء في افتراه ابن أي سرح

١٢٥ كان الكتاب من الصحابة قليلين، ورعاغابو اوقت الحاجة إلى الكتابة

۱۲٦ مسحف عُبَان رضى الله عنه هو العرضة الأخرة

الحديث العاشر: قصة القينتين اللتين
 كانتا تغنيان بهجاء رسول الله صلى
 الله عليه وسلم

١٢٩ وجه دلالة قصة القينتين على المطلوب

۱۳۰ النهى عن قنل النساء غير الحاربات سابق على الأمر بقتل القينتين الحاجيتين الحاجيتين

۱۳۱ یؤکد جواز قتل الساب بکل حال وجوه خسة

### س الموضوع

١٩٤ سنة الله تعالى فيمن يعجز المسلمون عن الانتقام منهم .

۱۹۵ محمى الله تعالى رسوله ، ويصرف عنه أذى الناس .

١٩٦ استنباط العلة التي يتعين من أجلها قتل الساب .

۱۹۹ الحدیث الثالث عشر : قصة رجل کذب علی رسول الله؛فزعم لقوم انرسولالله حکمه فی أموالهم ودمائهم ۱۷۱ اختلاف العلماء فی حکم من کذب علی رسول الله .

۱۷۹ الأمر بالعقاب بعد وصف فعل يدل على أن هذا الفعل علة لهذا العقاب الذي صلى الله عليه وسلم لايحل إلا ماأحله الله ، ولا عرم إلاما حرمه الله

۱۷۸ الحديث الرابع عشر: قصة الرجل الذي قال لرسول الله بعد ماأعطاه من الغنيمة: ماأحسنت ولاأجملت

ے قسم غنائم حنین ۔۔ قسم غنائم حنین

۱۸ قسمة مال العزى بعد فتح مكة
 ۱۸۱ مق كانت قسمة غنائم حنين وقسمة
 أموال العزى ؟

إخبار رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحوارج

۱۸۲ اعتراض رجل أسود مطموم الشعر على قسم رسول الله

۱۸۶ صفة الحوارج ، وبعض طوائفهم، وبعض مقالاتهم

### س الموضوع

۱۵۳ الأسباب التى اقتضت عصمة دماء بعض الذين أهدر رسول الله صلى الله عليه وسلم دماءهم

١٥٤ الإسلام يجب ماكان قبله

لم يضمن النبي صلى الله عليه وسلم أحدا
 عمن أسلم ماكان قد أتلفه وهوكافر
 من دم أو مال

١٥٦ فعل عقيل بن أبى طالب بدور النبي وأقاربه التي عكة

۱۵۷ دار آل جحش بن رئاب الأسدى واستيلاء أبى سفيان علمها

۱۰۸ دار عتبة بن غزوان ، واستیلاء یعلی بن أمیة علمها

١٥٩ أقر النبي صلى الله عليه وسلم الدور التي كانت للمهاجرين بيد الذين استولواعلمها

١٦٠ كيف استولى عقيل بن أبى طالب
 على دور النبى ؟ ولمآذا أقر رسول
 الله صلى الله عليه وسلم هذا الاستيلاء

۱۹۱ إذا أسلم الحربى لم يطالب بماكان أخذه من المسلمين .

١٩٧ سنة رسول الله صلى الله عليهوسلم تحتم قتل من يسبه ، ووجهالدلالة على ذلك .

۱۹۳ مقتل أبى جهل يوم بدر ، وقد ساه رسول الله « فرعون هذه الأمة » وسجد شكر الله حين علم بمقتله ١٦٤

الموضوع ص ١٩٨ أدبأنيأبوب الأنصاري معالرسول ١٩٩ المراجعة على ثلاثة أنواع ٠٠٠ الاستدلال بإجساع الصحابة على إهدار دم الساب ــ فعل المهاجر بن أبي أمية بقينتين ، . وماكتب به إليه أبو بكر الصديق رضي الله عنهما ٧٠١ عمر بن الخطاب يؤتى برجل سب النبي صلى الله عليه وسلم فيقتله معاهدة عمر لنصاري الشام ، وفها أن العرد لا يبيع لهم الاعتراض على ديننا ٢٠٥ ماعاهدنا عليه أهل الدمة \_ رأى عمر بن عبد العزيز ٢٠٦ الاستدلال على إهدار دم الساب بالقياس ٣٠٨ شروط المسلمين على أهل النمة ٩٠٩ تمكين الذمي من السب ترك لتوقير رسول الله ونصره ٣١٦ قيام المديم والثناء على رسول الله: إقامة لدين الله ، وضياع هذا تضييع لدين الله - عقوبة الجير بسب الرسول هي القتل ٢١٢ متى خالف أهل الذمة ما أخذعلهم انفسخ عهدهم ٣١٣ موجب عقد الذمة أن يتركوا أذانا ٢١٥ بيان المخالفات التي تنافي عقد الذمة ٢١٧ أول ظهور المز بعد وقعة بدر \_ بينرسولالله وعبدالله بن ابى ابن سلول ٢١٨ أم الله رسوله بالعفو والصفح حق راً بي أمر الله

( ۴ م -- الصارم المساول)

الموضوع ۱۸۸ کان أصحاب رسول الله پرون قتل من علمواأنه من الخوارج إذا وجدوه على الصفة التيذكرهالهم رسول الله ١٨٩ موجدة قريش والأنصار على قسمة الذهبة التي أرسل مها على بن أبي طالب من البمن \_ موجدة الأنصارعلى قسمة غنائم حنين ١٩٠ جواب رسول الله صلى الله عليه وسلم للأنسار بعد موجدتهم ـ ذكر الفرق بين غضب قريش والانصار وغضب الخوارج ١٩١ وجه مراجعة أصحاب النبي إياه، وأمثلة منها \_ مراجعة الحباب بن المنذر إياه يوم بدر \_ مراجعة سعد بن معاذ إياه عام الخندق حين أراد مصالحة غطفان على أن يعطمهم نصف تمر المدينة ١٩٢ مراجعة سعد بن أبي وقاص إياهوقد أعطى قوما وترك واحدا هو أعجب القوم إلى سعد ١٩٣ مراجعة يعض الصحابة لرسول الله في إعطائه المؤلفة قاوبهم ١٩٤ هل كانت العطايا من أصل المغنم أم من حمس الله ورسوله ؟ ١٩٥ اختلاف العلماء في كيفية قسم الحمس ٧٩٧ مقالة الأنصار يوم فتح مكة ، وما أحاب به رسول الله م ١٩٨ أدب أبي بكر مع رسول الله صلى

الله عليه وسلم

س الموضوع

۲۳۳ قصة الأعرابي الذي ابتاعمنه رسول الله جملا بوسق من التمر ، ثم لم يجد الرسول التمر في بيته

حمن سبه أو ينتقم منه تبعا للمصلحة عمن سبه أو ينتقم منه تبعا للمصلحة — قصة أعرابى أعطاه رسول الله ثم سأله عن رضاه فأظهر أنه لم يرض فهم المسلمون بقتله ، فاستكفهم عنه ثم أعطاه حتى أعلن رضاه ودعا له والعلة في أنه صلى الله عليه وسلم لم يعاقبه علمها

اعتراض بأن أهل الكتاب أقروا على دينهم بعقد الذمة ، وهو كفر ، فكيف لايقرون بذلك العهد على السب وهو أدى حالا من الكفر؟ المسألة الثانية : أنه يتعين قتسل الساب ، ولا يجوز استرقاقه ، ولا المن علمه ، ولا فداؤه

٣٥٣ أقوال العلماء في هذا الموضوع مع بيان أنواع الساب

> ۲۵۵ حكم ناقض العهد كحكم الحربى ـــــ ناقض العهد نوعان :

الأول : الذي يكون ممتنعا لايقدر
 عليه إلا بالقتال

۲۵۲ روایة فی مذهب أحمد فی ناقض المها ۲۵۷ روایة أخرى فی مذهب أحمد ۲۵۸ مذهب مالك ص الموضوع

٢١٩ لم يكن النبي يقاتل أحداكف عن قتاله

٠٢٠ كَانْتُ بِدْرُ أَسَاسُ الْعَزْ وَفَتْحَ مَكَةً تَمَامُهُ

مقتل ابن سنينة الهودى

٣٢١ حذر الهود ومذلتهم وخوفهم

عاقبة الصبر والتقوى

۲۲۲ تحية الهود الرسول وصحبه ، وتبيين الرسول لأصحابه ما مجيبونهم به

مثل من حلم رسول الله صلى الله
 عليه وسلم

- علَّة صبره على الأذى صلوات الله وسلامه عله

٢٢٤ متى أضمر المنافقون النفاق ؟

- لاينقض العهد بمايضمرونه فىأنفسهم

٣٣٩ كان الرسول أن يعفو عمن سبه ، وليس ذلك للأمة

رواية في قصة ذي الحويصرة التميم
 الذي اعترض على قسم رسول الله

۲۲۷ روایة أخرى فیقصة ذی الجویصرة

قصة قسم الدهيبة وغضب قريش والأنضار

۲۲۹ روایات آخر لقصة ذی الحویصرة الیمیمی

٢٣٠ تحقيق لبيان المعترض على قسم رسول الله

۲۳۷ قصة الأنصاری الذی حاکم الزبیر ابن العوام إلى الرسول فی شراج الحرة ، ثم اعترض علىحكمرسولالله

۲۳۳ أخوجدبهز بن حكيم يراجع رسول الله صلى الله عليه وسلم ص الموضوع ٢٩٧ لايجوز أن يكون سب الرسول كسب غيره

سبعيره الرسول أعظم جرما من الردة حمل الرسول أعظم جرما من الرسول حمل الأرض من سب الرسول واجب على المسلمين بقدر الإمكان ١٩٩ قتل ساب الرسول حد من حدودالله ٢٩٩ نصر الرسول وتوقيره واجب على أمته ١٩٠٠ حكاستنا بة المرتد، وأقوال العلماء في ذلك

- النصوص الواردة فى قتل الساب من غير استتابة

۳۰۵ توبة الذى الناقض العهد لها صورتان
 ۳۰۹ حكم الساب إذا تاب ، وبيان أقوال
 العلماء فى ذلك

۳۱۰ لا فرق بین السب بالقذف وبغیره
 ۳۱۲ مذهب الشافعی فی توبة من سب
 رسول الله

٣١٣ تفصيل الكلام في توبة الساب في فصلين الفصل الأول: في توبة الساب المسلم ٣٢٣ مذاهب العلماء في استتابة المرتد، وأدلة كل قوم على ما ذهبوا إليه مستدر المرتد الكريد الأراد المرتد المرتد

٣٣٥ الفرق بين الـكافر الأصلى والمرتد من ثلاثة أوجه

٣٣٦ موازنة بين المرتد وساب النبي صلى الله عليه وسلم

۳۲۷ هل تضمن توبة الساب فها بينه وبين الله التوبةمن-قوق الآدميين ؟ والفرق بينسب الرسول وسبغيره ٣٣٠ للعلماء ثلاثة أقوال في الدى إذاسب الرسول ثم تاب

ص الوضوع

۲۵۸ مذهب الشافعي

\_ رواية ثالثة في مذهب أحمد

٢٥٩ مذهب أبى حنيفة وأصحابه

. ٢٦ الفرق بين ناقض العهد والمرتد

٣٦٣ هل يتعين قتل ناقض العهد ؟

۲۹۶ من لحق بدار الحرب صار حريبا ۲۹۰ حكم ذرية ناقش العهد

النوع الثانى من ناقضى العهد: الذى لاتكون لهمنعة ، وآراء أهل العلم فيه ٢٩٦ حكم مانع الجزبة

... ما يجب عليهم تركه نوعان : مافيه ضرر على المسلمين ، ومالا ضرر عليهم فيه ، وأمثلة لكل نوع منهما ٢٩٧ آراء أهل العلم في نقض العهد بكل

۲۹۷ اراء اهل العلم في نفض المع واحد من هذين النوعين

٢٧٩ تلخيص الكلام في حكم شاتم الرسول

۲۸۱ الدليل على تمين قتله

۲۸۲ النهى عن قتل النساء

٣٨٣ قتل المرأة السابة لاينافي النهى عن قتل النساء ، وبيان ذلك من وجوه

۲۸۰ إقامة الحدود من حق الإمام فكيف ساغ للرجل الأعمى قتل أم ولده ؟

٣٨٧ عود إلى ذكر الأدلة على تعين قتل الساب

٠ ٢٩ إذا سب الذمي النبي فقد صدر منه فعل

يتضمن أمرين نقض العهد ، وجنايته على عرض رسول الله

٣٩٣ سب الرسول تتعلق به جملة حقوق

رويان إبطال ألا على المناب على المنابط المالا المنابع المنابع

س الموضوع

۳۹۱ إذا تاب الساب أو الـكافر بعـــد القدرة عليه لم تنفعه توبته

٣٦٧ متى تقبل توبة المرتد ؟

٣٦٩ الردة قد تتجردعن السب فلانتضمنه

٣٧١ الإضرار بالمسلمين أشد من تغيير الاعتقاد

۳۷۳ سنة الرسول تدل على أن الساب يقتل وإن تاب

٣٧٣ طرق الاستدلال على تحتم قتل المسلم والذمر بالسب

٣٧٥ بيان أن الساب من المحاربين لله وارسوله

۳۷۹ ناقض العهد والمرتد المؤذى محارب المسلمين فهو محارب لله

٣٨٠ ناقض العهد قد يقتصر على النقض
 وقد نزيد عنه

 الساب عدو أنه ولرسوله ، ودليل ذلك من السنة

٣٨١ لايدخل فى المحاربة من سب واحدا من أولياء الله غير الأنبياء

۳۸۵ المحاربة لله ولرسوله على ضربين : باللسان ، وبالبد

المحاربة ضد المسالمة ، وبيان معنى المحاربة والمسالمة

۳۸۸ التائب قبل القدرة عليه ، وحكمه ۳۸۸ إذا رفعت الحدود إلى السلطان لم يجز العفو عنها

٣٩١ ناكث العهد الطاعن فى الدين يعتبر إماما فى الكفر ص الموضوع

٣٣١ استنباط العلة التي من أجلما يقتل الذمى الساب

٣٣٣ رأى العلماء فى القياس فى الأسباب والشروط ونحو ذلك

إذا سب الذمى فيا بين نفسه وبين
 الله تعالى ثم أسلم نفعه ذلك

- أحوال الكفار بالنظر إلى نبوة سيدنا رسول الله

۳۳۳ إذا سب الذمى الله جلاله ثم أسلم لم يؤخذ بماكان منه قبل ذلك

۳۳۶ الفرق بين سب الله جل جلالهوسب رسوله صلى الله عليه وسلم

٣٣٦ حكم إســــلام الــكافر الحربي بعد وقوعه في الأسر ، والدليل عليه

الدليل على أن المسلم الساب يقتل
 بغير استتابة ، وإن أظهر التوبة

۳٤٤ إذا شهدالشهود العدول أمامالقاضى بغيرمايعلمه فليس له أن مجكم بمقتضى شهادتهم ، لكن يحكم شهادتهم إذا لم يكن يعلم خلافها

٣٤٥ الدليل على جواز قتـــــــ المنافق والزنديق من القرآن الــكريم

٣٥٠ الأحاديث الدالة على جواز قتل
 الزنديق المنافق من غير استتابة

ه ۳۵ اعتراض بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقتل بعض المنافقين مع علمه بنفاقهم ، والجواب عن ذلك

٣٥٦ لايقام الحد إلا إذا ثبت بإقرار أو بينة

ص الموضوع

 ٤٢٠ لارسول صلى الله عليه وسلم حقوق زائدة على مجرد التصديق بنبوته والإيمان بما جاء به

٣٠٥ هل يسقط حد السب بالإسلام ؟
 وعلة ذلك

۴۳۲ لو تاب الجانی توبة نصوحا نفعه ذلك فيا بينه وبين الله سبجانه وتعالى — يشتمل الحدثمع التوبة على مصلحتين عظمتين

٤٣٣ هنا مسلسكان : أحدهما أن يقتل الساب حدا لله تعالى ، كما يقتل قاطع الطريق والمرتد ، وتعليل ذلك

و٣٥ الحكمة في عفو رسول الله صلى الله على الله عليه وسلم عن بعض المنافقين

٤٣٦ مسلسكان يدلان على أن كل شيء أباح الدم فهو فساد في الأرض

٤٣٧ هل يسقط الإسلام كل فرع من فروع الكفر ؟

٣٨٤ الفرق بين قتل المرتد وقتل الساب

٤٤٠ هل السب مستازم للـكفر ؟

٤٤١ هل السب فرع من فروع الكفر ؟

٤٤٢ قتل الساب حد شرعه الله للمحافظة

على عرض الرسول ، وهذا هو المسلك الثاني

على على من قذف ميتا حد ؟

٤٤٤ الفرق بين سب الرسول وسبغيره

287 يتعلق بسب الرسول حقان : أحدها لله تعالى ، والآخر للرسول

٤٤٧ لايعصمالإسلامإلادممن بجب قبولهمنه

ص للوضوع

٢٩٥ للماهد ثلاثة أحوال

٣٩٨ ساب النبي صلى الله عليه وسلم يقتل حدا من الحدود

٤٠١ إذا فعل الذمى جناية ناقضة للعمدفتى يقتل ؟

٤٠٢ لاينعقد أمان مع سب النبي

أذى رسول الله علة لوجوب القتل غير
 مجرد الكفر

٤٠٤ أهدر النبي صلى الله عليه وسلم دم نسوة كن بهجونه ، مع أنه آمن المقاتلة كليم ، إلا من له جرم خاص

وجه دلالة ذلك على قتل المرأة السابة
 وإن تابت

٤٠٩ أمر الرسول بقتل قوم كانوا يهجونه
 مع عفوه عن غيرهم ممن كان
 أشد منهم في الكفر

۱۰۷ قصة عبد الله بن سفد بن أبي سرح تدل على أن من افترى على رسول الله كان دمه مباحا

٤٠٩ أبو سفيان بن الحارث وابن أبى أمية
 ٤١٧ إيذا وقارون لموسى عليه الصلاة والسلام
 وعقاب الله لقارون على ذلك

٤١٤ الاستدلال بقصة قارون على أن
 الأنبياء كان لهم أن يعاقبوا من آذاهم
 بالقتل والإهلاك وإن تاب

السبحد يشبه القصاص ، فلايسقط الا بالعفو ، فيستوى فيه المسلم والذى النصوص الدالة على قتل الساب من أقوال الصحابة وأفعالهم .

٤٧٥ لايازممن كون الإعان بمحوماقبله أن يكون سب الرسول معفوا عنه بسبب إعان يقع بعده

الجواب عن قولهم « إذا أظهر التوبة وجب أن نقبلها منه » ويبان أنه لا يازم من قبول التوبة سقوط الجد عنه وحد الفرق بين إسلام الحربي والمرتد وإسلام الساب

هل يصبح إسلام الساب مع القول موجوب قتله ؟

الردعلى قول المخالفين «الذمى يعتقد حل السب مثلما يعتقده الحربى ، فكيف يفرق بينهما فى الحكم ؟» الرد على قولهم « ليس فى السب أكثر من انتهاك العرض، وهذا القدر لا يوجب إلا الجلد » من ثلاثة أوجه الرد على قولهم « ليس فى الجنايات التى حدها القتل ما يجوز قباس

۱۹۸ الرعلى قولهم «الأدلة مترددة بين كون القتل لمجرد المحاربة او لحصوص السب عما ذكروه من أن سب الله الرسول اليس بأعظم من سب الله تعالى ، ولذلك الجواب طريقان: أحدها: أنه لافرق بين البابين في عدم سقوط القتل بالتوبة

السب علما »

والطربق الثانى : طربق الذين فرقو
 بين البابين ، ولهم على هذه التفرقة
 أربعة أوجه

س الموضوع

١٤٩ النصوص الدالة على قتل الساب لم
 تفرق بين حال وحال

- هل بين المسلم الساب والذى الساب فرق 1

٤٥٠ لاتسقط عقوبة السب بالإسلام
 ٤٥٠ كل عقوبة وجبت على الذى زيادة

٤٥٧ كل عقوبه وجبت على الدمى زيادة على الكفر لاتسقط بالإسلام

السب الماضى يبتى موجبه بعد النوبة
 ٢٥٣ سب النبي أذى يوجب القتل فلا
 يسقط النوبة

وه القياس الفاسد بين النبي وغيره في الدم أو في العرض لايؤخذ به ولا يعمل بموجبه

۲۵۶ سب الرسول أفظع جرمامن النزوج بنسائه ، وقد رأى الصحابة قتل من آذي الرسول بالتعريض لنزوج نسائه في كون قتل سابه أولى

ویکون ذلك بقتله

الجواب عن حجج المخالفين في هذا الحكي

ایس کل مرتد تجب استتابته ، و امثلة من لم تقبل توبته

و ليس كل من كفر بعد إعانه تقبل توبته، وبيان ذلك من ثلاثة أوجه أوبيان من تقبل توبته بمن كفر بعد إيمانه

٤٦٤ الجواب عما أورده المخالفون من الاستدلال بقوله تعالى ( إن نعف عن طائفة مهم نعذب طائفة )

الرد على قول المخالفين ( إذا سقط المتبوع بسبب الإسسلام فسقوط التابع أولى »

٥٠٠ الجوآب عن قولهم « القتل حق الرسالة والبشرية لها حقوق، والتوبة تقطع حق الرسالة »

الجوآب عن قولهم «حق البشرية انغمر فيحق الرسالة ، وحق الآدمى انغمر في حق الله » وبيان أن حق العبد لاينغمر في حق الله تمالي قط ، بل العكس هو الموجود في أحكام الشريعة بل العكس هو المنع التوبة ، وأحكام كل موضع

- توبة قطاع الطربق
  - توبة المرتد
- توبة القاتل والقاذف
- توبة الزانى والسارق والشارب

٥١٠ توبة الساب بعد ثبوت السب عليه بالبينة
 ٥١١ توبة الساب بعد ثبوت السب بإقراره

١٢٥ المسألة الرابعة :

فى بيان السب المذكور ، وفى الفرق بينه وبين مجرد الكفر

السبكفر فى الظاهروفى الباطن ،
 سواء أعتقد فاعله أنه حرام أمكان
 مستحلاله ، وذكر نصوص علماء
 الشريعة فى ذلك

 القول بأن كفر الساب إعسا هو لكونهمستحلايمتبرزلةمنكرةوهفوة عظيمة ، والسر في هذا الخطأ

ص الوضوع

١٦٥ الرد على من قال: لايكفر إلا الساب المستحل لذلك

۱۷ الدلیل علی کفر الساب مطلقا
 استحل السب أم لم يستحله

١٨ ٥ شبتان إحداهاللرجئة والثانية للجهمية
 جواب على الشهة الأولى من ثلاثة أوحه

بوب على الشهة الثانية من ثلاثة أوجه أيضا

٥٢٥ عود إلى مقصود المسألة بذكر
 نصوص العلماء التى تدل على أن
 السبكفر، وعلى أن حكمه القتل
 بغير استتابة

الفرق بين السب الذى لا تقبل التوبة منه وبين الكفر الذى تقبل التوبة منه ٥٣٢ سب الذمى الرسول ينقض العهد

ويوجب القتل

بب المسلم للرسول يوجب القتل
 ۱۵ فرق بین إظهار الذمی السب و إضهاره

٢٥٥ للشافعية طريقتان: إحداهما التسوية

بين جميع أنواع السب ، والثانية التفرقه بين سب الذمي بما يعتقده وسبه بما لايتقده ، والبمثيل أكل نوع ، وذكر حكمه

٥٣٦ الرد على الذين فرقوا بين سب الذمى بما يعتقده وسبه بما لا يعتقده ٥٣٨ أنواع السب ، وأمثلة كل نوع ، وحكمه ، مع بيان اختلاف العلماء في حكم بعض أنواعه

٥٤٣ حكم توبة الذمى من السب

٥٦٢ حكم من سب الدهر ٥٦٥ فصل في حكم من سب واحداً من ساثر الأنساء

\_ فصل ـ في حكم من سب أزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم ٥٦٦ حكم من ست عائشة رضي الله عنها

عا برأها الله منه

٥٦٧ حكم من سب سوى عائشة من أميات المؤمنين

- حكم من سب أحدا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم

٥٧١ الدليل من الكتاب على حرمة سب أصحاب رسول الله

٥٧٥ الأدلة من السنة وأقوال الصحابة على حرمة سب الصحابة

٥٧٨ دليل من ذهب إلى أن ساب الصحابة لابقتل

٥٧٩ استدلال من قال: ساب الصحابة بكفر ، أو قال : يقتل

٥٨٦ تفصيل القول في سب الصحابة، وذكر أنواع هذا القدح فهم ، وبيان حَكُمُ كُلُّ نُوعَ مِنْ هَذَهُ الأُنْوَاعِ

٥٨٧ من أصناف السابين من لارب في كفره ، ومنهم لايحكم بكفره ، ومنهم المتردد فيه

## الموضوع

٥٤٦ فصل \_ في من سب الله تعالى

- حكم من سب الله تعالى

ـــ اختلف العلماء في قبول توبةمن سب الله تعالى على قولين ، مع بيان أدلة كل قول منهما ومأخذه

٥٥٥ حكم الذمى إذا سب الله تعالى

٥٥٧ المسألة الثانية : في استنابة الذي من

هذا السب ، وفي قبول توبته

\_ أقوال العلماء في قبول توبة الذمي من سب الله تعالى

٥٥٨ سب الله تعالى على ثلاث مراتب :

المرتبة الأولى : أن بشبن الرب عايتدىن به ، وليس فيه سب لدين المسلمان

٥٥٥ المرتبة الثانية : أن يذكر مايتدين مه وهو سب لدين السلمين

المرتبة الثالثة : أن يسبه عا لايتدين به ، بل هو محرم في دينه وفي دين الله تعالى

وجع للعلماء ثلاثةأقوال فيحكم النوع الثالث ٥٦٠ فصل \_ في بيان حقيقة السب الذي ذكر حكمه

٥٦٢ حكم من سب موصوفا بصفة أو مسمى باسم تقع على الله تعالى أو على أحد رسله .

يحمد الله تعالى ونوفيقه قلد تمت فهرس الوضوعات الواردة في كتاب « الصارم المسلول » لابن تيمية ، وستجدكثيرًا من الموضوعات متكرَّرة في هذه الفهرس ؛ لأن المؤلف قد كرر الكثير منها : إما ليزيد في الموضوع كلامًا ، وإما لأن وجه الدلالة من الموضوع يختلف في الوضع الآخر عُما في الموضِّم السابق ، وإما ليقرنه إلى ماعائله ، وإما أسبب غير هذاً وذاك تما تجده واضحاً إذا تدرت ، فكن على بينة من ذلك ، واقه سبحانه بهديك وينفعك ، آمين .